



التحقيقات القدسية والنفحات الرحمانية في مذهب
السادة الحنفية ، تأليف الشرنبلالي، حسن بن عمار

١٠٦٩ هـ . كتبت سنة ١٣١٦ هـ .

٢ ج (٢٢٤ + ١٨٢ ق) ٢٥٠ س ، ٢٤٤ × ١٧ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد .

٩٤٤

الاعلام ٢: ٢٢٥ الأهرية ٢: ١١٨

١- المذهب الحنفي ، فقه المذاهب الاسلامية

أ- المؤلف ب- الناسخ ج- تاريخ النسخ د- رسائل

الشرنبلالي .

هذه فهرسة مجموع الرسائل
للشربلاني عفي الله
عنه ونفع به اجمعين
آمين

كانت بها لنفسه محمد صالح
بن محمد عباس ميرداد

+

١١٤٦٨٢
٢٢٩٨١١١٤

ح

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب: التوقيعات القدسية الرقم ٩٤٤
اسم المؤلف: حسن التبرندى
تاريخ النسخ: ١٢١٦
عدد الأوراق: ١٠٠
ملاحظات: مجموعة رسائل من الفقه الحنفي
عددها ستون رسالة

هذه التحقيقات القدسية والنفحات الرحمانية في الرسائل الخفية تاليف
حسن الشرنبلالي الوفاي الحنفى بسم الله الرحمن الرحيم **الحمد لله** المتفضل على الموجودات
بالايجاد والامداد والتبيين • والصلاة والسلام على سيدنا محمد الامين • المبعوث
رحمة للعالمين • وعلى سائر الانبياء والمرسلين • والصحابه والتابعين والعلماء
الراشدين • والاولياء العارفين **وبعد** فيقول العبد الحقير حسن الشرنبلالي
الحنفى انه قد امرنى استاذى الشيخ الامام العالم الحبر النحرير الهمام ملحق الافراد
بالاجداد شمس الملة والدين محمد بن المحب الحنفى تفقه الله برحمته وافاض عليه
من جنيل نعمته ووالديه ومشايخه وتلامذته وسائر مشايخنا واهليننا وذرياتنا
واخواننا في دار الخلد وكرامته وجمعنا به في حظيرة قدسه مع اهل محبته ومتعنا
بلذيت مشاهدته وجوار خير خلقه وصفوته امين **بان اجمع ما يسهره الله تعالى**
من الرسائل في تحقيق عزيز المسائل فامتثلت امره الشريف وارشاده لهذا الفضل
المنيف وعرفت مقصده من ذلك • سلك الله بنا احسن المسالك • ووقانا شر النفوس
وطرائق المهالك • وجعلنا من تخلص من مضرات العلايق • والنظر للشهوات •
العوايق • والهمنا رشدنا • ووفقنا لما يرضيه ويرضى به عنا • وجمعت ما يحمل
منها بحلول نظره عليه • وما تجد بعده منها ببركة مطمح خاطره الشريف اليه •
وسميتها التحقيقات القدسية والنفحات الرحمانية الحسينية في مذهب السادة
الحنفية سائلا من الله الكريم القبول فهو خير مسؤل واكرم ما قول • متوسلا بالحبيب
المصطفى زاده الله فضلا وشرفا **وهذه فهرستها على ترتيب كتب الفقه كتاب**
الطهارة الرسالة الاولى اسعاد آل عثمان المكرم ببناء بيت الله المحرم قدمت
لانها القبلة **الرسالة الثانية** اكرام اولي الابواب بشريف الخطاب وجه تقديمها
على ما بعد ها تعلقها بطهارة الاعتقاد **الرسالة الثالثة** الزهر النضير على
الموض المستدير **الرسالة الرابعة** الاحكام المخصصة في حكم ماء الحصة **الرسالة**
الخامسة العقد الفريد لبيان الراجح من جواز التقليد **كتاب الصلاة** •
السادسة در الكنوز **السابعة** المسائل البهية الزاكية على الاثنى عشرية **الثامنة**
جدول الزلال الجارية لترتيب الفوايت بكل احتمال **التاسعة** النظم •

المستطاب

المستطاب لبيان حكم القراءة في صلاة الجنازة بام الكتاب **العاشرة** التحاق الارباب
بجواز استينابة الخطيب **الحادية عشر** تحفة اعيان الغنا بصحة الجمعة والعيد
في الغنا وبيان حله وتعريفه **الثانية عشر** النخبة القدسية في احكام قراءة
القرآن وكتابتها بالفارسية **كتاب الصوم** **الثالثة عشر** تحفة التحرير •
واسعاف الناذر الغنى والفقر بالتخير على الصحيح والتحرير وفيها تخيير المولى
بين الوفا بما نذر به او كفارة • يحين بقربانه المرأة في مدة الايلا **كتاب الحج**
الرابعة عشر بلوغ الارباب لذوى القرب **الخامسة عشر** تيسر الهدى لما استيسر
من الهدى وتحقيق انتها الميسرة **كتاب النكاح** **السادسة عشر** تجدد
المسرة بالقسم بين الزوجات **السابعة عشر** ارشاد الاعلام لترتبة الجدة وذوى
الارحام في تزويج الايتام **الثامنة عشر** كشف المعضل فيمن عضل **كتاب**
الطلاق **التاسعة عشر** الدرة الفريدة بين الاعلام لتحقيق ميراث من علق
طلاقها بما قبل الموت با شهر وايام وفيها نظم ثبوت الاحكام وفيها تحقيق
مسئلة الغار **العشرون** كشف القناع الرفيع عن مسئلة التبرع بما يستحق
الرضيع **ويليها** رسالة نهاية مراد الفريقين في اشتراط الملك لآخر الشرطين
كتاب العتاق **الحادية والعشرون** ايقاظ ذوى الدراية لوصف من كلف
السعاية **الثانية والعشرون** اصابة الغرض الاهم في العتق المهم **كتاب**
الايمان **الثالثة والعشرون** ايسر الاقوال للتخلص عن محظورات الافعال
كتاب الجهاد **الرابعة والعشرون** انفاذ الاوامر الالهية بنصرة العساكر
العثمانية وانفاذ سكان الجزيرة العربية **الخامسة والعشرون** الدرة •
اليتمه في الغنيمة **السادسة والعشرون** قهر الملة الكفرية بالادلة المحمدية
لتخريب دير المحلة الجوانية **السابعة والعشرون** الاثر المحمود لقهر ذوى الجود
الثامنة والعشرون سعادة الماجد بعجارة المساجد ورغبة طالب العلوم
اذ اغاب عن درسه في اخذه المعلوم **كتاب الوقف** **التاسعة والعشرون**
تحقيق الاعلام الواقفين على مفاد عبارات الواقفين **الثلاثون** حسام •
الحكام المحققين لصد البغاة المعتدين عن اوقاف المسلمين **الحادية والثلاثون**



تحقيق السودد في اشتراط الربع واستحقاق سكنى الولد **الثانية والثلاثون**
فتح باري الاطراف بجدول طبقات مستحقى الاوقاف **الثالثة والثلاثون**
الابتسام باحكام الافحام **الرابعة والثلاثون** البديعة المهمة لبيان نقص
القسم وبيان المساوات بين البكى والنصف بالتحرير والارضاف
والرد على صاحب الاشباه للخطا والاشتباه لشيخ اساندي العلامة
على المقدسي شرفت رسالي بحفظها لانفرادها في بابها **كتاب**
البيوع الخامسة والثلاثون نفيس المتجر بشرائه الدرر **كتاب الكفالة**
السادسة والثلاثون بسط المقالة في تحقيق تاجيل وتعليق الكفالة
السابعة والثلاثون النعمة المجددة بكفيل الوالدة **كتاب الشهادة**
الثامنة والثلاثون الاستفادة من كتاب الشهادة **كتاب القضا التاسعة**
والثلاثون الدر الثمين في العيين **الربعون** الحكم المسند بترجيح بينة غير
ذى اليد **الحادي والربعون** تنقيح الاحكام في حكم الابراء والاقرار الخاص
والعام **الثانية والربعون** ايضاح لتعارض بينة النفي والاثبات **الثالثة**
والربعون واضح المحجة للعدول عن خلل المحجة **ويليها رسالة** تفسير العليم
لجواب التحكيم **الرابعة والربعون** تذكرة البلفا النظر بوجوه رد حجة
الولاية والنظر **كتاب الوكالة الخامسة والربعون** منه الجليل في قبول
قول الوكيل **السادسة والربعون** رسالة مثلها لشيخ الاسلام العلامة علي
المقدسي رحمه الله تعالى **كتاب الاجارة السابعة والربعون** الدرة
التيمنه في حمل السفينة **الثامنة والربعون** مفيدة الحسنى لدفع ظن
الخلو بالسكنى **كتاب الشرب التاسعة والربعون** نزهة اعيان
الحرب بمسائل الشرب **كتاب الخطر والاباحة الخمسون** سعادة
اهل الاسلام بالمصاحفة عقب الصلاة والسلام **الحادية والخمسون**
حفظ الاصغرين عن اعتقاد ان الحرام لا يتعدى لذمتين **الثانية**
والخمسون تحفة الاكل والهامام المصدر لبيان جواز لبس الاحمر
كتاب الرهن الثالثة والخمسون غاية المطلب في الرهن اذا ذهب

المخفيات ص

نسخة التوكيل

الرابعة والخمسون

الرابعة والخمسون نظر الحاذق النحرير في فكاك الرهن والرجوع على المستعير
الخامسة والخمسون اتحاف ذوي الاتقان بحكم الرهان **السادسة والخمسون**
الاقتناع في الرهن والمرهن اذا اختلفا في رد الرهن ولم يذكر الضياع
كتاب الجنايات والديات السابعة والخمسون رقم البيان في دية
المفصل والبنان **الثامنة والخمسون** النص المقبول في رد الأفتابدية
المقتول **كتاب الوصايا التاسعة والخمسون** الفوز بالمآل بالوصية
بما جمع من المال **كتاب الشركة الستون** نتيجة المفاوضة لبيان
شرط المفاوضة تم وكل بحمد الله وعونه وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه وسلم تسليما كثيرا دأبنا ابد الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين
وكان الفراغ من كتابها يوم الاثنين الموافق ٤ ربيع الآخر ١٣١٦ هـ

٢
الرسالة الثانية كتاب اكرام اولي الابواب بلذيد الخطاب
وفيها خطاب ادم عليه السلام وبيان الوحي وعقائد
التوحيد الذي فيه اختلاف بين الاشاعرة

والماتريدية والاتفاق بينهم رضي

الله عنهم اجمعين تاليف

العلامة حسن

الشرنبلالي

غفر الله له

ولو الدين

والنسخة

والمطبعين

امين

١
في حوزة محمد صالح بن
محمد عيسى ميرداد
٤

بسم الله الرحمن الرحيم وبه تقني ورجائي وعليه اعتمادي **الحمد لله** الاول الذي لم ينزل
 عليا كبيرا. الآخر الذي لا ينزل غنيا قديرا. الظاهر الذي اظهر ادلة اياته في العقول
 ظاهره. الباطن الذي حجب الاوهام عن ادراك كنهه فهي عن الفكر فيه قاصرة حايه.
 المتكلم بالكلام القديم المنزه عن التأخير والتقديم وعن الصوت والحروف والجهات
 المحاصرة. اكرم من اسمه كلامه. ورفع بمخاطبته به شفاها مقامه. فكانت لمن دونه
 عن الوصول اليه قاصرة. وخص بمشاهدة ذاته العلية حين مشافهته بالخطاب
 من الحضرة الاحدية نبيه المصطفى. وجيبه المجتبي محمد المختار لهذه المزية
 الفاخرة بليلة الاسرا كما خصه بالمقام المحمود والوسيلة العظيمة في الاخرة صلي
 الله عليه وعلى آله واصحابه وازواجه وذريته وعترته الطاهرة. واكرم من آمن به
 بالخلود في الجنان والحدود والولدان والخيرات الحسان. وحلاهم بانواع الحلي والحرير
 وناداهم العلي الكبير. ان هذا كان لكم جزاء وكان سعيكم مشكورا. فزادهم به من
 فضله بهجة وسرورا. وتجلي لهم تجليا جليا منزها عن الاين كرم عليا. فتقرر
 الاعين بمشاهدة تلك الذات وتلذذ بها فتتقني دواها دون ما سواها من
 عظيم اللذات. وتتلذذوا بهم بالانوار الفاخرة. نورانية بهي الاقمار جبر قلوبهم
 بحابه متعم ورفاههم. ووقاهم واكرمهم بما نعمهم. واثبت في عقايدهم حصول النظر
 لباديهم باعينهم الباصرة. فقال تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة فهذا
 نص على الروية من الكتاب المكنون وتضمنها ايضا عموم قوله تعالى وفيها ما تشبهون
 الانفس وتلذذ الاعين وانتم فيها خالدون **وورد** في الصحيحين ايضا البشري بها
 قال صلى الله عليه وسلم لنا فيها بفتح خطابه كما نقله عنه من سبقكم هل تضامون
 في رؤية القدر ليلة البدر ليس بينكم وبينه حجاب كذا ترون ربكم وهو حديث صحيح
 مشهور رواه احدى وعشرون من اكابر الصحابة وذكر اسمائهم بحمله مسطور في
 حاشية شيخ الاساتذة الكرام تلميذ العلامة ابن الهمام قاسم على شرح المسابقة
 لاساذه المذكور ليس كالمشاهدة المشتهى ولا كلكلة الاعين من النظر لباريها فهي المني
 اليه ينتهي لا يحرم المشتاق اذ ذاك من رؤية مولاه. ولا تحجب عيناه من النظر الى الله نسلكه
 اللهم بك متوسلين اليك بجيبك ان تمنعنا بالنظر اليك وان تمنعنا بك عليك امين

وبعد

وبعد فيقول العبد الفقير الى مولاه الغني القدير ابو الاخلاص حسن الشربلالي
 الوفاي الحنفي. عامله الله بلطفه الجلي والحنفي. قد الهتم الله سبحانه وافاض نورانية
 التدبر حال تلاوة القرآن. بالتفكر في بديع قدرة العزيز المنان. لمقال ما تضمنه قوله
 سبحانه وتعالى واذا قال ربك للملائكة اني جاعل في الارض خليفة هل كان القول منه سبحانه
 للملائكة عليهم السلام بلا واسطة ام بواسطة كالاية للرسول تبليغا للخلقة وكان هذا التدبر
 الها من الله سبحانه وتعالى ايقاظا للتجلي هذه الفريدة من خد رها متجليه بعقد
 جواهر البيان بصدرها مستدعية الطلب بغاية الاشتياق الي استفادة مثله فيما
 كان لادم عليه السلام وما كان لذريته عند اخذ الميثاق وفيما كان من المحاورة بين
 رب العزة الملك المعبود والمخالف لامره لما امر الملائكة بالسجود وفيما يماثل ذلك من
 خطاب العزيز الودود وتحرير القول في مسئلة الكلام النفس القايم بذات الله سبحانه
 ازالة وتفسير الاية الشريفة المستفاد منها ذلك عن اهل الشريعة والحقيقة الجامعين
 بينهما علما وعملا وما كان للمصطفى المخصوص بمزيد العناية الابدية من مشاهدة
 الذات العلية حال اسرائه ومشافهته بخطاب الحضرة الاحدية وتحرير الاقوال
 في ذلك بما تطمئن به وتركن اليه النفوس المطهرة الزكية والباعث على تحرير هذه
 السطور وان كان الحكم منها المستفاد منها عند ذوي الفضائل من جملة المشهور
 ترك غالب اهل التفسير ذكر المسؤل عنه في فطنته وبه تزداد الرغبة في قبضته لتكثر
 الفائدة وتتوفر العائدة فجمعت راجيا من فضل الله تعالى القبول فهو خير مسؤل
 واكرم مأمول **وسميته** اكرام اولي الالباب بشفيف الخطاب قال الله سبحانه وتعالى
 في سورة الشورى **وما كان لبشر** اي ما يصح لفرد من افراد البشر **ان يكلمه الله** بوجه
 من الوجوه **الاوحيا** بان يوحى اليه ويلهمه ويقذف في قلبه كما اوحى الى ام موسى والي
 ابراهيم عليه السلام من افاض في ذبح ولده وعن مجاهد اوحى الله الزبور الى داود عليه السلام
 في صدره او بان يسمعه كلامه كما قال تعالى **او من وراء حجاب** فانه تمثيل بحال الملك
 المحجب الذي يكلم بعض خواصه من وراء الحجاب يسمع صوته ولا يرى شخصه وذلك
 كما كلم موسى عليه السلام وكما يكلم الملائكة عليهم السلام كذا في تفسير العلامة ابن السعود
 المفتي رحمه الله وفي الكشاف قوله تعالى او من وراء حجاب مثل اي كما يكلم الملك المحجب

بيان
التدبر

تقديري
اوحى الله الزبور الى
داود عليه السلام
في صدره

بعض خواصه وهو من وراء حجاب فيسمع صوته ولا يرى شخصه وذلك كما حكم موسى
عليه السلام ويحكم الملائكة عليهم السلام ومثله في تفسير الشيخ الامام الحسن النيسابوري
وسند كدليل ذلك من السنة الشريفة ان شاء الله تعالى **وروي** ان موسى عليه السلام
كان يسمع ذلك الكلام من كل جهة او بان يكلمه بواسطة الملك وذلك قوله تعالى **او**
يرسل رسولا اي ملكا فيوي ذلك الرسول الي المرسل اليه الذي هو الرسول البشري
بأذنه اي بامرره وتيسيره **ما شاء** ان يوحيه اليه وهذا هو الذي يجري بينه تعالى
وبين الانبياء عليهم الصلاة والسلام في عامة الاوقات من الكلام **وروي** ان اليهود
قالت للنبي صلى الله عليه وسلم الاتكلم الله وتنظر اليه ان كنت نبيا كما حكم موسى
ونظر اليه فانا لن نؤمن حتى تفعل ذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم لن ينظر موسى
الي الله فنزلت هذه الآية **انه علي** تعالى عن صفات المخلوقين لا يتأتى جريان
المفاوضة بينه تعالى وبينهم الا باحد الوجوه **حكيم** يجري افعاله على سنن الحكمة
فيكلم تارة بواسطة واخرى بدونها اما الهاما واما خطابا كذا في تفسير العلامة
المفتي والكشاف وقال العلامة الامام البيضاوي رحمه الله فيكلم تارة بواسطة
وتارة بغير واسطة اما عيانا واما من وراء حجاب انتهى واراد بقوله اما عيانا
الرد على المعتزلة النافين للرؤية بقولهم الآية سبقت لنفي ان يراه احد من البشر
حين ان يكلمه فكيف في غير تلك الحالة والجواب بالمنع كما سذكره او الحمل على الرؤية
في الدنيا كما قال الامام الفخر الرازي فيزاد في اللفظ قيد فيكون التقدير وما كان
لبشر ان يكلمه الله في الدنيا الاعلى احد هذه الاقسام الثلاثة اما على الوحي
والالهام والقذف في القلب او المنام كما وحي الى ام موسى والي ابراهيم عليهما
السلام في ذبح ولده وعن فجاهد اوحى الله الزبور الى داود وعليه السلام في صدره
واما على ان يسمعه كلامه من غير واسطة وهذا ايضا وحي بدليل انه تعالى
اسمع موسى عليه السلام كلامه من غير واسطة مع انه سماه وحيا قال تعالى فاسمع
لما يوحى انتهى ويعلم بعلم ضروري سامع الكلام الذي هو صفة قديمة منزهة
من كونها بحرف وصوت وعن كونها بجهة انه كلام الله عز وجل وسند كرتتمه الكلام
عليه ان شاء الله **وقال** في تفسير الخازن قوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا

روي ان موسى عليه
السلام كان يسمع
كلام الله تعالى من
كل جهة

سبب نزول هذه
الآية

قال بعض

قال بعض العلماء ان المراد بالوحي الكلام من غير واسطة والجمهور على ان المراد بالوحي
هنا الالهام والروية في المنام انتهى وقد قال العلامة البيضاوي رحمه الله **وما كان**
لبشر وما صبح لبشر ان يكلمه الله الا وحيا كلاما خفيا يدرك بسرعة لانه تمثيل ليس
في ذاته مركبا من حروف مقطعة يتوقف على توجهات متعاقبة وهو ما يعجز المتأخذه
به كما روي في حديث المعراج وما وعد به في حديث الرؤية والمهتف به كما اتفق لموسى
عليه السلام في طوى والطور لكن عطف قوله **او من وراء حجاب** عليه يخصه بالاول
فالآية دليل على جواز الرؤية على امتناعها وقيل المراد الالهام والالقاء في الروح
والوحي المنزل به الملك الى الرسل فيكون المراد بقوله **او يرسل رسولا فيوي بأذنه**
ما شاء او يرسل اليه نبيا فيبلغ اليه وحيه كما امره وعلى الاول بالرسول الملك
الوحي الى الرسول **تنبيه** قلت لا يذهب عليك ان تفهم عن هذا الامام الجليل اعني
البيضاوي رحمه الله القول بتأثير تموج الهوا في احداث الكلام البشري لان الصوت
والحرف مع كونهما من الكيفيات المحسوسة والموجودات الخارجية يحدثان
عندنا بحض خلق الله تعالى من غير توسط تأثير لتموج الهوا والقرع والقلع
كسائر الحوادث وعند الفلاسفة الصوت كيفية تحدث في الهوا بسبب تموجه
المعلول للقرع الذي هو اساس عنيف او القلع الذي هو تفريق عنيف بشرط
مقاومة المقرع للقارع والمقلوع للقالع كما في فرع لما وقع الكمر باس بخلاف القطن
لعدم المقاومة والمراد بالتموج حالة شبيهة بتموج الماء تحدث بصدمة بعد صدم
مع كون بعد سكون وليس الصوت نفس التموج او نفس القرع والقلع على ما توهم
بعضهم بناء على اشتباه الشيء بسببه القريب او البعيد لان التموج والقرع والقلع
ليست من المسحوعات قطعا بل ربما يدرك الاول باللمس والاخيران بالبصر وقد
يتوهم انه لا وجود للصوت في الخارج وانما يحدث في الحس عند وصول الهوا المتموج
الى الصماخ **واستدل** على بطلان ذلك بانه لو لم يوجد الا في الحس لما ادرك عند
سماعه جهته ولا حله من القرب والبعد لان التقدير انه لا وجود له في مكان وجهة
خارج الحس واللازم باطل قطعا لانا اذا سمعنا الصوت نعرف انه وصل الينا من
جهة اليمين او اليسار من مكان قريب او بعيد لا يقال يجوز ان يكون ادراك الجهة

المراد ص

لاجل ان الهوا المتعرج يحجب منها وتميز القريب والبعيد لكون اثر القارع القريب اقوى من البعيد وان لم يكن الصوت موجودا في الجهة والمسافة لانا نقول لوصح الاول لما ادركت الجهة التي على خلاف الاذن السامعة وليس كذلك لان السامع قد يسمع اذنه اليمنى ومحيي الصوت من يمينه فيسمع باذنه اليسرى ويعرف انه جاء من يمينه مع القطع بان الهوى المتعرج لا يصل الى اليسرى الا بعد الانعطاف عن اليمنى ولوصح الثاني لزم ان يثبت الصوت بحسب القوة والضعف بالقرب والبعيد فلم يميز بين البعيد القوي والقريب الضعيف وليس كذلك **وقال** الامام فخر الدين اختلفوا في انه هل يعتبر في السمع وصول الهوا الى الحاصل للصوت الى الصماخ فعندنا غير واجب كذا في عمدة المريدي شرح جوهرة التوحيد وهو الكبير من شروحيها الثلاثة لمؤلّفها مولانا واستاذنا العلامة الشيخ ابراهيم اللقاني رحمه الله واعطاه ما عناه **واما اعراب** الآية الشريفة فقال العلامة الامام البيضاوي رحمه الله بعد ما تقدم ووحيا بما عطف عليه منتصب بالمصدر لامن وراء حجاب صفة كلام محذوف في الارسل نوع من الكلام ويجوز ان يكون وحيا ويرسل مصدرين ومن وراء حجاب ظرفا وقعت احوالا انتهى **وقال** في تفسير الكرماني قوله تعالى او يرسل رسولا لا ينتصب بان في قوله ان يكلمه لان الحمل عليه انكار لارسل الرسل وذلك كقربل هو منصوب باضمار ان والتقدير الاوحيا او ارسالا رسولا والمعنى الا ان يوحي وحيا او ان يرسل رسولا ومن رفع يرسل فيوحي فهو استئناف او عطف على الحال فان التقدير الاوحيا او يرسل رسولا فيوحي وقوله او من وراء حجاب من متعلق بمضمرة تقديره او ان يكلم من وراء حجاب ويبعد تعلقه بقوله ان يكلمه الله لان ما قبل الاستئناس لا يعمل فيما بعد الا وازار ابو علي ذلك في الظرف خاصة وها هنا ظرف **قوله** وكذلك او حينما اليك اشارة الى قوله او يرسل رسولا بدليل قوله روحا من امرنا يعني جبريل **القريب** قال الشيخ الامام يحتمل ان اشارة الى الخصا الى الثلاثة فانه عليه السلام كان في بدء امره يرى الرؤيا وقد سمع ليلة المعراج الكلام من وراء حجاب وانا جبريل عليه السلام على الدوام بل زاد على سائر الانبياء عليهم السلام فيمن يقول انه عليه السلام راي الله سبحانه ليلة المعراج فانه اذا ثبت الرؤية اثبت الكلام من غير حجاب وتلك فضيلة له صلاة الله عليه وعلى سائر

وصول الهوى الى الصماخ
للصوت الى الصماخ
غير واجب

اي فيكون مفعولا
مطلقا

اي وذلك كفر

وعلى سائر الانبياء والمرسلين انتهى **قلت** وسند كبرانه صح عند الجمهور رؤية النبي صلى الله عليه وسلم ربه عز وجل بعيني راسه انتهى **وفي** تفسير الامام عبد الله احمد بن محمد البسلي **قوله** تعالى وما كان لبشر الاية هي مانعة خلو فقط انتهى اي فهي غير مانعة الجمع وقد حصل الجمع لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم انتهى **ثم قال** وذكر ابو حيان **اي بطل ابو حيان** عن ابى البقاء ان كان شائبة وان يكلمه فاعل بما في المجزور من معنى الفعل وابطله فان كان الثانية لا بد من كون الجملة المفسرة لها مصدرا جزئيا قال اللهم اذا جعلت الجملة مبتدأ وخبرا فيصح كونها شائبة انتهى يرد بكونها ايضا لا تكون مصدرا جزئيا لان خبر المبتدأ في مقدري المجزور فاللزام واحد انتهى **وفي الدر المنصور** في علوم الكتاب المكنون قوله سبحانه ان يكلمه ان ومنصوبها اسم كان وليس حرفا وقال ابو البقاء والفعل في موضع رفع على الابتداء وما قبله على الخبر او فاعل بالجار لاعتماده على حرف النفي وكانه وهم في التلاوة فزعم ان القران وما كان لبشر ان يكلمه مع انه يمكن الجواب عنه بتكلف الاوحيا يجوز ان يكون مصدرا اي الكلام وحي وقال ابو البقاء استئناسا منقطع لان الوحي ليس من جنس الكلام وفيه نظر لا ظاهره انه مفرغ والمفرغ لا يوصف بذلك ويجوز ان يكون مصدرا في موضع الحال **قوله** تعالى او يرسل قرانا رفع يرسل برفع اللام وكذلك فيوحي فكنت ياؤه والباقيون بنصبهما فاما القراءة الاولى فيها ثلاثة اوجه **احدها** انه رفع على اضمار مبتدأ اي او هو يرسل الثاني انه عطف على وحيا على انه حال لان وحيا في تقدير الحال ايضا فانه قال الاوحيا او مرسل الثالث ان يعطف على ما يتعلق به من وراء اذ تقديره او يسمع من وراء حجاب ووحيا في موضع الحال عطف عليه ذلك المقدر المعطوف عليه او يرسل والتقدير الاوحيا او مسمعا من وراء حجاب او مرسل **واما الثانية** فيها ثلاثة اوجه **احدها** ان يعطف على المضمرة الذي يتعلق به من وراء حجاب اذ تقديره او يكلم من وراء حجاب وهذا الفعل المقدر معطوف على وحيا والمعنى الابوحي او اسماع من وراء حجاب او ارسل رسول ولا يجوز ان يعطف على يكلمه لفساد المعنى **قلت** اذ يصير التقدير وما كان لبشر ان يرسل رسولا فيفسد لفظا ومعنى **وقال** مكي لانه يلزم منه نفي الرسل ونفي المرسل اليهم **الثاني** ان ينصب بان مضمرة

اي بطل ابو حيان
كلام ابى البقاء
اي فاسمها ضمير
الان

وتكون هي وما نصبت معطوفين على وحيها وحيا حال فيكون هذا ايضا حالا :
والتقدير الاموحياء وقال الزمخشري وحيها وان يرسل في معنى ارسالها ومن وراء حجاب
ظرف واقع موقع الحال ايضا كقوله وعلى جنوبهم والتقدير وروما صح ان يكلم احد الاموحياء
او مسمعا من وراء حجاب او مرسل او قد رد عليه الشيخ بان وقوع المصدر موقع الحال
غير منقاس وانما قاس منه المبرد ما كان نوعا للفعل معرا يتغير ركنا وينبع ايتته
بكا اي باكيه وان يرسل لا يقع حالا لنصيبويه على ان ان والفعل لا يقع حالا
وان كان المصدر الصريح يقع حالا تقول جاء زيد ضحكا ولا يجوز جاء ان يضحك
قلت وبذلك يرد على الامام البيضاوي ايضا رحمه الله لما تبعته الزمخشري فيما قاله
انتهى **والثالث** انه عطف على معنى وحيها فانه مصدر مقدر بان والفعل والتقدير
الابان يوحى اليه او بان يرسل ذكره مكي وابو البقاء **وقوله** او من وراء حجاب العائنه
على الافراد وابن ابي عمير حجب جمعا وهذا الجار يتعلق بحذوف تقديره او يكلمه
من وراء حجاب وقد تقدم ان هذا الفعل مططوف على معنى وحيها اي الا ان يوحى
او يكلمه **قال** ابو البقاء لا يجوز ان يتعلق من بيكم الموجوده في اللفظ لان ما قبل
الاستثنا لا يعمل فيما بعد الاثم قال وقيل من متعلقه بيكم لانه ظرف والظرف
يتبع فيه انتهى **وقال** الامام البيهقي قال السفاقي ليس مطلقا بل الا ان يكون
مستثنى منه او تابعا على الاصح انتهى وبسليم هذا الرد ان كان العامل فيه
مقدرا قبل الاستثنا فهو منفى فيمتنع عمله لان المعنى يطلعه وان كان مقدرا بعده
فيكون مثبتا لكنه يلزم عليه عمل المستثنى وهو لا يعمل انتهى **واما تفسير الآية الشريفة**
على طريقة اهل الحقيقة الجامعين بينها وبين الشريعة فقد علمت ان الله سبحانه
كلم محمد صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج بلا واسطة مواجهة ولم يبق حجاب
واما من سوى المصطفى المخصوص بهذه الحضرة الاحدية ومشاهدة الذات العلية
فلقصوره عن بلوغ هذا المقام اذ لا حصل له التشريف بسماع الكلام فهو محجوب
ولو حجاب من الاوهام لما قال العارف بالله تعالى سيدي الشيخ عبد الوهاب الشعراني
في القواعد السننية في توصيد اهل الخصوصية **عند الكلام** على قوله تعالى وما كان
لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب اعلم ان ادني الحجب الصورة التي
يقع في

يقع في الذهن التجلي فيها فانه تعالى ما هو الصورة تعالى الله عن ذلك ولا يشهد
من الحق الا التجلي الصوري انتهى **قلت** وهذا في غير الانبياء صلوات الله وسلامه
عليهم لما سنده عنه في تفسيره انتهى وقال ايضا في الحديث الشريف ان الله تعالى
احتجب عن العقول كما احتجب عن الابصار فان الملاء الاعلى يطلبونه كما تطلبونه انتم
رواه الحكيم الترمذي فاخبر صلى الله عليه وسلم ان العقل لم يدركه بفكره ولا بعين بصيرته
كما لم يدركه البصر انتهى **ويوضح** ذلك بما قاله سيدي الشيخ عبد الوهاب الشعراني
في تفسير الآية الشريفة حيث قال قوله عز وجل وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا
او من وراء حجاب او يرسل رسولا فيوحى باذنه ما يشاء انه علي حكيم اعلم ان المانع
من سماع كلام الحق تعالى انما هو البشرية فاذا ارتفع العبد عنها كلمه الله تعالى
من حيث كلم الارواح لان الارواح لا تقبل التحيز والانقسام فاذا زال العبد عن
بشرية في نظره وتحقق بمشاهدته روحه كلمه الله تعالى بما يكلم به الارواح المجردة
عن المواد فلذلك قررنا غير ما مر ان الانسان انما سمي بشرا لمباشرة :
للامور التي تفوقه عن المحوق بدرجة الروح فلما لم يلحق كلمه الله تعالى في الاشياء
وتجلى له فيها بخلاف من الحق بدرجة الروح كالانبياء عليهم السلام فلا يتجلى الحق
تعالى لغير نبي الا في حجاب الصور ولولا هدايته تعالى للعبد ما عرف ان ربه وفي
مثل هذا يقع التجلي الالهي في الآخرة الذي يقع فيه الانكار من بعض الناس
فمن كشف الله تعالى عنه الحجاب عرف الحق في كل تجل ومن حجب انكره في كل تجل
لم يتجلى له فيه في الدنيا **واعلم** ان الحقيقة تباي ان يكلم الله غير نفسه او يسمعه
غير نفسه فلا بد اذا خاطب عبدا على قصد اسماعه ان يكون جميع قواه لانه
محال ان يطيق الحادث سماع كلام القديم ولم يكن الحق تعالى قواه عند النجوى
ولذلك خسر موسى صقلا اذ لم يكن استعداد يقبل به التجلي اللائق بمقامه وثبت
نبينا محمد صلى الله عليه وسلم لقوة استعداده ولما لم يكن للجبل درجة المحبة
التي يكون بها الحق سمع عبده وبصره وجميع قواه لم يقدر على سماع خطاب الله
ذاك فافهم **واعلم** ان حديث الحق للخلق لا يزال ابد اغيران من الناس من يفهم
انه حديث كعمر بن الخطاب ومن ورثه من الاوليا ومنهم من لا يعرف ذلك بل يقول

ظهر لي كذا وكذا ولا يعرف ان ذلك من حديث الحق معه في نفسه كما سيأتي
بيانه في قوله عليه السلام ان يكن من امتي محدثون فحري الخطاب وكان شيخنا
رضي الله عنه يقول كان عمر من اهل السماع المطلق الذي يحدثهم الله في كل شيء
ولكن له القاب وهو انه اذا اجابوه تعالى به فهو حديث وان اجابوه ٢٠ هم في محادثة
وان سمعوا حديثه فليس بجديد في حقهم وانما هو خطاب او كلام وقد ورد في
المتحدثين انهم اهل المسامرة **فقد** علمت ان الوحي ما يليق الله تعالى في قلوب
خواص عباده على جهة الحديث فيحصل لهم من ذلك علم بامر قافان لم يكن كذلك
فليس بوحى ولا خطاب فان بعض الناس يجدون في قلوبهم علما بامر قافان مثل
العلوم الضرورية عند الناس فهو علم صحيح لكن ليس صادرا عن خطاب وكلامنا
انما هو في الخطاب الالهي المسمي وحيانا فان الله تعالى جعل هذا الصنف من الوحي
كلاما ومن الكلام يستفاد العلم بالذي جاء له ذلك الكلام وبهذا يفرق من وجد
وذلك انتهى والحديث الذي احوال على البيان في سياقه فقد ذكره هذا العارف
بقوله وقال صلى الله عليه وسلم ان يكن من امتي محدثون فحري الخطاب المراد
بالمحدثين الذين يفتحون عن الله تعالى ما حدثهم به في كل شيء وهم اهل السماع
المطلق فان اجابوه به فهو حديث وان اجابوه ٢٠ هم في محادثة وان سمعوا حديثه
فليس بجديد في حقهم وانما هو خطاب او كلام واهل الحقائق يمنعون المحادثة
ولا يمنعون المناجاة لان الحق لا يحدثهم احد لكن يناجونه ويسامرونه
كالمتحدثين هم اهل المسامرة واعلم ان كل ما سمعه العبد حديث بلا شك وان
اختلفت القاب كالسمر والمناجات والمنافات والاشارات ثم اعلم انه لا تكليف
في حديث المتحدث مع الله تعالى بخلاف الانبياء عليهم الصلاة والسلام الذين
ياخذون بواسطة الروح الامين من غير الملك فالمحدث ما له سوى الحديث وما
ينتج من الاحوال والمقامات واما النبي فينتج وحيه الامر والنهي والشرائع المنزلة
فلا تشرع للمحدثين من الاولياء انما لهم التعريف بما اجل عند العلماء في الشريعة
فقط وكثيرا ما يتكلم بعض الاولياء بامور متوقفة على الذوق فيتحيل من لا
ذوق له ان هذا يدعي النبوة وان جاء بشريعة خاصة غير شريعة نبيه وليس الامر

كذلك

كذلك كما قررناه مرارا انتهى كلامه على الحديث ثم قال في تفسيره **الاية** واعلم انه لا
ينزل على قلوب الاولياء من وحي الالهام الا رقائق محدثة من الارواح الملكية
لانفس الملكية لان الملك لا ينزل بوحى على غير قلب نبي اصلا ولا يامر بامر الالهي
جملة واحدة لان الشريعة قد استقرت وتبين الغرض والواجب وغيرهما فانقطع
الامر الالهي جملة واحدة بانقطاع النبوة والرسالة ولذلك قال عليه الصلاة والسلام
النبوة والرسالة قد انقطعت فلا ينبي بعدي ولا رسول فمات في بعد انقطاع النبوة
الالهي المبشرات وهو الوحي الاعم فيكون من الحق الي العبد من غير واسطة ويكون
ايضا بواسطة والنبوة من شأنها الواسطة فلا بد من واسطة الملك فيها لكن
الملك لا يكون حال القائه للولي ظاهرا بخلاف الانبياء يرون الملك حال الكلام
والولي لا يشهد الملك الا في غير حال الالتفات سمع كلامه لم يره وان راه لا يكلمه
فلا يجمع بين الشهود للملك حال الالتفات الانبياء والعارفون لا يبالون ما فاتهم
من النبوة مع بقاء المبشرات عليهم الا ان الناس يتفاضلون فيها فمنهم من لا يبرح
في بشارته في الواسطة ومنهم من يرتفع عنها كالافراد فان لهم المبشرات بارتفاع
الوسائط ومالهم النبوات ولهذا ينكر عليهم الاحكام لانهم هنا هو الانبياء من كونهم
يعلمون بما يرونه من تعريقات الحق كانه شريعة مستقلة في الظاهر وليس ذلك
بشريعة انما هو بيان لها فالمنقطع انما هو وحي التشريع لا غير اما التعريف بالمرور
بجملة في السنة فهو باق لهذه الامة ليكونوا على بصيرة فيما يدعون الناس اليه لانه
خبر الالهي واخبار من الله للعبد على يد ملك مغيب على هذا الملهم ولا يكون الالهام
الا في الخير لا في الشر فلا يقال في الشر الهمت بكذا او اما قوله تعالى فاليهم فاجورها
وتقواها فالمراد فاليهم فاجورها لتجنبه لا لتعمل به وتقواها لتعمل به واعلم ان اكل
الالهام ان يلهم العبد لا اتباع الشرع والنظر في الكتب التي جاءت من عند الله
تعالى ويقف عند حدودها واما امرها حتى يزلزل صدي طبيعته وتنقش **ويقف عند حدودها**
فيها صور العالم ويرى ما حجب عن الناس لصفاء نفسه وشفافها وقد بسطنا
الكلام على الالهام في كتاب اللوائح **واما قوله** او من وراء حجاب فهو خطاب الالهي
يلقيه على السمع لا على القلب فيذكره من القى عليه فيفهم منه ما قصد من يسمعه

ذلك وقد يحصل له ذلك في صور التجلي فتخاطبه تلك الصورة وهي عين الحجاب فيفهم
من ذلك الخطاب علم ما يدل عليه ويعلم ان ذلك حجاب وان المتكلم من وراء ذلك الحجاب
وكل من ادرك صورة التجلي الا الهى يعلم ان ذلك هو الله فما يزيد صاحب هذا الحال
على غيره الا معرفته بان المخاطب له من وراء الحجاب الحق **واما قوله** او يرسل رسولا
فهو ما ينزل به الملك او ملايحي به الرسول البشرى اليس اذا انقلا كلام الله خاصة كالقائلين
فان نقلا علما وجداه في انفسهما وافصحاه عنه فذلك ليس بكلام الهى وسياتي في
الباب الثالث ان من الاوليا من يعطي الترجمة عن الله تعالى في حال الالتقاء الوحي
الخاص بكل لسان فيكون المترجم موجد الصور الحروف اللفظية او المرقومة ويكون
روح تلك الصور كلام الله تعالى لا غير فان كانت الترجمة عن علم فليس صاحبها
مترجما بقول الوحي حدثني قلبي عن ربي يعني من الوجه الخاص فاعلم ذلك وتأمل
ما قررت له فانه نفيس والله تعالى يتولي هذا وقال اعاد الله تعالى علينا من بركاته
في سورة الكهف قوله عز وجل وكيف تصبر على ما لم تحط به خبرا علم الخضر عليه السلام
الذي اعطاه الله لم يكن بواسطة ملك وانما هو من الوجه الخاص فان وحي الرسل
عليهم الصلاة والسلام انما هو بواسطة الملك بين الله وبين رسله ولا خبر لموسى
بهذا الذوق في عين امضاء الحكم في عالم الشهادة وقال الخضر لموسى انا على علم
علمنيه الله لا تعلمه انت فهو تعريف الآهي وعصمة يعطها هذا المقام ليس للرسالة
في ذلك مدخل انتهى وقال اعاد الله علينا من بركاته في سورة والنجم **اعلم** ان رؤية
الله تعالى جايذة في الدنيا لمن شاء الله واقعة في الآخرة لكل من لا يشرك بالله شيئا
فبعضهم يراه بصورة التقييد وبعضهم بصفة الاطلاق ثم قال **واعلم** ان رؤية
الخلق لربهم علي قدر معرفتهم به واكملهم رؤية من ينظر الي ربه بمرات نبيه لا بمرات
نفسه **واعلم** ان الرؤية في المنام خاصة بالثاة العنصرية الحيوانية خاصة
فلا رؤيا للملك لان مكان الرؤيا تحت مقعر فلك القمر خاصة وفي الآخرة ماتت مقعر
فلك الكواكب الثابتة وما فوق فلك الكواكب لا تقوم فيها وقد بسطنا الكلام علي
نوم اهل جهنم واصوالهم في لوائح الانوار **وقال** اعاد الله علينا من بركاته في سورة
شوري الحيرة لا تنزل من قلب عبد الا ان تجلي الحق له في غير مادة فمن تجلي له الحق
في عالم

نسخة
ذلك

نسخة
انسان

روية الله تعالى
جايذة في الدنيا
لمن يشاء

في عالم المواد زالت عنه الحيرة وعلم من الله تعالى على قدر ما كان ذلك التجلي من غير
تعيين لان احدا لا يقدر على تعيين ما قد تجلي له من الحق الا انه قد تجلي في غير مادة
لا غير فاذا رجع من هذا التجلي الى عالم المواد صحبه التجلي الحق فما من حضرة يدخلها
الا ويعرف الله تعالى في تجليها لانه قد ضبط من معرفته او لا ما ضبط فيعلم ان التجلي
قد تحول في امر اخر فلا يحمله بعد ذلك ابدا ولا ينحجب عنه فان الله تعالى ما تجلي
لاحد هذا التجلي فانه يحجب عنه بعد ذلك ابدا فاذا نزل هذا العبد الى عالم خياله
وقد عرف الامور علي ما هي عليه مشاهدة بعد ان كان عرفها قبل ذلك علما واما
راي الحق في صورة الخيال فقيد فلم ينكره فهذا هو العارف بالله تعالى رضي الله
عنهم انتهى ومن خطه نقلته نفعنا الله به **تنبيه** قد فنا ان الارواح لم تقبل التحيز
والانقسام وبيانها قال الشيخ الامام جلال الدين المجلي الشافعي في شرح جمع الجوامع
تنبيه الروح لم يتكلم عليها محمد صلى الله عليه وسلم وقد سئل عنها لعدم نزول الامر
لبيانها قال تعالى ويستلونك عن الروح قل الروح من امر ربي فتمسك عن عنها
ولا تعبر عنها باكثر من موجود كما قال الشيخ الجنيد وغيره والخايطون فيها اختلفوا
فقال جمهور المتكلمين انها جسم لطيف فشتبك بالبدن اشتباك الماء بالعود لا خضر
وقال كثير منهم انها عرض وهي الحياة التي يصار الي بدن بوجودها حيا قال السهروردي
ويدل للاول وصفها بالاخبار بالمهبط والعروج والتردد في البرزخ وقال الفلاسفة
وكثير من الصوفية انها ليست بجسم ولا عرض وانما هي جوهر مجرد قائم بنفسه
غير متحيز متعلق بالبدن للتدبير والتحريك غير داخل فيه ولا خارج عنه انتهى
واما تحذير القول على الكلام النفسي فلتعلم انه قال الشيخ الامام محمد بن ابى بكر
الرازي الحنفي في الاسئلة والاجوبة المسكتة ما نصه **فان قيل** كيف يقال ان الله
تعالى كلم محمد صلى الله عليه وسلم مواجهة ليلة المعراج بغير حجاب ولا واسطة وقد
حضر الله تعالى تكليمه للبشر في طريق الوحي وهو الالهام كما كلم الله ام موسى عليه السلام
والاسماع من وراء حجاب كما كلم موسى عليه السلام وارسال الرسول كما كلم الانبيا عليهم
السلام بواسطة جبريل وكما كلم الامم بواسطة الرسل **قلنا** المراد بالوحي الاول هنا
الاشارة ومنه قولهم وهي العين ووحى الحاجب اي اشارتها وقوله تعالى فاوحى اليهم

تحذير القول على الكلام
النفسي

في عالم

ان سبحوا فتكليمه لمحمد صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج كان مواجهة بالاشارة انتهى
قلت فيه تامل لان ظاهره انه لم يؤول بالاشارة الا لتوضيح تفسير الوحي بالالهام فجعله
قيما لسماع الكلام من وراء حجاب وبه ينبغي التكليم سماعا بلا حجاب وقد علمت بما
قد مناه عن الامام البيضاوي شموله المشافهة بالخطاب **وقد يمكن ان يكون** جوابه
غير مسموع لاستحالة سماع ما ليس بصوت اذ السماع في الشاهد يتعلق بالصوت
ويبدو معه وجود اوعده ما وعلى ذلك كان ينبغي له الجواب عن قول السائل في القسم
الثاني الاسماع من وراء حجاب ويمكن بما قاله الشيخ اكل الدين في شرح وصية الامام الاعظم
ابي حنيفة رحمه الله ذكر في التاويلات ان موسى عليه السلام سمع صوتا يدل على كلام
الله تعالى وخص بكونه كليم الله لانه سمع من غير واسطة الكتاب والملوك لانه ليس
فيه واسطة الصوت والحرف وعند الشيخ ابي الحسن الاشعري رحمه الله كلامه مسموع
لما ان كل موجود كما يجوز ان يرى يجوز ان يسمع انتهى وعلي طريق الاشعري ينبغي
قصر تاويل الوحي على الاشارة لما علمت انه غير متحصر وهو شامل للمشافهة
بالخطاب المسموع وهو المراد بالوحي في حق تعالى لما ان الحقيقة في التكليم ثابتة
في حق تعالى فلا يعدل الخبرها وما جعل وحي باشارتها كالحاجب الالفتد الحقيقة
فيهما انتهى **بل ان في كلام الشيخ** محمد بن ابي بكر الرازي المذكور بكتابه المسمى
بالهداية الذي شرح به يقول العبد في بدء الامالي لقاضي القضاة سراج الدين
علي بن عثمان الاوسي ما يقتضي ان يكون الجواب كما قال البيضاوي ان الوحي
يعم المشافهة والالهام غايته ان يفسر المشافهة بالصفة اللائقة به تعالى **وهذه**
عبارته وكلام الله تعالى ليس من جنس الحرف والهجا والنغمة والاصوات بل هو
صفة ازلية قباينة للسكوت والافات والخرس والله متكلم بهذه الصفة ثم قال
وبهذه الصفة اسمع الله جبريل بلا حروف ولا هجا وسمع جبريل بحرف وهجا وقرا
وقرأ على محمد صلى الله عليه وسلم بحرف وهجا وقرأ محمد صلى الله عليه وسلم على الصحابة بحرف
وهجا ثم قال فكلام الله ابد بلا كيفية قولاً وانزل على نبيه وحيا وصدق به
المؤمنون حقاً وايقنوا انه كلام الله على المعنى الذي قلنا بالحقيقة صفة ازلية

سماع كلام الله تعالى
القيام بذاته لا يمكن
سماعه عند
منصور

نسخة
الخطاب
الشيخ ابي الحسن
الاشعري

نسخة
مناينة

فرق بين الاسماع
والسمع

لا كلام

لا كلام البرية فان قيل لك هل قال الله قل نعم فان قيل متى قل قبل متى وان قيل اين
فقل لا اين وان قيل كيف فقل بلا كيف فان قيل فلم فقل بلالم فان قيل غليظا ام خفيفا ام
دقيقا فقل لا غليظ ولا خفيف ولا دقيق فان قيل بصوت ام بغير صوت فقل بلا صوت
لان الاصوات يدرك تجانسها بالحس فلو كان كلامه صوتا لكان من جنس هذه الاصوات
وذلك محال لاقتضائه الحدوث وكلامه واحد غير متجزئ ولا متبعض قائم بذاته اقا
معناه فمفهوم بما في الكتب من الدلالات بالحروف والكلمات والايات لحاجة العباد وكذلك
كلامه ليس بعربي ولا سرياني ولا عبري ولا قبطي لان هذه اللغات اوصاف لفظ مركب
من الحروف بل هي عبارات عن الكلام وهذه العبارات حروف واصوات واوصاف وهي
مخلوقة في محالها وهي الالسننة واللاهوات وانما تسمى قرآنا وكلام الله لان كلامه يتأدى
بها وقوله تعالى انا انزلنا قرآنا عربيا اي العبارات دون الكلام القائم بذاته وكلامه يجوز
ان يسمع على المعنى الذي ذكرنا انتهى **فكان ينبغي له** ان يجيب بان المراد بالوحي
السماع للخطاب على الصفة اللائقة به سبحانه وبه كلم محمد صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج
مشافهة انتهى وينبغي حصر الوحي في الالهام انتهى لكن قوله فيما تقدم وبهذه الصفة
اسمع الله جبريل بلا حروف ولا هجا وسمع جبريل بحرف وهجا انتهى استلزم الفرق بين صفة
الاسماع والسمع وهو دقيق فتعذر مع حكمه بانه يجوز ان يسمع كلامه تعالى على المعنى
الذي ذكرنا وقد قال العلامة السعد السفتازاني نقلا عن بعض المحققين الكلام
القائم بذات الله تعالى لا ترتيب فيه حتى ان من سمع كلامه موسى عليه السلام سمعه غير
مرتب الاجزا لعدم احتياجه الى الالة انتهى **قلت** وهو مفاد نص الامام الاعظم ابي حنيفة
في الفقه الاكبر حيث قال فيه وسمع موسى كلام الله تعالى قال الله تعالى وكلم الله موسى
تكليما وقد كان متكلماً ولم يكن موسى وقد كان الله تعالى خالقا ولم يخلق الخلق فلما كلم
موسى كلمه بكلامه الذي هو صفة في الازل وصفاته كانت كلها خلافا صفات المخلوقين
وتكلم لا كلاما نحن نتكلم بالالات والحروف والله متكلم بلا آلة ولا حروف والحروف
مخلوقة وكلام الله تعالى غير مخلوق انتهى **فهذا** النص عن الامام الاعظم ابي حنيفة
موافق لما يقوله الشيخ ابو الحسن علي بن اسماعيل الاشعري لان استدلال الامام
الاعظم بقوله تعالى وكلم الله موسى تكليما كذا استدل به الاشعري لسماع موسى

اي الكلام اي
العبارات

موافقا لما يقوله الشيخ
ابو الحسن الاشعري
نص الامام الاعظم
ابو حنيفة

عليه السلام الكلام النفيس والجل على الاسناد الحقيقي متعين ولا موجب للحدوث عنه
لما قال العلامة ابو السعود المفتي في تفسيره وكلم الله موسى تكليما مصدرا مؤكدا رافع
لاحتمال المجاز قال الغزالي في تفسيره وكلم الله موسى تكليما مصدرا مؤكدا رافع
بالمصدر واذا اكد به لم يكن الاحقية الكلام والمعنى ان التكلم بغير واسطة فنتهي مراتب
الوحي خص به من بينهم الوحي الانبياء موسى وقد فضل الله نبينا محمد صلى الله عليه وسلم
بان اعطاه مثل ما اعطى كل واحد منهم صلى الله عليه وسلم انتهى واما قول الامام ابن منصور
الما تردي انه غير مسموع فقد ساق صاحب البصرة من عبارة الما تردي في كتاب
التوحيد ما يقتضي سماع ما ليس بصوت ثم قال فحوز يعني الما تردي سماع ما ليس
بصوت قاله ابن ابي شريف في شرح المسامرة وقال قبله ولا يتحقق ما يصلح ان يكون
محلا للخلاف اي بين الاشاعة والما تردي لانه اما ان يفرض الكلام في الاستحالة
عقلا فلا يتأتى انكار اماكن ان يخلق الله للقوة السامعة ادراك الكلام النفيس
او يفرض في الاستحالة عادة ولا يتأتى انكار اماكن ذلك خرقا للعادة انتهى **ولذا قال**
العلامة العيني في شرح البخاري فان قيل كيف كان سماع النبي صلى الله عليه وسلم والملك
الوحي من الله تعالى **اجيب** بان الغزالي رحمه الله قال وسماع النبي والملك عليهما السلام
الوحي من الله تعالى بغير واسطة يستحيل ان يكون بحرف او صوت لكن يكون بخلق الله
تعالى للمسامع على ضرورة بثلاثة امور بالمتكلم وبان ما سمعه كلامه وعبراده من
كلامه والقدرة الازلية لا تقصر عن اضطرار النبي صلى الله عليه وسلم والملك الى العلم
بذلك وكما ان كلامه تعالى ليس من جنس كلام البشر فسماعه الذي يخلق له ليس
من جنس سماع الاصوات ولذلك عسر علينا فهم كيفية سماع موسى عليه السلام
لكلامه تعالى الذي ليس بحرف ولا صوت كما عسر على الامة كيفية ادراك البصير
للألوان انتهى ولكن قد عقبه بقوله اما سماعه عليه السلام فيحتمل ان يكون بصوت
وحرف دال على معنى كلام الله تعالى انتهى وهذا مع كونه اولى من عبارة غيره من
الما ترديية الحنفية الجازمين بان موسى سمع صوتا دال على الكلام النفسي فكذلك
ذلك خلاف ما يقتضيه كلام الامام الاعظم في الفقه الاكبر كما قد مناه على ان ذلك
الخلاف لا بد له من دليل نص لان السمع بخلافه وان يكن ذلك قياسا لامر القايب
على الشاهد

فهذا خلاف كلام
الامام الاعظم في
الفقه الاكبر

على الشاهد فليس يلزم ان يكون طريق السمع تعلق السماع بالصوت فيدور معه
وجودا وعدمه ما لعدم مماثلة الكلام الازلي الكلام البشري فيجوز سماع الكلام الازلي
على الصفة التي قالها ابو حنيفة والغزالي فيما تقدم ولذا قال شيخ الاسلام العلامة
قاسم بن قطلوبغا في حاشيته على المسامرة لشيخه الكمال بن الهمام انه تعالى متكلم
بكلام قديم **قوله** متكلم اي سمع الكلام معينا لان التكلم اسماع الغير انتهى وقد **قال**
خالق الما تردي بعض المتأخرين من الحنفية نحو الشيخ الامام الاجل اكرم الزاهد
الصنفار كما خالف الاشعري الاستاذ ابو اسحاق الاسفرايني وهو من اجل ان فغية
ومن تابعه فهم انتهى **هذا وقد** اجمع المتكلمون على ان صفة الكلام لا يتعقل كيفيتها
كبقية الصفات لان كلامه تعالى لا هو عن صمت متقدم ولا سكوت متوهم اذ هو قديم ازل
كذا في اليواقيت والمجواهر في بيان عقايد الاكابر للعارف الامام الشيخ عبد الوهاب
الشعراي **واما كيفية اتيان الوحي** وبيان معناه فقد سئل النبي صلى الله عليه وسلم
عن كيفية اتيان الوحي فبينه بقوله صلى الله عليه وسلم يا بني مثل صلصلة الجرس مع
بيان حامل الوحي ايضا بقوله واحيانا يتمثل لي الملك رجلا فيكلمني اي كلاما صريحا ظاهرا
الفهم والدلالة **وروي** من حديث عمر رضي الله عنه كنا نسمع عنده مثل دوي النخل
والحكمة في ضرب به صلى الله عليه وسلم المثل المذكور انه صلى الله عليه وسلم كان معنيا بالبلاغة
مكاشفا بالعلوم الغيبية وكان يوفى على الامة حصتهم بقدر الاستعداد فاذا اراد ان
ان ينبئهم بما لا عهد لهم به من تلك العلوم صاغ لها امثلة من عالم الشهادة ليعرفوا
بما شاهدوه عالم يشاهدوه فضرب مثلا للوحي بالصوت المتدارك الذي يسمع
ولا يفهم منه شيء فبينها على انه يرد على القلب في لبسة الجلال فياخذه هيبة الخطاب
حين الورود بمجامع القلوب ويلقي من ثقل القول ما لا يعلم له بالقول مع وجود ذلك
فاذا كشف عنه وجد القول المنزل بينا فيلقى في الروح واقعا موقع المسموع وهذا
الضرب من الوحي شبه بما يوحى الي الملائكة اذ اقضى الله في السما امر اضربت الملائكة
باجنحتها خضعا فالقوة كانت سلسلة على الحجر فاذا افزع عن قلوبهم قالوا ما ذا قال
ربكم قالوا الحق وهو العلي الكبير والصلصلة بفتح الصاد بين المهملتين الصوت
المتدارك الذي لا يفهم اول وهلة ويقال هي صوت كل شيء بصوت كصلصلة

السنة كذا في شرح البخاري للامام العيني **واما تقديم الوحي** فقال في الدر المنثور :
للجلال السيوطي رحمه الله اخرج البيهقي في الاسماء والصفات عن يونس بن يزيد رضي الله عنه
قال سمعت الزهري رضي الله عنه سئل عن قول الله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا
الاية قال نزلت هذه الآية نعم من اوحى الله اليه من اليقين فالكلام كلام الله الذي كلم
به موسى من وراء حجاب والوحي ما يوحى الله به الى نبي من انبيائه فيثبت الله ما اراد من
وحيه في قلب النبي صلى الله عليه وسلم فيتكلم به النبي وبينهم وهو كلام الله ووحيه ومن
ما يكون بين الله ورسوله ومنه ما لا يتكلم به احد من الانبياء عليهم السلام ولكنه سر غيب
بين الله ورسوله ومنه ما يتكلم به الانبياء عليهم السلام ولا يكتبونه لاحد ولا يامرون بكتابته
ولكنهم يحدثون به الناس حديثا ويبينون لهم ان الله امرهم ان يبينوا للناس ويلفونهم
ومن الوحي ما يرسل الله به من يشاء من ملائكته فيكلمون انبياءه ومن الوحي
ما يرسل به الى من يشاء فيوحون به وحيا في قلوب من يشاء من رسله انتهى **وقال الامام**
ابو عبد الله التيمي الاصبهاني الوحي اصله التغميم وكما فهم به شيء من الالهام :
والاشارة والكتب فهو وحي قيل في قوله تعالى فاوحى اليهم ان سجوا بكرة وعشيا
اي كتب واوحى ووحى لفقان والاول افسح وبها ورد القرآن وقد يطلق ويراد به
اسم المفعول به اي الموحى وفي اصطلاح الشريعة هو كلام الله المنزل على نبي من
انبيائه كذا في شرح البخاري للعيني **واما معاني لفظ الوحي** الوارد في القرآن العزيز
فبيانها بما قال الشيخ الامام العلامة ابو القاسم الراغب في تفسيره لغة القرآن العظيم
اصل الوحي الاشارة السريعة وتضمن السرعة قيل امر وحي وذلك يكون بالكلام
على الرمز والتعريض وقد يكون بصوت مجرد عن التركيب وباشارة ببعض الجوارح
وبالكتابة وقد حمل على ذلك قوله تعالى فاوحى اليهم ان سجوا بكرة وعشيا فقد قيل
رمز وقيل اشار وقيل كتب وعلى هذه الوجوه المذكورة في قوله يوحى بعضهم الى بعض
زخرف القول غرورا **وقوله** وان الشياطين ليوحون الي اوليائهم فذلك الوسواس
الشار اليه بقوله من شر الوسواس الخناس وبقوله عليه السلام ان للشياطين لغة
الخبر ويقال للكلمة الالهية التي تلقى الى انبيائه واوليائهم وحي الخبز حسب ما
دل عليه قوله وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا

وذلك صح

فيوحي

فيوحي باذنه ما يشاء وذلك اما برسول ما هدى يرى ذاته ويسمع كلامه كتبليغ جبريل عليه السلام
في صورة معينة واما بسماع كلام من غير معينة كسماع موسى كلام الله تعالى واما باللقاء
في الروح كما ذكره عليه السلام ان روح القدس نغث في روعي او بالهام نحو قوله تعالى
واوحينا الى ام موسى ان ارضعيه واما بتسخير نحو قوله واوحى ربه الى النحل او بحمام
كما قال عليه السلام انقطع الوحي وبقيت المبشرات رؤيا المؤمن فالالهام والتسخير
والمنام دل عليه قوله الاوحيا او من وراء حجاب وتبليغ جبريل عليه السلام في صورة معينة
دل عليه قوله تعالى او يرسل رسولا **وقوله** عز وجل ومن اظلم ممن افترى على الله كذبا
او قال اوحى الي ولم يوح اليه شيء فذلك ذم لمن يدعي شيئا من انواع ما ذكرنا من الوحي
اي نوع ادعاه من غير ان حصل له **وقوله** وما ارسلنا من قبلك من رسول الا نوحي اليه
فهذا الوحي هو عام في جميع انواعه وذلك ان معرفة وحدانية الله تعالى ومعرفة وجوب
عبادته ليست مقصورة على الوحي المختص باولي العزم من الرسل بل ذلك يعرف
بالعقل والالهام كما يعرف بالسمع فاذا القصد من الآية تبسيطه من المحال ان يكون
رسولا لا يعرف وحدانية الله تعالى ووجوب عبادته **وقوله تعالى** واذا وحيت الي
المحاورين وذلك وحي الله تعالى بواسطة عيسى عليه السلام **وقوله تعالى** واوحينا
اليهم فعل الخيرات فذلك وحي الامم بواسطة الانبياء عليهم السلام ومن الوحي المختص
بالنبي صلى الله عليه وسلم اتبع ما يوحى اليه من ربه **وقوله تعالى** واوحينا الى موسى
واخيه فوحيه الى موسى عليه السلام بواسطة جبريل عليه السلام وهارون عليه السلام
بواسطة موسى عليه السلام **وقوله** اذ يوحى ربه الى الملائكة اني معكم فذلك وحي اليهم
بواسطة اللوح والقلم فيما قيل **وقوله تعالى** واوحى في كل سماء امرها فان كان الوحي
الي اهل السماء فقط فالوحي اليهم محذوف ذكرهم كانه قال اوحى الى الملائكة وان كان
الوحي الله هي السموات فذلك تسخير عند من يجعل السماء غير حي ونطق عند من
يجعله حيا **وقوله تعالى** بان ربه اوحى لها قريب من الاول **وقوله تعالى** ولا تجعل بالقرآن
من ان يقضى اليك وحيه فحث له على التثبت في السماع وعلى ترك الاستعجال في
تلقيته وتلقينه انتهى وكذا في التفسير وقد قال العارف بالله تعالى الشيخ عبد الوهاب
الشعراني في الكبريت الاحمر عن الباب الثاني من فتوحات الشيخ الاكبر **قال** في قوله تعالى

نسخه
بواسطة

ولا تعجل بالقرآن من قبل ان يلقى اليك وحيه **اعلم** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى القرآن مجلا قبل جبريل عليه السلام من غير تفصيل الايات والصور فقبل له ولا تعجل بالقرآن الذي عندك قبل جبريل فتلقه على الامة مجلا فلا يفهم احد عندك لعدم تفصيله وقل رب زدني علما اي بتفصيل ما اجل من معاني التوحيد والاحكام لازدني احكاما كما توجه بعضهم فقد كان صلى الله عليه وسلم يقول انكوني ما تركتم فاعلم ذلك انتهى **قلت** واعطى ذلك ليكون مماثلا لالقاء الزبور في صدر داود عليه السلام وزيد عليه بانزال القرآن بعد مفصلا لان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى مثل ما كان لجميع الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين بالزيادة التي لانهاية لها **تتميم** لتغير الآية ورفق النبي صلى الله عليه وسلم ورثته بعين راسه لرهب وخطابه مشافهة وذكر بعد الاسرار ما تحرف فيه من الاقوال ثم قال الفخر الرازي ورحم اي وحين قد القيد المراد في اللفظ يكون الكلام في الدنيا فيقال وما كان لبشر ان يكلمه الله في الدنيا الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا الى اخره لا يلزم القسم المنفي بالمحصور في الآية وهو اي المنفي ان يتكلم الله تعالى مع العبد حال ما يراه العبد وزيادة هذا القيد وان كان على خلاف الاصل لانه يجب للصير اليه للتوفيق بين هذه الآية وبين الايات الدالة على حصول الروية في يوم القيامة انتهى ولكن قد علمت بكلام الامام البيضا ان الوحي يعنى المشافهة فلا حصر لاحتاج لزيادة القيد ولكن زاده على تقدير تسليم دلالتها على نفي الروية ولذا اقال في شرح المقاصد قال المعتزلة سيقف الآية لنفي ان يراه احد من البشر حين يكلمه تعالى فكيف في غير تلك الحالة والجواب منع ذلك بل انما سيقف الآية لبيان انواع تكليم الله تعالى البشر والتكليم وحيا اعم من ان يكون من الرؤية او بدونها بل ينبغي ان يحمل على حال الروية ليصح جعل قوله او من وراء حجاب عطفاً عليه تيمنا له اذ لا معنى له سوى كونه بدون الروية يكون تمثيلا بحال من احتجب بحجاب انتهى **قلت** وبعبينه ما قد مناه عن البيضا وي ان عطف قوله او من وراء حجاب على وحيا يخص بالمشافهة انتهى ثم قال ولو سلم دلالتها على نفي الروية ونزولها في ذلك فيحمل على الروية في الدنيا جمعاً بين الادلة وجبري اعلى موجب القرينة اعني سبب النزول انتهى **تبين** على شمول الوحي الخطاب مشافهة حال الروية

كما افاده البيضاوي لا اشكال في رواية النبي صلى الله عليه وسلم ربه عز وجل وكلامه معه ليلة المعراج **واما** على تقدير القيد الذي ذكره الفخر الرازي فنفي الروية في الدنيا غير مانع رواية النبي صلى الله عليه وسلم مشافهة بالخطاب ليلة المعراج لا مكان تخصيص العام اولانه كان في الملكوت الاعلى لان عالم الدنيا لا انقطاع الوارطة ووقوف جبريل عليه السلام عند حلقه ومجاورة النبي صلى الله عليه وسلم ذلك المقام وزيادة رقيه اليها لا يعلم الا العزيز العلام في اطب حال نظره بعينيه اليه بغرض الصلاة وغيرها من تعداد ما انعم به عليه وخصه به من المواهب السنيات المماثلة بل الغايقة ما كان لسائر النبيين عليهم اركى السلام واشرف التحيات حين دنى من على تلك الحضرات قال في المعراج الثاني اصل التذلي النزول الى الشيء حتى يقرب منه وقيل تدلي الرفرف لمحمد صلى الله عليه وسلم حتى جلس عليه ثم دنى محمد من ربه انتهى **وقال** ابن عادل في تفسيره الباب من علوم الكتاب الرفرف ما يجلس عليه كالسباط ونحوه انتهى وقد قال العارف بالله سيدى عبد الوهاب الشعراني والرفرف نظير المحفة عندنا فقعده عليه الصلاة والسلام عليه وسلم جبريل الى الملك النازل بالرفرف فالة الصعبة ليا نس به فقال لجبريل لا اقدر ولا خطوت خطوة احترقت فماذا الاله مقام معلوم وما اسرى الله بك يا محمد الا ليريكي من اياته فلا تغفل انتهى وقال في نظم الحمان مختصر اخبار الزمان للعلامة الشيخ احمد المقرئ لما تاخر عنه جبريل في سردرة المنتهى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اين يا جبريل قال يا محمد قد كنت احسب اني عرفت الله قبلك والان عرفت قد ربي وقد ركن والله لو تعدت اعملة واحدة لاحترقت بانوار السموات وماذا الاله مقام معلوم انتهى ثم قال قال الشعراني فودعه جبريل وانصرف النبي صلى الله عليه وسلم مع ذلك الملك والرفرف يحشى به الى ان ظهر المستوى سمع فيه صرير الاقلام والقلم والاقلام في اللوح بما يكتب الله بها ما يجبريه في خلقه وما تنسخه الملائكة من اعمال عباده وصرير الاقلام صوتها واعلم ان هذه اللوح هي اللوح المحفوظ والاثبات وهذه الاقلام الذي سمع صلى الله عليه وسلم صوتها رتبها دون رتبة القلم الاعلى ودون اللوح المحفوظ فان الذي كتبه القلم الاعلى لا يتبدل ويسمى اللوح المحفوظ من المحو فلا يحو ما كتبه فيه فهذه الاقلام تكتب دائما في اللوح

معنى التذلي

معنى الرفرف

المحو والاثبات ومنها نزلت الشرايع والكتب على الرسل ولهذا دخل في الشرايع
النسخ بل في الشرع الواحد كما بسطنا الكلام عليه في مقدمة المنهج المبين وكل قلم ملك
قال الله تعالى انا كنا ننسخ ما كنتم تعملون انتهى **وقال** ابن عادل في تفسيره عن
ابن عباس رضي اول ما خلق الله القلم ثم قال له اكتب قال ما اكتب قال ما كان وما هو
كاين الى يوم القيامة من عمل او اجل او رزق او اثر فجرى القلم بما هو كائن الى يوم القيامة
قال ثم ختم ثم القلم فلم ينطق الى يوم القيامة قال وهو قلم من نور طوله كما بين السماء
والارض **وروي** مجاهد قال اول ما خلق الله القلم فقال اكتب القدر فكاتب ما هو
كاين الى يوم القيامة وانما يجري الناس على امر فقد فرغ منه **قال** القاضي هذا الخبر
يجب حمله على المجاز لان القلم آلة مخصوصة للكتابة ولا يجوز ان يكون حيا عاقل في يوم
وينتهي فان الجمع بين كونه حيوانا مكلفا وبين كونه آلة للكتابة محال بل المراد منه
انه تعالى اجراه بكل ما يكون وهو قوله تعالى اذا قضى امرنا فانما يقول له كن فيكون
فانه ليس هناك امر ولا تكليف وهو مجرد نفاذ القدرة من غير منازعة ولا مدافعة
انتهى قال العارف الشيرازي ثم لما سمع صدى الاقلام زج به صلى الله عليه وسلم ذ النور
زجة فافرده الملك الذي كان معه وتاخر عنه فلم يره فاستوحش لما لم يره معه
وبقي لا يدري ما يصنع واخذه هيمان مثل السكرات في ذلك النور واصابه الوجد
فأخذ يحيل ذات اليمين وذات الشمال واستفرغ الحمال وكان سببه ايذاء تلك
الاقلام وصير فيها في الألواح فاعطت من النغات المستلذة ما اداه الى ما ذكرناه من سران
الحال فيه وحكمه عليه فتقوى بذلك الحال واعطاه الله تعالى في نفسه علما علم به ما لم يكن يعلم
قبل ذلك عن وحي من حيث لا يدري وجهته **فطلب** الاذن في الرؤية بالدخول على
الحق فسمع صوتا يشبه صوت ابى بكر وهو يقول يا محمد قف ان ربك يصلي فراعهم ذلك
الخطاب وقال في نفسه اربى يصلي فلما وقع في نفسه هذا التعجب من هذا الخطاب وانس
بصوت ابى بكر الصديق تلى عليه هو الذي يصلي عليكم وملائكته فعلم عند ذلك ما هو
المراد بصلاة الحق فلما فرغ من الصلاة مثل قوله تعالى سنفرغ لكم ايها الثقلان فادعى
الله تعالى اليه في تلك الواقعة ما وحي ثم امر بالدخول فدخل فرأى عين ما علم لا غير
ولما تغير عليه صورة اعتقاده كذا في تفسير العارف بالله تعالى سيدي الشيخ عبد الوهاب

سبحه
اخذه
فصار

الشيرازي

الشيرازي رحمه الله انتهى **وقال** في معالم التنزيل قال الضحاك دنا محمد صلى الله عليه
وسلم من ربه تعالى فتدلى فاهوى للسجود فكان منه قاب قوسين او ادنى انتهى
ومثله في تفسير لباب التاويل تفسير الخازن وقال فيه ايضا وقد ورد في الصحيحين
من حديث المعراج عن انس ودنا الجبار رب العزة فتدلى حتى كان منه قاب قوسين
او ادنى وهذه رواية ابى سلمة عن ابن عباس رضي الله عنهما **وقال** في نظم الحمان :-
مختصر اخبار الزمان اختلغوا في قوله تعالى ثم دنا فتدلى قيل انهما بمعنى واحد
وقيل الدنو القرب والتدلى الوحي وقيل الدنو لمحمد صلى الله عليه وسلم والتدلى
لجبريل وقيل انهما يهودان على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل على الله تعالى
وقال جعفر الصادق رضي الله عنه وكلم الله نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم ليبلغ الاسرار
بغير واسطة عنده ما دنى فتدلى قال صلى الله عليه وسلم لما فارقتني جبريل وانقطعت
الاصوات سمعت كلام ربي وهو يقول ليهذا روعك يا محمد ادن ادن فلم يجد ان
يضع القدم الا في حضرة القدس وقال التحيات لله الخ ثم كلمه ناظرا اليه كما سنده
انتهى **وقال** اهل العلم لما تخلف جبريل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نظر رسول
الله صلى الله عليه وسلم فرأى صورة ابى بكر فقال يا رب او سبقني ابو بكر الى هذا
المقام قيل لا ولكن لما انقطعت عن الاجناس خلقنا لك صورة تؤنسك على صورة
ابى بكر كما كان انيسك في الغار ودنو الله تعالى وتدليه برفع الحجر الحج عن عبده
وقطعه اليه عن سواه لا بكيفية معروفة بل باشراق الانوار وشرف المقدار ومن
هذا المعنى قوله صلى الله عليه وسلم ينزل ربنا الى سماء الدنيا اي نزول افضل
واجمال واحسان واقبال والحق منزله عن الجهات والمسافات والانتقالات :-
والحركات والسكنات وكذا لك قوله تعالى من قرب فني شبرا تقربت منه ذراعا
ومن تقرب فني ذراعا تقربت منه باعاً ومن اتى الى عيشي ايتته هرولة كل ذلك
بمعنى الاجابة والقبول وبلوغ عبده المأمول من قرب عليه افهام هذه المعاني
لم يبعد عليه فهم الاسرار ومن اتصل عقله بالعالم البسيط ادرك حقيقة جلال
الارواح في عالمها ففقه على هذا المعنى يقرب عليك فهم الاسرار وبالله التوفيق
تنبيه قال في الدر المنثور قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دون الله سبعون الف حجاب

من نور وظلمة ما سمع من نفس من حسن تلك الحجب الازدهقت نفسه انتهى يخص
منه حضرة المصطفى المقبول لبلوغه رتبة ليس لاحد غيره اليها وصول انتهى
واعلم ان السبعين الحجاب التي بين الله تعالى وبين خلقه اغاها من جهة الخلق
تمنعنا عن رؤيته تعالى لتلا محترق من نوره عز وجل فخلق حجابا للحجب والحق
فما يمكن الوريد بل اقرب اليانا وهذا القرب هو سبب عدم الرؤية فانا واذ كنا
لا نرى انفسنا اذ اتلفنا بالحق فكيف نراه في الدنيا فغاية القرب حجاب كما ان غاية
البعد حجاب فافهم كذا في تفسير العارفي بالله سيدي عبد الوهاب الشيرازي نفعا
الله ببركاته ذكره في سورة الواقعة والحبيب المصطفى خاتمة العلي الاعلى فاوجي
الى عبده ما اوجي لما دني فتدلي فكان قاب قوسين او ادني زاد في الدنو والقرب
فكان منه قدر قاب قوسين بل ادني من ذلك **اذ التحقيق** هنا ان هذا اشارة
الى تأكيد المحبة والقرب ورفع المنزلة والرتبة كما قد فناه واصلم ان الحليفين كانا
اذا اراد ا عقد الصفا والعهد والوفا فخرجوا بقوسيهما والصفا بينهما ما يريدان بذلك
انهما فمظاهران متتاميان يدافع كل عن صاحبه وقابلي القوس صدره الذي يشد
عليه السير وهو محل مسكه باليد فاذا الصق قاب هذا القاب هذا فقد اتصلا
بلا بون البتة وذلك مقارب لنصف الاصبع واول التخيير ان شيتم قدر واذك القرب
بقاب قوسين او ادني منهما او هي بمعنى بل او هي للتشكيك لهم في قدر القرب
فالتخيل بقاب قوسين موول بانه قرب معنوي باللطف والرحمة والتكرم لو عمل لم يكن
التعبير عنه الا بما ذكر فهو اشارة لمقامه صلى الله عليه وسلم وعلان بتعظيم رتبته
اخرج ابن ابي حاتم والطبراني وابن مردويه عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله
تعالى ثم دني فتدلي قال هو محمد صلى الله عليه وسلم دنا فتدلي الى ربه **واخرج** ابن
جرير وابن مردويه عنه قال دني ربه فتدلي فالمراد بالصديق قوله تعالى فاوجي الى عبده
محمد صلى الله عليه وسلم كما اخرجهم النساء وابن المنذر وابن جرير وابن ابي حاتم وابن
مردويه عن ابن عباس فهو الاقرب في الآية لقول خبر الامة ابن عباس به وهو المناسب
في الشرف لما صح عند الجمهور من رواية محمد صلى الله عليه وسلم لربه بعين راسه وثبت
القول به عن ابن عباس وهو لا يقال من قبل الراي فوجب المصير اليه انتهى **قلت**
وسنذكره

وسنذكره نصا عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى ثم قال والثبت فقدم
على الثاني لزيادة العلم وقول الصديق عايشة رضي الله عنها وكرم وجهها الصديق
بنفي رواية النبي صلى الله عليه وسلم لربه اخذ من قوله تعالى لا تدركه الابصار **الحبيب**
عنه بفتح المراد بنفي بانها لم تعلم بذلك وعلمه ابن عباس وبان نفي الادراك المراد
به نفي الاحاطة قاله الشيخ ابو الحسن البكري في تفسيره انتهى قلت وكذا ذكر الشيخ نجم الدين
الغيطي قال الامام النووي وغيره لم تنفع عايشة رضي الله عنها الرواية بحديث مرفوع
ولو كان معها لذكرته وانما اعتمدت على الاستنباط على ما ذكرت ظاهر الآية **ثم** قال
الشيخ نجم الدين وقد تعقب قولهم انها لم تنفع ذلك بحديث مرفوع الى اخيه بان ذلك
عجيب فقد اخرج مسلم في صحيحه عن مسروق انه لما قال لعائشة الم يقل الله ولقد
راه بالافق المبين ولقد راه نزلة اخرى فقالت له انا اول الامة سالت رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال انما هو جبريل واخرجه ابن مردويه ايضا عن مسروق
انها قالت له انا اول من سال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا فقلت يا رسول الله
هل رايت ربك فقال لا انما رايت جبريل منهبطا **وقد** قال الشيخ نجم الدين نقلا عن
الشيخ تقي الدين السبكي انه قال في تفسيره بعد سياق حديث عائشة رضي الله عنها
فانصه ابدينا فيه احتمالا فلذلك يستمر ما دعاه هؤلاء الائمة من ان عائشة لم تذكر
فيه نصا وبان بهذا ان الراجح في تفسير الآية ان الرؤية بالبصر وانها لله تعالى انتهى
قلت ولعله اراد بقوله لم تذكر فيه نصا يعني قاطعا ولا فكيف يقال لم تذكر فيه نصا
وقد ذكر النص في صحيح مسلم كما تقدم وقد قال الشيخ نجم الدين ايضا قبل هذا في
مبدأ الفوائد المتعلقة بقصة المعراج الاسرا ويجاب عن ما يعزى لعائشة بان لم يرد
بسند يصلح للحجة بل في سند انقطاع ومجهول ويتقدير صحة فعائشة لم تكن
زوجة اذ ذاك ولا كانت في سن من يضبط الامور وعلى القول بان الاسرا كان بعد
المبعث بعام لم تكن ولدت بعد فاذا لم تشهد ذلك دل على انها حدثت به عن غيرها
انتهى وهذا غير ظاهر في رد المروي عنها رضي الله عنها والذي ينبغي ان يقول عليه ما
قاله بعضهم الاولى بان يجاب بان المعراج كان مكررا مرة بشخصه ومرة بروحه وقول
عائشة رضي الله عنها حكاية عن الشافعية كما حكاه الشيخ ابو بكر الشنواني رحمه الله

نسخه
ثم

وسنذكر بعد النقل بصفة تكرار الاسرار وان النقل عن عائشة رضي الله عنها صحيح بما
يناسبه وان ما يخالفه صحيح ايضا للتقدم ثم قال الشيخ ابو الحسن البكري رحمه الله
فالتحقيق انه صلى الله عليه وسلم رأي ربه بعين راسه ما كذب الفواد ما راى بالتخفيف
لغيره ابي جعفر وهشام اي ما كذب فواد محمد صلى الله عليه وسلم ولهما بالتشديد
اي ما كذب قلب محمد صلى الله عليه وسلم ما راه بعينه وعرفه بقوله ولم يشك انه حق
اذ يغشى السدرة معقول لرأي اي راه حين يغشى السدرة ما يغشى من طير
او غيره من الملائكة او فراش من ذهب وقيل جراد من ذهب وقيل هوا غصان
السدرة من لؤلؤ وياقوت وزبرجد فراها محمد صلى الله عليه وسلم واي ربه كما
اخرجه ادم بن اياس والبيهقي في الاسماء والصفات عن مجاهد فالضمير في راه
يعود على الله تعالى اي ان محمد صلى الله عليه وسلم رأي ربه مرتين اول ما اسرى
به وبعد ما راجعه في تخفيف الصلوات وهذا مذاهب ابن عباس رضي الله عنهما
انتهى وقوله مرتين يمكن ان يكون لاثبات تكرار الرواية لا بقيد المرتين فقط اذ
المراجعة كانت تسع مرات والرواية ثابتة حال المراجعة لم يخص بمرة منها
فكانت الرواية مكررة بعد المراجعة انتهى **وقوله تعالى** ملازغ البصر وما طغى
قيل عمار القلب من ذات الرب في غير التكليف لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله اختص
موسى بالكلام وابراهيم بالخلة ومحمد صلى الله عليه وسلم بالرواية ورواية الحق
امر لا يفهمه الخلق عموما لانه من خصوصيته صلى الله عليه وسلم ومن فهم حقيقة
الكلام الموسوي فهم النظر المجدي وقد اجتمع ابن عباس مع كعب الاحبار فقال
ابن عباس نحن بنوها ثم نقول ان محمد صلى الله عليه وسلم رأي ربه مرتين
فكبر كعب حتى جاوبته الجبال فقال ان الله تعالى قسم رويته وكلامه بين محمد
وموسى فكلمه موسى وراه محمد الكذا في نظم الحمان مختصر اخبار الزمان للعلامة
الشيخ احمد المقرئ المالكى رحمه الله وقال الخازن في تفسيره المراجع عند اكثر العلماء
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأي ربه بعيني راسه ليلة الاسراء الاصل في المسئلة
حدث ابن عباس خبر الامامة وهو المرجوع في المعضلات وقد راجعه ابن عمر رضي
الله عنهما في هذه المسئلة وارسل هل رأي محمد صلى الله عليه وسلم ربه عز وجل فاخبره
انه راه

١٤
انه راه وكان الحسن يحلف لقد رأي محمد ربه انتهى وقال في معالم التنزيل اختلافوا في
الذي راه صلى الله عليه وسلم فقال قوم رأي جبريل عليه السلام وقال آخرون هو الله
تعالى ثم اختلافوا في معنى الرواية فقال بعضهم جعل بصره في فواده فراه بفواده
وهو قول ابن عباس قال راه فواده مرتين انتهى قال ابن حجر بمعنى انه خلق فيه
ادراكا كادراك البصر وليس المراد مجرد العلم لانه حاصل له وغيره فلا خصوصية
انتهى وذهب جماعة الى انه راه بعينه حقيقة وهو قول انس والحسن وعكرمة
قالوا رأي محمد صلى الله عليه وسلم ربه تعالى وروى عكرمة عن ابن عباس قال ان الله
تعالى اصطفى ابراهيم عليه السلام بالخلة واصطفى موسى عليه السلام بالكلام
واصطفى محمد صلى الله عليه وسلم بالرواية انتهى ونقله في تفسير الخازن عنه ايضا
وقد منا عن الشيخ ابي الحسن البكري رحمه الله ان رويته صلى الله عليه وسلم بعين بصره
لربه وثبت القول به عن ابن عباس لما قال الشيخ انتهى فافهم معالم التنزيل على رواية
اخرى عن ابن عباس لما قال الشيخ الامام ابو محمد علي بن محمد بن ابراهيم البغدادي
المصنف المعروف بالخازن في تفسيره المسمى كتاب التاويل في معاني التنزيل **روي عن محمد**
ابن عباس رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم رأي ربه بفواده مرتين وعنه انه راه
بعينه انتهى وقال الشيخ نجم الدين الفيطي في معراجيه اخرج الطبراني بسند صحيح
عن ابن عباس انه كان يقول نظر محمد الى ربه مرتين مرة ببصره ومرة بفواده
انتهى **وروي** الامام احمد بسند صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما قل قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم رايت ربي عز وجل وقال العلامة الشيخ احمد المقرئ في نظم
الحمان مختصر اخبار الزمان قد حكى النقاش عن احمد بن حنبل رحمه الله انه قال
انا اقول بقول ابن عباس بعينه راه راه وهذا احمد صوته حتى انقطع نفسه انتهى
ثم قال الفيطي رحمه الله وذهب ابن عباس الى انه صلى الله عليه وسلم راه عز وجل
ببصره وبه قال ساير اصحاب ابن عباس وبه اخذ كعب الاحبار والزهرى وصاحبه
معمر وآخرون وحكى عن الحسن انه كان يحلف ان محمد رأي ربه وبه قال الشيخ ابو الحسن
الاشعري وسائر اتباعه وقال الامام النووي المراجع عند اكثر العلماء ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم رأي ربه بعيني راسه ليلة المعراج وبسط اي النووي الكلام

علي ذلك انتهى قلت فليس اختلاف الرواية عن ابن عباس واره اعلى شيء واحد بل
 باختلاف ما به الرؤية فانه قد سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم هل رايت ربك فقال رايت
 بقلبي ولم اره بعيني ثم سئل اخرى فقال رايت بعيني انتهى قلت هذا احسن شيء
 يوفق بين قول عايشة رضي الله عنها بما روت موافقا لاحدي الروايتين عن ابن عباس
 وبين ما قاله ابن عباس في الفالما روت عايشة كما رواه فالاختلاف بحسب اختلاف الرواية
 عن النبي صلى الله عليه وسلم والرواية الاخيرة هي المبنيّة للرواية البصرية انتهى وايضا
 يوفق بوقوع الاسرا مكررا **وصفته** كما قال العلامة الشيخ احمد المقرئ في نظم الحمان
 مختصرا اخبار الزمان فانصه قد سئل بعض الائمة عن الاسرا وصفته فقال لا
 خلاف في وقوعه وانما وقع الخلاف في وقته وصفته وذلك انه صلى الله عليه وسلم لما اسرى
 به حدث ثم اسرى به صلى الله عليه وسلم فحدث ثم اسرى به صلى الله عليه وسلم فحدث
 وكلما اسرى به حدث فنقل الرواية كل واحد ما سمع منه صلى الله عليه وسلم فلم يكن
 اختلفت صفته انتهى وما يعارض هذا من قول شيخ الاسلام ابن حجر في شرح
 الهزلية الاصح انه اسرا واحد وان ما خالفه وامكن تاويله تغني اي التاويل والا
 حكم عليه بانه وهم انتهى وليس وجهنا هضام ورود النص خصوصا وقد حكم
 بصحة كل من الروايات المخالفة كما سند كره ثم قال واما وقته فاول ما اسرى به
 صلى الله عليه وسلم ساعة وضعه لما خرج من بطن امه فطاف به جبريل مشارقا الارض
 ومغاربها وغاص به في البحار وصعد به الى المنتهى كل ذلك في طرفتي عين ورد الى الله
 ثم كان صلى الله عليه وسلم ساريا ابدا فما شاهدته الخلق من ذلك تكلموا به وما لم
 يشهدوه لم يتكلموا به **فمن ذلك** اسراؤه صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثلاث سنين
 مع اخيه يريعا خلف بيوت بني سعد ومن ذلك اسرا اخر وهو ابن عشر سنين
 ينقل الحجارة مع قریش ومع اعمامه ومن ذلك اسرا اخر قبل نزول الوحي لما قال زملوني
 زملوني ثم اخر بعد نزول الوحي بسنة ونصف لما قال دثروني دثروني **ومن ذلك**
 اسرا عام واسرا خاص فالعام عند نزول كل وحي اسرا والناس مثل هذا الذي
 تكلم عليه العلماء ولم يخصصوا فيه قول واحد ولم يقرروه بصفة متفق عليها فمن
 اراد علم ذلك فليعلم ان رواياتهم صحيحة غير محيطة بحقيقتها لعدم احصائها

الكلام على صفة
الاسرا

الكلام على وقت
الاسرا

وانظر

وانظر زيادة الرواية ونقصانها في شق صدره صلى الله عليه وسلم وفي ترتيب الانبياء
 عليهم السلام في السموات وفي دخول الجنة وفي رؤية النار وفي سماع صدره الاقلام
 وغشيان السدرة المنتهى بالالوان الى غير ذلك كل ذلك مما ذكره النبي صلى الله
 عليه وسلم ونقلته الرواية كل صفة في وقتها فمن تبين له ذلك وعمل عليه لم يبق اشكال
ومن ظن انه صلى الله عليه وسلم لم يسره الامرة واحدة فانما عمل على هذا الاسرا
 الذي وقع له صلى الله عليه وسلم وهو ابن احدى وخمسين سنة وفيه فرضت الصلاة
 ورد من الحنين الى الحنسة انتهى وهذا هو الاسرا الذي لم يتعد لغرض الصلاة
 فيه دون غيره انتهى ثم قال **ومن الروايات** الصحيحة ايضا التي نقلت عنه صلى
 الله عليه وسلم انه قال بينما انا قاعد ذات يوم اذ دخل جبريل علي فوكزني بين
 كفتي فقلت الي شجرة فيها مثل وكري الطير فقعد في واحدة وقعدت في الاخرى
 فسمعت حين سرت الخافقين ولو شئت لم سست السما وانا اقلب طرفي
 ونظرت جبريل كأنه خلس وفتح باب السما ورايت النور الاعظم والحج وفرجت
 فاوحي الله الي ما شاء ان يوحى وفي رواية ركب البراق حتى اتي بها الحجاب الذي
 يلي عرش الرحمن فخرج منه ملك فسال رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه جبريل فقال
 انا اقرب الخلق مكانا ولم ار هذا الملك قط فقال الملك الله اكبر الله اكبر فاذا النداء
 صدق عبدي انا اكبر الخ ثم قال الملك اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله
 فاذا النداء صدق عبدي لا اله الا الله ثم كذا الى تمام الاذان ثم اخذ الملك بيدي
 محمد صلى الله عليه وسلم فقدمه فصلى باهل السما وفيهم آدم ونوح فكل هذه الروايات
 صحيحة لا يشك فيها عاقل واوقاتهما مجهولة واسرا صاحبها صلى الله عليه وسلم
 غير محدود ولا موقوف ولا موقت **ودليل ذلك** انه صلى الله عليه وسلم روحاني ابدا
 وان كان بشريا فلا يرى لصورته ظل في شمس ولا قمر ولا سراج ويرى صلى الله عليه
 وسلم من خلفه كما يرى من امامه ولا يحجب بصره الجبال ولا المسافات البعيدة فكيف
 يحجب بصره السموات والاجرام اللطيفة **ومن هنا** الخلاف بين العلماء هل عرج
 بروحه او بجسده فمن يتقن ان جسده لطيف شفاف قال عرج بجسمه وروحه
 ومن لم يعلم ذلك ولا يتقنه قال بروحه فقط ويا عجبا من يخاطبه المجادات وتحادثه

بيان
فقت

بيان
عرش

٧ رسول الله صلى الله عليه وسلم

الروحانيات وتطبيع العوالم الكليات والجزئيات كيف ينكر الاسرار بحسبها ويبعد ذلك احد في وهمه والله ما من معجزة ايدها رسول الا قد ايدى مثلها او خير منها **قال** اهل الاشارة ويدخل هذا المعنى في معنى قوله تعالى ما ننسخ من آية او ننسها نأت بخير منها او مثلها ولذلك شريعتنا نسخت جميع الشرائع ومعجزاته صلى الله عليه وسلم احتوت على جميع المعجزات وحالاته صلى الله عليه وسلم خارجة عن معقول البشر **ولذلك وقع الاختلاف** لكون كل واحد يعبر عنها بما فهم وبما سمع وعقل واسرار رسول الله صلى الله عليه وسلم فوق ظهور عقول الخلق كانه لا حظه ابو بكر رضي الله عنه بعين قلبه وراه ابو جهل بعين راسه ادرك جماله ابن ام مكتوم وهو اعشى واويس القرني من بعيد وهو لم يره بعين راسه **قال عمرو بن علي** لا ويس ما الذي اخرك عن رويته وقد لحقت زمانه فقال لها وهل رايتما **والله ما قد راها** جبريل وفيكائيل فكيف بنا نحن والذي حدثهم به رسول الله صلى الله عليه وسلم يفهم منه كل واحد بقدر ادراكه لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الاسراف استيقظت فن قال لم يسر بجسده وانما اسري بروحه عمد على انه وقع في النوم الذي هو ضد اليقظة ومن قال بجسده وبروحه عمد على استغراقه في عجاب الملكوت ثم كان استيقاظه رجوعا الى حالة البشرية فما كان فيه من مشاهدة الملائكة الاعلى وانظر الى قوله صلى الله عليه وسلم تنام عيني ولا ينام قلبي وليس في مقام النبوة ما يثقل القلب عن الله الا الاشتغال بالرجوع الى الحد ودمع مراقبة المعبود **وما يد لك** علي ان الاسراف غير واحد قوله صلى الله عليه وسلم وانا نائم في الحطيم وقال مرة اخرى وانا نائم في الحجر وقال مرة اخرى وانا مضطجع بين رجلين وقال مرة اخرى وانا جالس وقد ذكر عنه الاسراف في اول الاسلام قبل مولد عايشة رضي الله عنها ثم ثبت عنها في حديث الاسراف ما نعت جسم رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك الليلة وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم حديث اسري بعد مبعثه بعام ونصف وكانت عايشة رضي الله عنها في الهجرة بنت ثمانية اعوام وثبت عنه حديث اسراف قبل الهجرة بخمس سنين ثم ثبت قبل الهجرة بعامين **ثم ان قوما** عملوا على قوله تعالى فاكتب بالفؤاد فاراي انه دليل على الاسراف بالروح وقوما على قوله تعالى فاذا غاب البصر وما طغى

انه دليل

١٦

انه دليل على الاسراف بالجسم والروح وذلك صحيح لا شك فيه لمن فهم بالفهم الخاص والمعنى الخاص بخاص من خاص انتهى **فأخرج** خص النبي صلى الله عليه وسلم بالرؤية والمكاملة لانه صاحب الشفاعة في القيامة فيوسط قلبها ليلا يقع له حشمة البديهة كما تقع لغيره من الانبياء عليهم الصلاة والسلام فاراد الله سبحانه وتعالى ان ينزلها عنه قبل ذلك المقام ليتكلم من المقام المحمود واهله سبحانه قبل المشهد الاعلى للمناجاة والكلام فيتفرغ في المشهد الاعلى ويتمكن في المقام المحمود كذا في معراج النامي عن ابن دحية انتهى **ولما** عرج بالنبي صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراف ودخل حضرة الحق الخاصة التي طلب لها راي من الحق غير ما كان يعلم لا غير وما تغيرة عليه صورة اعتقاده انتهى قاله الشيخ العارف عبد الوهاب الشعراني في القواعد السنية في توحيد اهل الخصوصية وقد فناه عنه ايضا في تفسيره **تنبيه** علم مما تقدم خطاب الله للملائكة عليهم السلام والنبي محمد صلى الله عليه وسلم وموسى عليه السلام بلا واسطة ونزيدك فايده من السنة الشريفة لاثبات خطاب الملائكة عليهم السلام بلا واسطة وقد يكون بواسطة **قال الجلال السيوطي** رحمه الله في الحبايك **اخرج** احمد والترمذي وابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قضى ربنا امر اسبح حلة العرش ثم سجد اهل السما الذين يلونهم حتى يبلغ التسبيح اهل هذه السما الدنيا ثم قال الذين يلون حلة العرش لحلة العرش فاذا قال ربكم فيخبرونهم فاذا قال فيستخبر بعض اهل السموات بعضها حتى يبلغ الخبر هذه السما الدنيا فيخطف الجن السمع فيقذفون الى اوليائهم ويرمون فاجابوا به على وجهه فهو حق ولكنهم يقذفون فيه فيزيدون انتهى وهو يفيد سماع حلة العرش بلا واسطة انتهى **واخرج** البخاري والترمذي وابن ماجه عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قضى الله الامر في السما ضربت الملائكة باجنحتها خضعانا لقوله كانه سلسلة على صفوان فاذا فرغ من قلوبهم قالوا فاذا قال ربكم قالوا للذي قال الحق وهو العلي الكبير فيسمعها مسترقوا السمع انتهى وهو يفيد السماع بلا واسطة انتهى **واخرج** ابن جرير عن ابن زيد قال لما خلق الله النار ذمرت فيها الملائكة وعراش زيدوا وقالوا ربنا لم خلقت هذه

قال لمن عصاني من خلقي ولم يكن لله يومئذ خلق الملائكة قالوا يا رب وياق علينا
دهر نعصيك فيه قال لا انا اريد ان اخلق في الارض خلقا واجعل فيها خليفة
يسفكون الدماء ويفسدون في الارض قالوا وتجعل فيها من يفسد فيها فاجعلنا
نحن فيها فنحن ننج بحمدك وتقدس لك قال انا اعلم ما لا تعلمون انتهى **وهو**
بلا واسطة انتهى واخرج ابن ابي الدنيا في كتاب التوبة عن ابن عباس قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اول من لبي الملائكة قال الله تعالى انا جاعل في
في الارض خليفة قالوا اجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء فرادوه
فاعرض عنهم فطافوا بالعرش ست سنين يقولون لبيك لبيك اعتذرا اليك
لبيك نستغفرك ونتوب اليك انتهى **والخطاب** بلا واسطة انتهى واخرج ابوالانجب
عن ابي بكر الهذلي قال ليس شيء من الخلق اقرب الي الله من اسرافيل وسنيه وبين
الله سبعة حجب وله جناح بالشرق وجناح بالمغرب وجناح في الارض السابعة
وجناح عند راسه وهو واضع راسه بين جناحيه فاذا اراد الله بالامر تدلت
الالواح على اسرافيل بما فيها من امر الله فينظر فيها اسرافيل ثم ينادي جبريل
فيجيبه فلا يسمع صوته احد من الملائكة الا يصعق فاذا افاقوا قالوا ما ذا قال
ربكم قالوا الحق وهو العلي الكبير وان ملكك الصور الذي وكل به ان احدي قد
لغى الارض السابعة وهو جاث على ركبتيه شاخص ببصره الى اسرافيل فاطرف
منذ خلقه الله ينظر الي متى يشير اليه فينفخ في الصور انتهى وفيه الخطاب بوجه
انتهى ولكن قال ابن عادل ينفخ اسرافيل في الصور ثلاث نفثات نفخة الفزع
ونفخة الصعق ونفخة القيام لرب العالمين انتهى وهو يقتضي انه صاحب
الصور انتهى **واخرج** ابوالشيخ عن ابي سفيان قال اقرب الخلق من الله اللوح
وهو معلق بالعرش فاذا اراد الله ان يوحى بشيء كتب في اللوح فيجئ اللوح
حتى يفرغ جبهة اسرافيل واسرافيل قد غطي وجهه بجناحيه لا يرفع بصره
اعظا ما الله فينظر فيه فان كان الى اهل السما دفعه الى ميكائيل وان كان الى
اهل الارض دفعه الى جبريل فاول ما يجاسب يوم القيامة اللوح يدعي به ترعد
فرايصه فيقال له هل بلغت فيقول نعم فيقول من يشهد لك فيقول اسرافيل
فيدعي

فيدعي اسرافيل ترعد فرايصه فيقال له هل بلغك اللوح فاذا قال نعم قال اللوح
الحمد لله الذي نجاني من سوء الحساب ثم كذلك انتهى **تنبيه** قال اكثر الصحابة
والتابعين رضوان الله عليهم اجمعين ان الملائكة الذين قيل لهم اسجدوا لآدم
انهم كل الملائكة لعموم اللفظ وعدم التخصيص وقيل هم ملائكة الارض والمختارون
مع ابليس حين بعث الله عز وجل لمخاربه الجن حين كانوا سكان الارض
فافسدوا فيها وسفكوا الدماء فقتلهم الا قليلا قد اخرجهم من الارض
والحقهم بجزاير البحار وقلل الجبال وسكنوا اي الملائكة الارض وخفف الله
عنهم العبادة واعطى الله ابليس ملك الارض وملك السما الدنيا واخراته
الجنة فكان يعبد الله تعالى تارة في الارض وتارة في السماء واخرى في الجنة
فاخذ العجب فكان من امره ما كان انتهى **وقد كان** فيها اي الارض قبل ان
يخلق آدم بالفي عام الجن بنو الجن ففسدوا في الارض وسفكوا الدماء فلما
افسدوا في الارض بعث الله عليهم جنودا من الملائكة فضر بهم حتى الحقهم
بجزاير البحور انتهى كذا في الدر المنثور في حديث ساقه الجلال بسند رجه
الله **واما الخطاب** مع ابليس فقال الفخر الرازي ذلك المناظران المذكورة في
القرآن بين الله تعالى وبين ابليس انه كان يتكلم مع ابليس من غير واسطة
فذلك هل يسمى وحيا من الله الى ابليس ام لا الاظهر انه منه ولا بد في هذا
الموضع من بحث غايص كامل انتهى **وقال** العلامة البيضاوي وهذه التي طبة
وان لم تكن بواسطة لم تدل على فنصب ابليس لان خطاب الله تعالى على سبيل
الاهانة والاذلال للمستهين والدليل انتهى **واما خطاب الله** تعالى لآدم
فحيث علمت ذلك في جانب ابليس فتبوت التكلم بالنص منه سبحانه بلا واسطة
مع آدم صلوات الله وسلامه عليه بطريق الاولي لكن خطاب تكريم وتشريف
ولو يكن الخطاب مع بواسطة لعلم بعض الملائكة وقال تعالى وعلم آدم الاسماء
كلها ثم عرضهم على الملائكة الاية فقولهم لا علم لنا ينبغي كونه بواسطة بامرهم
وكذا قوله وقلنا يا آدم اسكن انت وزوجك الجنة خطاب والاصل في القول
الحقيقة فلا يحمل على غيرها بلا ضرورة انتهى **وقال الامام** العلامة العيني

هل المأمورون
بالسجود لسيدنا
آدم من الملائكة تكلم
او بعض منهم

ما كان في الارض
قبل خلق آدم

كان الله سبحانه
وتعالى يتكلم مع
ابليس من غير
واسطة وهل
يسمى ذلك

خطاب الله سبحانه
وتعالى لسيدنا
آدم من غير واسطة

في شرحه على البخاري فان قلت ما اصل السريانية قلت قال ابن سلام سميت بذلك لان الله حين علم ادم الاسماء علمه سرا من الملائكة وانطق بهما ح انتهى وقال الشيخ الامام الاجل رئيس اهل السنة والجماعة سيف الحق ابو المعين النسفي في عقيدته كالم الله موسى عليهما السلام من وراء حجاب انتهى يعني حجاب الروية وقال في الدر المنثور عن ابي ذر قلت يا رسول الله من اول الانبياء قال آدم قلت نبي كان قال نعم مكلم **واخرج** احمد والبخاري في تاريخه والبخاري والبيهقي في الشعب عن ابي ذر قال قلت يا رسول الله اي الانبياء كان اول قال ادم قلت يا رسول الله وبني كان قال نعم نبي مكلم **واخرج** الحاكم وصححه والبيهقي في الاسماء والصفات عن ابي امامة الباهلي ان رجلا قال يا رسول الله انبي كان ادم قال نعم نبي مكلم قال كم بينه وبين نوح قال عشرة قرون قال كم بين نوح وبين ابراهيم قال عشرة قرون قال يا رسول الله كم الانبياء قال مائة الف واربعه وعشرون الفا قال يا رسول الله كم كانت الرسل من ذلك قال ثلاثمائة وخمسة عشر رجلا غفيرا **وعن** ابي امامة ان ابا ذر قال يا نبي الله اي الانبياء كان اول قال ادم قال او نبي كان ادم قال نعم نبي مكلم خلقه الله بيده ثم نفخ فيه من روحه ثم قال له يا ادم انتهى **وكان آدم عليه** السلام مرسلاروي ابو ذر رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله انبياء كان ادم مرسل قال نعم قال ابن عادل فان قيل لمن كان رسولا ولم يكن في الارض احد فيقال كان رسولا الى ولده وكانوا اربعين ولدا في عشرين بطنا في كل بطن ذكر وانثى وتوالدوا حتى كثروا وانزل عليه تحريم الميتة والدم وحل الجنزير وادم كنيته ابو البشر وقيل ابو محمد وقيل كنيته في الارض ابو البشر وفي الجنة ابو محمد وفي ادم ستة اقوال ارجحها انه اسم اعجمي لا اشتقاق له **واما كلام** الله تعالى وخطابه لذرية ادم فقال الله تعالى واذا اخذ ربك من بني ادم من ظهورهم ذريتهم واشهدهم على انفسهم الست بربكم قالوا بلى الاية الست بربكم على ارادة القول اي قايلا الست بربكم وما لك امركم وربيكم على الاطلاق من غير ان يكون لاحد مدخل في شأن من شئوكم فينتظم استحقاق العبودية ويستلزم اختصاصها بها قد حملت هذه المقالة على الحقيقة كما روي عن ابن عباس

عن ابن عباس رضي الله عنهما انه لما خلق الله ادم عليه السلام مسح ظهره فخرج منه كل نسمة هو خالقها الى يوم القيامة فقال الست بربكم قالوا بلى فنودي يومئذ جف القلم بما هو كائن الى يوم القيامة وروي عمر رضي الله عنه انه سئل عن الاية الكرعية فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عنها فقال ان الله تعالى خلق ادم ثم مسح ظهره يمينه فاستخرج منه ذرية فقال خلقت هؤلاء للجنة ويعمل اهل الجنة يعملون ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية فقال خلقت هؤلاء للنار ويعمل اهل النار يعملون وليس المراد انه اخذ الكل من ظهره عليه السلام بالذات بل اخذ من ظهره ابنا الصليبية ومن ظهورهم ابناهم الصليبية وهكذا الى آخر السلسلة لكن لما كان الظهر الاصيلي ظهره عليه السلام وكان مساق الحديثين الشريفين بيان حال الفريقين اجمالا من غير ان يتعلق الوسائط غرض علمي نسب اخراج الكل اليه انتهى وقال ابن جريج خرجت كل نفس مخلوقة للجنة بيضا نقية وكل نفس مخلوقة للنار سودا امثال الخردل في صورة الذر انتهى **وخطب** الله تعالى العزيز عليه السلام قال له لم لبثت القليل هو الله او ملك مامور بذلك من قبله تعالى قيل نودي من السماء يا عزيز لم لبثت قيل اليوم **وسمع** كلام الله تعالى السبعون المختارون من قوم موسى لما كلم الله موسى وهم يسمعون فلما سمعوا كلام رب العزة اراد ان يرى موسى ربه فكان ما كان **تنبيه القاري** ذهب اكثر المتكلمين الى ان الملائكة اجساد لطيفة قادرون على التشكل باشكال مختلفة مستدلين بان الرسل عليهم السلام كانوا يرونهم كذلك والملائكة جمع ملائكة على الاصل كالتماثيل جمع تماثيل لتأنيث الجمع وهو مقلوب فالك من الالوكة وهي الرسالة لانهم وسائط بين الله وبين الناس فهم رسل الله او كالرسل لهم كذا قاله البيضاوي في تفسيره **وقال** الامام العلامة شيخ الاسلام العيني في شرح البخاري الملك اصله ملائكة تركت الهمة لكثرة الاستعمال واشتقاقه من الالوكة وهي الرسالة يقال الكني اليه اي ارسلني ومنه سمي الملك لانه رسول من الله تعالى وجمعه ملائكة قال الزمخشري الملائكة جمع ملائكة على الاصل كالتماثيل جمع تماثيل والتأنيث الجمع

الكلام على خطب
الله سبحانه وتعالى
العزيز عليه السلام

الكلام على حقيقة
الملائكة

قلت انما كان كذلك حتى لا يظن انه جمع ملك لان وزنه فعل وهو لا يجمع على فعاليل
وفي العباب الالوك والالوكه والمالكة والمالكة الرسالة وانما سميت الرسالة الوكة
لانهما تولك في الغم من قول العرب الفرس تلك اللجام الكاوي تعلكك علىكا وقال
ابن عباد قد يكون الالوكه الرسول وقال الصفاي والتركيب يدل على تحمل الرسالة
انتهى وقد اوضح ذلك وبسطه الشيخ الامام ابن عادل في تفسيره وملايكة جمع ملك
واختلف في ملكه على ستة اقوال وذلك انهم اختلفوا في معية هل هي اصلية ام زائدة
والقائلون باصلها اختلفوا فقال بعضهم ملك وزنه فعل من الملك وشذ جمعهم على
فعالية فالتذوذ في جمعه فقط وقال بعضهم بل اصله ملاك والهمزة فيه زائدة
كشمال ثم نقلت حركة الهمزة الى اللام وخذفت الهمزة تخفيفا والجمع جاء على
اصل الزيادة فهذا ان قولان عند هولاء والقائلون بزيادتها اختلفوا ايضا
فمنهم من قال هو مشتق من الك اي ارسل فقاؤه همزة وعينه لام ويدل
عليه قوله: ابلغ اباد خفوش عني مالكة عن الذي يقال فالكذب وقال آخر
وغلام ارسلته امه بالوك فبذلنا ما سأل وقال آخر: ابلغ النعمان عني مالكا
انه قد طال حبسي وانتظاري فاصل ملك فالك ثم قلبت العين الى موضع
الفاء والغاء الى موضع العين فصار ملاكا على وزن مفعول ثم نقلت حركة الهمزة
الى اللام وخذفت الهمزة تخفيفا فيكون وزن ملك معلا جذا في الغاء ومنهم من
قال مشتق من لأك اي ارسل ايضا فقاؤه لام وعينه همزة ثم نقلت حركة الهمزة
وحذفت كما تقدم ويدل على ذلك انه قد نطق بهذا الاصل **قال**
فلست لانسي ولكن لملأك ينزل من جوال سما يصوب ثم جاء الجمع على
الاصل فردت الهمزة على كالا القولين فوزن ملايكة على هذا القول مفاعلة
وعلى القول الذي قبله مفاعلة بالقلب وقيل مشتق من لأكه بلوكه اذا اداه
يديره لان الملك يدبر الرسالة في فيه فاصل ملك ملوك فنقلت حركة الواو الى
اللام الساكنة قبلها فتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب الفاء وصار ملاكا
مثل مقام ثم حذفت الالف تخفيفا فوزنه مفعول جذا في العين واصل ملايكة
ملاوكة فقلب الواو همزة ولكن شرط قلب الواو واليا همزة بعد الف مفاعلة
ان يكون

سنة
لما لك

ان يكون زائدة نحو عجائز ورسائل على انه قد جاء ذلك في الاصل قليلا قالوا
مصابيح وفناير وقرى شاذا معايش بالهمزة فهذه خمسة اقوال السادس قال
النضربن شميل لا اشتقاق للملك عند العرب والهاء في ملايكة لثانيه الجمع
نحو صلاءه وقيل للمبالغة كعلامه ونسابة وليس بشيء وقد تحذف هذه
الهاشدة وذا قال الشاعر ابا خالد صلت عليك الملايكة انتهى **واما اكثرهم** :
فقد قال العلامة ابو السعود المفتي قال النبي صلى الله عليه وسلم آطت السماء :
وهو لها ان تخط ما فيها موضع قدم الا وفيه ملك ساجد لوراء **وروي** ان بني
آدم عشر الجن وهما عشر حيوانات البر والكل عشر الطيور والكل عشر حيوانات
البحار وهولاء كلهم عشر ملايكة الارض الموكلين وهولاء كلهم عشر ملايكة
السماء الدنيا وكل هولاء عشر ملايكة السماء الثانية وهكذا الى السما السابعة
ثم كل اولئك في مقابلة ملايكة الكرسي نزر قليل ثم جميع هولاء عشر ملايكة :
سرادق واحد من سرادقات العرش التي عددها ستماية الف طول كل سرادق
وعرضه وسمكه اذا قوبلت به السموات والارض وما فيها وما بينهما لا يكون
لها عنده قدر محسوس وما فيه من مقدار شبر الا وفيه ملك ساجد اوراء كسر
او قايهم لهم زجل بالتسبيح والتقديس ثم كل هولاء في مقابلة الملايكة الذين
يحمون حول العرش كالقطرة في البحر ثم ملايكة اللوح الذين هم اشياء :
اسرافيل عليه السلام والملايكة الذين هم جنود جبريل عليه السلام لا يحصى :
اجناسهم ولا عدد اعمارهم ولا كيفيات عباداتهم الابار وهم العليم الخبير على ما قال
وما يعلم جنود ربك الا هو **وروي** انه عليه السلام حين عرج به الى السماء راي
ملايكة في موضع بمنزلة شرف يمشى بعضهم تجاه بعض فسأل رسول الله صلى
الله عليه وسلم جبريل عليه السلام الى اين يذهبون فقال جبريل عليه السلام
لا ادري الا اني اراهم منذ خلقت ولا اراوا صدامهم قد رايتهم قبل ذلك ثم سألا
واحد منهم منذ كم خلقت فقال لا ادري الا ان الله عز وجل يخلق في كل اربعماية
الف سنة كوكبا وقد خلق منذ خلقتي اربعماية الف كوكب فسبحانه ما اعظم قدره
وما اوسع ملكوته انتهى **وكذا** في تفسير ابن عادل جميعا وكذا في تفسير الحسن

تأمل
هكذا انقولة
من الاصل

ابن محمد القمي المشتهر بنظام النيسابوري الا في سوال جبريل وفي كتاب
التشريحات في المعجزات عن سيد السادات روي عن ابي هريرة رضي الله عنه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل جبريل عليه السلام فقال يا جبريل كم عمرت
من السنين فقال يا رسول الله لست اعلم غير ان في الحجاب الرابع بحم يطالع في كل
سبعين الف سنة مرة ورايته اثنين وسبعين الف مرة فقال يا جبريل وعزة
ربي جل جلاله انا ذلك الكوكب رواه البخاري اه وهذا ما يسر الله سبحانه وتعالى
بفضله وكرمه نساله سبحانه دوام اسبغ نعمة التي لا تحصى وافاضات كرمه
التي لا تستقصى علينا وعلى اولادنا وذرياتنا وان يغفر لنا ولوالدينا وفضلنا
ومحبينا وذرياتنا ويحسن عاقبتنا ويلهمنا محبتنا ويمتحننا بحواسنا مدة
حياتنا وان يحشرنا مع النبيين والصدقيين والشهداء والصالحين .
ويعتقنا بالنظر الي وجهه الكريم بدار السلام من غير سابقة عذاب انه الكريم
المنان الوهاب فنظرة اليه حين يمن بنظرنا اليه به نعم الختام والغاية
القصوى من منزله الملك القدوس السلام بتاريخ مستهل شهر شعبان
عاشرة كان انتهتا ليغ هذه الرسالة بفضل على يد مؤلفها الفقير حسن
الشرنبلالي الوفاي الحنفي غفر الله ذنوبه والمسلمين امين وكان الفراغ من
كتابتها يوم الاثنين لثمانية عشر خلت من شهر ربيع الاخر احد شهر عام
السادس عشر بعد الثلاثمائة والالف من هجرة من له العز وكمال الشرف على يد
كاتبها نفسه احقر عباده محمد صالح بن محمد عباس بن عبد العزيز بن محمد صالح
ابن سليمان بن محمد صالح ميراد المكي كان الله لهم في المبدء والمعاد وجميع
المسلمين اجمعين امين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

بلغ

الرسالة
الثالثة
الزهري النصير علي
الموض المستدير

فحوز محمد صالح بن
محمد عباس بيرداد

٥٨٤



بسم الله الرحمن الرحيم وبه تعقنا الحمد لله فيسر الحساب • مسير
 السحاب الكريم الوهاب • فلك مفاتيح القيب فيض الانعام على التوابع
 كل اواب • والصلاة والسلام على سيدنا محمد صاحب المقام المحمود
 المشفع بغير شك وارتياح • وعلى اله واصحابه خيرا والكرام اصحاب
 وعلى سائر الانبياء والمرسلين بدوام انعام الله على توالي الايام والاعقاب
 وبعد فيقول العبد الفقير الملتجئ الي مولاه القدير في السر والعلن
 للبرجي دوام الامداد وكل فيض حسن الشرب الى الخنع عفو الله
 له ولوالديه ولشايخه واخوانه وسائر ذريته وامد بهم بفصله فانه
 اهون عليه ان هذه نبذة يسيرة **سميتها** الزهر النضير على
 الحوض المستدير لتوضيح ما رجع به الموضوع من حوض مدور تبلغ
 مساحته فاية ذراع وبيان البرهان على صحته بقول صاحب الدرر
 على الحوض المدور ويعتبر فيه ستة وثلاثون ذراعا هو الصحيح
 فان هذا المقدار اذا رجع كان عشرة في عشرة لان الدائرة اوسع
 الاشكال وهو برهن عليه عند الحساب كذا في الظهيرة انتهى
 قلت وكذا قال الميرغنية ستة وثلاثون هو الصحيح وهو برهن
 عند الحساب كذا بخط استاذي عن شرح المنية لابن امير حاج
 رحمه الله و**بيان الحكم** فيه حيث نقلت ما يخالفه في حاشيتي علي
 الدرر عن الكمال المحقق ابن الهمام في فتح القدير حيث قال فان
 كان الحوض مدورا فقد رابعة واربعين وثمانية واربعين والمختار
 ستة واربعون وفي الحساب يكتب باقل منها بكسر النسبة لكن يفتي
 بستة واربعين كيلا يتعسر رعاية الكسر والكل تحكما غير لالة
 انما الصحيح ما قد مناه من عدم التحكم بتقدير معين انتهى كلام
 الكمال رحمه الله فلما رايت هذا الخلاف قلت في الحاشية والتفاوت
 بين ما نقله المصنف والكمال من جهة الحساب بعيد والصواب واضح
 لمن يعرف الحساب **وطا راي** وجوب بيان يعرف وجه الحساب
 الفارق

الفارق بين التقادير المختلفة اختلافا فاحشا بغير وجه عند ذوي
 المعارف الانجاب وان الزام التكليف بما زاد عن ستة وثلاثين
 في المدور لا وجه له للتقدير بعشر في عشر عند جميع الحساب **اروت**
 بعد مضي ست وعشرين سنة لم ارفها من نية على ذلك وكان لم
 يخطر ببال فشرعت معتمدا على القدرة المدنية وطرقت ما فتح
 الله سبحانه ومن به علي من اقامة البرهان الذي اشار اليه صاحب
 الدرر والفتاوي الظهيرية **بما نص عليه** في كتاب الحساب حيث قالوا
 ان الدائرة شكل بسيط فتوى يحيط به خط واحد في داخله نقطة
 كل الخطوط المستقيمة التي يخرج منها وتنتهي الي الخط المحيط متساوية
 وتلك النقطة هي مركز الدائرة **وقطر الدائرة** هو الخط الذي يمر على
 المركز وينتهي في الجانبين الي الخط المحيط بها ويقطعها نصفين
وكل دائرة يحتاج فيها الي ثلاثة اشياء علم محيطها وعلم مقدار مساحتها
 وعلم قطرها **وهي** لا تخلو اما ان لا يعلم لها قطر ولا مساحة ولا محيط
 او يعرف احدها اما القطر فقط او المساحة فقط او دورها فقط
ولا بد من علم احدها ليعلم به باقيها فاذا جهلت لابد من ذراع قطرها
 او دورها فاذا علم توصلت به الي باقيها **فمثال ما نحن به** ده قول
 الامام الخدادى في السراج الوهاج شرح القدوري وان كان القدير
 مدورا اعتبر ان يكون قطره احد عشر ذراعا وخمس ذراع ودوره ستة
 وثلاثين ذراعا فمساحته ان تضرب نصف القطر وهو خمسة ونصف
 وعشر في نصف الدور وهو ثمانية عشر يكون مائة ذراع واربعه اخاك
 ذراع انتهى **وهذه** صورة للدور وقطره ونصف قطره



وقال العلامة شيخ متايخنا الشيخ علي المقدسي رحمه الله في شرحه
نظم الكثر بعد نقله عبارة السراج الوهاج وذلك لانا ضربنا جانب
الكسر وهو ستة وخمسون في الصحيح وهو ثمانية عشر خرج الف وثمانية
قسماها على مخرج الكسر خرج ما ذكرنا انتهى **واقول** مستمدا من فيض
الفتاح لا فائدة الايضاح والبرهان الذي يكشف عن دعواه لكل
طالب فيرتاح ويترحم علينا وعلي اولئك الاساتذة ذوي الفلاح
فلقد تعبنا في تحصيل ذلك مع شغل البال وراحت جملة من كتب
الحساب العوال حتى ظفرت بذلك في مؤلف للشيخ الامام ابي القاسم
محمد بن ابي زيد الفريفي في مساحة الاشكال **اما بيان** برهان قول
الشيخ علي المقدسي قسماها على مخرج الكسر فانه يريد به العشرة
التي هي مخرج العشر لدخول النصف في العشر واراد بقوله خرج ما ذكر
المائة واربعه اخماس بقسمه الالف والثمانية على العشرة **واما البرهان**
على صحة قول السراج اعتبار ان يكون قطره احد عشر ذراعا
وخمس ذراع فلاننا قد علمنا الدور والمساحة فقسما المساحة
التي هي تكبير الدائرة وهي المائة ذراع واربعه اخماس ذراع
على ربع الدور وهو تسعة فخرج احد عشر ذراعا وخمس ذراع **وهذا**
هو القطر فظهر برهان قوله اعتبار ان يكون قطره الى اخره وان
شئت فاقسم المساحة التي هي مائة ذراع واربعه اخماس ذراع على
نصف الدور وهو ثمانية عشر ذراعا يكون الخارج خمسة اذرع
ونصفا وعشرا فاضعها تكون احد عشر ذراعا وخمس ذراع **وتسهيلا**
القسم بتفصيل المقسوم على المقوم عليه فمن تسعين على ثمانية عشر
يخرج خمسة ومن تسعة يخرج نصف ومن ذراع واربعه اخماس عشر
ذراع فالجملة خمسة ونصف وعشرا **فاذا اضعفها** تبلغ الخمسة عشرة
والنصف واحدا والعشر خمسا فجملة احد عشر ذراعا وخمس ذراع
واذا قسمت على ربع الدور ابتداء الاحتاج لتضعيف لانه يخرج
المطلوب

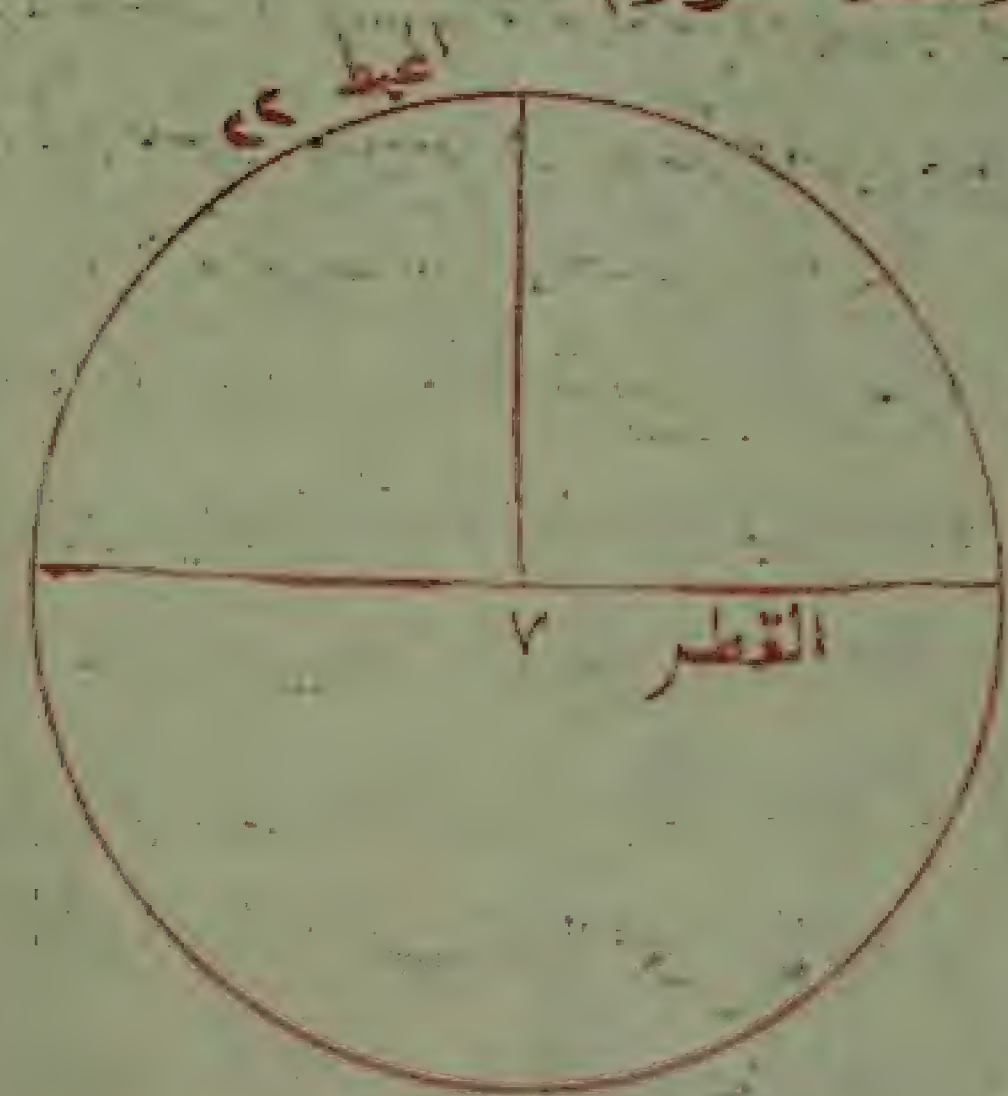
المطلوب ابتداء كما علمته **فهذا هو البرهان الواضح** لبيان كون القطر
ما ذكره **واما برهان** قوله ودوره ستة وثلاثين ذراعا **بقسمته**
المساحة التي هي مائة ذراع واربعه اخماس ذراع **على نصف القطر** وهو
خمسة ونصف وعشر وتضعيف الخارج فذلك المضاعف هو الدور
وطريق القسمة ان تبسط كلا من المقوم والمقسوم عليه من جنس الكسر
وهو العشر في هذه الصورة لان الخمسة والنصف والعشر التي هي نصف
القطر يخرجها عشرة وبسطها ستة وخمسون وبسط الدور الف وثمانية
لان المائة واربعه اخماس تبسط اعشارا وتحل الستة والخمسين الى
اضلاعها سبعة وثمانية وتقسيم الف وثمانية على ثمانية يخرج مائة وستة
وعشرون فاقسمها على الضلع الثاني وهو سبعة يخرج ثمانية عشر
فاضعفها تبلغ ستة وثلاثين وهو الدور **واما برهان** قوله فمساحته
مائة واربعه اخماس ذراع فهو برهان واضح من قوله تضرب نصف
القطر وهو خمسة ونصف وعشر في نصف الدور وهو ثمانية عشر
يكون مائة ذراع واربعه اخماس ذراع **وبيان** انك اذا ضربت خمسة في
ثمانية عشر تبلغ تسعين واذا ضربت نصفها في ثمانية عشر يبلغ الخارج
تسعة واذا ضربت عشر في الثمانية عشر يخرج واحد صحيح واربعه اخماس
وان شئت تعبر عن الاخماس بالاعشار فتكون ثمانية اعشار هي اربعة
اخماس **وان شئت** فخذ ما تحصل من ضرب البسط في نصف الدور
وهو الف وثمانية واقسمه على مخرج الكسر وهو عشرة يخرج مائة واربعه
اخماس كما تقدم **وان شئت** فاضرب ربع القطر في كل المحيط وان شئت
فاضرب ربع المحيط في جميع القطر فالخارج في الصورتين هو المساحة فاذا
ضربت تسعة في احد عشر ذراعا وخمس كان ذلك الخارج مائة واربعه
واخماس ذراع وهو المطلوب وكذا انك اذا ضربت ربع القطر في كل المحيط
يخرج كما ذكرناه بحمد الله **هذا هو البرهان** الذي لا شك فيه ولا خفا
محمد الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله **فائدة**

مهمة للتبني على قول الكمال الذي ذكرناه ونصه والكل تحكما
غير لازمة انما الصحيح ما قدمناه من عدم التحكم بتقدير معين انتهى
اقول والكل يعني التقادير الواردة في الدور وغيره فالمدور قدر
باربعة واربعين وثمانية واربعين والمختار ستة واربعون الى اخرها قد
من كلامه **فقد علمت** البرهان على ان ستة وثلاثين هو قول الحساب
مع ان الكمال لم يذكر الستة والثلاثين **واما قول** والكل تحكما غير
لازمة فغير مسلم لما قاله صاحب الاختيار شرح المختار واعتبرناه
بعض الماء الكثير فوجدناه ما لا يخلص بعضه الى بعض فنقول كل ما لا
يخلص بعضه الى بعض لا ينحس بوقوع النجاسة فيه وهذا معني
قولهم لا يتحرك احد طرفيه بتحرك الطرف الاخر وامتنع الشايخ
عدم الخلو بالمساحة فوجدوه عشر في عشر فقد روه بذلك تفسير
والمختار في العمق والايحسار اسفله بالغرف انتهى فلم يكن تحكما
منهم رحمهم الله بل حكما بحسوس فقد رما اراده الامام وبه كانت
التفسير ضبطا للمذهب **واما قول** انما الصحيح ما قدمناه من
عدم التحكم بتقدير فيعارضه امتحان الشايخ وتقديرهم عدم الخلو
بالعشر في عشر وعليه صاحب الكنز قد مشي وقال الزيلعي وهذا
اي العشر في العشر هو الذي اختاره صاحب الكتاب ومشايع بلخ
وابن المبارك وجماعة من المتأخرين قال ابواليث وعليه الفتوي انتهى
وقال قاضي خان وعامة الشايخ قالوا ان كان اي الحوض عشر في عشر
فهو كبير ويجوز التوضي والاعطسال في ذلك الحوض الكبير **وقال في الخلاصة**
وفي الفتاوي الحوض الكبير مقدار عشرة اذرع في عشرة **وفي البراز**
الكبير عشر في عشر **قال الشيخ** اكل الدين في العناية وروي عن ابى سليمان
الجوزجاني انه اعتبر بالمساحة ان كان عشر في عشر فهو ما لا يخلص
وعن محمد في النوادر انه سئل عن هذه المسئلة فقال ان كان مثل مسجد
هذا فهو ما لا يخلص بعضه الى بعض فلما قام مسح مسجده فكان
ثمانيا

ثمانيا في ثمان في رواية وعشر في رواية ويقول ابى سليمان الجوزجاني
اخذ عامة الشايخ انتهى **فهذا يعني التحكم** وثبت الصحيح كما علمت
وحيث اعتمدنا فيما سطرنا على كتاب التفسير ومساحة الاشكال
فلنذكر نصه قال الشيخ الامام ابوالقاسم محمد بن ابى زيد الفريزي رحمه الله
في كتابه المذكور **اذ قيل لك** دائرة قطرها سبعة كم تكسرها فمعرفة
تكسرها بمعرفة دورها ومعرفة دورها بضرب قطرها في ثلاثة
وسبع فما كان فهو دورها وذلك اثنان وعشرون فان قيل لك دورها
اثنان وعشرون وقطرها سبعة كم تكسرها فا ضرب نصف دورها
في نصف قطرها فما كان فهو التفسير وذلك ثمانية وثلاثون ونصف
فان قيل لك التفسير ثمانية وثلاثون ونصف والدور اثنان
وعشرون ونصفيكم القطر فاقسم التفسير على نصف الدور فما
خرج اضعفه فما كان فهو القطر وذلك سبعة **فان قيل لك** كم الدور
فا قسم التفسير على نصف القطر فما خرج فاضعه فما كان فهو الدور
وذلك اثنان وعشرون **فان قيل لك** الدور اثنان وعشرون كم
القطر فاقسم الدور على ثلاثة وسبع فما خرج فهو القطر وذلك
سبعة وهو ما اردت فافهم **وهذه صورتهم**



وطريق القسمة ان تضرب ثلاثة في سبعة وزد على الحاصل واحدا في
 بسط السبع يبلغ اثنين وعشرين فاضربها في مقام السبع يبلغ مائة
 واربعة وخمسين فاقسمها على بسط المقسوم عليه وهو اثنان وعشرون
وطريقها ان تحلها الى اثنين واحد عشر يخرج بقسمها على اثنين **٧٧**
 فاقسم السبعة والبعين على الضلع الثاني وهو واحد عشر يخرج
 سبعة وهو القطر فيصل ما اردت انتهى كلام الشيخ الى القاسم رحمه الله
وقال صاحب روضة الحساب كل مدورة اذا ضربت قطرها في
 ثلاثة وسبع فهو دورها وهو اصطلاح بين الناس فعلى هذا اذا
 ضربت قطرها في مثله ونقصت منه سبعة ونصف سبعة فهو تكسيراها
مثاله مدورة قطرها سبعة اذرع ومحيطها اثنان وعشرون
 فاضرب القطر في مثله يكون تسعة واربعون قال في سبعة ونصف
 سبعة وهو عشرة ونصف فالباقي ثمانية وثلاثون ونصف وهو
 تكسيراها **وهذه صورتها**

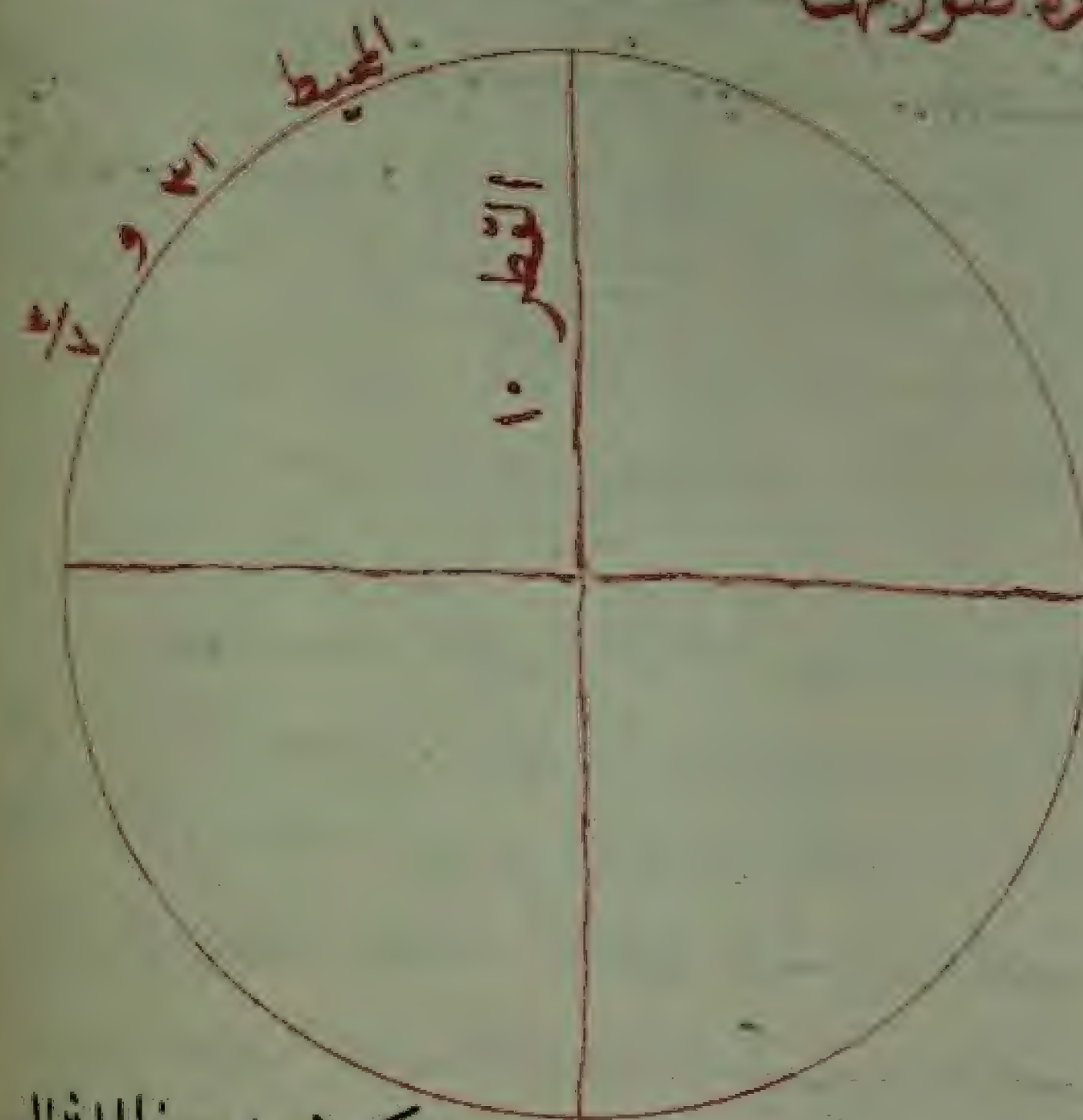


ولا اهل الهندسة فيها قول وهو ان تضرب القطر في مثله ثم في عشرة
 ثم يؤخذ جذر ما اجتمع فهو الدور **فاذا ضربت** نصف القطر وهو
 ثلاثة ونصف في نصف ما يحيط بها وهو واحد عشر يكون ثمانية وثلاثون
 ونصفا

ونصفها وهو تكسيراها وهو سوا انتهى **وقال غيره** كل دائرة نسبة
 قطرها الى محيطها كنسبة سبعة الى اثنين وعشرين تقريبا
 فتكون الدائرة مثل القطر ثلاث مرات وسبع مرة **فاذا قيل** دائرة
 قطرها عشرة كم يحيطها فاضرب عشرة في اثنين وعشرين
 واقسم الخارج على سبعة يخرج احد وثلاثون وثلاثة ارباع
 وهو المحيط انتهى **قلت** وانما قال تقريبا لانه لما كان قطر الدائرة
 خطا مستقيما ومحيطها خطا مستديرا فحتى كان محيط الدائرة
 معلوما كان القطر مجهولا ضرورة فعلى هذا لا يعلم نسبة الدائرة
 من محيطها تحقيقا الا الله سبحانه وتعالى وكذلك نهاية العدد
 لا يعلمه الا الله لان كل عدد فرض يمكن الزيادة عليه وكذلك
 الجذر الاصم لان الجذر مقدارا اذا ضرب في نفسه قام منه العدد
 وجذر الواحد مساو له لانه واحد وجذر العدد الصحيح
 اقل منه كالتسعة جذرها ثلاثة وجذر الكسر اكثر منه لان
 الربع جذره نصف والاعداد منها ماله جذر ويسمى المفتوح
 كالواحد والاربعة والسبعة والستة عشر ومنها ما لا جذر
 له معلوم وان كان لا بد له من جذر في نفس الامر كالعشرة
 ويسمى الاصم فلانعلم على التحقيق بوجه ولهذا نقول ..
 فلاسفة الهند سبحانه العالم بخارج الجذر الاصم انتهى **وقال**
غيره الاصل ابدأ في مساحة المدورات ان تضرب القطر ابدأ
 في ثلاثة وسبع يكون مساحة الدائرة والقطر هو ثلث الثلاثة
 وسبع لانا القطر هو ثلث مساحة الدائرة وهو ايضا ثلث
 الثلاثة وسبع ابدأ **ومن المدورات** ارض مدورة قطرها
 عشرة اذرع كم تكسيراها وكم الذي يحيط بها **اما تكسيراها**
 فثمانية وسبعون ذراعا واربعة ارباع باب ذلك ان تضرب
 القطر وهو عشرة في مثله فيكون مائة الف منها سبعها ونصف

٧ قطر ص

سبعها وهو احد وعشرون وثلاثة اسباع ذراع يبقى ثمانية
 وسبعون واربعه اسباع ذراع فان اردت ان تعلم كم الذي يحيط
 بها فاضرب القطر وهو عشرة في ثلاثة وسبع يكون احد وثلاثين
 وثلاثة اسباع ذراع وان شئت فاضرب القطر وهو عشرة في
 اثنين وعشرين يكون مائتين وعشرين اقسامها بين سبعة يصير
 ذلك واحد وثلاثين وثلاثة اسباع وذلك بابها وحسابها
وهذه صورتها



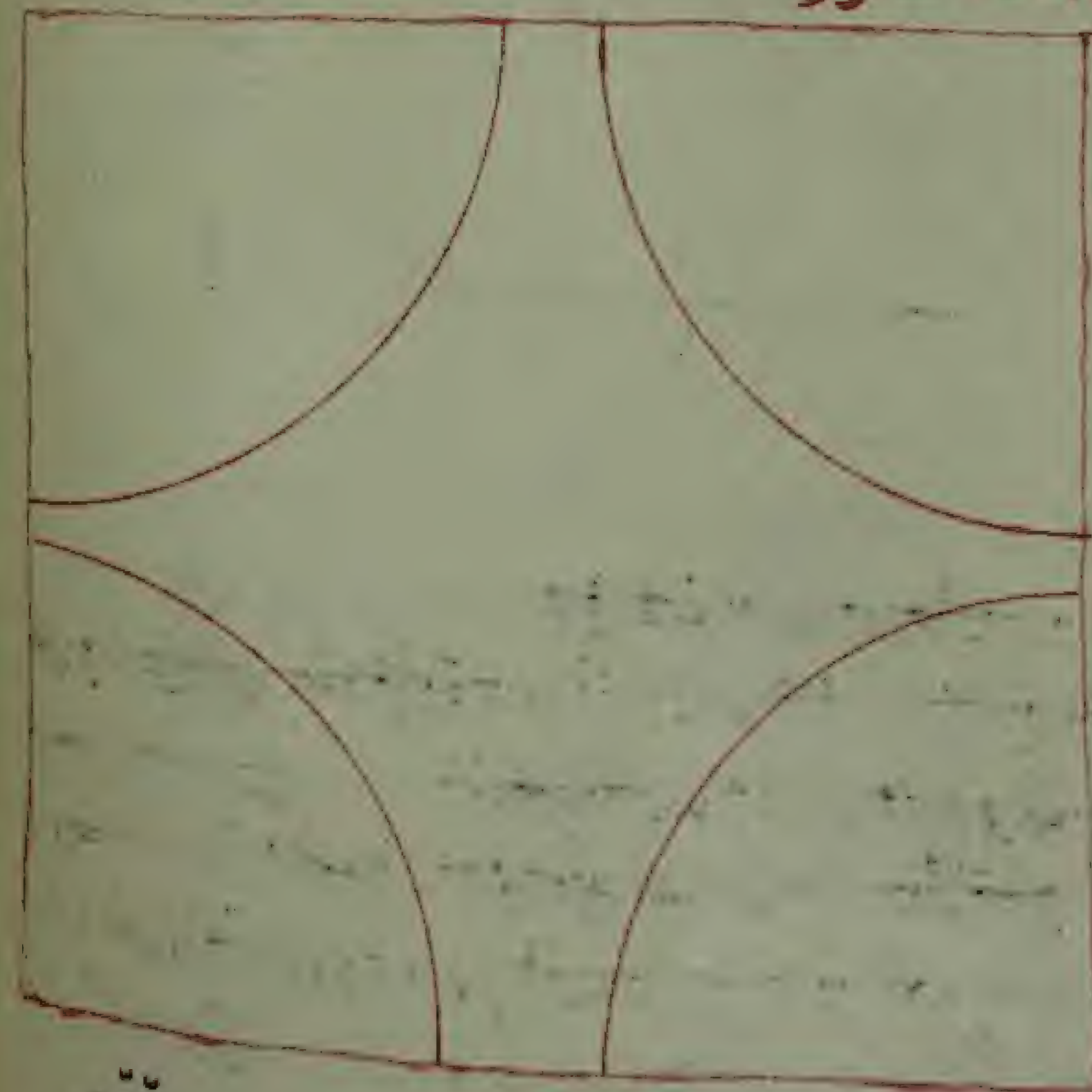
وكذلك كل ما كان من المدورات صغيرا وكبر فعلى هذا المثال
ارض مدورة قطرها عشرة اردنا علم اوسع مربعة يقع عليها
 من خارج واوسع مربعة يكون في داخلها وتكسب كل واحدة
 من المربعات اما حسابها فان كل احد من المربعة التي من خارج
 عشرة وتكسبها مائة **واما** المربعة التي داخل المدورة فان
 كل احد من حد ودها جذر خمسين وهو سبعة ونصف سبع
 لانا ضربنا سبعة في سبعة فالحاصل تسعة واربعون وسبعين
 الواحد

الواحد الباقي من الخمسين من ضعف الجذر وهو اربعة عشر
 فكان نصف سبع فجملة ذلك سبع ونصف سبع وهو الجذر وتكسبها
 خمسين ذراعا باب ذلك ان تضرب قطر المدورة وهو عشرة في
 مثلها يكون مائة فهو تكبير المربعة التي وقعت خارج لان حد
 المربعة مثل قطر المدورة **سوا فان اردت** ان تعلم كم اوسع
 مربعة يقع فيها من داخل المدورة فاضرب قطر المدورة وهو
 عشرة في مثلها يكون مائة نصفها خمسون فجذرها هو حد
 المربعة الصغيرة من كل جانب وتكسبها خمسون ذراعا
 وذلك بابها وحسابها **وهذه صورتها**



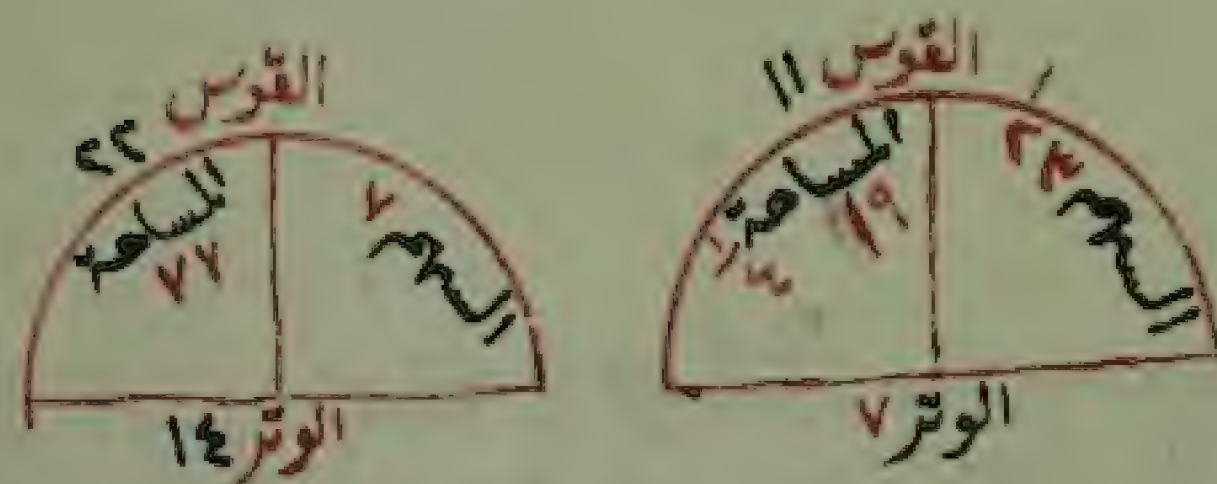
وفي مقالته ارشعيدس في تكبير الدائرة كل دائرة في المساوية

لمثلث قائم الزاوية يكون احد ضلعيه المحيطين بالزاوية القائمة مساويا لنصف قطر تلك الدائرة والثاني مساويا لمحيطها والحاصل انها تساوي مسطح نصف قطرها في الخط المساوي لنصف محيطها ثم قال فسطح نصف القطر في نصف المحيط مساوي لسطح الدائرة ثم قال الشكل الثاني محيط الدائرة اطول من ثلاثة اضعاف قطرها باقل من سبع واكثر من عشرة اجزاء من احد وسبعين جزءا من القطر وذكر صورتها على اشكالها انتهى **وقال غيره اذا اردت** تقريب بلوغ المدور بالمساحة مقدار المربع بها **فخذ مدورة** من ورق واحد واطوها اربعا ثم قصها تخرج اربعة ارباع في شكل ربع الدائرة مع استقامة في جانب فضع الاركان المستديرة الى جانب بعضها يصير الاركان المستقيمة اربعة من خارج فتبلغ المستقيمة مساحة الدائرة المدورة التي قصيتها اربعا **بهذه الصورة**

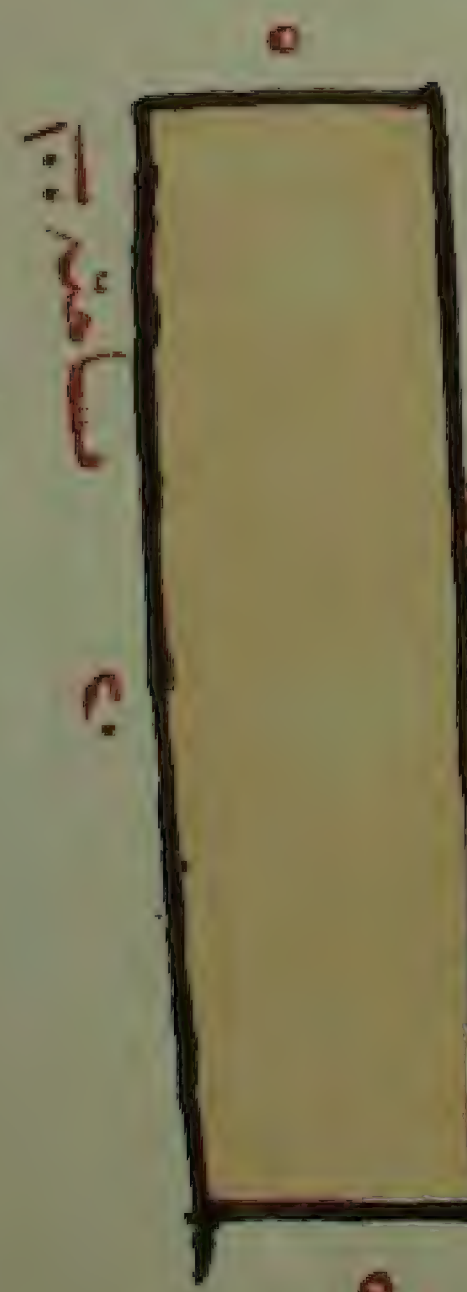


تقيم

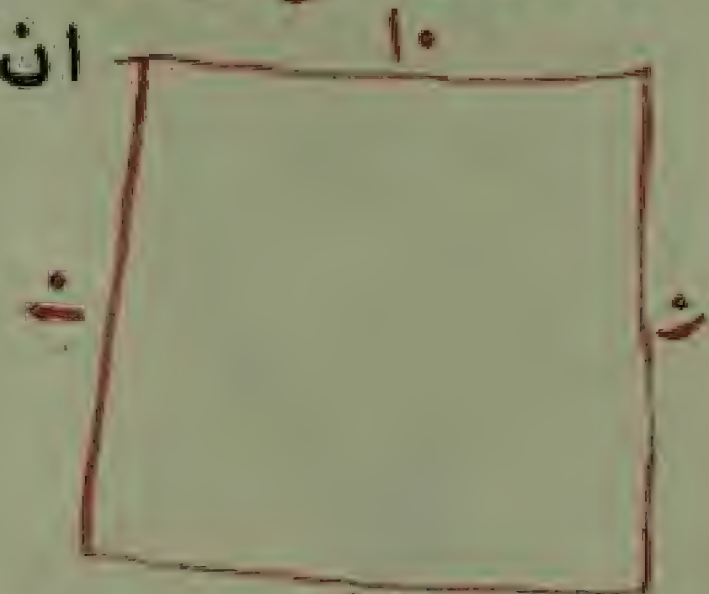
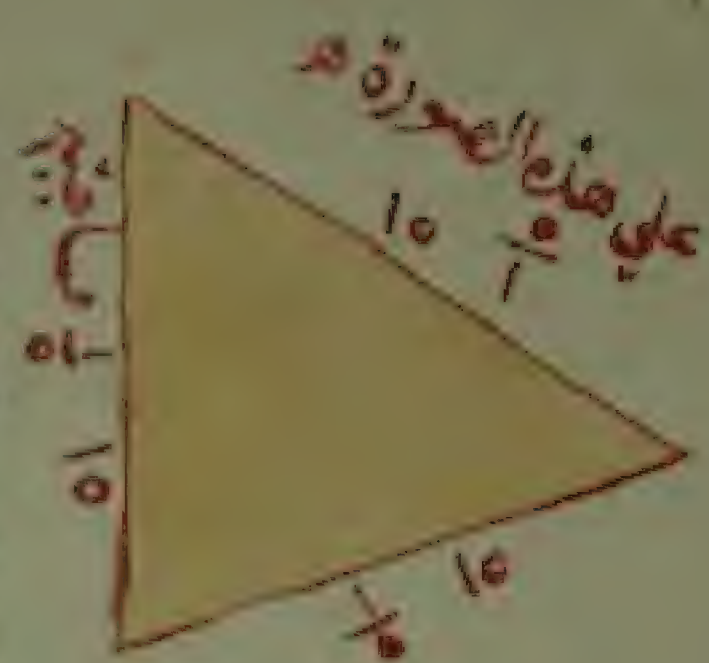
تقيم في مساحة قطع الدائرة وهي التي يحيط بها خط مستقيم وهو الوتر وخط غير مستقيم وهو القوس وهي ثلاث **الاولى** ما احاط به قوس نصف الدائرة ووترها قطر الدائرة وسهمها وهو الخط الخارج من منتصف القوس الى منتصف الوتر مثل نصف وترها **وطريق مساحتها** ان تضرب نصف وترها في نصف القوس فما كان فهو مساحتها **ومنى جهل القوس** تضرب نصف الوتر في ثلاثة وسبع فما حصل فهو القوس **وان جهل الوتر** تقسم ضعف القوس على ثلاثة وسبع فما خرج فهو الوتر **فلو كان الوتر** سبعة كان القوس احد عشر والمساحة تسعة عشر **وربعا وان كان** القوس اثنين وعشرين كان الوتر اربعة عشر والسهم سبعة والمساحة سبعة وسبعين على هاتين الصورتين



هذا بيان المدور كلا او بعضا واذا كان الخدير مربعا فانه يعتبر ان يكون كل جانب منه عشرة اذرع فتكون مساحته مائة ذراع في ليصح التطهير فيه **وكذا** اذا كان طولاه عشرين وعشرين وعرضاه خمسة وخمسة فهو في حكمه لان مساحته مائة ذراع **كذا في شرح القدوري السراج الوهاج** وفيه خلاف لغيره ثم قال في السراج الوهاج فان كان مثلثا فانه يعتبر ان



يكون كل جانب منه خمسة عشر ذراعاً وخمس ذراع حتى يبلغ
مساحته مائة ذراعاً فمساحته في هذه الصورة ان تضرب احد
جوانبه في نفسه فاصح اخذت ثلثه وعشره فهو مساحته
فمساحته في هذه الصورة ان تضرب خمسة عشر وخمسة في
نفسه يكون مائتين واحد وثلثين وجزاً من خمسة : :
وعشر من جزاً من ذراع **فثلثه** على التقريب سبعة وسبعون
ذراعاً **وعشره** على التقريب ثلاثة وعشرون ذراعاً فذلك
مائة ذراع وشيء قليل لا يبلغ عشر ذراع انتهى نصه والله
الموفق بحسنه وكرمه. والحمد لله الذي يسر لنا هذا المقدار لبيان
الحكم والتعليل الواضح باظهر دليل وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم كان تاليفها بتاريخ اواخر شهر شوال سنة
فان كان مربع فيكون من كل جانب عشر اذرع **وهذه صورتها**
ان تضرب احد جوانبه في نفسه فيبلغ



وكان الفراغ من كتابة هذه الرسالة اللطيفة بعد صلاة مغرب
يوم الجمعة المبارك ٤ في شهر جمادى الاولى سنة ١٣١٦ **تمت**

١
هذه الرسالة الرابعة المسماة بالأحكام المخلصة في
حكم ماء المحصة تأليف العالم العلامة الشيخ

حسن الشرنبلالي الحنفي غفر الله له

ولشايعهم وذريته والمسلمين

أجمعين آمين

في حوزة محمد صالح بن
محمد عباس ميرداد

الله يقضى بكل سرور رزق الضيف حيث كان



بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم **الحمد لله** الذي
 شرع لنا ديننا قيما غير ذي عوج. وكلفنا بحال يجعل علينا فيه من حرج. والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين. وعلى آله قدرة السالكين. وعملة المتطهرين. وصحابته
 أئمة الدين. والتابعين لهم باحسان إلى يوم الدين **وبعد** فيقول العبد المذنب
 إلى كرم الله ذي المنن أبو الاخلاص حسن الشربل إلى الخنف. عامله الله بلطفه الخفي. وغفر
 له ولوالديه ولثانيه واخوانه المسلمين **هذه** نبذة يسيرة جواب لحادثة شهيرة **سبحها** الإله
 المخلص في حكم ماء المحصة جمعتها اجابة لطالبها اعطاه الله من فضله ما يؤمل من اعز
 المطالب واجملها واستعنت بالله سبحانه وتعالى مستمدا من جلال الاله ومنته **وقد ورد**
 عن صفة من الطب استنبطها بعض الخذاق في حرقها **وهي** ان تضع محصة في محل من
 الجسد بعد كي محلها **او** متعددة فيه لاذهاب ما هو مضر باخراج شئ لا يسيل بقوة
 بل يحصل رشع يظهر على نحو وقت توضع على المحصة او خرقة لا ماطة بحيث لو ترك الموضع
 المذكور لم يبق محل المحصة انفتاح ويندب بحملته **فهل** هذا الرشع القاصر عن سيلان
 عن المحل بقوة ينقص وضوء صاحبه ويكون مبطلا لطهارته او هو ليس بناقص
 ولو كان الفعل باختياره واجاده مقصودا بارادته **وهل** هذا الرشع نجس يجب تطهير
 محله او هو محكوم باطهارته **بينوا لنا الحكم** بالنقل الصحيح المسطور عن الامام الاعظم
 ابي حنيفة المتقدم على كل امام بعلمه ورتبته وكلم الثواب الجزيل بذلك ويرفع الشبهة
 ورد التوهم فمن ينسب للمذهب مجرد دعوتهم ادام الله وجودكم نفع العباد غرا وشرفا
 بمزيد الاعداد والثواب الجزيل من الله تعالى يوم التناد **الجواب** الحمد لله ما عايناه
هذا الرشع الحاصل بوضع المحصة وضع الانسان ليس ناقضا ولا نجسا فما اصاب الثوب
 منه لا يمنع صحة الصلاة ولو كان في مواضع كثيرة يظهر فيها بملاقات الثوب ووضع
 عليه لان ما لا يكون سائلا عن محله بقوة نفسه لا يكون نجسا ولانا قضا للوضوء كما
 نص عليه ائمتنا **قال** في الفيض للبرهان الكركي الذي وصفه بقوله جمعت مسابيل
 فقهييه محبرة مرضيه اعانت لمن تصدر للفتوى وتذكر لمن وصل في الفقه الغاية القصوى
 حررها من كتب اصحابنا بعد كثرة المراجعات وتكرير الفكر والمطالعات ووضعت في
 كتابي هذا ما هو الراسخ والمعتمد يقطع بصحة ما يوجد فيه ومنه يستمد **ما نصه** والدم

الكلام على حكم ماء
 المحصة ونقص الوضوء

والقيح والصديد اذا خرج من البدن ينقض بشرط السيلان والوصول الى موضع
 يلحقه حكم التطهير شرعا سواء في اعضاء الوضوء والغسل **وقوله** الى موضع يلحقه حكم
 التطهير يعني يطلب تطهيره افتراضا كما في الجنابة في اي عضو كان او وجوبا او ندبا
 كما اذا كان قليلا في اعضاء الوضوء او في مكان الصلاة **ثم الدم** الذي يظهر على راس
 الجرح ولم يسيل لواحد من شخص بقطنة والقاه في ماء قليل لا ينجم في الصحيح لان ما
 لا يكون حدثا لا يكون نجسا. وكذا الواصاب ثوبه منه او بدنه متفرقا اكثر من قدر
 الدرهم لا يمنع جواز الصلاة **ولو غرز في عضوه ابرة او شوكة او نحوها فخرج منه الدم**
 وعلى راس الجرح وصار اكثر من موضع الغرز لا ينقض على الصحيح **اه وفي التارخانية**
 عن مجموع النوازل اذا غرز في عضوه شوكة او ابرة فخرج منه دم وظهر منه الدم ولم يسيل
 لا ينقض وضوءه وفي فتاوى خوازم الدم اذا لم ينحدر عن راس الجرح ولكن على فصار
 اكثر من راس الجرح الفتوى على انه لا ينقض وضوءه **وكذا** في التجنيس والمزيد قال
 اذا غلي الدم فصار اكثر من راس الجرح لم ينقض وضوءه وهو الصحيح لانه لم يوجد
 السيلان **وكذا قال الزبلي** شارح الكنز لو غلي على راس الجرح ما لم ينحدر لم ينقض
 لانه ليس بسائل وبه يتحقق الخروج **وقال** محمد رحمه الله تعالى ينقض والاول اصح ولا فرق
 بين الدم والصديد والقيح والماء انتهى **ولو مس** قبل ان يسيل ان كان بحيث لو ترك
 سال انقضى لوجود السيلان وان كان بحيث لو ترك لا يسيل لا ينقض لانعدامه اي
 السيلان الا انه انما يجمع ذلك الذي ظهر وفسح مرات اذا كان المسح في مجلس واحد
 لان المجلس اثر في جمع الاشياء المتفرقة **اه** ومثله في التارخانية **قال** اذا مس الرجل
 الدم من راس الجرح ثم خرج ثانيا فمسحه ينظر ان كان ما خرج بحال لو تركه لسال
 اعاد الوضوء وان كان بحيث لو تركه لا يسيل لا ينقض الوضوء ولا فرق بين ان يحسبه
 بخرقه او اصبع. وكذا اذا وضع عليه قطنة او ثوبا اخر حتى ينشف ثم وضعه ثانيا
 وثالثا فانه يجمع جميع ما ينشف فان كان بحيث لو تركه سال جعل حدثا. وانما يعرف
 هذا بالاجتهاد وغلبة الظن **وفي الينابيع** وهذا عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف
 وكذا ان القى عليه التراب ثم ظهر ثانيا فتربه ثم ثانيا او القى عليه دقيقا او خالة فهو
 كذلك قالوا وانما يجمع اذا كان في مجلس واحد مرة بعد اخرى اما اذا كان في مجلس

مختلفة لا يجمع **ومثله** في البحر الرائق شرح كنز الدقائق **فهذه** النقول والنصوص
مصرحة بان فعل الانسان كغرز الابرة ونحوها كالحصاة الحكم فيها السيلان وعدمه
فالمسيل بقوة نفسه لا يكون ناقضا للوضوء ولا نجسا في اصاب الثوب منه ولو في
محال كثيرة لا ينجس لان المحل المصاب لا يصل منه الابل غير سايل وهو ظاهر
وكذا باق المحل فلا يضره كثرتها وكذلك اذا اصاب ما يعال لا ينجسه على الصحيح
لان الطاهر لا ينجس شيئا لاجامدا ولا ما يعال كما قد فناه **وهو** الكثر وغيره ما لا يكون
حدثا لا يكون نجسا ونقل في البحر عن السراج الوهاج ان الفتوي على قول ابي يوسف
فيما اذا اصاب الجامدات كالثياب والابدان اي فلا ينجسها وعلى قول محمد فيما
اذا اصاب المايعات كالماء وغيره انتهى ولكن هذه التفرقة غير طاهرة لان الصحيح
ما لا يكون حدثا لا يكون نجسا فلا فرق اصابته ما يعال او جامدا **فمن هذا** علمت ان
ماء المحصة الذي لا يسيل بقوة نفسه طاهر لا ينقض الوضوء ولا ينجس الثوب
ولا الخرق الموضوعة عليه ولا الماء اذا اصابه فاذا دخل صاحبه الحمام او النهر او
الحوض فدخل الماء الجرح فوضعه الجرح وخرج منه الماء وسال لا ينقض الوضوء لما
علمت ان ما ليس بحدث لا يكون نجسا فلا ينجس الماء الذي وصل الى الجرح الذي
ليس فيه دم سايل ولا قيح سايل **تنبيه** قد علمت ان حكم ماء المحصة الذي
ليس له قوة السيلان بنفسه **فلو كان** الخارج من المحصة له قوة السيلان بنفسه
يكون ذلك السيل الخارج نجسا ناقضا للوضوء ويلزم غسل ما اصابه من ثوب
ولا يجوز لصاحبه الصلاة حال سيلانه فانه ناقض للوضوء ونجس ولا يبر
به صاحب عذر ولو استوعب سيلانه وقتا كاملا فان صاحب العذر هو
الذي لا يقدر على رد عذره ولو بالربط والحشو الذي يمنع خروج النجس
وصاحب المحصة التي يسيل الخارج منها بوضعها اذا ترك العضو لا يبق بالمحل
شي يسيل فلا يتصور له طهارة ولا صحة صلاة مع سيلانه لنقض وضوئه
بالخارج الذي يقدر على منعه من الخروج بترك الوضع فلا يبقى له خلاص مع
الوضوء والسيلان لبقاء وضوئه وصحة صلاته الا بالتقليد **وهو** ان يعتقد
قول الامام الشافعي رحمه الله تعالى **او** الامام مالك رحمه الله تعالى في كتاب الطهارة

وعلم

وعدم نقض الخارج من غير السيلين للطهارة **ولكن** عليه ان يراعي شروط من قوله
فيما بشرط الطهارة عنده كالترتيب والنية وغسل النجاسة القليلة وقرأة
الفاحة والسحلة في كل ركعة ولو كان معتقدا عند الامام الشافعي رحمه الله تعالى **وباتي**
بالدلك للاعضاء في غسله وضوئه عند الامام مالك رحمه الله تعالى واستيعاب
الراس بالمسح ونحو ذلك **ولا يصح** ان يلفق في عبادة كالمسح ببعض راسه
وتوضا بماء ولغ فيه كلب لم يبلغ قلتهن فقلد الامام مالك رحمه الله تعالى في طهارة
ذلك الماء وقلد الامام الشافعي في مسح بعض الراس وفي ترك الدلك فانه لا طهارة
له على مذهب كل منهما فان الامام مالك رحمه الله تعالى وان قال بطهارة ذلك الماء الذي
شرب منه الكلب يلزمه مسح كل الراس والدلك وهو فقود والامام الشافعي
قال بصحة مسح القليل من الراس وترك الدلك لا يرى له طهارة ذلك الماء الذي
شرب منه الكلب بل يقول بانه نجس ولا يطهر مستعمله الا بغسل سبعا مع واحد
بالتراب واذا لم يتراب لم يطهر ولو غسل الغمرة بالماء فقط **وقد** ذكرت في رسالتي
التي سميتها بالعقد الفريد في بيان الرائج عن جواز التقليد احكام التقليد
وذكرت فيها ان التلقيق باطل بالاتفاق بالتحقيق **فمن هذا** علمت ان ذلك فليراجعها وهذا **اراد**
آخر ما يتيسر رحمه الله المنان بالتوفيق والصلاة والسلام على سيدنا محمد المرسل
بالمهداية واقوم دين واوضح طريق وعلى آله وصحبه خير حزب ورفيق وعلى
سائر الانبياء والمرسلين بدوام التصديق قال المؤلف رحمه الله تعالى انتهى
تأليفها في اوائل شهر ذي القعدة الحرام من الهجرة النبوية على صاحبها افضل
الصلاة والسلام **سنة** على يد كاتبها النفس محمد صالح بن محمد عباس ميرداد كان
الله لهما في المبدء والمعاد وجميع المصالح بجاه سيد الاولين والاخرين آمين
ومن نقلها عام السادس عشر بعد الثلاثمائة والالف من هجرة من له العز والشرف

107

2

٣٧
العقد الفريد لبيان الرأى من الخلاف في جواز التقليد
تأليف العالم العلامة الحبر البحر الفهامة شيخ
هذه الرسالة الخامسة الاسلام والمسلمين ووارث علوم سيد

الموسلين الشيخ حسن الشرنبلالي
الحق نفعنا الله تعالى به
وببركاته آمين
في حوزة محمد صالح بن محمد عيسى
ميردادكان الله لهم

قال العلامة الشيخ حنيف الدين المرشدي في ظهر هذه الرسالة فاضله وجدت علي ظهر
النسخة المكتوبة هذه منها وهي بخط مؤلفها ما هو صورته الحمد لله العلي الكبير قال
كاتبه الفقير الى ربه تعالى محمد المكي الحنفي عن الله عنه اجتمع لي صاحب هذه الرسالة
فوجعته عن القول بعدم جواز التلقيق فاجاب اليه ثم اجتمع لي في حجة سنة ثمان وخمسين
فاكدت عليه في الرجوع عن ذلك فاجابني اليه غير انه قال لي فكيف عمل في النسخ التي
انتشرت فقلت له فلا يدرك كله لا يترك كله فاكسب علي ما تقدر عليه فيها برجوعك
فعله يلحق بما انتشر من النسخ او باكثرها والله ان مدعي الاجماع علي عدم جواز
التلقيق لمسؤول عن دعواه فما احسب وهو جراءة من مدعيه ولقد نطق السيد
الفاضل محمد الشهير بعير بادشاه بالاصواب الابلج وهو قوله بمعناه ان لم يكن
يلفظه اي دليل من الكتاب او السنة او الاجماع علي ان المكلف لا يقع فعلة المكلف
به اذا كان غير مجتهد الاعلي قول مجتهد واحد ومتبوع متعين الخ قلت نعم صحيح
ذلك وليس في الاصول الثلاثة المذكورة ذلك بل ولا في كلام احد من المجتهدين
اصحاب المذاهب المتبوعة شي من ذلك بل صرح الامام ابو محمد حزم المجتهد الظاهري بان
من اعتقد ذلك وفعله فقد خالف جميع الصحابة رضي الله عنهم كلهم اولهم عن آخرهم وجميع
عامة التابعين كلهم اولهم عن آخرهم وجميع تابعي التابعين بلا خلاف من احد منهم وان قائل
ذلك قائل بالباطل وان ذلك بدعة خالف الاجماع التام صاحبها بيقين الاشكال فيه وانه
قد لا يجد لنفسه سلفا ولا انسانا واحدا في جميع الاعصار المحمودة الثلاثة وقد اتبع غير سبيل
الموفين كما نقل كل ذلك عنه حافظ العصر جلال الدين السيوطي في كتابه الرعي من اخذ الى الارض
واقره والامام محمد بن حزم من اجله نقله الاجماع لم تنزل الامة في تصانيفهم يقولون عنه نقل الاجماع
وقد بسطت الكلام بعض بسط في القول السديد في بعض مسائل الاجتهاد والتقليد نفع الله
تعالى به وبها آمين كاتبه الفقير محمد المكي الحنفي عن الله عنه انتهى

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين على القوم الكافرين **الحمد لله** الذي جعل هذه الامور
 خيرا من اضرارها للناس ووضع عنا الاصر والاعلال وطهرنا من الادناس وجعل العلم
 المجتهد بين الانام اعلاما مهتدا بهم قواعد الشرع ووضح بارايهم معضلات الاحكام
 اكراما لينال الفلاح من اتبع احدا منهم الى يوم الواقعة اذ اتفقتهم حجة قاطعة واختلافهم
 رحمة واسعة تضيئ القلوب بنوار افكارهم وتسعد النفوس باتباع اثارهم فله الشكر على
 فضله المزيدي وله الحمد على نعمه التي لا تحصى واعلاها كلمة التوحيد **واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له** انه تفرد بالكمال وتوحد بالايجاد والاكمال **واشهد ان**
 سيدنا وسدنا وذرنا وملاذنا محمد عبده ورسوله خيرتنا اذ انقطعت الاوصال
 وتواصلت العلائق وعرضت الاعمال ولم يبق الا المجازاة والعصاص او لمن بفيض
 الملك المتعال والصلاة والسلام على هذا النبي الكريم الرؤف الرحيم القابل بعثت
 بالحنيفية السخية السهلة وقال ايضا الدين يسر ولن يشاد الدين احد الا غلبه
 وعلى اله الكرام وصحبه المرتفين اشرف مقام الى يوم الدين **وبعد** فيقول العبد
 الوائق بكرم ربه الوفي ابو الاخلاص حسن الشربلالي الحنفي قد ورد سوال في رجل
 حنفي المذهب يسيل منه دم ونحوه اراد تقليد الامام مالك رحمه الله في عدم نقض الوضوء
 بذلك الخارج وتقليده ايضا في عدم النقض باللمس الذي لا لذه معه كما قال به الامام الاعظم
 ابو حنيفة مطلقا فهل يجوز له التقليد وما الحكم في ذلك ايسر الجواب وكلم الثواب من
 الكريم الوهاب **فاجبت** بجواز التقليد من غير تقييد بالعدر رجاءنا للتلفيق مصابيا
 للتوفيق بالتحقيق وسأذكر عن ائمتنا جواز ذلك ان شاء الله بحجة من الفروع كقول اهل
 الاصول انشاء الله تعالى وجمعت هذه الاوراق لفتنا الامر النبي عليه الصلاة والسلام
 حيث اجمع العلم والتقييد **وسميته** العقد الفريد لبيان الراجح من الخلاف في جواز
 التقليد راجيا من الله سبحانه القبول فهو خير مسؤل واكرم مأمول **فقلت** نعم يصح تقليد
 الامام مالك رحمه الله في عدم نقض الوضوء بما يسيل من دم وقيح سواء كان من الخارج او
 غيره وسواء كان التقليد للعدر او سالم من العذر وسواء كان التقليد بعد العمل
 بما يخالفه من مذهب ابي حنيفة او كان قبل العمل به ولكن على المقلد الاتيان بما هو مسنون
 او مستحب عند الامام ابي حنيفة وهو شرط عند الامام مالك كان يتوضأنا ويأمر بئنا

يجوز التقليد بلا
 تلفيق من غير تقييد
 بالعدر

مواليا

مواليا غسله مد لكاجسده **فان قلت** كيف هذا مع قول العلامة الشيخ الامام كمال الدين بن
 الهمام في تحريره مسئلة لا يرجع فيما قلد فيه اي عمل به اتفاقا انتهى **قلت** لا يمنع ذلك ما
 قلته من صحة التقليد لمصلحة المنع على خصوص العين لا خصوص الجنس وهذه المسئلة ذكرها
 الامدي وابن الحاجب ابو عمر عثمان في الاصول وتبعه في جمع الجوامع وغيره ونصه كما في شرح
 اصول ابن الحاجب العامي وهو غير المجتهد اذ اعلم بقول المجتهد في حكم مسئلة فليس له الرجوع
 الى غيره اتفاقا لانه التزم ذلك القول بالعمل به واما قبل العمل به فله الرجوع الى غيره من
 المجتهدين انتهى ونظر فيه بما في كلام غير ابن الحاجب والامدي وموافقهما بما يشعر باثبات
 الخلاف بعد العمل فله التقليد بعد العمل بقول غير من قلده كما في حاشية العلامة ابن ابي شريف
 وغيرهما وسذكر عن ابن امير حاج شارح التحرير وتبعه في شرحه السيد بادشاه مانصه قال
 الزركشي ليس كما قال ايضاً الامدي وابن الحاجب ففي كلام غيرهما ما يقتضي جريان الخلاف
 بعد العمل ايضا انتهى اي فلنا اتباع القائل بجواز التقليد بعد العمل بقول غير من قلده
 وعمل به وايضا القائل بالمنع ليس على اطلاقه لان القول بالمنع من صحة التقليد بعد العمل
 محمول على ما اذا بقي من اثار الفعل السابق اثر يؤدي الى تلفيق العمل بشئ مركب من مذهبين
 لقول العلامة المحقق الشهاب بن حجر في شرح المنهاج يتعين حمله اي حمل ما قاله ابن الحاجب
 والامدي علي ما اذا بقي من اثار العمل الاول ما يلزم عليه مع الثاني تركب حقيقة لا يقول
 بها كل من الامامين كتقليد الامام الشافعي في مسح بعض الراس والامام مالك في طهارة
 الكلب في صلاة واحدة وكما لو اقيت بينونة زوجته في نحو تعليق فتك اختها ثم اقيت بانه
 لا بينونة فاراد ان يرجع للاولي ويعرض عن الثانية من غير اباتتها وكان اخذ بشبهة
 بالجواز تقليد للامام ابي حنيفة رحمه الله ثم استحق عليه فاراد تقليد الامام الشافعي
 في تركها فيستنفع فيها لان كلام الامامين لا يقول به حينئذ فاعلم ذلك فانه مهم ولا تغتر
 بظاهر ما مر انتهى يعني من كلام ابن الحاجب ومن وافقه انتهى **وقد** اتبع ذلك العلامة
 ابن قاسم في حاشيته لكنه انتقد التصوير فقال قوله كان اقيت الى آخره في شرح
 الرملي كان اقيت شخص بينونة زوجته بطلاقها فمكرها ثم نكح بعد انقضاء عدتها اختها
 مقلدا ابا حنيفة بطلاق المكره ثم افتاه شافعي بعدم الحنث فيمنع عليه ان يوطأ الاولى مقلدا
 للشافعي وان يوطأ الثانية مقلدا لابي حنيفة لان كلام الامامين لا يقول به حينئذ كما اوضح

لا يرجع المقلد فيما
 قلده فيه

العامي لا يرجع الى
 غير ما عمل به من قول
 المجتهد

له التقليد بعد العمل

القول بالمنع محمول

ذلك الرملي رحمه الله في فتاويه راد اعلى من زعم خلافه مغتربا بظاهر ما مر انتهى يعني من كلام
الحاجب وموافقيه انتهى **قوله** ثم افتى الى اخره في هذا المثال نظريسيظهر **قوله** ثم
استحقت عليه اي كان باع ما اخذه بشفعة الجوار ثم استحقت **قوله** لان كلام الامامين
الى اخره فيه نظري في الاولى اذ قضية قول الثاني فيها ان الزوجة الاولى باقية في عصمتها
وان الثانية لم تدخل في عصمتها فالرجوع للأولى والاعراض عن الثانية من غير ابانة
موافق لقوله فليتنامل انتهى عبارة ابن قاسم في حاشيته وكذلك نبيه على حمل كلام ابن
الحاجب وموافقيه العلامة ختام المحققين الشيخ شمس الدين محمد الرملي رحمه الله في شرحه
كما قال العلامة ابن حجر ولا ينافي ذلك اي جواز التقليد بعد العمل قول ابن الحاجب
كالاصدي من عمل في مسألة بقول امام لا يجوز له العمل فيها بقول غيره اتفاقا لتعيين عمله
على ما اذا بقي من اثار العمل الاول ما يلزم عليه مع الثاني تركيب حقيقة لا يقول بها كل
من الامامين كتقليد الشافعي رضي الله عنه في مسح بعض الراس والامام مالك في طهارة
الكلب في صلاة واحدة **وقد** ذكر السبكي في الصلاة من فتاويه نحو ذلك مع زيادة ايضاح
وتبعه جمع عليه حيث قالوا انما يمنع تقليد الغير في تلك الحادثة بعينها لا مثلها خلافا
للشارح المحامي انتهى وسند ذكر عن ابن الهمام ما يفيد هذا انتهى **ثم** قال الرملي كما لو افتى
شخص ببيئونة زوجته في نحو تعليق فنكح اختها ثم افتى بعدم البيئونة فاراد رجوعه
للاولى واعراضه عن الثانية من غير ابانة فهو ممتنع لان كلام الامامين لا يقول به
حينئذ كما اوضح ذلك الوالد رحمه الله تعالى في فتاويه راد اعلى من زعم خلافه مغتربا بظاهر
ما مر انتهى يعني ما مر من كلام ابن الحاجب وتابعيه وساد ذكر ان شاء الله تعالى عن شرح
التحرير لتلميذ ابن الهمام ما يوافق قول العلامة ابن حجر والمحقق الرملي وانما قدمت
كلامهما لما فيه من زيادة الايضاح لبيان ان المراد بالمنع المنع في خصوص العين او
بقاء اثر من الفعل السابق يؤدي الى ما لا يقول به كل من الامامين وهو المعبر عنه
بالتلفيق ولما فيه من رد ما يشوه من ظاهر عبارة ابن الحاجب ومن رد ما صرح به في
شرح جمع الجوامع للشيخ خالد الازهري رحمه الله مستندا لذلك الابهام حيث قال
واذا عمل العامي بقول مجتهد في حادثة فليس له الرجوع عنه الى فتوي غيره في مثل
تلك الواقعة اجماعا كما نقله ابن الحاجب وغيره انتهى عبارة الشيخ خالد رحمه الله وان

على بقول لا يرجع

تري

تري انه ليس في كلام متن جمع الجوامع ولا كلام ابن الحاجب التصريح بالمنع عن مثل ما قلد
فيه بل احتمال له ولنا ان نمنع ذلك الاحتمال ونقول ليس في كلام ابن الحاجب وجمع
الجوامع الا المنع عن الرجوع عن عين ما قلد فيه وعمل به لان عبارة ابن الحاجب التقليد
هو العمل بقول الغير من غير حجة ثم قال ولا يرجع عنه بعد تقليده اتفاقا وفي حكم آخر
المختار جوازه لنا القطع بوقوعه ولم ينكر انتهى لان قوله وفي حكم آخر براديه حادثة
اخرى اعم من ان تماثل ما فعله او يخالفه واذا اريد به ما يخالفه فقط فلنا المنع وكذا
الكلام على عبارة جمع الجوامع وسند ذكر ما يحقق هذا ان شاء الله تعالى **فقد** علمت
به جواز التقليد بعد العمل في جنس ما عمل بخلافه ثم رايت موافقة هذا في مؤلف للسيد
الامام الشريف علي السهمودي الشافعي سماه العقد الفريد في احكام التقليد المختار
ان كل مسألة اتصل عملها فلا مانع من اتباع غير مذهبه الاول وبه يعلم ما في حكاية
اطلاق الاتفاق على المنع ولعل المراد اتفاق الاصوليين ثم ان كان المراد من منع الرجوع
حيث عمل في الواقعة عين تلك الواقعة المتقضية لا ما يحدث بعدها من جنسها
فهو ظاهر كحفي سلم شفعة الجوار عملا بعقيدته ثم عتق له تقليد الشافعي حتى يزرع
الحق العقار فمن سلم له فليس له ذلك كما انه لا يخاطب بعد تقليده للشافعي باعادة
ما مضى من عباداته التي يقول الشافعي ببطلانها لمضيها على الصحة في اعتقاده فيما
مضي فلو شري هذا الحنفي بعد ذلك عقارا اخر وقلد الشافعي في عدم القول
بشفعة الجوار فلا يمنعه ما سبق من ان يقلده في ذلك فله ان يمتنع من تسليم
العقار الثاني فان قال الامدي وابن الحاجب ومن تبعهما بالمنع في مثل هذا وعموا
ذلك في جميع صور ما وقع العمل به اولا فهو غير مسلم ودعوى الاتفاق عليه ممنوعة
ففي الخادم ان الامام الطرطوشي رحمه الله حكى انه اقيمت صلاة الجمعة وهم القاضي
ابو الطيب الطبري بالتكبير فاذا طير قد ذرق عليه فقال انا حنبلي ثم اصرم ودخل
في الصلاة انتهى **قلت** ومعلوم انه انما كان شافعيما يتجنب الصلاة بذرق الطير
فلم يمنعه عمله اي السابق بمذهبه في ذلك من تقليد المخالف عند الحاجة اليه وفي
الخادم ايضا ان القاضي ابا عاصم العامري الحنفي كان يفتي على باب مسجد القفال
والمؤذن يؤذن المغرب فترك ودخل المسجد فلما رآه القفال امر المؤذن ان يشي لاقامة

جواز التقليد
بعد العمل في
جنس ما عمل
بخلافه

لامانع من اتباع
غير الاول

قلد في ذرق الطير

قلد في تشيئة
الاقامة

وقدم القاضي فتقدم وجهه بالسئلة مع القراءة واتي بشعار الشافعية في صلواته
انتهى ومعلوم ان القاضي اباعاصم انما يصلي قبل بشعار مذهبه فلم يخف عليه
بمذهبه في ذلك ايضا **ثم** قال السهمودي ثم رايت في فتاوى التقي السبكي انه سئل
عن ذلك في ضمن مسائل الى ان قال السبكي ودعوى الاتفاق فيها نظروا في كلام غيرهما
ما يشعر باثبات الخلاف بعد العمل ايضا وكيف يمنع اذا اعتقد صحته ولكن وجهه ما
قاله انه بالتزام مذهب امام مكلف به مالم يظهر له غيره والعاصي لا يظهر له الغير
بخلاف المجتهد حيث ينتقل من اماره الى اماره هذا وجه ما قاله الامدي وابن الحاجب
ولا بأس به لكنني ارى تنزيهه على خصوص العين فلا يبطل عين ما فعله وله فعل
جنسه بخلافه انتهى عبارة السيد لمخصا واعلم ايضا انه يجوز العمل بحجة مسائل
كل منها على مذهب امام مستقل لما علمته ولقول العلامة ابن الهمام وهل يقلد غيره
اي غير من قلده او لا في شيء في غيره اي غير ذلك الشيء كان يعمل اولاه مسئلة
يقول ابى حنيفة وثانيا في اخرى يقول مجتهد آخر المختار كما ذكره الامدي وابن الحاجب
نعم للقطع بالاستقرار التام بانهم اي المستفتين في كل عصر من زمن الصحابة وهلم
جرا كانوا يستفتون مرة واحدة ومرة غيره غير ملتزمين مفتيا واحدا وشاع
وتكرر ولم ينكر انتهى كذا في شرح ابن امير حاج **قلت** وفي هذا بيان منه ان المراد
من المنع منع التقليد في جنس ما عمل به فيناقض ما وضي الا ان يحمل ما في هذا على
غير المختار ولا يمنع منه دعوى الاجماع لما تقدم من عدم تسليمه وحمل المنع على بقا اثر
يؤدي الى الجمع بين ما يقول به كل من الامامين المقلدين فليست به اذ السؤال
وعدم التزام مذهب شامل للعمل ثانيا بخلاف ما عمل **او لا وقد** افاد العلامة ابن
الهمام جواز تتبع رخص المذاهب كما سذكره وهذا كما قال المحقق العلامة
شمس الدين الرملي نقل القرافي الاجماع على تحيير المقلد بين قولي امامه
علي جهة البدل لا الجمع اذ لم يظهر له ترجيح احدهما ولعله اراد اجماعي ائمة
مذهبه والا فمقتضى مذهبنا يعني معاشر الشافعية كما قاله السبكي منع
ذلك في القضاء والافتادون العمل لنفسه انتهى **قلت** ومذهب الحنفية المنع
عن الرجوع حتى لنفسه لكون الرجوع صار منسوخا انتهى ثم قال وبه يجمع بين

يجوز العمل بحجة مسائل كل منها على مذهب امام

تتبع رخص المذاهب

قول

قول الماوردي يجوز عندنا وانتصر له الغزالي كما يجوز لمن اداه اجتهاده الى
تساوي جهتين ان يصلي اليهما شاء اجماعا وقول الامام اي امام الحرمين
يمنع ان كانا في حكمين متضادين كما يجاب وتحريم بخلاف نحو خصال الكفارة
واجري السبكي ذلك وتبعوه في العمل بخلاف المذاهب الاربعة اي ما علمت
نسبته لمن يجوز تقليده وجميع مشروطه عنده وحمل على ذلك قول ابن
الصلاح لا يجوز تقليد غير الائمة الاربعة اي في قضا او افتا وحمل ذلك وغيره
من سائر صور التقليد مالم يتبع الرخص بحيث تنحل رتبة التكليف من
عنفه والا اثم به بل قيل يفسق وهو وجه قيل وحمل ضعفها ان يتبعها
من المذاهب المدونة والافسق قطعاه وقال العلامة ابن قاسم في حديثه
قوله دون العمل لنفسه اي مما يحفظ قوله اي مما علمت الى اخره قد يشكل
مع فرض علم النسبة وجميع الشروط الفرق بين المذاهب الاربعة وغيرها
في تقييد غيرها بغير القضاء والافتا كما هو قضية هذا الكلام قوله بل
قيل يفسق الى اخره الوجه خلافه انتهى عبارة المرحوم ابن قاسم وسذكر
ان شاء الله تعالى وجه ذلك وتقييد برخص مخالف الكتاب او السنة
المشهورة عن القرافي **ثم** عدنا الى ما وعدنا به من كلام العلامة ابن امير حاج
شارح تحرير استاذ المحقق الكمال بن الهمام وقد اختصره الشارح الثاني
وهو السيد بادشاه فقال مسئلة لا يرجع المقلد فيما قلده من الاحكام
احدا من المجتهدين اي علم به تفسير لقلد والضمير المجرد وراجع الى الوصول
اتفاقا نقل الامدي وابن الحاجب الاجماع على عدم جواز رجوع المقلد فيما قلده
فيه وقال الزركشي ليس كما قالوا في كلام غيرهما ما يقتضي جريان الخلاف
بعد العمل ايضا وهل يقلد غيره اي غير من قلده او لا في حكم غيره اي غير الحكم
الذي عمل به او لا المختار في الجواب نعم يقلد غيره في غير تقدير الكلام المختار جواز
التقليد لغيره في غيره للقطع بالاستقرار بانهم اي المستفتين في كل عصر من زمن
الصحابة الى الآن كانوا يستفتون مرة واحدا من المجتهدين ومرة غيره اي غير
المجتهد الاول حال كونهم غير ملتزمين مفتيا واحدا وشاع ذلك من غير تكبير وهذا

هل يجوز تقليد غير الاربعة

لا يرجع فيما قلده

المستفتين لم يلتزموا مفتيا واحدا

اذ لم يلتزم مذهب واحد معين فلو التزم مذهباً معيناً كالي حنيفة او الكوفي
فهل يلتزم الاستمرار عليه فلا يقلد غيره في مسألة من المسائل ام لا فيقول يلتزم كما
يلتزم الاستمرار في حكم حادثة معينة قلده فيه ولانه اعتقد ان مذهبهم حق
فيجب عليه العمل بموجب اعتقاده وقيل لا يلتزم وهو الاصح لان التزامه غير ملتزم
اذ لا واجب الا ما اوجبه الله ورسوله ولم يوجب على احد ان يتخذ مذهباً بذهب
رجل من الامة فيقلده في كل ما يأتي ويذرون غيره والتزامه ليس بنذر حتي
يجب الوفاء به **قلت** ولو نذر لا يلتزم كما لا يلتزم البحث عن العلم واسد
المذاهب على المعتمد قاله السيد السهمودي وقال ابن حزم انه لا يحل الحاكم ولا
مفت تقليد رجل فلا يحكم ولا يفتي الا بقوله وقول ابن حزم لم يؤخذ به وهو
كما حكى عنه من دعواه الاجماع على ان تتبع الشخص فاسق وهو مردود بما
اقتى به الشيخ المتفق على علمه وصلاحه العلامة عز الدين بن عبد السلام في فتاواه
لا يتعين على العاقل اذا قلداً اماماً في مسألة ان يقلده في سائر مسائل الخلاف
لان الناس من لدن الصحابة الي ان ظهرت المذاهب يتسألون فيما يسخ لم
العلماء المختلفين من غير تكبر وسوا تتبع الرخص في ذلك او الغرايم لان من جعل
المصيب واحداً وهو الصحيح لم يعينه ومن جعل كل مجتهد مصيباً فلا انكار على
من قلده في الصواب وقال ايضا واما ما حكاه بعضهم عن ابن حزم من حكايته الاجماع
على من تتبع الرخص من المذاهب فلعلمه محمول على من تتبعها من غير تقليد لمن
قال بها او على الرخص المركبة في الفعل الواحد كذا في العقد الفريد في احكام التقليد
للسيد على السهمودي الشافعي بل قيل لا يصح للعاقل مذهب لان المذهب لا يكون
الا لمن له نوع نظر وبصيرة بالمذهب او لمن قرا كتاباً في فروع مذهب وعرف فتاواه
امامه واقواله واما من لم يتأهل لذلك بل قال انا حنفي او شافعي لم يصبر من اهل
ذلك المذهب بمجرد هذا كما لو قال انا فقيه او نحوي لم يصبر فقيهاً او نحويًا وقال
الامام صلاح الدين الفلاي والذي صرح به الفقهاء في مشهور كتبهم جواز الانتقال
في احاد المسائل والعمل فيها بخلاف مذهب اذ لم يكن على وجه التبع له للرخص
انتهى **قلت** والمراد بخلاف مذهب المسائل التي عمل بها لا التي اعتقد هابدون

اذ التزم التقليد
غيره هل يلتزم
بغيره ام لا

لا يجب على الكل ان
يتخذ مذهباً بذهب
وعين

نذر تقليد مجتهد
لا يلتزم

قول من قال بنزول
من تتبع الرخص

لا يصح للعاقل
مذهب

عمل

عمل لقول الكمال ثم حقيقة الانتقال اي عن المذهب انما يتحقق في حكم مسألة خاصة
قلده فيه وعمل به والا فقلده قلده ايا حنيفة رحمه الله فيما افتى به من المسائل فتلا
والتزم العمل به على الاجمال وهو لا يعرف صورها ليس حقيقة التقليد بل هذا
حقيقة تعليق التقليد او وعد به كانه التزم ان يعمل بقول ابي حنيفة فيما يقع له
من المسائل التي تتعين في الوقائع فان ارادوا يعني المشايخ القائلين من الحنفية
بان المنقل من مذهب الى مذهب انما يستوجب التعزير ان ارادوا هذا الالتزام
فلا دليل على وجوب اتباع المجتهد المعين بالتزامه نفسه ذلك قولاً او فية شرعاً
قلت وكذلك لا يلتزم بالعمل على الصحيح كما تقدم انتهى بل الدليل اقضى العمل بقول
المجتهد فيما اذا احتاج اليه بقوله تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون ::
والسؤال انما يتحقق عند طلب حكم الحادثة المعينة حينئذ اذا ثبت عنده قول
المجتهد وجب عمله به انتهى كما نقله السيد على السهمودي رحمه الله ثم قال السهمودي
واذا افتناه فقهاء واختلغا في خير على الاظهر انتهى وقيل الملتزم لمن لم يلتزم بمعني
انه ان عمل بحكم تقليد المجتهد لا يرجع عنه اي عن ذلك الحكم وفي غيره اي غير ذلك
الحكم لم تقليد غيره من المجتهدين وهذا القول في الحقيقة تفصيل لقوله وقيل لا ::
قال المصنف يعني ابن الهمام وهو يعني هذا القول الغالب على الظن كناية عن
كمال قوته بحيث جعل الظن متعلقاً بنفسه فلا يتعلق بما يخالفه ثم بين وجه
غلبته بقوله لعدم ما يوجبها اي لزوم اتباع من التزم تقليده شرعاً اي اجباراً
شرعياً اذ لا يجب على المقلد الا اتباع اهل العلم لقوله تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم
لا تعلمون وليس التزامه من الموجبات شرعاً ويخرج اي يستنبط منه اي من ::
جواز اتباع غير مقلده الاول وعدم التضييق عليه جواز اتباعه رخص المذاهب
اي اخذه من المذاهب ما هو الا هو عليه فيما يقع من المسائل ولا يمنع منه مانع ::
شرعي اذ لا انسان ان يسلك المسلك الاخف عليه اذا كان له اي للانسان اليه اي
ذلك المسلك الاخف سبيل ثم بين السبيل بقوله بان لم يكن عمل بأخراي يقول آخر
مخالفاً لذلك الاخف فيه اي في ذلك المحل المختلف فيه انتهى عبارة السيد بادناه
وقال ابن امير حاج عقب كلام المتن ابن الهمام في هذا المحل ما نصه وقال ايضا يعني

حقيقة التقليد

لو افتناه فقهاء
واختلفوا

يجوز تتبع الرخص

شيخه ابن الهمام في شرح الهداية عقب ما قد فناه من بيان حقيقة الانتقال والغالب
 ان مثل هذه يعني التثديرات التي ذكرها فقالوا المتقل من هذا هب الى فذهب
 باجتهاد وبرهان اثم يستوجب التعزير في الاجتهاد ووبرهان اولي ولا بد ان يرد
 بهذا الاجتهاد معنى التحري وتحكيم القلب لان العامي ليس له اجتهاد فتلك
 التثديرات الزامات منهم اي المناج كلف الناس عن تتبع الرخص والاخذ
 العامي في كل مسألة يقول مجتهد يكون قوله اخف عليه وانا لا ادري ما يمنع هذا
 من العقل والسمع وكون الانسان يتتبع ما هو اخف على نفسه من قول مجتهد
 مسوغ له الاجتهاد ما علمت من الشرع ذمة عليه انتهى عبارة ابن امير حاج **قلت**
 لكن تقييد الكمال في تحرير سلوك الاخف بعدم العمل بما يخالفه قبله يمنع التقليد في
 مثل الحكم على غير المذهب الذي قلده او لا فيعود على ما جنع اليه للحقوق بالنقض
 لانه يرجع الى جواز التقليد في شئ لم يكن عمل بما يخالفه وفيه منع وتشد يد مخالفة
 لما هو منصوص عليه في المذهب بخلافه كما سذكره عن المحقق ابن الهمام نفسه نصا
 كما هو مقتضى اطلاقه هنا فيما نقله عنه تلخيصه فلا يتجه المنع الا في خصوص عين ما
 فعله لانه لا يملك ابطاله بامضائه كما لو قضى به ولا يتجه المنع في خصوص الجنس
 وهو الذي يقتضيه نص قوله وكان صلى الله عليه وسلم يجب ما خفف عليهم اذ لا
 يناسبه التقييد بعدم العمل بما قلده فيه لانه ليس فيه حينئذ تخفيف لان التخفيف
 في العمل بما ينافي العمل السابق من جنسه مقلدا لا امام آخر خصوصاً مع العذر
 وليس فيه تعلق بما مضى كما بيناه انتهى ثم قال الشارح وكان صلى الله عليه وسلم
 يجب ما خفف عليهم في صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها بلفظ عنهم وفي رواية
 بلفظ ما يخفف عنهم اي امته وذكروا عدة احاديث صحيحة دالة على هذا المعنى
قلت وذلك لقوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وروي الشيخان
 وغيرها حديثا انما بعثتم مبشرين وتبعثوا فاعسرين ولا احد بسند صحيح خبر
 دينكم ايسره وروي الشيخ نصر المقدسي في كتاب الحج مرفوعا اختلاف ائمة راحة
 ونقله ابن الاثير في مقدمته جامعة من قول مالك وفي المدخل للبيهقي عن القاسم
 ابى محمد انه قال اختلاف ائمة محمد صلى الله عليه وسلم رحمة وتيسر ما قاله بعضهم
 على جملة

الكلام على ما ورد
 من التثديرات التي
 المتقل

يسلك الاخف ان لم
 يعمل

ادلة التخفيف

على جملة على الاختلاف في الاحكام بما في مسند الفردوس عن ابن عباس مرفوعا :
 اختلاف اصحابي لكم رحمة لان في المدخل للبيهقي عن عمر بن عبد العزيز قال ما يسرني
 ان اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لم يختلفوا لانهم لو لم يختلفوا لم تكن رخصة :
 وخرج البيهقي في حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال فيه ان اصحابي بمنزلة النجوم
 فايما اخذتم به اهتديتم واختلاف اصحابي لكم رحمة **قلت** واختلاف الصحابة هو
 فتا اختلاف ائمة الامة ولما اراد هارون الرشيد حمل الناس على موطا الامام
 مالك كما حمل عثمان الناس على القرآن قال له مالك ليس الي ذلك سبيل لان اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا بعد في الامصار فحدثوا ففعلوا اهل كل بصر
 علم وقد قال صلى الله عليه وسلم اختلاف ائمتي رحمة وهذا كالتصريح في ان المراد
 الاختلاف في الاحكام قاله السيد علي السمرودي رحمه الله **وقال** الكمال في فتح
 القدير من باب الاعتكاف ان الله يحب الاناءة والرفق في كل شئ حتى طلبه في المني
 الى الصلاة وان كان ذلك يفوت بعضها معه بالجماعة وكره الاسراع ونهي عنه وان
 كان محصلا لها كلها بالجماعة تحصيل المفضيلة الخشوع اذ هو يذهب بالسرعة
 انتهى **قلت** وهو معنى حديث وفي الجامع الصغير للسيوطي عن عمر مرفوعا افضل
 ائمتي الذين يعملون بالرخص انتهى ثم قال السيد بادشاه شارح التحرير وما نقل عن
 ابن عبد البر من انه لا يجوز للعامي تتبع الرخص اجماعا فلا نسلم صحة النقل عنه
 ولو سلم فلا نسلم صحة دعوى الاجماع كيف وفي تفييق المتنوع للرخص روايتان
 عن احمد وحمل القاضي ابو يعلى الرواية المفسدة على غير متناول ولا يقلد وقيد
 اي جواز تقليد غير مقلده متأخر وهو العلامة القرافي بان لا يرتب عليه اي
 تقليد الغير ما يمنعه ان بايقاع الفعل على وجه يحكم ببطلانه المجتهد ان معا
 لخالفته الاول فيما قلده فيه غيره والثاني في شئ مما يتوقف عليه صحة ذلك
 العمل عنده فالموصول عبارة عن ايقاع الفعل على الوجه المذكور والضمير
 المفعول للموصول ثم اشار الى تصوير هذا التلفيق بقوله فمن قلده الشافعي
 في عدم فرضية ذلك للاعضاء المغسولة في الوضوء والفعل وقلده مالك
 في عدم نقض المحس بلا شهوة للوضوء وصلي ان كان الوضوء بذلك صحة صلاته

اراد حمل الناس
 على موطا مالك
 ففعله

يمشي للصلاة
 بالاناءة وان
 فات بعضها

افضل ائمتي الذين
 يعملون بالرخص

في تفييق متنوعها
 خلاف

تلفيق في صلاة

عند مالك والا اي وان لم يكن كذلك بطلت عندها اي عند مالك والثافعي ولا يخفى انه كان مقتضى السياق ان يذكر بطلت عندها من غير ذكر الشرط والجزا لانه قد علم من التقليدين ان المقلد المذكور تركه الدلك ولمس بلا شهوة ولم يعد الوضوء لكنه اراد ان يشير الي ان تقليد الثافعي في عدم فرضية الدلك لو وقع منه الدلك مع عدم اعتقاد فرضية تصح صلاته عند مالك فان قلت على هذا كان ينبغي ان يذكر شرطية اخرى في تقليد مالك قلت اتقي بذلك لانه يعلم بالمقايسة واعتراض عليه بان بطلان الصورة المذكورة عندها غير مسلم فان مالكا مثلالا لم يقل ان من قلد الثافعي في عدم الصداق ان نكاحه باطل ولم يقل الثافعي ان من قلد مالكا في عدم الشهود ان نكاحه باطل انتهى واورد عليه ان عدم قولهما بالبطلان في حق من قلدا حدها وراعى مذهبه في جميع ما يتوقف عليه صحة العمل وما نحن فيه من قلدها وخالف كلاهما في شيء وعدم القول بالبطلان في ذلك لا يستلزم عدم القول به في هذا وقد يجاب عنه بان الفارق بينهما ليس الا ان كل واحد من المجتهدين لا يجد في صورة التلفيق جميع ما شرط في صحته بل يجد بعضها دون بعض وهذا الفارق لا يستلزم ان يكون موجبا للحكم بالبطلان وكيف يسلم والمخالفة في بعض الشروط اهون من المخالفة في الجميع فليزيم الحكم بالصحة في الاهون بالطريق الاولى ومن يدعى وجود فارق آخر او وجود دليل آخر على بطلان صورة التلفيق على خلاف الصورة الاولى فعليه بالبرهان **فان قلت** لان سلم كون المخالفة في البعض اهون من المخالفة في الكل لان المخالف في الكل يتبع مجتهد واحد في جميع ما يتوقف عليه صحة العمل وههنا لم يتبع واحد **قلت** هذا انما يتم لك اذا كان معك دليل من نص او اجماع او قياس قوي يدل على ان العمل اذا كان له شروط يجب على المقلد اتباع مجتهد واحد في جميع ما يتوقف عليه ذلك فانيته ان كنت من الصادقين والله اعلم انتهى كلام السيد بادشاه رحمه الله تعالى **واقول** لا يخفى ان السيد رحمه الله يدعي صحة التلفيق وغيره بنفيه والثاني لا يحتاج لدليل لانه يهدم دليل المدعي حتى يقيم البرهان الجلي ولا بد من وجوده فالملوب اثبات دليل لجواز التلفيق ولم نجد في كلام السيد

ووجدنا

ووجدنا في كلام ابن الهمام انه يخرج من جواز اتباع المقلد غير من قلده او لا ومن عدم التضييق عليه جواز اتباعه رخص المذاهب من غير مانع شرعي انتهى فنقول ان تلك الرخص جزئيات المسائل الاجزاء والمسئلة المزاجية :: والمساقاة وقال الامام الاعظم بعدم جوازها وقال صاحباه بالجواز وخرج الامام الاعظم صور الصحة بشرطها على قول صاحبيه وبين الصور التي لا تصح لفقد شرطها وذاك لعلمه احتياج الناس الى الاخذ بقولها فلو جاز التلفيق ما اشترط للصحة شروطا وما حكم ببطلان الصور التي فقدت فيها الشروط ولذا نص اعتمدنا على ان من شرط صحة الاقتدا بالمخالف ان لا يشاهد منه ما يمنع صحة الاقتدا به عندنا كما لو سال منه دم بعد الوضوء او كان عليه مني كثير ولم يتوضا بعد ذلك ولم يفصل المني فلو جاز التلفيق ما اشترطوا ذلك فاذن الرخص التي تتبع من المذاهب كصحة البيع بالتعاطي والنكاح بلا ولي والنكاح بشهادة امرأتين ورجل فساق وصحة الصلاة مع لمس المرأة والذكر مع وجود ما يمتني عليه ذلك وكبتقليد الامام الثافعي رحمه الله في ان الكناية رواجع وفي صحة التوضي بما فيه نجس وقد بلغ قلتين ولم يظهر فيه اثره وصحة الصلاة بعد خروج دم وفي ثوب به كثير مني وكبتقليد الامام مالك رحمه الله في ان الماء وان قل لا يتنجس الا بالتغير وفي طهارة الارواث ولعاب الكلاب وبات المسائل المجتهد فيها فاذا لم يكن نكاح الحنفى صحيحا على ما يراه الامام الثافعي لا يقول بجواز مراجعته لمن ابانها بكناية لفقد النكاح من اصله على اصله ولذا قال ائمة الحنفية ان هذا الزوج لو طلقها ثلاثا له ان يستحكم الثافعي في ابطاله ذلك النكاح والغا الطلاق الحاصل فيه وانما احتيج للحكم لان المقلد في شيء لا يملك ابطاله بعينه لان امضا الاجتهاد لا ينقض باجتهاد آخر بخلاف حكم الحاكم فان المقتضى عليه بخلاف ما كان يراه له الاخذ بالحكم وترك رايه كما سند كرهه فالجزئيات مشروطة بشرطها عند القائل بها تنفي بانقياسها وتوجد بوجودها فلا نجد شيئا حاله التلفيق **ولذا قال**

الكلام على دليل صحة تتبع الرخص

من شرط صحة الاقتدا بالمخالف ان لا يشاهد منه ما يمنع صحة الاقتدا مثال رخص المذاهب

اذا لم يكن النكاح صحيحا على ما يراه الثافعي لا يقول بجواز مراجعته لمن ابانها بكناية

اذا طلق الحنفى ثلاثا له ان يستحكم ان في ابطاله

الجزئيات مشروطة

لا يصح التقليد في العلامة المحقق الشيخ قاسم في ديباجة تصحيح القدوري ما نصه لا يصح التقليد
 في شيء مركب باجتهاد من مختلفين بالاجماع كما اذا تواضع بعض الراسخين
 في شيء بنجاسة الكلب قال في كتاب توفيق الحكام على غوامض الاحكام بطلت
 بالاجماع وقال فيه والحكم الملقق باطل بالاجماع المسلمين فلو اثبت الخط ما لم يكن
 الحكم الملقق باطل فحكم الشافعي لم ينفذ وذكر مثالا آخر وقال وكثير من جهلة القضاة يفعلون
 الحكم الملقق انتهى ما قاله العلامة قاسم تلميذ خاتمة المحققين ابن الهمام
 رحمه الله وحيث علمت الاجماع على انه لا يجوز التلقيق لافي التقليد والعمل
 والحكم به فلا تلتفت الي ما فهمه انفع الوسائل الطرسوسي من نسبتة
 التلقيق لحاكم صدر منه الحكم بصحة وقف مشتمل على حصصة صدر من مجور
 فحكم بصحته وهو قاضي القضاة حسام الدين الرازي في سنة احدى
 وثمانين وستمائة ونفذه حنبلي حيث قال الطرسوسي ان الحكم المذكور
 في التحقيق حكم مركب من مذهبين مذهب ابي حنيفة لانه لا يرى الحجر
 بالسف وذهب ابي يوسف فان الوقف صحيح عنده والحكم بنفاذ تصرف المجور
 غير صحيح وعند ابي حنيفة عكسه ثم قال قلت هذا مشكل لكن رايي في فنية
 المفتي مثل هذه الواقعة المركبة من مذهبين وقد نص فيها على الجواز وصحة
 ما ذكره قال لو قضى القاضي بشهادة الفاسق على غائب او بشهادة رجل
 وامرأتين في النكاح على غائب او بشهادة رجل وامرأتين في النكاح على غائب
 غائب فانه ينفذ وان كان من يجوز القضاء على الغائب يقول ليس للفاسق
 شهادة ولا للنساء في باب النكاح شهادة هذه عبارة المنية فقد جعل الحكم وان
 كان مركبا من مذهبين جائزا فكذا نقول في هذه المسئلة لانه حكم بصحة الوقف
 وان كان مجورا عليه للسف ومن قال ان تصرف المجور نافذ لا يقول بصحة الوقف
 ومن يقول ان الوقف صحيح يقول ان تصرفه بعد الحجر غير نافذ فصارت هذه
 المسئلة كسئلة المنية فاندفع الاشكال انتهى عبارة الطرسوسي ووجبر دفا
 فهم ان الحاكم لم ينص على انه لفق حكمه وليس في المنية ذلك ولم يتخصص التلقيق
 طريقا للحكم ليعمل عليه فان معنى قول المنية وان كان من يجوز القضاء على الغائب
 الى اخره

لا يصح التقليد في
 شيء مركب باجتهاد من
 مختلفين بالاجماع
 اي لافي التقليد
 والعمل لافي الحكم
 الحكم الملقق باطل

رد الكلام انفع
 الوسائل
 وقف مجور لخصه

قضى شهادة
 الفاسق على غائب

الى اخره اي من غير خلاف فيه عنده وعند ناقيه اختلاف او نقول يجوز بمعنى يحل
 فانه لا يلزم من النفاذ الحل فان الحكم على الغائب نافذ عند شمس الاثمة وغيره كما ذكره
 الهادي وشهادة الفاسق يصح الحكم بها وان لم يحل والقاضي الرازي لا يقدم على
 حكم الاوله فيه نوع اجتهاد اذ لا يخلو ذلك العصر عن مثله فنقول بانه عمل فيها
 اما بذهب الغير ان لم يتبع شمس الاثمة وهو نافذ من المتعمد وان كان الفتوي
 الان على عدم بحمله الان على غير الصلاح او الاحتياج الي هذا فان الامام لا ينبغي
 صحة الوقف وجوازه بل لزومه الا باحدى ثلاث معلومة في محلها فقد حكم الرازي
 بحذ هبه فلا تلقيق بل لا يجوز نسبة التلقيق للحاكم المذكور لانه خرج من الاجماع
 وحاشا ان يوجد من مثل هذا القاضي ذلك وله منه مندوحة والله اعلم وان اورد
 وقف المشاع فيما ذكره فقول ابي يوسف قد يكون رواية عن الامام بجوازه وان
 انتفى كونه رواية عنه فقد حكم بذهب ابي يوسف في المشاع ولم يمنعه الحجر
 لعدم توفر شروطه المانعة فلا تلقيق وبالله التوفيق ولنرجع الى الكلام مع السيد
 بادشاه رحمه الله فنقول انه مع التلقيق لا يجد شيئا للحكم عليه بالصحة او الفساد
 وادعى اهوية التقليد في البعض من الكل يستلزم وجود موصوف ليقال
 بوصفه بالاهونية ولا وجود لشيء حاله التلقيق فانتفى ادعا الاهونية فلا
 يحتاج لاقامة دليل من نص ولا اجماع ولا قياس على انا وجدناه في كلام
 المجتهد مع الاجماع على منع التلقيق كما قد فناه فلزم حصول شروط من قلده
 كما قال به العلامة القرافي رحمه الله والله اعلم انتهى ثم قال السيد وزج
 الامام العلوي القول بالانتقال يعني عن عين ما فعله فينقضه في صورتين
 احدهما اذا كان مذهب غير امامه احوط كما اذا حلف بالطلاق الثلاث على
 فعل شيء ثم فعله ناسيا او جاهلا وكان مذهب امامه عدم الحنث فاقام مع
 زوجته عاملا ثم خرج منه لقول من يرب فيه وقوع الحنث فانه يستحب له الاخذ
 بالاحوط والتزام الحنث والثانية اذا راي للقول المخالف لمذهب امامه دليلا
 قويارا جحا اذ المكلف مأمور باتباع نبية صلى الله عليه وسلم وهذا موافق لما روي
 عن الامام احمد والقدوري وعليه فتى طائفة من العلماء منهم ابن الصلاح

الحكم على الغائب
 نافذ بشهادة
 الفاسق بحكم

الكلام على السائل
 التي يصح الانتقال
 منها عن عين ما
 فعله لا عن جنسه

وابن حمدان وهو الاذرعى انتهى عبارة السيد بادشاه مختصرا عبارة ابن المصنف امير حاج
 لكن مع زيادة ذلك البحث الذي علمت ما فيه من امر التلفيق وقال ابن امير حاج ما نصه
 وقال الرويانى يجوز تقليد المذاهب والانتقال اليها بثلاثة شروط ان لا يجمع بينهما
 على صورة تخالف الاجماع كمن تزوج بغير صداق ولا ولي ولا شهود فان هذه الصورة
 لم يقل بها احدا انتهى **قلت** وهذا مؤيد بل نص لما ذكرناه من دفع جواز التلفيق لان
 الشيء ينتفى بانتهاء ركنه او فقد شرطه انتهى ثم قال الرويانى وان لم يعتقد فيمن
 قلده الفضل بوصول اخباره اليه ولا يقلد اميا في عمائه وان لا يتبع رخص المذاهب
 وتعقب القراء في هذا بانهم ان اراد بالرخص ما ينقض فيه قضاء القاضي وهو اربعة
 ما خالف الاجماع او القواعد او النص او القياس الجلى فهو حسن متعين فان مالا
 نقره مع تناكده بحكم الحاكم فاو لي ان نقره قبل ذلك وان اراد بالرخص ما فيه سهولة على
 المكلف كيف ما كان يلزمه ان يكون من قلده الامام ما لكافة المياه والارواش وترك اللفاظ
 في القعود فخالفا لتقوى الله وليس كذلك وتعقب الاول بان الجمع المذكور ليس بصاير
 فان ما لكافة لم يقل ان من قلده الامام الثاني في عدم الصداق ان نكاحه باطل والالزم
 ان تكون النكحة الثانية عند باطله ولم يقل الثاني ان من قلده الامام ما لكافة عدم
 الشهود ان نكاحه باطل والالزم ان تكون النكحة المالكية بلا شهود عند باطله **قلت**
 لكن في هذا التوجيه نظر غير خاف ومن المعلوم انها لا تكون نكحة عند القابل بها الا
 بشروطها والافليست النكحة فانتهى جواز التلفيق انتهى ووافق ابن دقيق العيد
 الرويانى على اشتراط ان لا يجمع في صورة يقع الاجماع على بطلانها وايدل الشرط
 الثالث بان لا يكون ما قلده فيه ما ينقض فيه الحكم لو وقع واقتصر الشيخ عز الدين
 ابن عبد السلام على اشتراط هذا وقال وان كان الماخذا ان متقاربين جاز والشرط
 الثاني انشراح الصدر للتقليد المذكور وعدم اعتقاده لكونه متلاعبا بالدين
 متساهلا فيه ودليل هذا الشرط قوله صلى الله عليه وسلم والاثم ما حاك في الصدر
 ثم قال يعني ان ما حاك في صدر الانسان فهو اثم وان افشاء غيره انه ليس باثم وهذا
 انما يكون اذا كان صاحبه ممن شرح صدره للايمان وكان المفتى له يفتى بحج دظن
 او ميل الى هوى من غير دليل شرعي فاما ما كان مع المفتى به دليل شرعي فالواجب
 علي

يجوز تقليد المذاهب
والانتقال اليها
شروط

٩
 على المستفتى الرجوع اليه وان لم ينشرح له صدره وهذا كما لخصه الشريعة مثل الفطر
 في السفر والمرض وقد كان صلى الله عليه وسلم احيا نايام الصحابة بما لا ينشرح به صدر
 بعضهم كما مره بنجر هدرهم والتخلل من عمره الحديبية ومقاضاته لقريش ان يرجع
 من عامه وعلي ان من اتاه منهم يردده اليهم **والجمل** فهاورد به نص ليس لمؤمن الا
 طاعته وتلقيه بانشراح صدره واما ما ليس فيه نص من الله ورسوله ولا عن يفتى
 بقوله من الصحابة وسلف الامة فاذا وقع في نفس المؤمن المطمئن قلبه بالايمان المنشرح
 صدره بنور المعرفة واليقين منه شيء شك وحال في صدره لشبهة موجودة ولم
 يجد من يفتى فيه بالرخصة الا من يجبر عن رايه وهو من لا يوثق بعلمه وبدينه
 بل هو معروف باتباع الهوى فهنا يرجع المؤمن الى ما حاك في صدره وان افشاء
 هؤلاء المفتون وقد نص الامام احمد على مثل هذا **بقي** هل مجرد وقوع جواب المفتى
 وحقيقته في نفس المستفتى يلزمه العمل به فذهب ابن السمعاني الى ان اولي الاوجه
 ان يلزمه وتعقبه ابن الصلاح بان لم يجز له غيره **قلت** وما ذكره ابن السمعاني يوافق
 ما في شرح الزاهدي على مختصر القندوري وعن احمد العياضي العبرة بما يعتقد
 المستفتى فكل ما اعتقده من مذهب حل له الاخذ به ديانته ولم يجز له خلافه انتهى
 وما في رعاية الحنابلة ولا يكتفيه ما لم تسكن نفسه اليه وفي اصول ابن مفلح الاشهر
 يلزمه بالتزامه وقيل وبظنه حقا وقيل ويعمل به وقيل يلزمه ان ظنه حقا وان لم يجد
 مفتيا اخر لزمه كما لو حكم به حاكم انتهى يعني ولا يتوقف ذلك على التزامه ولا سكون
 نفسه الى صحته كما صرح به ابن الصلاح وذكر انه الذي تقتضيه القواعد وشيخنا
 المصنف يعني ابن الهمام على انه لا يشترط ذلك لافيا اذا وجد غيره ولا فيما اذا لم
 يوجد **ثم** في غير ما كتب من الكتب المذهبية اي الحنفية المعتبرة ان المستفتى ان امضى
 قول المفتى لزمه والافلا حتى قالوا اذا لم يكن الرجل فقيهها فاستفتى فقيهها فافتاه
 بجلال او حرام ولم يعزم على ذلك يعني لم يعمل به حتى افشاء فقيه اخر بخلافه فاحذ
 بقوله وامضاه لم يجز له ان يترك ما امضاه فيه ويرجع الى ما افشاء به الاول لانه لا
 يجوز له نقض ما امضاه مجتهدا كان او مقلدا لان المقلد متعبد بالتقليد كما ان
 المجتهد متعبد بالاجتهاد ثم كما لم يجز للمجتهد نقض ما امضاه فكذا لا يجوز للمقلد
 ان يترك ما امضاه

هل مجرد وقوع المفتى
وحقيقته في نفس
المستفتى يلزمه
العمل به

المعتبر ان المستفتى
ان امضى قول المفتى
لزمه والافلا

كما لا يجوز للمجتهد
نقض ما امضاه
فكذا لا يجوز للمقلد

لان اتصال الاضمان بمنزلة اتصال القضاء بمنع النقض فكذلك اتصال الاضمان انتهى عبارة
 العلامة ابن امير حاج بنوع اختصار **قلت** ومن ذلك ما قال محمد رحمه الله في ملايه لو ان
 فقهاء قال لامرأة انت طالق البتة وهو من يراها ثلاثا ثم قضى عليه قاض بانها
 رجعية وسعر المقام معها وكذلك كل قضاء مما يختلف فيه الفقهاء من تحريم او تحليل او
 عتاق او اخذ مال او غيره ينبغي للفقهاء المقتضى عليه الاخذ بقضاء القاضي ويدع
 رايه ويلزم نفسه ما التزم القاضي وياخذ ما اعطاه قال محمد وكذلك رجل لا علم له
 ابتلي ببليته قال عنها الفقهاء فاقوه فيها بحلال او حرام وقضى عليه قاضي المسلمين
 بخلاف ذلك وهو مما يختلف فيه الفقهاء فينبغي له ان يأخذ بقضاء القاضي ويدع
 ما افتاه الفقهاء وان قضى له قاض بحلال او حرام ثم رجع الى قاض آخر فقضى له
 في ذلك بشيء بعينه يخالف قضاء الاول وهو مما يختلف فيه الفقهاء اخذ بقضاء
 الاول وابطل قضاء **القول الثاني** لان الحكم اذا وقع في موضع اجتهاد لم يجز لقاض
 من القضاة فسخه ولا يؤثر حكم الثاني الا ان يكون الاول لا يسوغ فيه الاجتهاد فلا
 يعتد به **قال** محمد ولو ان فقهاء علما قال لامرأة انت طالق البتة وهو يرى انها
 ثلاث وامضى رايه فيها فيما بينه وبينها وعزم على انها حرمت عليه ثم راي راي عن الخطا
 رضى الله عنه في ذلك هو الصواب وانها تطليقة واحدة يملك الرجعة ارضي رايه
 الذي كان عزم عليه من امراته ولا يرد لها زوجة برأي حدث منه ولا يشبه هذا قضاء
 القاضي له بخلاف رايه الاول لان قضاء القاضي يهدم الراي والراي لا يهدم الراي
 وان كان يرى ان البتة رجعية فعزم على انها واحدة يملك الرجعة فعزم على انها
 امراته ثم راي انها ثلاث تطليقات وانها لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره لم تحرم وكانت
 امراته على حالها وهذا على ما قد مضاه انه اذا عزم على امضا الاجتهاد لم يفسخ
 باجتهاد اخر كذا في شرح الكرخي على القدوري رحمه الله تعالى فتجدر من ذهب عليه
 فمنع من قلد الامام الاعظم في نقض وضوءه بخروج الدم مثلا في صلاة وطهارة
 من تقليد الامام مالك في عدم النقض به في صلاة اخرى وطهارة بها بما يتوهم مما علمته
 من العبارات التي نقلناها وبما قال في جامع الفصولين ولم يجز لغيره ان يأخذ بقول
 مالك والثاني في فيما خالف مذهبه وله ان يأخذ بقول قاض حكم عليه بخلاف مذهبه
 انتهى

لو قضى القاضي عليه
 بخلاف راي المقتضى
 عليه ياخذ بقضاء
 القاضي ويدع رايه

اذا عزم على امضا
 الاجتهاد لم يفسخ
 باجتهاد اخر
 انت طالق البتة
 وهو يرى انها ثلاث
 وامضى رايه

لم يجز الاخذ بقول من
 خالف مذهبه وله
 الاخذ بقول قاض
 حكم عليه وهذا مستوي
 على القول بمنع تقليد
 غير امامه والاصح خلافه

انتهى لان المنع من تقليد الامام مالك وغيره من الائمة الثلاثة انما هو على احد
 الاقوال الثلاثة فيمن التزم مذهبها معين انه يلزمه فلا يقلد غيره في مسألة من
 المسائل والاصح انه يلزمه كما قد مضاه عن شارحي التحرير وهو على ما اذا بقي من
 اثار العمل السابق ما يمنع للاحق كما قد مضاه وليس العمل بما يخالف ما عمله ابطال
 لعمله السابق لان المقلد يتعبد بالتقليد كالاجتهاد واللاحق لا يبطل السابق
 كما في قضاء امير المؤمنين عمن الخطاب رضى الله عنه في المسئلة المشتركة المسماة
 باليمنية والحجارية بتشريكة الاخوة الاشقاء الاخوة لام وقد كان قضى بسقوط
 الاشقاء في حادثة ثم شرک بينهم في هذه فقال ذاك علي ما قضينا وهذا علي ما
 نقضى **وقد** قلنا ان قول العلامة ابن الهمام في التحرير الذي قد مضاه لا يرجع فيما
 قلنا فيه اتفاقا معناه الرجوع في خصوص العين لا خصوص الجنس ينقض ما
 فعله مقلدا في فعله اما ما كصلاة ظهر بمسح راس ليس له ابطالها
 باعتقاده بعد التمام لزوم مسح كل الراس كما قد علمته للرجوع بمعنى منع الشخص
 من تقليد غيره امامه في شيء يفعلها بخالفها ما صدر عنه كصلاة يوم على مذهب
 ابي حنيفة وصلاة يوم اخر على مذهب غيره وان كان المراد بالرجوع العمل في نظير
 ما مضى بخلاف معتقد من قلده كما يترى من ظاهر من التحرير وشرحه في كلامها
 خلافه ومع ذلك قد علمت تقييده بان يبقى اثر يمنع من الفعل لا مطلقا وعلى كل من
 الامرين يثبت المدعي وهو جواز تقليد الامام مالك او غيره فيما يفعلها بخالفها
 لما فعله على مذهب ابي حنيفة **ولهذا** قال الكمال المحقق في شرحه على الهداية
 المسمى بفتح القدير من باب التحكيم في الفتاوى الصغرى حكم الحاكم في الطلاق المضاف
 ينفذ لكن لا يفتى به وفيما روى عن اصحابنا ما هو اوسع من هذا وهو ان صاحب
 الحادثة لو استفتى فقيها بعد الافاقي ببطلان اليمين المضافة وسعر اتباع
 فتواه وامسك المرأة المحلوف بطلاقها وروي عنهم ما هو اوسع من هذا وهو
 انه اذا استفتى او لا فقيها فافتاه ببطلان اليمين وسعر امسك المرأة فان
 تزوج اخرى وكان حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها فاستفتى فقيها فافتاه بجمعة
 اليمين فانه يفارق الاخرى ويمسك الاولى بفتواها انتهى عبارة الكمال رحمه الله

لا يرجع المقلد في
 عين مقلد فيه
 لا في جنسه

حكم الحاكم في الطلاق
 المضاف ينفذ لا
 يفتى

ومثله في الفتاوى اي البرازية قلت فهذا بيان للمراد بقوله في التحرير لا يرجع فيما
 قلد فيه اي بخصوص عينه اما مثله فيقلد ما يوافق المفتي في الفال السابق في
 حادثين والانا قض كلامه في الاصول اذ هو رجوع لخلاف ما عمل به اذا اريد به
 الجنس واذا اريد العين لامناقضة وقد نص عليه في الفتاوى الصغرى حيث
 قال لو افتاه مفت بالحل ثم افتاه اخر بالحرقه بعد ما عمل بالفتوى الاولى فانه
 يعمل بالفتوى الثاني في صوامر اخرى لا في حق الاول ويعمل بكلام المفتين في حادثتين
 انتهى واعلم انه يصح التقليد بعد الفعل كما اذا صلي ظاننا صحته على فذهب ثم تبين
 بطلانها في مذهب وصحتها على مذهب غيره فله تقليده ويجزى بتلك الصلاة
 على ما قال في البرازية روي عن الامام الثاني وهو ابو يوسف رحمه الله انه صلي يوم
 الجمعة مغتسلا من ماء الحمام وصلى بالناس وتفرقوا ثم اخبر بوجود فارة ميتة في بئر
 الحمام فقال اذن نأخذ بقول اخواننا من اهل المدينة اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل
 خبثا انتهى ونقله العلامة ابن امير حاج عن القنية على جهة الاستشكال في ان المجتهد
 بعد اجتهاده في حكم ممنوع من تقليد غيره من المجتهدين فيه انتهى ولا يرد علينا
 لان الاراد على المجتهد لا المقلد في ذلك **واقا** صحة الاقدام على التقليد فيما هو
 مخالف لمذهبه من المسائل **تتم** فلما قدمناه من الاصوليين على الصحيح ولما قال في
 سنين ثم انتقل الى مذهب ابي حنيفة كيف يجب عليه القضا اي قضيتها على مذهب
 الشافعي او علي مذهب ابي حنيفة فقال علي اي المذهبين قضى بعد ان يقتل جوارها
 جاز انتهى وهذا نص في صحة التقليد بعد العمل بخلاف ما عمل من جنسه فتحصل ما
 ذكرناه انه ليس على الانسان التزام مذهب معين وانه يجوز له العمل بما يخالف ما عمله
 على مذهب مقلد فيه غير امامه مستجها شروطه ويعمل بما مر من متضادين في
 حادثتين لا تعلق لواحد منهما بالآخر وليس له ابطال عين ما فعله بتقليد امام
 آخر لان امضاء الفعل كما مضى القاضي لا ينقص **تتم** حقيقة التقليد العمل
 بقول من ليس قوله احدي الحجج الاربع الشرعية بلا حجة منها فليس الرجوع الى النبي
 صلى الله عليه وسلم والاجماع من التقليد لان كلاهما حجة شرعية من الحجج الاربع وعلي
 هذا

يجوز العمل بافتاء
 مفتين في حادثتين

الكلام على التقليد
 بعد الوقوع

ترك شافعي صلاة
 ترك كيف يقضى

حاصل ما تقدم

حقيقة التقليد

هذا اقتصر الكمال في تحريره وقال ابن امير حاج وعلي هذا عمل العاوي بقول المفتي واخذ
 القاضي بقول العدو ول انتهى **قلت** وفيه تأمل لان النص وان اوجب اخذ العاوي
 بقول المفتي مجردا عن الدليل لعدم علمه بالدليل تقليد في الحكم والالزم العاوي امضاء
 فتوى المفتي وليس بالالزم الا بالامضاء بالفعل كما علمته **وقال** في الحاوي القدسي
 التقليد جعل الشيء كالقلادة في العنق حقا كان او باطلا وهو انواع واجب وجائز
 وحرام فالواجب تقليد المعصوم عن الخطا وهو النبي صلى الله عليه وسلم المبعوث
 بالحق وهذا ليس بتقليد حقيقة اذ التقليد في الشرع عبارة عن قبول قول
 الغير من غير ان يعرف حقيقة لكن يسمى تقليدا عرفيا والتقليد الجائز تقليد
 الصوام لعلما الدين في الفروع بالاجماع وفي اصول الدين فختلف فيه لاستواء
 المكلفين به في اصله وهو النظر والاستدلال فيما كان معقولا وسهولة التعلم
 لما كان منقولا خاصة قد رما يتعلق به صحة الايمان والاسلام وفي تقليد العالم
 للعلماء في الفروع ايضا اختلاف **واما** التقليد الحرام فهو تقليد الابا والاكابر في الابدال
 انتهى **تتم** قال السيد علي السمرودي رحمه الله لا انكار على من فعل ما اختلف
 المجتهدون في تحريمه لان المصيب واحد لا تعلمه فلا تأنم على الخطي ولا ينكر الحنفى
 على ان شافعي النكاح بلاولي لكونه يري حله والشافعي يعترض على الشافعي فيه
 ليكون منكرا با تفاق المحتب والمحتب عليه **وقال** السبكي ان الذي اقوله
 في مسئلة الشطرنج انه لا يحرم على الشافعي لعبه مع الحنفى وانما يحرم على الحنفى
 وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام ان الاولي التزام الاسد الاحوط له في دينه
 اي من كل مذهب وكذا في الافصاح لابن هبيرة وانفق العلماء على استحباب
 الخروج من الخلاف فاذا كان بين التحريم والجواز فالاجتناب افضل وان كان
 في اليجاب والاستحباب فالفعل افضل وان كان في المشروعية وعدوها فالفعل
 افضل كقراءة البسمل في الفاتحة فانها مكرهة عند مالك واجبة عند الشافعي
 سنة عند ابي حنيفة فان ورد ما لا يمكنه الخروج من الخلاف فيه نحو الجهر بالبسمل
 سنة عند الشافعي والاسرار بها سنة عند ابي حنيفة واحمد وعند مالك السنة
 ترك ذكرها ففي مثل هذا الاولي اتباع الاكثر **وعلي** هذا رايي ما استمر من الخلفاء

لا يحرم على الشافعي
 لعب الشطرنج
 مع الحنفى
 مراعات المذاهب
 اسد واحوط

الراشدين من ترك الجهر بها في الجوامع مع ان الخطباء قد يكون منهم من يعتقد فذهب
 الشافعي الا انهم استحوذوا على الاسرار بها الماذكر وهو المانع في من الجهر لاني مع الأكثر
 فلو لا ذلك لجهرت انتهى كلام ابن هبيرة رحمه الله تعالى **واعلم** ان السنة ثمانية عشر
 الملازمة عليها بما يؤدى الى اعتقاد العوام وجوبها وقد حقق الكمال بن الهمام
 ان الاحتياط في ترك في القراءة خلف الامام في جميع الصلوات لان اقوى الدليلين
 منع المأموم من القراءة خلف الامام وطلقا وكان الفراغ من تأليفه يوم الجمعة
 المبارك سادس شهر رجب الحرام سنة ست واربعين و الف ثمان مائة من الهجرة
 النبوية على صاحبها افضل الصلاة والسلام والله الموفق بحسنه وكرمه وصلي الله
 على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمات كتابته هذه النسخة بمحمد الله
 وعونه وحسن توفيقه بالتمام والكمال والحمد لله على كل حال يوم الاثنين المبارك
 الموافق في جمادى الاولى احد شهر عام السادس عشر بعد الثلاثمائة والالف
 وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم تسليمات كثيرة

الاحتياط ترك
 القراءة خلف الامام
 في جميع الصلوات

هذه مسائل احكام الصلاة مجموعة لا توجد بمثل هذا

هذه الرسالة السادسة المجمع بفضل الله وهي درة الكنوز فمن

عمل بها بالسعادة يفوز

قال مؤلفها الطيف

الله به

في مؤلف محمد صالح بن محمد
عباس فيرداد غفر الله
عنهما

• لسعادة الدنيا كذا الاخرى يحوز • عبد الله بصلاته فيما يجوز •

• مستكلاً او صافها ترضي الودود • تعلوا السها قد زانها در الكنوز •

وقال عفا الله عنه

• جمع المسائل للصلاة المفلحون • وبامرهم فعل الصلاة يحافظون •

• ووفاءهم بعهودهم لا يتركسون • فجزاؤهم جنات عدن ينعمون •

قاله كاتبه مؤلفها حسن الشربلالي الحنف غفر الله ذنوبه • وكشف كربيه • وستر

عيوبه • ورحم الله والديه ومشايخه واخوانه والمسلمين اجمعين آمين • •

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين **بسم الله العالمين اصدره وشكره كما انزلهم**
بدا بنظمه بحمد الله وصدر باسم الكريم بولاه الذي ابرز من خراين جوده ولا منع
بهجة رياض السنن والشرع واطهر من الكام نجبات الاصل والفرع **زهر انصير**
يميل الي نظره كل طبع ويقوي فواد ناشقة ويسر قلب عاشقة **ويروي ظميا**
وارده بالطف مشرب وكرع وجمع بين الحمد والشكر استعمالا للسان والاركان
والنسب الست بينهما معرفة لذوي الفصاحة الايمان وهي في شرح مقدني
نور الايضاح **كذلك صلاة مع سلام تخص من اتى رحمة والال والصحب تحم**
اي كذلك اصدر بالصلوة والسلام علي من ارسله الله رحمة للعالمين علي الدوام
وتشمل تلك الصلاة الال والصحب والكرام **وبعد ففي جمل السائل راحة وفي نظمها حفظ**
البيب يوفى اي بعد تقديم الحمد وشعلقة فالمسائل النفيسة يحصل بحمها راحة
الانفس الويسية ولتوفر النصيب الحاصل بنظمها يشاق اليها همة الكل من اهلها
واكد ما علم الصلاة لحفظها كما قد اتى نصا اكيد يقرر اي ان التاكيد
الحاصل يطلب العلم اكد يحصل مسائل الصلاة التي عم كل مكلف الخطاب بها
ولزم عليه حفظ صلاته بادايتها كاملة الشروط والاركان والواجبات والسنن
بحسب الامكان حافظوا علي الصلوة والذين هم علي صلاتهم يحافظون اولئك
هم المفلحون الوارثون لنيل الدرجات **فاجبت نظما للمهم عسى به**
انال عطا من كريم بيسر لما من الله سبحانه وتعالى علي جمع شروط التخرية بشرح
المقدمة نور الايضاح امداد الفتاح فبلغت اربعة عشر شرطاً **الصحة** ثم زادت
حين اختصرت شرح منظومة قاضي القضاة شيخ الاسلام ابن وهبان لمولي شيخ
شاخنا العلامة قاضي القضاة السري بن الشحنة رحمهم الله فزادت علي العشرين
ونظمها من بحره الطويل وحليتها بجواهر المحيط والذخيرة بالعناية وفتح القدير
بالتبيين ثم اردتها بمتعلقها وهو جملة ما به تصح صلاة المكلفين وكنت اوصيتها
لسبع وعشرين بذلك الشرح وجمعت بين باب الشروط وصفة الصلاة لذلك المقضي
ورأيت ذكر الوقت قد اغفل في جملة من المتون كالكنز ولم اعلم سره المكنون فنبهت عليه
لانه شرط متين ثم من الله سبحانه بالمزيد فزادت علي الاربعين ولا اعلم من حصرها
بعد

بعد ولا من جمعها في فرد من ائمتنا السابقين الي الدرجات العلي ولا بدع في التنبه
باولئك الملا لعلني ان ادراج في المسارعين الي الخيرات الطامعين في كرم المولي الفتاح
بدوام الاوقات وبفضل الله المات الفتاح علي الابرار تيسر جمع ما تفرق في الاسفار
فكفي الطالب واغناه عن العنا بالاسفار وحصل ما هو انفس نفيس يذهب
بنظمه الجمل نوره كالنجم بالاسفار ثم الحقها بنظم المؤلف وشرحه ورأيت اتمام
الفايدة لذوي النظر جمع واجبات الصلاة والسنن لنزول الحصر وشروط الامامة
وصحة الاقتدا وشروط كمالها المعبر
وسميت در الكنوز لانه لدى الصدر عن اهل الدراية يصدر ابتاعا للفضلا
في ابتدائهم فانها تاتي بسبع ثلاثة منها واجبة الاستعمال البسطة والتعقيب
بالحمد لله والصلوة علي النبي صلى الله عليه وسلم واربعة جائرة الاستعمال ذكر باعث
التأليف وتسمية الكتاب ومدح الفن وذكر كيفية وقوع المؤلف اجمالاً والصدور
الامام الاعظم المقدم الا فم ابو حنيفة النعمان زين التابعين ادام الله علي الانام بركات
مدده وبلغ من اتباع مذهبه المراتب الحسان واهل الدراية اصحابه مع المتقين
اثرهم هم المحققون اصحاب الرواية رحمهم الله وبلغهم مناهم وزادهم من فضله المزيد
من غير نهاية امين **قال ابن وهبان رحمه الله وان كبر الانسان من غير نية**
سهي ونوى من بعد جاز التأخر الي وقت ما يشي وقيل وبعد وقيل وبعد الحمد بقيل اكثر
من بعد اي بعد التكبير اشتمل البيتان علي فرع غريب مخالف للقواعد فيه اربعة
اقوال صورته شخص كبر وغفل عن نية ما يصلي ثم نواه اخلافاً في حكمه فقيل
يجوز تجديد النية بقلبه الي الشئ وقيل الي ما بعد الشئ وقيل الي ما بعد القاعة
وقيل الي الركوع والصحيح انه لا اعتبار بالنية المتأخرة عن التخرية واذا قدمت
مع الوضوء ولم يشغل بغير المشي للصلاة ثم كبر ولم تحضره النية كفته نية
السابقة عند الوضوء **وقد** اشار الناظم رحمه الله تعالى الي شروط التخرية
بذكره هذا الشرط لتكون صحيحة فجمعتها بهذا النظم من بحره فقلت
شروط التخريم حظيت بجمعها مهذبة حسنا مدي الدهر تزهده
دخول الوقت واعتقاد دخولها وستروا طهر والقيام المحتررا

الكلام على شروط
التخرية

ونية اتباع الامام ونطقه وتعيين فرض او وجوب فيذكر
بجملة ذكر خالص عن مراده وبجملة عبريا ان هو يقدر
وعن تركها واولها جلاله وعن مد هزات وباء بالكبر
وعن فاصل فعل كلام مابين وعن سبق تكبير ومثلك يعذر
قدونك هذي مستقيما القبلة لعله تحطى بالقبول وتذكر
فجملتها العشرون بل زيد غيرها وناظمها ير جوا الجواد فيغفر
وازي صلاة مع سلام لمصطفى ذخيرة خلق الله للدين ينصر
فقولي دخول لوقت اشارة الى المكتوبة فخرجت النوافل غير الراتبة واعتقاد
دخوله لانه اذا شك فيه لم يحزم بما نوى ولو تبين دخوله لا تغلب صلواته جازية
واشراط السراي ستر العورة مع القدرة للتحريم احتياطا لانها ركن في رواية
كما قال محمد رحمه الله واختاره الطحاوي رحمه الله تعالى وقولنا وطهر اري طهر البدن
والثوب والمكان عن نجس لا يعفى عنه ويطهر النجس بالماء والماء المزيل كما
الورد ويطهر البدن عن حدث وحيض ونفاس بالماء الطهور او التيمم لعذر
والقيام في غير النفل والمحرم منه ان يكون ناطقا بالتحريم حال القيام او قرب منه
فمن ادرك الامام راكعا فكبر مخنيا لم يصح تحريمه ونية اتباع الامام علي المقتدي
لازمة مع نيته اصل الصلاة فان لم ينو المتابعة لا يكون شارعا في الصلاة لا مفردا
ولا مؤثما وتبطل وحل النية القلب واستحب المتابع النطق بها اذ لم يسمع من
النبي صلى الله عليه وسلم غير تحريمه والنطق بالتحريم شرط بل هو عين التحريم
فمن همس بها او اجراها بقلبه لم تكن شيئا وكذا اجمع اقوال الصلاة سوي النية
كالثناء والتعوذ والبسملة والقراءة والتسبيح والتكبير والشهد والصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم وكذا العتاق والطلاق واليمين والنذر ونحوها وتعيين
الواجب شمل ركعتي الطواف والعيدين والوتر والمندوب وقضاء نفل افلا
وخرج بالواجب النفل فانه يصح بطلاق النية حتى التراوح عند عاقبة مثا اختيار
الصحيح وفي قاضي خان الصحيح تعيينها فالاحتياط في التراوح تعيينها وقولي في
اي ينطق بلسانه بعد ما نوى بقلبه الصلاة يذكر اي ينطق بالتحريم وقولي بجملة
ذكر

51
ذكر متعلق بنطقه واشراط الجملة لصحة الشروع هو ظاهر الرواية عن الامام نقله
في التجريد وبه قال ابو يوسف ومحمد قاله الاكل وروي الحسن عن الامام ابي حنيفة
رحمه الله صحة الشروع بقوله الله وعليه قول الزياحي يصح الشروع بالاسم عند
الامام ابي حنيفة لا عند محمد الا بالاسم والصفة انتهى وقال ابن الشحنة الفتوى
على قول الامام انتهى ووجهه ان مناط الحكم حصول التعظيم لكونه مشتقا من
التأله وهو التحير ففيه التعظيم وهو مناط الحكم لانتفاء كماله في العدة
انتهى لكن يرد عليه انه ليس مشتقا وهو اجل من ان يذكر له اشتقاق وهو
اختيار الامام الاعظم ابو حنيفة والخليل رحمهما الله تعالى والذكر الخالص
ان لا يشمل نحو الاستغفار لقوله اللهم اغفر لي والبسملة الصحيح انها لا يصح
بها الافتتاح كما في العناية والعربا المراد بها لغة العرب فلا يصح شروعه بالفارسية
ولا قرأتها في الاصح من قولي الامام الاعظم ان قد روي العربية وعن تركها
المراد بالهاوي الالف الناشي بالمد الذي في اللام الثانية من الجلالة فاذا حذف
الحالف او الذاج او المكبر للصلاة او حذف الهاء من الجلالة اختلف في انعقاد يحسنه
وحل ذبيحته وصحة تحريمه فلا يترك ذلك احتياطا وبعد هجرة لا يكون شارعا
في الصلاة وتبطل الصلاة بحصوله في اثنائها لو صحت تحريمه بمعتبرة وبعد
البا يكون جمع كبير وهو الطبل فيخرج عن معنى التكبير او هو اسم للحيض
او اسم للشيطان فيثبت الشك في عدم التحريم والفعل الفاصل بين
النية والتحريم كما اذا نوى ثم عبث بشيابه او بدنه كثيرا او اكل ما بين اسنانه
وهو قدر المحصة كالخارج والشرب والكلام وان لم يفهم ومنه التنجس بغير
عذر فاصل اجنبي يمنع صحة التحريم واما المني الى المسجد بعد النية
والوضوء فليس مانعا وبسبب التكبير يشمل سبق الامام فاذا كبر المقتدي
وفرغ منه قبل فراغ امامه منه لم يصح شروعه وشمل تقديم التكبير على النية
فلا يصح الشروع اذ لا تعتبر النية المتأخرة عن التحريم في ظاهر الرواية
واستقبال القبلة شرط لان انعقاد التحريم مع القدرة على الاستقبال فيسقط
بالعذر كما في بعض الشروط والله سبحانه الموفق بحسنه وكرمه ثم الحق جملة ما

تصح به الصلاة مع ما تقدم من شروط التحريم فقلت **والحقها من بعد ذلك** لغيره
 ثلاثة عشر للمصلين تظهره قياها في المفروض مقدار آية وتقرأ في سنتين منه تحريم
 وفي ركعات النفل والوتر فرضها ومن كان مؤتمرا فعن تلك يحظر وبعد قياها في الركوع فصح
 وثانية قد صح عنها تؤخره. وشروط سجود فالقرار للجهة وقرب قعود حد فصل
 على ظهر كنف او على فضل ثوبه اذا ظهر الارض الجوار مقدره سجودك في حال بظهر
 لسجدتها عند ازدحامك بغيره اذ امكن افعال الصلاة بيقظة وتعيين مفروض عليك
 ونجتم افعال الصلاة قعوده وفي صنعه عنها الخروج محرره فقولي والحقها ضمه
 لشروط التحريم اي من بعد بيانها الحق بيانها لغير التحريم وهو جملة ما يصح به
 الصلاة بعد توفر شروط التحريم التي تقدم بيانها **فالقيام** في المفروض من الصلاة
 قد رما يقرب الفرض وادناه آية وكذا القيام في كل صلاة واجبة ونفل ولو جالس
وقولي وتقرأ في سنتين منه ضميره للمفروض فان فرض القراءة فيه في ركعتين غير
 متعينتين فالتحخير لا يقع المفروض فيما يصح فيه وان كان تعيين الاولتين
 واجبا للقراءة فان المقام لبيان ما يصح به الصلاة وفي كل ركعات النفل والوتر
 تفترض القراءة لان كل شفع صلاة على حدة والوتر ثابته السنن والمؤتم محجور عليه
 عن القراءة فتكره وقراءة الامام له قراءة **وقولي** وبعد قيام فالركوع اشارة الى ان
 ترتيب ما شرع في الركعة غير مكرر فرض فاذا ركع قبل القيام الذي تقدم بيانه
 لم يصح ركوعه الا اذا ادرك امامه ركعا فلا يشترط الا التحريم قايما وكذا السجدة
 قبل الركوع ثم ركع لم يعتد به اي **بالسجود وقولي** فسجدة المراد السجدة المعتبرة
 على التحقيق بوضع الجبهة واليدين والركبتين وباطن اصابع الرجلين كما
 بينته بشرح المقدمة **وقولي** وثانية قد صح عنها تؤخر بيان لصحة الصلاة
 مع تاخير السجدة الثانية عن محلها لان مراعات ترتيبها واجبة وفيها اشارة
 الى افتراض الفصل بين السجدين وقدره الى قرب القعود في الاصح كما اشرنا
 اليه بعجز البيت السابق **وقولي** علي ظهر كنف اي كف نفسه متعلق بقولي
 فسجدة فانه اذا سجد عليه او على طرف ثوبه او كمر عمامته يصح اذا ظهر محل
 وضعه ويكره اذا كان بغير عذر وفيه اشارة الى وجدان حجم ما سجد عليه

نسخه
مطر

اذ هو

اذ هو شرطه كما اشرنا اليه بصدور ذلك البيت كطهارة محل الوضع لان السجود عليه
 شرط **وقولي** سجودك في حال اي محل مرتفع بيان واشارة الى ان مطلق الارتفاع
 لا يضر على القدر اللازم للجواز وهو مقدار بنصف ذراع فالزائد عليه لا يضر لعذر
 الازدحام **واشرطنا** يقظته حال اداء الافعال فان نام قبل وجودها فوجدت
 وهو نائم لم تعتبر **واشرطنا** معرفة حقيقة ما في الصلاة من مفروض يتميز عن غيره
 كتميز ركعات الفرض عن ركعات النفل واما تعيين ما اشتملت عليه الركعات من
 فرض فليس شرطا فاذا اعتقد ان بعضها منها فرض وبعضها سنة صحى واعتقد
 ان جميع فعلها فرض صحى بخلاف ما لو اعتقد سنة الجميع فلا تصح **والقعود**
 الاخير قد راى التشهد فرض شرع لحتم الاركان فاذا تذكر بعد سجدة صليبة يعيد
 وكذا يبطل بسجوده سجدة تلاوة فيصيده **والخروج** يصنع المصلي فرض عن الامام
 الاعظم وهو المحرر عند المحققين من اعثنا **وقد بسطنا** الكلام عليه في رسالة سميتها
 المسائل البهية الزاكية على المسائل الاثني عشرية والله الموفق بحبه وكرمه ويفتقر
 هذا لكانه من مفردات هذا الجمع لا يوجد في غيره فليفتنم وليدع مستفيدة
 للجامعة ولذريته ومشايخه ومحبيه والمسلمين وله بحمله **واجبات الصلاة**
 الواجب لغة بمعنى اللزوم والسقوط والاضطرار وشرعا اسم لما لم ينابدل فيه
 شبهة وانما سمي به لكونه ساقطا عن اعلم او لكونه ساقطا علينا علما او لكونه مضطربا
 بين الفرض والسنة او بين اللزوم وعدم اللزوم فانه يلزم منا علما لا علما وشرع الواجب
 لا كمال الفرائض والسنن لا كمال الواجبات والادب لا كمال السنن
لكل صلاة فافتتاح مقدرا بايجاب ذكر قولنا الله اكبر اي يجب افتتاح
 كل صلاة بلفظ التكبير كقوله الله اكبر للمواظبة عليه من لدن النبي صلى الله عليه
 وسلم سوا كانت فرضا او نفلا او واجبة فلا يختص به افتتاح العيد على ما ذكره
 ابن وهبان بقوله وفي فتح عيد الله اكبر بل هو عام في افتتاح كل صلاة
وتقدريه ام الكتاب وذاتها ومن غيرها اي ثلاث **تقدريه** فيه ثلاث
 مسائل وجوب تقديم الفاتحة على السورة وذات الفاتحة واجبة ايضا للمواظبة
 النبي صلى الله عليه وسلم على الفاتحة وعلى تقديمها حتى لو ابتدأ بالسورة ناسيا

الكلام على واجبات
الصلاة

فتذكر بقراءة الفاتحة ثم يقرأ السورة ويبسجدها ويضم ثلاث آيات قصار أو سورة قصيرة لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب وسورة في فريضة أو غيرها والمنفي كما لها **لدى أولي فرض** وسائر نفلها **ووتر جميعا للوجوب** غير محرم فيه بيان محل الواجب المتقدم وهو أن يكون فقرأ في الأوليين من الفرض فاذا قرأه في الآخرين أو في إحدى الأوليين وأحدى الآخرين ساهيا بسجدة السهو لتأخير عن محله وفي كل ركعات النفل المؤكد وغيره وفي جميع ركعات الوتر وقتله في العيد للمواظبة **مراعات ترتيب السجود والمثل وضمة وضع الانف للجهة أظهر** ترتيب ما شرع مكررا في الركعة هو السجدة الثانية فيتركها وفعلها في غيرها تضع ويبسجدها ويضم ما صلب من الانف للجهة في السجود واجب للمواظبة ورجع الإمام الأعظم عن جواز الأقصار على الانف في الأصح

تشهد في كل حال وجلسة تروى أولها في الفرض قل هو الله خير فيه وجوب قراءة التشهد في كل جلوس لكل صلاة ووجوب الجلسة الأولى في الفرض وهو الصحيح للمواظبة وقيل يسن من بعد ذلك **السراعة بقيامه لثالثة الفرض السلام المقدار** أي يجب المبادرة إلى القيام لثالثة الفرض بانتهاء التشهد حتى إذا جلس ساكتا مقدارا ركن أو فتغلبت كركه ساهيا بسجدة السهو لذات تأخير القيام لما أتى به من ذكر في حال التأخير ويجب في كل من اليمين واليسار لفظه السلام وهو المراد بقولنا المقدار أي أن زيادة عليكم ورحمة الله ليست واجبة إذ يحصل المقصود بلفظ السلام دون متعلقه **وتعديل أركان الصلاة جميعها**

وفرضه يعقوب حقا ونصه فيه وجوب الاطمینان في كل ركن من كل صلاة ولو نفلا وقال أبو يوسف الاطمینان فرض حقا ونصه أبو يوسف قوله بحديث المسمى صلاته ولنا الأمر بالركوع والسجود وهو لما يتحقق به المأمور به ومفاد الحديث الوجوب فقلنا به لقوله صلى الله عليه وسلم ثم صل فانك لم تصل أي كاملة **وجهر امام في العشا والمغرب باولهما والفجر مهما يصور** يجب على الإمام الجهر بالقراءة في الأوليين من المغرب والعشا إذا كان أو قضا للمواظبة وفعله صلى الله عليه وسلم صبح ليلة التفریس قضا

وفي الوتر

وفي الوتر في شهر الصيام قيامه **فحتما إذا تلو الإمام فيجهر بحجب الجهر على الإمام في وتر شهر رمضان والتراويح وفي الجمعة القرا والعيد ثم لا** جها ريري فيما عداه **فيذكر** لا يرى لا يعتقد فلا يجهر في غير ما تقدم للمواظبة وصيغة الجهر اسماع الغير ولا يزيد على حاجة القوم فيه **وما فيه جهر فالحجاء المفرد يصلي كنفل جنح ليل يستتر** يعني به الرجل فان المرأة لا يستحب لها الجهر بالقراءة في الجهرية وخير المفرد إذ ليس معهم من يسمعه وإذا جهر وعنده نيام فلا يأتي بما يشوش عليهم ويكتفى بآدنى الجهر لحصول المقصود به لحديث عائشة رضي الله عنها أنه عليه الصلاة والسلام جهر بالتشهد بالليل وكان يونس البغضان ولا يوقظ الوتران وأشرنا بقولنا وما فيه جهر إلى أن المفرد لا يجهر في الفريضة السرية لوجوب الأسرار فيها حتمًا والسر اسماع النفس وليس مجرد تحريك اللسان بإيمانه إلى مخارج الحروف شيئا **فنون كذا تكبيره وزوايد العيد وتكبير الركوع المؤخر** القنوت واجب وهو الدعاء المأثور أو ما يقوم مقامه وكذا التكبير القنوت وتكبيرات الزوايد في العيدين حتى كل تكبير بذاتها لأنها تضاف للصلاة فكانت واجبة وتكبير الركوع في ثمانية العيدين لاتصالها بالواجب فوجبت تبعا لتكبيرات الزوايد **سن الصلاة**

وسنتها رفع الذكور أياديا إلى حذو أذنين والإصابع تنشر السنة لغة الطريقة المعتادة ولوسية وأصطلاحا الطريقة المسلوكة في الدين وسن الرفع لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى رفع يديه حتى تكون إبهاماه هذا أذنيه ناشرًا أصابعه والنشر تركها على حالها لا يضم كل الضم ولا يفرج كل التفرج ويرفع قبل الفراغ من تكبيرة الإحرام فان لم يفعل فأت محله فلا يرفع **كذاقنة ثم المحراب رفعها** إلى منكب إذا كان فيهن **استر** الأمة كالرجل في رفع الأيدي لأن ذراعيها ليسا بعورة والحرمة ترفع يديها إلى منكبيها على الصحيح لأن مبني حالها على الستر وذراعيها عورة **كذاك اعتدال الرأس عند افتتاحها وتغير أقدام بارع قدرها** اعتدال الرأس تركها مستقيمة فلا ينكسها عند الافتتاح لانه المتوارث وتغير القدمين بمقدار أربعة أصابع لانه أقرب إلى الخشوع

الكلام على سن الصلاة

وتن مقارنة المقتدي احرامه باحرام امامه كالسلام معه عند الامام الاعظم
لان الاقنعة موافقة بالمقارنة عند عدم الاشتباه فان بعد عنه تابعه والمتابعة
قولهما مطلقا **وضع الرجل الايدي تحت السرة** **وذا للنساء ستر على الصدر** **يصل**
يسن للرجل وضع يده اليمنى على اليسار تحت سرة عقب التحريمة لحديث علي
رضي الله عنه ان من السنة وضع اليمنى على الشمال تحت السرة وتضع النساء على
الصدر لانه استر لهن وصفة الوضع ورد انه يضع الكف على الكف **وتأمن** **تعوذ قاري** **وتسمية تحميد بالسر** **تذكر** دعاء الاستفتاح
سجدة اللهم الخ سنة لكل فصل ولوما موما وكذا التأمين بعد الفاتحة والتعوذ
سنة لمن يقرأ قياتي به المسبوق لا المقتدي فلذا اقيده بالقاري والسمية عند
افتتاح الفاتحة في كل ركعة سنة مؤكدة ويجوز قبل السورة والتحميد ربنا لك الحمد
سنة للمؤمن والمنفردة والاسرار بها سنة واشار الى ان التسميع وهو قول الامام
سمع الله لمن حمده اي قبل الله حمد من حمده يكون جهر ليحمدوه

وفي الفجر او ظهر طوال **مفصل** **وعصر عشا او وسط** **مفصل** **اقصر** **المفصل**
من الحجرات الى اخر القرآن سمي به لكثرة الفصل بالسمة وطواله الى البروج
واواسطه بعدها الى ما لم يكن وقصاره منها الى آخر القرآن الطوال والقصار
بكسر الاول فيهما جمع طويلة وقصيرة ككرم وكريمة والطوال بالضم الرجل
الطويل وهذا اذا لم يتقل على المقتدين بقراءته من الطوال والاصل فيه ما كتب
عمر رضي الله عنه الى ابي موسى الاشعري رضي الله عنه ان اقرا في المغرب بقصار
المفصل وفي العشا بوسط المفصل وفي الصبح بطوال المفصل رواه عبد الرزاق في
مصنفه والظاهر كالفجر لمسا واتهما في سنة الوقت

وفي سفرهما يكون فسنة **لتخفيف مولانا الكريم في شكر** ولو في الفجر
لحديث ابي داود انه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في صلاة الفجر في السفر
وتكبيره حال الركوع مسجدا **وفي الوضع ايضا في الجميع مقرر** اي يسن
التكبير عند ارادة الركوع ويختار باخنايه لبيدي بتسبيحه وفي دفعه
يشغل بالتحميد الى ان يصل للسجود فيكبر له ثم يسجد ثم يرفع راسه مكبرا وهكذا
فلا يغفلوا

فلا يغفلوا حاله من حالات المصلي عن ذكر الى تمامها ولا ينطق التسبيح عن ثلاث في الركوع
سبحان رب العظيم وفي السجود سبحان ربنا الاعلى والمنفردة يزيد ما شاء ويختم على وتر
بدائه عند الهوى بركبة **فايد جبين بين كفيه يومسرو** **وعند نهوض قلبه فقل**
وليس له عذر ولا هو اكبر لقول وايل بن حجر رضي الله عنه رايت رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه وهذا اذا
كان قويا اما اذا كان ضعيفا او لا يس خف لا يمكنه ذلك يبدا بوضع يديه ويعتمد
عليهما للسجود والنهوض ويتحب الهبوط باليمين والنهوض باليسار وفي صحيح مسلم
انه صلى الله عليه وسلم سجد ووضع وجهه بين كفيه

جلوس على يسرى ونصب يمينه **الي قبلة** **فمنها الاصابع** **صوروا**

اي يسن للرجل الجلوس على رجله اليسرى ففترشة ونصب رجله اليمنى موجهها
اصابعها نحو القبلة لحديث عائشة رضي الله عنها كان صلى الله عليه وسلم يفتش
رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى ولقول ابن عمر رضي الله عنهما من سنة الصلاة
ان ينصب القدم اليمنى واستقباله باصابعها القبلة والجلوس على اليسرى

ويصوب ويبسط كفيه على الفخذ جالسا **بتصديقه اياه فعلا يكرر**

بكل جلوس وانفصال لسجدة **واصبغه بالرفع للنفي بقدر**

اي يسن بسط الكفين على الفخذين في الجلوس بين كل سجدة كماله الجلوس
للتشهد ولا ياخذ الركبة هو الاصح ويرفع اصبعه المسجدة اليمنى مشيرا

بالرفع الى نفي اللوهمية عن غير الله وبالوضع لاثبات اللوهمية لله وحده

بالشهادة لما ثبت في السنة الشريفة انه صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد

ورفع راسه من السجدة الاولى رفع يديه من الارض ووضعهما على فخذيه وقال

صلى الله عليه وسلم صلوا كما رايتموني اصلي وفي حديث ابن عمر رضي الله عنهما

واشار بالسبابة اي اشار النبي صلى الله عليه وسلم ولقول ابي هريرة رضي الله

عنه ان رجلا كان يدعو باصبعيه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم احدا حد

والقول بالاشارة احتراز عن قول كثير من المشايخ انه لا يشترط اصلا وهو خلاف الرواية

والدراية **وخالفه في النصب والوضع نسوة** **توركها والخفض ايضا مكرر**

اي خالفت المرأة الرجل في اخذ الركبتين باليدين وتفرج اصابعه ليقبض
ركبتيه ويتمكن من بسط ظهره وهي لا تفرج اصابعها وفي النصب يعني نصب
الرجل اليمنى واقتراش اليسرى فلا تنصب اصابع القدم لانها تتورك وفي
السجود تنخفض فتلزم بطنها بفخذها وتتورك في الجلوس وهو ان تجلس على
اليمنى وتضع الفخذ على الفخذ وتخرج رجليها من تحت وركبها اليمنى لانه اسر
لها في جميع جلساتها **وثانية منها كالاولى بلانها** **ولا رفع اليد والتعود بخدر**
اي يفعل المصلي في الركعة الثانية كما يفعل في الاولى الا انه لا يثنى ولا يتعود
ولا يرفع يديه هذا اذ فيه في حالة ارادة الركوع وقيامه منها

وفي فقه صريح من رفعنا تشهدنا ما لا ابن مسعود انصر

نص على المواطن التي يس فيها رفع اليدين بهذه الاحرف العشرة فالغا لافتح
كل صلاة والقاف للمقنوت في الوتر والعين الاولى لتكبيرات الزوايد في العيدين
والسين لاستلام الحجر الاسود وفي هذه الاربعة يرفع مثل الرفع للتحرمة وفي البواقي
يسبط كفيه نحو السماء يمسح بهما وجهه بالرحمة النازلة عليهما بدعائه لقول
ابن عباس رضي الله عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعوت الله فادعوا
بباطن كفيه ولا تدع بظهورهما فاذا فرغت فامسح بهما وجهك رواه ابن ماجة
ولقول ابن عمر رضي الله عنهما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رفع يديه في
الدعاء لم يحطهما وفي رواية لم يردهما حتى يمسح بهما وجهه رواه الترمذي رحمه الله
والميم شاهد الكعبة المشرفة لان الدعاء حينئذ مستجاب والعين الثانية
للدعاء بعد فراغ المصلي من التسبيح والتحميد والتكبير في كل صلاة ثلاثا وثلاثين
وختم المائة بلا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير
دبر كل صلاة مفروضة وعن ابى يوسف ان رفع اليد في الدعاء سنة وعليه المسلمون
في سائر البلدان والصاد للصفاحين يرفع عليهما والميم للمروة والعين الثالثة
للمجموعين جمع عرفة ومزدلفة والجيم للمحجرات الاولى والوسطى فيما بعد يوم النحر
ولما كانت الاحرف ثمانية كما في الكنز وقد كرر العين اثبة زياد في الميم والعين
للدعاء والمشهد الكعبة والافالعين والميم في صمغ يشار بهما لما رزاه غير انه

لم يذكر

المواطن التي يس فيها رفع اليدين

لم يذكر في تفسير الاحرف فبينها ذلك بالزيادة **والشهاد** المروي عن ابن مسعود اخذنا
به لا يشهد ابن عباس رضي الله عنهما وذلك معلوم فالسنة ان يس بقراءة التشهد ويقصد المصلي
بالفاظ التشهد معانيها مدارة له على وجه الاتقان وان كانت على منوال حكاية سلام الله ورسوله
فكانه يحيي الله ورسوله ويسلم عليه وعلى نفسه والصالحين خلافا لما قال بعضهم انه حكاية سلام
الله لا ابتداء سلام من المصلي وشرحه في شرح مقدمتي امداد الفتح **وقد سن بعد الاولين قراءة**
لغاية يروي الوجوب وبسط قراءة الفاتحة في الثالثة من المغرب وفيها وفي الرابعة من العشاء
والظهر والعصر سنة هو المذهب ويروي عن الامام وجوبها فيها **ويروي افتراض الرفع بعد الركوع**
واجباب تسبيح به ويكبر كذا في سجود قيل فيه بمثله **وصل على المختار والآل شكر**
افاد هذا ليعرض الناس على فعله ولا يثبهاون في ترك احتياط فان الرفع من الركوع فرض عند
ابى يوسف وغيره من باقية الامة ورواية عن الامام ومقتضى الدليل الوجوب وقيل بوجوب
التسبيح والتكبير في الركوع والسجود حكاية في البرهان والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القعود
الاخير بعد التشهد سنة مؤكدة وعندنا ان في رضي الله عنه فرض وكذا عند غيره فلذا قلنا
فصل على المختار والآل شكر **ومنها دعاء ثابته الذكر اواق** **سنة مختار وبالغير يحظر**
اي من السنة دعا المصلي بعد صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بما يشبه الفاظ القرآن والسنة منه
اللهم اني اسالك من الخير كله علمت منه ولم اعلم واعوذ بك من الشر كله ما علمت منه ولم اعلم
ويحتمل المصلي الدعاء بغير ذلك وهو ما يشبه كلام الناس بان يسال ما لا يستحيل سؤاله من غير
الله تعالى لقوله اللهم اعطني من صيبك كذا وزجني فلانة ارزقني سيرة سنية ارزقني كذا اقطارا
من المال فاذا قاله خرج به المصلي من الصلاة اذا كان قد جلس قدر التشهد الاخير وفات به واجب
السلام وقيل ذلك تبطل الصلاة به لانه من كلام الناس **وفيهما التفات للمجاهدين**
ونقص ثمانية وينوي المقرر اي من السنة التفاتة عينا ويسار بالسلام وبدائه باليمين
ونقص صوته بالثانية عن الاولى وينتظر المسبوق فراغ امامه لاحتمال سهو عليه وينوي
سلامه ما قرره الشيخ اثار اليه بقوله **فان كان مأموفا فينوي امامه مع القوم والامام ان قما**
للمأموم ينوي بسلامة ثلاثة القوم والحفظة وصالح الجن مع الامام في اليمنى او اليسار ان كان
امامه في ذلك الجانب وان حاذي الامام في اي صف نواه في كل جانب مع الحفظة وصالح الجن والقوم
وينوي الحفظة من غير حصر بعد للاختلاف فيه والحفظة جمع حافظ ككتبه وسموابة لحفظهم

ما يصد من الانسان من قول وعمل والحفظ من اياه من الجن واسباب المعاطب وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال مع كل مؤمن خمس من الخفة واحد عن يمينه يكتب الحسنات وواحد عن يساره يكتب السيئات وآخر امامه يلقنه الخبرات وآخر وراءه يدفع عنه المكروه وآخر عند ناصيته يكتب ما يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويبلغه الى الرسول عليه السلام وفي بعض الاخبار مع كل مؤمن سبعون ملكا وفي بعضها مائة وستون يذوبون عنه كما يذوب عن ضعفه النساء في اليوم الا صايف الذباب ولو بدوا لكانوا يمتصونهم على كل سهل وجبل كلهم يارط يد به فاغتر فاه ولو وكل العبد في نفسه طرفة عين لا اختطفته الشياطين **وينوي الامام الجمع والغزاة قاصدا على حافة ذلك السلام فسطوا** اي وينوي الجمع الذين تقدموا كما ينوبه المأموم والغزاة اي المنفرد ويجعل سلامه على من معه من الملائكة وقيل من يتنبه لهذا فطره واما تيسر جمعه واسألوا الله سبحانه من فضله لكم ولجام هذه الاحكام فان الله كريم مفضل على الدوام **وادابها الاصر من الفعلها بحث عليها عالم متبحر** يعني ان اداب الصلاة كاخراج كففيه من كفيه عند الاحرام وكظم فمه عند التشاوب ورفع السعال ما استطاع وكنظره عند قيامه لمحل سجوده وفي سجوده الى ارنبة انفر وفي جلوسه لجره وعند السلام لمنكبه الايمن بالايسر والايسر في الايسر وغيرها يعلمها العالم المتبحر ويبحث الناس عليها

لتنظيمها اذا لا انحصار في محظراتها كانت المكروهات والمفاسد كثيرة فكادت ان تخرج عن الحد بالعبد باعتبار الافراد وان دخلت تحت ضابط كقولنا المكروه ضد المحبوب وقد علمنا الادب والسنة والمفسد ما لا يصح في الصلاة ولم يجز الشارع فيها اعرضنا عنها طلبا للايجاز وما هو اهم **ومن المهم حكم الامامة والاقتدا** فقلنا شروط صحة الامامة شروط امام الجماعة نخبر **عليك تجلي بالجلي الخ** لما كانت هذه المسائل لحسنها وانفرادها بالحسنة التي تجلي وقد كانت مخدرة شبهت بها لاجلها وكشفها لاربابها ذوي الفضائل ابقاهم الله لنفع الامة وكشف بهدائهم الظلمة الملهمة بجاه حبيبه المصطفى المبعوث رحمة لخير امة صلى الله عليه وسلم عليه وعليه اصحابه والسادات الاثمة **بلوغ واسلام وعقل فنور وحفظ المفروض القراءة قدر** او فابلوغ شرط لصحة اقتديهم فلا يصح امامة الصبي ولو في نفل لانه ليس لازما عليه بافادته واسلامه وليس ظهوره علاقة كافر متوهمة فان المدار على الاعتقاد كما ياتي بيانه وعقل فالمعتوه وذو الجنون المنقطع حال صلاته لا يوم والعقل نور فوصف به وهو بالقلب او الدماغ

ذكر الحفظ الكلام

الكلام على اداب الصلاة

الكلام على مكروهات ومفاسدات فلا نرد لتعليمها اذا لا انحصار في محظراتها كانت المكروهات والمفاسدات كثيرة فكادت ان تخرج عن الحد بالعبد باعتبار الافراد وان دخلت تحت ضابط كقولنا المكروه ضد المحبوب وقد علمنا الادب والسنة والمفسد ما لا يصح في الصلاة ولم يجز الشارع فيها اعرضنا عنها طلبا للايجاز وما هو اهم

الكلام على شروط صحة الامامة

او الدماغ وشعاعه متصل بالثاني وحفظ ما تصح به الصلاة وهو معلوم بقررها تقدم فالإي لا يقتدى به من يحفظ آية بالعربية كما هو محذور برسالته **ذكر رتبة للبالغين وصحة** **سلامته من كل عذر فيجذر امامته فافا وتسام الثغ** **وفاقد شرط التجوز فحروا** لا تصح امامة امرأة لرجل وامامتها لمن صحبته مكروهة وهو معلوم وسلامته من ناقض صاربه معذورا فلا يقتدى به سالم من عذره وان اتحد عذرها يصح الاقتدا وهو مقرر فلا يقتدى من به انقلات يرجع بمن به سلس بول ويجذر ابي يمنع امامة الفاء فاهو الذي يكرر الفاء حتى ينطق بها او التا وهو التمام وكذا الالغ ذي اللثغة يضم اللام ويكون الشاعر كالمسان من السين الى التا ومن الراي الى الغين او الى اللام او الى اليا او من حرف الى حرف لا يكون اماما لغيره فاذا عجز عن اصلاح لسانه باجتهاده ليل او نهارا فصلاته صحيحة لنفسه وان ترك التصحيح والحمد فصلاته فاسدة وفاقد شرط كالعاري ومن لم يجد ما يطهر به النجاسة الكثيرة عنه لغيره لا تصح امامته له ثم بين المثار اليه بقوله **ونا في شفاعته احد** **كرام اوصم** وصحة صديق بذلك يكفر **كذا روية الباري بدار كرامته** وجود لبغث للخلاق ينشر **ومن ينقص الشيخين بالسب والاذي ومن يدعي التخميم جل المصير** وما هو معلوم من الدين بحكمة **الكلام على من سب الشيخين** وما طبقوا جميعا عليه وقرروا لثبوتها بالقطي والمؤثر يكفر جاحدا والمتنقص كذلك بالسب والمجسم تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ليس كمثله شيء وكذلك من نفي ما هو معلوم من الدين واطبقوا عليه وقرروه يكفر جاحده **مسئلة اللعان** **ومن حلف لكان يودي صلاته يعيد على ما ينبغي ويجزر** كذا في نظم ابن وهبان **حكم الصلاة حلف** رحمه الله وهو يفيد لزوم الاعادة سواء علم بوجود اللحن منه في تلك الصلاة او لم يعلم وهذا يفيد انه علم حاله بعد الاقتدا لانه اذا كان يعلم لحنه المفسد لا يقتد به ابتداء وقوله لكان ليس احترازا عن لحنه مرة فانه اذا لحن مفدا في صلاته فعلم به بعض المعتدين فاعادها وهو فقيه ثقة يجب اعادتها على من اعلمه بذلك وقوله ويجزر اي على اللعان ان يجز قرأته **مسئلة مناسبة للاقتدا** من نظم ابن وهبان رحمه الله **ومن لم يجد يا صا في الصف قرصة** **تفرد خلف الصف والآن بعدد** وقيل جذب به مع من الصف اضراء اي او الى حال الركوع **يؤخر** **ونزحهم ان شأوا** والجذب جازنه **وفي عصرنا قيل التأخير انصر** اذا وجد الصف من صوا لافرجة فيه جاز ان يجذب واحدا من الصف الى نفسه فيقف الى جنبه والاصح ان ينتظر الى الركوع

الكلام على من سب الشيخين

حكم الصلاة حلف

فان جاء رجل والاجذب اليه رجلا والقيام وحده اولى في زماننا الغلبة الجمل فانه اذا جذب
يفد صلاته واذا من لا يتاذي لعلمه ولصد اقتد زاحمه او عا لما جذب به واقول في قوله
ونرحمهم ان ثا اشارة الى انه لا يضرهم تليين مناكهم لدخولهم بينهم وهو اسهل من الجذب
والثاخر من الصف معه ليقف بجانبه بل ورد الامر بتليين المناكب بقوله صلى الله عليه وسلم
اقبموا الصفوف وحاذوا بين المناكب وسدوا الخلل ولينوا بايديكم اخوانكم لا تذروا
فرجات الشيطان من وصل صفا وصله الله ومن قطع صفا قطعه الله وقوله صلى الله عليه
وسلم خياركم الذين يفتكروا في الصلاة **وهذا يعلم** جهل المستحسك لمنعه من يزعم وبه يندفع
فانقل عن كتاب يسمى المتجاسن من انه اذا قيل للمصلي تقدم فتقدم او دخل فرجة الصف
اخذ فتجانب المصلي توسعة له فسدت صلاته لانه اقتتل امر غير الله في الصلاة وينبغي ان
يمكث ساعة ثم يتقدم براهيه انتهى لان الاقتتال انما هو لامر رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلا يضر **مسئلة اطالة الامام الركوع** اختار الفقيه ابو الليث فعله لمن لا يعرفه
وابو حنيفة منع منه وطفا لانه اشراك اي ريا كذا في البحر وغيره وقد نظمت ذلك فقلت
لغني صل للمريد زحانه بسنة خير الخلق فيها مسطر فحكم فساد باقتتال لامر
ضعيف فمخ في ذي التجانس هذا لادراك جلال الركوع يطيله ابو الليث ان لاعلم والصدور
والصدر هو الامام الاعظم رحمه الله ثم نظمت بيان شروط الكمال وبيان من هو اهل حق
بالتقدم للامام مع توفر الشروط السابقة فقلت **فان كان شرطي قد توفر كله**
بفضل وقال اصدع بما كنت تؤمر اي اذا توفرت شروط الصحة في الامام وقال لسان
الحق اصدع بما تؤمر به الشارع نقول يقدم سلطان فمن كان يأم قاضي قضاء المسلمين
اي ان السلطان اذا حضر لا يتقدم عليه احد فهو المقدم ثم اذا لم يكن حاضرا فالامير
يقدم ثم اذا لم يكن فالقاضي لما له من الولاية ولما رواه الجماعة الا البخاري ولا يوم الرجل
في سلطانه ولا يقعد في بيته على كمرته الا باذنه **فصاحب دار ثم رب وظيفه**
فاعلم نساك بها يتصدر اي ان صاحب المنزل له التقدم بعد الذي تقدم فاذا
لم يكن فالاعلم باحكام الصلاة وان كان غير متبحر في بقية العلوم احق بالامانة والاد
بالنساك العلماء **فاقرؤهم اي من يجيد قراءة لا الاكثر حفظا وهو لا يتدبر**
اي اذا تساوى في العلم يقدم الاقرا وهو الاعلم باحكام القراءة ومعرفة ادا الخارج
وتجويد

هذا الكلام الذي
لا يترك البخاري
لغني
بيان شروط الكمال
فلا يضر من كان
اهل بالتقدم

وتجويد تلاوته واما كثرة الحفظ بدون ذلك فلا مقتضي التقدم
فاورعهم ثم الاسن حلهم قال اجل وجهها بالصباحة يزهر اي اذا تساوى فيما تقدم
فاورعهم وهو الذي يجتنب الشبهات بتوقيف عن مرتبة التقوى فانها اجتناب المحرمات
يكون احق بالامانة والاصل قوله صلى الله عليه وسلم ان سرتم ان تقبل صلاتكم فليؤمكم
علمائكم فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم وفي رواية الحاكم فليؤمكم خياركم ثم اذا تساوى
في الورع يقدم الاسن لقوله صلى الله عليه وسلم وليؤمكمما اكبركما والاكثر اعظم حرمة ثم الحليم
اي ذوالاخلاق الحسنة لانه يالفة الناس ثم الاحسن وجهها اي اصبحهم لان حسن الصورة
يدل على حسن السيرة وصباحة الوجه سبب لكثرة الجماعة فلا حاجة الي ما تكلف
به فقيل المراد به من كثرة صلاته بالليل فلذا اكد نفيه بقوله بالصباحة يزهر وجهه
فاشرف انساب فالاحسن نفحة فانظفهم ثوبا فذلك اجدد
ثم بعد التساوي فيما تقدم يقدم الاشرف نسا بالتعظيم واحترامه ثم بعك الاحسن نفحة
للا رغبة في سماعه والخشوع بحسن تلاوته فانه ادعى لكثرة الجماعة ثم الانظف ثوبا عن الدنس
ومحبة رويته فهو بذلك احق **قد وازوجه حسنا وهو عجبها فاكثرم مالا فجاها يوقر**
اي اذا تساوى في ما تقدم فالاحق من له زوجة حسنا لزيادة عفته بها مع محبتها ثم الاكثر
مالا لتكون عبادته ليست للرغبة فيما يبايدي الناس بل خالصة لله تعالى وهو ادعى لمحبة
الناس له بزهده فيما يبايديهم ثم الاكثر جها لانه ادعى للرغبة في اقتدابه لتوفر حرمته
قد واسفرا والمقيم خلاهم فان يتساووا فالمحضور خير اي اذا اختلف في
الاحق بالتقدم مع التساوي فيما تقدم وكان احد الحاضرين مسافرا والاخر مقيما قيل
المسافر لان فعله فرض حتى الجلوس وقيل المقيم لانه اكمل في حفظ صلاة المقيمين اذ ربما
يظن الغلط بسلام المسافر على ركعتين وكذا ينبغي ان يقولوا بصلواتكم فانا قوم سفر
واذا تساوى واخير القوم في تقديم من شاوا **وان يقرعوا اولى انتفال رتبة**
وعند اختلاف القوم قدم الاكثر القرعة احب لنفي رتبة الفرض لاحد معين المودي
لقتنة واذا اختلف القوم فاختر بعضهم شخصا وغيرهم آخر فالعبرة لمن اختاره اكثرهم
من اهل الديانة والصلاح لا ذوى التعصب النفساني وان قد موافق الاولي فقد اساءوا
ولكن لا ياثمون كذا في التجنيس والمزيد وينبغي اتباع وصف المختارين فان الصلاح قليل

لبعك صح

اهله وقليل ما هم **وان كره القوم الامام فينظر** فان لفساد صم **اولا فيهدر**
 المسئلة من التجنيس والخلاصة قال لوام قوما وهم له كارهون فهو علي ثلاثة اوجه ان كانت
 الكراهة لفساد فيه او كانوا اهل حق بالامامة منه يكره ان يؤمهم هكذا روي الحسن البصري
 رحمه الله عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان هو اهل حق بالامامة منهم والفساد
 فيه ومع هذا يكرهونه لا يكرهونه لان الجاهل والفاقد يكره العالم والصالح فيهدر
 بغضه **شروط صحة الاقتداء** **شروط اقتداء بالامامة** عليك بها حفظا **الكيد** **شروط صحة الاقتداء**
 لما كانت شروط الاقتداء مما يهتم بشانه عرض على حفظها لانه يكون على بصيرة لا مصادفة
 ولما اختلف في صحة الاقتداء قال **وحكم اقتداء فاشتركه** **لذا استغنى** **اد الفرض خلق آخر يصح**
 قلنا الاقتداء مشاركة في المؤدي فيقتضي المساواة في المؤدي وقال غيرنا الاقتداء متابعة فلذا
 لا يصح عندنا اقتداء مفترض بمفترض آخر كما لا داخل الفضا او الفضا خلق فضا آخر غيره
 ومفترض فامنع ووري متفعل **كذا حال ايضا لمن هو نذر** لا يصح اقتداء المفترض
 بالمتفعل لقوة الفرض وضعف النقل وكذا لا يصح امامة الحالف للناذر لان المنذورة
 اقوى من المخلوق على فعلها لان الوفاء بالمنذورة فرض او واجب **كذا اذا غير الذي ينذر**
صلاة طواف للخلاف فيحذر اي وكذا لا يصح اقتداء ناذر بناذر لان المنذورة وانما
 يجب بالتزامه فلا يظهر الوجوب في حق غيره لعدم ولايته عليه الا اذا نذر عين ما نذره
 صاحبه فيصح اقتداء احدهما بالآخر للاتحاد ويمتنع عن الاقتداء بركعتي الطواف خلق
 مثله على ما في الخلاصة لانه جعلها كالمنذورة مع المنذورة وفي قاضي خان يجوز كالمستقل
 بمثله **لنية ما موم متابعه له** **فشرط كذا مع نية الاصل** **تذكر** اي يشترط لصحة
 الاقتداء نية اصل الصلاة ونية المقتدي متابعة امامه فيه فان نوى الشروع في صلاة
 الامام او الاقتداء به في صلاة مجزئة ولو نوى الاقتداء به لا غير الاصح انه يحروه
تاخرت ال الامام بعقبه **واطلاق تعيين اجد واجدر** اي يشترط لصحة
 الاقتداء تاخر المقتدي بعقبه عن عقب الامام والاحسن ان لا يعين الامام لاحتمال
 ان يكون غيره فتفقد فلذا كان الاطلاق فيه اجل واهق للصحة
فان ينوزيد والامام خلافة **يضر وان ظنا فلا يتضرر** اي اذا نوى الاقتداء
 بنبي فاذا هو عمر ولا يصح لانه اقتداء بالغائب الا اذا اشار اليه واما ان ظنه زيدا

فبان

فبان بكرة فلا يضر ولما كان التاخر بالعقب معتبرا قال **فبجدة اعلى سجود امامه**
فلا يمنع منه عند ذلك يحذر اي لا يضر كون محل سجود المقتدي امام امامه
 لطول قامته عند تاخره عنه بعقبه لانه المعتبر **وان ينوهند معه صح اقتداؤها**
وفي حال اطلاق فيمنع الاكثر اي يشترط لصحة اقتداء المرأة بالرجل نية امامتها
 لما يلزم من الفساد بحاذاثها فلا بد من الالتزام واذا اطلق نية الامامة كيوم الجمعة
 يقول اصلي اماما قيل يصح اقتداء النسابة والاكثر انه لا يجوز حذر من افسادها بالمحاذا
ويمنع نهر للمحرور بزورق **وطرق بها وقر الجبال يسير** اي يمنع من صحة
 الاقتداء بتخلل نهر تمر فيه سفينة صغيرة كالزورق في الصبح او طريق يسع ضرور
 البعير بحمله ولم يكن بها صفوف متصلة لان غاية البعد مانعة من صحة الاقتداء
 فجعل هذا الحد فاصلا بين البعد والقرب وقيل ما يحتاجه الرجل لقوى بوثبة
كذاك فضا الصحرا بصفين مانع **كذا المسجد الاقصى لوسع فيحذر**
 اي كذا يمنع صحة الاقتداء الفضا الواسع بالصحرا وهو مقدر بما يسع صفين علي
 المفتي به والمسجد الاقصى المراد به جامع القدس الشريف الذي يشتمل على المساجد
 الثلاثة الاقصى والصخرا والبيضا كما في البزازية والفاصل في فصل العيد لا يمنع
 وان كثر واختلف في المسجد لصلاة الجنازة **قديم خوارزم فربغ عداله**
باربع الاف من العمد يشهر لما كان الجامع لا يمنع الفضا فيه استثنى منه المسجد
 الاقصى والجامع القديم بخوارزم فان ربعه كان على اربعة الاف اسطوانة فالبعد لكثير
 فيه مانع فلذا قال **واما الفضاب بين الصفوف بمسجد** **وفي جامع الامثل ذلك يغفر**
 اي لا يضر اتساع في جامع او مسجد ليس كالاقصى ولا جامع خوارزم لانه مكان
 واحد حتى انه لا يتكرر وجوب السجود بتكريره في جوانبه اية سجدة
كذا صف نسوان يقفن امامه **ومنع ثلاث للحمازي يضر** **لاخر صف كان من خلفها يري**
وباقى جماعات فلا يتضرر اي كذا يمنع صحة الاقتداء بتخلل صف من النساء يري علي
 ثلاث منهن امام المقتدين فلا صلاة لمن كان خلفهن واما ثلاث منهن فيمتنع ثلاث
 ثلاثة من الصف كل صف خلفهن وعليه الفتوى وصح اقتداء الباقيين وقيل الثلاث
 كالصف وان كانتا اثنتين فسدت صلاة اثنين خلفهما فقط وان كانت واحدة

نسخة
المتخذ

فقدت صلاة واحد يمينها وآخر يسارها اذا توفرت شروط المحاذات ومثلتها
معلومه وآخر خلفها **كذا حايط ينفى استماعا ورؤية ومع علمه شخص الاثمة ينصر**
اي كذا يمنع صحة الاقتدا حايط كبير يشبه معه العلم بانتقالات الامام فان لم
يشبه العلم بانتقالاته لسمع انتقالاته او رؤية صح الاقتدا ولو لم يكن الوصول
اليه في الصحيح وهو اختيار شخص الاثمة الحلواني لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يصلي في حجرة عايشة رضي الله عنها والناس في المسجد يصلون بصلاته وعلي
هذا الاقتدا في الاماكن المتصلة بالمسجد الحرام وابوابها من خارج المسجد صحيح
كذلك سغن لا اقترا ن لبعضها وحال اقترا ن فاقندا يقرر اي كذلك لا يصح
الاقتدا لاهل سفينة بامام في اخرى ولم يقتن بها واذا اقتننت صح الاقتدا للاتحاد
حكما **وعند ركوب لاختلاف مكانهم ومردف غير فاقندا اميسر** اي لا يصح
اقتدا ركب براكب ولا راجل براكب وقلبه لاختلاف المكان واما الرديف فيصح
اقتداؤه بمردفه للاتحاد المكان وبالله سبحانه المستعان

يقول ابو الاخلاص راجي صدقه واذا حسن الشرب ابلولي شهر ناظمها
حسن بن عمار بن علي الشربلالي وهذا غلط شايخ سايغ والاصل الشربلالي
نسبة لبلدة قرية تجاه مدينة منف العليا باقليم الموفية بسواد مصر المحروسة يقال
لها شربلولا واشتهرت النسبة اليها بلفظ الشربلالي فله الحمد وكانت ولادتي
بها في القريب من وسط العشر الاخير من تمام الالف وهو العشر الذي يلي التسعين
وتسمائه واتي به والدي رحمه الله الي مصر وسني بقرب من ست سنين ومن الله
تعالى بما اراده من قسمة الازلية وترادف نعم الجزيلة العلمية حتى قلت
نظمت معان للكرام فريسة . بديعه حسن باللوا حظ شجرة مداجية جلوا الموم خطا
ويانس مصحوب بها يتذكر . وهذا لارباب النهى كنز حكمته . وفي الكنز يا قوت ودرود
واهدى صلاة مع سلام مشرق . لحضرة ازكي العالمين المصدة . كذلك لال ثم صحى
اقاموا على نهج الشريعة ينصروا . واسال مولانا عزاجها وقدره . جنيل عطا الله رازي فتشكر
واكمل نفع للمحيين جملة . وصنفتام بالعادة يصدر . وفي عام الف ثم فرذ اليها
وتبين قلنا ساع نظم محرر . ساع السين بستين والالف بواحد والغين المعجمة بالف

فكان

فكان ثار خا عدد ديا وحر فيا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم اجمعين سبحان
ربك رب العزة عما يصفون . وسلام على المرسلين . والحمد لله رب العالمين . **تمت**

هذا السؤال رفع من بيت المقدس

ما قول مولانا سيدنا شيخ الاسلام وبركة الخاص والعام حفظه الملك السلام وتبع بطول
بقاياه وحياته الانام في مسجد بيت المقدس الشريف والمعبد الاسنى المنيف الذي
اخرطه داود عليه السلام بوحى من الله عز وجل واتم بنايه ولد سلمان عليه السلام وهو مقلوم
الطول والعرض محمدا علي ما اخرطه داود وسليمان لم يزد فيه شيئا ولا نقص منه وسمي المسجد
الاقصى بامر من الله عز وجل حسبما ذكره تعالى في كتابه العزيز واسرى بسيد الكائنات من
المسجد الحرام اليه وام فيه بالانبياء ومنه عرج به الي السموات العلى الى حيث شاء العلى الاعلى
وكان العروج عن يمين صحبته الشريفة كما هو معلوم مشهور بالتواتر فلما كان في ايام قننة
ابن الزبير بنى عبد الملك بن مروان على الصخرة المعلقة التي في وسط المسجد التي كان العروج
عن يمينها قبلة كبيرة الحجم كعبة الامام الثاني مرتين حتى كان دولة الجراكسة بنى محمد بن
قلاوون في قبلته قبلة كبيرة فكان الامام الحنفى يصلي في القبلة التي بناها عبد الملك والامام
الثاني يصلي في القبلة التي بناها محمد بن قلاوون حتى كان ايام الناصر صلاح الدين يوسف
بنى قبلة في الجانب الايمن منه من جهة قبلته فكان يصلي بها الامام المالكي حتى كان ايام
قايتباي بنى قبلة مقابلة لقبلة المالكية والحنفية فكان يصلي بها الامام الحنبلي ثم تداولت
الدول والملوك فكان بعضهم يبني فيه القباب والخلاوى والمصاطب والمحاريب طلبا
لان يذكر واجسد اثارهم ويبدأول من ياتي اخبارهم وكل مسجد واحد له حدود معلومة
مشهورة محفوظة في اي بقعة منه صلى المصلي تضاعف صلاته كما ثبت في الاحاديث الصحاح
لا تميز لبقعة منه على الاخرى الى يومنا هذا فلما كان في هذه السنة منع بعض اهل العلم
صحة الاقتدا فيه فيما اذا كان بين الامام والمأموم فضايع صفين محتجا بقول الزاري
ان حكمه حكم الصحرا لا شتماله على ثلاثة مساجد الصحرا والاقصى والبقعة البيضاء والحال
انهم مسجد واحد مشهور واحد ومعلوم مجموعها المسجد الاقصى وهذه الاسماء طارئة عليه
فان قلتم ان حكمه حكم الصحرا يلزمكم رفع اسم المسجدية عنه ويلزم من ذلك عدم احترامه

وعدم مضاعفة الصلوات في سائر بقاعه بل في بقعة دون الاخرى وان لا يعطى احكام المسجد
من التعظيم والاحترام وان الجنب والحائض وغيرها لا يمنعان منه وان لا ينزله عن البول والغائط
والقاذورات وغيرها اذ الصحر لا تحرم شي من ذلك وان قلتم انه يعطى حكم الصحر في عدم
صحته الاقتدا فقط واحكام المسجدية باقية جارية عليه فهو تخصيص بغير تخصيص فيدوا
الجواب مفصلا ولكم الثواب **الحمد لله مانع الصواب**

اللهم يا من لا هادي لنا سواك وفقنا لما فيه رضاك عرف فقهاؤنا رحمهم الله تعالى الامامة
بانها ربط صلاة المقتدي بصلاة الامام والعبارة في صحة الاقتدا الاشتباه وعدمه على المقتدي
ومن مواعيد الاقتدا طريق تمرفيه العجلة هو نه تجري فيه السفن او خلا في الصحر اوسع صفين
فاكثر واما الفضل الواسع في المسجد فلا يمنع الاقتدا لان المسجد مع تباعد اطرافه كبقعة
واحدة واستثنى البرازي الجامع القديم بخوارزم ومسجد بيت المقدس وجعل الفضل
الواسع فيهما بين الامام والمقتدي كالصحر في عدم صحته الاقتدا لكن قيد العلاقة نوم
افندي في حاشيته بما اذا قام المقتدي في اقصاه من غير اتصال الصفوف فعلي هذا
لو لم يقف المقتدي في اقصاه وكان بينه وبين الامام فضايسع صفين فاكثر ولم يشبه عليه
حاله فان الاقتدا يكون صحيحا وكذلك ذكره العلاقة ابن امير حاج وانما منع جواز الاقتدا
لوجود الفضل الواسع جدا في المسجدين المذكورين وهو لا يخلو عن اشتباه واما احكام
المسجدية من التعظيم والتحية وافضليته على سائر المساجد بعد المسجدين فلا شك
في وجوبها له واحترام ما كان داخل التجديد المبارك حوله بالنص وليس منع الاقتدا
في الصورة المذكورة من باب التخصيص بلا تخصيص وانما هو من باب وجود المانع
هذا ما ظهر لي وفوق كل ذي علم عليم والله سبحانه وتعالى اعلم الفقير سليمان المنصوري
الحنفي خادم العلم بالازهر

٧
الرسالة السابعة المسماة بالبهية الزاكية
على الاثني عشرية تاليف سيدنا ومولانا
علامة زمانه وفريد عصره

في حوزة محمد صالح بن محمد
عباس ميرزا وادعوا الله
لهم والمسلمين امين

واوانه الفقير الى مولاه
الحنف حسن الوفاي
الشرنبلالي
الحنف غفر
الله
امين

بسم الله الرحمن الرحيم **الحمد لله** الذي تفضل بالاحسان علي جميع البرية. وخص علم الهدى
الحنيفة بالمهيات اللدنية. وجعل سره العزيز بارادته الاحدية. ساريا في الشريعة
المحمدية. والمحققين من الائمة الحنيفة. الناقلين احكام مذهب الامام الاعظم. ومن
نص عليه ذلك المجتهد المقدم. وكشف عن بصيرتهم فظهر واصبايل كانت مستورة
وهي في الحكم كالظاهرة المشهورة. وانعم سبحانه بما اذخر من ذلك الاظهار علي من وجد
في عصره وعصره بل قبض علي جمر من النار. ولعلم بفضلهم يكون سببا للنجاة من
عذاب النار. ووسيلة للدخال في عبادة الابرار اكراما للنبي المختار. صل الله وسلم
عليه وعلمه واصحابه وازواجه وذريته والتابعين باحسان بدوام فيض الملك
الغفار **وبعد** فيقول العبد الحقير الملتجئ الى جناب ربه القدير حسن الوفاي الشريف
غفر الله ذنوبه. وستر عيوبه. ولطف به ونجبه. وذريته والاهالي. واحسن اليهم
بدوام الايام والليالي. ان المسائل المشهورة بالاثني عشرية تصورها مقرر ظاهر
بالشروح. وتاصيلها عن المشايخ المحققين بدور يلوح. فنذكر نبذة من الدليل
لل امام الاعظم وصاحبه. ليظهر للطالب وجه ما يعتمد ويعول عليه. ونزيد جملة
من نظير المسائل الاثني عشرية. فتضم زيادة عليها الرجوع حكم كل منها اليها. لنفع
طلاب الاستفادة بالافادة لديها **ونذكر** ان شاء الله تعالى تحقيق افتراض الخروج
بالصنع علي قول الامام بتحقيق الائمة الاعلام. واظهار رتبة من ظن اظهرية
قول صاحبه بوجوبه وتحقيق بطلان الصلاة بالشك بعد القعود دون الالام
وبطلان صلاة المقيمين بمناجعتهم امامهم المسافر في الاعمام **ولما** ظهرت مشقة
كالواكب الدرية **وسميها** المسائل البهية الذائكة علي الاثني عشرية. ولم نعد
عن هذه النسبة وان لم تكن في العربية مرضية لما ان المشهور كذلك يقدم كما
سطر بالكتاب. وان خالف الصواب كما قاله الفضلا الانجاب **قال** ابن الملك في شرح
الجمع. وهذه المسائل تسعة اثنا عشرية لانها بهذا العدد في الروايات المشهورة
كذا في الكفاية وغيرها. لكن هذه التسمية غلط من حيث العربية. لانه لا يجوز
النسبة الى اثني عشرية ولا الى غيره من العدد المركب. الا اذا كان علما فيجوز
ينسب الي صدره. يقال خمسي في خمسة عشر وجلي في بعليك. ذكره في الفصل
انتهى

انتهى **وقال** في البحر واذا لم يكن علما واريد به العدد فلا ينسب اليه اصلا لان
الجزء من حينئذ مقصود ان بالمعنى فلو حذف احدها اختل المعنى ولولم يحذف
استثقل **وهي هذه** قال في الكنز والقدر **وي** وبطلت ان راي فتيم ماء او تمت مدة
مسحة او نزاع خفجه بعمل يسير. او تعلم اي ابي صورة او وجد عارث ثوبا. او قدر موم
على القيام. او تذكر فائنة. او استخلف اميا او طلعت الشمس في الفجر. او دخل وقت
العصر في الجمعة. او سقطت جبيرته عن برء. او زال عذر المعذور. **وقوله** وبطلت
يعني اصلا ووصفا الا في ثلاث مسائل ففيها تنقلب نفلا اذا تذكر فائنة او
طلعت الشمس في الفجر او خرج وقت الظهر في الجمعة **وقد عدت** سماوية
وفيها تسامح بالنظر لنزع الخاف بعمل يسير واستخلاف الابي فاختار صاحب
الهداية انه مفسد واختار فخر الاسلام والفقيه ابو جعفر انه لا يفسد اتفاقا
لانه عمل مناف للصلاة **وزاد** الزهري يلغي وتبعه الكمال بن الهمام وصاحب الدرر
رحمهم الله تعالى ثلاث مسائل وجد ان المصلحة بالنجس ما ينزله ودخول الوقت
المكروه علي مصلح القضاء وعدم ستر الجارية راسها بقناعها فاعتقت **وقال**
العلامة الشيخ زين الدين في البحر الرائق التحقيق ان هذه الزيادة علي المسائل
لا تخرج عنها فمسألة التطهير وعق الامة يرجعان الى وجدان العاري ثوبا
ومسألة دخول الوقت المكروه الي طلوع الشمس في الفجر انتهى **واقول** فيه نظر
لان الثوب الذي ثلاثة ارباعه نجسة وربعه طاهر لا تصح الصلاة الابه اذا
لم يوجد غيره لان للربع حكم الكل فلزم الستر به واذا وجد الماء عند السلام كان البطلان
لعدم ازالة النجاسة حينئذ لا ترك السترفان الساكن كان المصلي مستترا به
غير انه سقط اعتبار ما به من النجس ثم لزم ازالته عنه بوجود الماء فتجمع رجوعها
الى وجدان العاري ثوبا وكذا يقال في عتق الامة ان الستر للراس كان غير لازم عليها
مع وجود السترة فلما اعتقت وهو معها لزم عليها بوجود العتق لزوال الرق
لا لوجودها كان منعها وهو السترة **قول** انه يرد علي صاحب البحر دخول
وقت العصر في الجمعة لانه يرجع الى طلوع الشمس في الفجر وقد ذكر معدودا وكان
علي مقتضى قوله يترك ذكره في اصل العدد فترجع المسائل الي احدى عشرة .

وهو خلاف العدد في الروايات المشهورة كما علمته **وهكم العيد** كالجمعة يبطل بخروج
وقته بزوال الشمس فتزاد على العدد وقد زاد صاحب البحر في باب العيد وقال
انها تزداد على المسائل مع انها ترجع الى ما رجعت به زيادة صاحب الدرر والجمال
والزريع وكانت زيادته واردة على صنيعه **وقال** شارح المجمع بن شعبان رحمه الله
اعلم ان جنس هذه المسائل ليس بمحصرات في اثني عشر مسألة بل اكثر منها ثم زاد
الثلاثة التي ذكرها الزريع ونوع دخول الوقت المكروه على مصلي القضاء والزوال
وتغير الشمس وكذلك طلوعها **وفي** الذخيرة لو سلم الا في ثم تذكر ان عليه سجود سهو
فعاد اليه فلما سجد تعلم صورة فسدت صلاته عند الامام لا عندهما لانهم عاد
لحرمة الصلاة حين سجد فصارت كما لو تعلم قبل السلام بعد ما قعد قدر التشهد
فتصير من الاثني عشرية ولو سلم ثم تعلم سورة ثم تذكر سجدة تلاوة لم يذكر هذا
في الكتاب ويجب ان يكون من الاثني عشرية على الاختلاف فانه **فلذا علمنا**
انها لا تختصر في العدد **فبطنا العدد** وزدنا من فضل الله سبحانه الذي لا يحيد
بهذه الرسالة لاختلاف صور المسائل وزيادة الاحكام وان رجع بعضها الى حكم
بعض باعتبار اصل واحد كسائل المجازاة والاستخلاف والصفوف الاربعة
عند ذوي الانصاف **ولم ارم** زاد غير تلك المسائل **وقد** فتح الله تعالى الكريم
الفتاح من فضله اذ انحنى ارثا خير ثراث موروث عن الانبياء عليهم الصلاة
والسلام فنعم المورث والموروث والوارث وما سواه عرض والعرض اسرع
زابل **كظ** زوال وهذا لانها لم يبقا به بكل حال فجان من فتح على عبده بالزبد
فصار اكثر من تلك المسائل اتخاف للمريد . والجامع بينهما وبين ما زدناه
وجود الاصل المبني عليه بطلان الصلاة **فان** الاصل في هذه المسائل ان
فعل المصلي الذي يفقد الصلاة بوجوده فيها قبل الجلوس اذا وجد بعد
الجلوس الاخير لا يفقدها باجماع اصحابنا مثل الكلام والحدث العهد والقيمة
واما ما ليس من فعل المصلي بل هو عارض سماوي واذا اعترض يكون مفقودا
بوجوده في اثنائها **فقد** اختلفوا في بطلانها به اذا وجد بعد القعود الاخير
قال ابو حنيفة بطلت وقال لم تبطل **وهذا** الخلاف مبني على افتراض الخروج

منها

73
منها بالصنع او وجوبه كما قال في كافة النسخ بطلت الصلاة عند ابي حنيفة في هذه
المسائل اي الاثني عشرية وعندهما عت بناء على ان الخروج من الصلاة بفعل المصلي
فرض عند فاعتراض هذه العوارض بعد التشهد قبل التسليم لا اعتراضها في اثناء
الصلاة ولو اعترضت في اثنائها يفقدونها كذا هنا وعندهما ليس بفرض فاعتراضها
في هذه الحالة كاعتراضها بعد التسليم ولو اعترضت بعده لانفسد الصلاة كذا هنا
لها قوله عليه الصلاة والسلام اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلاتك .
علق التمام بالفعلة فمن شرط شيئا اخر فقد زاد على النص وهي نسخ فلم يحز بالري
وله انه لا يمكنه اداء فرض آخر الا بالخروج من هذه الصلاة وما لا يتوصل اليه الفرض
الا به يكون فرضا كالما مور بالتوضي يكون فامورا بالاستيقا من البير ولكن امر
عبد بصعود السطح يكون فامورا بنصب السلم لان الشيء اذا ثبت ثبت
بلوازمه وضروراته **وهو كذا** قال الشيخ اكل الدين في العناية **وله** اي لابي حنيفة رحمه الله
ان اداء الصلاة اخرى في وقتها واجب اي فرض لا محالة وهو لا يمكن الا بالخروج من
هذه وكان الخروج منها وسيلة الى الفرض باقتضاء قوله تعالى اقيموا الصلاة وما لا
يتوصل الى اداء الفرض الا به كان فرضا وهذه النكته فنقله عن الشيخ الامام .
الى منصور الما تريدي رحمه الله انتهى وقال المال بن الهمام وما لا يتوصل اليه
الفرض الا به يكون فرضا ومعلوم ان الطلب انما يتعلق بفعل المكلف بناء على اختياره
لا بلا اختياره انتهى **وقال** الكافي في معراج الدراية **والابي** حنيفة ان اتمام الصلاة
فرض بالاجماع الا ترى انه ممنوع عن البقاء على هذه الحالة الى وقت صلاة اخرى .
بالاتفاق ولو لا انه بقي عليه شيء فيها لم يمنع بعد قعوده قدر التشهد وهو معني
قوله لا يمكنه اداء صلاة اخرى الا بالخروج من هذه مثل ما لو اصرم للظهر فلم يخرج
منها حتى دخل وقت العصر ولم يدا اداء العصر لا يمكنه اداؤها الا بالخروج عن تحريمه
الظهر لان العصر لا ينادي بتحريمه الظهر فكان الخروج منها سببا يتوصل به الى
اداء العصر واداء العصر فرض وما لا يتوصل الى الفرض الا به يكون فرضا كالانتقال
من ركن الى ركن في الصلاة وان لم يكن ركن في ذاته كذا هنا لان صلاة الظهر مثلا فالم
تبق على الصحة لا يمكنه اداء العصر للزوم الترتيب عندنا فلا يخرج عن الاولى

علي وجه تبقي صحي لا يصنع يوجد منه فكان فرضا كذا نقل عن الشيخ ابي منصور
انتهى **قال** في الكافة ولانا اجمعنا على بقاء التحريم في هذه الحالة حتى لو نوي
المسافر الإقامة في هذه الحالة يتغير فرضه كما لو نواها في خلال الصلاة والتحريم
لا يرد بها ذاتها انما اريد بها افعال الصلاة ولم يبق فعل اخر سوى الخروج فرضا
ضرورة **ثم ان صاحب الكافة** بعد اثباته مدعي فرضية الخروج بالصنع او رد
سواء الانتصفا ابطال ما اتى به ثم يخلص عنه ثم يرجع الى اثبات ما صدر به من
افتراض الخروج بالصنع حيث قال وان قيل الخروج من الصلاة قد يكون بمعصية
كالكذب والمعصية لا تنصف بالوجوب **قلنا** عن هذا قال بعض مشايخنا يعني
الكرخي ليست هذه المسائل مبنية علي هذا الاصل يعني الذي هو افتراض
الخروج بالصنع ولهذا ذكر في الهداية بصيغة قيل **فصاحب الكافة** انما اتي بهذا
تخلصا عن الايراد فقط فكانه قال لانقول بفرضية الخروج بالصنع لما يلزم
من انه يكون بمعصية وهي لا تنصف بالفرضية فلا يكون المسائل مبنية علي
ما قاله البردعي ولهذا ذكر في الهداية بصيغة قيل المفيدة ضعفة واذ كانت
مفيدة لضعفه لما يلزم من انتصاف المعصية بالوجوب فنقول بل بطلان
المسائل عند الاعام باعتراض هذه الاشياء لان بقاء التحريم يجعل اعتراضها في اخرها
كاعتراضها في خلاها ولما تخلص صاحب الكافة عن ذلك الايراد بهذا الوجه وقد
استدل لافتراض الخروج بالصنع قيل هذا الادراج وكذا استدل له في
الهداية لكن حكاه فيها بصيغة قيل التي توهم ان صاحب الهداية لم يرتض
بما قاله ابو سعيد حتى ان بعض اشراح الهداية فهم ذلك عن مؤلفها فقال ان
قول المصنف وقيل الاصل فيه الاشارة الى ان مختاره غيره وقد رد الشيخ اكل الدين
فهم ذلك الشارح كما سذكره فان صيغة قيل ليس كل ما دخلت عليه يكون ضعفا
جواب لما **استدرك** صاحب الكافة ورجع الى اثبات مدعي فرضية الخروج بالصنع
كما قاله ابو سعيد البردعي مجيبا عن ذلك الايراد **فقال** ولكننا نقول الخروج واجب
اي فرض وهو من حيث هو هولا يتصف بالمعصية والكذب من حيث انه سبب
الخروج عن الصلاة ليس بمعصية وهذا كما تقول ان الزنا سبب لحرمة المصاهرة
من حيث

من حيث انه سبب للولد ومن هذا الوجه غير متصف بالحرمة وكذا سفر المعصية صلح
متعلق بالرخصة من حيث انه خروج مريد ومن هذا الوجه مباح والعصيان في قطع
الطريق او التمرد علي مولاه وذلك بجوارله وقوله عليه الصلاة والسلام تحت اي
قارب التمام لان الشيء يسمى باسم ما قرب اليه قال تعالى اني اراني اعصر
خمر والخمر لا يعصير **وقال عليه الصلاة والسلام** لقنوا موتاكم **وقال** من وقف بعرفة
فقد تم حجه وقد يقع عليه طواف الزيارة وهو فرض **وانما حملناه** علي هذا
بدلالة النص والاجماع لان اتمام الصلاة واجب اذا تمامها منها وهي واجبة وانما
بانها بها وانها وانها بحصيل ما يضادها اذا الشئ انما ينتهي بما ينافيه كالليل
ينتهي بالنهار والسواد بالبياض انتهت عبارة الكافة **وهي** موافقة لتعليل
الهداية بقوله لهما مارونيا من حديث ابن مسعود **وله** اي للامام انه لا يمكنه
اداء صلاة اخري الا بالخروج من هذه وما لا يتوصل اليه الفرض الا به يكون فرضا
ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام تحت اي قارب التمام انتهى **فقد** ارتضى صاحب
الهداية والكافة قول سعيد البردعي ان الخروج منها بالصنع فرض عند ابي حنيفة
رحمه الله وعليه عامة المشايخ **كما** قاله الشيخ اكل الدين ورد الشيخ اكل الدين ما ظن
ان المختار عند صاحب الهداية قول الكرخي ان الاصل وجود المغيرة حيث قال
الاحمل وكذلك ما اشرنا اليه في مطلع البحث من قول بعض الشارحين ان قول
المصنف رحمه الله وقيل الاصل فيه الاشارة الى المختاره غيره مردود لان تركه ذكر
المختار وذكر غيره والاحتجاج عليه غير متوقع من مثله انتهى **فصاحب الهداية**
موافق للعامة وكذلك صاحب مجمع البحرين حيث قال **والاصل** اي عند ابي حنيفة
افتراض الخروج من الصلاة بفعل المصلي وقيل استوا اولها واخرها وجود
المغيرة انتهى فقوله وقيل الخ مبين انه لم يرتضه وان معتمده الاصل الاول وشرح المالك
الاصل الاول في شرحه بقوله هذه المسائل تبين عند الشيخ ابي سعيد البردعي علي
اصلنا وهوان الخروج من الصلاة بفعل المصلي فرض عند ابي حنيفة فاعتراض
هذه العوارض من قبل السلام كاعتراضها في اثناء الصلاة فيبطل واكثر المشايخ قد
اختاروا قول ابي سعيد وقد قال شمس الايمية الصحيح ما قاله ابو الحسن الكرخي

وقال صاحب التأسيس وما ذكره ابو الحسن احسن لان الاول يعني ما قاله
ابو سعيد البردي ليس بمنصوص عليه عند ابي حنيفة انتهى **وقد يقال** كونه
ليس بمنصوص عند ابي حنيفة لا يمنع ارجحية وجهه لانه مستند فيه لدلالة
النص والاجماع وكيفية وجهها لارجحية ويحتمل بان ما قاله الكرخي ليس بمنصوص
عن حم ايضا فتساويا في عدم النص واذا لم يكن عن الامام علي ما قاله البردي
ولا علي ما قاله الكرخي يرجع للمرجح **وقد** روينا اتفاق ائمة المذهب علي بطلان
الصلاة بطروثي قبيل السلام من تلك العوارض عند الامام واختلافوا هل
بطلت بترك ما هو فرض او باستوا اولها واخرها في وجود المغير **والقابل** بان
المبطل ترك فرض وهو الخروج بالصنع لا يمنع وجود المغير قبله فيكون البطلان
بالامر من جميعا وامتنع الخروج بالصنع لطرق المانع من بقاء حرمة الصلاة فلماذا
لم يرتض صاحب مجمع البحرين الاصل الثاني فحماه بصيغة قبل ولكن شارحه ابن
الملك اخبر المتن عن موضوعه لان الاصل الذي هو افتراض الخروج بفعل المصل
جزم به الماتن ثم ذكر الاصل الآخر بصيغة قبل فلم يرتضه موافقا للعامة واما
ابن الملك فبعد شرحه للاول **قال** ولضعف هذا يعني الاصل الذي قاله ابو سعيد
البردي او رد المصنف اصلا اخبر ذكره ابو الحسن الكرخي واختاره المحققون
بقوله وقيل بل استوا اولها واخرها في وجود المغير انتهى فلم يحسن قول
ابن الملك ولضعف هذا او رد المصنف اصلا اخر مع جزم المصنف الماتن بالاول
واثباته بصيغة التخيير في الثاني وقال في البرهان وقول الكرخي باستواء
اول الصلاة واخرها في وجود المغير مردود ايضا اذ تعمد المغير في اخرها ليس هو
قبله فلا يصح الحاقه به علي انه معقول في مقابلة منقول وهو غير مقبول انتهى
وعدة الدليل لها حديث ابن مسعود وقد تطرق اليه الاحتمال فسقط به
الاستدلال واقول ايضا يحتمل ان يكون وجود حديث ابن مسعود رضي الله
عنه قبل الامر بالسلام من الصلاة لانه لا يتجه التخيير بين فعل واجب وتركه
وقد خيره النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه بقوله ان شئت ان تقوم ووجه
الاحتمال ما رواه في البرهان عن عطاء كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
قعد

قعد في اخر صلاته قدر التشهد اقبل علي الناس بوجهه وذلك قبل ان ينزل
التسليم انتهى فينتجه ان يكون تخيير ابن مسعود في ذلك الوقت وعلي تسليم
كونه بعد يؤول التمام بانه لقربه منه اطلق عليه كما تقدم واما الاستدلال
الثاني لهما بان الخروج من الصلاة يضاد الصلاة فلا يكون من جملتها فمنوع
لقول العلامة صاحب الدرر انه انما يغيد عدم الركنية وهو لا ينا في الفرضية
لجواز ان يكون كالتحريمية يعني فرضا كما يشهر به استدلال الامام بقوله ان
للصلاة تحريما وتحليلا انتهى فقد تبين قوة قول الامام والدليل له علي افتراض
الخروج منها بالصنع كما قاله ابو سعيد البردي فتحتنع قول الكرخي انه لا خلاف
بينهم في ان الخروج منها بصنعه ليس فرضا ان يكون غير فرض ويقول بافتراضه
صاحب الهداية ويتبعه الشراح وعامة المتأخرين واكثر المحققين والامام النسفي
في الوافي والكافي والكنز وشروحه هذا بعيد جدا فان قلت ان صاحب البرهان
قال في الاثني عشرية ان قولهما بانها صحيحة هو الاظهر **قلت** لا وجه لظهوره
فضلا عن كونه الاظهر لانه استدلال علي ذلك بما ليس فيه دلالة عليه فانه قال
ولوراي المتيم الماء الى ان قال **فصلانه باطلة** عند ابي حنيفة **وقالاصححة** وهو
الاظهر لاطلاق ما روينا اولد لانه اذا لم تقصد مع تعدد فاولي ان لا تعد
وعند عدمه انتهى **وذلك** لان الامام فرق بين تعدد المناخ وطوره بدون كسبق
حدث وطلوع الشمس فانه بالتعد حصل الصنع وان جاوزه المنهي كما علمته من كلام
الكافي واما سابقة الحدث فهو باق في حرمة الصلاة واما قوله لاطلاق ما روينا فالمراد
قوله صلى الله عليه وسلم اذا قضى الامام الصلاة وقعد فحدث قبل ان يتكلم فقد
تمت صلاته ومن كان خلفه من اتم الصلاة وكان اذا فرغ من التشهد اقبل علينا
بوجهه وقال من احدث حدثا بعد ما فرغ من التشهد قد تمت صلاته وكان ذلك
قبل ان ينزل التسليم اه شرحه وليس فيه ما يدفع افتراض الخروج بالصنع بل ثبنته
لقوله فحدث باسناد الصنيع الى الاصل وهو حقيقة فيه وليس كسبق الحدث لانه
ليس قاطعا فافترقا واما قوله او دلالة لانها لم تقصد مع تعدد فاولي ان لا تقصد
عند عدمه ففيه غفلة عن الفرق بين العمد المستلزم صنعا محصلا للفرض وبين

فعل مع

سبق حدث ليس قاطعا ولا محصلا للمصنع فلا تضح به الصلاة ولا يخرج منها به علي
 ان صاحب البرهان في هذا القول نص علي ان قول الكرخي باستواء اول الصلاة
 وآخرها في وجود المغير مرد ودلان المصلي اذا تعدل الحدث في اثباتها بطلت وفي
 آخرها صحت فليتنبه له وحاصل هذا ان صاحب البرهان ادعي اظهرية صحت
 الاثني عشرية بطروسيماوي عندهما كروية المتيهم ماء الي اخره ولم يات له بدليل يثبت
 الصحت فيها فضلا عن الاظهرية لان هذا الدليل الذي استدل به لهما هو دليل الامام
 علي افتراض الخروج بالصنع كما بيناه وقد حصل بمقادير هذا الحديث فاذا لم يوجد صنع
 بطلت بطروسيماوي لما بيناه من دلالة النص والاجماع ومن المقرر طلب الاحتياط
 في العبادات لتبرأ ذمة المكلف بها وليس الاحتياط الا بقول الامام الاعظم انها تبطل في
 الاثني عشرية وعلي منوالها هذه المسائل التي زدناها من كتب ائمتنا ووجدنا الحكم
 فيها مثلها فالحقناها بها وهي كما لو حاضت او ولدت او حاذت رجلا نزل الى الجاهل
 بينهما بلا صنعها بان اخذ الرميح او الماء او شخص او حاذت خنثي او حاذي
 الخنثي مثله ولم تتأخر المرأة ولا الخنثي باشارة من حاذته لتركها فرض المقام
 فنقد صلاتها دون حاذته لانه اخر بالاشارة كما ذكره الكمال بفتح القدير وان لم
 يشرا بطلان اصلا علي ما قال الشيخ اكل الدين في العناية اعترض بان المرأة لو حاذت
 رجلا في هذه الحالة يعني بعد القعود الاخير قد رالتشهاد تحت صلاته بالاتفاق
 ولا صنع منه واجيب بان المحاذات فاعلة لا تحقق الامن فاعلين فكان منه
 صنع ادناه اللبث في مكان انتهى يعني المكث بدون اشارة منه لتأخر تكون
 المحاذات منه موجودة بقدر ركن لكون دوام هذه الحالة كان لها صنعها منه
 وفقد تأخيرها المستلزم بطلان صلاتها بتركها فرض المقام ح وصحت صلاتها
 كصلاته ولا بد من هذا الحل لهذا الحل **او جن او اغني عليه او مات لما قال قاضي خان**
رحمه الله لو مات او اغني عليه اغما وطويلا او جن جنونا مطبقا او حاضت المرأة او
 صارت نفسا في اخر الوقت يسقط كل الصلاة انتهى فكذا الحكم بعروض هذه الاشياء
 في اخر الصلاة اذ بعروضها فيها صيرتها عدا ما الفساد ها بوجود العارض كما ذكرنا
 وتظهر عمرة الخلاف فيما لو مات قبل السلام وقد اوصي بغدية الصلاة يلزم
 الخراج

من ص

فكان ابتداء

الخراج عنه لهذه الصلاة التي مات فيها قبل خروجه منها بصنع من ثلث قاله
 عند الامام لا عندهما اذا كانت قضا عما الزمه قبل هذا الوقت او تقدمت عليه امرات
 وكان خلفها بجذائها **او خنثي او تقدم عليه امراتان وكان مع آخر خلف المراتين**
او الخنثيتين او تقدم علي الرجال ثلاث نسوة او خنثانا او تقدم الخنثانا علي
مثلهم مقتدين او انزل بنظرا وفكرا او احتلام او شج بضرب او عض زنبور
او وقوع عمرة من شجرة او حجر من سطح او اصاب ثوبه جراحته فقتلها من
غير قصد فسال دمه او سال صديقه لان حركته التي تحرك بها ثوبه دون نزع
حفه جعل يسيرا ومثله او مكث قد راد اركن بعد سبق الحدث نائما كما اذا نام
فرعفا فاستمر قد ره او فقهة نائما او كشفت عورتها للتطهير بعمل يسير لسبق
حدث مطلقا وفي قاضي خان ان اضطرت لا تقصد او كشف الرجل عورته للتطهير
لسبق حدث او استخلف اماما من امراة او امام الرجال والنساء استخلافه
من لا يصلح خليفة فنقد صلاته وبفسادها تقصد صلاة القوم وقال زفر صلاة
النساء صحيحة لانها تصلح لامامتهن كذا في الكافي واستخلف الامام محدثا
او جنبا او صبيا او متنفلا او مجنونا او كافرا لانه قد يصلي ويشهد وهو
كافر كرافضي يسبب الشيخين او ينكر البعث ونحوه او معذورا او الثغ او
فاقا او تمام ثم خرج الامام من المسجد بطلب صلاتهم دون الامام وكذا التجاوز
الصفوف في الصحرا او ارتضع صبي من ثدي امه بغير صنعها فترل اللبن
او مص مرات ثلاثا ولم ينزل اللبن او مسها زوجها او سيدها شهوة او قبلها
زوجها او سيدها ولو بغير شهوة علي ما في قاضي خان وغيره شرط الشهوة في
القبلة او اوج بين فحذي زوجته او امته ولم يربللا او نظرا الفرج الداخل من
المطلقة رجعيها علي ما قيل لبثت الرجعة وفي الخلاصة المختار عدم الفساد به
او القيت عليه نجاسة كثيرة او صبي لا يستحسك فتجسا او حول عن القبلة
بجملة او وضع علي دابة وان لم يحول عن القبلة او حال بينه وبين الامام سيل
قد زهر بحر فيه الزروق او انفصلت سيفنته عن سيفنته الامام وزال اقترانها
او ذهبت به سيفنته ونفغ امامه علي الشط او قلبه او القنة الدابة من وراء امامه

الراكب معه **او** قلبه فذهب بالآخرى ولم تذهب **او** علم بخطاياه **او** خطا امامه
 القبلة متحررا وترك التحول اليها **او** تحول رايه لجهة ولم يتحول اليها **او** تحول رايه الى
 الجهة الاولى علي خلاف هذه **او** علم اصابته القبلة وقد شرع بدون تحرا **او** كان لاحقا
 فبذل اجتهاده الي غير مجتهد امامه بعد فراغ الامام **او** قدر علي استقبال القبلة
 بزوال عجزه عن التوجه اليها بمرض **او** خوف غرق **او** ذهاب عدد **او** غريم مفلس
او وقوف قافلة وهو علي الدابة **او** وصل الى مكان يقدر علي النزول به لنزول مطر
او وصل **او** استدارت به السفينة فلم يتحول الى القبلة **او** وجد من يركبه **او** عيسك
 دابته المحجور **او** رفع راسه الى السماء فدخل حلقة مطر **او** ثلج **او** برد **او** ابتلع ماء زبد
 عن التخصه بين اسنانه بعمل يسيرا **او** كان قد من غمر فغرق وسال عرقه لنجاسة
 عرقه **او** كبر خمر او نبيذ **او** بنج تقدم شربه **او** شك انه لم يصلي اول مرة **او** لم يكن
 الشك عادة له وهذه البطلان فيها متفق عليه فالتاخير به بعروض الشك حالة
 الجلوس قد رالتشهد وذكرتها مع المسائل لتحريها كما ستعلمه وهذا اذا كان
 الشك قبل سلامه واما بعده فلا يضره الشك **وروي** عن محمد انه اذا شك بعد
 القعود قد رالتشهد لاشي عليه ذكره قاضي خان رحمه الله **وفي الخلاصة**
 اذا شك في الصلاة انه يصلي ثلاثا او اربعا يستقبل اما اذا شك بعد السلام او
 قبل السلام لكن بعد فافرج من التشهد يحكم بالجواز ولا يعتبر هذا الشك
 كالمتوضي اذا شك في مسح الراس بعد فافرج من الوضوء لا يعتبر الشك لما مر
 في الطهارات كذا هذا انتهى **وعبارة الخلاصة** في الطهارة ومن شك في بعض
 وضوءه وكان اول ما شك غسل الموضع التي شك فيه هذا اذا لم يصر الشك عادة
 له فان وقع ذلك كثيرا لم يلتفت اليه هذا اذا كان الشك في خلال الوضوء فان كان
 بعد الفراغ من الوضوء لم يلتفت الى ذلك انتهى **واقول** تشبيه شك المصلي بالمتوضي
 في خلال الفعل قبل التمام صحيح اما تشبيه سقوط اعتبار شك المصلي قبل التمام بعد
 قعوده قد رالتشهد بشك من فرغ من الوضوء فليس صحيحا لان من لم يلمح في
 عليه بعض الصلاة قطعا فصدق عليه لفظ الحديث لكونه فيها فلتزمه الاستقبال
 بالشك وهو في حروفها واما المتوضي بعد غسل الرجلين انما حصل اتمام الوضوء

محصة

نسخة
الذي

ظاهرا

ظاهرا ولا معارض له غير مجرد الشك وهو بعد التمام لا يعتبر فليس المتوضي
 شك معتبر سوي الشك مع بقاء بعض اعضائه حقيقة بدون غسل وليس له
 مماثلة بمن جلس قد رالتشهد وشك في شيء منه عليه قبله حتى يتصور منه
 شك غير معتبرين فافترق الحال بين شك المتوضي الذي اتم الوضوء وبين
 من جلس قد رالتشهد وشك قبل سلامه **وظهر** ضعف القول بعدم اعتبار
 شك من جلس قد رالتشهد لقول قاضي خان ولو شك بعد السلام انه صلي ثلاثا
 او اربعا يحكم بالجواز بناء علي الظاهر ولو شك بعد فافرج من التشهد **روي** عن
 محمد انه تمت صلاته ايضا ولا شيء عليه انتهى **قلت** وذلك لان هذه الرواية نص محمد
 علي خلافها **ولما قال** في الفتاوي الكبرى اذا شك بعد الفراغ من الصلاة انه صلي
 ثلاثا او اربعا لاشي عليه ويجعل كأنه صلي اربعا عملا لامره علي الصلاح وان كان
 قبل الفراغ بعد التحري ياخذ بالمتيقن ومحملة في ابواب الصلاة من شرح الزيادات
 لاف الرواية ورواية هذه المسألة في المنتقا وصورتها اذا فرغ القوم من صلاتهم فشكوا
 في الاتمام قال محمد رحمه الله تعالى اذا كان بعد الفراغ لم يلتفتوا اليه انتهى **في هذا**
 نص محمد مفيد بمفهومه ان الشك الحاصل قبل السلام ولو بعد التشهد يكون مبطلا
 ومفيد ضعف الرواية التي ذكرت في قاضي خان رحمه الله وصيغة نقل قاضي خان مفيد
 ضعفها القول **روي** عن محمد انه يتم صلاته **ومفيد** ايضا ان ما في الخلاصة مبني
 عليها فيكون مد فوعا بهذا لان هذا مقتضي نص الحديث فلا يكون شك من
 جلس وتشهد كالشك الحاصل ممن خرج عنها بالسلام ولانه لو سلمنا مماثلته له
 لا يصح الا اذا علم ان هذا التشهد الذي شك وهو فيه هو التشهد الاخير قطعا
 لينتهي به الشك فيما قبله فيما شك حال من خرج بالسلام بجامع انتهائها الاركان
 فيها وليس كذلك لان هذا شك في ان جلوسه هذا هل هو الاخير او الاول
 او هو جلوس في غير محل جلوس لفرض المسألة في الخلاصة بكونه شك انه صلي
 ثلاثا او اربعا فكيف لا يعتبر شك مبطلا وهو لم يتم الركعات فضلا عن الاركان
 حقيقة قطعا فلزم اعتبار شك مبطلا شمول نص الحديث اياه **وظهر** افادة
 قاضي خان بالاثارة شمول لزوم الاعادة بالشك علي من جلس قد رالتشهد

وظن كالذي لم يجلس وانه لا يكون الشك ساقطا لا يلزم شيئا الا اذا حصل بعد
السلام لمن لاعادة له به كما نص عليه محمد في المنتقى **الاجر وظهر عدم افعان**
نظر الخبر صاحب البحر في كلام الخلاصة لهذا النص الذي قاله محمد رحمه الله ولا
قادة قاضي خان واقادة ما فعله صاحب البحر عن المحيط ذلك **فتحرر لن**
لزوم الاعادة بالشك قبل السلام لنص محمد ضابطه فذهب الامام محمد بن
بالرحمة والرضوان بجاه سيدنا محمد عليه افضل الصلاة والسلام
الحمد لله ذي الجلال والاكرام المان بالايضا لهذا الخبر علي بن عبد الحقيير .
نسالة العفو عن التقصير وخير ما نامل في المعير **ومما يراد** دخول وقت الظهر
في الصلاة عيد الفطر او الاضي كما تقدم عن صاحب البحر رحمه الله وجزاه عنا خيرا
او دخول الوقت المكروه علي نصلي القضاء بالطلوع **او الاستواء او الغروب او**
تذكر الاي سجود سهوا **او** تلاوة بعد السلام كما تقدم في هذه المسائل وما هو
مثلها يجري الخلاف بين الامام الاعظم وصاحبيه رحمهم الله تعالى بناء على الاصل
الذي ذكره في الاثني عشرية فتبطل بحصول شيء مما ذكرناه قبيل السلام عند
الامام لا عند صاحبيه الكرام رحمهم الله وتقدمهم بالرضوان الى يوم القيام
وقد وجد علمت ان عامة العلماء المحققين الاعلام قائلون بما ذكره ابو سعيد البرقي من
التاصيل لقول الامام انه يفترض الخروج من الصلاة بالصنع كما افاده مقتدي اهل
السنة والجماعة ابو منصور الماتريدي وبه يرد علي من نسب اليه الغلط فالفايز
من صان اللسان عن اللفظ وقد اتى ابو سعيد في باب التحقيق والاحتياط بيقين
الذي عليه مدار العبادة والدين وبه التمسك بالعروة الوثقى والحبل المتين وقد
شذازره عامة العلماء بالوجه المبين كصاحب الهداية والعناية الشيخ الامام اكل الدين
والامام حافظ الحق والملة والدين في الكافي والوافي والكنز وامام اهل السنة
والجماعة ابو منصور الماتريدي فبهذا اسعد ابو سعيد ونصر واعتز **تنبيه**
هم يعتني به لرد ما يتوهم انه وارد علي ما زدناه بل وعلي الاصل المزيد **قال خاتمة**
المحققين شيخنا شيخنا العلامة نور الدين علي المقدسي رحمهم الله في شرح نظم الكنز
قوله لو جن او احتلم او اغشي عليه استقبل قيل انما تبطل هذه الاحداث لو وجدت
قبل

نسخة
الغلط

قبل فعوده قدر الشهد لا بعده فلو كان اما ما فاعني عليه بعد فصلاته ومن خلفه
ثامة الا انه لو حاول صلاة اخري يتوضا وفيه اشكال مشهور وهو ان الخروج
بصنعه فرض عنده يعني الامام فكيف تتم صلاته **واجيب** كما في الهداية وغيره بانه
لما صار محدثا بالانغماء تحقق منه ضرب اضطراب وذلك صنع منه وان لم يوجد
اضطراب فقد مكث بعد الحدث وهذا قاطع للصلاة لانه صار موديا جزء من
الصلاة وهو صنع منه **ورد** بان الخروج بصنعه ان يعمل عملا ينال في الصلاة عمدا تحقيقا
للخروج منها والاضطراب في هذه الحالة ليس بهذه المثابة اذ لا عمد للمفشي عليه ولا
المجنون والنام ولو صح من مجنون او مفشي عليه او نائم اداء فرض لكانوا من اهل
التكليف وهو خلاف الاجماع اذ الخطاب موضوع عنها نعم الامر في النوم سهل انتهى
فليفتنم هذا التحريم من هذا الخبر رحمه الله العليم القدير **هذا** وايضا بالتقصير
لمعترف غير اني من افاد الفضلا المحققين وورودي عذب منا هلم استحل
واغترف واسال عمدة ذوي السيادة السرة علي ما يراه وان يفيد الزيادة وتقييد
ما اطلقناه فالخير عادة سبحانه لا علم لنا الا علمتنا انك انت العليم الحكيم **قال**
تعالى وفوق كل ذي علم عليم **ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ومما يثابته تلك**
المسائل بالنووي امام المسافرين الإقامة فلم يتبعوه في الاتمام **وكذا** لو تبدل اعتقاد
شع عند السلام بخالفه الاسلام فان لا طفته عناية ورجع الى الدين لزوم اعادتها
لبقاء سببها وهو الوقت كالحج وليست هذه محل خلاف في البطلان لان الردة
والعياذ بالله تعالى منها مجبطة لجميع القرب بالاتفاق **ومن البطل الصلاة ما لو**
اقم مسافر مقيمين واتم بهم رباعية بطلت صلاتهم وهذه لها مشابهة من حيث
وجود القعود وطر والمفسد بعد لصلاة المقتدين لما يعتزم الامام لكونه متنفلا
بالاخرين وهم مفترضون **وهذه** قد كانت حادثة حال بالمدينة المنورة علي
شرفها افضل الصلاة والسلام في او اخر شهر الحجة سنة ثمان وخمسين والف وانه
تقدم مسافر فصلى في الروضة الشريفة بالسادة الحنفية العشاء وكنت مقتديا
به متنفلا بسنة العشاء مع صاحب لي كذلك لطف الله به وسلكه بنا وبه احسن
المساكن فلما اصبح الصبح جاء بعض اهل المدينة المنورة يسالون عن

حكم صلاة المقيمين خلفه فعملوا بطلانها **وهذه** لم تطرف كتاب علمته انما القول
 اصحاب المتن يصح اقتداء المقيم بالمسافر في الوقت **وبعد** الاماندرك شرح القدوري
 المسمى بجمع الروايات وفي شرح الهداية لابن الهمام في باب الحديث في الصلاة وتوضيح
 الشراح بان يسم للمسافر على راس الركعتين ثم يتم المقيمون منفردين وقال الكرخي
 يجب عليهم القراءة والقنوي على انها لا يجب كذا في الفيض للبرهان الكسري
واقول بل تحرم على ما قال في كافي النسخة ثم قيل يقرأ المقيم في هاتين الركعتين
 لانه كالمسبوق وهو يقرأ والاصح انه لا يقرأ لانه لاحق ادرك اول الصلاة
 وقد تم فرض القراءة فيتركها احتياطاً وهذا لانه لما كان لاحق الآن في الحكم
 كانه خلف الامام فكان مقتدياً من هذا الوجه وهو منفرد حقيقة فتحرر عليه
 القراءة نظراً الى انه مقتد **وتحجب** القراءة نظراً الى انه منفرد **اذ** فرض القراءة
 صار مؤدي في الشفع الاول فدارت قرأته بين الحرمة والندب فالاحتياط
 في الترك لان الحرام واجبا لا متنباع والمندوب جائز الترك فلو كان صراماً يأنم
 بالفعل ولو كان مندوباً لا يأنم بالترك بخلاف المسبوق فانه ادرك قراءة
 نافذة فكانت قرأته فيما يقتضي فرضاً فيجب عليه الاتيان بها **وقال** في
 الهداية فكان الاتيان اولى وهو مشكل اذا الاتيان واجب وكانه قال كذلك
 مطابقة لقوله احتياطاً لقوله جزاً سببية سببية مثلها انتهى **واقول** قد
 يجوز صاحب الكافي بحلين اطلاق الواجب في حق المسبوق وهو فرض واطلق
 الحرمة على قراءة المسافر فيما يقتضي وهي مكرهة فان الدليل ليس قطعياً
 لترك القراءة وحرمتها **وقال** اما جوازها أي اقتداء المقيم بالمسافر في الوقت فلان
 صلى الله عليه وسلم صلى باهل مكة وهو مسافر فقال انما وصلاكم فانا قوم
 سفر واما بعده خروج فلان صلاة المسافر اقوي من صلاة المقيم يعني للفرض
 القعود على الركعتين ولزوم القراءة فيهما انتهى **قلت** فلو صح اتحام الامام
 المسافر اربعاً بالمقيمين لفعله النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتكلف لقوله اتحموا
 صلاتكم فانا قوم سفر فحاطب القوم مصليين **وتوضيح** منع الاتحام معه ان المسافر
 يصير متغلباً بالآخرين كما ذكرناه والمقيم مفترض ومن شرط صحة صلاته
 مع الاتحام

الوقت ص ٢

مع الاتحام القراءة في جميع الاوليين والجلوس عليها قد رالتشهد ومع ذلك يكون
 مسياً بترك السلام عن محله وشغله عنه بمنهي عنه وهو التغل بما زاد قبل
 الاتيان بما طلب منه وهو السلام **واذ قد علمنا الاصل في المسائل** وما يتفرع
 عليه واثبتنا ما تيسر على فنوالها فليفتتم وقد يفتح الله تعالى من فضله
 بما يريد على ذلك فنسأله التوفيق والقبول لما يرضيه وقد وجد فراغ التأليف
 في نسخة المؤلف بمسئله شهر ربيع الاول سنة ستين والى مع شدة التعب
 وشغل البال وتكرر تغيير عدة نسخ حتى صارت بهذا المنوال الحمد لله
 المان بهذا وله الشكر انه الكريم المتعال وكان الفراغ من تجميعها في ثلث عشر
 شهر ربيع الاول سنة ثمان وستين والى وصلى الله على سيدنا محمد وعليه
 وصحبه وسلم تمت كتابة هذه الرسالة اللطيفة يوم الاربعاء الست وعشرين
 خلون من شهر جمادى الاولى احد شهر رعام السادس عشر بعد الثلاثمائة
 والالف سحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين **بلغ مقابلة**

1.

1.

١
٧١
الرسالة الثامنة جداول الذلال المجارية

لترتيب الفوائت بكل احتمال تأليف

الفقيه حسن الشربلاني الحنف

غفر الله ذنوبه وسرعيوبه

والمسلمين اجمعين

امين

في حوزة محمد صالح بن
محمد عيسى بيردادش



بسم الله الرحمن الرحيم وبه الاعانة **هذا** البدع الاشياء من غير سابقة مثال لاح. تتم
به غصون فروع الاحكام ثم الشهى للنفوس من المدايح. وتزهو به رياض العلوم
والارواح. زهرا ازك من العبير اذا فاح. وتسير به نيسمات انس تريح عذبات
الارواح. وشكر على نعمة التي لا تحصى لتزيد به بالعشي والاصباح. وتبجلي بحجج
الغديك عقود الصدور والالواح. وتبجلي به عرايس الافكار مسفرة عن وجوه
الاعتذار. متصلة ببراهين الابد والاعذار. عند ذوي البلاغة والفصاحة
النظار. وصلاة وسلاما دايما بتجدد الدين بتجدد الاوقات في الليل والنهار. من
البر الرحيم. على الحبيب المصطفى الكريم سيد الانبياء وسند الابرار. اجل خلق الجليل
واكرم من تصدق بالجزيل. القابل بافصح لسان للارشاد ونطق. صلوا كما رايتهم
اصلي **وقد** رتب قضاء اربع صلوات شغل عنها بحجر الخندق تشريعا لامة وسلام
لواسع فضل الله ووافد رحمته وعليه وعترته. واهل بيته وصحابته. والتابعين
لطريقته. ما قيمت الصلاة وثالث الصلاة بدوام منتهامين **وبعد** فيقول العبد
الفقير لمن مولا الغني القدير ابو الاخلاص حسن الوفاي الشريف لابي. ان طريقة
الخلف بيان ماسطره السلف لطلب المعالي. وان مسألة الترتيب بين صلاة ظهر
وعصر ومغرب من ايام لما وقع الخلاف في حكمها باختلاف المشايخ فيه علي قول الامام
الاعظم المقدم على كل امام. وكنت اخترت لها جذا ولا يوضع ما يحتمله التقديم
والتاخير تقريرا للافهام. بالتماس طالب لذلك المرام. ثم طرحت من ذلك المثال
بلوح رق مرقوما الى ان رضي عليه شطر مبدا سنين من الاعوام. فرايته وقد ولي
الشباب هديا من المشيب. وما زج الجسم الضنا واللب بالاكدار شيب. فتأمل
بتوفيق ذي الجلال والافضال الى ان ظهري وجوه الاحتمال. فتأمل بتسطيرها
بصحيفة. رحم الله طالبها وبيض وجهه لديه وغفر لنا ولوالدينا واخواننا وبلغنا
المقامات المنيفة وزاد من فضله جذا ول التصوير والاحتمال. فصارت ثمانية
بعد الجنات ثم كثرت وفاضت جارية بما هو احلي من الزلال فدقتها طائفا
في كرم الرحيم المتعال. سايلادعوة اخ في الله لي ولذريتي بصلاح الاحوال **وسميها**
جد اول الدال الجارية لترتيب الفوايت بكل احتمال **اعلم** ان الترتيب بين الفايته
والوقية

٧٢
والوقية وبين الفوايت القليلة مستحق وان الترتيب يسقط باحد امور ثلاثة
ضيق الوقت والنسيان وكثرت الفوايت وهي ان تزيد على خمس من الفروض
العلمية دون العملية فان الوتر يلزم ترتيبه ولكنه لا يعد من المسقطات للترتيب
وقال صاحب الهداية في كتابه المحيي بالتجنيس والمزيد **رجل** فانتة صلاة من يوم
واحد ولا يدري اي صلاة هي يعيد صلاة يوم وليلة لان صلاة يوم وليلة كانت
واجبة بيقين فلا يخرج عن عمدة الواجب بانك انتهي **وفي صلاة الجلاي** ولو
نسي صلاة من يوم وليلة لا يدري ايتهما هي يتحري فان لم يكن له رأي اعاد صلاة
يوم وليلة عند ابي حنيفة وابي يوسف ومالك والثافع **وقال** محمد والثوري يعيد
ثلاث صلوات ركعتان ينوي بهما الفجر ان كانت عليه واربعان ينوي بها ظهرا او
عصرا او عشاء ان كانت عليه **وقال** في صلاة المغرب **وقال** زفر وبشر المرسي يصلي
اربعا يتعد في الثانية والثالثة والرابعة ينوي الصلاة التي عليه كذا في شرح القدوري
للعلامة نجم الدين مختارين محمود بن محمد الزاهري رحمه الله **ثم قال** في التجنيس والمزيد
واذا فانتة صلاتان يومين الظهر والعصر ولا يدري ايتهما الاولى يتحري ويعمل
بالتحري يعني اتفقا فان لم يقع تحريه على شي يصليهما ثم يعيد الاولى عند ابي حنيفة
رحمه الله وبه نأخذ يعني بان يصلي ظهرا ثم عصرا ثم ظهرا او يصلي عصرا ثم ظهرا
ثم عصرا وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله يبدا بايتهما شاء ولا يعيد الاولى انتهى
قال في شرح المجمع لابن الملك لهما ان الترتيب بين الفايته قد سقط لانه عاجز
عن رعايته كما سقط بالنسيان لهذا ولاي حنيفة ان رعايته الترتيب ممكن هذا فلم
يتحقق العجز انتهى **ثم قال** في التجنيس والمزيد ولو فانتة ثلاث صلوات من ثلاثة
ايام الظهر والعصر والمغرب اما عندهما فظاهري في سقوط الترتيب فيبدا
بايهما شاء وعند ابي حنيفة رحمه الله اختلف المشايخ فيه **ممن من قال** لا يجب الترتيب
عند فيبدا بايهما شاء ثم يصلي الثانية والثالثة ولا يعيد شي وهو ما اخترناه
اه قلت وهذا ظاهر فيما اذا صلى ما بينهما منذ كرا للفايته فيفسد ما اداه
فساد موقوفا فتقلب كلها صحيحة عند ابي حنيفة رحمه الله بخروج وقت الخامسة
من المؤديات باستناد الحكم الى اولها فيصير كمن ترك ستا ثم قضاها غير مرتبة

كانت صحيحة اهـ **ثم قال** ومنهم من اوجب الترتيب اي عند الامام لانه يعتبر ان تكون الفوائت في نفسها متساوية ولم توجد هنا قلت وهذا ظاهر في اذ اصلي ما بينها ناسيا ثم تذكرها اهـ قال فيصلي سبع صلوات مرتبة بهذا الترتيب يصلي الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر **قلت فتكون بهذا المثال**

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
الظهر	العصر	الظهر	العصر	الظهر	العصر	الظهر

او بهذا المثال وترتيبه

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
عصر	ظهر	عصر	ظهر	عصر	ظهر	عصر

او بهذا المثال وترتيبه

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
مغرب	ظهر	مغرب	ظهر	مغرب	ظهر	مغرب

فهذه ثلاثة امثلة لبيان تحييره في البداءة باي الاوقات الثلاثة المتروكة فاذا بدأ بالظهر وصلي بعد العصر يعيد الظهر ثم يصلي المغرب ثم يصلي عصر اربع ظهرين واذا بدأ بالعصر وصلي بعد الظهر يعيد العصر ثم يصلي المغرب ثم يصلي ظهر اربع ظهرين واذا بدأ بالمغرب وصلي بعد الظهر يعيد المغرب ثم يصلي العصر ثم يصلي ظهر اربع ظهرين كما قال في التجنيس والاصل في هذا ان تعتبر الغايته ان لو انفردتا فيعيدهما كما قلنا ثم ياتي بالثالثة ثم يفعل بعد الثالثة ما كان يلزمه في صلاتين اهـ وكما قال صاحب البحر يصلي سبعا لانه اما ان يصلي ظهرا بين عصرين او عصرين بين ظهريين لاحتمال ان يكون ما صلاه اولاهو الاخير فيعيد ثم يصلي المغرب ثم يعيد ما صلاه اولاهو الاحتمال كون المغرب اولاه **قلت** وتوضيحه انه اذا صلاه سبعا مرتبة بهذا الترتيب يخرج عن عهدهما بيقين لانه لا يخلوا اما ان يكون المتروك اولاهو الظهر وثانيا العصر او يكون وثالثا المغرب او يكون المتروك اولاهو الظهر وثانيا المغرب وثالثا العصر او يكون المتروك اولاهو العصر وثانيا المغرب وثالثا الظهر وثالثا العصر او يكون

او يكون المتروك اولاهو المغرب وثانيا العصر وثالثا الظهر **فهذه ثلاثة فروض** وبكل فرض يتصور بصورتين **بهذا المثال**

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
الظهر	العصر	الظهر	العصر	الظهر	العصر	الظهر
الظهر	العصر	الظهر	العصر	الظهر	العصر	الظهر
الظهر	العصر	الظهر	العصر	الظهر	العصر	الظهر
الظهر	العصر	الظهر	العصر	الظهر	العصر	الظهر
الظهر	العصر	الظهر	العصر	الظهر	العصر	الظهر

فهذا ينحصر به وجوه احتمال التقديم والتأخير من الاوقات الثلاثة المغرب والعصر والظهر فاذا اصلي سبع صلوات مرتبة في الفعل كما تقدم باي مثال شاء من الامثلة الثلاثة المتقدمة خرج عن عهدهما بيقين لشمول كل مثال منها وجوه الاحتمالات الست كلها **ونذكر لك صورة** استلزامها وجوه الاحتمالات ونميز ما احتمل ان يكون اولاه حقيقيا وثانيا حقيقيا وثالثا حقيقيا بالبيان بالعد ووصفه بالفرض ونميز غيره بوصفه بالعقل فنقول ان كان الظهر هو الاول والعصر هو الثاني والمغرب هو الثالث فقد وقع الظهر الذي صلاه اولاه والعصر الذي بعده في محلهما فرضا والظهر الذي يليهما نغلا والمغرب في محلهما فرضا وما بعده نغلا **بهذا المثال الاول**

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
الظهر	عصر	الظهر	مغرب	عصر	الظهر	الظهر
فرض	فرض	نقل	فرض	نقل	نقل	الظهر

وكان المتروك اولاهو الظهر وثانيا المغرب وثالثا العصر فقد وقع الظهر الذي يليهما نغلا والمغرب في محلهما فرضا والعصر الذي بعده في محلهما فرضا **بهذا المثال الثاني**

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
الظهر	عصر	الظهر	مغرب	عصر	الظهر	الظهر
فرض	فرض	نقل	فرض	نقل	نقل	الظهر

وكان المتروك اولاهو العصر وثانيا المغرب وثالثا الظهر فقد وقع الظهر الذي يليهما نغلا والمغرب في محلهما فرضا والعصر الذي بعده في محلهما فرضا **بهذا المثال الثالث**

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
الظهر	عصر	الظهر	مغرب	عصر	الظهر	الظهر
فرض	فرض	نقل	فرض	نقل	نقل	الظهر

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

وما بعده نفلا بهذا المثال الثالث
 وان كان المتروك اول العصر وثانيا
 الظهر وثالثا المغرب فقد وقع الظهر
 الاول نفلا والعصر الذي يعقبه فرضا والظهر الذي بعده فرضا والمغرب في محلها
 فرضا وما بعده نفلا بهذا المثال الرابع
 وان كان المتروك اول المغرب وثانيا
 الظهر وثالثا العصر فقد وقع الظهر
 الاول والعصر الذي يعقبه والظهر الذي يليه نفلا والمغرب فرضا في محلها والظهر
 والعصر فرضا في محلها والظهر بعدها نفلا بهذا المثال الخامس

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

وان كان المتروك اول المغرب وثانيا
 العصر وثالثا الظهر فقد وقع
 الظهر الاول والعصر الذي
 يعقبه والظهر الذي يليه ايضا نفلا والمغرب في محلها فرضا والظهر الذي يعقبها
 نفلا والعصر الذي يعقبها فرضا والظهر الذي يليه فرضا ايضا بهذا المثال السادس

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

وهذا انتهت امثلة المتروكات الثلاث
 ثم قال في التجنيس والمزيد فعلي هذا
 لو فاتت اربع صلوات من اربعة ايام
 على ما اخترناه لا يجب الترتيب وعلى قول اولئك المتأخرين يصلح خمسة عشر صلاة فانه
 لو فاتت ثلاث صلوات يصلي سبع صلوات ثم يصلح العشاء فصا رثمانية ثم يفعل ما كان
 يفعل قبل ذلك وذلك سبع صلوات فيصير خمس عشر صلاة اه فيكون بهذا المثال

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

الجامع للاربع الاوقات المتروكة وكل وقت منها اذ جعلته مبدءا يتصور بست صور
 بحسب احتمال المتقدم والمتأخر والمتوسط فيما بعده وهذه امثلتها فتكون هكذا
 للبدء بالظهر هكذا
 هكذا

حكم بالوفاتة
 اربع صلوات من
 اربعة ايام ولا يركب
 ايها الاولي

هكذا البدء بالعصر

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

هكذا البدء بالظهر

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

وهكذا البدء بالعشا

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

وهكذا البدء بالمغرب

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

فجمل صورها اربعة وعشرون صورة وكل صورة تحتاج لجدول مشتمل علي
 خمس عشر صلاة جامعة لما يلزم ترتيبه ومخرجه للمصلي عن عهدتها بيقين
 فجمل الجدول اربعة وعشرون جدولا وهذا مثال منها لبيان باقيها
 وكل جدول منها فيه الغروض المتروكة محبزة بالوصف بالفرض والعدد
 علي منوال ما سبق هكذا

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

وهذا مثال اخر لزيادة الايضاح وبيان العمل

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	
ظهر	عصر	ظهر	مغرب	ظهر	عصر	ظهر	عشا	ظهر	عصر	ظهر	عشا	ظهر	عصر	ظهر	عشا	ظهر	عصر	ظهر	عشا	ظهر	عصر	ظهر	عشا	ظهر	عصر	ظهر	عشا	ظهر	عصر	ظهر	عشا
نفل	نفل	نفل	نفل	نفل	نفل	نفل	نفل	نفل	نفل	نفل	نفل	نفل	نفل	نفل	نفل	نفل	نفل	نفل	نفل	نفل	نفل	نفل	نفل	نفل	نفل	نفل	نفل	نفل	نفل	نفل	نفل

وفي هذا القدر كفاية لبيان باء الاربعة والعشرين جد ولا ثم قال في التخييس والمزيد وعلى هذا الوفاة خمس صلوات من خمسة ايام الظهر والعصر والمغرب والعشا والفجر يصلي خمس عشرة صلاة يعني على منوال ما سبق ثم يصلي الفجر فتصير ست عشرة صلاة ثم يفعل كما كان يفعل قبل الفجر وذلك خمس عشرة صلاة فتبلغ الجملة احدى وثلاثين صلاة **اه قلت** فيكون بهذا المثال فجر

٣١	٣٠	٢٩	٢٨	٢٧	٢٦	٢٥	٢٤	٢٣	٢٢	٢١	٢٠	١٩	١٨	١٧	١٦	١٥	١٤	١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
ظ	ظ	ظ	ظ	ظ	ظ	ظ	ظ	ظ	ظ	ظ	ظ	ظ	ظ	ظ	ظ	ظ	ظ	ظ	ظ	ظ	ظ	ظ	ظ	ظ	ظ	ظ	ظ	ظ	ظ	ظ

فقد جمع هذا المثال الاوقات الخمسة وبيدات فيه بالظهر وكل وقت جعلته مبداء تصور باربعة وعشرين صورة بحسب احتمال التقديم والتاخر فيما بعده لانك اذا بدأت بالظهر يقع بعده عصر ومغرب وعشا وفجر وكل واحدة منها تصور ست فتبلغ اربعة وعشرين صورة يضرب ستة في اربعة وكل صورة تحتاج لجدول مثل هذا المثال يجمع احدى وثلاثين صلاة فيتحصل من ذلك مائة وعشرون مثالا من ضرب اربعة وعشرين في خمسة وذلك لان الاوقات المتروكة خمسة وكل وقت يتصور باربعة وعشرين صورة

وهذا

وهذا مثال البداية بالظهر

١	ظهر	٤	مغرب	عشا	فجر
٢	ظهر	٤	مغرب	فجر	عشا
٣	ظهر	٤	عشا	مغرب	فجر
٤	ظهر	٤	عشا	فجر	مغرب
٥	ظهر	٤	فجر	عشا	مغرب
٦	ظهر	٤	فجر	مغرب	عشا
٧	ظهر	عشا	فجر	مغرب	عصر
٨	ظهر	عشا	فجر	عصر	مغرب
٩	ظهر	عشا	عصر	فجر	مغرب
١٠	ظهر	عشا	عصر	مغرب	فجر
١١	ظهر	عشا	مغرب	فجر	عصر
١٢	ظهر	عشا	مغرب	عصر	فجر
١٣	ظهر	فجر	عصر	مغرب	عشا
١٤	ظهر	فجر	عصر	عشا	مغرب
١٥	ظهر	فجر	مغرب	عشا	عصر
١٦	ظهر	فجر	مغرب	عصر	عشا
١٧	ظهر	فجر	عشا	مغرب	عصر
١٨	ظهر	م	عشا	عصر	فجر
١٩	ظهر	م	عصر	عشا	فجر
٢٠	ظهر	م	فجر	عصر	عشا
٢١	ظهر	م	فجر	عشا	عصر
٢٢	ظهر	م	عشا	فجر	عصر
٢٣	ظهر	م	عشا	عصر	فجر
٢٤	ظهر	م	عشا	فجر	عصر
٢٥	ظهر	م	عشا	عصر	فجر
٢٦	ظهر	م	عشا	فجر	عصر
٢٧	ظهر	م	عشا	عصر	فجر
٢٨	ظهر	م	عشا	فجر	عصر
٢٩	ظهر	م	عشا	عصر	فجر
٣٠	ظهر	م	عشا	فجر	عصر
٣١	ظهر	م	عشا	عصر	فجر

ومثل البداية بالعصر

١	٤	ظ	مغرب	عشا	فجر
٢	٤	ظ	مغرب	فجر	عشا
٣	٤	ظ	عشا	مغرب	فجر
٤	٤	ظ	عشا	فجر	مغرب
٥	٤	ظ	فجر	عشا	مغرب
٦	٤	ظ	فجر	مغرب	عشا
٧	٤	م	ظهر	عشا	فجر
٨	٤	م	ظهر	فجر	عشا
٩	٤	م	عشا	ظهر	فجر
١٠	٤	م	عشا	فجر	ظهر
١١	٤	م	فجر	ظهر	عشا
١٢	٤	م	فجر	عشا	ظهر
١٣	٤	عشا	ظهر	مغرب	فجر
١٤	٤	عشا	ظهر	فجر	مغرب
١٥	٤	عشا	مغرب	ظهر	فجر
١٦	٤	عشا	مغرب	فجر	ظهر
١٧	٤	عشا	فجر	مغرب	ظهر
١٨	٤	عشا	فجر	ظهر	مغرب
١٩	٤	عشا	مغرب	ظهر	فجر
٢٠	٤	عشا	مغرب	فجر	ظهر
٢١	٤	عشا	فجر	ظهر	مغرب
٢٢	٤	عشا	فجر	مغرب	ظهر
٢٣	٤	عشا	مغرب	ظهر	فجر
٢٤	٤	عشا	مغرب	فجر	ظهر
٢٥	٤	عشا	فجر	ظهر	مغرب
٢٦	٤	عشا	فجر	مغرب	ظهر
٢٧	٤	عشا	مغرب	ظهر	فجر
٢٨	٤	عشا	مغرب	فجر	ظهر
٢٩	٤	عشا	فجر	ظهر	مغرب
٣٠	٤	عشا	فجر	مغرب	ظهر
٣١	٤	عشا	مغرب	ظهر	فجر

[illegible]

فہرست

فهذا بيان لجميع الصور وكل صورة تحتاج لمثال يجمع احدي وثلاثين صلاة وتميز
ما فيه من الغرض بالعدد والوصف بالغرض على منوال ما سبق في امثلة الاربع
صلوات ونذكر من كل جدول بدي فيه بحرف مثال لا يعلم به باء المائة والعشرين
مثالا وهذا مثال ما لو بدأ بالظهر وبيان ما فيه من الغرض والنفل فان كان المتروك
اولا الظهر وثانيا العشاء وثالثا العصر ورابعا المغرب وخامسا الفجر فقد وقع الاول
مما صلاه والثامن والعاشر والثاني عشر والسادس عشر فرضا وما سوي ذلك نفلا
بهذا المثال وعلى هذا القياس باء الاربعة والعشرين مثالا من صور ما لو كان الظهر
بيداهكذا

[illegible]

وفي البداية بالعصر ان كان المتروك اولا العصر وثانيا العشا وثالثا المغرب ورابعا الفجر
وخامسا الظهر فقد وقع الاول محاصلا والثامن والثاني عشر والسادس عشر والثامن
عشر فرضا وما سوي ذلك نفل **هذا المثال** وعلى هذا القياس باقي الاربعة والعشرين
مثالا من صور ما لو كان العصر مبدا **هكذا**

[illegible]

وفي البداية بالمغرب ان كان المتروك اولاً المغرب وثانياً العصر وثالثاً الظهر ورابعاً العشاء
وخامساً الفجر فقد وقع الاول مما صلاه والرابع والسادس والثامن والسادس عشر
فرضاً وما سوي ذلك نفلاً **بهذا المثال** وعلى هذا القياس باق الاربعه والعشرين
مثلاً من صور ما لو كان المغرب مبداً **هكذا**

العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم مدة ذكرنا ذكرين :
 وسهوا غافلين والحمد لله رب العالمين وكان الفراغ من كتابتها يوم الثلاثاء الموافق
 اثنين في شهر جمادى الثاني أحد شهر رعام السادس عشر بعد الثلاثمائة والالف
 من هجرة المبعوث باكمل وصف صلى الله تعالى عليه وسلم بقلم كاتبها لنفسه احقر العباد
 محمد صالح بن محمد عيسى يرداد غفر الله له ولوالديه ولمن احسن واساء عليه ولجميع
 المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الاحياء منهم والاموات انك يا مولانا
 سمع قريب مجيب الدعوات وقاضي الحاجات سبحانه ربك رب الغرة عما يصفون
 وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين والله سبحانه وتعالى اعلم بحسب

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

وفي البداية بالعتان ان كان المتركة اول العشا وثانيا العصر وثالثا الفجر ورابعا المغرب
 وخامسا الظهر فقد وقع الاول مما صلاه والرابع والسادس عشر والرابع والعشرون
 والسادس والعشرون فرضا وما سوي ذلك نغلا **هذا المثال** وعلى هذا القياس
 باقى الاربعة والعشرين مثالا من صور لو كان العشا مبدا **هكذا**

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

وفي البداية بالفجر ان كان المتركة اول الفجر وثانيا الظهر وثالثا العشا ورابعا المغرب
 وخامسا العصر فقد وقع الاول مما صلاه والسادس عشر والرابع والعشرون والرابع والعشرون
 والسادس والعشرون فرضا وما سوي ذلك نغلا **هذا المثال** وعلى هذا
 القياس في الاربعة والعشرين مثالا من صور ما لو كان الفجر مبدا **هكذا**

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

وهذا تحت الاشارة والبيان ليحري بمثلها باقى الجداول فهي في غاية الايضاح بالبيان جري
 بها قلم التحرير كما رقم به قلم التقدير وظهر بها من العليم الخبير على عبده العاجز الحقير المني
 الى لطف الله في السر والعلن ابوالاخلاص حسن الشربل الى الخفيف غفر الله له ولوالديه
 ولشايخه واخوانه واهله بمجده الدائم فيفض احسانه اليه واية ذريته بتاريخ اويل
 سنة خمس مائة والالف كان تأليفها وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله
 العلي

27

1

النظم المستطاب لحكم القراءة في صلاة الجنازة
 الرسالة التاسعة بام الكتاب تاليف الفقير حسن
 الشرنبلال الحنفى عفا الله
 له ولوالديه
 والمسلمين
 امين

في حوزة محمد صالح بن محمد
 عباس يبرود عفا الله
 عنهما

بسم الله الرحمن الرحيم **الحمد لله** العلي العظيم والشكر لله علي جزيل فضله العليم ونسوس اليه .
 بالمرطع النبي الكريم صلى الله عليه وسلم عليه وعلى آله وصحبه وسلم . ان يمن بما نرجوه من فضله
 انه البر الرحيم . لبيان حكم قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة . ليظهر من وقوف السعادة
 والسيادة بالحجزة . بالنظر الدليل المتألف للقراءة والمثبت لها لزوماً وخطراً . ويدري
 سر ذلك من رقا الى النهاية بمعراج الدراية فكان ادري وبموجب ما ورد يعمل احتياطاً
 ليحذر به اجراً . **وقد قال** الناظر لجواز قراءة الفاتحة فيها ان مراعات الخلاف مستحبة
 نص على ذلك في كثير من المسائل المتخالف فيها فكراهة القراءة مع القول بافتراسها لمجتهد
 ينبغي انظر من كان فطناً فقيهاً ونذكر ان شاء الله تعالى امثلة منها لتردادها بتبينها **قال**
 جامعها الفقير حسن الشربلاني بلغه الله احسن المعالي **سميتها** النظم المستطاب لحكم
 القراءة في صلاة الجنازة بام الكتاب **وتقدم** الكلام علي حقيقة صلاة الجنازة علي مذهب
 الامام الاعظم الي حنيفة رحمه الله ولنستطرد مذهب غيره بالدليل لكل علي حسب يسير
 العلي العظيم **واعلم** ان كل طالب عليه امعان النظر ليصل به الي اجل مقام كريم ووا
 قصر عنه فهم المراد منه وادراكه كان عليه التسليم والرجوع لمن هو محكي ادري وفوق
 كل ذي علم عليم **والغاية المطلوبة** بعد التعلم والتعليم القيام بما كلف به امتثالاً للامر
 ورجاء للغفر بجنات النعيم وليس لمقلد الا الاتباع والتفويض لامامه وحسن
 اعتقاده فيه بترجيح اجتهاده في احكامه **ولم ارض** صريحاً مسنداً الى الامام في كراهة
 القراءة الفاتحة في صلاة الجنازة غاية ما رايته في المبسوط وغيره ولا يقرأ في صلاة الجنازة
 بشي من القرآن وذكر الشارح مقابلة بافتراس الفاتحة عند الامام النافع فاقضي
 في الملزوم لا في الجواز وسبب ان شاء الله تعالى **فاعلم** ان حقيقة صلاة الجنازة
 التكبيرات الاربع وهي اركانها والقيام والتكبير الاول لها شبهة بالتحريم للدخول في
 الصلاة والركنية لقيامها مقام ركعة والنية شرط **وسننها** الشافعي الاول والصلاة علي
 النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية والدعاء للميت البالغ العاقل بالمغفرة ولولي الصغير
 والمجنون في الثالثة وقيام الامام بحذا الصدر وترتيب الوضع في الصلاة علي جمع **شرائطها**
 اسلام الميت ولو بالتبعية وغسله او تيممه لعذر قبل دفنه وبعده يصلي بدونه علي قبره
 فلم يتفح ولا يشرط طهارة سريره ويشترط تقدمه وحضوره او حضور اكثر بدنه

او نصفه

او نصفه مع راسه ووضعها علي الارض وقيام المصلي عليها الا لعذر **وادبها** منها المنهي
 خلفها والتاخر عنها بغير بعيد والاتعاظ بها والسكوت عن صوت بقراءة او ذكر الاسراع
 بها وبجهرها بعد يقين موتها بخو تغير لاحتمال غشي ويكره رفع الصوت بقرآن
 وذكر ويذكر في نفسه ولا يثني عن يمينها ولا شمالها ولا يجلس قبل وضعها ولا يرجع
 بدون تعزية وليها واستيذان ولودلالة وقبل دفنها **العذر** **روي** الكمال بن الهمام
 رحمه الله تعالى قال النبي صلى الله عليه وسلم من عز اخاه بمصيبة كساه الله من حلل الكوفة
 يوم القيامة وقال النبي صلى الله عليه وسلم من عز امصاباً فله مثل اجره وقال صلى الله
 عليه وسلم من عزى ثكلى كسي بردين في الجنة وفي الحديث ما سمعناه اول يتخف به
 المؤمن الغفران لمن صلى عليه والمصلي علي الجنازة قيراط من الاجر وان حضر دفنه كان
 له قيراطان كل مثل احد ومن حمل جنازة اربعين خطوة كفرت عنه اربعين كبيرة **وبلغ**
احكامها ليس هذا محله ولنرجع لما نحن بصدده من امر قراءة الفاتحة فيها **فبعد الاحكام**
 الشافعي والامام احمد بن حنبل رحمهم الله تغترض الفاتحة والصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم
 والدعاء **ودار الامر** بين النص علي عدم جواز القراءة والنص علي كراهتها في كلام ائمتنا
 الحنفية وقد نصوا علي استحباب مراعات الخلاف في كثير من المسائل ولم ارضاقاطعاً
 للمنع يقتضيا لعدم جواز قراءة الفاتحة في الجنازة **ولم يتعرض** في الهداية ومن تبعها للقرآن
 لانها ولا اثباتاً الا بالاثارة وكذا لم يتعرض لها صاحب الغاية الشيخ الاجل ابي القاسم
 وكذلك الامام فخر الدين عثمان الزيلعي شارح الكنز واضراً بهم **وقال** في الاختيار ولو
 قرأ الفاتحة بنية الدعاء فلا بأس به اما بنية التلاوة فمكروه انتهى **وفي المحيط** . . .
 والتجنيس لو قرأ الفاتحة بنية الدعاء فلا بأس به وان قرأها بنية القراءة لا تجوز لانها
 محل الدعاء دون القراءة **وفي** الجواز بما ذكرنا من ان انتهى **وفي** معراج الدراية ولا يقرأ
 الفاتحة وبه قال مالك وفي دعا الاستفتاح للشافعي قولان احدهما انه يسكن كساير
 الصلوات والثاني لا يسكن لان هذه الصلاة مبناها علي التخفيف ولهذا الاركوع فيها ولا
 سجود ولا فعدة فيها وقراءة الفاتحة واجبة عنده وبه قال احمد وداود لما روي جابر
 رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ فيها بام الكتاب وقرأ ابن عباس رضي الله
 عنهما الفاتحة وجهرها ثم قال عمداً فعلت ليعلم انه سنة وقال عليه الصلاة والسلام صلوا

نسخة
القرآن

كما رايتموه اصلي ولانها صلاة وجب فيها القيام فيجب فيها القراءة كساير الصلوات ولنا
قول ابن مسعود رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام لم يوقت لنا في الصلاة على الجنائز
دعاء ولا قراءة كبر ما كبر الامام واختر من الدعاء اطيبه وهكذا روي عن عبد الرحمن بن عوف
وابن عمر فانهما قالوا ليس فيها قراءة شي من القرآن **وتأويل** حديث جابر انه عليه الصلاة
والسلام كان قرا على سبيل التناول اعني وجه القراءة وعنده لوقر الفاتحة على سبيل التناول
لا يكتفي به **وقال** الترمذي حديث جابر وابن عباس اسناده ليس بقوي ولان هذه ليست
بصلاة حقيقة وانما هي دعاء استغفار للميت ولهذا ليس فيها اركان الصلاة وسبعت
بالصلاة لما قلنا ان الصلاة دعاء وكذا لغة الدعاء واشترط الطهارة واستقبال القبلة فيها
لا يدل على كونها صلاة حقيقة كسجدة التلاوة كذا في المبسوط انتهت عبارة الدراية
واقول جميع ما استدلل به انما يفيد نفي افتراض قراءة الفاتحة واما الكراهة فليس فيه
افادة كراهتها بل يفيد سنية قراتها **اما** استدلاله لنفي القراءة بقول ابن مسعود فلا
يفيد لانه انما نفي التوقيت وسنذكر ان ابن مسعود قرا فيها والراوي اذا فعل بخلاف
ما روي يتعين وهو ان لا يحتمل ان يكون مراد من الخبر بوجه يسقط العمل به كما في شرح
المنار وعمله هنا لا يخالف ما رواه لانه احتمل ان يكون مراد من الخبر من وجه وهو هنا
كذلك لا فعله يحتمل مرويه وهو عدم التوقيت فثبت به جواز القراءة بل سنيةها فكيف
يستدل به على نفي القراءة **واما** ما رواه عن عبد الرحمن وابن عمر فليس فيه نفي جواز
القراءة فيحتمل ان يكون المنع المزوم لا الجواز **واما قوله** وتأويل حديث جابر فغير
سلم لان التأويل يحتمل القراءة على التناول دعوي لا دليل عليها لان التناول مبطن
لا يعلم الا من الفاعل وهو الرسول صلى الله عليه وسلم والمتناول منه قرآن حقيقة لا يعدل
عنها بدون صارف والسنة فعل الرسول صلى الله عليه وسلم فهذا اثبت سنية قراءة الفاتحة
لان نفي القراءة **واما قوله** وانما هي دعاء واستغفار للميت المحصر غير مسلم لانه لا يشترط
للاستغفار والدعاء ما اشترط للصلاة على الميت ونفي الحقيقة تقول به لما انها صلاة
من وجه فيقرأ فيها الشبهها بالكمال من وجه ومما ينفى المحصر كيفية نيتها وهي ان
ينوي الصلاة لله تعالى والدعاء للميت فهي وان لم تكن صلاة حقيقة كاملة فهي صلاة
من وجه **واما قوله** ليس فيها اركان الصلاة المنع كلها لا بعضها فالقيام ركن اتفاقا
فيها

فيها والتحرعية فيها على اختيار الطحاوي وقول محمد بركنية التحرية وهو لا ينفى جواز
القراءة فيها **واما قوله** واشترط الطهارة واستقبال القبلة فيها لا يدل على كونها صلاة
حقيقة ليس نافيها لجواز القراءة لان المدعى ليس بحقيقته فينفيه بل كونها صلاة من وجه
وليست سجدة التلاوة تماثلها لانه يلزم القيام في صلاة الجنائز ومتابعة الامام وعدم
التقدم عليه وسجدة التلاوة لا يشترط فيها القيام واذا سجدت اليها لا يشترط متابعتها
ولا تقدمه حال السجود على السامعين على انه لا يرضى نفي القراءة في الجنائز بالقياس على
سجدة التلاوة لما ان تعليل الصحابة واجب وهو عبارة عن اتباعه في قوله او فعله
معتقدا للحقيقة من غير تأمل في الدليل يترك القياس لاحتمال السماع من النبي صلى الله
عليه وسلم كما في شرح المنار لابن الملك انتهى **وهذا فيها** لم يصف الصحابة فعله بكونه من
السنة **فانه اذا قال** من السنة كذا يكون حكمه حكم الرفع وقد وجدنا ذلك هنا بقول ابن
عباس وفعله كما سنذكره انه قرا الفاتحة وجهر بها **وقال** المال بن الهمام نفي تقدير
قالوا لا يقر بالفاحة الا ان يقرأها بسنية التناول لم تثبت القراءة عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وفي موطأ مالك عن نافع ان ابن عمر كان لا يقرأ في الصلاة على الجنائز انتهى **واقول**
لفظه قالوا لا يقر فيها فيه خلاف والمنع يحتمل انه المزوم وعدم قراءة ابن عمر لا ينفى الجواز ونفي
ثبوت القراءة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان اريد به لزومها فسلم وان اريد بعدم ورودها
اصلا فنسند كبر الدليل على ثبوتها عنه صلى الله عليه وسلم ان شاء الله تعالى **وقال** شارح
القدوري الشيخ الامام ابو نصر البغدادي رحمه الله ليس في صلاة الجنائز قراءة وقال
الشافعي رحمه الله لا بد من قراءة الفاتحة لما روي ابن مسعود رضي الله عنه انه قال
ما اوجب لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الجنائز قولوا لا قراءة كبر ما كبر الامام
واختر من اطيب الكلام ما شئت ولان القراءة لو وجبت في صلاة الجنائز لتكرر وجوبها
كساير الصلوات **فان قيل** قال النبي صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بفاتحة الكتاب **قيل** له
المراد به غير صلاة الجنائز بدليل انه قال في الخبر يقرأ فيها بفاتحة الكتاب وشي من
القرآن انتهى **واقول** ان قوله ما اوجب لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اخره يفسر ما
تقدم عن ابن مسعود من قوله لم يوقت لنا فهذا انما ينفى وجوب قراءة الفاتحة والخبر
الذي رواه خبره بين قراءة الفاتحة او شي من القرآن فلا ينفى القراءة وتقدم ان ابن مسعود

قرأ وفعله بين ما احتمله مرويه **فهذا** يثبت جواز قراءة الفاتحة ولان ادنى درجات
عدم التوقيت الاباحة لا الكراهة كما ايج من اطيب الكلام ما شأ **فقول** الشيخ الى نصر
رحمه الله ليس في صلاة الجنائز قراءة المنفعية الوجوب لا الجواز **وقال** الامام النسفي
في الكافي ولا يقرأ الفاتحة عقيب الاولى خلافا لثا فاع لان ما هو ركن مفرد لم يشرع فيها
قراءة شيء كسجدة التلاوة واعتبرها ان يقع لسائر الصلوات **وقد يقال** المفيس عليه
ليس صلاة اصلا فلا يماثل صلاة الجنائز لانها ذات اركان اربع والقيام فيها شرط
لصحتها كما بيناه وعلمت ان فعل الصلوات يترك به القياس وقد جعلها في الكافي
صلاة من وجه بقوله بعد هذا انه لا يصلح ركبها استحسانا لانها صلاة من وجه
لوجود التحريم واستقبال القبلة وفي حكم القيام لتشارك سائر الصلوات فكما ان
ترك التكبير والاستقبال يمنع الاعتداد بها فكذا اترك القيام انتهى كلامه **وهو يلزم**
القراءة كالزوم القيام لكونها صلاة من وجه فلا اقل من ثبوت جواز القراءة فقوله قبله
لم يشرع فيها قراءة انما سلم ان يكون النفع به شرعية للزوم لهذا المعنى الذي ذكره
بعده **وقول** المحقق الكمال بن الهمام فيما تقدم ولم تثبت القراءة عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا ينفج جوازها **ونقول** بل تثبت القراءة عن النبي صلى الله عليه وسلم فالنفع
انما يكون بثبوت الزوم لانفس القراءة اذ نفعها غير مسلم فانه قد رايت بخط استاذي
العلامة الشيخ الامام محمد المحبي الحنف رحمه الله على نسخة من شرح الشيخ ابن الهمام
على الهداية ما صورته **قد يستدل** على القراءة في الجنائز بعموم حديث الاصل
الابغاث الكتاب **وعن** ام شريك امنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقرأ على
الجنائز بفتح الكتاب **رواه** ابن ماجه **وعن** ابن عباس انه صلى على جنازة فقرا
بفتح الكتاب وقال ليتعلموا منه من السنة **رواه البخاري** وصححه الترمذي **وعن**
جابر انه عليه الصلاة والسلام كبر على جنازة اربعاً وقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة
الاول **وعن** ابي امامة بن سهل قال من السنة ان يقرأ على الجنائز بفاتحة الكتاب
رواه الشافعي في مسنده **وسند** كراي قول الصحابة من السنة كذا حكمه الرفع **وروي** سعيد
وابن المنذر كان ابن مسعود يقرأ على الجنائز بفاتحة الكتاب **قلت** وفيه عمل الراوي
بخلاف ما روي من وجه فيعمل به كما تقدم انتهى **وعن** عبد الله بن عمر ومثله رواه الاثرم

وعن

وعن مجاهد سالت ثمانية عشر صحابياً فقالوا يقرأ رواه الاثرم **هكذا** الشيخ قاسم
فيما اظن انتهى ما رايت بخط استاذي رحمه الله **قلت** وهذا ينظر به علي ما قال
الكامل لم تثبت القراءة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لان قول الصحابة انه من السنة
حكمه حكم الرفع كما سنده وتقدم رواية عن جابر انه صلى الله عليه وسلم قرأ بفاتحة الكتاب
بعد التكبيرة الاولى **وقال** العلامة ابن الضيات شارح المجمع ولا نعين الفاتحة وعند
ان فاع يقرأ الفاتحة يعني لزوماً لكون صلاة الجنائز صلاة من وجه فيستأولها قوله
صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بفاتحة الكتاب وبه قال احمد **وروي** عن ابن عباس
انه صلى على جنازة فقرا فيها بفاتحة الكتاب وجهه فيها وقال انما همرت لتعلموا
انها سنة ذكره الترمذي وغيره **ولنا** ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال
ما وقت لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الجنائز قولاً ولا قراءة كبر ما كبر الا امام
واختر من اطيب الكلام ما شئت انتهى **قلت** وقد منا ان ابن مسعود كان يقرأ على
الجنائز بفاتحة الكتاب فالنفع في روايته توقيت القراءة لا جوارها وفعله ليس من
قبيل اسقاط العمل بما رواه لانه ليس مخالف من كل وجه بل ورد بياناً لما احتمله
ما رواه من عدم التوقيت لزوماً انتهى **ثم قال** ابن الضيات قال ابن بطال ومن
كان لا يقرأ في صلاة الجنائز وينكر عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وابن عمر وابو
هريرة ومن التابعين عطاء وطاوس وسعيد بن المسيب وابن سيرين وابن جبير
والشعبي والحكم **وقال مالك** قراءة القرآن في صلاة الجنائز ليست بمعمول بها في بلدنا
وقول ابن عباس انها سنة سلمنا ذلك ولكن لانتم انها سنة للنبي صلى الله عليه
وسلم وقد تكون السنة لغير النبي صلى الله عليه وسلم الا ترى الى قوله صلى الله عليه وسلم
من سن سنة حسنة فله اجرها واجر من عمل بها الى يوم القيامة واما قوله صلى الله
عليه وسلم لا صلاة الا بفاتحة الكتاب قلنا لانتم ان مطلق الصلاة يدل على صلاة
الجنائز لانها صلاة مفيدة والمطلق لا يدل على المفيد **ومن جهة النظر** انها لو كانت
مسنونة لجازت قراتها بعد كل تكبيرة كما جازت في كل ركعة لان كل تكبيرة بمنزلة ركعة
وان قراءة الفاتحة بنية الدعاء انتهت عبارة ابن الضيات رحمه الله **وقول** قد منا
قراءة ابن مسعود خلافاً لما روي فانه يحتمل مرويه **وقوله** ومن كان لا يقرأ ولا ينكر

لم يذكر مفعوله فيجوز أن يكون الوجوب وبه نقول انما الكلام في الجواز **وقول** الامام مالك
قراءة القرآن في صلاة الجنازة ليست بمعمول بها في بلدنا فيجوز في العمل وجوبا او
جوازا فلا يستدل به على المدعى **وقول** ابن الضياء لما قول ابن عباس انها سنة الخ
لا يفي لاثبات المدعى وهو في القراءة لانه لم كونها سنة حسنة فثبت جوازها **ولكن** هو
يريد في سنيتها مشروعيةها ويرد عليه وثبت سنيتها قول المحقق ابن الهمام في
التحرير **وقول** اي الصحابة من السنة ظاهر عند الاكثر في سنيتها عليه الصلاة والسلام
كقول علي رضي الله عنه من السنة وضع الاكن على الاكن في الصلاة تحت اليسرة رواه
ابوداود وابن العرابي انتهى **وكذا** انص الحافظ العراقي رحمه الله **بقوله** قول
الصحابة من السنة او نحو امرنا حكمه الرفع ولو بعد النبي قاله يا مصر علي الصحيح
وهو قول الاكثر **اي اكثر العلماء** سوا قاله في محل الاحتجاج اولانا من عليه غير النبي
صلى الله وسلم ام لا لانه المتبادر الى الذهن عند اطلاق هذه الالفاظ مدلولها انه
صلى الله عليه وسلم لانه الشارع ومن غيره تبع له مع ان الظاهر ان مقصود الصحابة بيان
الشرع **ومقابل** الذي هو قول الاكثر انه لا يحكم **لذلك** بالرفع لاحتمال انه من
غير النبي صلى الله عليه وسلم كسنة البلد وسنة الخلفاء الراشدين وامرهم ونهيهم
فحل الخلاف كما قال ابن دقيق العيد اذا كان الاجتهاد في المروي بحال والافحكه
الرفع قطعاً كما قاله شيخ الاسلام زكريا الانصاري في شرح الفية العراقية رحمه الله
تعالى **فانتم** به محل ابن الضياء قول الصحابة على انه طريقة حسنة لانه ليس الصحيح
وثبت على الصحيح سنة القراءة عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول ابن عباس انها
سنة اي قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة **ومع** هذا قال في شرح المنار لابن الملك وتقليد
الصحابة واجب وهو عبارة عن اتباعه في قوله او فعله يعين الذي لم يصغه
بكونه من السنة فيجب تقليد الصحابة فيه ويعتقد المقلد حقيقة من غير تأمل
في الدليل ويترك به القياس لاحتمال السماع من النبي صلى الله عليه وسلم انتهى
فهذا انص على وجوب اتباع ابن عباس ولزومه في حقيقة سنة قراءة الفاتحة
فكيف مع بيان ابن عباس وجهه بقراءة الفاتحة على الجنازة بانه فعل ذلك
عمل التعلموا انه من السنة **فلا يعدل عنه** لانه نص من ابن عباس رضي الله عنهما

فوجب

الصحيح

فوجب تقليده لانه فعل وقال فلزمنا ذلك بقوله في المنار تقليد الصحابة واجب في قوله
وفعله المجرد عن وصفه بانه من السنة فكيف وقد وصفه ابن عباس بانه فعله عمل
ليعلموا انه من السنة **فهذا** اثبت سنة قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة بكلام اعتمدنا في
اصول الفقه بوجوب تقليد الصحابة فكيف يحكم مع ذلك في كتب الفروع بكراهة
قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة **وقوله** ان ابن الضياء قلنا لانسلم ان مطلق الصلاة
في قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بفاتحة الكتاب يدل على صلاة الجنازة لانها
صلاة مفيدة والمطلق لا يدل على المفيد **هذا القول** من ابن الضياء لا يثبت
مدعاه ولا يفي جواز قراءة الفاتحة في الجنازة ولو كانت ليست صلاة كاملة لانها
لها حكم الكاملة لزوما عند الشافعي رحمه الله ونقول بموجب الدليل جواز اوقاف
كون صلاة الجنازة مشروعة للعدم الميت فلا يثبت لزوم قراءة الفاتحة في كل تكبيرة
ولاسنيتها في كل تكبيرة عند الشافعي فاتفق وجه النظر الذي قاله ابن الضياء **فهذا**
النص المذكور في اصول الفقه عند اعتمدنا لم يروها يقتضي كراهة الفاتحة في صلاة
الجنازة بل نصهم ملزم سنيتها كما علمته **وفي بسوط** شمس الاثمة السرخسي رحمه
الله قال ولا يقرأ في صلاة الجنازة بشيء من القرآن وقال الشافعي رحمه الله يفترض
قراءة الفاتحة فيها وموضع يعني الافضل عقيب تكبيرة الافتتاح لقوله صلى الله
عليه وسلم لا صلاة الا بقراءة الفاتحة وهذه صلاة بدليل اشتراط الطهارة . . .
واستقبال القبلة فيها **وفي حديث** جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يقرأ في الصلاة على الجنازة بام القرآن **وقر ابن عباس** فيها بالفاتحة وجرم
قال عمداً فعلت ليعلم انها سنة **ولنا** حديث ابن مسعود قال لم يوقت لنا في الصلاة
على الجنازة دعاء ولا قراءة كبر ما كبر الامام واختر من الدعاء طيبه **وهكذا** اروي
عن عبد الرحمن بن عوف وابن عمر انهما قال ليس فيها قراءة شيء من القرآن **وتأويل**
حديث جابر انه كان قرأ على سبيل التثنية لا على وجه القراءة انتهى **قلت** قد منا ان
التأويل غير مسلم اذ لا يعلم قصد التثنية الا من التالى لانه امر مبطن والنبي صلى
الله عليه وسلم قرأ قرأنا حقيقة والعمل بظاهر التلاوة لا يعدل عنه اتباعا لنقل
النبي صلى الله عليه وسلم لانه الشارع واقل مراتب القراءة سنيتها وقد علمنا قول

ابن عباس انه من السنة وعلمنا ان حكمه الرفع كما بيناه **وقد منا** النص في الاصول علي وجوب اتباع الصحابة في قوله وفعله الحال بمن وصفه بان من السنة وانه يترك به القياس فكيف مع وصفه بانه من السنة **وقد منا** ما رواه ابن حبان عن ام شريك امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نقرأ على الجنائز بغائحة الكتاب **ورواية** جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم كبر على جنازة اربعاء وقرأ بغائحة الكتاب بعد التكبيرة الاولى **واما** عن ابي امامة قال من السنة ان يقرأ على الجنائز بغائحة الكتاب **وما** عن ابن عمر مثله **وما** عن مجاهد سالت ثمانية عشر صحابيا فقالوا يقرأ **فهذا** اكله مثبت سنة قراءة الغائحة مع نص ائمتنا في كتب الاصول على مثله فكيف تكون القراءة مكرهة او غير جائزة مع ذلك كما نص عليه من الغروع من كتب المذهب **وقال** في التنف واما الصلاة على الجنائز اهي صلاة على الحقيقة ام لا فان في قول **هـ** هي دعاء في الحقيقة وليست بصلاة لا **هـ** نه لا قراءة فيها ولا ركوع ولا سجود وفي قول **ع** هي صلاة على الحقيقة عشرة علل فيها الاجل التكبير والتسليم واستقبال القبلة وتقديم الامام واصطفاف القوم وخلفه والطهارة والامتناع من الكلام ومتابعة الامام ورفع اليدين عند التكبيرة الاولى وتعريف اياها بالصلاة واكد ذلك قوله تعالى ولا تصل على احد منهم مات ابدا انتهى **قلت** ويزاد عليها القيام وستر العورة ولزوم وقوف المصل على الارض ولزوم وضعها على الارض بدون عذر **واما** في القراءة فيها فهو لا ينبغي جوازها بل لزومها **وقال** في الغنية لا قراءة في صلاة الجنائز وفي التكبيرة الاولى يجب التمجيد ولو قرأ فيه الحمد لله جاز ولو كان ساكتا تجوز صلاته انتهى فالمنع لزوم القراءة لا جوازها **اهـ** وكتب فاضل تحت قوله ولو قرأ فيه الحمد لله جاز اي الى اخر السورة جاز انتهى **وهذا** انص على جواز قراءة الغائحة بكونها قرآنا **وهو** موافق لما علمته من كتب الاصول للسنة **ومن الغروع** التي نص فيها علي استحباب مراعات الخلاف كس الفرج ومس الذكر ومس المرأة والكل لم جزو ربيعادها الوضوء استحبابا وفهمه خارج الصلاة والرجعة بالقول لا يجاب عنه مجتهد وصية الايجاب والقبول في المبايعات دون التعاطي **فبذلك يستحب** قراءة الغائحة مراعاة

مراعاة للخلاف المقتضي بطلان الصلاة بدون قراتها مع موافقة كتب الاصول عندنا علي سنيتها فلا يعدل عنه والله سبحانه الموفق بمنه وكرمه هذا ما ذكرته لكم واختر لنفك ما يحلو والله الموفق بمنه وكرمه انتهى تأليفها في شعبان سنة خمس وستين والف وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة المباركة يوم السبت الموافق لثلاث وعشرين خلت من شهر جمادي الاولى احد شهر رعام السادس عشر بعد سنة الثلاثمائة والالف من هجرة المبعوث باكل وصفه وصلى الله على سيدنا محمد وعلي آله وصحبه وسلم تسليمها الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين سبحانه ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين بقلم احقر عباده محمد صالح ابن محمد عباس ميرداد كان الله لهم والجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الاحياء منهم والاموات انه سميع قريب مجيب الدعوات وقاض الحاجات ربنا تقبل منا انك انت السميع العليم وتب علينا انك انت التواب الرحيم **امين**

اتحاف الاربيب بجواز استنابة الخطيب تاليف
الرساله العاشره العبد الفقير حسن الشرنبلال الحنيفي مغفره
ذنوبه وسر عيوبه والمسلمين

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى

آله وصحبه وسلم

تسليما والحمد لله

رب العالمين

آمين

في هوز محمد صالح بن محمد
عباس ميرزا دكان الله لهما

بسم الله الرحمن الرحيم وبه التوفيق والهداية **الحمد لله** الذي اظهر اسرار مباني الهداية بالهداية اللدنية ووضح سبيل الرشاد بالعناية الابدية ومن بذك على كثير ممن خصه بسلوك منهج التحقيق من الائمة الحنيفية الحنفية والصلاة والسلام على كثير اسرار المعارف الربانية بجمع بحري الحقيقة والشرعية المحمدية سيدنا ومولانا محمد المختار من اشرف البرية وعليه واصحابه وخلفاؤه السادة الاجداد ما اقيمت الجماعة والجمع والاعياد بامام جامع لحاسن الدين ونايب يقوم مقامه فيها بغاية السداد وناجي متعبدا مولاه الكريم الجواد وتدل بالخصوع بين يديه واجري دموع قلبي اسفعا على ما فرط في جنب الله ليرده اليه ويعبر به بعد ابعاد **وبعد** فيقول العبد العاجز الذليل المقصر في خدمة مولاه الجليل الراحي عفوه والتجاوز عنه بالفضل الجليل ابو الاخلاص حسن الشربلالي الوقاي الخنق اجري الله عليه بجنة عوايد بره ولطفه الخنق وغفر له ولوالديه وذريته ولشايخه واخوانه ومحبيه والسلمية بفضل الوفاء وختم له ولهم بالحسني ومنعهم بمشاهدة ذاته العلية في المقام الاسمي ودخول الملايكة عليهم من كل باب بدار القرار قائلين سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار **قد التمس** مني بعض اخواني حفظهم الله وبلغهم ما يؤملونه بجاه الخليل والجيب تحقيق الكلام علي جواز استخلاف الخطيب وشرح تلك المسئلة المتضمنة له في الهداية وغيرها على سبيل التقریب ولم يكف بما اشرنا اليه من رد قول المانع منه في حاشيتي على الدر وهو ما الخطا العلامة مؤلفها من افادة المانع منه بما وقع في خاطره الكريم من الهداية ولعله بيادي النظر وطلب كشف الشبهة الواقعة في ذلك واصحابها مع الاستناد فيه للدراية والرواية المتصلة باهلها ولم يقبل العذر مني ويكتفي بما سطره فيها السابقون من الائمة الاعلام والعظماء ذوي التحقيق الفخام اذ لم يكف عن شبهة الغطا بما يثني السقام ولم يبين اصل ما اخذها ولا تمام المراد منهم العلاء شيخ الاسلام شمس الملة والدين احمد بن سليمان بن كمال ياشا في الله عهدهم وامنهم عليهم شاييب الرحمة ومن عليهم بوفى النعمة وزاد لكنه وافقه علي منع خطابة المأمور بحضرة أمره مع ما في كلامه ايضا مما ينبغي واعنه عظيم مقامه ويسر بالتنبيه عليه فواد ناظره ولم يستند كل الي دليل سوي الها حبسن بخاطره **فادي ما ادعياه**

١٢ دعاه صح

الربطان

الربطان صلاة العامة ومولانا السلطان نصره الله ونايبه بحضرة نايب ذاكر والنصوص بصرحة بجواز خطابة النايب والصلاة والاصيل حاضر من غير حاطر فشرعت مستحدا من فيض الكريم طامعا في الثواب العظيم وسطرت ما فتح به البر الرحيم **وسميته** اتحاف الاريب بجواز استنابة الخطيب **قال** العلامة صاحب الدر لا يستخلف للخطبة اصلا لا وهذا الاصل له لانه فهمه من الهداية فقال هذا معني ما قال في الهداية ولا يستخلف قاض الا اذا فوض اليه بخلاف المأمور باقامة الجمعة حيث يستخلف لانه علي شرف القوات لتوقفته فكان الامر به اذ دنا بالاستخلاف انتهى **وانت تري** انها لا تغيد ما ادعاه بل خلاف ذلك اذ لا يخفى ان اقامة الجمعة عبارة عن امرين الخطبة والصلاة وقد ثبت الاذن صريحا من السلطان بالاقامة فيمكن المأذون له باقامتها الاستخلاف فيها جميعا دلالة لكونه علي شرف القوات واطلق له جواز الاستخلاف فتشمل حال الصحة والمرض والحضرة والغيبة فيجري علي طلاقه حتي يوجد نص المجتهد او احد من اهل الترجيح علي خلافه او تعييده ثم ان الاستخلاف اقا ان يكون للخطبة والصلاة جميعا او لاحدهما فان كان للخطبة يصح ولو كان الخليفة صبيا كما سيأتي وان كان للصلاة فاما ان يكون قبل الشروع فيها او بعد انعقاد تحريمها فان كان بعد الشروع في الصلاة فكل من صلح اما ما صلح بالاستخلاف وان كان الاستخلاف بعد الخطبة وقبل الشروع في الصلاة فيشترط مع صلاحية الخليفة اما ان يكون قد شهد الخطبة او بعضها لان شهودها شرط في حق من يثني تحريمها وهو الامام فيها دون المأموم وهذا الخليفة ان شهد الخطبة صار كانه خطب بنفسه فوجد شرط انشائه التحريم وان لم يثهدا صار كالخطيب اذا افتتح صلاة الجمعة بلا خطبة ففات شرط انشائه التحريم بخلاف من اقتدى بالامام وان لم يشهد الخطبة فانه يصح ان يستخلفه الامام لسبق حدث او حصر لان انعقاد تحريم الخليفة لان شهود الخطبة ليس شرط الكل يصل الا ترى الى صحة من المقتدين الذين لم يشهدوا الخطبة بل ولا ركعة منها حتى لو ادركها في التشهد ولو بعد سجود السهو وصحت جمعة فيتمها ركعتين عند ابي حنيفة ومن شرط انعقاد تحريم الامام حضور واحد ممن تنعقد بهم الجمعة حال الخطبة وان لم يسمعها الصم او نوم او بعد مسافة في المسجد

للمأمور باقامة الجمعة الاستخلاف في الصلاة وفي الخطبة

شرط ان لا تحريم الجمعة بعد صلاحيتها للاقامة شهود الخطبة

ولو ذهب الذين حضروا الخطبة فجاء رجال لم يشهدوا الخطبة يصلي بهم الجمعة في ظاهر
 الرواية وفي نوادر المعالي عن أبي يوسف لا يصلي بهم الا ان يعيد الخطبة فاذا استخلف
 احدهم بعد انعقاد التجمعة صح كما في التارخانية والدرية والتجنيس والمزيد
 وهذا كما قال المحقق الكمال بن الهمام رحمه الله وليس للقاضي ان يستخلف على القضاء
 في صحة ولا مرض الا ان يفوض ذلك اليه فيملكه كما انه اذا صرح فيه بالمنع يمنع منه
 وهذا لانه قلد القضاء دون التقليد به فصار كالوكيل ليس له ان يوكل بخلاف المأمور
 باقامة الجمعة حيث جاز له ان يستخلف انتهى يعني في صحته ومرضه لانه يفعل ما ليس
 للقاضي فعله لتعليقه بقوله لانه اي اذ الجمعة لتوقته بزمان بحيث لو عرض في وقت
 ما يمنعه من اقامة الجمعة بنفسه او نأيه كان اي المنع لا يخلو ومعلوم ان الانسان
 غرض للاعراض فكان المولى اذنا في استخلافه دلالة انتهى فاطلاق صاحب الهداية
 جواز الاستخلاف جار على عموم الخطبة وللصلاة وكذا اطلقه في فصول العمادي
 بقوله بخلاف المأمور باقامة الجمعة فان له ان يستخلف غيره وان لم ياذن له الامام
 انتهى وكذا في كافة النسخ وقال العلامة ابن الشحنة الفرق بين القاضي والمأمور
 باقامة الجمعة ذكره قاضي خان في شرح الجامع الصغير فقال لان المأمور باقامة
 الجمعة ما دون بالاستخلاف لان الجمعة موقفة فتقوت بمضي الوقت فكان اذنا له
 بالاستخلاف دلالة بخلاف القضاء لانه يحتمل التأخير الى اذن الامام لانه غير موقف
 وفي الجمعة التفويض مع العلم بما يعثر به من العوارض المانعة من اقامتها من
 مرض وحدث مع ضيق الوقت وعدم احتمال انتظار الاذن فيه اذن بالاستخلاف
 دلالة انتهى ومثله في مبسوط السرخسي وقال في البرازية والخلاصة الاذن
 بالجمعة اذن بالخطبة وكذا العكس حتى لو قال جمع ولا تخطب لا يعمل انتهى وقال في
 الخلاصة من كتاب القضاء السلطان لو امر غلامه على بلدة وصلي هو او امر غيره
 بالامامة جاز انتهى اي جاز اذا الجمعة كما هو ظاهر اذ اقامة غير الجمعة والعيد
 لا تقتصر الى اذن وقال قاضي خان في فتاواه قال ابو حنيفة رحمه الله والى المصرا اذا
 اعتل وامر رجلا بان يصلي الجمعة بالناس وصلي بهم اجزائه واجزائهم انتهى في
 نص المجتهد كسائر ما نقلناه مصرح بجواز الاستخلاف من غير اذن السلطان

ليس للقاضي ان يستخلف الا بالتفويض اليه

الاذن بالجمعة اذن بالخطبة وعكسه

وايضا

وايضا قد قال صاحب الهداية في كتابه المسمى بالتجنيس والمزيد الامام اذا خطب
 ثم احدث فامر من لم يشهد الخطبة ان يجمع بهم فامر ذلك الرجل من شهد الخطبة
 بجمع بهم جاز لانه الذي لم يشهد الخطبة من اهل الصلاة فصم التفويض اليه لكن
 عجز لفقد شرط الصلاة اي فقدان شرطها اي الجمعة وهو سماع الخطبة فذلك
 التفويض الى الغير انتهى ونقل الكمال خلافا في تقديمه غيره قيل يجوز وقيل لا يجوز
 لانه ليس من اهل اقامة الجمعة بنفسه لانه لم يشهد الخطبة فلا يجوز منه الاستخلاف
 ولو قدم الاول جنباً شهد الخطبة فقدم الجنب طاهر اشهد ها جاز لان الجنب شهد
 من اهل الاقامة بواسطة الاغتسال فصم منه الاستخلاف بخلاف ما لو قدم الاول
 صبياً الخ انتهى ثم قال في التجنيس ولو كان الثاني اي الذي استخلفه الاول بعد
 سبق الحدث ذمياً ولم يعلم الاول ذلك فامر الذي مسلم ان يجمع بهم لم يجوز لان
 تفويض الاول لم يصح لان الذي ليس من اهل الصلاة وكذلك لو امر الامام الاول
 مريضاً يومي ايما او اخرس او امياً او صبياً فامر واغيرهم لم يجوز لان هؤلاء لا يصلحون
 افعالاً للقوم فلم يصح التفويض اليهم فان كان التفويض من الاول الى هؤلاء قبل
 الجمعة بايام فاسلم الذي وبرئ المريض وتكلم الاخرس وتعلم الاي وبلغ الصبي
 فصلوا بهم او امر واغيرهم جاز لان التفويض ليس بلازم اي لا يلزم قبوله وما ليس
 بلازم يكون للبقاء حكم الابتدأ فصار كانه فوض اليهم للحال وهو لا في الحال اهل
 للصلاة انتهى ومثله في التارخانية عن المحيط والولولجية وفي الخلاصة فالعبارة
 للاهلية وقت اقامتها لا وقت الاذن به وان وقع في بعض العبارات ما يقتضي
 خلافه انتهى **فهذا** صاحب الهداية قد صرح في كتابه هذا بما يفيد في كتابه الآخر
 اعني الهداية كما يفيد غيره **فان دفع به** ما قاله صاحب الدرر ولان صاحب
 البيت ادرك فانتضم الامر وظهر **ثم اقول** لكن لصاحب الدرر شبهة في نفيه جواز
 الاستخلاف للخطبة اصلاً وقوله هذا معني ما قال في الهداية **وتلك الشبهة هي**
 قول العلامة الاتقاني في غاية البيان والشيخ اكل الدين في العناية بخلاف المأمور
 باقامة الجمعة حيث يجوز له ان يستخلف لان اداء الجمعة على شرف الفوات لتوقفة
 بوقت يفوت الادا بانقضائه فكان الامر به من الخليفة اذنا بالاستخلاف دلالة

الكلام على بيان شبهة صاحب الدرر في قول لا يستخلف للخطبة اصلاً

لكن انما يجوز اذا كان ذلك الغير سمع الخطبة انتهى فكانت اداة المحصر نافية :
 بظاهرها جواز الاستخلاف للخطبة اصلا وفيه غفلة عما يرشد اليه علة التخصيص
 وهو قولهما لانها من شرايط افتتاح الجمعة انتهى فليس فيه نفي لجواز الاستخلاف
 للخطبة وانما هو بيان لشرط من يصح استخلافه لاثاء التحريم كما بيناه وكذا
 حصلت هذه الشبهة في كلام المحقق ابن الهمام بقوله بعد ما قد منا عنه من قوله
 ومعلوم ان الانسان غرض للاعراض فكان المولى اذا نفا استخلافه دلالة بشرط
 ان يكون المستخلف سمع الخطبة اما اذا لم يسمعها فلا انتهى **وما كان** ظاهرا هذه
 الشبهة المنع من الاستخلاف للخطبة كانت مد فوعة بقوله عقبها لانها اي الخطبة
 بمعنى سماعها وحضورها وان لم يسمع او انشأها من شرايط افتتاح الجمعة اي
 في حق الامام فيها ابتدا بقوله بخلاف ما لو سبقه الحدث فاستخلف من لم يشهد
 الخطبة حيث يجوز لان المأمور هناك بان وليس بفتح والخطبة شرط الافتتاح
 وقد وجد في حق الاصل وكذا الواسد ها هذا الخليفة واستفتح بجوز وان لم
 يشهد الخطبة لان شروعه فيها صحيح وهذا الشروع التحق به بمن شهد الخطبة
 كما انتهى **فلا صحة** لقول صاحب الدرر لا يستخلف الامام للخطبة اصلا
وكذا الاصل لقوله ولا يستخلف للصلاة ابتدا بل يجوز بعد ما حدث الامام انتهى
 لان ظاهر المنع من الاستخلاف قبل الشروع في الصلاة مطلقا اي سواء حدث او لم
 يحدث وتخصيصه بحصول الحدث في ضمن الصلاة او تخصيصه بان يكون
 بعد سبق الحدث سواء كان في الصلاة او قبل الشروع فيها ولا وجه لذلك لجوازه
 قبل الشروع من غير سبق حدث لانه اي صاحب الدرر قال بعد هذا فانصه
 لا ينبغي ان يصلي غير الخطيب لان الجمعة مع الخطبة شيء واحد فلا ينبغي ان يقع
 اثنا وان فعل جاز انتهى وهذا يكون باستخلاف الخطيب انتهى ثم قال ايضا
 خطب صبي باذن السلطان وصلي بالغ جاز كذا في الخلاصة انتهى ومثله في
 التتارخانية عن المحيط ذكر الطحاوي لا ينبغي ان يكون الامام في صلاة الجمعة
 غير الخطيب انتهى **فهذا نص** منه على جواز الاستخلاف للصلاة قبل الشروع
 فيها من غير سبق الحدث كما قد منا من النصوص بمثله فقد ناقض نفسه

اعتراض على صاحب
 الدرر

غير انه

غير انه بشرط صحة استخلافه مشهوده الخطبة كما قد علمته بفروعه **قوله**
 وهذا معنى ما قال في الهداية الخ علمت ان معناه غير هذا **قوله** فكان الامر به من
 الخليفة اذ ناب بالاستخلاف دلالة فيه مدافعة ونقض لما ادعاه من انه لا يجوز
 الاستخلاف للصلاة بدا **قوله** لكن انما يجوز ذلك اذا كان ذلك الغير سمع الخطبة
 الخ هذا هو الشبهة التي تقتضي نفي جواز الاستخلاف للخطبة اصلا ونهينا بفضل
 الله سبحانه على دفعها وذلك لتعليقه بقوله لانها من شرايط افتتاح الجمعة انتهى
وقد علمت ان هذا الشرط لا يمنع صحة الاستخلاف للخطبة والصلاة جميعا
 والصحة استخلاف من لم يشهد الخطبة اذا كان استخلافه بعد الشروع فيها
قوله ووجهه ان الخطبة والامامة بعدهما من افعال السلطان فلم يحز لغيره الا
 باذنه فاذا لم يوجد لم يحز **واقول** ان اراد بالاذن الصريح للمأمور باقامة الجمعة
 ليخلف فهو خطأ صريح يرد به كلمة جميع ائمتنا انه لا يشترط وان اراد بالاذن
 التوكيد دلالة فهو لا يحتمل النفي المطلق فلا ينبغي الا اذا لم يصلح المستخلف اعماما
 كما لو كان صبيا وان اراد به الاذن بالاقامة لا بالاستخلاف فالقيام باباه **ويعلم**
بهذه الجواب عن قوله في اخر المسئلة الا اذا اذن اي لا يجوز استخلافه الا اذا
 كان مأذونا من السلطان للاستخلاف فحينئذ يجوز ان ياذن لم يقل احد من
 ائمتنا بشرط اذن السلطان صريحا لصحة اقامة الخليفة عن النايب المأمور
 بها كما بيناه سواتعلق كلامه هذا بقوله لا يستخلف للخطبة اصلا او به وبقوله
 ولا للصلاة بدا او بالصلاة فقط **قوله** وتحقيقه الخ لا تحقيق ولا نفي لما نحن فيه
 من جواز الاستخلاف لا اقامة الجمعة بهذا واصل ما اخذ ان لم يكن من اصله والله
 اعلم من قول الاتقان في غاية البيان وليس للقاضي ان يستخلف على القضاء الا
 ان يفوض اليه ذلك وهذا لفظ القدوري في مختصره قال الشيخ ابو المعين في شرح
 الجامع الصغير الكبير القاضي لا يجوز استخلافه الا اذا فوض السلطان اليه ذلك
 الخ **قوله** بخلاف ما نحن فيه اي من امر القضاء فانه في امر المتغير **قوله** فانه
 الصمير فيه يرجع للقاضي فهو يتصرف بحكم الاذن فيملكه بقدر ما اذن له اي اذا
 صريحا فان صرح له بالاستخلاف جاز ولا فلا **قوله** وعبروا بخنا عن هذا وقالوا

من قام مقام غيره الخ قال العلامة الحلي في شرح المنية الكبير فانصه واما القاعدة المذكورة فنقول بموجبها ولا نسلم ان الماذون في الجمعة قام مقام غيره لغيره بل لنفسه بخلاف القاضي انما قام مقام السلطان لاجل الرعية خاصة وكذا لا يجوز حكمه لنفسه بل ولا لمن هو بمنزلة نفسه لمن لا تقبل شهادته له واما المأمور بالجمعة فانه ما قام مقام السلطان لاجل الناس فقط بل لاجل نفسه ايضا فان الصلاة المأمور باقامتها ليست مخصوصة بغيره بل هي له ايضا فقد قام فيها مقام غيره لنفسه ولغيره الا ان الغير تابع له ونفسه اصل في ذلك القيام فكان من القسم الثاني وهو من قام مقام نفسه جازله الاستخلاف كما في المستعير وعلى هذا عمل الامة من غير تكبر انه والفقه ما بينا قلنا صرح له بالاستخلاف كلام الشيخ ابي المعين ابي الفقه الحسين افتراق حكم المستعير والقاضي هو الذي بيناه **قوله** وهذا مما يجب حفظه فان الناس عنه غافلون قد نهى الله سبحانه بفضلهم واطلعنا على ما اظهرنا به للكنون فله الحمد والمنة ونسأله غفران ذنوبنا وترعيو بنا عن الخلائق يوم يحشرون امين **وحيث فرغنا من الكلام مع الامام المحبر صاحب الدرر فقلنا** كلام العلامة احمد بن سليمان بن كمال باثباتهم الله ثم نذكر ما يتعلق به ونصه بربالة له **قال** في الهداية وليس للقاضي ان يتخلف على القضاء الا ان يفوض اليه ذلك بخلاف المأمور باقامة الجمعة حيث يتخلف **اقول** يعني يجوز له ان يقوم مقامه لاقامة الجمعة وهذا ظاهر في جواز الاستخلاف للخطبة بلا تفويض من السلطان لان اقامة الجمع لا تكون بدونها فجواز الاستخلاف لاقامة الجمعة متضمن لجواز الخطبة اي الاستخلاف للخطبة **وعبارة** صاحب الخلاصة حيث قال له ان يتخلف وان لم يكن في منشور الاقامة الاستخلاف صريحة فيما ذكرناه لان ما يكتب في منشورها انما هو الاذن باقامتها لا الاذن بان يتخلف خطيبا اخر مقامه **ثم التعليل** المذكور في الهداية بقوله لان علي شرف القوات لتوقته فكان الامر به اذنا بالاستخلاف كما يدل على كون الامر المذكور اذنا بالاستخلاف في الصلاة كذلك يدل على كونه اذنا بالاستخلاف في الخطبة **وهذا** مع وضوحه قد خفي على هؤلاء خسر وقال ان الاستخلاف للخطبة لا يجوز اصلا ولا للصلاة

الكلام مع ابن
مقال باثبات

ابتدا

ابتدا بل يجوز بعد ما احدث الامام وهذا معنى ما قال في الهداية بخلاف المأمور باقامة الجمعة حيث الخ فركب غلطاً او ارتكب شططا اما انه ركب الغلط فلم يصرح بعد جواز الاستخلاف للخطبة اصلا **واما** انه ارتكب الشطط فلم يلمه كلام الهداية علي ما لا يتحمل ثم قال وجهه ان الخطبة والامامة بعد ما فعل السلطان كالقضا فلم يجوز لغيره الا باذنه فاذا لم يوجد لم يجز ولا يخفى ما فيه من الخلل لانه ان اراد بالاذن في قوله فلم يجوز لغيره الا باذنه الاذن الصريح فلا يكون صحيحا لما عرفت من كفاية الاذن دلالة وفاد ذكره من كونها من افعال السلطان لا يقتضي ذلك فلا يتم التفريع المذكور وان اراد به الاذن دلالة كما هو مقتضى التفريع المذكور فان ما قدمه انما يقتضي ذلك فلا يتم التفريع لما عرفت من تحقق الاذن دلالة للاستخلاف في الخطبة ثم قال وتحقيقه ما قال الخ وطول ذيل المقام ولم يأت بما يعين ما ادعاه او يعين على ما ادعاه وبعد هذا الكلام كلمة تصلف فقال وهذا مما يجب حفظه والناس عنه غافلون **وان شئت تحقيق المقام** بتأخير الكلام علي وجه يتضمن بتخليصه من الاوهام فلنرجع الى ما امليناه من الافراد والفوائد حيث قلنا ومن شرايطها الاذن لاقامتها او ما يقوم مقامه والاذن المعتبر ما يكون من السلطان او ما ينوب منابه والقاضي من النواب في هذا الباب ثم الاذن قد يكون عبارة وقد يكون دلالة انتهى المنقول عن الفوائد **قوله** رحمه الله الاذن هذا الشرط اذ لم يكن الامام السلطان فالشرط في الحقيقة احد الامور اقامة السلطان بنفسه او الاذن منه او ما يقوم مقامه قلت وهو اجتماع الناس على رجل يصلي بهم عند فقدان السلطان او بعد الوصول اليه قال الامام السرخسي في المبسوط لم يذكر انه لو مات من يصلي الجمعة بالناس فاجتمعوا على رجل يصلي بهم الجمعة هل يجوز ذلك والصحيح انه يجوزهم فقد ذكر ابن رستم عن محمد انه لو مات عامل فريضته فاجتمع الناس على رجل فصلي بهم الجمعة اجزاهم لان عثمان رضي الله عنه لما حضر اجتمع الناس على علي رضي الله عنه فصلي بهم الجمعة ولان الخليفة انما يامر بذلك نظرا منهم فاذا نظر والافهم والتفقوا عليه كان ذلك بمنزلة امر الخليفة اياه **قوله** صاحب الشرط في باب او ما ينوب منابه كصاحب الشرط قال الامام المطرزي في المغرب صاحب الشرط

من شرايط او المجموع
اما اقامة السلطان
بنفسه او اذنه او
الناس على رجل عن
التعذر

صاحب الشرط في باب
الجمعة هو امير البلدة

في باب الجمعة يراد به امير البلدة كما مير بخاري وقيل هذا على عادتهم لان امور الدنيا
 والدين كانت حينئذ الى صاحب الشرط فاما الآن فلا **قوله** والقاضي من النواب
 في هذا الباب يعني اقامة الجمعة والاستخلاف فيها بان القاضي لانه من جملة
 النواب الذين اعتبر باذنهم في باب الجمعة من الامور العامة وقد فوض الى القاضي
 ما هو منه اي من الامور العامة فنزل منزلة الامام في اقامة والاستخلاف **قوله**
 وقد يكون دلالة كالاذن الثابت للامام بان يتخلف غيره في اقامة الجمعة عند
 حدوث حادث يمنع عنها في ضمن تعيينه للاقامة قالوا ان الجمعة موقوتة بوقت تفوت
 بتأخيرها عند العذر اذ لم يتخلف فالامر باقامتها مع علم الوالي انه قد يعرض لها عيب
 من الاقامة يكون اذ ناب بالاستخلاف دلالة انتهى ما نقلناه من الفوائد **واذا عرفت**
 ان استخلاف الامام انما يجوز اذا كان معذورا بعد ريثغله عن اقامة الجمعة في
 وقتها واما اذا لم يكن معذورا او كان معذورا لكن يمكن ازالة عذره واقامة الجمعة
 قبل خروج الوقت فلا يجوز الاستخلاف بناء على ان الاصل عدم الاستخلاف
 وجوازه بالاذن عبارة ودلالة وهو منقوض في الصورتين المذكورتين **فقد**
وقفت على فساد ما فعل الآن في زماننا حيث يحضرون في الجامع بلا عذر
 ويتخلفون الغير في اقامة الجمعة **يقع ههنا دقيقة اخرى** وهي ان اقامة الجمعة
 عبارة عن امرين الخطبة والصلاة والموقوف على الاذن هو الاول دون الثاني
 اذ لا حاجة فيه الى الاذن ويدل عليه المسئلة القايلة لو ان الامام اذا سبقه الحدث
 بعد فراغه عن الخطبة فامر رجلا باقامة الجمعة والامور من شهد الخطبة جاز
 ووجه الدلالة ظاهر لان الاذن لم يوجد في الصورة المذكورة لا صريحا وذلك
 واضح ولا دلالة لعدم خوف القوات فان الامام قادر على ازالة الحدث واقامة
 الصلاة قبل خروج الوقت ومن ههنا انصح ان المراد من الاستخلاف لاقامة
 الجمعة الاستخلاف للخطبة لا الاستخلاف للصلاة كما توهمه الفاضل مولانا خبير
 ثم تنيق الرسالة بعون الله انتهى عبارة العلامة المرحوم ابن كمال باث رحمه الله
 اقول ان قول العلامة ابن كمال باث رحمه الله واذا عرفت ان استخلاف الامام انما يجوز
 اذا كان معذورا بعد ريثغله عن اقامة الجمعة في وقتها فلما قيل ان يقول لا وجه لهذا

اقامة الجمعة والاستخلاف
 فيها بالاذن القاضي
 صحيح

الحصر

الحصر لانه مستند فيه الى ما ذكره عن الفوائد وهي لا تقتضيه فهو ممنوع الدلالة على ما
 ادعاه لان قول الفوائد وقد يكون الاذن دلالة عام ووجه العموم حصول المقصود
 حال الاستخلاف وهو اختصاص السلطان بقيامها واداء الفرض على وجه يمنع
 من اشارة الفتنة بطلب التقدم من كل من يريد فالدائر على الاذن وهو حاصل من
 السلطان على كل حال اما صريحا واما دلالة وقول المتأخر في توجيه الاذن دلالة لانه
 قد يعرض للمأذون باقامتها ما يمنعها اظهار للدلالة وحكمة وهي لا تراعى في جميع
 الافراد **وقد علمت** النصوص المجوزة للاستخلاف من غير قيد بعذر والنص لا يعارض
 الا بمثلها وهو منقطع هنا فاندفع ما بناء على عبارة الفوائد من قوله واذا عرفت
 ان استخلاف الامام انما يجوز اذا كان معذورا **قوله** بناء على ان الاصل عدم
 الاستخلاف لممنوع كليا لا يشمل الامر باقامة الجمعة فهو خاص بالقضا **قوله** فقد
 وقفت على فساد ما فعل الآن في زماننا حيث يحضرون في الجامع بلا عذر ويتخلفون
 الغير في اقامة الجمعة انتهى تبع فيه قول صاحب الدرر فان قيل هل يجوز خطبة النائب
 بحضور الاصل عند عدم الاذن كما جاز حكم النائب وتصرف الوكيل عند حضور
 القاضي والموكل عند عدم الاذن قلنا لا لان مدارهما حضور الراي فاذا وجد جاز
 بخلاف الجمعة اذ لا مدخل للراي في اقامتها انتهى **واقول** لا قساد ولا منع من خطبة
 النائب بحضرة المأمور باقامتها لانه وان لم يكن للراي في اقامتها مدخل فالدائر على
 اذن السلطان في اقامتها تسكين للفتنة والمأمور ما دون له دلالة في الاستخلاف
 لاقامتها ومع العذر سلمناه له ومنعناه بدونه **وقد قال** في التاتارخانية نقلنا
 عن المحيط امام خطب فتوى غيره وشهد الخطبة ولم يعزل الاول ولكن امر رجلا
 ان يصلي الجمعة بالناس فصلى جاز لانما شهد الخطبة فكانما خطب بنفسه انتهى
 فهذا نص على الصحة بحضور الاصيل مع نايبه **ثم قال** في التاتارخانية ولو ان
 القادم الذي تولى شهد الخطبة الاول وسكت عنه حتى صلى بالناس وهو يعلم
 بقعوده فصلاته جائزة لانه على ولايته فلم يظهر العزل انتهى وهو نص في صحة
 صلاة الاصيل بحضرة نايبه لانه بالنظر الى الاصيل نايب لعلمه بعزله فلم يمنع من
 صحة صلاته وهذا كسئلة المقتدي بشافيع من امرأة بغير علمه وعلم المقتدي

للمأمور باقامة
 الجمعة ان ينسب غيره
 في الخطبة ولو كان
 حاضرا

انتهى وكذا انقلبه عن الظهيرية **وقال** في البرازية قدم الامير الجديد والاول في الجمعة
 يتم كالوجع عليه او عزل لا يعمل الحجر والعزل فيها **ثم قال** فرغ الاول من الخطبة
 فقدم الثاني بعد ما وصلي لا يجوز لعدم حضوره الخطبة اي لان شهرها شرط
 لمن ينشئ التخرية كما قد علمته **ثم قال** ولو قرأ الثاني الاول وصلي خلفه صح انتهى
وقد علمت بما قد فناه انه لو خطب واحد وصلي اخر جاز وهو بعموم شامل
 لصلاة الخطيب خلق الذي صلي اما ما فيها وهو اذن دلالة او صريحا بعذر
 وبغيره **وعلمت ايضا** لو امر السلطان غلامه علي ببلدة وصلي هو او امر غيره
 بالامامة جاز انتهى وهو بعموم شامل لكل الاحوال الى غير ذلك من النقول التي ذكرنا
ووجه صحة صلاة الاصيل خلف نايبه بوجود الاذن منه صريحا وهو لا ينزل
 عن الاذن دلالة كما في صلاة القادم خلق الاول لتزيله قايما مقام المتولي في الخطبة
 فكانه خطب بنفسه **وهذا** مثل ما لو حضر السلطان او القاضي جنازة واقتدى
 بمن ليس له حق التقدم عليه يصح للاذن منه دلالة **وانما شرط** لصحة الجمعة
 السلطان او من امره لانه لقطع المنازعة في التقدم والتقديم ولقطع المنازعة في
 اديها اول الوقت او اخره وتسكيننا للفئة فان ثورانها يوجب تعطيلها وهو
 متوقع اذ لم يكن التقدم فيها عن امر سلطان تعتقد طاعته وتخشي عقوبته
 لانه لو اذ لك لا يختار كل فريق اما ما وقد لا يتفقون فلذا توقف صحتهما علي
 وجود السلطان فيصلي اما ما فيها بنفسه او اذنه باقامتها واذا اذن لاحد
 قام مقامه فملك اقامتها بنفسه وملك الاستخلاف دلالة حضوره وصراحة
 وسماوله الصلاة خلف نايبه كما له مع السلطان لان الحق له ان شاء فعله
 بنفسه وان شاء فوضعه لغيره **تنبيه** قد يقال انه يلزم علي ما قاله العلامة ان
 من لا خسر و ابن كمال باشارتهم الله ان لا يصح للسلطان نصره ولا نوابه
 صلاة الجمعة ولا عيد في زمانها ولا قبله ولا بعده لان السلطان نصره الله ونايبه
 يحضرو ويصلي خلف ما موره او نايبه مع قدرته اذ السلطان قادر علي الخطبة
 بنفسه لان الشرط فيها تحميلة او تهليلية علي قول الامام الاعظم اي حنيفية
 وكذا لك هو قادر علي ان يصلي اما ما في العيد ولا وجه لذلك **وهذا** امره عليه
 واعتقدانه

صلاة الاصيل خلف
 نايبه صحيحة

لو حضر من له حق التقدم
 جنازة واقتدى بمن
 ليس له حق التقدم يصح

من اذن باقامة الجمعة
 ملكها بنفسه وبنائب
 حضر او غيرا صحتها
 له الصلاة خلف نايب

الكلام على ما يلزم علي
 قول صاحب الدرر
 وابن الكمال من المخذور

واعتقدانه لو خطر ذلك بيا لم يباله القدر اعلي التحقيق فيه لوجود النص علي الجواز بما
 قد علمته مما قد فناه **فان قلت** يناقض ما في التارخانية من انه لما شهد الخطبة
 فكانما خطب بنفسه قول قاضي خان والخلاصة ولو خطب بغير اذن الامام وهو
 حاضر لم يجز **اقول** لا منا قضية لا افتراق المسلمين لان هذه من غير اذن اصلا
 وفي المسئلة السابقة حصل الاذن فتقدم ما علي الخطبة فتولية الاول باقية حال
 الخطبة كما ينبغيك تعليلها **ونقول** ان قوله في هذه لم يجز اي لم يجز لازمة فالامام
 مخير بين ابطالها بالامر بالخطبة ثانيا او بين امضاها قولها او فعلا بالصلاة
 خلف الخطيب او غيره بتقدمه اما ما فيكون اذنا دلالة لجواز الخطبة فتساويا
 فلانا قضية وتقدم انه ان خطب واحد وصلي غيره جاز **قوله** اي العلامة ابن
 كمال باشارتهم الله بقى ههنا دقيقة اخرى وهي ان اقامة الجمعة عبارة عن امرين
 الخطبة والصلاة والموقوف علي الاذن هو الاول دون الثاني اذ لا حاجة فيه الي
 الاذن انتهى غير مسلم لما قد فناه عن الخلاصة والبرازية من ان الاذن بالجمعة
 اذن بالخطبة وكذا العكس حتى لو قال جمع ولا يخطب لا يعمل النهي انتهى وقال
 قاضي خان امام افتتح الجمعة ثم حضر وال اخر فانه يحضي في صلاته لان افتتاحه
 قد صح فكان بمنزلة رجل امره الامام بان يصلي الجمعة بالناس ثم حجر عليه قبل
 الدخول عمل والا فلا انتهى **فقد توقف** الثاني علي الاذن حتى لو احدث الامام
 بعد الخطبة قبل الشروع في الصلاة فتقدم من شهد الخطبة بنفسه لا يجوز ذلك
 في الجمعة وان جاز في غيرها من الصلوات كما لو قدم الامام للصلاة صبيا او غفورا
 او امرأة او كافرا شهد الخطبة فقدم غيره ممن شهد هاهم يجوز لانهم لم يصح
 استخلافهم فلم يصح احد منهم خليفة فلا يملك الاستخلاف والمتقدم باستخلاف
 احد هم متقدم بنفسه ولا يجوز ذلك في الجمعة وان جاز في غيرها من الصلوات
 لا شرط اذن السلطان للمتقدم صريحا او دلالة فيها دون غيرها ولا دلالة
 الا اذا كان المستخلف من الابتداء متحققا بوصف الخليفة شرعا وليس احد منهم كذلك
 حتى لو كان المتقدم بنفسه صاحب الشرط او القاضي جاز لان هذا من امور العفة
 وقد قلدها الامام ما هو من امور العامة فنزلا منزلة فلوقدم احدهما احدهما

لم تجز الخطبة بغير
 اذن الامام

ان حجر عليه صح

رجلا شهد الخطبة جاز لانه ثبت لكل منهما ولاية التقدم فله ولاية التقديم **واذا**
قدم الخطيب بعد الخطبة من شهدا وهو جنب فقدم طاهرا شهدا جاز لانه
من اهل الاقامة بواسطة الاقتال كما قد مناه فكان الاذن من السلطان حاصلا
دلالة لاهلية الجنب لا الصبي ونحوه كما قال المحقق ابن الهمام رحمه الله فان تغيبه قول
ابن كمال بان تغيبا شرط الاذن في الصلاة ولا دليل عليه في استدلاله لذلك بقوله
وبدل عليه المسئلة القايلة لو ان الامام سبقه الحدث بعد فراغه من الخطبة فامر
رجلا باقامة الجمعة والمامور من شهد الخطبة جاز انتهى لما علمته من كلام المحقق
ابن الهمام وغيره **وما يدل** عليه نقصا صلاة العيد وصلاة العصر مع الظهور عرفا
لا يشرط لهما الخطبة ويشرط فيهما الامام الاعظم او مأموره باقامتهما فتوقف علي
الاذن كالخطبة فيهما وفي الجمعة **قوله** ووجه الدلالة ظاهر لان الاذن لم يوجد في الصورة
المذكورة لا صريحا وذلك واضح اي لان موضوع المسئلة في جواز استخلاف المأمور باقامة
الجمعة مع عدم التصريح من السلطان **قوله** ولا دلالة هو محل النزاع والمحذور علمت ان يقع
الاذن دلالة منيع **قوله** لعدم خوف الغوات فان الامام قادر علي ازالة الحدث واقامة
الصلاة قبل خروج الوقت انتهى **منوع** وانه لا يثبت المدعي لان الحدث يوجد ممثلا
كسلب بول واستطلاق بطن ورعاف مسترسل وان لم يكن مسترسل يكون في اخر
الوقت بما لو انتظر الامام يخرج الوقت فتبطل اقامة الجمعة فالاذن دلالة حاصل **قوله**
ومن هنا اتضح ان المراد من الاستخلاف لاقامة الجمعة يعني المستفاد من قول الهداية
بخلاف المأمور باقامة الجمعة فانه يتخلف وان لم ينص على الاذن له **قوله** الاستخلاف
للخطبة لا الاستخلاف للصلاة يدافع قوله فيما تقدم ان الاذن في الاستخلاف في الصلاة
يدل على كونه اذنا بالاستخلاف في الخطبة فينتفع بهذا المراد **قوله** كما توهمه الغاضل مولانا
خسر ووصلت المشاركة في اصل الوهم وان اختلفت الجهة فله الحمد بجهة علي من نهى
ان اذن السلطان او نائبه انما هو شرط لاقامتها عند بنا المسجد ثم بعد ذلك لا يشرط
الاذن لكل خطيب فاذا اقر خطيب بمسجد فله اقامتها بنفسه وبنائيه والاذن
مستحب لكل من خطب ولا يكون ذلك اذنا لمجهول يقع فاسدا علي ما توهمه
البعض

اذن السلطان او نائبه
انما هو شرط لاقامتها
عند بناء المسجد

البعض لانه لا بد ان يال السلطان في ذلك شخص معين بالضرورة لنفسه او غيره فاذا
برز الاذن لا يكون على وجه التقييد لاحالة لان الاذن اذا كان للسائل فظاهر وان
كان لغيره فكذلك لانه اذنه يقع اذنا للمسئول له وهو معلوم عند السائل معين له
بل للامام ايضا لان السائل يجري ذكره عنده بما يصح السؤال له وهو كاف في صحة
الاذن انتهى **قلت** وايضا وان لم يكن معين يكون الاذن للسائل في اقامة من يريد
خطيبا على جهة العموم انتهى فالاذن حاصل لدفع الفسنة الذي هو السبب الذي
لا يشرط الامام الاعظم في صحة اقامة الجمعة وهو حاصل بما ذكرناه فلا تغات
لمنعنت والله سبحانه وتعالى اعلم **فتلخص** مما ذكرناه انه يشرط لصحة الخطبة والجمعة
اذن السلطان باقامتها فاذا اذن جاز للمأذون الاستخلاف للخطبة والصلاة جميعا
بعد زواله بغير عذر سواء كان بحضرته او غيبته كما جاز للسلطان نصره الله ذلك بحضرته
وصلاته خلف خليفته واذا خطب المأذون له جاز له الاستخلاف للصلاة بعد زواله بغير
بشرط شهود المستخلف الخطبة او بعضها ولو كان جنبيا فقدم طاهرا شهدا جاز
ايضا بخلاف ما لو كان صبيا او نحوه فقدم بالغ شهدا لا يصح كما اذا تقدم من شهد
الخطبة بنفسه الا ان يكون له ولاية عامة كالقاضي فيصرح بتقديمه بنفسه وتقديم غيره
واما اذا شرع الخطيب في الصلاة ثم سبقه الحدث فله ان يتحاشى من اقتدي به شهد
الخطبة او لم يشهد بها اذا صلح للامامة ليكون اما انتهى تأليفها بعاشر المحرم
سنة ست واربعين والف وكان الفراغ من كتابتها يوم الخميس الموافق عشرين من شهر
جمادي الاولى احد شهر عام السادس عشر بعد الثلاثمائة والالف من هجرة من له العز
والشرف صلى الله عليه وسلم علي كاتبةها محمد صالح بن محمد عباس ميرداد كان الله لهما وجميع
المسلمين سبحانه ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

حاصل ما تقدم

بالحق مقابلة

تحفة اعيان الغناء بصحة الجمعة والعيدين في الفنا
 تأليف الفقير الى الله تعالى حسن الشربللا غفر
 الرسالة الحادية عشر
 الله له ولو اديته ولسانها والمسلمين
 اجمعين امين يا رب العالمين
 في حوزة محمد صالح بن
 محمد عباس ميرداد

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقى ورجائى وعليه اعتمد **الحمد لله** الذي من على المؤمنين
بإيجاد العلماء المحققين في كل زمن من لدن سيد المرسلين الى يومنا ربحا على الجاحدين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي جمع به للإسلام شملانا وخصه بصلاة الجمعة
والعیدین فاحسن جمعا وكل فعلا وعلى اله واصحابه الذين بذلوا جهدهم في
العدة قتلا وانفقوا اموالهم لحفظ الدين وايصاله نقلا ما اقيمت الجماعات
والجمع والاعياد وانزل الله الرحمة بدوام الامداد وبين احكام الشريعة باوضح
مراد في على منصة الشرف بينا لهم وعليهم تجلي **وبعد** فيقول العبد الراعي
دوام الامداد المتوالي حسن الخفي الشريف الي **هذه** فوايد جليله وبيان منه ونعمة
جزيلة لصحة صلاة الجمعة في فناء الامصار وبيان تصرفه وتحديد به بمقدار
سميتها تحفة اعيان الغنا بصحة الجمعة والعیدین في الغنا لخصتها من رسالة
حررت فيها الحكم بجواز الجمعة والعیدین بالجامع المجدد عند سبل علام بصحة المحروية
الاستجماع شرايط الصحة وهي ستة فناء المصر كالمصر واذن السلطان باقامة
الجمعة فيه والخطبة والوقت والجماعة والاذن العام **واعلم** ان بعض المحققين اهل
الترجيح اطلق الغنا عن تقديره بمسافة وعرفه بتعريف بينه وبعضهم قد رافقا
بمسافة الاولون منهم قاضي خان وشيخ الاثمة في المبسوط وصاحب الهداية
والنهاية وصد الشريعة والخلاصة والبرازية والدرر قال قاضي خان في فتاواه
كما يجوز اذا الجمعة في المصر يجوز اذا هاهنا فناء المصر وفناء المصر هو الموضع للعد
لمصالح المصر متصل به انتهى **وقال** صدر الشريعة ما اتصل به اي بالمصر معد
لمصالحه فناءه مصالح المصر ركض الخيل وجمع العساكر والخروج للرعي ودفن الموتى
وصلاة الجنازة ونحو ذلك انتهى وكذا اطلق الغنا ابو الليث ولم يجد به بمسافة وكذا
ضابط المذهب الامام محمد بن الحسن رحمه الله اطلق الغنا عن تحديده بمسافة
ونقل عنه تحديده كما سذكره **واما** الذين قدروا الغنا بمسافة فجعلوا اقوالهم
ثمانية او تسعة غلوة ميل ميلان ثلاثة اميال فرسخ فرسخان ثلاثة فراسخ سماع
الصوت اذا صاح في المصر سماع الاذان من المصر فمنتهى الصوت فناء المصر
واقول وبالله التوفيق ان التعريف احسن من التحديد بمسافة لان تحديده

بمسافة

بمسافة لا يوجد ذلك في كل مصر وانما هو بحسب كبر فناء المصر وصغره **فالاقتوال**
التسعة صحيحة بحمل كل منها على ما يناسبه فالمرجع للتعريف لانه جامع **بيان ذلك** ان
التقدير بغلوة او ميل ونحوه لا يصح في مثل مصر المحروية لانه اذا خرج احد منها يريد
زيارة المقابر كالعراقية ومقام ضريح الامام الشافعي والامام الطحاوي والليث بن سعد
والكمال بن الهمام والزبيعي والعارف بالله تعالى الشيخ تاج الدين بن عطاء الله السكندري
والعز بن عبد السلام والسادة الوفاية ونحوهم رحمهم الله ونفعنا ببركاتهم **هل** اذا
شئ حين خروجه من باب القرافة والميدان قد رغلوة او ميل انتهت المقابر لا يسع
احد القول به فان القرافة والتراب التي يلي باب النصر يزيد كل منها على فراسخ من
كل جانب **في الذي** يكون بعد المقابر لباية مصالح المصر كجمع العساكر والتراب والمقابر
بعض الغنا فاللتقدير بنحو غلوة او ميل لمثل بولاق المحروية والجزيرة من جهة البحر
ليس الا قدر يسير ومن جهة المزارع كذلك ومقابر هاتلي مسكنها فيحمل كل تقدير
بمسافة على ما يناسبه **اريت** لو كان لمصر فناء يليه جبل او جرا او مزارع وفادونه
ليس الا نحو ميل ايسع القابل بان الغنا مقدار بثلاثة فراسخ ان ياخذ باقيها من الجبل
او البحر لا يقول بهذا احد **ويقول** من قد رافقا بغلوة او ميل ان مثل مصر المحروية
فنا وهذا لك القدر المحسوس بمنفعة كما بيناه بالقرافة وما فيها من المقامات والزوايا
فذلك في فناء مستطيل جدا كفناء مصر من جهة العادلية **فالقول** بالتحديد بمسافة
يخالف التعريف المتفق على ما صدق عليه بانه المعد لمصالح المصر فيبطله لان الميل
والاميال لا تكفي لكل مصر ان يكون ذلك فقط فناء لها **فعلمنا** ان كل تقدير صحيح بمناسب
له **فمن ذلك** ما قاله في الدراية ثم اختلف اصحابنا في قدر الغنا فقدره محمد في النوادر
بالغلوة وابو يوسف بميل او ميلين وبعضهم بمنتهى حد الصوت واختار شيخ الاسلام
وشمس الاثمة قول محمد والغلوة مقدار ثلثمائة ذراع الى اربع مائة ذراع انتهى **وقال**
ايضا في معراج الدراية من باب المسافر قال الامام السرخسي والصحيح ان الغنا مقدار
بالغلوة وقدره بعضهم بفرسخين وبعضهم بثلاثة فراسخ ذكره في المحيط وكذا في النهاية
انتهى **وعلمنا** ان هذا لا يكون في كل مصر بل فيما يناسبه لان المحسوس يرد التقدير الا
يري ان القرافة لا تنقطع بميل ولا فرسخ وابو يوسف رددين ميل او ميلين وكان مثبرا

الى عدم التحديد بشئ من المسافة قطعا لكل مصر وفي البرازية قيل ان جواز الجمعة
بمجي بناء على الغنا الاعلى البناء وفي على فرسخين من مكة **وقال** الاستاذ ابو نصر
البغدادي شارح القدوري رحمه الله قد قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله بجواز
اقامة الجمعة بمجي فمن اصحابنا من قال لانها من توابع مكة فصارت كبريض المصر ومنهم
من قال انها في نفسها موضع لذلك فيها جامع واسواق مرتبة وسلطان يقيم الحدود
في ايام الموسم فصارت كساير الامصار وقال محمد لا الجمعة فيها لانها منزل من منازل
الحاج كعرفة انتهى **وقال** في النهاية تجوز الجمعة في منى عند ابى حنيفة وابى يوسف
ولهما في ذلك طريقان احدهما ان منى من فناء مكة فانه من الحرم قال الله تعالى هديا
بالغ الكعبة سماه باسم الكعبة لكونه تبعا لها لما ان الهدايا والضحايا لا تخر
بمكة بل بمجي دل ذلك على انه من حكمها ومن فناءها واقامة الجمعة كما تجوز في المصر
تجوز في فناءها اما عرفات فليس من فناء مكة بل من الحل وبينها وبين مكة اربعة فراسخ
والثاني ان منى تتمصر في ايام الموسم انتهى **وفي** المحيط في الشايخ من قال ان عند
انما تجوز الجمعة بمجي لانها من افضية مكة وهذا فاسد الاعلى قول من يقدر فناء
المصر بفرسخين انتهى **واقول** لافساد لان التقدير بشئ لا يدل على فساد مقابله
وكيف وقد حكم بانها تابعة لمكة بمقتضى النص لانها من حرمها باداء المناسك فيها
وقال الكمال بن الهمام رحمه الله انما اقتصر المصنف على هذا الوجه من التعليل اي
تحقيق الامر في سقوط العيد عن الحاج بمجي لاشتغالهم بالمناسك دون التعليل بان منى
من افضية مكة لانه فاسد لان بينهما فرسخين وتقدير الفناء بذلك غير صحيح قال محمد
في الاصل اذا نوي المسافر ان يقيم بمكة ومنى خمسة عشر يوما لا يصير مقيما لعلم اعتبار
ان مكة ومنى موضعين انتهى **واقول** في جعله فساد التقدير بفرسخين بما ذكرنا
ومحمد جعلها بمنزلة من منازل الحاج كعرفة فمنع الجمعة بها وعلمنا جعلها من فناء
مكة بالنص بكونها حرمها ولا يلزم من تقدير الفناء بغلوة فساد تقديره بغيره
لاختلافه بغير المصر والغنا وصغره ففرق ظاهر بين عساكر بمصر تزيد عن عشرين
الفاواخري فيها الف الف الذي يحتاج اليه مجمع الفرق الاول ليس هو مثله الثاني
بالضرورة وكذا مقبرة تلك والثانية ووضع صلاة العيد عن الحاج من اهل مكة
وغيرهم

وغيرهم لاشتغالهم بالمناسك وان كانوا غير مسافرين بخلاف الجمعة لانه قل مجي سنة توافق
الجمعة فيها بمجي كما في الذخيرة والنهاية **وقال** في المبسوط فاما اقامة صلاة الجمعة والعديد
من صوامع اهل المصر وهذا الوضع اي الغنا معد لك فيجعل في هذا الحكم فناء المصر كجوف المصر
اه **وفي** النهاية والحكم غير مقصور على المصلي بل تجوز اي الجمعة في جميع افضية المصر لانها بمنزلة
في صوامع اهل مكة **وكذا** قال الشيخ اكل الدين في العناية بجواز اقامة الجمعة ليس بمحصنة للمصلي
بل يجوز في افضية المصر لانها اي الافضية بمنزلة المصر في جميع صوامع اهل مصر ويعرف من هذا التعليل
تعريف الغنا وهو ما اعد لحواج اهل المصر اه **وهذا** يمنع جواز يوم التحديد بمسافة على
اطلاقه وحديث الليث بن سعد قال سأل المقوقس عمرو بن العاص ان يبيعه في الجبل المقطم
بسبعين الف دينار فحجب عمرو من ذلك وقال كتب الي امير المؤمنين فكتب الي عمر بن الخطاب رضي
فكتب اليه عمر يستلهم اعطاك به ما اعطاك وهي لا يزعم ولا يستنبط بها ماء ولا ينفع بها
فاله فقال انا لنجد صفها في الكتب ان فيها غراس الجنة فكتب الي عمر بذلك فكتب اليه عمر رضي
انا لا اعلم غراس الجنة الا المومنين فابقها قد دفن فيها من مات قبلك من المسلمين لا تبعه بشئ
وكان اول من دفن فيها رجل من المهاجرين يقال له عامر اه **فانظر** الى السعة في الجبل المقطم يقدر
فناء المصر منه بقدر غلوة او فرسخ هذا لا يكون وهو بعض فناء مصر لانه المقابر وهذا يبين
ان التحديد بمسافة ليس لازما لكل مصر بل هو بحسب الاقصاد **ولم** انصا للامام الاعظم
في تحديد الغنا وهذا انه رحمه الله يفوض الامر في مثله للمجتلي به كتقدير الغفر العظيم ومدة
اقتيार المحبوس **واما** تقدير محمد الغنا بغلوة واختاره شيخ الاسلام وشيخ الائمة فقد رايت
خلاف ذلك عن محمد فان محمد قد راى الفاصل بين المصر والغنا بغلوة لا الفناء كما نقل عنه ابن
الهام في باب الجمعة قال المجد الداخل في الغنا انتظم اسم للمصر وفناوه هو المكان المعد لمصالح
المصر متصل به او منفصل بغلوة كذا قدره محمد في النوادر اه فعلى هذا محمد موافق لاطلاق
الامام والشافعي المحققين وبعد اطلاقه التقدير بغلوة لكل مصر فيحمل على مناسبه دفعا
للتعارض هذا فاطهر لي **وفي** شرح الجامع الصغير لظهير الدين التبرتاشي قال والغنا ما
اعد لحواج المصر وفنا كل شئ كذلك اه **وانظر** الى السعة قرافة مصر في الجبل المقطم يزيد على
فراخ وهو بعض فناءها ونص الايعة على ان الغنا ما اعد لدفن الموتى وحواج المصر كبريض الجبل
والدواب وجمع العساكر والخروج للمري وغير ذلك واي موضع يجد بمسافة يسع عساكر مصر

اذا خرج كل امير بخدمة وجماعته وفضلته وابله وودابه وخيامه وكل احد يطلب مكانا يسع ذلك له
 خاصة **ثم** الميدان للخيول والفرسان ومحل الرمي بالنبل ومحل الرمي بندق البارود واختبار المدافع
 للبارود وما يصل اليه رمي المدفع بعد القتال وهذا نريد على فراخ بالضرورة من غير شك فلا يقال
 ان المختار غلوة لكل مصر وبهذا علمنا ان الجامع المجدد في فناء مصر المحروسة عند سبيل علا الذي
 انشاه امير اللواتي الشريف حسن بيك حفظه الله تعالى لا شك انه في فناء مصر على كل قول من التحديد
 بمسافة ومن التعريف وقد استقر الآن مقام الجند حراسا به لمصلحة مصر كل شهر على امير من
 امراء اللواتي الشريف ويجمع عنده كل يوم من العساكر للمربي وركض الخيل واهو شهور **وقد**
 اعتني امير من امراء اللواتي الشريف فارس من اهل العلم واهل الخبرة بقياس الارضين بالقصبة
 الى الكمية وعين معهم جماعة ليعلم مقدار مساحة ما بين الجامع المجدد وبالسبيل وبين صور مصر
فابتد وبالقيا من الجامع المجدد عند سبيل علام الى ان انتهوا الى باب الفتوح فانه في القياس
 الى جامع النباهي الذي هو خارج باب الفتوح بسوية اللبن فنقطعا عن باب الفتوح بمسافة
فوجدوا جملة ذلك الف قصبة واربعائة قصبة وخمسين قصبة ومن جملتها سبعة وعشرون قصبة
 مما هو داخل العزان والبيوت التي خارج باب الفتوح من الحسينية المنتهية الى المذبح وجامع شرف
 الدين المجاور للمذبح مع ان العمارة المتصلة بالصورة وتسمى رباطي مصر لا تعد من الفنا فانه
 هو المنفصل عنه ونصق ذلك حفظا لاصله سبعة قصبة بتقدير السنين على البوا خمسة وعشرون
 قصبة **ثم** انهم ابتدوا بالقيا من باب النصر فابتدوا من سلم المدرسة الى ان بلاطية الملاصقة
 لصور باب النصر حتى انتهوا الى الجامع المجدد بسبيل علام وكان ما بين باب النصر الى الجامع المجدد
 الف قصبة وستائة قصبة واربع وعشرون قصبة منها من باب النصر الى تجاه العادلية
 ثمانمائة قصبة وسبعون قصبة ومن مقابل العادلية الى الجامع المجدد بالسبيل سبعة واربع
 وخمسون قصبة ونصفها حفظا لاصله ثمانمائة قصبة واثنى عشرة قصبة وعلى كل تقدير
 لم تبلغ مسافة الجامع المجدد فرسخا من حد الجدار لصور مصر المحروسة فان جملة الاقصاف
 بالذراع المصري تسعة الاف وستماية وستة وستون ذراعا وثلاث ذراع وضبط الذراع
 باربعة وعشرين قيراطا وهذا اقل من فرسخ لانه اثني عشر الف ذراع هذا قيا من الجامع المجدد
 لباب الفتوح وكذا لم تبلغ المسافة فرسخا من باب النصر الى الجامع المجدد عند سبيل علام فانها
 عشرة الاف ذراع وثمانماية ذراع وستة وعشرون ذراعا وثلاث ذراع وهذا ايضا اقل من فرسخ

فقد ظهر

فقد ظهر صحة صلاة الجمعة بذلك الجامع المجدد على كل من التحديد والتعريف للفنا وكذا انصت الجماعة
 وصلاة العيد من فيما يماثل كما سأل عنه اهل المغرب في مسجد اتخذ في فناء مصر بتونس والشروط
 لجمعة معظمها اذن السلطان نصره الله تعالى باقامة الجمعة فيه وقد اذن بذلك فان الامير لما اراد
 انشا الخطبة ارسل للسلطان ببلاد الروم فبرز اذنه بها في ذلك الجامع المجدد عند سبيل علام وقد
 نظمت الحكم فقلت **سبيل علام حوى فخره بمن** . لدفع قساد الفنا لمن **كن** .
امير وجند يحفظون لمصرنا . وياتون جمعا بالفريضة والسنن . وقد جأنا من شريف هداية
بمرقات نجد والدرية والفطن . تصم صلاة الجماعة جمعة . بجامع صدر مشرق باهي حسن
 به قد بني هذا الامير ووصفه . مريح نزيل مأواه المن باليمن . وناقل هذا الحكم اسدي تعارفا
عنا حسنا شبرا بلولي لنا فاعلمن . حنيفة وصف قد جاء الهنا . وقد هب نعمان بذلك فوتمن
وازي صلاة للنبي وال . وكل نبي والسلام يدي الزمن . **فقول** بالفنا
 اشارة الى ما هو المقصود بالذات وهو فناء مصر ثم صرح به فقلت به قد بني اي بني الجامع في الفنا
 ودليل صحة الجمعة به من الهداية وشروحا والمراد بالفطن فهم كلام الائمة كما شرعناه بمجدد
مسئلة مهمة في حكم لزوم الذهاب او عدمه لصلاة الجمعة على من قرب من مصر وهو فيم بقربة
 خارج فناء مصر مثل جزيرة القيل ومنية السرج وقبة النوري والمطرية **وقد** اختلف النصح
 في لزوم حضورهم المصر لصلاة الجمعة واختيار المحققين من اهل الترجيح انه لا يلزمهم المجيء
 الى مصر لاداء الجمعة لانهم ليسوا بخاططين باداء الجمعة فعذرهم اسقطت عليهم بالمجيء
 من قربتهم لاداء الجمعة ولا عبرة ببلوغ المختل النذاولا بالاميال ولا بان كان العود للاهل
 بعد شهود الجمعة قبل هجوم الليل ولو صح لا يتبع لان نص الحديث والرواية الظاهرة عن
 ائمتنا الى اي حنيقة وصاحبيه ينبغي لزوم حضورهم المصر لاداء الجمعة **فايد** اخري في تحقق
 السفر بماذا يكون قال قاضي خان ان كان بين مصر وفنايه اقل من قدر غلوة ولم يكن بينهما
 فرقة يعتبر مجاوزة الفنا كما وزع عمر ان مصر ايضا **وفي** النهاية قال يعصم بخروجه عن عمران مصر
 ولا يلحق فناء مصر بالمصر في حق السفر ويلحق الفنا بالمصر لصحة صلاة الجمعة والفرق ان الجمعة
 من مصالح المصر وفناء مصر يلحق بالمصر فيما هو من حواجز المصر واداء الجمعة منها وقصر الصلاة
 ليس من حواجز اهل مصر فلا يلحق فناء مصر بالمصر في حق هذا الحكم اي قصر الصلاة انتهى
واما القرى المتصلة ببعض المصر والصحيح مجاوزتها وان كانت فرسخا فاذاجاوز القرى

بيان
مثل

ولم ينأ عنها قيل يقصر وقيل لا بد من ان ينأي عنها قال الحسن وحده النائي يحتمل
وجهين احدهما انه كحد انفصال القرية قيل قد رماية ذراع وقيل ما لا يسمع منه
الصوت وقيل قد رمكة والثاني كحد الغنا وقال الحسن قد رعلوة وكل ذلك اجتهاد
وكذا في شرح الجيع الصغير لظاهر الدين التمر تاشي رحمه الله انتهى التلخيص بيد
مؤلفه في شهر ذي الحجة سنة سبع وستين والف من هجرة من له العز والشرق **صلوات الله عليه وسلم**
:: **وكان الفراغ** من كتابة هذه الرسالة اللطيفة يوم الاربعاء ١٩ في جمادى الاولى سنة ١٣١٦

١٢
الثانية عشر النفحات القدسية في احكام قراءة القرآن
وكتابتها بالفارسية وما يتعلق بها من باق

الاحكام تأليف **العبد المذنب الي**
كرم الله الغني عما سواه

حسن الشربلالي

الحنف في عفو الله

تعالى عنه

امين

٩٧
١
في حوزة محمد صالح بن
محمد عباس ميرداد

الكلام على كتابة القرآن بالفارسية **الكلام** على حرمة مسه على الجنب والحايض ومنعها عن قراتها **الكلام** على حكم افتتاح الصلاة والقراءة والتسمية على الذبيحة بالفارسية **يروى** ان كلام الناس يوم القيامة بالسريانية وفي الجنة بالعربية وبالفارسية ايضا **اذا قرأ بالفارسية** مع القدرة على العربية هل تفسد صلاته ام لا **حكم** الخطبة والشهد بالفارسية وكذا الاذان **ورد** في الخبر ان لسان اهل الجنة العربية والفارسية **هل** من لا يحسن العربية ويحسن غيرهما يصل بلا قراءة ام بالفارسية **حكم** من قرأ التوراة والانجيل والنزور في صلاته عدم الجواز وهل تفسد به الصلاة ام لا **حاصل ما تقدم وملخصه** **حكم** قراءة غير العربي يسمى قرآنا مجازا **الكلام** على حكم الخطبة بالفارسية او التشهد او القنوت والدعاء وتبجعات الركوع والسجود والدعاء في الجنائز ولزوم سجود التلاوة بها والايما والتسمية عند الذبح والتلبية والاذان بها واداء الشهادة واللحان والعقود والايما **حكم** القراءة بالشواذ في الصلاة **حكم** تفسير الشاذ **حكم** حقيقة ان الشاذ **الحكم** في ابدال الحروف بغيره **حكم** التلاوة وكتابة القرآن العظيم بالفارسية عند باقية الائمة **حكم** الوقف في غير محله **حكم** ما اذا وصل حرفا من كلمة بكلمة **حكم** ترك التشديد **حكم** ترك المد **حكم** اللحن في القراءة **حكم** الادغام في موضع لم يدغم به احد **حكم** ترك الادغام **حكم** الامالة **حكم** اظهار المحذوف **حكم** حذف المظهر **حكم** ما اذا نطق ببعض الكلمة لانقطاع او النسيان ثم نطق بالباقي

بسم الله الرحمن الرحيم والعاقبة للمتقين وحسبنا الله ونعم الوكيل **الحمد لله** الذي انزل على عبده الكتاب بلسان عربي مبين • معجز لذوي الخطاب الفصيح اللسان والصلاة والسلام على سيد المرسلين المخصوص بالتكليم • مع نظره لرب العالمين وعلى سائر الانبياء والمرسلين والصحابة والتابعين بدوام انعام الله سبحانه في كل وقت وحين امين **وبعد** فيقول العبد الفقير الملتجئ الى عزة مولاه الراعي فيض احسانه في آخرته واولاده والاعانة على عبادته بدوام الايام والليالي ابو الاخلاص حسن الوفاي الشريف **وقد رايت** تسطير مسئلة مهمة نبه عليها

مناخ طلاب الافادة ذوي العناية والسيادة اجابة للراغبين وتحصيلها لمراد الائمة الاعلام السابقين بمقتضي العادة وان لم يكن ممن يوهل لان يفيد فريضة نفية مستزادة لتحقيق مراد شيخ السنة الشريفة النبوية شارح • صحيح البخاري العلامة شهاب الدين القسطلاني رحمه الله وبلغه من فصله الامال بدار التهان حيث قال في كتابه لطايف الاشارات في علوم القراءات ما نصه **فايد** هل يجوز كتابة القرآن بقلم غير العربي قال الزركشي رحمه الله لم ارفيه كلاما للعلما ويحتمل الجواز لانه قد يحسنه من يقروه بالعربية والا قرب المنع كما تحرم قراته بغير لسان العرب ولقولهم القلم احد اللسانين والعرب لا تعرف لسانا غير العربي انتهى وقد جمعت جواب ذلك من كتب ائمتنا المناخ المعتمدين الناقلين الحكم عن ذوي المذاهب الاربعة المتبعة وابدت بتحرير الحكم عند ائمتنا السادة الحنفية من كلامهم نصا على الكتابة وعلى القراءة • بالفارسية وحكم صحة الصلاة او عدم صحتها بالقراءة بالفارسية والتالي قادر او عاجز عن العربية وعلى تفصيل الحكم بين ما اذا كان المقرؤا بالفارسية ذكرا وتنزيها وتقديسا وتسبيحا او قصة واصكاما ومثلا لنفسا وعلى بيان الرابع من قول الامام الاعظم ليطمئن به قلب العالم العابد لاداء ما كلفه به مولاه والزم وعلى حرمة مسه وقرائه لغير طاهر وجنب وعلى باقية الاحكام المتعلقة بها وعلى حكم القراءة بالثاذ في الصلاة وخارجها وسياتي تفسير الشاذ وحقيقته **وعلى** بيان الحكم بابدال حرف بغيره والوقف على غير محله وتقطيع الكلمة وترك التشديد وترك المد وعلى حكم اللحن والادغام في غير موضعه او ترك الادغام والايان بالامالة في غير محله واظهار المحذوف وحذف المظهر والنطق ببعض الكلمة لانقطاع النفس او غيره واذا قد من الله تعالى ببيانها وجمعها الاخلاص النبوية **سحتها** النجاة القدسية في احكام قراءة القرآن وكتابتها بالفارسية وما يتعلق بها من باقية الاحكام خدمته شريفة سيد الانام ورجا القبول والنجاة يوم القيام **وشرعت** مستحدا من كرم الله سبحانه وتعالى قايل اما كتابة القرآن بالفارسية فقد نص عليها في غير ما كتاب من كتب ائمتنا الحنفية المعتمدة فيها

تجوز القراءة بالفارسية عند أبي حنيفة على قوله الاول يعني الرجوع عنه تجوز القراءة
 بالتركية والهندية وغير ذلك من اي لسان هو الصحيح يعني لا تختص القراءة بالفارسية
 على الصحيح وهذا هو الصحيح على الرواية التي رجع عنها الامام رحمه الله التي اعتبر
 فيها المعنى دون النظم لما تلونا من قوله تعالى وانه لو زبر الاولين والمعنى لا يختلف باختلاف
 اللغات والاختلاف على هذه الرواية في الاعتداد والاختلاف انه لا فساد يعني مع القدرة
 على العربية **ثم** قال في الهداية ويروي رجوعه في اصل المسئلة الى قولهما وعليه الاعتماد
 في الاذن ان يعتبر المتعارف انتهى عبارة الهداية وقال شارحها المحقق الكمال بن
 الهمام رحمه الله بفتح القدير **قوله** فجدد مع ابي حنيفة في العربية فيجوز عنده بكل ما
 افاد التعظيم بعد كونه عربيا ومع ابي يوسف في الفارسية فلا يجوز بها الافتتاح وجه
 الفرق له ما ذكر بان لغة العربية لها من المزية ما ليس لغيرها فلا يلزم من الجواز بها
 الجواز بغيرها وهو اي الامام يقول الذكر المفيد للتعظيم يحصل بخداي بزرگ است
 يعني على الرواية التي رجع عنها كما يحصل بقوله الله اكبر الواجب يعني الذي يجب
 اختصاص التحريم به فتكون وجوبا بلفظ الله اكبر وان صح الشروع بغير التكبير
 نحو سبحان الله ولا اختصاص للعبد بوجوب افتتاحه بالتكبير علي ما قيل به فانه
 يجب لافتتاح كل صلاة كما مر حرره الكمال رحمه الله **وفي** الخلاصة لو كبر بالفارسية فقال
 خداي بزرگ است او قال خداي بزرگ او قال بنام خداي بزرگ يصير شارعا
 في الصلاة عند ابي حنيفة وعندهما لا يصير شارعا اذا كان يحسن العربية انتهى
واعلم ان لفظ است بالفارسية رابطة تفيد الثبوت وقد تحذف تاؤه لفظا
 وقد تحذف هي بالكلية ويكتف بغير اخر الكلمة ومعنى خداي بزرگ است
 الله اكبر بضم الراء ومعنى خداي بزرگ الله اكبر باسكان الراء ومعنى بنام خداي
 بزرگ باسم الله الاكبر او الكبير انتهى ثم قال الكمال رحمه الله قوله اي في الهداية كما
 نطق به النص يعني قوله تعالى قرانا عربيا غير ذوي عوج فالغرض قراءة القرآن
 وهو عربي فالغرض العربي **قوله** ولم يكن فيها بهذه اللغة يتضمن منع اخذ العربية
 في مفهوم القرآن ولذا قال تعالى ولو جعلناه قرانا انجيبا فانه يستلزم تسميته قرانا

حكم الخطبة والرسالة
 بالفارسية وكذا الاذن
 بيان
 فمجدد

ايضا

ايضا لو كان انجيبا والحق ان قرانا المنكر لم يعهد فيه نقل عن المفهوم اللغوي فيتناول
 كل مقروء اما القرآن باللام فالمفهوم منه العربي في عرف الشرع وان اطلق على المعنى
 المجرد القائم بالذات ايضا المنان في السكوت والافتة والمطلوب لقوله تعالى فاقروا
 ما تيسر من القرآن الثاني فان قيل النظم مقصود للاعجاز وحالة الصلاة المقصود
 من القرآن فيها المناجات لا الاعجاز فلا يكون النظم لازما فيها تسليط عليه انه
 معارضة للنص بالمعنى فان النص طلب بالعربي وهذا التعليل يحيزه
 بغيرها ولا بعد في ان يتعلق جواز الصلاة في شريعة النبي صلى الله عليه وسلم
 الا في بالنظم المعجز بقراءة ذلك المعجز يعني بين يدي الرب تعالى فلذا كان
 الحق رجوعه اي ابي حنيفة الى قولهما في المسئلة انتهى كلام الكمال رحمه الله
وفي الدراية ويروي رجوع ابي حنيفة الى قولهما روي ابو بكر الرازي وغيره من
 فقهاء ينسب رجوعه الى قولهما وهو الصحيح وعليه الاعتماد لتزويله منزلة الاجماع
 فان القرآن اسم للنظم والمعنى جميعا بالاجماع وذكر دليله **وفي الخبازية** الجمالية
 وهذا لان القرآن انزل حجة على النبوة وعلى اهل الهدى والهدي حجة بمعناه
 والحجة بنظمه ثم الاخلال بالمعنى يسقط حكم القراءة فكذلك الاخلال بالنظم ولان
 حفظ القرآن كذلك واجب في الجملة يكون حجة على الحكم ولا قراءة يجب الا في الصلاة
 فعلم انها متعلقة بعين ما انزل ليوقع الحفظ بها الا ترى انه لو نظم معناه
 شعرا ثم قرأه فسدت صلواته لان نظم من كلام الناس فكذلك ابلغه اخري ولا
 معنى لقول من يقول ان المقصود من الكلام معناه لانه كذلك اذا اريد به الافهام
 لما اريد منه فاما اذا كان النظم مطلوبا لغاية اخري فلا الا ان من قرأ النظم بلفظ
 اخري لا يكون شعرا لان النظم مطلوب منه فكذلك القرآن مطلوب منه لانه انزل وذلك
 بلفظه ومعناه قوله اي في الهداية هو الصحيح احتراز عن تخصيص الرد عن قول
 ابي حنيفة بالفارسية لمزيتها وهذا الصحيح على الرواية التي رجع عنها الامام وتخصيصها
 بالفارسية لمزيتها على غيرها للمحدث لسان اهل الجنة العربية والفارسية الدرية
 على ما جاء في الخبر لسان اهل الجنة العربي والفارسي الذي يتشدد الراعي
 النصيح قال ظهير الدين المرفعي في الدرية الفصيحة نسبة الى درو قال الكرخي

ورد في الخبر
 ان لسان اهل الجنة
 العربية والفارسية

والصحيح الى اي لغة كانت يعني على الرواية التي رجع عنها الامام كذا في الجامع المحبوبي
 والتحريراتي وانما يجوز بالفارسية عند ابي حنيفة على الرواية التي رجع عنها الي
 قولها اذا ثبت ان معنى العربية كما لو قرأ قوله تعالى جزاء بما كسب جزاء بما فعلا
 ضنكا تنكنا مسجدا مركتا ولو قرأ بتفسير القرآن لم تجز لانه غير مقطوع به كذا في
 الكافي وقيل انما يجوز بالفارسية اذا كان ثناء سورة الاخلاص اما القصص
 فلا يجوز والاصح ان يجوز في الكل يعني على الرواية المرجوحة كذا في الدراية وسنذكر
 عن الكمال ان الوجه التفصيل بين القصص والذكر **قوله** اي في الهداية والخلاف
 في الاعتداد اي في انه هل يقع فرض القراءة بالفارسية عن القراءة بالعربية ام لا
 فعند ابي حنيفة على قوله الاول يعتد بها وعندهما لا كما في غاية البيان وقال
 ابواليسر والجواز عند العجز بالفارسية نص على ان القراءة بها لا تفسد الصلاة انما
 الشأن في جواز الصلاة بها كذا في جامع قاضي خان فالو قرأ على طريق التفسير تفسد
 بالاجماع لانه غير مقطوع به ولا يمكن رعايته كذا في المبسوط وغيره وعندنا في غير ذلك
 تفسد بالقراءة بالفارسية وقال مالك واحمد كما في الدراية **قلت** وكذا تفسد على
 الصحيح عند ابي حنيفة وصاحبيه بالفارسية مع القدرة على العربية اذا اقتصر عليها
 ولم يكن غير ذلك مثل سورة الاخلاص فتكون المسئلة وفاقة فليتنسبه له **قوله** اي في
 الهداية ولا خلاف انه لا فساد في قولنا ذكره الامام بحم الدين النسخ والقاضي فخر الدين
 انها تفسد عندهما والوجه اذا كان المقرآن مكان القصص والامر والنهي ان
 تفسد بمجرد قرأته لانه منكم بلام غير قرآن بخلاف ما اذا كان ذكر او تنزيها
 فانما تفسد اذا اقتصر على ذلك بسبب اخلا الصلاة عن القراءة قاله الكمال بن الهمام
 رحمه الله **وقد منا** عن الدراية ان الاصح الجواز في الكل وهو على الرواية المرجوحة
 وكذا في شرح النقاية للمهستاني وفي ذلك الصحيح الذي على الرواية المرجوحة **نظر**
 فالوجه التفصيل على ما قاله الكمال وذلك النظر هو ما قاله الاثني في قوله ولا خلاف
 انه لا فساد في فيه نظر لان القراءة بالفارسية ليست بقراءة القرآن عندهما فاذا لم
 تكن قراءة القرآن كانت من كلام الناس وهو مفسد للصلاة قال الامام الزاهد
 العيني في الجامع الصغير هذا اي عدم الفساد اذا قرأ بالفارسية كل لفظ مما هو في معنا

اذا قرأ بالفارسية
مع القدرة على العربية
تفسد الصلاة

من غير

من غير ان يزيد فيه شيئا اما اذا قرأ على طريق التفسير تفسد صلاته بالاجماع انتهى
وفي تسمية الدهر سئل علي بن احمد وابو حامد عن الذي لا يحسن العربية ويحسن القراءة
 بالفارسية الاولى في صفة ان يصلح بقراءة كالا في ام الاولى ان يقرأ بالفارسية فقال
 علي بن احمد يقرأ في الركعة الاولى بآية اوابين **وقال** ابو حامد الاولى عندنا ان يصلح
 بقراءة لانه اهي انتهى **واقول** وذلك لانهم اتفقوا على الصحيح ان القرآن اسم للنظم
 والمعنى جميعا واحتمل ان تكون الفارسية مفسدة بما اذا لم يكن المقرآن ذكر بل قصة او
 حكما كما قد فناه في صلح بدون قراءة بالفارسية لهذا انتهى **ثم** قال في النتيجة وفي فتاوي
 النسخ سئل عمر النسخ عن لا يحسن الفاتحة بالعربية ولا يقدر على تعلم القرآن بالنظم
 العرب ويقدر على التكلم بالفارسية او بلغة اخرى يتأدي به معنى القرآن هل يكفى تعلم
 تلك اللغة التي هي غير العربية فقلت نعم لان تعلم القرآن فرض لا قامة الصلاة ومذهب
 ابي حنيفة ان القرآن لا يختص بالنظم العرب يعني على قوله الاول الذي جمع عنه
 انتهى فيفترض عليه تحصيل ذلك كما يفرض عليه تعلم القرآن بالنظم العربي لمن قدر عليه
 وعندهما يجوز قراءة القرآن بغير العربية اذا كان لا يحسن العربية فقد وافقاه انه
 يصير قرآنا عند العجز عن ادايه فيفرض ذلك عليه بالاجماع في هذه المسئلة انتهت
 عبارة النتيجة **واقول** في حكاية الاجماع نظرا ما للزوم على قول الامام فسلم لكن علي
 الرواية التي رجع عنها وعلى الصحيح الذي رجع اليه ان القرآن اسم للنظم والمعنى
 جميعا كما هو قوله لا يفترض عليه الا تعلم العربي ولا اعلم لها خلافا في ان القرآن
 عندهما اسم للنظم والمعنى وقد مناعن الاتقان ان الفارسية ليست قرآنا عندهما
 فليتام **وفي الدراية** لو قرأ التوراة والانجيل والزبور لا يجوز سوا كان عاجزا عن
 العربية او لا وقيل ان كان لا يجوز ولكن لا تفسد صلاته وان كان لا يدري معناها
 تفسد لانه لا يومن من ان يكون من الحرف **تنبيه** حاصل ما تقدم وما خصه حرفة
 كتابة القرآن بالفارسية الا ان يكتب بالعربية ويكتب تفسير كل حرف وترجمته وهرمة صلاته ام لا
 مسه لغير طاهر اتفاقا كقراءة علي ما تقدم قد فناه وعدم صحة الصلاة بافتتاحها
 بالفارسية وعدم صحتها بالقراءة بالفارسية التي هي ثناء واقصاها عليها مع القدرة
 على العربية وعدم الفساد بها هو ذكر وفسادها بما ليس بذكر مجرد قرأته ولا يخرج

هل من لا يحسن
العربية ويحسن
غيرها يصلح بالقراءة
ام بالفارسية

حكم من قرأ التوراة
والانجيل والزبور
في صلاة عدم الجواز
وهل تفسد به
صلاته ام لا

عن كونه اميا وهو يعلم الفارسية فقط فتصح صلاته بدون قراتها العجزه عن العربية
 على الصحيح عند الامام كقولهما **ولكن** في الخلاصة يخرج من ان يكون اميا اذا علم تغير
 سورة من القرآن بالفارسية نحو الفاتحة وغيرها من القرآن عند ابي حنيفة وهو قولهما
 وكذا في قاضي خان معلاله بان قولهما فيمن لا يحسن العربية كقول ابي حنيفة انتهى
واقول فيه تامل اما على قول ابي حنيفة فمسلّم لكن ذلك على الرجوع وقد رجع عنه فصار
 ما ليس عربيا ليس قرانا عنده على الصحيح وهو قولهما وقد منعا عن الاتقان ان
 الفارسية عندهما ليست قرانا فلا يخرج بهما عن كونه اميا تصح صلاته بدون قراتها
 وان جازت وكانت تقديسا لا قصة وحكما اذ بهما تفسد بمجرد قراته كما تقدم **وقد**
قال في معراج الدراية قرا غير العربي سمي قرانا مجازا الا يرى انه يصح في القرآن
 عنه فيقال ليس بقران وانما هو ترجمته وانما جوزه للمعاجزة اذا لم يحل بالمعني
 لانه قراه من وجه باعتبار استحالة علي المعني فالإتيان به اولى من الترك مطلقا
 اذ التكليف بحسب الوسخ وهو نظير الايمان **فقد جعل** الاتيان بالفارسية اولى
 من الترك ولم يفترض الاتيان بها فكان اميا في تامل في كلام الخلاصة **واما** الخطبة
 بالفارسية او التشهد بالفارسية او الفتن والنداء وسبجات الركوع والسجود
 الخ لا في جميع اذكار الصلاة من التشهد والفتن والنداء وسبجات الركوع والسجود
 حتى لو قال بالفارسية في الصلاة يارب بيا مرزم وهو يحسن العربية تفسد صلاته
 عندهما وعند لا تفسد وكذا التركبة والزجاجة والحشية والبنطية والنداء
 في صلاة الجنائز بالفارسية على هذا الخلاف وتلزم سجدة التلاوة بالفارسية علم
 السامع انها اية السجدة او لم يعلم وعلى التالى ان يخبر انها اية السجدة وعلى قولهما
 ان كان التالى يحسن العربية لم تكن تلاوة أصلا وان كان لا يحسن فهي تلاوة في حقه
 اما السامع ان علم انها اية السجدة لزمه والا فلا واجمعوا على انه لو امن بالفارسية
 او سمي بهما عند الذبح جاز وفي النبوية بهما روايتان واجمعوا انه لو اذن بهما ولا يعرف
 الناس انه اذن لا يعتد بهما انتهى وفي الهداية قال وفي الاذان يعتبر التعارف وفي
 مواهب الرحمن ولا يجزى الاذان بالفارسية وان علم انه اذن في الاصح وقال ايضا
 والاصح رجوع الامام ابي حنيفة اليهما في عدم جواز الشروع والقراءة بالفارسية لغير العار

قراءة غير العربي
 سمي قرانا مجازا

الكلام على الخطبة
 بالفارسية او التشهد
 بالفارسية او الفتن
 والنداء وسبجات
 الركوع والسجود

عن

عن العربية وعدم جواز الاقتصار على الانف بلا عذر في الجهة يعني للسجود وقال في
 النهاية لو امن بالفارسية كان موفيا ولو سمي عند الذبح بالفارسية او لم يسم عند الاحرام
 بالفارسية او باي لسان كان جاز في قولهم جميعا سواء كان يحسن العربية او لا يحسن كذا في
 شرح الطحاوي والمبسوط وزاد على هذا الامام التمرناشي رحمه الله بقوله وكذا الشبهة
 عند الحكماء واللغاة والعقود تصح بالاجماع وكذا لو خلف لا يدعوا فلان ادعاه بالفارسية
 يحث **واما القراءة** بان اذ وبيان تفسيرهما وحقيقتها فقال في كافي النسخ ولو قرا
 بقراءة شاذة لم تفسد صلاته وكذا احكامه عنه في معراج الدراية بقوله وفي الكافي لو قرا
 بقراءة شاذة لا تفسد صلاته بالاتفاق وكذا قال الكمال بن الهمام ولو قرا بقراءة يقرر
 شاذة لا تفسد صلاته ذكره في كافي وقال في البحر الرائق القراءة الشاذة صرحوا في
 الفروع انه لا يكتفي بها ولا تفسد وفي اصول شمس الايمه ان الصلاة تفسد بها فيحمل
 الاول على ما اذا كان ذكر او الثاني على ما اذا كان غير ذكر انتهى **واقول** في هذا الحمل
 تامل بل الوجه ما قال في الدراية لو قرا بقراءة ليست في مصحف العامة كقراءة ابن مسعود
 وابي تفسد صلاته عند ابي يوسف والاصح انه لا تفسد ولكن لا يعتد به من القراءة
 وفي المحرط وتاويل فاروي عن علمائنا انه تفسد صلاته اذا قرا هذا ولم يقرأ شيئا
 اخرهما في مصحف العامة اما لو قرا تجوز لان القراءة الشاذة لا تفسد الصلاة انتهى
 وكذا قال في البرازية لو اقتصر على القراءة الشاذة تفسد بخلاف الصلاة عن القراءة
 مع القدرة انتهى **وفي** الذخيرة في القراءة بالشواذ من القرائات او قرا في صلاته
 اياك نعبد واياك نستعين بتخفيف الياء قال بعض العلماء تفسد صلاته لا ت
 ايا بالتخفيف ضوء الشمس فكانه قال ضوء شمسك نعبد ولو اعتقد ذلك يكفر
 فاذا قرأ سهوا تفسد والاصح انه لا يفسد لان هذه قراة عمر بن فايد ذكره عنه
 مجاهد **والاصل** ان ما كان قراة وان كان شاذ لا تفسد صلاته وعلى هذا الاصل
 قلنا لو قرا الهدى الصراط المستقيم بالسين او بالزاي الخالصة او بالصاد الذي
 بين الزاي والسين لا تفسد صلاته لان هذه قراة مشهورة ولو قرا هناك تلووا
 بالتائين لا تفسد صلاته لان هذه قراة ولو قرا عتي حين مكان حتى حين لا تفسد
 صلاته لان هذه قراة عابثة رضي الله عنها ولو قرا سحيا طويلا لا تفسد صلاته

حكم القراءة بان في
 الصلاة
 بيان
 الكافي

لانه قراءة وان كانت شاذة انتهى كلام الذخيرة ولم تذكر ما يتعلق بنزلة القاري لسعة
 تفسير الشاذ
 الكلام فيه ولم تكن يصدره وهو مبسوط في محله **واما** تفسير الشاذ فهو ليس في
 مصحف العامة كما تقدم وقال الشيخ قاسم بن قطلوبغا في فتاويه **واما** الشاذة فقال
 الامام ابو عمرو بن الصلاح في فتاويه الشواذ عبارة عما لم ينقل نقلا موصولا برسول الله
 صلى الله عليه وسلم مستبعدا لا ريب فيه **وقال** الشيخ الامام تاج الدين عبد الوهاب
 السبكي في كتابه جمع الجوامع ولا يجوز القراءة بالشاذ والصحيح انه ما وراء العشرة
وفي شرحه قد اتفق القراء المحققون سلفا وخلفا على ان القراءات الثلاثة المنسوبة
 الى الائمة الثلاثة اعني ابا جعفر بن زيد بن القعقاع امام القراء بمدينة الكوفة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ويعقوب الحضرمي البصري والبراز اعني خلف احد روايتي حمزة
 متواترة قرأها في جميع الامصار والاعصار من غير تكثير في وقت من الاوقات
 فثبت كونها قرأنا انتهى **واما حقيقة الشاذ** فقال في النشر للعلامة بن الجزري
 عند بيان اقسام ما روي في القرآن العظيم **وهي ثلاثة اقسام** وقد جعلت القسم
 الاول الشاذ للاهتمام به وهو ما نقله غير ثقة او نقله ثقة ولا وجه له في العربية
 فهذا لا يقبل وان وافق المصحف **فمثال** ما نقله غير ثقة كقراءة ابن السمين وابي
 السمال وغيرهما في نجيكتك بيدك بالحق المحملة وتكون لمن خلفك اية بفتح اللام
 وكالقراءة المنسوبة الى الامام الاعظم ابي حنيفة رحمه الله التي جمعها ابو الفضل محمد
 ابن جعفر الخزازي ونقلها عنه ابو القاسم الهذلي وغيره فانها لا اصل لها **قال**
 ابو العلا الواسطي ان الخزازي وضع كتابا في الحروف ونسبه الى ابي حنيفة فاخذت
 خط الدارقطني وجماعة ان الكتاب موضوع لا اصل له ومنه انما يخفى الله
 عباده العلماء برفع اليها ونصب الهمة وقد داح ذلك على اكثر المفسرين ونسبها
 الى ابي حنيفة وتكلف توجيهها وان الامام ابا حنيفة لبري منها انتهت عبارة النشر
 رحم الله مؤلفه **وقد ذكر** هذه الرواية في الذخيرة بقوله وعن ابي حنيفة فيمن قرأ
 واذا ابتلى ابراهيم ربه بكلمات برفع الميم ونصب الباء لا تفسد صلاته قال وفيها
 سال ابراهيم ربه فاجابه واتمه وابتلاه واختياره السؤال هل يجيب او لا يجيب
 فساله فحضر افسار سوالا كما ان الدعاء سوال وان كان بلفظ الدعاء وعند ايضا
 اي عن

تفسير الشاذ

حقيقة الشاذ

اي عن ابي حنيفة رحمه الله ان من قرأ انما يخفى الله من عباده العلماء برفع اليها من
 الله والعلما ينصب الالف لا تفسد صلاته ومعناه انما يجازي على خشية العلماء الله
 عز وجل وهذا القول ان الذين امنوا وعملوا الصالحات اولئك هم خير البرية الى ان قال ذلك
 لمن خشي ربه انتهت عبارة الذخيرة **ثم قال** في النشر وفتاله ما نقله ثقة ولا وجه
 له في العربية ولا يصدر مثل هذا الاعلى وجه السهو والغلط وعدم الضبط
 وتعرف الائمة المحققون والحفاظ الضابطون وهو قليل جدا بل لا يكاد يوجد وقد
 جعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع معاش بالهمز وما روي عن ابن عمر
 من فتح يا ادرى اقرب مع اثبات الهزة وما روي عن ابي عمر وساحران تظاهرا
 بتشديد الظ **القسم الثاني** من اقسام ما روي في القرآن العظيم وهو ما صح نقله
 عن الاحاد وصح وجهه في العربية وخالفه خط المصحف فهذا يقبل ولا يقربا لعلتين
 احدهما انه لم يوجد باجماع انما اخذنا خيار الاحاد ولا يثبت قرآن يقربا بخبر
 الواحد والعللة الثانية انه يخالف لما قد اجمع عليه فلا يقطع على معيبيه وصحته
 وما لم يقطع على صحته لا يجوز القراءة به ولا يكفر من محله وليس فاضح ان محله
مثاله قراءة عبد الله بن مسعود وابي الدرداء والذكر والانثى في وما خلق الذكر
 والانثى وقراءة ابن عباس وكان امامهم ملك ياخذ كل سفينة صالحة واما الغلام
 فكان كافرا وعوذ لك مما ثبت برواية الثقات **واختلف العلماء** في جواز القراءة
 بذلك في الصلاة فاجازها بعضهم لان الصحابة والتابعين كانوا يقولون بهذه
 الحروف في الصلاة وهذا احد القولين لاصحاب الشافعي وابي حنيفة واحدي
 الروايين عن مالك واحمد واكثر العلماء على عدم الجواز لان هذه القراءات لم تثبت
 متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وان ثبتت بالنقل فانها منسوخة
 الاخيرة وباء جماع الصحابة على المصحف العثماني وانها لم تنقل اليها نقلًا يثبت بمثلها
 القرآن وانها لم تكن من الاحرف السبعة **فكل هذه** ماخذ للمانعين وتوسط
 بعضهم فقال ان قرأها في القراءة الواجبة عند القدرة على غيرها لم تصح صلاته
 لانه لم يتيقن انه ادى الواجب من القرآن لعدم ثبوت القرآن بذلك وان قرأها
 فيما لا يجب لم تبطل لان لم يتيقن انه ادى في الصلاة بمبطل الجواز ان يكون ذلك

الاصل
خلال

من الحروف التي انزل عليها القرآن **واما القسم الثالث** فهو الذي اجتمع فيه
ثلاث خصال ان يكون نقله عن الثقات عن النبي صلى الله عليه وسلم ويكون وجهه
في العربية التي انزل بها القرآن سايقا ويكون موافقا لخط المصحف فاذا اجتمعت
فيه هذه الخصال الثلاث قراي به وقطع على معيبه وصحته وصدق قمر لانه اخذ عن
اجماع من جهة موافقة خط المصحف وكفر من جهة **مثاله** مالك وملك ويخضعون
ويخادعون واوصي ووصي ويطوع ويطوع ونحو ذلك من القراءات المشهورة
انتهت عبارة التشرية رحمه الله **تمه** لبيان احكام الملاوة وكتابة القرآن العظيم
بالفارسية عند باغ الائمة المجتهدين رحمهم الله تعالى قد فاض حكاية الاجماع على منع
كتابة القرآن العظيم بالفارسية وانه انما نزل على الفارسية لافادة المنع بغيرها
بطريق الاول لان غيرها ليس مثلها في الفصاحة ولذا كانت في الجنة مما يتكلم به
كالعربية كما تقدم **اما عند الائمة الشافعية** فقد مناعن الامام الزركشي رحمه الله
احتمال الجواز وان الاقرب المنع من كتابة القرآن بالفارسية كما تحرم قرأته بغير لسان
العرب **وقد** افاد شيخ الاسلام العلامة ابن حجر العسقلاني الشافعي في فتاويه تحريم
الكتابة وقد عمل هل تحرم كتابة القرآن الكريم بالعجمية كقرأته فاجاب بقوله
قضية ما في المجموع عن الاصحاب التحريم وذكر التوجيه له وقال في محل اخر قبل هذا
ما نصه قال الزركشي ويسن تطييبه وجعله على كرسي وتقبيله قال ويحرم
مد الرجل الى شيء من القرآن او كتب العلم ويحرم ايضا كتابته بقلم غير العربي انتهى
وفيه كلام بينته في شرح العباب **وقال** من جملة جوابه الاول ما نصه وفي كتابة القرآن
العظيم بالعجمي تصرف في اللفظ المعجز الذي حصل التحدي به بحال يرد بل بما يؤم
عدم الاعجاز بل الركابة لان اللفظ العجمي فيها تقديم المضاف اليه على المضاف
ونحو ذلك مما يحل بالنظم ويشوش الفهم وقد صرحوا بان الترتيب من مناط
الاعجاز وهو ظاهر في حرمة تقديم اية على اية يعني او كلمة على كلمة كتقديم المضاف
اليه على المضاف ونحوه كما يحرم ذلك قراءة فقد صرحوا بان الكتابة بعكس السور
مكروهة وبكس الايات محرمة وقرئوا بان ترتيب السور على النظم المصحف
نظنون وترتيب الايات قطعي وزعم ان كتابته بالعجمية فيها سهولة للتعليم

كذب

كذب مخالف للواقع والمشاهدة فلا يلتفت لذلك علي انه لو سلم صدقه لم يكن مبيحا
لاخراج الفاظ القرآن عما كتبت عليه واجمع عليها السلف والخلف انتهى **ثم كتب**
عليه شيخ الائمة الشافعية بعصرنا وعصرنا هو العلامة شمس الدين محمد الشوبري
الكافي حفظه الله تعالى ما صورته بقى انه اذا كتب بغير العربية هل يحرم مسه
وحمله ولا يظهر في الجواب نعم اذ لا يخرج بذلك عن كونه قرانا والام تحرم كتابته
فليراجع انتهى **واما عند الائمة المالكية** فلما نقل العلامة ابن حجر في فتاويه ان الامام
مالك رضي الله عنه سئل هل يكتب المصحف على ما حدثه الناس من الهجا فقال لا الا
على الكتبة الاولى اي كتب الامام وهو المصحف العثماني قال بعض ائمة القراء ونسبته
الى الامام مالك لانه المسؤول عن المسئلة والافهون نقل اجماع مذهب الائمة الاربعة قال
ابو عمرو ولا يخالف له في ذلك من علماء الائمة **وقال** بعضهم الذي ذهب اليه الامام مالك
هو الحق اذ فيه بقا الحالة الاولى الى ان يتعلمها الآخرون وفي خلافها تجهيل اخر الامة
اولهم واذا وقع الاجماع كما نرى على ما منع ما حدثت القوم مثل الربوبية لان مع انه
موافق للفظ الهجا فمنع ما ليس من جنس الهجا اولي وفي كتابته بالعجمي تصرف
في اللفظ المعجز بما يحل بالنظم ولا يجوز **واما عند الائمة الحنابلة** فقد قد مناعن
الدراية ما نصه وعند الشافعي رحمه الله تفسيد الصلاة بالقراءة بالفارسية وبه
قال مالك واحمد عند العجز وعدمه انتهى **تحريم** لمناسبة القراءة بالثاذه يهتم به
وهو من الذخيرة اذا بدل الحرف بغيره وقرأ ما لا يتيم فلا تكبر بالكاف لا تفسد
صلاته على ما اختاره بعض المشايخ لان جماعة العرب يبدلون الكاف عن الكا
القاف ومخرجها واحد وان اتي بالذال مكان الصاد لا تفسد صلاته عند بعض المشايخ
او بالزاي مكان الذال والظاء مكان الصاد لا تفسد عند بعض المشايخ لما فيه من بلوي
العامة او الصمد بالسين حكى عن نجم الدين النسيغ لا تفسد صلاته لان السمد
بالسين هو السيد او ابدل الصاد سين تفسد عند بعض المحققين لانه يصير اسم
شيء اخر فيغير به المعنى كرحلة الشتاء والصيف وان ابدل الغين خاء لا تفسد
عند بعض المشايخ كقوله ونستغفرك بالحاء لقرب المعنى فان الاستغفار طلب
المغفرة والاستغفار طلب الامان ومن رزق المغفرة رزق الامان **الوقف** في غير محله

الحكم في ابدال
الحرف بغيره

حكم الوقف في
غير محله

محله ان وقف على ما يغير المعنى فقرأ شهد الله انه لا اله ووقف ثم قال لا هو وقرأ
 وقالت النصاري ووقف ثم قال المسيح بن الله لا تقصد صلواته عند عامة العلماء
 وعليه الفتوى للمخرج وعدم التعمد **واذا** وصل حرفاً من كلمة بكلمة بان قراياك
 نعبد انا اعطيناك الكون ووصل الكاف بما بعد ها او وصل باء المغضوب بعين
 عليهم تقصد عند البعض وعلى قول العامة لا تقصد للمخرج وبعض المشايخ قالوا
 ان جرى على لسانه بدون قصد لا تقصد وان كان اعتقاده ان القرآن كذا لك
 تقصد **ترك التشديد** ولا يتغير به المعنى ولا يوجب الكلام لا تقصد وان تغير
 وتجب الكلام قال بعضهم لا تقصد للمخرج وقال عامة تقصد صلواتهم مثال الاول
 قتلوا قتيلاً ومثال الثاني برب الناس لامارة بالسوء اياك نعبد بدون تشديد
 لا تقصد عند البعض وقد فانه **ترك** في نحو انا اعطيناك لا تقصد واختلاف المشايخ
 في افساد الصلاة بما اذا قرأ سواء ونداء ودعاء بدون مد كما في ترك التشديد
 واذا الحن فقرأ الا ترفعوا اصواتكم يفضون اصواتهم يضم التاء الرحمن على العرش
 استوي بنصب النون لا تقصد الصلاة بالاجماع لعدم تغيير المعنى واما المعنى
 كالصوت بنصب الواو وعصي آدم ربه بنصب الميم ورفع الباء ونصب الجيم من
 الجنة والناس عفا الله عنك بكسر الكاف فيه اختلاف المشايخ **واذا ادغم** في موضع
 لم يدغم به احد من الناس فخرج به معنى الكلمة فسدت صلواته كادغام غين
 سيغلبون في اللام وشذ اللام وادغام الحاء في شين يحشرون وشذ دالين
 وان لم يتغير به المعنى فادغم لام قل سيروا في السين وشذها لا تقصد **واذا ترك**
 الادغام لا تقصد كما لو قرأ يدرك قل لو كان البحر قلوباً لو كنتم ولقد مننا عليك فاطر
 النونات كلها بل الله الامر قل للذين كفروا لا تقصد لان هذا رد الى ما اوجبه اصل
 موضوعها في اللغة وامتناع عن اختيار التخفيف وتحمل المشقة في العبارة
 وليس فيه تغيير المعنى ولا تقبيح انما فيه تشييل العبارة فقط فلذلك لا تقصد
 صلواته **الامالة** اذا قرأ باسم الله مالكة ذلك الكتاب حتى حين كانت تحت عبدين
 بالامالة في كلها ونحوها لا تقصد لانه لم يغير نظم الحروف ولا الحن اخف من هذا
واذا اظهر المحذوف فقرأ هم الذين كفروا فسكن الميم واظهر الالف رب العالمين
 فاطر

حكم ما اذا وصل حرفاً بكلمة من كلمة

ترك التشديد دفعاص

حكم ترك المد

حكم اللحن في القراءة

حكم الادغام

حكم ترك الادغام

حكم الامالة

حكم اظهار المحذوف

فاطر الف العالمين وما خلق الذكر والانثى فاطر الف الذكر واللام وكانت مدغمة لا
 تقصد **وان حذف المظهر** نحو وهم لا يظلمون افرأيت وهم يحسبون انهم لا يحسنون
 فحذف الالف من انهم ووصل النون بالنون لا تقصد واذا حذف اللام فقرأ الهامك ::
 القارعة الحاقة وحذف اللام تقصد لان فيه تغيير المعنى الذي مع اللام ويصير
 الكلام افحش من كلام الناس **واذا انطق ببعض الكلمة** لانقطاع النفس والنسيان
 ثم نطق بالباء نحو ان اراد الحمد لله فلما قال ال انقطع نفسه او نسي الباء ثم تذكر
 فقال حمد لله اولم يتذكر الباء فتذكره وركع او اتي بكلمة غيرها وركع فسدت صلاة
 عند بعض مشايخنا وبه افتي شمس الائمة الحلواني وبعضهم فصل بين الكلمة
 التي تقصد اذا ذكرت فبعضها يقصد وبعضه لا وبعضهم فرق بين الاسم
 والفعل مثال حمد لله يشكرون فتقصد في الا الفعل لا الاسم والفرق بينهما
 ان الالف واللام في الاسماء زوايد وترك الزوايد لا تقصد وهذا انما يستقيم
 اذا اقتصر عليها اما اذا قال الح وتترك الباء تقصد لانه لا ياتي هذا الفرق
 وبعضهم قال ان كان لك الشطر وجه صحيح في اللغة ولا يكون لفوا ولا يتغير به
 المعنى ينبغي ان لا تقصد والافسدت لانه مما لا يمكن التخرج عنه فصار كالنسخ ::
 المدفوع اليه في الصلاة انتهى في منصرف جمادي الثاني ثلثة سنين والالف
 بيد مؤلفه عفا الله عنه وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى اله وصحبه وسلم
 وكان الفراغ من كتابتها عصر يوم الاثنين غرة جمادي الثاني احدى شهر رعام السادس
 عشر بعد الثلاثمائة والالف على يد كاتبها محمد صالح بن محمد عيسى مبردا عفا الله عنهما
 وغفرلهما ولن احسن واساء عليهما ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات امين ::

حكم حذف المظهر

حكم ما اذا انطق ببعض الكلمة لانقطاع الح

1. 1.7

Handwritten text in a cursive script, likely from a 17th or 18th-century manuscript. The text is written in a single column and appears to be a letter or a formal document. The ink is dark, and the paper shows signs of age and wear.

كتاب الصوم الرسالة الثالثة عشر تحفة التحرير

واسعاف الناذر الغني والفقير بالتخير

على الصحيح والتحرير باليف

الملتجئ الى غفران الله

حسن الشربل

عفو الله تعالى

عنه

امين

في حوزة محمد صالح بن
محمد عباس بيرداد

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقني ورجائي **الحمد لله** الذي اكرم خيار عباده . .
 وافاض عليهم غير امدادهم ويسر لهم القيام بخدمته وابد لهم ما يشق بايسر .
 موجود من نعمته والصلاة والسلام على حبيبته وصفوته وعليه واصحابه
 والتابعين وذريته **وبعد** فيقول العبد المقصر في خدمته حسن الشرب لابي
 لطف الله بذريته وتغلب بمغفرته هذه نبذة يسيرة لتحرير مسئلة النذر
 بحسب عجزه وقلة بطاعته **وسميها** تحفة التحرير واسعا في النادر الغني
 والفقر بالتخير على الصحيح والتحرير **لما** ورد سوال فيمن قال ان دخلت
 دار زيد فعلي لله تعالى صوم سنة في الحكم **فاجبت** كما في الهداية يجوز كفاية
 يمين بعد دخوله **ثم** اني اردت ذكر المسئلة من اصلها وما ذكره الشراح في
 حلها **قال** في الهداية ومن نذر نذرا مطلقا فعليه الوفاء به لقوله صلى الله عليه وسلم
 من نذر رومي فعليه الوفاء بما سمي وان علق النذر بشرط فوجد الشرط
 فعليه الوفاء بنفس النذر لا لطلاق الحديث ولان المعلق بالشرط كالمنجز
 عنده وعن ابي حنيفة انه رجع عنه وقال اذا قال ان فعلت كذا فعلي
 حجة او صوم سنة او صدقة ما ملكه اجزاه من ذلك كفارة يمين وهو
 قول محمد ويخرج عن العهدة بالوفاء بما سمي ايضا وهو اذا كان شرطا لا
 يريد كونه لان فيه معنى اليمين وهو المنع وهو بظاهره نذر في تخير ويحمل الى
 اي الجهتين شاء بخلاف ما اذا كان شرطا يريد كونه كقوله ان شفي الله
 مريض لا انعدم معنى اليمين فيه وهذا التفصيل هو الصحيح **وقال**
 الشيخ اكل الدين في العناية رحمه الله ومن نذر نذرا مطلقا مثل ان قال لله علي
 صوم سنة ولم يعلقه بشي فعليه الوفاء به لقوله صلى الله عليه وسلم من نذر
 وسمي فعليه الوفاء بما سمي وان علق النذر بشرط سواء كان شرطا اراد
 كونه او لم يرد فوجد الشرط فعليه الوفاء بنفس النذر ولا ينفعه كفارة يمين
 لا لطلاق الحديث فانه لم يفصل بين كون النذر مطلقا او معلقا بشرط ولان
 المعلق بالشرط كالمنجز عنده ولو تجز عند وجود الشرط لم يجزه الكفارة فكنا
 ها هنا **وعن** ابي حنيفة انه رجع عنه اي عن تعيين الوفاء بنفس النذر

ان كان النذر
 معلقا بشرط
 وجوده وتخير
 بين وقوعه
 والوفاء بالنذر

المعلق

المعلق بشرط مطلقا ورجع الى التخيير بين كفارة يمين وبين الوفاء بالمندور
 في المعلق بما لا يراد كونه وقال انا قال ان فعلت كذا فعلي حجة او صوم شهر
 او صدقة ما ملكه اجزاه من ذلك كفارة يمين وهو قول محمد ويخرج عن
 العهدة بالوفاء بما سمي ايضا حتى لو كان معسرا كان مخيرا بين ان يصوم
 ثلاثة ايام وان يصوم شهرا وهذا مروى عن ابي حنيفة في النوادر ووجهه
 ما روي في السنن مسندا الى عتبة بن عامر رضي الله عنه ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال كفارة النذر كفارة اليمين قالوا هذا اذا كان شرطا لا يريد
 كونه لان بين الحديثين كما تري تعارضا فحلوا الحديث الاول على النذر
 المرسل وعليه نذر مقيد اراد الحالف كونه والثاني على مقيد لا يريد كونه جمعا
 بين الاثار والمعني الفقهي في ذلك ان في الشرط الذي لا يريد كونه كلامه يشمل
 على معنى النذر واليمين جميعا اما معنى النذر فظاهره واما معنى اليمين فلانه
 قصد به المنع عن ايجاد الشرط في تخير ويحمل الى اي الجهتين شاء والتخير
 بين القليل والكثير في الجنس الواحد باعتبار معنيين مختلفين جاز كالعبد
 اذا اذنه مولاه بالجمعة فانه مخير بين اداء الجمعة ركعتين وبين اداء الظهر
 اربعا والنذر واليمين معنيان مختلفان لان النذر قرينة مقصودة واجب
 لعينه واليمين قرينة مقصودة لغيره وهو صيانة اسم الله تعالى بخلاف ما
 اذا كان شرطا يريد كونه كقوله ان شفي الله مريض لا انعدم معنى اليمين
 فيه وهو المنع لانه قصد اظهار الرغبة فيما جعله شرطا قال المصنف وهذا
 التفصيل اي الذي ذكرناه بين شرط لا يريد كونه وبين شرط يريد كونه
 الصحيح وفيه نظر لانه ان اراد حصر الصحة فيه من حيث الرواية فليس
 بصحيح لانه غير ظاهر الرواية وان اراد حصرها فيه من حيث الداراة لدفع
 التعارض فالدفع ممكن من حيث حمل احدهما على المرسل والاخر على المعلق
 من غير تفرقة بين ما يريد كونه وما لا يريد كونه على ان فيه ايماء الى القصور في
 الذهاب الى ظاهر الرواية اهل كلام الاجل **اقول** التنظير غير مسلم اما الجواب
 عن منع الشيخ اكل الدين الصحة رواية بما ذكره من انه غير ظاهر الرواية فليس حصر

العبارة لما استقر رأي المجتهد عليه وان خالف ظاهر الرواية

الصحة من هذا القبيل بل حصر الصحة من حيث رجوع الامام اليه لانه رجع اليه قبل موته بسبعة ايام فصار هو الصحيح لان الرجوع عنه لا يقاوم المرجوع اليه في الصحة لان الذي استقر امر المجتهد ورأيه عليه صار هو المذهب للامام فيصير المسطر عنه في ظاهر الرواية كالمسوخ بما بعد فجعل الشيخ اكل الدين رحمه الله ظاهر الرواية وجهاً لمنع الصحة لما في النوادر غير مسلم لانه لا يكون ما اراده الاكل الا اذا تقابل ظاهر الرواية والنوادر وتعارضتا من غير رجوع عن احدي الروايتين فاما مع الرجوع كما بيناه فلا ياتي ذلك **ولهذا** افتي بما في الرواية النوادر اسماعيل الزاهد وشايخ بلخ وبعض شايخ بخاري واختاره شمس الايمه والقاضي المروزي وقال في البرازية وعليه الفتوى وقال في الفيض والمفتي به فارويناه عن ابي حنيفة من رجوعه **وكذا** اختاره الصدر الشهيد **وفي** الخلاصة وعن ابي حنيفة انه رجع قبل موته بسبعة ايام وقال يجب فيه الكفارة واختاره شمس الايمه السرخسي والصدر الشهيد وبه يفتي **وقد** جعله متناً في مجمع البحرين فقال ومن نذر نذراً مطلقاً لزمه الوفاء به والصحيح في المعلق بشرط ان لا يراد لزوم الكفارة وفي المراد الايفاء لكنه لم يفصح عن المراد حيث حكم بلزوم الكفارة في المعلق بما لا يراد وهو غير مراد الامام في المعلق بما لا يراد فانه خيره فيه بين الكفارة وبين الوفاء بما نذره ولم ار من نبيه علي كلام المجمع **وقال** الزيلعي وان سمي اي الناذر شيئاً ففي المطلق يجب الوفاء به **وكذا** في المعلق ان كان التعليق بشرط يراد كونه وان كان لا يراد كونه قيل يجب عليه الوفاء بالنذر وقيل يحزبه كفارة اليمين ان شاء وان شاء وفي المنذور وهو الصحيح رجع اليه ابو حنيفة قبل موته بثلاثة ايام وقيل بسبعة اهر **وفي الدرر والغرر** نذر معلق بشرط لا يريد وفيه او كفر وبه يفتي رجع اليه ابو حنيفة وبه كان يفتي شمس الايمه وغيره من كبار الفقهاء **وكذا** اقال صدر الشريعة وبما لم يرد وفيه او كفر هو الصحيح **اهـ** **فهذا** ظهر حصر الصحة بالهداية رواية فيما رجع اليه الامام وانضم حصر صحة الهداية لها **فان قلت** ان رجوع الامام ليس عاماً بل كان خاصاً فانه ما خيره الوفاء بالمنذور وبين كفارة اليمين الا في المعلق بما لا يراد كونه لان الامام كما هو

بقوله

بقوله اذا قال ان فعلت كذا فعلي حجة او صوم سنة او صدقة ما املكه اجزاه من ذلك كفارة يمين كان مخصوصاً بهذا النوع اذ لا يحتمل التصوير غيره لانه معلق بفعل الناذر فيبقى ماعداً على لزوم عين المنذور وهو المطلق والمعلق بما يراد كونه في الحاجة اليه استدراك صاحب الهداية وغيره بقوله وهذا اذا كان شرطاً لا يريد كونه مع نقله تصوير الامام رجوعه وما وجه قول ابن الهمام واختار المصنف اي صاحب الهداية والمحققون ان المراد بالشرط الذي يحزبه الكفارة الشرط الذي لا يريد كونه مثل دخول الدار سيما مع نص الامام على ذلك **وكذا** قول الشيخ اكل الدين رحمه الله وعن ابي حنيفة انه رجع عنه اي عن تعيين الوفاء بنفس النذر الى القول بالتخيير الخ مع تصوير الامام المذكور **قلت** انه لما كان ظاهر قول حاكم الرجوع شمول المنذور بقوله اخبرني الوليد ابن ابيان ان الامام رجع قبل موته بسبعة ايام وقال يتخير كان قول صاحب الهداية ومن وافقه اظهرا وبياناً لتحقيق حكم النوع الذي رجع عنه الامام لثلاثين ايام احد شمول الرجوع فيجري التخيير عمومًا في كل منذور **ونعم** كان الاولى والاحسن ان يقال افاد الامام بهذا التصوير تخصيص رجوعه عن لزوم عين المنذور والمعلق بما لا يراد كونه ورجوع الى التخيير فيبقى لزوم عين المنذور وغيره وهو ما يراد كونه والنذر المرسل اذ لا يحتمل التصوير بذلك النوع غيره وكان الاولى من تقدير الاكل مضافاً ان يصرح بمضافه فيقول وعن ابي حنيفة انه رجع عن اطلاق تعيين الوفاء بنفس النذر الى القول بالتخيير الخ فيكون احسن من قوله رجع عن تعيين الوفاء بنفس النذر **وروي الرجوع** سماه الكمال قال اي الكمال ابن الهمام رحمه الله وروي عن عبد العزيز بن خالد الترمذي خرجت حاجاً فلما وصلت الكوفة قرأت كتاب النذور والكفارات على ابي حنيفة فلما انتهيت الى هذه المسئلة قال تفان من رأيي ان ارجع فلما رجعت من الحج اذا ابو حنيفة قد توفي رحمه الله **فاخبرني** الوليد بن ابيان انه رجع قبل موته بسبعة ايام وقال يتخير اي في المعلق بما لا يراد كونه وبهذا كان يفتي اسماعيل الزاهد وقال الولوي وشايخ بلخ وبخاري يفتون بهذا وهو اختيار شمس الايمه قال لكثرة البلوي في هذا الزمان انتهى والمحققون فعلموا بين ما يراد كونه وما لا يراد بما نص عليه الامام تصويراً فافضوا المراد واختاروا ما صححه صاحب الهداية من التفصيل لانه الذي رجع اليه الامام **وقد** حقق الكمال بن الهمام ذلك بقوله واختار

المصنف يعني صاحب الهداية والمحققون ان المراد بالشرط الذي يجزى معه الكفارة
الشرط الذي لا يريد كونه مثل دخول الدار وكلام فلان فانه اذا لم يرد كونه يعلم انه لم يعلم انه لم
يرد كونه المنذر وحيث جعله مانعا من فعل ذلك الشرط لان تعليق النذر بعمل ما لا يريد
كونه بالضرورة يكون مانعا عنه فان الانسان لا يريد ايجاب العباداة دائما وان
كانت مجلبة للشواب مخافة ان يتقرب فيعرض للعقاب ولهذا صرح عنه عليه السلام انه نهي
عن النذر وقال انه لايات بخير الحديث **تنبيه** لتجديد حكم يتيقن على ما ذكرناه بل هو من
افراد ما صدق عليه وهو ان قال لزوجه ان قربتك فعلي حج او صوم كذا او نحوه لله تعالى
يكون مواليا فان قربها في مدة الايلة لزمه الجزا ويتخير بين الوفاء بعين المنذر وكفارة عين
علي الصحيح المفتى به **وهذا** لم اسبق الي افادته فيما علمته فله الحمد والمنة واما الشرط
الذي يريد كونه مثل قوله ان شفع الله مريض او قدم غايبي او مات عدوي فله على صوم
شهر فوجد الشرط لا يجزى الا عين المنذر ولانه اذا اراد كونه كان مريدا ذات النذر فكان
النذر في معنى المنجز فيندرج في حكمه وهو وجوب الأفاء به فصار محملا على محل الحديث الذي
يقضي الايفاء بالمنجز والمعلق المراد كونه ونص الحديث من نذر وسمي فعليه الوفاء بما سمي
وعمل ما يقضي اجزا الكفارة المعلق الذي لا يرد كونه وهو المسمى عند طائفة من الفقهاء بالنذر المحتمل
ومذهب احمد فيه كنه هذا التفصيل الذي اختار للمصنف واستدل ابن الجوزي في التحقيق للالكفا
في خصوص هذا النذر بحديث مسلم مع انه مطلق وليس الا لما قلنا اه وهذا هو المفتى لاجزا
الكفارة كما تقدم قلت فهذا التسليم وتحقيق وصكاية موافقة الامام احمد بن حنبل لما قال به
الامام الاعظم ابو حنيفة برجوعه اليه فهو ما اتفق عليه امامان عظيمان مجتهدان صدر ذلك
من الكمال تايبدا للهداية وفيه لطيف ود على ذلك الاكمل رحمهم الله تعالى **قال** الكمال بعد
تقريره الذي تقدم وهذا التقرير اول ما قيل لان الشرط ان لم يرد كونه كان في معنى اليمين فانها تعد
للمنع فاجزافيه الكفارة بخلاف الذي يريد كونه فانه يرد على هذا التقرير ان اليمين كما تكون للمنع تكون
للمحل فلم يختص معناها بما لا يرد كونه فالفرق على هذا الحكم اه **هذا** ما يتعلق ببيان صحة ارادة حصر
صاحب الهداية الصحة رواية ولم يذكر المحشي العلامة سعدى شيئا في هذا المحل وقد علمت الجواب عن
صاحب الهداية فاوضحنا صحة ارادة رواية **واما الجواب** الثاني فقلنا عان ذكره جوابا للشيخ اكل الدين
وكلامه مع صاحب الهداية بموجب قوله اي الشيخ اكل الدين رحمه الله تعالى وان اراد حصرها اي الصحة
فيه

مع عن النبي
صلى الله عليه وسلم
نهي عن النذر

فيه اي التفصيل من حيث الدراية لدفع التعارض فالدفع ممكن من حيث حمل احدهما اي الحديثين
على المرسل والاخر على المعلق من غير تفرقة بين ما يريد كونه وما لا يريد كونه اقول هذا لا يكف لدفع التعارض
لانه اذا لم يوجد التفرقة فيما بين ما لا يريد كونه وما يريد كونه يتبع التعارض على حاله لان الامر بوفاء
ما نذره ويكون في احدهما مطلقا فيعارضه الثاني بقوله كفارة النذر كفارة اليمين مطلقا فلا
يكف حمل احدهما على المرسل والثاني على المقيده لدفع التعارض على اطلاق المحل لان الاحد لا يبر غير
معين فلا بد من التفرقة لدفع التعارض **ويرجع** المحل على التفرقة اشارة الحديث الثاني بقوله
كفارة النذر كفارة اليمين لان النذر المحض لا كفارة فيه الا على ارادة التاويل والكفارة فيما
فيه معنى اليمين ولا يكون الا فيما لا يرد كونه فكان التفصيل هو الصحيح دراية ايضا اي كما انه
صحيح رواية لرجوع الامام اليه كما قد فانه وهو مفاد نص الامام بما صور به المسئلة فكان
كلام المحققين ايضا حاله ليس مثبتا غير ما قاله الامام واختاروه للفتوي **قوله** اي الشيخ
اكل الدين على ان فيه بما الى قوله التصور في الذهاب الى ظاهر الرواية اقول ضميرانه وفيه يرجع
الى حصر الصحة من حيث الدراية اي ان حصر التفصيل دراية فيه اي اشارة الى التصور
عن التفصيل في الذهاب اي في الاخذ والاستناد الى ظاهر الرواية اي الى اعتقاد حكمها بعدم
التفرقة فالمعني ان ظاهر الرواية تقصر عن فادة ذلك لحكمها بلزوم عين المنذر مطلقا سواء
علق بما يرد كونه او لا يرد هذا حل كلامه **ولما قيل** ان يقول نعم هو كذلك مشير الى قصور ظاهر
الرواية عن التفصيل المذكور وهو وجه رجوع الامام الاعظم عن ظاهر الرواية الى ما في النواذر
لان حديث عتبة يقتضيه وهو المعنى الفقهي المستفاد منه وذلك المعنى هو النظر لما فيه
لما في النذر المطلق بما لا يرد من معنى اليمين وهو المنع عن الفعل الذي لا يرد حصوله بلزوم
المنذر وفانه اذا لم يرد كونه يعلم بالضرورة انه لم يرد كون المنذر وحيث جعله مانعا من
ذلك الشرط انتهى **وقال** المحشي سعدى رحمه الله تعالى قوله وان اراد حصرها فيه اقول فيه
انه يجوز ان يراد حصرها فيه من حيث الدراية لدفع التعارض من حيث المعنى الفقهي
انتهى اقول هذا تايبد منه وتوضيح لقول الهداية وحصرها الصحة فيما ذكرته انتهى
فتبين بما سطرناه وبما عن المحققين اوردناه ونقلناه حصر الصحة في كلام الهداية والله سبحانه
هو المان بفصله ونسبه وكان الفراغ من تأليف هذه النسخة من يد حسن الشربلالي في مستهل
شهر ربيع الاول سنة ١٢٦٦ غفر الله له ولوالديه وللمسلمين اجمعين ولطف به وبذرية امين وصلى
الله على سيدنا محمد وعليه وصحبه وسلم دائما الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين آمين
وكان الفراغ من كتابته يوم الاربعاء ١٦ شعبان سنة ١٢٦٦ والسلام خير ختام

كتاب الحج الرسالة الرابعة عشر بلوغ الارب

لذوي القرب تاليف الفقير الى الله

حسن الشرنبلالي الحنفي

مغفر الله له والمسلمين

اجمعين

آمين

في حوزة محمد صالح بن

محمد عيسى بيرداد

في مجلد الثاني ١٣١٦

تعقب على كلام الاشباه والنظائر . الاجارة على الحج غير صحيحة وان جاز الحج
عن الميت . الفرق بين مال الوصي ان يحج عنه ولم يرد وبين قوله **ادفع المال**
لمن يحج عني . تنظير الحال في كلام قاضي خان وجواب المؤلف عنه .
لاجل الحاج عن الغدراخذ الفاضل عن النفقة الابتنع الورثة او بوصية الميت
لو وجب عليه الحج ولم يؤخر ومات في الطريق لا يجب عليه الا بصا بخلاف مالو
صام نصف النهار من رمضان ثم مات . لا يلزم من عدم صحة الاجارة على الحج
عدم وقوع الحج عن المستاجر . اذا حج المأمور فهل يقع الحج عن الأهرام له ثواب
النفقة فقط . الحج يقع عن المأمور وان سقط اصل الحج عن الأمر . الآثار
المؤيد قول من قال بوقوع الحج عن الأمر . لا تسقط عن المأمور حجة الاسلام
وان لم يخالف الأمر وكذا ان خالف الأمر لا تسقط وان وقع الحج عنه .
الكلام على حكم الاستيجار على الطاعات . حكم ما لو جعل ثواب عبادة لغيره
حيث كان او ميتا . من السنة شق الجريد الرطب ووضع على القبر .
الكلام على تفسير قوله تعالى افرأيت الذي تولى واعطى قليلا واكدي الاية
والمفسر في مدح ابراهيم عليه السلام بالوفاء عشرة اقوال .
الحث على اجتناب البدع والمحدثات وتفسير وان ليس للانسان الا ما سعى

بسم الله الرحمن الرحيم **الحمد لله** الملك العزيز الوهاب . المان علي ذوي
السعادة الانجاب باجابة الداعي بموجب ما سبق به الكتاب . فلبتي كل فلذا
يحج بحسب الاجابة وطيب الخطاب . ويتكرر رجوعه الحج البيت والوقوف
على الباب . واشرف الصلاة وازكي السلام على الحبيب المصطفى المخصوص
باشرف مقام . الأمر بالحج عن الابوين تشريعا لجميع الامة . لينزل المحصر
عنها والغمة . وكذا سائر القربات فعنلا افاضه واعلم . وعلي سائر الانبياء
والمسلمين من الله السلام وعلي اله والصحاب والتابعين بدوام الانعام .
وبعد فيقول العبد الملتجى لمولاه . الراجي كرمه في اخرته واولاه . ابو الاخلاص
حسن الشربلالي الحنفي ذو العجز والسهاد والثجن . هذه مسئلة فتم الله

سجانه بمنه علي بها لبيان حكمها مع العوايق والمحن **سميتها** بلوغ الارب
لذوي القرب . متضمنة لازالة الاشباه الحاصل في الحج بالاشباه . وبيان
فنع الاستيجار . وصحة النيابة في الحج بالاتفاق . بعبارة واضحة للعارفين
المذاق **قال** في الاشباه والنظائر يصح استيجار الحاج عن الغير وله اجر مثله
ثم اسنده للخانية **واقول** نص قاضي خان رحمه الله اذا استأجر المحبوس
رجلا ليحج عنه حجة الاسلام جازت الحجة عن المحبوس اذا مات في الحبس وللأجير
اجر مثله في ظاهر الرواية انتهى **فهذا** نص على انه لاصحة لقوله في الاشباه . تعقب على صاحب
يصح الاستيجار للحج **والاصحة** لغزوه للخانية فانه لم يقل في الخانية يصح استيجار
الحاج عن الغير وانما قال جازة الحجة الحج **وكذا** قال في المنبع شرح المجمع لو استأجر
للحج ودفع اليه الاجرة فحج عن الميت جاز عن الميت انتهى **يعني جاز** الحج ولم يقل
جازت الاجارة **ثم قال** وفي المحيط وما فضل من النفقة بعد رجوعه برده
على الورثة لانه فضل عن حاجة الميت لان النفقة لا تصير ملكا للحاج لان
الاستيجار على الطاعة لا تجوز ولكن ينفق المال على حكم ملك الميت في الحج فاذا
فرغ منه يرد باقيه للورثة انتهى **لان** الاجارة على الحج غير صحيحة بالاتفاق
ايحتملنا وسند كحكم باق القرب **والاجارة** على الحج وان لم يصح فانما جازت الحجة عن
المستأجر لانه لما بطلت الاجارة بغير الأمر بالحج وقد نواه الفاعل عن الأمر فصح
كما سنده **وقد اشار** قاضي خان رحمه الله الى عدم صحة الاجارة بقوله وللأجير
اجر مثله لانه المستحق في الاجارة الفاسدة بخلاف الاجارة الصحيحة فان
المستحق هو الأجير المسمي في العقد فلو صححت الاجارة للحج لحكم له بالمسمى **وعلي**
ظاهر عبارة قاضي خان التي هي وللأجير اجر مثله استشكله المحقق الكمال
ابن الهمام **حيث** ذكر حكم المأمور بالحج فقال ومما فضل من الزاد والامتنعة
يرده على الورثة او الوصي **الا ان تبرع به الوارث او وصي** له به الميت
وهذا لان النفقة لا تصير ملكا للحاج بالا حجاج وانما ينفق في ذهابه واياه
على حكم ملك الميت يعني او الأمر حال حياته لانه لو ملكه لكان بالاستيجار ولا
يجوز الاستيجار على الطاعات انتهى **قلت** وهذا هو الفرق بين الاستيجار

تعقب على صاحب
الاشباه

الاجارة على الحج غير
صحيحة بالاتفاق
وان جاز الحج عن
الميت

والاستنابة للبحر امتنع الاستيجار فلا يملك الاجرة لا تملك في الاجارة بالتقيل
 ويلزم الاجير المضي في موجب الاجارة لان هذه الاجارة لعدم صحتها
 وهكذا حكم النايب فلا يملك المال المدفوع اليه وينفق منه على حكم ملك
 الامر ويرد ما فضل انتهى **ثم قال** الكمال وعن هذا قلنا لو اوصي ان يحج عنه
 ولم يزد على ذلك كان للوصي ان يحج عنه بنفسه **الا ان يكون وارثا ودفعه**
 لوارث ليس فانه لا يجوز الا ان يجز وراثته وهم كبار لان هذا كالمبتدع
 بالمال فلا يصح للوارث الا باجازة الباقي ولو قال الميت للوصي ادفع
 المال لمن يحج عني لم يجز له ان يحج بنفسه مطلقا واذا علم هذا فما في قاضي
 خان من قوله اذا استأجر المحبوس رجلا ليحج عنه حجة الاسلام جازت
 الحجة عن المحبوس اذا مات في الحبس وللأجير أجر مثله **مشكل لاجرم ان**
 الذي في الكافي للحاكم الشهيد في الفضل في هذه المسئلة قال وله نفقة مثله
 هي العبرة المحررة **وزاد** ايضا ما في المبسوط قال وهذه النفقة ليس
 يستحقها بطريق العوض بل بطريق الكفاية لانه فرغ نفسه لعمل يتفقد به
 المستأجر به هذا وانما جاز الحج عنه لانه لما بطلت الاجارة بقي الامر بالحج
 فيكون له نفقة مثله انتهى كلام الكمال رحمه الله **قلت** فهذا نص
 الكمال على بطلان الاجارة **ووافقه قاضي خان بشارته** ولكن اعترضه
 الكمال في تعبيره باجر المثل والعبرة المحررة ان يقال له نفقة مثله **وقد**
يجاب عن قاضي خان بانه اراد ما قاله الحاكم الشهيد غير انه عبر عن
 نفقة المثل باجرة المثل لما كملت صيغة العبارة المناسبة للفظ
 الاجارة وبه يزول اشكال الكمال **ونقل صاحب** الاشباه في البحر عدم
 صحة الاجارة بقوله ذكر الاسبيجاني انه لا يجوز الاستيجار على الحج
 ولا على شيء من الطاعات فلو استأجر علي الحج رجلا ودفع اليه الاجر ليحج
 عن الميت يعني فانه اي الحج يجوز عن الميت لانه لما بطلت الاجارة بقي
 الاذن بالامر بالحج وقد نواه عن الامر فصم انتهى وله من الاجر مقدار
 نفقة الطريق في الذهاب والمجي وبه رد الفضل على الورثة لانه لا يجوز
 الاستيجار

الفرق بين ما لو
 اوصي ان يحج عنه
 ولم يزد وبيت
 قوله ادفع المال
 لمن يحج عني
 نظر الكمال في
 كلام قاضي خان
 واجاب عنه
 المؤلف

الاستيجار عليه ولا يحل له ان ياخذ الفضل لنفسه الا اذا تبرع الورثة به **وهم**
من اهل التبرع او اوصي الميت بان الفضل للحاج عنه هو الاصح اي حكم صحة
 الوصية بالفاضل له هو الاصح لانه اي الموصي له صار معروفا بحجة صحيح
 عن الآخر فلم يكن وصية لمجهول انتهى **وفيه** تايد لما اجنباه عن قاضي
 خان حيث قال له من الاجر مقدار نفقة الطريق انتهى **وقال** في المنبع في
 الغاية اتفق العلماء على ان الارزاق في الحج واختلفوا في الاجارة فمنها ابو حنيفة
 واحمد ومن تابعهما وجوزها مالك والثاقي باجرة معلومة والاعمال انواع
 ثلاثة ما يجوز فيه الارزاق والاجارة كبناء المساجد ونحوها وما يمنع
 فيه الاجارة دون الارزاق كالقضا والفتيا وما اختلف في جواز الاجارة فيه
 دون الارزاق كالامامة والاذان والاقامة كالحج **ومنع النافعي** الاستيجار
 بالنفقة للجهالة وجوزه مالك قياسا على استيجار الظير بطعامها وان
 مات عن غير وصية ياتم بلا خلاف وان وجب عليه الحج ولم يؤخره فخرج مع
 الناس عام وجوبه فمات في الطريق فليس عليه ان يوصي به الا ان يتطوع
 لانه لم يؤخره بعد الوجوب فاغتنم بهذه المسئلة انتهى كلام المنبع **قلت**
 وقد قال بعد هذا صام الى نصف النهار فمات يجب عليه الايصافدية صوم
 هذا اليوم كمالا انتهى كلامه **فليتأمل ويظهر الفرق بينهما** وانه في الصوم
 لم يؤخره فهو كالحج فلا فرق في نفي وجوب لزوم الايصافيهما **فقد رنا ان**
 الاستنابة للحج عن ليس عن الاستيجار عليه والفرق بينهما قد علمناه بانه
 لا يملك النفقة المدفوعة اليه بالاستنابة **والاجير يملك الاجرة المعجلة**
لو صحت الاجارة وانه لا صحة للاجارة على الحج فلعدم ملك ما يحل له من الاجرة
 على الحج يرد الفاضل منها كما تقدم **وعلمنا** انه لا يلزم من عدم صحة الاجارة
 على الحج عدم وقوع الحج عن المستأجر بل يقع عنه لما انه لم يصح الاجارة
 في الاذن بالحج فصم عنه واستحق النايب نفقة مثله من تلك الاجرة
 بحسب الحال **فكان هذا** مثل قولنا كفاية بشرط البراءة حواله **الاجارة**
 والحالة بشرط عدم البراءة كفاية اعتبارا للمعنى **فتكون** الاجارة الحج
 للحج اجارة باعتبار المعنى

لو وجب عليه الحج ولم
 يؤخر فخرج مع
 الناس عام وجوبه
 فمات في الطريق
 لا يجب عليه الايصاف
 ولو صام نصف
 النهار فمات يجب
 عليه الايصاف

باعتبار المعنى لصحة الحج عن المستاجر **تنبيه** علمنا وقوع الحج عن الأمر وهو الصحيح لما قال قاضي خان إذا حج عن الميت بأمرة هل يسقط الحج عن المحجوج عنه اختلغوا فيه قال بعضهم لا يقع الحج عن المحجوج عنه ويكون له ثواب النفقة **لا غير قلت** وسند كراهة مع ذلك يسقط عن الأمر أصل الحج انتهى وقال بعضهم يقع عن المحجوج عنه وهو الصحيح لأن الآثار تدل عليه **ولهذا اشترط** النية عن المحجوج عنه ويكون له ثواب النفقة ويذكره الحاج في التلبية فيقول اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني ومن فلان وسئل الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله عن هذا فقال ذاك معلق بمشبهة الله تعالى كما قال محمد رحمه الله انتهى **وقال** الكمال رحمه الله ثم اختلف في ان نفس الحج يقع عن الأمر وعن المأمور فعن محمد رحمه الله تعالى عن المأمور **بناء على** انه اقيم الانفاق على الحاج مقام نفس الفعل شرعاً كالشيخ الغاني اقيم الاطعام في حق مقام الصوم **والمراد** بقول الكمال بناء على انه اقيم الانفاق الحج سقوط أصل الحج عن الأمر بالانفاق لعجزه عن أداء الحج وقد وقع الحج عن المأمور **بوضحة** قول الامام النسيف في الكافي وعن محمد ان الحج يقع عن الحاج والمحجوج عنه ثواب النفقة **لان الحج عبادة بدنية** ولا تجري النيابة في ذاتها لكن الواجب عليه انفاق المال في الطريق وأداء الحج فاذا عجز عن الاداء ما قدر عليه وهو انفاق المال في الطريق فلزمه دفع المال لينفقه الحاج في الطريق وصار الانفاق قايماً مقام الافعال عند العجز كما اقيم الغداء مقام الصوم في حق الشيخ الغاني انتهى **وكذا بوضحة** قول الشيخ اكل الدين في العنا وعن محمد ان الحج يقع عن الحاج يعني المأمور وللأمر ثواب النفقة وصار انفاق المأمور كاتفاق الأمر بنفسه ولكن يسقط أصل الحج عن الأمر لانه عبادة بدنية حصل العجز عن فعله وكما كان كذلك قام الانفاق فيه مقام الفعل كالشيخ الغاني فانه لما عجز عن الصوم قام الغدية مقام الصوم والحاقة بالغدية بطريق الدلالة لا بطريق القياس لانها اي الغدية تثبت في حق الغاني بخلاف القياس فلا يقياس عليها غيرها **ووجه الدلالة** ان الانفاق لما قام مقام الصوم وهو عبادة بدنية محضة فلان يقوم فيما هو مركب من البدن والمال

فمن يقع المأمور
أم لم يقع المأمور
فقط

الحج يقع عن المأمور
وان يسقط الحج عن
الأمر

اول قال شيخ الاسلام **والي هذا القول مال عامة المتأخرين** رحمهم الله تعالى انتهى **وقول** الاكل لانه عبادة بدنية يعني من حيث الوقوف والطواف والسعي **والا فهو عبادة** مالية ايضاً من حيث اشتراط الاستطاعة وجوب الاجرية بارتكاب محظورات كما قاله الزيلعي رحمه الله تعالى وهذا نص الاكل بقوله رحمه الله بعد هذا هو مركب من المال والبدن **وكذا قال** الزيلعي ايضاً الحج عبادة بدنية والمال شرط للوجوب انتهى **ثم قال** الاكل قالوا بعض الفروع ظاهرة في هذا اي فيما قاله محمد وسنائه وعليه جمع من المتأخرين صوم الاسلام والاسباب وقاضي خان حتى نسب شيخ الاسلام هذا الاصحابنا فقال على قول اصحابنا اصل الحج عن المأمور ومختار شمس الاية السرخسي وجمع من المتأخرين رحمهم الله تعالى انه يقع عن الأمر **وهو ظاهر المذهب** ويشهد بذلك الآثار من السنة ومن المذهب بعض الفروع انتهى **واقول** يتأمل في عد الكمال رحمه الله قاضي خان من القائلين بان الحج يقع عن المأمور **لما قدمناه** من تصحيح قاضي خان بقوله وقال بعضهم يقع الحج عن المحجوج عنه وهو الصحيح لان الآثار تدل عليه الاخره فقاضي خان من القائلين بوقوع الحج عن الأمر كما اختار تبصيحته في فتاواه مستند لا بالآثار وغيرها كما علمته **وهي كما روي** البخاري رضي الله عنه عن ابن عباس رضي الله عنهما ان امرأة من جهينة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني نذرت ان الحج فماتت قبل ان يحج افاجع عنها قال صلى الله عليه وسلم نعم حجني عنها ارايت لو كان على امك دين اكنت قاضيته عنها قالت نعم قال فاقضوا الذي له تعالى فان الله احق بالوفاء انتهى **وكما قال** الكمال رحمه الله تعالى من الآثار حديث الخنعمية وهوان امرأة من خثعم قالت يا رسول الله ان فريضة الله تعالى في الحج على عباده ادر كنت ابي شيخاً كبيراً لا يشب على الراحلة افاجع عنه قال نعم متفق عليه **فقد اطلق** على فعلها الحج كونه عنه **وكذا** قوله عليه السلام للرجل حج عن ابيك واعتمر رواه ابو داود والنسائي والترمذي وصححه **واما الفروع** فان المأمور لا يسقط عنه حجة الاسلام بهذه الحجة التي لم يخالف الامر فيها فلو كانت عنه لسقطت اذ الفرض

الكلام على الآثار الواردة
قول من قال بوقوع
الحج عن الأمر

الفروع المؤيد
لقول من قال بوقوع
الحج عن الأمر

ان حجة الاسلام تنادي باطلاق النية وتلغو الجهة علي ذلك التقدير وفيه تامل
 ولم يستدل في البديع بعد حديث الخشعية سوي بالاحتياج النايب الي اسناد
 الحج الي الحجج عنه في النية ولو لم يقع نفس الحج عن الامر لم يحجج الي نية انتهى **اقول**
 واذا خالف المأمور الامر ووقع عنه الحج لم تسقط عنه حج الغرض كما لا يسقط عنه مع
 موافقته علي القول بوقوع الحج له لان حج الغرض اقل ما يقع باطلاق النية والنايب
 قد صرفها عنه لغيره في النية وفيه نظر قاله الكمال رحمه الله تعالى فله نظر ان
 في اصل وقوع الحج عن النايب فيما روي عن محمد وفي مخالفته وضمانه المال
 ووقوع الحج عنه لاعن الامر **تمت** لما وعدنا به قال في البرازية الاستيجار
 علي الطاعات كتعليم القرآن والفقه والتدريس والوعظ لا يجوز اي لا يجب
 الاجر **واهل المدينة طيب الله سالكها جواروها** وبه اخذ الامام الشافعي
 رحمه الله تعالى قال في المحيط وشايخ بلخ علي الجواز قال الامام الفضلي والمتأخرون
 علي جوازه وقال محمد بن الفضل كره المتقدمون الاستيجار علي تعليم القرآن
 وكرهوا اخذ الاجرة عليه لوجود العطية من بيت المال مع الرغبة في امور الدين
وفي زماننا نقطعتا ويعني بالرغبة التعلم والاحسان الي المعلمين بلا اجرة
 فلوا شغلوا بالتعليم بلا اجر مع الحاجة الي المعاش لضاعوا وتعطلت المصالح
 فقلنا بما قالوا **وفي الكافي وعليه الفتوي** وفي قاضي خان وشايخ بلخ
 جوزوا هذه الاجارة اي علي تعليم القرآن حتي حكى عن محمد بن سلام رحمه
 انه قال اقضي بتسجير باب الوالد لاجرة المعلم ثم حكى كلام الشيخ الامام محمد
 ابن الفضل الذي تقدم ثم قال فان لم يكن بينهما اي الوالد والمعلم شرط
 يومر الوالد بتطبيب قلب المعلم وارضائه انتهى **وفي الخلاصة** يعني بوجوب
 الاجر المسمي عند ذكر المدة وبوجوب اجر المثل عند عدم المدة ويحسب عليها
وهذا بخلاف الموزن والامام اذ ذاك لا يشغل الامام والموزن عن المعاش
 وقال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي ان شايخ بلخ جوزوا الاجارة علي
 تعليم القرآن واخذوا في ذلك بقول اهل المدينة وانا افتي بجواز الاستيجار
 ووجوب المسمي واجمعوا علي ان الاستيجار علي تعليم الفقه باطل انتهى كلام
 قاضي خان

قاضي خان **وكن في الخلاصة** وقد قال قبله في الخلاصة وفي الاصل لا يجوز
 الاستيجار علي الطاعات كتعليم القرآن والفقه والاذان والتذكير والتدريس
 والحج والغزو يعني لا يجب الاجر وعند اهل المدينة يجوز وبه اخذ الشافعي
 رحمه الله تعالى ونصير وعصام وابونصر والفقيه ابو الليث رحمهم الله تعالى
وهذا واراد علي حكاية قاضي خان الاجماع علي بطلان الاستيجار لتعليم الفقه
 فتامل اذ ابو الليث وابونصر وعصام ونصير ومن وافقهم علي جواز الاجارة
وايمه بلخ علي الجواز كما تقدم وعلي الجواز في الدرر والغرر قال يفتي اليوم
 بصحة الاجارة لتعليم القرآن والفقه والامامة والاذان ويحبر المستاجر علي دفع
 الاجر ويحسب به وعلي الخلوة الرسومة علي رؤس بعض سور القرآن انتهى
ووجه لزوم الاجرة في جميعها ظاهر للحاجة وعدم مروءة المتعلمين وغيرهم وانقطاع
 مالهم من بيت المال وتعليل ما تقدم من الاذان والامامة لا يشغل عن المعاش
 غير مسلم فان تعقيد الموزن بالاذان والتذكير في كل وقت وطلوع المنار في الليل
 والبرد والامطار يصعب به في غاية الانحطاط وذبول الجسد وكل وقت
 ينتظر دخوله بمدة قبله وبعد الصلاة يشغل بالتسبيح والايقار علي التعطيل
 من القيام عليه واذية العامة له **واما تعليم** الفقه فليس اقوى منه في المنع
 من امر المعاش مطالعة والقاء الدروس وتعليم المتفقه والصبر علي كل
 طالب بحسب ما يصل الي فهمه وتكريرا للقاء والكتابة لما يحتاج اليه وتفرغ
 البال من طلب العيال القوت وما يحتاجون اليه لدفع الحر والبرد وما
 يحتاجه من شراء كتب وكتابة بالاجرة للمكاتب فالامر لله العلي العظيم الواحد
 القهار حسبنا الله ونعم الوكيل **والآن** صار الامر اظهر من فلق الفجر **تنبيه**
 لم يذكر احد من مشايخنا جواز الاستيجار علي الحج **وجوزوا علي باق القرب** لانه
 لا ضرورة في الاستيجار علي الحج لانه يحصل بالاستنابة ولها باب في كتاب الحج
 متفق فيه علي صحتها في الغرض بالعجز المستمري للموت **ومنه المحبس** كما تقدم
وفي النفل مطلقا مع القدرة والعجز **وازلنا** الاشتباه الحاصل في الاشباه
 والنظائر بحمد الله العليم القادر المتيقظ من سنة الغفلة بسرعة الانتباه

لم يذكر احد من
 مشايخنا جواز
 الاستيجار علي
 الحج

وقد يقع الكلام على العبادات اذا جعل فاعلمها ثوابها لغيره **قال** في الهداية
 الاصل في هذا اي الحج عن الغير ان الانسان له ان يجعل ثواب عمله لغيره صلاة
 او صوما او صدقة او غيرها قال الشارح كتابه القرآن والاذا كان عند اهل
 السنة والجماعة بعد يعني به اصحابنا على الاطلاق لما روي ان النبي صلى الله
 عليه وسلم ضحي بكبشين احدى عن نفسه والاخر عن امته فمن اقر
 بوحداية الله تعالى وشهد له بالبلاغ جعل تضحية احدي الشاتين لامة
 اي ثوابها انتهى **وقال** شارحها الكمال بن الهمام رحمه الله تعالى **ان الامام مالك**
والامام الشافعي رحمهما الله تعالى لا يقولان بوصول العبادات البدنية المحضة
 كالصلاة والتلاوة ويقولان بوصول غيرها كالصدقة والحج **وخالف في كل**
العبادات المعتزلة لقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى وسعي غيره
 ليس سعيه وما قصه الله تعالى من غير انكار يكون شريعة لنا والجواب لا بطلان
 قولهم ونفي التخصيص بما يبلغ مبلغ التواتر وبالقطعي من الكتاب والسنة
فقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم بتضحية الشاة عن امته ثوابها لامة
قلت وهذا يغيد جعل الثواب للاحياء كالاموات لانه صلى الله عليه وسلم لم يخص
 احدا بل جعله عاما لمن اتبعه من المؤمنين انتهى **وقال** في المنبع لاهل السنة
 احاديث كثيرة منها ان النبي صلى الله عليه وسلم ضحي بكبشين احدى عن
 احدهما عن نفسه والاخر عن امته متفق عليه **اي جعل** ثوابه لامة وهذا
 تعليم منه وتشرع منه عليه السلام اذا الانسان يجوز ان ينفعه عمل غيره
 والتاسي رسول الله صلى الله عليه وسلم هو العروة الوثقى انتهى **وامر** صلى الله
 عليه وسلم بالحج عن الابوين **وبالصلاة والصيام** وقراءة تسن والاحلاص احدي
 عشرة مرة **وبقراءة** تسن يخفف الله العذاب ثم لا يعود ويعطى للقاري بعدد
 ما في المقابر من الاموات حسنات **وكذا** يعطى بقراءة الاخلاص جزاء له من كرم
 الله تعالى **وفي** الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تر يقبرين فقال انهما
 يعذبان وما يعذبان في كثير اما احدهما فكان لا يستبري من البول واما الثانية
 فكان يمشي بالنيمة فاخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم جريدة رطبة فشقها

من السنة تروى
 في الحديث
 ووضع على القبر

نصفين

نصفين فغرز في كل قبر واحدة وقال لعلمه يخفف عنها عالم يبس **قال** الخطاب
 هذا عند اهل العلم فمحول على ان الاشياء ما دامت على اصل خلقها وخضرتها
 وطراوتها تسبح الله تعالى حتى تجف رطوبتها فان ذلك بمنزلة موتها **فاذا خفف**
 عن الميت بوضعه صلى الله عليه وسلم الجريدة في الاول ان يكون ذلك بالقرآن
 الذي جاء به من عند الله تعالى كذا في المنبع **وفي** شرح الهداية قال انس رضي
 الله عنه النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اننا نتصدق عن موتانا
 ونحج عنهم وندعو لهم فهل يصل ذلك لهم قال نعم انه ليصل اليهم وانهم يفرحون به
 كما يفرح احدكم بالطبق اذا اهدي اليه ونحو هذا من السنة كثير يبلغ مبلغ
 التواتر القدر المشترك بين الكل في ان من جعل شيئا من الصالحات لغيره نفعه
 الله به **وكذا** ما في الكتاب العزيز قطعي في حصول الانتفاع بعمل الغير كالامر
 بالدعاء للوالدين واستغفار الملائكة للمؤمنين في ايات عديدة **ثبت** بذلك
 ابطال قول المعتزلة **وانتفاء** قول الامام مالك والامام الشافعي رضي الله
 عنهما في العبادات البدنية كذا قال الكمال بن الهمام وبسطه بفتح القدير
تصميم متعين لبيان ما تقدم **اعلم** ان تفسير الآية انما يتضح بالعلم
 بحكم ما هي معطوفة عليه وقد ذكر سبب نزول القصة وهو قوله عز وجل
افرايت الذي تولى واعطى قليلا واكدي اختلق العلم بالبقية في المراد به من
 الآية من هو **فقيه** ابو جهل بن هشام **والقليل الذي اعطى** ثم قطعه واعرض عنه
 انما هو من القول لافن المال **وذلك** انه قال والله ما يامرنا محمد قط الاعمارم
 الاخلاق **وهذا** القول مروى عن محمد بن كعب القرظي **وقيل** هو العاصي بن
 وائل السهمي قاله السدي قال وكان رجلا وافق النبي صلى الله عليه وسلم في
 بعض الاصول وخالفه في بعض ثم انقطع الى العناد والكفر **وقيل** هو النضر
 ابن الحارث اعطى بعض فقرا المسلمين خمس قلايص ليرتد عن الاسلام وشرط
 له ان يعمل عنه وزره قاله الضحاك **وقيل** هو الوليد بن المغيرة المخزومي وهو
 اظهر هذه الاقوال الاربعة وقد كان تبع النبي صلى الله عليه وسلم على دينه وظهر
 موافقته لغيره بعض المشركين وقال تركت دين الاشياخ وضللتهم فقال

ان خشيت غراب الله فضمن له ان اعطاه شيئا من ماله ورجع الى شركه ودين ابائه
ان يحمل عنه عذاب الله ففعل فاعطاه بعض الذي ضمن له ثم بخل ومنعه
فنزلت هذه الآية وهذا قول مجاهد وابن زيد **ومعني اكدي** قطع العطاء
وهو ما خوذ من الكديته وهي الضخرة الصلبة التي تعرض للحافر في البئر فلا
يعمل فيها معمله فيبيئس من الماء فيترك الحفر ومنه حديث الكديته
العارضة في حفر الخندق **وقوله تعالى اعندكم علم الغيب فهو يرى** اي فهو يعلم
امر الاخرة فيعلم حاله فيها من خير وشر **ام لم ينبا بما في صحف موسى وابراهيم**
الذي وفي وقد صح في حديث ابى ذر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انزل
الله عز وجل على ابراهيم عشر صحايف وانزل على موسى قبل التوراة عشر صحايف
ثم بيئت ما انزل في تلك الصحف فقال **ان لا تزروا زرة وزر اخري وان ليس**
للانسان الا ما سيع اي ليس كما توهم الكافر يحمل عنه وزره غيره بل منعه من
الانتفاع بسعي سواه كغفره **وللمفسرين** في مدح ابراهيم عليه السلام بالوفاء
عشرة اقوال **الاول** ان النبي صلى الله عليه وسلم قال وفي عمل يومه باربع ركعات
من اول النهار **الثاني** ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الا اخبركم بما سمي الله
خليله وفي لانه كان يقول كلما اصبغ وكلما امسى فبحان الله حين يحسون
حتى ختم الآية **الثالث** انه وفي المطالع فيما فعل بابيه **روي** عن ابن عباس
وبه قال القرطبي **والربيع الرابع** انه وفي ربه عز وجل جميع شرايع الاسلام **روي**
هذا المعنى محكمه عن ابن عباس **وفي الكشاف** وقيل وفي سهام الاسلام
وهي ثلاثون غزوة في التوبة التايبون العابدون الى اخره وعشرة في
الاحزاب ان المسلمين والمسلمات وعشرة في المؤمنين قد افلح المؤمنون الى
اخره انتهى **الخامس** انه وفي ما امر به من تبليغ الرسالة **روي** عن ابن عباس
ايضا **السادس** انه عمل بما امر به قاله الحسن وسعيد بن جبيرة وقادة
وقال مجاهد وفا بامرض عليه **السابع** وفابتبليغ هذه الايات ان لا تزروا
زرة وزر اخري وما بعد ها **وهذا** مروي عن عكرمة ومجاهد والخفي
الثامن وفان الناسك قاله الضحاك **التاسع** انه وفابما عاهد الله
ان لا

ان لا يسال مخلوقا شيئا فلما قذف في النار قال له جبريل الكه حابجة فقال اما اليك
فلا فوفج بما عاهد ذكره ابن السائب **العاشر** انه ادي الامانة قاله سفيان بن
عمينة وقراسعيد بن جبيرة وابو عمران الحوفي وابن السهينع وقابتحفيق الغا
قال الزجاج والتشديد ابلغ **ومعني قوله** ان لا تزروا زرة وزر اخري اي لا
تحمل نفس حاملة عمل اخري اي لا تؤخذ باثم غير بها **فان قلت** قد قال الله
سبحانه وتعالى ليحملوا اوزارهم كاملة يوم القيامة ومن اوزار الذين يضلونهم
بغير علم **وقد** ذكر ان من مزينة فعل الحاملة وزر اخري **وقد قال** الله تعالى
وليحملن اثقالهم واثقالهم **قلت** الجواب ان المنيع حمل اثم الغير من
حيث هو وبانثا سيئة اتبعت بحمل مثل وزر فاعلها زيادة علي اثم انثاها بحمل مثل وزر فاعلها
بكونه منشأ لها في الحقيقة فاحمل وزر غيره بل مثله بصنعه لا فتراحه
اصلها **وبظلمه** يحمل اثقال غيره لما روي ابو امامة الباهلي رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يوق بالرجل يوم القيامة وهو كثير الحسنات
فلا يزال يقتص منه حتى تغني حسنة ثم يطالب فيقول الله عز وجل
اقتصوا من عبدي فتقول الملائكة ما بقيت له حسنات فيقول الله تعالى
خذوا من سيئات المظلوم ثم فاجعلوها عليه ثم تلي رسول الله صلى الله عليه
وسلم وليحملن اثقالهم واثقالهم **وقال** قتادة من دعا الى ضلالة
كان عليه وزرها ووزر من يعمل بها ولا ينقص منها شيء كذا في التفسير
الجامع لسائر علوم التنزيل انتهى **ولما روي** العلامة القسطلاني في شرح
البخاري من حديث من دعا الى ضلالة كان عليه من الاثم مثل اثم من تبعه
لا ينقص ذلك من اثمهم شيئا اخرجه مسلم وابوداود والترمذي وحديث
من سن في الاسلام سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من غير ان ينقص
من اوزارهم شيئا رواه مسلم **وفي شرح** القسطلاني من رواية البخاري عن ابن
سعود رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس من نفس تقتل ظلما الا
كان على ابن ادم الاول قابيل حيث قتل اخاه هابيل كفل منها بكسر الكاف
وسكون الفانصيب منها **وربما قال** سفيان راوي الحديث كفل من دمها

من يخترع سيئة
مثل وزر فاعلها

اي نصيب من دمها **لانه** اول من سن القتل اول اعلى وجه الارض من بني آدم
وفي الحديث المحدث على اجتناب البدع والمحدثات في الدين لان الذي
يحدث البدعة انما هي وان بها الخفة امرها في الاول ولا يشعر بما يترتب عليها
من المفسدة وهو ان يلحقه اثم من عمل بها من مفسدة اذا كان الاصل في
احداثها **وقال تعالى** ليحملوا اوزارهم كاملة يوم القيامة ومن اوزار الذين
يضلونهم بغير علم الاية **وفي** من وجهان احدهما ان من زائدة وهو
قول الاخفش اي اوزار الذين على معنى ومثل اوزار لقوله كان عليه وزرها
ووزر من عمل بها والثاني انها غير مزية وهي للتبعيض اي وبعض اوزار
الذين على معنى وقد رابوا البقا ففعلوا حذف وهذه صفة اي واوزار
من الذين اوزار ولا بد من حذف مثل ايضا ومنع الواحد ان يكون للتبعيض
قال لانه يستلزم تخفيف الاوزار عن الاتباع وهو غير جائز لقوله عليه السلام
من غير ان ينقص من اوزارهم شيء **لكنها** للجنس اي ليحملوا من جنس اوزار
الاتباع قال ابو حيان والتي لبيان الجنس لا تتقدر هكذا انما تتقدر والاوزار
التي هي اوزار الذين فهو من حيث المعنى كقول الاخفش **وان اختلفا في**
التقدير **بغير علم** حال من مفعول يضلونهم اي يضلون من لا يعلم انهم ضلال
قاله الكشاف **او من الفاعل** وزعم هذا بانه المحدث عنه واول الكلام قوله
تعالى واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا اساطير الاولين ليحملوا اوزارهم
كاملة يوم القيامة وقوله لهم اي لهؤلاء الكفار واساطير الاولين اي احاديث
الاولين واباطيلهم واللام في ليحملوا للتعليل اي قالوا ذلك اضلالا للناس
فحملوا اوزار ضلالهم كاملة وبعض اوزار او اوزار من ضل بضلالهم وهو
وزر الاضلال لان المضل والضال شريك في كلام القسطلاني رحمه الله
تعالى **وقوله تعالى** وان ليس للانسان الا ما سعى **قال** الزجاج هذا في
صحفها ايضا **ومعناه** ليس للانسان الاجزاء سعيه ان عمل خيرا اجزي خيرا
وان عمل شرا اجزي شرا **وقد** اختلف العلماء في هذه الاية على ثمانية اقوال
ذكرها في المنبع شرح الجمع عن الغاية وذكرها غيره **الاول** انها منسوخة
بقوله تعالى

بقوله تعالى والذين امنوا واتبعتم ذريتهم الاية **فادخل** الابناء الجنة بصلاح
الاباء قاله ابن عباس **وعليه** للفقه اعراض من حيث ان الاية خبرا والاخبار
لا تنسخ الا ان يكون الخبر في معنى الامر والنهي **وقال الكمال بن الهمام** والجواب
ان الاية وان كانت ظاهرة فيما قالوه يعني المعترلة لكن يحتمل انها نسخت
او هي فقية وقد ثبت ما يوجب المصير الى ذلك وهو تضيعة النبي صلى الله
عليه وسلم عن امته وذكر الكمال عدة طرق له فلا يبعد ان يكون القدر
المشترك وهو تضيعة عن امته مشهورا يجوز تقييد الكتاب به وكذا ما في
الكتاب من الامر بالدعاء للوالدين واستغفار الملائكة للمؤمنين قطعي في حصول
الانتفاع بعمل الخير في حال ظاهرها فقطعنا بانتفاء ارادة ظاهرها
على طرافيه فيتقيد بمالم يهيبه العامل وهو اولي من الناسخ اما اولافلانه
اي التقييد اسهل اذ لم يبطل بعد الارادة واما ثانيا فلانها من قبيل ::
الاخبارات ولا يجري النسخ في الخبر انتهى **الثاني** ان ذلك كان لقوم ابواهم
وموسى فاما هذه الامة فلم يمسحوا وما سعى لهم غيرهم **قاله** عكرمة واستدل
بقول النبي صلى الله عليه وسلم للمتي سالت ان ابى مان ولم يج قال محي عنه **وقال**
الكمال بن الهمام رحمه الله هذا مرجعه الى تقييد الاخبار لا النسخ اذ حقيقة
ان يراد المعنى ثم ترفع ارادته وهذا تخصيص بالارادة بالنسبة اهل تلك
الشرايع ولم يقع نسخ لهم ولم ترد الاخبار ايضا في حقنا ثم نسخ انتهى **الثالث**
ان المراد بالانسان ههنا الكافر واما المؤمن فله ما سعى وما سعى له
قاله الزبيعي بن انس **الرابع** انه ليس للانسان الا ما سعى من طريق العدل
فاما من طريق الفضل فجايز ان يريد الله تعالى ما شاء **قاله الحسن بن الفضل**
الخامس ان معنى ما سعى سعى فانوي **قاله** ابو بكر الرازي يدل على صحة
هذا القول ما روي في الحديث ان الملائكة تصف كل يوم بعد العصر بكتبها
في السما الدنيا فينادي الملك الق تلك الصحيفة فيقول الملك وعزتك
ما كتبت الا ما عمل فيقول الله عز وجل لم يرد به وجهي وينادي الملك الاخر
اكتب لفلان كذا فيقول الملك وعزتك وجلالك انه لم يعمل ذلك فيقول

الله عز وجل انه نواه انه نواه **السادس** ليس للكافر من الخير الا ما عمله في الدنيا
 فيثاب عليه فيها حتى لا يبع له في الاخرة خير ذكره الثعلبي **السابع** ان اللام في
 قوله للانسان بمعنى عليه تغديره ليس على الانسان الا ما سعى **وقال** الكمال
 هو بعيد من ظاهر اللفظ الاية ومن ساقها فانها وعظ للذي تولى واعطي
 قليلا واكدي **الثامن** ان ليس له الا سعيه في تحصيل الشيء بنفسه وتارة
 يكون سعيه في تحصيل سببه فيكون سببه مثل سعيه في تحصيل قراته
 او ولد يترحم عليه وصديق يستغفر له وتارة يسعى في خدمة الدين
 والعبادة فيكتسب محبة اهل الدين فيكون ذلك سببا حصل بسعيه **حكمي**
 هذين القولين ابن الجوزي عن شيخه علي بن عبيد الله الزعفراني رحمه الله
 تعالى **وفي معني** قوله تعالى وان سعيه سوف يري قولان احدهما يري بمعنى
 يعلم قاله ابن قتيبة والثاني سوف يري العبد سعيه يوم القيامة اي يري
 عمله في ميزانه قاله الزجاج ثم يحزاه على السعي الجزاء الا وفي اي الاكل الاثم
وان الى ربك المنتهي اي منتهي العباد ومرجعهم الى الله عز وجل قال الزجاج
 هذا كله في صحف ابراهيم وموسى **وقد منا** ذكر الخلاف في وصول ثواب الاعمال
 ومذهب الامام احمد بن حنبل رحمه الله تعالى وعامة اهل النقل والحديث على مثل
 ما قد منا عن ائمة مذهب الامام الاعظم ابى حنيفة رحمه الله من ان القرب
 الدينية والعبادات المالية والبدنية اذا فعلت واهدي ثوابها الى الاموات
 وصل اليهم وانتفعوا به كالدعاء والصلاة والصدقة والقرأة والعق والنج
 وكل ما يتقرب به الى الله تعالى **وقد منا** دليل صحته والرد على المخالف **وكذا** اذا
 فعل له جعله لحي فقبله او يسأل الله له ذلك كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم
 بتضيئته بمن شهد له بالبلاغ والله بالوحدانية متفق عليه اي جعل ثوابه
 لامته وهذا تعليم منه صلى الله عليه وسلم ان الانسان يجوز ان ينفعه عمل غيره
 والتاسي برسول الله صلى الله عليه وسلم هو العروة الوثقى كذا في المنع شرح
 الجمع **والجواب** عن الاستدلال بقوله صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن ادم
 انقطع عمله الا من ثلاث بانه لم يقل انقطع نفعه من عمل غيره وقد عمل
 النبي

النبي صلى الله عليه وسلم الاضحية وجعل ثوابها لامته وامر بالصدقة
 والصلاة عن الاموات كما هو كثير في السنة **وعن** عطاء بن رباح ان رجلا جاء الى
 النبي صلى الله عليه وسلم وقال ان ابي مات افاعتق عنه قال نعم **وعن** ابى جعفر
 محمد بن علي ان الحسن والحسين رضي الله عنهما كانا يعتقان عن علي رضي الله
 عنه **وفي** الحديث الصحيح في الذي مات وعليه ديناران ودعا صلى الله عليه
 وسلم للصلاة عليه فقال صلوا على صاحبكم وما تغني عنه صلاة عليه وذمته
 من ثمنه في قبره بد ينة فلما ضمنهما عنه علي رضي الله عنه تقدم النبي صلى
 الله عليه وسلم وصلى عليه وقال الآن بردت عليه جلدة الآن فككت رهانه
 والضمان بالاداء نوع نيابة وايصال نفع الى الميت بفعل الجنب **والجواب** عن
 قول المخالف لنا ايضا ان الذي ادعيتموه من وصول ثواب القرأة والصلاة
 لا يصح على اصلكم لان الثواب عندكم غير مستحق وانما هو منحة وتفضل
 والهبات والمنع لا يحال بها ولا تهدي والباري مخير عندكم ان شاء اثنان وان
 ثم شاء لم يثبت **حاصل** بان الشرع جعل مقابلة الطاعات اجورا وانما
 فقال تعالى ليوفيهما اجورهم ونريد هم من فضله ولو كان الكل منحة فاسماه
 اجرا فلما فصل بين الاجر والمنحة علم انه جعله اجرا **على انه** في الحقيقة
 عندنا سوال ورغبة وشفاععة فيمن اهدي اليه الثواب كما يشفع في صلاة
 الجنارة وفي الاستغفار للموتى **والجواب** عن قول المخالف ان العلماء على المنع
 من الايتار باسباب الثواب وهي العزب فكيف بعين الثواب **بان** الايتار
 منع تحصيل ثواب للموتى وكلامنا في حاصل له اهدي ثوابه والمنع من
 الايتار للموتى على تحصيل كل ذلك الشيء المرغوب فيه والنهي عن السقاع
 عن فعله **ومما يرد به** على المخالف ما روي عن ابى امامة انه قال له النبي
 صلى الله عليه وسلم يا ابا امامة الا ادلك على كلمات هي خير لك من الدنيا وما
 فيها او ما غابت عليه الشمس قلت بلي يا رسول الله يا بني انت وامي قال
 اذا مات احدكم المؤمن وفرغتم من دفنه فليقم احدكم عند قبره وليقل
 يا فلان ابن فلانة فوالذي نفسي بيده ليستوين قاعا ثم ليقل يا فلان

دليل تلقين الميت
 بعد الدفن

ابن فلانة فانه يقول ارشدنا الى ما عندك يرحمك الله فيقول اذكر ما خرجت
عليه من دار الدنيا شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وقد كنت
رضيت بالله رباً وبالاسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً قال فيقول
منكر فياخذ بيد نكير فيقول قم بنا فما يقعدنا عند هذا او قد لغن حجته
ويكون الله عز وجل حجيجهما دونه فيقول بابي انت وامي يا رسول الله
وان كنت لا احفظ اسم الله قال فانسبه الى حوي **وقد** اوصي بها ابوامامه
وقد حضره الموت ان تفعل به **وروي** من كرم ذي الجلال ان الملكين الحافظين
اذا مات العبد المسلم استاذنارهما عز وجل في الخروج الى السما فيقول الله
عز وجل سماوي مملوءة من ملايكتي وارضى مملوءة من خلقي يعبدونني ولكن
قوما عند قبر عبيدي فبحاني واحمداني وكبراني وهللاني واكتبوا ذلك في
حسنات عبيدي الى يوم القيمة **وبنا سبه ايضا فضل زيارة القبور**
روي في الحديث اذا سلم على الميت من يعرفه قال وعليك السلام يا فلان باسمه
وان لم يعرفه قال له وعليك السلام يا عبد الله **وروي** ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال زوروا موتاكم وسلموا عليهم فان لكم فيهم عبرة **وروي**
ابن الدنيا باسناده عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم ما من رجل يزور قبر اخيه المسلم ويجلس عنده الا استأنس
به ورد عليه حتى يقوم **وباسناده** عن الحسن قال من دخل المقابر فقال
اللهم رب هذه الاجساد البالية والعظام النخرة التي خرجت من الدنيا
وهي بك مؤمنة ادخل عليها روحاً منك وسلاماً فني كتب له بعد ذلك
ماث من ولد آدم الى ان تقوم الساعة **حسنات روي** ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال ما الميت في قبره الا كالفرق المبعوث ينتظر دعوة تلحقه
من ابيه او اخيه او صديق له فاذا الحقته كان احب اليه من الدنيا
وما فيها وان هدايا الاحياء للاموات الاستغفار والدعاء **وقد بنا** انه
بقراءة يس واهدائها لاهل المقابر اذا دخلها يخفف عنهم يومئذ ثم لا يهود
العذاب اليهم ويعطي القاري بعد ما فيها من الاموات حسنات
وفي هذا

سبعة
فقلت

في فضل زيارة القبور
والسلام عليهم
وما يقوله

سبعة
من عندك

وفي هذا **القدر كفاية** نسال الله العفو والعافية وحسن الخاتمة والنظر الي
وجهه الكريم بجاه سيدنا محمد السيد السند العظيم صلى الله وسلم عليه وعلي
آله وعلي سائر النبيين والمرسلين والصحابه والتابعين والائمة المجتهدين
ومقلديهم وزاده فضلا يليق بجنابه وخزيه وكان تاليغه في اويل شهر
ربيع الاصم سنة خمس وستين والفي وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة في
عصر يوم السبت الموافق في شهر جمادى الاخرة عام السادس عشر بعد اثنائه
والالف من هجرة من له تمام العز وكمال الشرف على يد كاتبها احقر الورى عبد
محمد صالح بن محمد عبيك ميرزا غفر الله له ولوالديه والسلمين اجمعين امين ..

الرسالة الخامسة عشر بدعوة الهدي
 لما استبر من الهدي تاليف الفقير
 حسن الشرنبلالي الخنفي
 غفر الله له ولوالديه
 واسلمهم اجمعين
 امين

في حوزة محمد صالح بن محمد
 عيسى ميرداد كان الله لهما

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي ورجائي واعتمادي عليه **الحمد لله** المتفضل علي
 ذوي العناية من الابد الذي منع من اراد له المزيد من فضله المزيد واوجد
 فوفقه للمع والعمرة واسعد وطوي شقه المشقة لمن لم يكن اهله حاضري المسجد
 الحرام فشرع له الترفق باداء النسكين بسفر واحد بتلك الايام وكلفه بالتقرب
 اليه بهدي شكر التوفيق لاداء النسكين وصوم بدله ليشمل احسانه الغني والفقر
 بتحصيل المرام والصلاة والسلام على سيد الكونين وعلى اله الفائزين بالقرب منه
 في الدارين **وبعد** فيقول العبد الفقير حسن الشربلا الخنف بلفه الله واهله
 واولاده وذريته ومن احبه الخير المتوالي وغفر له ولوالديه ولما تحبه ولاخوانه
 والمسلمين **هذه** تحريرات ابرزتها ومن مخبات الكنوز اظهرتها لم ارمي تعرض
 لكشف نقابها ولا من تقرب للوقوف بحجابها فحليتها وجليتها بمنصة الشرف
 على صدور الاعلام الراغبين من اعيانها وخطابها ليحظي كل منهم بتهملة بحسب
 ذاتها وبديع جمال صفاتها **سميتها** بدعوة الهدي لما استيسر من الهدي
 لتكفلها ببيان زمن يسره المزمع على الناسك التقرب به وانتهاء زمن القدرة
 عليه فيصوم بالثلاثة من الايام من قدم الثلاثة عاجزا التحصيل ارب
 ولتحرير سقوط هدي عنه بتخلله بالخلق في ايام النحر وبيان ان لزوم تقديم الشكر
 على الخلق عند الامام الاعظم انما هو علي من لم يتصف بالفقر والعدم وبيان انه
 لا تحلل بالهدي شي من محظورات الاحرام على المعتمد من مذهب الامام ولا بدع
 الهدي ولا بطواف الافاضة بتلك الايام وانما المحلل هو الخلق لكن لا يظهر عمله
 في حل النساء الا بالطواف ولا يتحلل بالهدي غير المحصر بالمرض او الخاف
 وهذا حسب طاقة العاجز المقصر بالاعتراف **اعلم** ان الهدي واجب شكر علي
 المتمتع والقارن وان الصوم بدل عن الهدي لمن لم يجده قال الامام الزبلي رحمه
 تعالى الصوم بدل عن الهدي وهذا الهدي ليس بشرط الصحة التحلل **قال** في الهدي
 يتحلل بالخلق عندنا لا بالذبح وهذا يدفع ما قيل الهدي شروط التحلل كما سنده
 وكذا لا يتحلل بالطواف قبل الخلق قال ابن الملك رحمه الله لو لم يخلق حتى لم يحل
 شي حتى يخلق انتهى وكذا لا يتحلل بالهدي قال الزبلي ليس من اسباب التحلل انتهى
 وكذا

في ايام النحر وبيان
 ان لزوم تقديم الشكر
 على الخلق

وكذا قال شيخنا العلامة علي المقدسي رحمه الله في شرحه نظم الكنز الرهي ليس
 محلا خلافا للث في رحمه الله وهذا هو المشهور عندنا وفي غير المشهور الرهي محلل لغير
 النساء كما في البرهان وزاد قاضي خان الطيب قال الرهي محلل لغير النساء ولكن
 قال قاضي خان قيل هذا ما نصه **والخروج** عن الاحرام انما يكون بالخلق او التقصير
 فاذا خلق او قصر حل له كل شي الا النساء ما لم يطف بالبيت اهوهذا هو الموافق
 للمهداية **واعترض** صاحب البحر قاضي خان في جعله الرهي محلا لغير الطيب والنساء
 واستدل لردده بما في المحيط لو قلنا اظفاره قبل الخلق فعليه دم لان الاحرام باق لانه
 لا يحل الا بالخلق اه فلو كان التحلل بالهدي حاصلا في غير الطيب والنساء لم يلزمه دم
 بتقليم الاظفار اه **قلت** كان الانسب في رده الثاني من كلام قاضي خان بكلامه
 الاول لانه حصر الخروج عن الاحرام بالخلق موافقا لما في المحيط بقوله والخروج عن
 الاحرام انما يكون بالخلق ليكون الزم في الرد ولانه استدلالا بما في الصحيحين ولم
 يذكر دليلا للتحلل بالهدي وعلمنا ان التحلل بالهدي غير المشهور وهذا يدفع ما
 ينسب لقاضي خان من حرمة الطيب بالخلق كالنساء لانه قال يحل بالخلق كل شي
 الا النساء ما لم يطف فليست به له **فهذه** تدفع ما قاله الرازي في احكام القرآن الهدي
 وشروط التحلل كما سنده وكذا يدفعه نص الامام عبد الله بن احمد النسخ صاحب
 الكنز والكافي في شرح منظومة الامام عمر النسخ بقوله الخلق مقيد بالزمان والمكان
 عند حنيفة وعند ابى يوسف لا يتوقت بهما وعند محمد يتوقت بالمكان دون
 الزمان وعند زفر يتوقت بالزمان دون المكان **وهذا** الخلاف في التوقيت في حق
 التضمين بالدم اما لا يتوقت في حق التحلل بالاتفاق والخلق او التقصير في حق
 العمرة غير موقت بالزمان اجماعا بخلاف المكان فانه يتوقت عند حنيفة
 لا ابى يوسف اه وتوجيه الاقوال منه وحمل حديث افعل ولا صرح عليه انه كان قبل
 تقرر المناسك واستدل الامام بقول النبي صلى الله عليه وسلم من قدم نسكا علي
 نسكه او اخره عنه فعليه دم كما في شرح الجمع فهذه النصوص على ان المحلل هو
 الخلق بالاتفاق وهذا في غير المحصر وهو يتحلل بذبح الهدي في محله عند حنيفة
 ومحمد وان خلق فحسن وقال ابو يوسف عليه ان يخلق وان لم يخلق فلا شي عليه

وان لم يجد المحصر ما يذبح عنه يذبح محرما حتى يذبح او يطوف وكذا في التبيين يعني
طواف عمرة ويسعى فيحلق فيحل بافعال العمرة ان فاتته الحج **فقد علمنا** ان الحلال
من الاحرام انما هو الحلق او التقصير وعلمنا ان الهدي واجب شكر اعلى القارن
والمتمتع وقال المحققون من ائمتنا العبرة لوجوده في ايام النحر ولا يستحق العجز
عنه الا بمضيهما والهدي اصل والصوم خلق عنه وشرط بدلية الصوم ان يقدم
الثلاثة قبل مجي العاشر من ذي الحجة فنوال وما بعد الى انتهاء التاسع وقت
لثلاثة فاذا صام الثلاثة ثم وجد الهدي في ايام النحر ان كان وجوده قبل الحلق
لزم ذبحه وبطل حكم صومه باتفاق ائمتنا **وكذا وجود الهدي** بعد الحلق في
ايام النحر على التحقيق قال قاضي خان رحمه الله في شرح الجامع الصغير واذا فات
الصوم لغوات وقته يعني ايام الحج التي هي وقت لصوم الثلاثة عاذا الاصل
وهو الهدي فان وجد الهدي في الثلاثة التي يصومها او بعد ما صامها قبل يوم
النحر لزم الهدي وبطل حكم الصوم لانه خلف عن الهدي فاذا قدر على الاصل قبل
مصول المقصود وفوات وقته يبطل حكم الخلق وان صام ولم يحلق حتى مضت
ايام النحر ثم وجد الهدي فصومه تام لان وقت الذبح ايام النحر فاذا مضت حصل
المقصود وهو اباحة التحلل فلا يتغير بعد ذلك كما لو حلق ثم وجد الهدي انتهى
كلام قاضي خان رحمه الله وقوله فلا يتغير اباحة التحلل يعني جواز الاقدام على
التحلل لسقوط وجوب الترتيب بين الذبح والحلق عند الامام لتقدم الهدي في
ايام النحر فلا يعود الترتيب بوجود الهدي بعد ايام النحر فيباح له الحلق ويصح
على حكم الصوم فيتم العشرة بصوم التسعة بعد تمام الحج لكن عليه دم لتأخير
الحلق عن ايام النحر **وقوله** كما لو حلق ثم وجد الهدي فيها او حلق فيها ثم وجد
الهدي بعدها فان اباحة تحلله وسقوط الترتيب بين الحلق والذبح حاصلة
في صورتين ومعلوم انه بوجود الهدي في زمانه يلزمه التقرب بشكر او قد
نص عليه بقوله قبل هذا وان وجد الهدي بعد ما صام الثلاثة قبل يوم النحر
اي قبل مضي ايامه لزمه الهدي وبطل حكم الصوم لانه خلف عن الهدي فاذا قدر
على الاصل اي الهدي قبل حصول المقصود اي بيد له الذي هو الصوم المشروط

بنقد

بنقد الهدي وقد وجد الهدي قبل فوات وقته اي وقت الاصل اي زمان
ذبح الهدي يبطل حكم الخلق الذي هو الصوم ويلزم ذبح الهدي وهذا اعم من
سبق الحلق وعدم سبقه على وجود الهدي فلا بدلية بين الهدي والحلق فان قيل
يحمل الامر بتفسير كلامه بالحمل على انه لا يتغير الاباحة ولا حكم صومه بوجود الهدي
في ايام النحر لحصول التحلل بالحلق قلت يلزم منه ان يكون الهدي مقصودا به التحلل
وليس مقصودا به بل للشكر لاداء الشكر بسفر واحد ولا دخل له في التحلل فيبطل حكم
الصوم وهو قياحه عن الهدي بوجود الهدي في زمان اي ايام النحر لبقاء وقته لان
قاضي خان اعتبر وجود الهدي في ايام النحر ولم ينظر لتقدم الحلق على الوجود فقوله
كما لو حلق ثم وجد الهدي تشبيها لعدم تغير اباحة الاقدام على التحلل مع وجود الهدي
بعد مضي ايام النحر بمثل ما لو حلق في ايام النحر فاقد له ثم وجد فيها لا يتغير اباحة
التحلل لسقوط وجوب الترتيب فالاقدام على التحلل في زمن النحر موصية فقد الهدي
والاقدام على التحلل بعد مضي ايام النحر موصية فوات الوقت وليس عليه دم بالحلق
فاذا الدم للعذر فالامام انما اوجب الترتيب بين الذبح والحلق حتى اوجب وما
تركه على القادر **وقد نص** في شرح مختصر الطحاوي للامام الاسيحي على عدم لزوم
شي عليه به حيث قال ولولم يصم الثلاثة لم يجز الصوم بعد ذلك ولا يجزيه الا الدم
فان لم يجد هديا حل عليه دم المتعة ولادم عليه لاحاله قبل ان يذبح ولادم عليه
لترك الصوم انتهى **فهذا نص** على بقاء دم الشكر بدلية الياسرة ونص على انه لا
يلزمه دم بالحلق قبل الذبح وذلك لعدم وجود هدي الشكر فيدفع قول القائل يلزم
دم عليه كما سنذكره اذ لا تكليف بدون الوضوء **وقال** الشيخ اكل الدين في العناية
العجز عن الهدي انما يستحق اذا مضى ايام النحر ولم يقدم عليه انتهى وهذا اعم من سبق
الحلق على الوجود لكنه افاد بالمفهوم انه اذا قدر على الهدي بعد الحلق لا يلزم الهدي
حيث قال يلزمه الهدي اذا قدر عليه قبل الحلق في يوم النحر للقدرة على الاصل قبل حصول
المقصود بالحلق انتهى والاصل هو الهدي والخلق صوم العشرة المنصوص عليها في
الكتاب **وقد يقال** لا يعتبر المفهوم هنا لظهور المراد وعدم التداخل في كلام الاكل
وذلك لا لطلاق قوله تعالى فمن لم يجد فصيام والوجود في ايام النحر هو المعبر للزوم الهدي

فلا يصار الى خلفه وهو الصوم معه وقد علمنا ان الحلق هو المحلل وعلمنا ان الهدي
وجب شكرا والصوم بدله فلا بد لية بين الهدي والحلق حتى يقال وجود الهدي
بعد الحلق لا يعتبر لحصول المقصود بالحلق وهو الهدي كما صدر ذلك في عدة
من المعبرات وذلك تقييد لاطلاق النص بوجود الحلق قبله وهو نسخ لا
يصح بدون مرجحه وتلك المعبرات **منها** قول الزيلعي وان وجد الهدي بعد
ما تحلل فلا ذبح عليه لحصول المقصود بالصوم وهو التحلل انتهى بعد قوله الصوم
بدل عن الهدي اذ لا بد لية بين الهدي والتحلل بل بينه وبين الصوم وكان ذلك
ايضا تعليلا بما ليس مسلما وهو في مقابلة النص المطلق للوجود في ايامه نسخ
لا يصح وايضا به التدافع في كلام الزيلعي **ثم قال** اي الزيلعي فصار كالمتيهم اذا وجد
الماء بعد ما صلى انتهى وقد يقال القياس بمسئلة التيمم مع الفارق لان الصلاة
حصلت في وقتها وتمت بالطهارة البدلية وانتهت فلا يبطلها وجود الماء
الذي هو اصل بعد انتهاء فعل البدل واما وجود الهدي في ايام النحر بعد الحلق
فلم يكن بعد انتهاء فعل بدله لبقاء السبعة وبقاء زمن النحر فيلزم ذبح الهدي
لانه الاصل وقد وجد قبل حصول المقصود ببطله وهو الصوم كما نص عليه
الزيلعي قبل هذا بقوله الصوم بدل عن الهدي انتهى فلا نظر للحلق لانه ليس
بدل عن شيء والنظر الى وجود الحلق تقييد لمطلق الكتاب وهو نسخ فلا يصح
وقد قال الزيلعي ايضا ولو صام اي الثلاثة ثم وجد الهدي ينظر فان بقي الى يوم
النحر لم يخزه اي الصيام للقدرة على الاصل وان هلك قبل الذبح جاز اي الصوم
للعجز عن الاصل وكان المعبر وقت التحلل لا وقت الصوم انتهى وبقاء الهدي
اعم من سبق التحلل في كلامه هذا فيلزم الهدي وقوله وكان المعبر وقت التحلل
يعني زمان الحلق وهو ايام النحر لانها زمان وجوب التحلل بالحلق فيها وزمان
وجوب ذبح الهدي فيها **ومنها** قول الكمال بن الهمام فان قد رعى الهدي في خلال
الثلاثة او بعدها قبل يوم النحر لزم الهدي وسقط الصوم لانه خلف واذا قدر
على الاصل قبل تادي الحكم بالحلق بطل الخلف انتهى **فقد نص** على ان الصوم خلف
عن الهدي والهدي لا يتحلل به ولا بخلفه بل بالحلق او التقصير وهذا عين الصواب
ثم قال

ثم قال وان قد رعى الهدي بعد الحلق قبل ان يصوم السبعة في ايام الذبح او
بعدها لم يلزم الهدي لان التحلل قد حصل بالحلق فوجود الاصل بعده لا ينقض الحلق
انتهى ففيه تدافع وتقييد لمطلق الكتاب كما تقدم وذلك لانه اذا نهى التحلل بالهدي
اصلا وبالحلق خلفا فاذا وجد الهدي لا يبطل خلفه الذي هو الحلق على كلامه الاخير
والصواب كلامه الاول لان العبرة لوجود الهدي في ايام النحر ولا دخل للحلق قبل وجوده
فيها فوجوده فيها يبطل حكم الصوم فيلزم ذبحه وان تحلل قبله لموجب اطلاق
النص ولقول المحققين العبرة لا يام النحر وجودا وعدما للهدي **ومنها** قول المحيطة
واما حكم المتعدي فعلى المتعدي دم وهو دم نسك شكر المانعم الله عليه من الجمع بين
النسكين بسفرة واحدة والصوم شرع بدل الهدي بالنص فمن لم يجد فصيام
ثلاثة ايام في الحج اي وقت الحج فاذا فات وقت الحج عاد الامر الى الاصل اهـ فقد نص
على ان الصوم بدل عن الهدي وانه وجب شكرا وهو الصواب ثم قال ولو قدر
على الهدي قبل اكمال صوم الثلاثة او بعد ما اكمل قبل يوم النحر لزم الهدي وبطل
صومه انتهى يعني واستمر معه الهدي حتى جاء وقت النحر وهو اعم من سبق
الحلق لكنه علمه بقوله لان الهدي للتحلل والصوم بدل عنه والقدرة على الاصل
قبل حصول المقصود بالبدل وهو التحلل يبطل حكم البدل كالمتيهم اذا راي الماء
في صلاته انتهى **فقد خالف** صنيعة السابق فان الهدي ليس للتحلل بل وجب
شكر الله تعالى ولا يحصل التحلل بذبحه كما قد فناه والقياس بالمتيهم غير مسلم فهو قياس
مع الفارق لان الهدي ليس للتحلل او ليس التحلل بدله **ثم قال** ولو وجد الهدي
بعد ما حلق قبل صوم السبعة فلا هدي عليه لحصول المقصود بالبدل انتهى
وهو اعم من وجوده في ايام النحر وغيرها وليس مسلما وجعل الحلق بدلا عن الهدي
ولم يجل حتى مضت ايام النحر ثم وجد الهدي فصومه تام ولا هدي عليه لان
التحلل يباح له بعد يوم النحر فحصل المقصود وهو التحلل انتهى والمنع دم الشكر
واما دم الجبر بترك الحلق في ايام النحر فهو لازم عليه لانه اخيره الحلق عن زمانه
وقوله لان التحلل يباح له فيه تسامح اذ هو واجب عليه والمراد انه لا يتوقف

حل حلقه على ذبح الهدي لفوات وقته فيتم الصوم بعد فراغه من الحج وقوله فحصل
المقصود وهو التحلل ليس مسلم فان المقصود الهدي او بدله وهو الصوم للعجز عنه
ولكنه اذا وجد الهدي بعد ايام النحر لا يبطل حكم البدل الذي هو الصوم ويتحلل
بالخلق لزوماً **ومنها** قوله في التارخانية ولو وجد الهدي بعد ما خلق قبل ان يصوم
السبعة فلا هدي عليه وفي الظهيرية وصح صومه انتهى وهو يحتمل الوجود بعد
مضي ايام النحر وفيها يتعين حل البعدية المطلقة على البعدية الكائنة في غير زمان
النحر وذلك لئلا يخالف النص الملزم للهدي بوجوده في ايام النحر لانه الاصل ولم
يخص زمانه لاختصاص ذبح هدي المتعة والقران بالزمان والمكان وقوله في
الظهيرية وصح صومه يعني لمضي ايام النحر فلا يبطل البدل الذي هو الصوم
بوجود الاصل في غير زمان ذبحه **ثم قال** مر بشر بن الوليد عن ابي يوسف اذا
صام المتمتع ثلاثة ايام ثم وجد هدياً قبل ان يحل انتقض صومه وان وجد الهدي
بعد ما حل جاز صومه ولا هدي عليه انتهى وهو يحتمل ان يكون بعد ما حل وفات
زمان النحر بل يتعين حمله على الوجود بعد مضي ايام النحر لقوله جاز صومه ولا
هدي عليه وذلك لفوات ايام النحر فلا يبطل حكم البدل الذي هو الصوم بوجود
الاصل الذي هو الهدي لفوات زمان النحر فلا يدفع النص ومنها من اتبع ذلك
والكلام عليه مثل ما تقدم ومنها قول صاحب البحر الرائق العبرة لا ايام النحر في
العجز والقدرة **ثم قال** ولو قد رعى الهدي بعد ما حل ثلاثة قبل ان يخلق ويحل وهو
في ايام الذبح بطل صومه ولا يحل الا بالهدي ولو وجد الهدي بعد ما خلق وحل قبل
ان يصوم السبعة صح صومه ولا يجب عليه ذبح الهدي ولو صام ثلاثة ايام
ولم يخلق ولم يحل حتى مضت ايام الذبح ثم وجد الهدي فصومه ماض ولا شيء
عليه كذا ذكره الاسيماي وهو قوله ولا يحل الا بالهدي غير مسلم كما بيناه لان
التحلل ليس الا بالخلق او التقصير لغير المحصر اما المحصر فلا يحل الا بالهدي كما بيناه
وقوله ولو وجد الهدي بعد ما خلق وحل يعني والوجود في ايام النحر لقوله بعد
ولو لم يخلق ولم يحل حتى مضت ايام الذبح ثم وجد الهدي فصومه ماض **فقد** نظر
الي وجود الحلق في ايام النحر ونظر الي جواز التحلل بمضي ايام النحر وحكم بانه لا يلزم الهدي
في صورتين

150
في صورتين والثانية مساعة لفوات ايام الذبح والاولي غير مسلمة لان العبرة لا ايام النحر
وقد وجد فيها الهدي ولا نظر للخلق قبله فيلزمه ذبحه كما هو مقتضى النص فلا
يعدل عنه كما بيناه **ومنها** قول اخيه في النهر لو قد رعى الهدي في خلال الثلاثة
او بعد ها قبل يوم النحر لزمه وبطل الصوم لان قد رعى قبل الحلق قبل صوم
السبعة في ايام الذبح او بعد ها انتهى **وهو غير مسلم** ولا يحتمل التأويل لان قوله
في ايام الذبح متعلق بقدر عليه بعد الحلق وهو يدفع النص لوجود الاصل الذي
هو الهدي في وقته فبطل حكم صومه ولزمه الهدي فلا يصح صومه عنه كما بيناه
ومنها ما في شرح نظم الكثر وغيره والكلام عليها مثل ما قدمناه ومنها قوله في الاختيار
شرح المختار لو قد رعى الهدي قبل صوم الثلاثة او بعد قبل يوم النحر لزمه
الهدي وبطل صومه لانه قد رعى الاصل قبل حصول المقصود بالبدل وهو التحلل
وان قد رعى بعد الحلق قبل صوم السبعة لا هدي عليه لحصول المقصود بالبدل
وان لم يصم الثلاثة لم يصم السبعة لان العشرة وجبت بدلا عن التحلل وقد فات
لفوات البعض فوجب الهدي وان لم يقدر على الهدي تحلل وعليه دمان دم التمتع
ودم التحلل قبل ذبح الهدي انتهى وفيه تأمل من حيث جعله التحلل بدلا عن الهدي
والبدل عنه انما هو الصوم **قال الزبيلي** الصوم بدل عن الهدي فهو يدفع كلام
الاختيار كما بيناه ثم قوله وان قد رعى بعد الحلق قبل صوم السبعة لا هدي
عليه لحصول المقصود بالبدل ظاهره انه وجد في ايام النحر لانه يجعل الحلق بدلا
عن الهدي وقد حصل فلا يصار الي الاصل الذي هو الهدي بعده وهذا غير مسلم
كما بيناه لان البدل انما هو الصوم ولم يوجد تمامه وقد وجد الهدي الذي هو
الاصل في زمان النحر فبطل صومه **ثم قوله** لان العشرة وجبت بدلا عن التحلل
غير مسلم ايضا لانها ليست بدلا عن الهدي كما بيناه ثم قوله فان لم يقدر على الهدي
تحلل وعليه دمان دم التمتع ودم التحلل قبل الهدي قد ذكر مثله في كافي النسخ ودم
التحلل انما يجب على القادر لترك الترتيب الواجب عند الامام لاعلى العاجز عن الهدي
كما قدمناه عن الاسيماي رحمهم الله **ومنها** قوله في الجوهرية الصوم بدل عن
الهدي فان لم يقدر على الهدي تحلل وعليه دمان دم للقران ودم التحلل انتهى

وعلمنا ان العذر بعدم الوجدان اسقط حكم التقديم والتأخير عند الامام فلا دم للتحلل قبل الذبح لعدم القدرة عليه كما قاله الاسيحاوي وقد مناه ثم قال في الجوهرية وان وجد الهدي بعد ما خلق قبل ان يصوم السبعة في ايام الذبح او بعدها فلا هدي عليه لان الوجود بعد حصول المقصود بالخلق لا يغير حكم الخلق اه وعلمنا ان القدرة في ايام النحر هي المعتبرة ولا ننظر للخلق قبلها والخليفة ليست التحلل **وقال** في الجوهرية تقديم نسكك على نسكك كذا خير للخلق او طواف الزيارة عن ايام النحر والخلق قبل الرمي والخلق قبل الذبح للقارن والمتمتع يوجب دما عند الامام الى حنيفة لا عندنا وهذا اذا كان بغير عذر في تأخير طواف الزيارة كالحائض والنفساء اذا حاضت قبل ايام النحر اما اذا حاضت في اثناهما وجب الدم بالتفريط فيما تقدم كذا في الوجيز انتهى يعني وكذا النفساء اذا ولدت قبل ايام النحر اما اذا ولدت في اثناهما وجب الدم بالتفريط فيما تقدم **اقول** فيه تأمل لان الطواف لا يتعين بوقت مادام زمانه موجودا والحيض والنفساء حصل في الاثنان من صاحب الحق كالصلاة اذا حاضت او نفست في اثناء وقتها لا تلزمها وكترك طواف الوداع ينزول الحيض بعد التحكمن منه فلا تفريط فيها لعدم تصين ما سبق من الوقت للطواف وكمسئلة الخلق على شرب ماء هذا الكوز اليوم وقد كان فيه نصب قبل الغروب لاحث لعدم تعين ما سبق للبر **ومنها قول** الشيخ الامام الاجل ابو بكر الرازي في احكام القرآن لو صام العاقر عن الهدي ثم وجد الهدي قال اصحابنا اذا وجد الهدي بعد دخوله في الصوم او بعد ما صام قبل ان يحل فعليه الهدي ولا يجزيه غيره لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدي فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج ففرض الهدي قائم عليه ما لم يحل او يمضي ايام النحر التي هي منسوبة للخلق فتبي وجده فعليه ان يهدي وبطل صومه ومعلوم ان الهدي شرط الاحلال لانه لا يجوز ان يحل قبل ذبح الهدي فعليه الهدي لانه الله تعالى لم يفرق في ايجاب الهدي بين حاله قبل دخوله في الصوم وبعده ويدل على ان الهدي شرط قوله تعالى فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها واطعموا البائس الفقير ثم ليقتضوا نفثهم فامرهم بقضاء النفث بعد ذبح الهدي فاذا كان كذلك وجب ان يراعي وقوع الاحلال فاذا صام وحل ثم وجد الهدي لم ينتقض صومه ولم يلزمه الهدي لوجود المعنى الذي من اجله شرط الهدي ثم فعل عند عدمه الى البدل وهو بمنزلة التيمم اذا وجد الماء بعد فراغه من الصلاة والحاري اذا وجد ثوبا والمظاهرة اذا فرغ من الصوم ثم وجد الرقبة انتهى **واقول** ان قوله بفرض الهدي قائم عليه ما لم يحل لا دليل عليه لان النص مطلق في لزوم الهدي ببقاء

بقاء ايام النحر فتقيده شرط لزوم الهدي لعدم التحلل بتقييد مطلق نص الكتاب وهو منسوخ لا يجوز الا بمخصص من الكتاب او السنة المشهورة كما هو مقرر في محله **ثم** قوله ومعلوم ان الهدي شرط الاحلال لانه لا يجوز ان يحل قبل ذبح الهدي انتهى فظاهره في صحة الاحلال بالخلق قبل ذبح الهدي لجعله ذلك شرط للاحلال وليس مسلما فان الامام الاعظم قال بوجوب مراعات الترتيب ولم يقل بانه شرط لصحة التحلل فيلزمه دم بترك الترتيب الواجب عنده وقال ابو يوسف ومحمد رحمهم الله لا شيء عليه فتحلله مع وجود الهدي متفق على صحته بيننا وبيننا انتهى قوله ويدل على ان الهدي شرط قوله تعالى فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها واطعموا البائس الفقير ثم ليقتضوا نفثهم فامرهم بقضاء النفث بعد ذبح الهدي قلنا بموجبه وجوبا لا اشتراطا لصحة التحلل بقضاء النفث الذي هو الخلق فلا يتوقف صحة التحلل على ذبح الهدي بل ولا يصح ذلك منه على العموم لان المفرد ليس عليه هدي واحلاله بدون هدي صحيح جابر **قوله** فاذا كان كذلك وجب ان يراعي وقوع الاحلال فان صام وحل ثم وجد الهدي لم ينتقض صومه ولم يلزمه الهدي لوجود المعنى الذي من اجله شرط الهدي ثم نقل عند عدمه الى البدل انتهى وهو يريد بالمعنى التحلل بالخلق وليس الهدي مشروطا لصحته وليس المعنى الذي من اجله شرط الهدي بل اراد به شكر نعمة التوفيق لاداء النكاح بسفر واحد كما قد مناه فلزم الهدي بالنص لقدرة عليه مع بقاء ايام النحر وانتقض حكم صومه لقدرة على الاصل قبل فوات وقته وعليها اراده يلزم قلب المشروع لصحة الصوم وترك الهدي كما بيناه فهو ممنوع قوله وهو بمنزلة التيمم الخ قياس مع الفارق كما اوضحناه فهو بمنزلة من وجد الماء في خلال الصلاة والرقبة في خلال الصوم وكما فيلزم الاصل ويبطل الخلف لعدم انتهاء حكمه كما امر ربه بحمد الله تعالى في شهر القعدة سنة ١٢٦٠ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الاي وعلى آله وصحبه ولم وكان الفراغ من نسخها يوم الاثنين الموافق ١٢ شهر جمادى الاخرة احد شهر رعام السادس عشر بعد الثلاثمائة والالف على يد كاتبها محمد صالح بن محمد عباس ميرداد غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين واساء عليه ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الاحياء منهم والاموات انك يا مولانا سميع قريب مجيب الدعوات وقاضي الحاجات سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ربنا تقبل منا انك انت السميع العليم وتب علينا انك انت التواب الرحيم **امين اللهم آمين**

١٦
الرسالة السادسة عشر كتاب النكاح

تجدد المسرات بالقسم بين الزوجين

للفقيه حسن الشربل

الحنيف عفا الله عنه بمده

وأرواه للمسلمين

امين

في حوزة محمد صالح بن محمد
عباس ميرزا و غفر الله
لهم والمسلمين امين

بسم الله الرحمن الرحيم **الحمد لله** الذي خلق الانسان وعلمه البيان وامره بالعدل
 والاحسان والصلاة والسلام على سيدنا محمد المرسل رحمة للعالمين بشيرا
 القائل استوصوا بالنساء خيرا فتمل امره الشريف من كان اميرا او مورا
 وعلى اله واصحابه وازواجه وذريته ما تعاقب النهار والليل وتلي قوله تعالى
 ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل **وبعد**
 فيقول العبد الفقير الحقير حسن الشربلالي الحنيغ غفر الله ذنوبه وستر عيوبه
هذه نبذة يسيرة عزيز نفعها قل ان توجد في الكتب المشهورة مسطورة
 فاني تتبع غالب الاسفار وغصت مفتحا لجة المحيط وجمع البحار فاستخرجتها
 ليس الا بفتح القدير وظهرتها بمنة اللطيف الخبير **وسميتها** تجدد المسرات
 بالقسم بين الزوجات جمعتها جوابا لحادثة هي ما قولكم رضي الله عنكم في
 رجل متزوج بزوجةين يبيت عند كل واحدة منهما بقدر ما يبيت عند الاخرى
 وله جوارى ملكة يحينه يبيت عندهن ما يشاء ثم يرجع الى زوجته ويفعل
 ما فعله اولاهل يحرم عليه البت عند جواره علي هذا الحكم ام كيف الحال
فاجبت حامدا لله ما في الصواب اللازم على الزوج التسوية بين زوجته في
 البيتوتة والتانس في اليوم والليلة دون الجماع ودواحيه **قال** الحال بن الهمام
 رحمه الله في شرح الدراية المسمى بفتح القدير وليس المراد ان يضبط زمان
 النهار فيقدر ما عاشرا حدتها يعاشرا لاخري بقدره بل ذلك في البيتوتة
 واما في النهار ففي الجملة فاللازم انه اذا بات عند واحدة ليلة يبيت عند
 الاخرى كذلك لا معني وجوب ان يبيت عند كل واحدة منهما اياما فانه لو
 ترك البيت عند الكل بعض الليالي وانفرد لم يمنع من ذلك انه يبيت عند
 تمام دورهن كما ذكره الحال رحمه الله عند قوله ولا حق لهن في القسم حاله
 السفر وسواء انفرد بنفسه او كان مع جواره وهذا في القضاء واما في الديانة
 فقد قال الشيخ الامام علي المقدسي في شرحه **اعلم** ان ترك جماعهن مطلقا
 لا يحل له صرح اصحابنا بان جماعهن احيانا واجب ديانة لكن لا يدخل تحت
 القضاء والالزام الا الوطئة الاولى ولم يقدروا فيه مدة ويجب ان لا يبلغ بالترك

مدة الايلا وهي اربعة اشهر الا برضاها وطيب نفسها به انتهى **وحيث علمت**
 جواب الحادثة فازيدك بغفر الله سبحانه علم ما يتعلق بالحكم فيما اذ كان
 للانسان زوجة واحدة او اكثر وله امهات اولاد وسراري **قال** قاضي خان
 رحمه الله لو كان للرجل امرأة واحدة وهو يقوم بالليل ويصوم بالنهار لو شغل
 بصعبه الاما تطلعت المرأة الى القاضي امره القاضي ان يبيت معها اياما
 ويفطر لها احيانا وكان ابو حنيفة رحمه الله اولا يجعل لها يوما وليلة وللزوج
 ثلاثة ايام وليا ليهما ثم رجع فقال يوم الزوج ان يراعيها فيونسها بصحبته
 اياما واحيانا من غير ان يكون في ذلك شيء موقت **وفي المنتقى** اذا تزوج
 امرأة وله امهات اولاد وسراري فقال كون عندهن وايتها اذا بدلي لم يكن
 له ذلك ويقال له كن عندها في كل اربع يوما وليلة وكن في الثلاث البواقي عند
 من شئت ولو كان عنده امرأتان وله امهات اولاد وسراري اقام عند كل واحدة
 منها يوما وليلة ويقم في يومين وليلتين عند من شاء من السراري ولو كان
 عنده اربع نسوة اقام عند كل واحدة منهن يوما وليلة ولم يكن عند الساري
 الا وقعة شبه المار انتهى عبارة قاضي خان **وانت خبير** بان ما في المنتقى ليس
 الاعلى الرواية المرجوع عنها ولم ار من نبيه على ذلك وعلى الرواية المرجوع عنها
 ما حكاه الشافعي عن مختصر الطحاوي وان كان له زوجة واحدة حرة فطالبت
 بالواجب من القسم كان عليه ان يقسم لها يوما وليلة ثم يتصرف في اموره في ثلاثة
 ايام وثلاث ليال وان كانت زوجته امه والمسئلة بحالها كان لها من كل سبعة ايام
 يوم ومن كل سبع ليال ليلة لان له ان يتزوج عليها بثلاثة حراير فيكون لكل
 واحدة منهن من القسم يومان وليلتان ولها يوم وليلة **روي** ان امرأة جاءت
 الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعنده كعب بن يسور فقالت يا امير المؤمنين
 نعم الرجل زوجك فرددت كلامها وعمر رضي الله عنه لا يزيد ها على ذلك **فقال**
 عمر رضي الله عنه يا امير المؤمنين انها تشكو زوجها في هجرة فراشها فقال
 عمر رضي الله عنه كما فهمت اشارتها فاحكم بينهما فارسل الى زوجها فجاء **فقال**

لها كعب رضي الله عنه ما تقولين **فقال** .
يا ايها القاضي الحكيم ارشد . الهى خليلي عن فراشي سجده .
زهده في مضجعي تعبده . نهارة وليله ما يرقده .
ولست في امر النساء احمد .
فقال لزوجها ما تقول **فقال** .
زهدي في فرشها وفي الكلل . اني امرء اذهلي ما قد نزل .
في سورة النحل وفي السبع الطول .
فقال له كعب ان لها عليك حق يارجل . تصيبها في اربع لمن عقل .
فاعطها ذاك ودع عنك العلل .
فقال له عمر رضي الله عنه من اين لك هذا قال لان الله تعالى اباح للمحرار
زوجات فلكل واحدة يوم وليلة فاجب ذلك عمر رضي الله عنه وجعله قاضي
البصرة **والكل** بكسر الكاف جمع كلمة بكسرها وتشديد اللام وهي الستر
الرفيق يحاط بالبيت يتوفي فيه من البقي اي البعوض **والطول** بضم المهملة
جمع طولي انثي لطول انتهى عبارة الشمني شارح النقاية **ومثل** ما قدناه
عن فتح القدير قول صاحب الاختيار يؤمر الصائم بالنهار والقيام بالليل ان
يبيت معها اذا طلبت **وعن** ابى حنيفة رحمه الله يجعل لها يوما من اربعة ايام
وليس هذا بواجب لانه يؤدي الي فوات النوافل اصلا علي من له اربع من
النساء ولكن يؤمر بايفاء حقها من نفسه احيانا وريصوم ويصلي والكنه
انتهي **وكذا قال** في المحيط ويؤمر الصائم بالنهار والقيام بالليل ان يبيت
معه اذا طلبت **وعن** ابى حنيفة رحمه الله يجعل له يوما من اربعة ايام
لان له ان يتزوج بثلاث سواها فيفوض الي اختياره الا ان هذا التوقيت
ليس بواجب لانه يؤدي الي فوات النوافل علي الزوج اصلا فتى كان له اربع
نسوة وانما يؤمر بايفاء حقها من نفسه ويصلي ويصوم ما امكن انتهى **تنبيه**
القسم انما يلزم بتعدد المنكوحات وليس للاماء قسم فلو كان له مستولات
واماء لا قسم لهن لانه بالنكاح كن يندب ان لا يعطلن ويسوي بينهما

احيانا صح

في المضاجعة **وفي القاموس** القسم العطا والراعي والشك والغيث والماء والقدر وهذا
ينقسم قسمين بالفتح اذا اريد المصدر وبالكسر اذا اريد النصيب **اعلم** ان الزوج مأمور
بالعدل في القسم بين النساء بالكتاب قال تعالى ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء
الاية اي لن تستطيعوا العدالة والتسوية في المحبة فلا تملوا في القسمة وبالنسبة لحديث
عائشة رضي الله عنها انه صلى الله عليه وسلم كان يعدل بين نساياه وكان يقول اللهم ان هذا
قسمي فيما املك فلا تؤاخذني فيما لا املك يعني زيادة المحبة لتوصيني وحديث ابى هريرة
رضي الله عنه من كان له زوجتان قال في احدهما في القسم جاء يوم القيمة واحد شقي فابل وقال
تعالى فان خفتن ان لا تعدلوا فواحدة قال في البديع اي ان خفتن ان لا تعدلوا في القسم والنفقة
في الشئ والثلاث والاربع فواحدة ندب الي انكاح الواحدة عند خوف ترك العدل في الزيادة وانما
يخاف على ترك الواجب فدل ان العدل فيما ذكر واجب انتهى **فيل** ظاهره انه اذا خاف عدم العدل
يتجه ان لا يزيد ولا يحرم انتهى **قلت** مراده بالنسبة للغوي فلا يخالفه لقولهم ترك الحرام واجب
قال الكمال لانهم خلافا في ان العدل الواجب في البيوتة والتانيس في اليوم والليله وليس المراد
ان يضبط زمان النهار فيقدر ما عاشر احداهما عاشر الاخرى بقدره بل ذلك في البيوتة واما
في النهار فيجملته اهكذا قاله العلامة الشيخ علي المقدسي في شرحه نظم الكنز **وقال الكمال** القسم
بقسم القاف وقسم و المراد التسوية بين المنكوحات ويسمى العدل ايضا بينهما وحقيقته
مطلقا متمنعة كما اخبر سحانه حيث قال ولن تستطيعوا ان تعدلوا الخ وقال تعالى وان خفتن
ان لا تعدلوا فواحدة او ما ملكت ايمانكم بعد احوال الاربع بقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء
ثني وثلاث ورباع فان خفنا ان حل الاربع مفيد بعدم خوف العدالة وثبوت المنع عن اكثر
من واحدة عند خوفه فعلم ايجابه عند تعددهن **واما قوله** صلى الله عليه وسلم استوصوا بالنساء
خيرا فلا يخص حالة تعددهن ولا من رعية الرجل وكل راع مسؤول عن رعيته وانه في امرهم
بحسب البيان لانه اوجبهم وصرح بانه مطلقا لا يستطاع فعلم ان الواجب شي معين
وكذا السنة جاءت مجملة فيه **روي** اصحاب السنن الاربعة عن عائشة رضي الله عنها قالت كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيم فيعدل ويقول اللهم هذا قسمي فيما املك فلا تلمني فيما املك
ولا املكه يعني القلب اي زيادة المحبة فظاهره ان ما عداه مما هو داخل تحت ملكه وقدرته
يجب التسوية فيه وفنه عدد الوطيات والقبليات والتسوية فيهما غير لازمة اجماعا انتهى

وقال الكمال وكما لا فرق في القسم بين الجديدة والقديمة كذلك لا فرق بين البكر والشيب والمسلمة
والكتانية الحرين والمجنونة التي لا يخاف منها والمريضة والصحيحة والرتقا والحيض والنفس
والصغيرة التي يمكن وطؤها والحرمة والمظاهر منها ومقابلاتها وكذلك يستوي وجوبه على
المحبوب والعين والصبي الذي دخل بامرته ومقابلهم **قال** مالك رحمه الله ويدور في الصبي
به على نسيان القسم حق العباد وهم من اهله انتهى والمطلقة رجعيان ان قصد رجعتها قسم
لها لا نيازة فاذا اشترت بيد وهابا لوعظ ثم بالهجر ثم بالضرب للآية لانها للترتيب بالتزويج
والهجر قبل ترك مضاجعتها وقيل جماعها والظاهر ترك كلامها مع المضاجعة والجماع ان احتاج
اليه ولا يجوز جمعه بين ضربين او ضربا ثم في مسكن واحد الا بالرضى ولو اجتمعن بغيره ان يطأ
واحدة بحضرة الاخرى فله طلبه لم يلزمها الاجابة وفي دور القسم لا يجامع امرأة في غير يومها
ولا يدخل بالليل على من لا قسم لها ولا باس بي في النهار لحاجة ويعودها في مرضها في ليلة غيرها
فان تغل مرضها فلا باس ان يعيم عندها حتى تشفى او تموت **ومقدار الدور** الى الزوج لان المستحق
هو التسوية دون طريقها ان شاء يوما يوما او يومين او ثلاثا ثلاثا او اربعا اربعا واعلم ان
هذا الاطلاق لا يمكن اعتباره على طرفية لانه لو اراد ان يدور سنة فايظن اطلاق ذلك له بل لا ينبغي
ان يطلق له مقدار مدة الايلا وهو اربعة اشهر واذا كان وجوبه للتائيس ودفع الوحشة وجب
ان تعتبر المدة القريبية واظن اكثر من جمعة مضارة الا ان يرضيا به والله اعلم اهـ كلام الكمال
رحمه الله وقال الشيخ علي المقدسي وهو ظاهر ولكن كتب على نسخة شرح الكفر لمحقا بعد نقل كلام الكمال
وارتضاه ظاهرا انه لم يطأ على قدرين فيه وفي الخلاصة منع الزيادة على الثلاثة ايام الا بانه
الاخرى اهـ **قلت** يعارضه حديث ام سلمة رضي الله عنها ان شئت سبعت لك وسبعت لنسائي
وان شئت ثلثت لك ودرت انتهى وفيه دليل على عدم الزيادة على جمعة فيكون مؤيد لما ظنه
الكمال رحمه الله من ان اكثر من جمعة مضارة الا ان يرضيا به **وقال الكمال** لو ترك القسم
بان اقام عندها احدى من شهرين مثلا امره القاضي ان يستأنف العدل لابلانها فان
جاء بعد ذلك او جعه عقوبة كذا قالوا والذي يقتضيه النظر ان يؤمر بالعصا اذا طلبت لانه
حق ادني وله قدرة على ايفائها وقال العلامة المقدسي رحمه الله ولو عاد بعد ما نهاه القاضي
او جعه عقوبة لانه اساء الادب وارتكب الحرام فيعذر بالضرر وفي الجوهر لا بالحبس لانه كما
يستدرن الحق الا بالحبس لانه يفوت بمضي الزمان فيستثنى من قولهم لم تعذر بالحبس انتهى
ولا يسقط القسم المرض فقد استاذن النبي صلى الله عليه وسلم نساءه ان يمرض عندها عايشة
رضي الله عنها فاذا نكحها لم يرضى ان لا قسم عليه اي النبي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى
ترجي

ترجي من شاء منهن وتؤوي اليك من شاء وكان ممن ارجاهن جورية وسودة وام جيبنة
وصفية وميمونة ومن اوى عايشة والباقيات رضي الله عنهن ولو كان لا يقدر على تحوله للاخرى
بل مرضه فكيف يقسم قبل ينيغي اذا صح اقام عند الاخرى بقدره بخلاف ما اذا سافر لا يقضي اذا
قسم حالة السفر وان كانت القرعة عند ارادة السفر بواحدة مستحبة فله ترك الكل عند سفره
انتهى **وفي** الاشباه والنظائر تزوج امرأة اخرى وخاف ان لا يعدل لاسعده ذلك وان علم انه
يعدل بينهما في القسم والنفقة وجعل لكل واحدة مسكنا على حدة جازله ان يفعل فان لم
يفعل اي لم يتزوج عليها فهو ما جور لترك القسم عليها انتهى **تتميم** من احكام النكاح العشرة
المعروفة للآية قيل المراد التفضل والاحسان اليها قولوا وفعلوا وطلقا وقيل ان يعمل معهما
كما يجب ان يعمل مع نفسه وله خبرها على غسل الحيض والجنابة والنفاس الا ان تكون ذمية وعلى
التطيب والاستحذاء ومنعها مما يتاذى برأيتها حتى الحنا الخصب ان تاذي به ومن الغزل
ويضربها بترك الزينة ان اراد وبترك اجابته ان اراد جماعها طاهرة وترك الصلاة والخروج
من المنزل بلا اذنه بعد ايقاع مهرها واذا كانت لا تصلي له ان يطلقها وان لم يقدر على
ايقاع مهرها فلان يلحق الله ومهرها في ذمته عنقه خير له من ان يطأ امرأة لا تصلي :
وهو الزوج على الزوجة ان تطيعه في كل مباح يامرها به ولو كان ابوها زنا ليس له من
يقوم عليه غير البنت فعليها ان تعصي الزوج في المنع عنه ولو كان ابوها زنا ليس له من
في هذه الحالة امرأة معتدة او منكوعة ابنت ان تطبخ او تخبز ان كان بها علة لا تقدر على
الطبخ والتخبز او كانت من الاشراف فعلي الزوج ان ياتيهما عن تطبخ وتخبز لانهما غير متعنتة
فاما ان كانت تقدر وهي من تخدم نفسها يجبر لانهما متعنتة فان رسول الله صلى الله عليه
وسلم جعل الخدعة التي داخل البيت على المرأة والتي خارج البيت على الزوج هكذا اقضي بين
علي وفاطمة رضي الله عنهما انتهى تأليفها في شهر جمادى الاول سنة ثلاث واربعين
والغفر الله لمؤلفها ولوالديه ولنايحة ومحبيه والمسلمين وصلى الله على سيدنا
محمد وعلي سائر الانبياء والمرسلين والصحابه والتابعين لهم باحسان الي يوم الدين
وكان الفراغ من كتابتها يوم الثلاثاء الموافق سنة شهر جمادى الثاني احدى شهر
عام السادس عشر بعد الثلاثمائة والالف من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم :
ترجي

١٧
الرسالة السابعة عشر ارشاد الاعلام

لترتبة الجدة وذوي الارحام في

ترویج الایٹام تالیف

حسن الشرنبلالي

عفی اللہ تعالیٰ

عنہ
امین

۱۴۳۱

فہوز محمد صالح بن
محمد عباس قیرداد

محمد عباس قیرداد

بسم الله الرحمن الرحيم **الحمد لله** رب العالمين . والشكر له على التوفيق والفتح المبين .
للكشف عن غوامض الاحكام ببعض مفاد ما انزل الله . واولوا الارحام بعضهم اولي
ببعض في كتاب الله . والصلاة والسلام على سيد المرسلين . القابل من يريد الله به
خير فيفقهه في الدين . وعلى اله وصحبه اجمعين والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين .
يوم يقوم الناس لرب العالمين **وبعد** فيقول العبد الفقير الى الله الغني عما سواه .
حسن الشربل الى الخنق غفر الله له ولوالديه ولشايخه ومحبيه . ولطف به وبذريته
والمتبعين اليه **هذه** مسئلة مهمة **سبحها** ارشاد الاعلام لرتبة الجدة وذوي
الارحام في تزويج الايتام **وقد** سئل عن الجدة هل لها تزويج الصغير والصغيرة وهل
مرتبتهما تلي الام وهل اذا اجتمع جدتان احدهما لام والاخرى لاب من تقدم منهما
او يستويان في الولاية وما ترتيب ذوي الارحام في ولاية التزويج بينوا الجواب
بالنقل والتحقيق وكلم الثواب من الكريم الوهاب **الجواب الحمد لله** فانح الصواب
قال في التتارخانية في الفصل الحادي عشر في معرفة الاوليا فانصه يجب بان يعلم
ان الولي من كان من اهل الميراث اي من الذي ثبتت له عليه ولاية التزويج وهو
اي الولي عاقل بالغ حتى لا تثبت الولاية للصبي والمجنون ولا تثبت للكافر علي
المسلم ولا للمسلم علي الكافر ولا تثبت الولاية للعبد انتهى **ومثله** في الفتاوي
الكبرى عن شرح الطحاوي **وهذا** التعريف لا يشمل السلطان والامن والاه فيزاد
التعريف لادخاله **ثم عدا اوليا** ولم يذكر الجدة فيمن علم نصا غير انه قال كل قريب
يرث منها له ان يزوجهما اذا لم يكن اقرب منه **وتقريبه** بالقرين لاجل الاقرب منه
قربة والافقولي العتاقة ومولي الموالاة له ولاية التزويج كما سذكره **وقد**
ترك في كثير من الكتب المعبرة ذكر الجدة نصا . كالكنز والقدر والهداية
وصدر الشريعة . والدرر والاكل . والكمال . والجز . والخلاصة . والبرازية . والمجسط
الرضوي **وقد ذكرت** الجدة في بعض الكتب بمجمل **كما قال** في شرح الجمع لابن الملك
قال والام واقاربها كالجدة والخال والخالة **وذوي الارحام** الاقرب فالاقرب **اوليا**
للكاح عند ابي حنيفة **بعد العصبه** اي بعد ان لم يكن لها من العصبات النسبية
والسببية احد . فولاية التزويج للام **ثم** للاخت **ثم** لاب **ثم** للاخ **ثم** للاخت **ثم**

ثم لاولادهم **ثم** للعمت **ثم** للاخوال **ثم** للخالات **ثم** لبنات الاعمام **وهذا الترتيب** عند ابي حنيفة
رحمه الله وهو استحسن **كذا** في شرح الواغ انتهت عبارة شرح الجمع **واقول**
انه بعد ما اجمل في بيان من له الولاية بقوله كالجدة والخال الى اخره ذكر الترتيب بعلم
بقوله فولاية التزويج للام **ثم** للاخت الى اخره واعقل بيان مرتبة الجدة هل تلي الام
فتقدم علي الاخت او لا تقدم **ثم** انه بعد الاخوات **رتب** فتقدم اولاد الاخوات
واولاد الاخوة لام **واعقبهم** بالاعمام والعمت من الصنف الرابع واولاد الاخوان
واولاد ولد الام من الصنف الثالث فحق الترتيب ان يقدم عقب الاخوات ::
الصنف الاول **وهم** اولاد البنات **وبنات الابن** **ثم** الصنف الثاني **وهم** الاجداد
والجدات الفاسدون **ثم** الثالث **وهم** اولاد الاخوات . واولاد ولد الام **ثم** ::
الرابع **وهم** العمت . والاخوات والخالات **ثم** انه رتب فيما بين الصنف الرابع فتقدم
علي الاخوال العمت لانهن كعصبه ابوه **ثم** رتب الاخوال **ثم** الخالات ورتبة
الجميع واحدة في الميراث وان اختلفت انصباؤهم وقد جمع الخالات مع الاخوال
التي قاسم كما سذكره فيكون لهم ولاية التزويج بعد العمت في رتبة واحدة
فليتأمل **وقد بين ترتيب الجدة** الشيخ الامام العلامة قاسم بن قطلوبغا تلميذ
المحقق ابن الهمام في شرحه النفاية **فقال** بعد ولاية العصبه **ثم** الام **ثم** الجدة **ثم**
الاخت **ثم** اب وام الى اخره ولم يعيد الجدة بكونها لام او لاب غير ان السباق يقتضي انها
الجدة لام وعلي ذلك لا يعلم الجدة لاب هل تقدم علي الجدة لام او تتاخر عنها او تزاحمها
في ولاية التزويج **فقال** في البحر ووافقه الشيخ علي المقدسي في شرحه نظم الكنز ما
نصه **قال** في القنية ام الاب اولي من الام انتهى فعلي هذا تكون ام الاب مقدمة
علي ام الام لتقدمها علي الام لكن المتون تقتضي خلاف ما في القنية فقد قال
في الكنز فان لم تكن عصبه فالولاية للام الى اخره فجعل الام تلي العصبه وعند
عارضه غير المتون لها تقدم المتون ولا يعلم من اكثر حكم الجدة **وقد يقال**
بطريق الدلالة **لكن** يعارضه سياق الشيخ قاسم الذي يقتضي ان الجدة هي التي
لام فتلي الام **وقد يقال** ان الجدة لام والجدة التي لاب رتبتهما واحدة فتثبت

حكم

ان قرابة
الاب لها حكم العصبه
فتقدم ام الاب علي
ام الام فليتأمل

ولاية التزويج لهما في رتبة واحدة لعدم المرجح من اقربية واحدة **وهذه** عبارة الشيخ
 قاسم في شرحه النقاية فنصها والولي العصبية وان لم يكن محروفا هو المختار على
 ترتيبهم في الارث والحجب فتكون اقرب الاوليا في المعتوهة الابن وابن الابن وان
 سفل **ثم** فيها وفي الصغيرة الاب واب الاب واب **ثم** الاخ لاب وام **ثم** الاب
ثم ابن الاخ كذلك **ثم** العم كذلك **ثم** ابن العم كذلك **ثم** ابن الاخ كذلك **ثم** مولد العتاقة
 ويستوي فيه الانثى والذكر **ثم** عصبية المولي **ثم** الام **ثم** الجد **ثم** الاخت لاب وام
ثم الاب **ثم** الاخ او الاخت لام وفي التجنيس وليست الام باولي من الاخت وشرح
 الشافعي ويغني بتقديم الام على الاخت **ثم** ذوي الارحام **الاقرب فالاقرب**
 كالاولاد الاخت **ثم** العمت **ثم** الاخوال والخالات **ثم** بنات الاعمام **وهذا الترتيب**
عند اب حنيفة وقال محمد الانكاح الى العصبية فقط **وذكر** الكرخي ان ابا يوسف
 مع محمد في هذه المسئلة **واكثر** الروايات على انه مع اب حنيفة وقول اب حنيفة
 استحسان وعليه فشي الاعمام المحبوبي والنسب والموصلي **ثم** مولي الموالاة
ثم قاض في مشوره **ذلك** انتهت عبارة الشيخ قاسم رحمه الله **واقول** انه يحتاج
 الى بيان في بعضها **اما قوله** كغيره والولي العصبية الى اخره فالمراد به العاصب
 بالنفس لا العاصب بغيره ولا مع غيره لانهم يعدون العصبية الذكر واحد بعد
 واحد ثم يذكرون ولاية البنت وولاية بنت الابن فيمن يلي التزويج بعد العصبية
 فلا يكون للاخت تقدم على البنت ولا على بنت الابن بكونها صارت عصبية بها
 وكذلك لا يلي الاخت مع الاخ التزويج وان صارت عصبية به **وهذه** الدقيقة
 ينهي الله لها وهي كما نص عليه في البحر والدرر رحمهم الله **وما يحتاج للبيان في**
كلامه قوله الابن وابنه وان سفل يعني ابنه **ومنه قوله** الاب واب الاب يعني
 ثم اب الاب **ومنه قوله** ثم ابن العم كذلك ثم مولي العتاقة لان مولي العتاقة
 لا يلي ابن العم بل يليه عم الاب الشقيق **ثم** عمه لاب **ثم** ابن عمه الشقيق **ثم** ابن عمه
 لاب **ثم** عم الجد الشقيق **ثم** عمه لاب **ثم** ابن عم الجد الشقيق **ثم** ابن عمه لاب **ثم**
 مولي العتاقة بعد ابن عم بعيد **ومنه قوله** ثم الجد ثم الاخ لاب وام ثم لاب
 ثم لولد الام اذ فيه اشارة خفية ظهري كشفها وهو ان الام او الجد مع الاخت

الثقفة

الثقفة ولاب وام لا ينظر الى كونهم في الارث على السواء في الاستحقاق وان
 تفاوت النصيب كالسدس للام او الجد والنصف للاخت الثقفة معها والسدس
 للاخت لاب وسدس اخر للاخ او الاخت لام والثالث للاثنتين اولاد الام لم ينظر
 اصحاب المتون والشروح الى اجتماع هؤلاء في الارث لتكون ولاية التزويج للجميع
 بل رتبوا فقد هو الام او الجد ثم الاخت الثقفة ثم التي لاب ثم لولد الام ::
فليتنبه لهذا الدقيقة اذ يبتني عليها ما سياتي **ومنه قوله** ويغني بتقديم الام
 على الاخت فانه نص الكز وغيره من المتون فهو موافق لما عليه الفتوي فلا غرابة
ومنه قوله فالاقرب اولاد الاخت فانه ليس المراد ان اقرب ذوي الارحام اولاد
 الاخت لانهم من الصنف الثالث فهم موجودون بدرجتين كما سنده بل المراد ان
 اولاد اولاد الاخت لهم تزويج الصغير في رتبته واما الكبيرة المجنونة او المعتوهة
 فتقدم اولاد بناتها وبنات ابنها لتقديم فروعها على فروع اصلها كما سنده ::
ومنه قوله ثم العمت **ثم** الاخوال لان الاخوال في درجة العمت من حيثية
 الميراث **ولكن** لما كانت ذوالرحم بمنزلة العاصب في اخذ المال كله ترك قرابة
 الاب بمنزلة عاصب منها فلا يرجمه في ولاية التزويج قرابة الام هذا ما فهمته
 فليحرر وجمع المصنف بين الحال والحالة في ولاية التزويج لاستواء حكم الحال مع
 الحالة في القيام مقام الام هذا ما ظهري فليتأمل ويحرر وجمع العمت فتشمل
 الثقفة ولاب وام وكذا الاخوال وبنات الاعمام **فليتأمل** هل يرتب تقدم
 الثقفة من العمت ثم الاب ثم لام او يكون للجميع على السواء والذي افهمه
 تقديم عمه الثقفة لزيادة قربها ثم عمه لاب وتستوي الخالات والاخوال
 لقيامهم مقام الام بخلاف العمت لانهم على نحو العصبية فيما تقدم **ومنه**
 انه لم يتعرض لذكر الاجداد والجدات الفاسدين وهم الصنف الثاني وكان عليه
 ان يذكرهم وتبين مراتبهم ليناسب عطفه عليه لقوله ثم مولا الموالاة ::
ومنه قوله ثم مولي الموالاة ثم قاض لان القاضي بعد السلطان الا ان يقال
 انما استفاد الولاية من السلطان كان مقدما عليه ومنه انه اطلق للقاضي
 التزويج **وقال** في التارخانية قال نصير بن يحيى وقال شداد بن حكيم لا ينبغي

للقاضي ان يزوج الصغيرة حتي تصير مراهقة وهي تعبر عن نفسها وتطلب من
القاضي التزويج ثم انه لانه لا يخفى انتا ذكرنا ان تقديم الاخت انما هو في الصغيرة
واما المجنونة فتقدم بنتها اذ لم يكن لها ابن علي ما قال في الخلاصة وفي شرح
الثاني الاقرب من ذوي الارحام الام ثم البنت ثم بنت الابن ثم بنت البنت ثم
بنت الابن ثم الاخت الشقيقة ثم لاب ثم لام ثم اولاهن ثم العجات ثم الاخوال
ثم الخالات ثم بنات الاعمام والجدة الفاسدة اولى من الاخت عند ابي حنيفة
رحمه الله انتهى **واقول** انه يحتاج لبيان في كلامه **فمنه** ان قوله ثم اولادهن
محل وقد يقال انه يجري حكم اصول الاولاد فيهم فيقدم الشقيق علي الذي لاب
والذي لاب علي الذي لام اذ اكانوا من جهة العجات **وكذا** قوله ثم العجات محل
وقد يكون الحكم فيهن كالاخوات تقدم الشقيقة علي التي لاب وهي علي التي
لام **قوله** ثم الاخوال ثم الخالات **قد يقال** انهم ليسوا كالعجات فيستوون في
ولاية التزويج لقيامهم مقام الاولاد **ثم اقول** انه قد يقال وقع في ترتيبه
تساها كما علمت فانه رتب فيما بين الخال والخالة وقد جمعهما في رتبة واحدة
في شرح النفاية كما علمته وكما سذكره عن الزيلعي رحمه الله **وقوله** والجدة
الفاسدة الى اخره مثله ما نقله في البحر عن المستصفي ان الجدة الفاسدة اولى من
الاخت عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف الولاية لهما كما في الميراث وفي فتح القدير
وقياس ما صح في الجد والاخ من تقديم الجد ان يقدم الجد الفاسد علي الاخت
ثم قال صاحب البحر ثبت بهذا ان المذهب ان الجد الفاسد بعد الام قبل الاخت
انتهى **واقول** فيه تامل لان الصحيح المذكور في الجد الصحيح مع الاخ العاصب
وقياس الجد الفاسد علي الجد الصحيح ليس قائما لعدم المساواة فلا
يتقدم الجد الفاسد علي الاخت كما هو صريح المتن كالكنز لان الجد الفاسد من
ذوي الارحام من الصنف الثاني مؤخر عن الصنف الاول وهم اولاد البنات
واولاد بنات الابن وكلهم مؤخرون عن ذوي الفروض كالاخت وبنت الابن
ووجه عدم مساواة الجد الفاسد للجد الصحيح ان الجد الصحيح جعل كالاب
حتي كان اولى من الاخ بالتزويج بالاجماع علي الصحيح لكمال شفقتة ولهذا لا يكون

للصغير

للصغير والصغيرة الخيار اذ ازوجهما الجد ثم بلغا كما لو زوجها الاب ويتصرف الجد
في مالهما اذ لم يوص الاب لغيره وليس ذلك لاحد من ذوي الارحام والجدة الفاسدة
من ذوي الارحام في الرتبة الثانية منهم كما ذكرناه **ثم اقول** لعل هذا المروي عن الاعمام
من ان الجد الفاسد مقدم علي الاخت رواية في اللغة لرواية المتن فهي كالرواية التي
رويت عنه في ذوي الارحام من تقديم الجد الفاسد علي اولاد البنات وعلي اولاد بنات
الابن فيكون الصنف الاول مؤخر والصنف الثاني مقدم عليه **وهذه** الرواية صحيحة
الاعمام عنها فقال بتقديم اولاد البنات واولاد بنات الابن علي الجد الفاسد كما قال به
ابو يوسف ومحمد وعليه الفتوى كما ذكره الشيخ قاسم في شرح فرايض الجمع **واليد** اشار
الزيلعي رحمه الله **في هذا** تبين ان الذي عليه المتن هو المذهب فيؤخر الجد الفاسد وتقدم
الاخت لان مقامها يعلا عنه بدرجتين غير ان في عبارة الزيلعي رحمه الله تامل فيحتاج الي
بيان حيث قال وان يكن عصبة فالولاية للام ثم للاخت لاب وام ثم لاب ثم لاولاد الامر
ذكرهم وانما هم فيه سواء ثم لاولادهم ثم للعجات ثم للاخوال والخالات ثم لبنات الاعمام انتهى
ووجه التامل انه جعل الولاية بعد فروع اولاد الام الي العجات والخال ان العجات من
الصنف الرابع فيكون العجات مؤخرون عن الصنف الاول فروع البنات وبنات الابن
وعن الثاني الجدود والجذات الفاسدون وعن الثالث وهم اولاد الاخوة لام واولاد
الاخوات وقدم العجات علي الاخوال والخالات **ولعل** وجهه كما نبهنا عليه ان قرابة الاب
بمنزلة عصبة فقد مت علي قرابة الام وان ورثت معها رتبة واحدة ثم رتب بنات
الاعمام علي الاخوال والخالات كما رتبته في شرح الجمع والشيخ قاسم كما قدمناه **فكان** فيه
اشارة الى مساحية وقعت في عبارة فصول العجادي حيث جعل بنات الاعمام معدودات
مع من هو اعلا درجة منهم بقوله الصنف الرابع الاخوال والخالات والعجات كلهن
والاعمام لام وبنات الاعمام واولاد هؤلاء لكن العجادي بعد هذا قال في امثلة
الحكام الصنف الرابع عمه لاب وام وخالة لاب المال بينهما اثلاثا ثم قال والحكام
في اولاد هؤلاء وبنات الاعمام ان اولادهم اقربهم فان استوا في القرب فمن كان
لاب وام اولى بمن كان لاب ومن كان لاب اولى فمن كان لام **فبين** بكلامه الاخير
ان بنات العم من الصنف الرابع في الجملة وليس المراد من بنات العم لعمومة والخالة

لعلو درجاتهما **ثم قال** العادي فصل في الصنف الخامس وهم اقربا الابوين اولاهم اقربهم
 مثله عمه الاب اولي من عمه الجد لانها اقرب الى اخره **فكان** احسن من صنيع الامام
 السخا وندي في شرحه السراجية حيث جعل بنات الاعمام من جملة الصنف الرابع ولم يأت
 بعده بذكر اقربا الابوين ولكنه فاعد بنات العم مع الاخوال والخالات والعمات وذكر الامثلة
 قال فصل في الصنف الخامس وهم اولاد الاخوال والخالات والعمات فكان فيه **تنبيه** على
 تأخير بنات العمات **ولقد** احسن العلامة ابن كمال بان رحمه الله حيث ذكر ان اصناف ذوي
 الارحام اربعة ثم ذكر فصل من يليهم ولم يعد بنات العم في اصحاب الصنف الرابع في تقسيمه
 الاصناف الاربعة ثم بين حكم بنات العم في فصل بعد ذكر الاصناف الاربعة ثم بعد بيان
 الامثلة قال ثم تنقل هذا الحكم المذكور في عمومة الميت وخوولته واولادهم الى جهة
 عمومة ابويه وخوولتهم ثم الى اولادهم ثم الى عمومة ابوي ابويه وخوولتهم ثم الى
 اولادهم كما في العصبية **فكان** صنيعه احسن رحمه الله ورحم جميع شايخ المذهب ورحمهم
 الله احسن جزاية **ثم قال الزيلعي** فانصه وقيل لاخت لاب وام اولاد تقدم من
 الام لان لها حالة تكون فيها عصبية وفي الغاية قيل قرابة الاب كالعمه ونحوها يقدم
 يعني اذ لم يكن قريب من يرث بالفرض **ثم قال** فاكثرهم علي ان ترتيبهم يعني ذوي
 الارحام كترتيبنا في الارث فاولاهم الفروع يعني اولاد البنات واولاد بنات الابن
ثم الاصول بعد الاجداد **والمجندات** الفاسدين **ثم** فروع الاب **ثم** فروع الجدات لاب
 الاقرب فالاقرب كما ذكر في توريث ذوي الارحام **ثم** مولي الموالاة **ثم** القاضي ومن
 نصبه القاضي اذا شرط الامام في عهده وفشوره **وهذا عند ابي حنيفة** رضي الله
 عنه وهو استحسان وهو الاصح انتهى **فقد اشار الى** ما ذكرناه رحمه الله **ولكن** لم يبين
 صاحب الخلاصة غيره رحمه الله الترتيب شافيا كما علمته واراد بذوي الارحام ما هو
 لشموله صاحب الفرض كما ترى **فنبول** مستمد من كرم الله الفتح العليم سبحانه
 وتعالى **ان الشيخ قاسم** رحمه الله تعالى قال **ثم** ذوا الارحام الاقرب فالاقرب **وحاصل الكلام**
 ان اصناف ذوي الارحام كما في السراجية وفصول العادي خمسة اصناف ولكن علمت
 تحقيق ابن كمال بان رحمه الله انهم اربعة والحق بهم في فصل على حدة من يكون محققا مرتبة
 بحسب درجاتهم والاصناف مرتبة فيقدم الاول على الثاني والثاني على الثالث والثالث

على الرابع وهو المختار للفتوي وعليه العمل كما ذكره الشيخ قاسم في شرحه فريض المجمع وغيره
الصنف الاول اولاد البنات واولاد بنات الابن ولا يكون لهم ولاية الزوج الا في الكبيرة
 المجنونة او المصنوعة **وينظر هل يستوي** في ولاية الزوج بنت بنت الابن مع بنت
 بنت البنت لا استواءهما في الدرجة وينظر في استحقاق الميراث لبنت بنت الابن لانها ولد
 الوارث فيكون لها ولاية الزوج **والذي يظهر لي** انها سواء في ولاية الزوج للاستواء
 القرب كما نظر اليه في قرابة الاصول **قال الشيخ قاسم وان استواء** القرب يعني قرابة الاصول
 لم يكن الا دلا بوارث موجب للتقديم يعني في اخذ الميراث في اصح الروايتين لان سبب
 الاستحقاق القرابة دون الادل بوارث كاب ام ام واب اب ام هما سواء وعلى مقابل
 الاصح الاول اولي **هكذا قاله الشيخ قاسم** في قرابة الاصول وقال في قرابة الفروع ان
 الادل بوارث موجب للتقديم لان له زيادة في القرب **هكذا اعلم الله** ولا شك ان هذه العلة
 تطرد في قرابة الاصول فعليها يكون الحكم متحدا وكذلك علة القرابة التي هي سبب الاستحقاق
 بوجوده في كل من قرابة الاصول والفروع فيقتضي اتحاد الحكم فتعليل عدم ترجيح
 الادل بوارث في جانب الاصول على اصح الروايتين كذلك عدم ترجيح الادل بوارث في
 الفروع لهذه العلة لانها لم تنتظر الى زيادة في القرب باعتبار اصل المتساويين
 في درجه **فيحرم** وينظر الفرق بين قرابة الاصول والفروع في عدم الاستواء فيما يوجب
 التقديم فيهم جميعا مع وجود علة الترجيح في الذي لم ترجح قرابته **وغاية ما قد**
يقال انه على احدي الروايتين قد شفي في الفروع ومثلي في الاصول على اصحهما
ويجاب عن هذا القيل بان وجه الاصحية موجود في قرابة الفروع وهي القرابة
 فيلزم اتحاد الحكم في قرابة الفروع والاصول فليست اهل **تنبيه** افراد الاختلاف
 النصيب لا ينتظر اليه كبنات ابن بنت وبنت بنت بنت تستويان في ولاية الزوج
 وان كان المال بينهما اثلاثا عند محمد وسوية عند ابي يوسف فالحكم على قول ابي يوسف
 واصح الاستواء النصيب عند **الصنف الثاني** وهم الجدود والفاسدة والمجندات
 الفاسدات واولاهم بالزوج اقربهم فان استواء القرب ثبتت لهم الولاية فابهم
 زوج صح وان ادلي بعضهم بوارث او انفرد باستحقاق الميراث بالنظر الى الاقرب
 كما قد مناه واختلفت انصباؤهم بالعلة والكثرة اذا كانوا من جهة واحدة .

وان اجتمع قرابة الاب وقرابة الام قد يقال بتقديم قرابة الاب كما بيناه فليست اهل ويجوز
الصف الثالث وهم اولاد الاخوات مطلقا وبنات الاخوة الاشقاء واولاد
 الاخوة لام اقربهم اولى بالتزويج وعند الاستواء لهم الولاية وان كان احدهم ولدا وارث
 ولا يرث غيره معه علي ما قد فناه كينت ابن الاخ وبنيت بنت الاخ او كان لاحدهم اكثر
 كينت اخ وابن اخت واذا اجتمع ثلاثة اولاد اخوات مفترقات وثلاث بنات اخوة
 مفترقين واستووا في القرب والدرجة كينت اخت شقيقة وبنيت اخت لاب وبنيت
 اخت لام لمن ولاية التزويج بالترتيب تقدم الشقيقة ثم التي لاب ثم التي لام علي
 منوال الاخوات المفترقات من ذوي الفروض وفي المال ابو يوسف يجعل الميراث
 لبنيت الشقيقة ويعطي محمد التي لام معها وكذا بنات الاخوة بنت اخ شقيق
 وبنيت اخ لاب وبنيت اخ لام **الصف الرابع** وهم الاخوال والخالات والعمات من
 هو اقرب له الولاية في النكاح فالعمة الشقيقة اولى من التي لاب والتي لاب
 اولى من التي لام **واما الخالات** اذا اجتمعن قد يقال باستوائهن في ولاية
 التزويج لانهن جميعا بمنزلة الام **واذا** اجتمع العات والخالات قد فناه العمة
 الشقيقة علي نحو ما تقدم **وكذا الحكم في اولاد الجميع فصل فيمن يلي**
الاصناف الاربعة وهو الذي عد صنفا خاصا في العمانية وغيرها كما
 بيناه **وهو اقربا** الابوين اولاهم كعمة الاب اولى من عمة الجد لقربها **واذا**
اجتمعت قرابة الاب وقرابة الام كانت الولاية لقرابة الاب علي ما قد فناه
 مرتبة وان كان الميراث بينهم اثلاثا ثلثاه لقرابة الاب والثلث لقرابة الام
مثال عمة الاب وخالة وعمة الام وخالتها **والكلام** في اولاد هؤلاء كالكلام
 في اولاد البنات واولاد الاخوات **تنبيه** اذا اجتمع وليان في درجة فسبق احدهما
 بالتزويج صح سواء اجاز الثاني او فسخ فان زوج كل رجلا مطلقا او لم يد بالسابق
 لا يجوز عقد احدهما كما في قاضي خان لانه لا يجوز التحريم في الفروج وفي الجارية
 المشتركة لا يصح عقد لشريك لازما حتى يحيزه الآخر كما في البحر الرائق **وقد ذكر**
الامام الخصاص في الوقف علي الاقرب من قرابته ان الشقيق يقدم علي الذي
 لاب وعلي الذي لام ويستوي الذي لاب مع الذي لام وليس يكون الوقف
 علي قد

علي قد رحال الموارث انتهى **واقول** ان ولاية التزويج ليست مثل الوقف ...
 ليستوي الذي لاب مع الذي لام علي الاخ الذي لام ب يقدم لانه عاصب كما تقدم
 والذي لام مؤخر عنه بدرجات قد علمتها فلا تغفل اطلع الله في سما الافادة بحكم
 السعيد مشرقا لان اقل **هذا ما تيسر لي فيه لتعلمه من غير علمه** ومن
 فضل الله سبحانه دام كرمه فتح به علي بيان هذا الحكم في هذا الشأن ليعقدي
 به ويتفطن لمنواله ويجزره فضلا لاجوان المعقدي بهم والمعتدون
 بالامام الاعظم ابي حنيفة النعمان . بواه الله اعلي عرف الجنان . واعاد
 علينا من بركاته ومدده ما تعاقد الملوان . والصلاة والسلام علي
 سيدنا محمد سيد ولد عدنان . المرسل رحمة للعالمين . وعلي سائر
 الانبياء والمرسلين . والصحابة والتابعين . بدوام نعم الله الملك الحنان .
 انتهى **قد وجدت نسخة** المؤلف مؤرخة بشهر ذي الحجة الحرام سنة
 ستين والف ووافق الفراع ايضا بخامس عشر شهر سنة ثمان وستين والف
 غفر الله لمؤلفها وكاتبها وقاريها ولمن دعا لهم بالمغفرة امين كاتبها الفقير
 محمد صالح بن محمد عباس ميرداد المكي في شهر جمادى الاولى احدى شهور
 عام السادس عشر بعد الثلاثمائة والالف من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم

الرسالة الثالثة عشر كشف المعضل في من عضل

تأليف الفقير إلى الله تعالى الراجي

عندہ نیکو المعالی حسن

الشرنبلالي الحنفى

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو

۱ میں

في حوزة محمد صالح بن
محمد عباس ميرداد

محمد عباس میرداد

فهرسة الرسالة

إذا امتنع الأب من تزويج بنته بزوجه القاضي وإن لم يكن في منشوره
المستشهد به لا يكون إلا بالمتفق عليه
للا بعد التزويج عند غيبة الأقرب
لوزوجت الصغيرة نفسها من كفوء بمهر المثل
المراد بالولي الأبعد في المسئلة التعضيل إنما هو القاضي لا غير
إذا زوج القاضي الصغيرة عند عضل الولي هل يثبت لها خيار البلوغ أم لا
الكلام علي بيان العضل لغة
الكلام علي من خوطب بالنهي عن العضل في القرآن
الكلام علي أن الولي متى يكون عاضلا
الكلام علي بيان المدة التي تدفع فيها الصغيرة للزوج
الكلام علي بيان ثبوت طاقتهما وصلاهما للرجال عند الاختلاف
الكلام علي بيان جواز استرجاع الصغيرة بعد التسليم إلى الزوج حيث لم تطلق الوطئ
الكلام علي بيان وقت مطالبة الوصي بصدق الصغيرة **تمت الفهرسة**

بسم الله الرحمن الرحيم **الحمد لله** المنعم بفضله ولا راد له • ميسر المراد لمن التجأ إلى
جنابه وفوض الأمر له • الهادي بتوفيقه العزيز • إلى التوفيق بين ما تعارض نقل
بما يعز كالأبريز • والصلاة والسلام علي من أوتي جوامع الكلام • وعليه وأصحابه
صايح الظلام • **وبعد** فيقول العبد الفقير إلى لطف مولاه الظاهر والخفي بوالأخلاق
حسن الوفاي الشرنبلالي الخفي أنه قد **ورد سؤال** في قضية هي ما تقول السادة
الحنفية فيما إذا عضل الأب الصغيرة هل يزوجهها جد ها وعمها أو القاضي ولو نابيا
فاجبت بأن القاضي أو نابيه هو الذي يزوجه دون من سواه لكنه ينبغي له أن يأمر
الأب قبله بتزويجه بفيه فان فعل والإنا ب منابه فيه كما يأمر العنين وهو لذوي
الفضل من الحق المبين • وجمعت ما فيه من النقل لمن فضل **وسميته** كشف العضل
في من عضل وهذه النقول قال ابن وهبان في منظومته

ولوزوج

إذا امتنع الأب من
تزوج بنته يزوجه
القاضي وإن لم يكن
في منشوره

الكفاية
مع

ولوزوج القاضي ابنة المحي طفله • يجوز لعضل بعضهم ليس يذكر •
وقال في شرحها لابن الشحنة عن الغاية عن روضة الناطقي أن كان للصغيرة أب امتنع من
تزوجها لا تنتقل الولاية إلى الجد انتهى **ونقله** أيضا ابن الشحنة عن انفع الوسائل عن المنقي
ونصه إذا كان للصغيرة أب امتنع من تزويجها لا تنتقل الولاية إلى الجد بل يزوجه القاضي
انتهى • وقال في البحر إذا خطبها كفوء فعرضها الولي تثبت الولاية للقاضي نيابة عن
العاضل انتهى **وكذا** قال العلامة نور الدين علي القدسي في شرحه نقلا عن الغاية
للسروحي أنه ثبت للقاضي نيابة عن العاضل فله التزوج وإن لم يكن في منشوره انتهى
وكذا نقل في النهر عن المحيط أنها تنتقل إلى الحاكم انتهى • وقال في الفيض للبرهان الكركي
رحمه الله لو كان للصغيرة أب امتنع من تزويجها لا تنتقل الولاية للجد بل يزوجه القاضي
انتهى وقال الشارح الامام الزيلعي رحمه الله عند قول صاحب الكثر وللأبعد التزوج
بغيبه الأقرب مسافة العصر وقال الشافعي رحمه الله بل يزوجه الحاكم اعتبارا بعضله
انتهى ما قاله الزيلعي وهو يفيد الاتفاق عندنا على أن الحاكم يزوجه من عضلها وليها
الأقرب اتفاقا لكونه من رد المختلف للمتفق عليه بالأصالة ولا تكون الولاية لغير القاضي
ممن دونه من الأوليا لكونه في مقام الاستشهاد به انتهى وقال في البدائع فيما لو كان **كالأخ**
الأقرب كالأب غايبا للأبعد أن يزوجه في قول أصحابنا الثلاثة وعند زفر لا ولاية للأبعد
مع قيام الأقرب بحال وقال الشافعي رحمه الله يزوجه السلطان ثم قال الشافعي يقول
أن ولاية الأقرب باقية كما قال زفر إلا أنه امتنع دفع حاجتها من قبل الأقرب مع قيام
ولايته عليها بسبب الغيبة فتثبت الولاية للسلطان كما إذا خطبها كفوء وامتنع
الولي من تزويجها منه للقاضي أن يزوجهما والجامع بينهما دفع الضرر عن الصغيرة
ثم قال في بيان تقرير دليلنا وبه تبين أن نقل الولاية إلى السلطان أي حال غيبة
الأقرب **كالأب** باطل لأن السلطان ولي من لا ولي له وهمنا لها ولي أو وليان فلا تثبت
الولاية للسلطان إلا عند العضل من الولي ولم يوجد انتهى وقال في التمهيل شرح لطايف
الإشارات للعلامة محمود بن قاضي سماونه رحمه الله أن الشافعي رحمه الله يقول تغذر
الوصول إلى حقها أي الصغيرة من جهة الأقرب أي بغيبته مع بقاء ولايته فيزوجها
السلطان دفعا للضرر كما لو عضلها الأقرب لأنه نصب لدفع الضرر ولنا أن الولاية

المستشهد به لا
يكون إلا بالمتفق عليه

للأبعد التزوج
عند غيبته الأقرب

كالأخ إلى حاضر
مع الأب الغائب

نظرية وقدم الاقرب لان نظره اكثر وذا بالاحضور فاذا اعتذر الانتفاع به صار كالعدم
وليس هذا كالعقل فانه ثمة صار ظالما بالامتناع من ايفاء حق مستحق عليه فقام
السلطان مقامه في دفع الظلم والاقرب غير ظالم في سفره خصوصا اذا سافر للمحاجة
واليه يشير ما قاله في شرح الجمع لابن الملك وقال الشافعي رحمه الله القاضي يقدم
على الولي الابعد اي بغيبة الاقرب في الانكاح لم تبطل بغيبة كالم تبطل ولايته
في ماله لكن بغيبته صار كانه منع حق الصغيرة في تزويجها الكفو فيقوم القاضي
مقامه دفعا لظلمه **ثم قال** في جواب الامام الشافعي رحمه الله ونياية القاضي
كيف تحقق ولم يوجد من الاقرب ظلم انتهى **فهذا** ايضا يفيد الاتفاق عندنا
على ثبوت الولاية للقاضي بعض الاقرب ولا يكون لغيره معه ولاية التزويج انتهى
ولو عضل الولي عن تزويج الصغيرة وخطبها كفوء فامتنع الولي زوجهما القاضي
فان زوجت نفسها من كفوء بمهر المثل امره القاضي بالاجازة فان ابى حكم بعضه
واخرجه من الولاية واجاز النكاح ولا يستأنفه انتهى **فان قلت** يخالفه ما صرح
به في الخلاصة والبرازية من انهم اجمعوا ان الولي الاقرب اذا عضل تنتقل الولاية
الي الابعد انتهى **قلت** لا يخالفه بينه وبين ما تقدم لان الابعد في كلام الخلاصة
والبرازية هو القاضي لانه آخر الاولياء فافعل التفضيل على بابيه فانتهى به
ثبوت الولاية لمن قبله والا ناقضه ما قد مناه من كلام الزيلعي وغيره المفيد
ولاية القاضي بالاجماع عندنا لمن قبله وكذا النصوص على انها للحاكم لا
للجد وكذا قال في الغيض بعد ما قد مناه لوعضل الولي الاقرب الصغير والصغيرة
عن تزويجها يزوجهما القاضي لكن تزوجه هنا نياية عن العاضل باذن
الشرع لا بغيره لان العاضل ظالم بالمنع والقاضي كفو يد الظلمة وفي الخلاصة
واجمعوا ان الولي الاقرب اذا عضل تنتقل الولاية الي الابعد فلذا قلنا انه نايب
باذن الشرع انتهى كلام الغيض فهو نص في ان المراد بالابعد القاضي لا تيان به
في مقام الاستشهاد لا ثبات الولاية للقاضي ولتذيله له بقوله فلذا اي
فلثبوت الولاية له قلنا انه اي تزوجه ثابت باذن الشرع نياية **فان قلت**
نقل في شرح المنظومة عن المتيق ان لها الخيار فلو كان ثبت للقاضي بطريق الولاية
لما كان

لوزوجت الصغيرة
نفسها من كفوء بمهر
المثل امره القاضي
بالاجازة

المراد بالولي الابعد
في مسألة التعضل
انما هو القاضي لا غير

اذا زوج القاضي
الصغيرة عند عضل
الولي هل تثبت لها
خيار البلوغ ام لا

لما كان لها الخيار بالبلوغ واذا ثبت هذا كان القاضي مؤخر عن الجد فلا يزوج بعض الاب
قلت تختار الرواية الثانية التي نقلها ابن وهبان عن المجد ان تزويج القاضي
الصغيرة عند العضل ينبغي ثبوت الخيار لها انتهى وليس الابناء على ان تزويجه بطريق
النيابة عن العاضل باذن الشرع **فان قلت** فاما وجه اولوية الشيء على هذه الرواية
دون الاخرى **قلت** لدفع التعارض كما قد مناه لانه لو كان فعله بطريق الولاية
لتنافض كلامهم كما قد مناه لانه لو كان فعله بطريق الولاية لانه ابعدها انما راليه في
انفع الوسائل **فان قلت** قد استحسن هذا في شرح المنظومة حيث قال اذا حملناه
على ما قلنا اي من كونه يزوج بطريق النيابة لا يبقى تناقض وهو كلام حسن في
نفسه لكنه قد استدركه ابن الشحنة بقوله ينزول التناقض بان المراد بالاقرب
والابعد اولياء النسب لا غيرهم كما لا يخفى **قلت** اذا حمل على اولياء النسب بقي
التعارض ثابتا بينه وبين ما قد مناه من النص على انه لا يجوز يزوج الجد فلا يخلص
من التعارض الا بما قد مناه فالجد والمنته لله **فان قلت** قال صاحب البحر وبه اي
بما في الخلاصة اندفع ما ذكر السروجي من انه قيل ثبت للقاضي **قلت** لو نظر صاحب
البحر الى قد مناه من كلام الزيلعي وغيره كما وسعه ان يقول هذا بل انه صار
كالمتناقض لانه قال بعد ما تقدم بنحو سطر قالوا واذا خطبها كفوء وعضلها
الولي تثبت الولاية للقاضي نياية عن العاضل فله التزويج وان لم يكن في منوره
انتهى **فهذا** رجوع الى ما لا يخالفه على التحقيق عندنا كما قد مناه فالجد والمنته
لله **واما** قيدت الاجماع بكونه عندنا وان كان هذا المنقول عن اعتمنا مفيدا
موافقة الامام الشافعي لنا لانه قد افاد علماء الشافعية ان ما نقله الاجمة الحنفية
عن الامام الشافعي رحمه الله غير ما هو المسطور من مذهبهم في الكتب المعتمدة
المتداولة بايدهم فعمل النقل عن قول قديم له **ثم** اني رايت بعد اثبات لما
تقدم موافقته في الحكم بفتوي من شيخ مشايخ اساتذتي هو المرحوم العلامة شهاب الدين
احمد بن يونس الشلبي فيما جمع من فتواه ونصه سوال فيما اذا عضل الولي الاقرب
في تزويج الصغيرة هل تنتقل الولاية الي الولي الابعد والقاضي **جوابه** لا ينتقل
للابعد بل يزوجهما القاضي والله اعلم **تحميم للقائدة** لبيان العضل لغة
الكلام على بيان
العضل لغة

ولبيان من خوطب بالنهي عنه في الآية الشريفة ولبيان متى يكون الولي عاصلا ولبيان
 المدة التي تدفع الصغيرة فيها للزوج ولبيان ثبوت طاقها وصلاتها للرجال عند الاختلاف
 فيه ولبيان استرجاعها اذا سلمت ولم تطق ولبيان وقت المطالبة بصدقتها **ا**
 بيان العضل لغة فهو الحبس والتضييق ومنه عضلت الدجاجة اذا ثبتت
 بيضها ولم يخرج **واما** النهي عنه في الآية الشريفة فالخطاب فيه اما للاوليا واما
 للازواج واما للناس كافة فان اسناد ما فعل واحدا الى الجميع شايع مستفيض وفيه
 تهويل للامر العضل وتحذير منه وايدان بان وقوع ذلك بين ظهرا نهم وهم ساكنون
 عنه بمنزلة صد ورثة الكل في استتباع الائمة كما ذكره العلامة ابو السعود المغني
 في تفسيره رحمه الله **وا** بيان عضل الولي فالمراد به شرعا امتناعه من تزويجها
 مطلقا او من كفوء خطب لزوجها غيره. الظاهر الاول كذا افاده العلامة للقدسي
 رحمه الله. ومراده بالظاهر من حيث البحث لا النقل المذهبي. واصل هذا
 لصاحب البحر وقد قاله بحثا وقال لم اره صريحا **وا** بيان المدة التي تدفع فيها
 الصغيرة للزوج فقيل لا يدخل بها ما لم تبلغ وقيل اذا تم لها تسع سنين واكثر.
 المشايخ على انه لا عبرة للسنة في هذا الباب وانما العبرة للطاقة ان كانت ضحية
 سمينة تطيق الرجال ولا يخاف عليها المرض من ذلك كان للزوج ان يدخل بها وهو
 الصحيح الا يري انها لو كانت بالغة لا يحتمل الوطئ لا يوم مردفعها الى الزوج كما في
 التارخانية **واما** بيان ثبوت طاقها عند الاختلاف وقد دفع المهر وقال الزوج
 تطيق وخالفه الاب فان كانت ممن تخرج احضرها القاضي وانظر اليها فان
 صلحت للرجال امر بدفعها للزوج والا فلا واذا كانت ممن لا تخرج امر من يثق
 بهن من النساء ان ينظرن اليها فان قلن انها تطيق الرجال وتحتمل الجماع
 امر بتسليمها للزوج والا فلا كما في التارخانية **واما** بيان استرجاعها ففي
 النسفية سئل عن صبيبة بنت سبع زوجت من رجل كبير فاسق يخاف عليها ان
 يفضيها وهو يدخل عليها هل لامها ان تضمها الى نفسها وتربيتها الي ان تصير
 محتملة للوطئ ثم تسلم اليه فقال نعم كذا في التارخانية **قلت** وكونه فاسقا
 ليس شرطا لاسترجاعها بل خوف افضاؤها وضررها بما تضمنه **وا** بيان
 وقت

الكلام على بيان
العضل لغة

الكلام على من
خوطب بالنهي عن
العضل في القرآن

الكلام على ان الولي
متى يكون عاصلا

الكلام على بيان المدة
التي تدفع فيها
الصغيرة للزوج

الكلام على بيان ثبوت
طاقها وصلاتها
للرجال عند الاختلاف

الكلام على بيان جواز
استرجاع الصغيرة
بعد تسليم الزوج
حيث لم تطق الوطئ

وقت مطالبة الاب بصدقتها في فتاوي البقالي قيل ليس للا ب مطالبة الزوج
 بمهر الصغيرة الي ان تصير بحال ينتفع بها كذا في التارخانية وقال في البحر اذا سلمها
 قبل قبض الصداق له استرجاعها بخلاف تسليم مال الصغيرة قبل قبض ثمنه وهذا
 ما تسرجمه للعاجز الحقيير بناية مولاه القوي القدير. ونسال الله تعالى العفو والعافية
 في الدنيا والاخرة لنا ولوالدينا واخواننا وشايعنا اجمعين وصلي الله على سيدنا
 محمد وعلى جميع الانبياء والملائكة والصحابة والتابعين والمحمد لله رب العالمين
 وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة الميمونة يوم الاحد الاحدي وعشرين خلت من
 جمادي الاخرى احد شهر رعام السادس عشر بعد الثلاثمائة والالف على يد الفقير الى
 الله تعالى محمد صالح بن محمد عباس ميرداد المكي غفر الله له ولوالديه وشايعه ومحبيه
 ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الاحياء منهم والاصوات تحت بخير

الكلام على بيان
وقت مطالبة الولي
بصدق الصغيرة

١٩
هذه الرسالة التاسعة عشر الدرة الغريبة
بين الاعلام لتحقيقكم ميراث من علق
طلاقها بما قبل الموت بسم واياهم
تأليف الفقير الى الله تعالى
حسن الشربلاني
رحمه الله
امين

فحوز محمد صالح بن
محمد عباس فيرداد

بسم الله الرحمن الرحيم وبه الاعانة **الحمد لله** المنعم بما لا يحصى . المقيض من خزان
جوده على من شاء ما لا يستقصى . والصلاة والسلام على من اختاره واودعه اسراره
سيدنا محمد سيد المرسلين . وعلى آله واصحابه وحزبه والتابعين . والائمة المجتهدين
وتقليد بهم بدوام انعام رب العالمين **وبعد** فيقول العبد الفقير المذنب نيل المعالي
حسن الحنفى الشريف لابي غفر الله ذنوبه وترعو به . ورحم مثايحه واصوله .
واخوانه وبلغه مطلوبه **هذه** تحريرات لهم من الاحكام . لم ار من تعرض لحملها من
الائمة الاعلام . من الله علي بها حفظ المذهب الامام الاعظم المقدم علي كل امام .
وكنا نقرا تلك العبارات ولا نعلم ما احتوت عليه مقلدين لما سطر بالاقلام . حتي
اراد الله تعالى فاني غطني من سنة الغفلة في تلك الايام **سبحها** الدرة الغريبة بين
الاعلام . لتحقيق حكم ميراث من علق طلاقها بما قبل الموت بشهر وايام . وبينت فيها
الصحيح المسطور عن الامام . لتحقيق مسئلة طلاق الفار وكشفت عنها الاهام الواقع
في اجل كتب المذهب عن الاعلام . فكان تحقيق الثانية والمسئلة الاولى ورد الوهم بالعرض
عليها لابي الاولى فيما اذا قال رجل لزوجته انت طالق ثلاثا قبل موتي بشهر او شهرين
مثلا كان وقوع الطلاق مقتصرا عند صاحبين وكان مستندا في الاول المسئلة
عند الامام واما العدة فالصحيح ان مبداءها وقت الموت عند الامام فترث المرأة
منه بالاتفاق وان اختلف التخيير وذكرت ما يخالف ذلك في بعض بل كثير من الكتب
المشهورة فانكشاف سرها بظهور المراد ببركة صاحب الشريعة وامام المذهب
الذي قد ساد وثاد **واوضحت** المذهب الصحيح وبينت ما وقع في كتب كثيرة
يخالف الترجيح وكشفت الغداع باحسن اتباع دون الابتداع وحليت الوثائق
وظهر جمال تلك المخدرة فاضات به الافاق وتلقفها الاكفا بالرغبة وملا من
تملى محاسنها الاحداق وانتبه المتربط برقعة التقليد وقد حل عنه عقالة
العارفون الخذاق **وقد** بذلت الجهد فيها اكثر من ثلاثة اشهر حتي وصلت
للمراد بما لم يسمعه من تقدمنا فسطرته وغيره عدة من النسخ لظهور ما كان
مراد الرب العالمين الجواد **وهذه** عبارة تلك الكتب التي خالفت الصحيح **فهي**
ما قاله في مجمع البحرين وشرحه لابن اللك لوقال انت طالق قبل موتي بشهر او موته
فات

فات لتمام الشهر فهو مستند عند ابي حنيفة رحمه الله ولا ارث والغياء اي قال لا يقع
فلهما الارث وهذا الخلاف مبني على وقوعه مقتصرا عندها ومستندا عنده والموت معرف
الزمان فيقع الطلاق قبله فعليها العدة بالحيض فلا ترث منه ان كان صحيحا في ذلك
الوقت وعندهما كالشرط مقتصرا فيبطل تعليق الطلاق به كما لو قال ان مت فانت طالق
اي فلا يقع وعليها عدة الوفاة انتهى **ومنها ما قاله** الكمال بن الهمام المحقق في شرحه
الهداية فتح القدير ولو قال انت طالق قبل موتي او موتك بشهر عندها لا يقع شيء
وترث منه لامتناع وقوعه مقتصرا كما هو قولهما بعد الموت وعنده يقع مستندا حتي
اذا كان صحيحا في ذلك الوقت لا ترث منه وعليها العدة ثلاث حيض **ولذا** في شرح
نظم الكتر الشيخ مشايخنا العلامة نور الدين علي المقدسي رحمه الله تعالى **ومنها** الدرر
والغرر وتبيينه **ومنها** منظومة الامام عمر النسخي وشرورها **ومنها** ما قاله قري حصارى
شارح منظومة النسخي رحمه الله تعالى عقب قول الناظم

انت كذا قبل مات من ذكر عدة مستند لا مقتصر
فلم ترث في قوله انت كذا قبل وفاتي بكذا اذا مضى

فصوره الشارح المذكور بمطلق الطلاق حيث قال فلم ترث المرأة من زوجها في قوله
لها انت طالق قبل موتي بشهر وكذا تعليقه بموتها اذا مضى اي مات يقال مضى
لسبيله اي مات ويحتمل ان يكون معناه اذا مضت المدة التي شرط اتصالها بالموت
لو وقع الطلاق ثم مات وذكر الفعل بنا ويل الوقت اقول يحتمل ان يرجع ضمير
مضى الي اسم الاشارة في قوله بكذا **ثم قال** الشارح وصورة المسئلة قال ابو حنيفة
رحمه الله تعالى اذا قال رجل لامرأته انت طالق قبل موتي او قبل موتك بشهر فات بعد
مضى الشهر يقع عليها الطلاق مستندا الي اول الشهر حتي اذا كان صحيحا في ذلك الوقت
لا ترث منه وعليها العدة بثلاث حيض وقال لا يقع شيء وترث منه وعليها العدة
باربعة اشهر وعشرة عدة الوفاة انتهى **ومنها** ما قاله الامام النسخي صاحب الكنز
في شرحه المنظومة كما ذكره **وفي** بعض شروح المنظومة لم يتكلم علي حكم الميراث . .
والظاهر انه لما فيه من الاشكال **واقول** منعها الميراث غير صحيح بمضى شهر استند
بالوقوع لاوله عند الامام مع تصويرهم المسئلة بمطلق الطلاق او البايين لما سذكركه

واقوال منعها
الميراث غير صحيح

ان الاصح عند الامام عدم استناد العدة وعليه الفتوي ومنع صحة استناد
 صورته هذا الشارح للنظم الى الامام الاعظم لان الطلاق صريح فعقب للرجعة اذ
 موضوع المسئلة انه قد دخل بها لقولهم وعليها العدة ثلاث حيض او هوام فيتم
 المدخول بها ولا يصح كما هو نص الكتب المعتمدة **وقد ظهر** ان العبارة فيها سقط
 فحل بالحكم والساقط منها وصف الطلاق بالباين يرشد اليه قولهم حتي لو كان
 صحيحا في ذلك الوقت كما نرى **ثم اقول** ومع ذلك قد اشتبه بتعليق الزوج في صحة
 البايين بغير موته كجئ زيدا انه اذا علقه وهو صحيح حال التعليق بما قبل موته
 بكذا فانه يكون فارا كما سذكره عن التحرير شرح الجامع الكبير **واما** الرجعي
 المعلق سواء صدر في صحيح او مريض والباين المعلق من مريض فار فالمرأة تترث
 في الصور الثلاث بموته في عدتها والشهر لا ينقض به العدة علي الاطلاق **واما**
 المعتدة من باين صدر بتعليقه حال الصحة بغير ما قبل موت الزوج كقوله ان جاء
 زيد ونحوه من الصور التي لا يكون بها فارا فلا تترث بموته في عدتها لعدم فراره
قال في شرح الجامع الكبير المسمى بالتحرير وان قال لها انت طالق ثلاثا قبل موتي
 بشهر ثم مات فجاءة بغير مرض فلها الميراث لانه ذكر الموت فيما ادفع عليه من
 الطلاق فيصير فارا وان اسند الوقوع الى حالة الصحة اذا مات قبل انقضاء
 العدة انتهت عبارة التحرير **واقول** انه يريد انقضاء العدة بثلاث حيض علي ما
 سذكره وهو خلاف الصحيح الذي ذكره هو بعدد ومع ذلك فالمسطورة في المذهب
 يخالف حكمه بانقضاء عدتها بثلاث حيض مع كونه فارا لان عدة زوجة الغار
 ابعد الاجلين من عدة الطلاق والموت فاذا انقضت لها ثلاث حيض قبل مضي
 اربعة اشهر وعشر تنتقل الي عدة الوفاة ولو انقضت عدة الوفاة ولم تحض فيها
 ثلاث حيض تنتقل الي ثلاث حيض لموت في عدتها فترثه وهذا مقرر في باب العدة
 في كل كتب المذهب وهذا في البايين المتجز في المرض او المعلق قبله بما يصير به فارا
اما المعلق بما قبل موته بكذا فبعد العدة وقت الموت علي الصحيح كما سذكره
فليتنبه لهذا ولا يجعل تعليقه البايين بما قبل موته بركة وكان تعليقه في
 صحته مثل تعليقه بجئ الزمان ونحوه في صحته لا افتراق الامر بين المسائلتين

واما الرجعي المعلق

تنتقل الي عدة
الميت

بالفرار

بالفرار في الاولي دون الثانية لما نقلناه عن التحرير **وهذه فائدة** كانت خافية
 على كثيرين وقد اراد الله سبحانه اظهارها بفضل تقييدها لما اطلق ولما تقدم لنا
 من كلام اولئك المشايخ وقد اغفل بالتصوير بما علق طلاقها بما قبل موته بكذا
 وحكمهم بعدم ارثها بمعنى شهرين فيهما ثلاث حيض او بما كان مضيا او بشهر
 لم يذكر وفيه وجه منعها عن الميراث **فلا يصح** المحققين اطلاق ذلك المخالف لما ذكره
ومنها الحقايق بمشيها علي غير الصحيح ولا يكف لدفع الاعتراض ما صور به البايين
 في الحقايق شرح المنظومة الامام الاجل محمود بن محمد المولوي البخاري بقوله قال
 لها انت طالق ثلاثا قبل موتي بشهر ان مات لتمام الشهر فعنده اي الامام يقع
 الطلاق من اول الشهر حتي اذا كان صحيحا في ذلك الوقت فلا ميراث لها منه
 وعليها العدة بثلاث حيض عنده وعندهما لا تطلق لانه لو وقع الطلاق يقع بعد موته
 اي وهو لا يكون وتترث منه وكذا في قوله انت طالق ثلاثا قبل موتك بشهر لا يقع
 عندهما مرو عنه يقع من اول الشهر ولا ميراث له منها وان خالفها في الشهر بر البطل
 او وطئها فعليه مهر اخر لها للجماع بعد الطلقات الثلاث من المبسوط انتهى كلام
 الحقايق وهو وان كان علي غير الصحيح وهو اثبات الخلاف في ارثها يدفع وانسبه
 ذلك الشارح السابق للامام الاعظم من اطلاق الطلاق عن قيد البايين فانه غير مسلم
 ولكن يحتاج كلام الحقايق لاثباته بما في التحرير وليعلم الماهر الا فم انه يصح ان يكون
 المراد بالاشارة في قول الناظم انت كذا انت باين قبل مات من ذكر والقول حاصل
 في صحة الزوج ان اريد بقوله اذا مضى معني مات ويصح ايضا ان يراد بقوله انت
 كذا ما هو اعم من البايين فيتم الرجعي ويراد بقوله قبل وفاتي بكذا اذا مضى معني
 الاجل المضروب لوجود الشرط ولا انقضاء العدة فيتم تعليقه البايين بما قبل موته
 بكذا او ينقض لها ابعد الاجلين فلا تترث بموته بعده لكنه علي غير الصحيح لان الصحيح
 انها تترث لعدم استناد العدة باقتصارها علي وقت الموت **فليتنبه** وليعلم البنية
 ان منعها من الميراث بتعليق البايين او الثلاث بما قبل موته بكذا في شروح المنظومة
 وغيرها مبني علي غير الصحيح فان الصحيح عند الامام عدم استناد العدة فليس استناد
 الطلاق مستلزما لاستناد العدة لوقت وقوعه كما سذكره **وليعلم** قوة الاعتراض

انت طالق ثلاثا
قبل

كان صح

الصحيح انها تترث

علي ظاهر الاطلاق الطلاق عن قيد البايين وتعلم ايضا وروده علي البايين المعلق
قبل موته بشهر ونحوه فلا يصح الحكم بمنعها من الميراث عند الامام الاعظم علي ما هو ظاهر
بجمع البحرين وشرحه ومن وافقه انه بتمام الشهر اذا اعتبر الموت لا تراث لوقوع
الطلاق مستندا لانها تكون **موت** معتدة عن رجعي وبمضي الشهر من عدتها
لا تمنع به عن الميراث وكذا لا يصح اطلاق قوله فلا تراث ان كان صحيحا في ذلك الوقت
لانه ان اراد به وقت الموت لا يكون الحكم صحيحا فان المعلق صريح وموت الزوج
في عدتها تراث وان اراد به وقت التعليق كذلك لا يصح الحكم لانه بموته يقع رجعي
لاطلاق الطلاق عن قيد البايين فتراث بموته في عدتها من رجعي وكذا لا يصح
لو كان باينا لانه بمقد مات الموت يكون فارا علي ما ذكره في التحرير **فهذا**
ظهر الخلل في تلك العبارات **فيخل** الكلام لمخصصا الي ان الشخص المعلق اقام
ان يكون مريضا او صحيحا واما ان يكون الطلاق المعلق بغير ما قبل موته بكذا
باينا او رجعي كقوله ان قدم زيد فانت كذا واما ان يموت في العدة او بعد
فان مات بعدها لا تراث مطلقا وان مات فيها تراث المعتدة عن رجعي وبيان
صدر من فار ولا تراث المعتدة عن باين صدر من غير مريض وقد علقه بنحو
قدوم زيد واما البايين المضاف لما قبل موته بنحو شهرين فانه يكون فارا به
وان استند وقوعه لحال الصحة وهو ابتداء الشهرين مثلا وقلنا باستناد
العدة علي غير الصحيح تعتد با بعد الاجلين فلها الميراث لبقا عدتها فانها
لا تنقضي شهرين مع انه علي غير الصحيح اما علي الاصح في اراثها ثابت اجماعا
لاقتصار العدة علي وقت الموت عند الامام ولعدم وقوع الطلاق عندها
وتزاد هذه الصورة التي علق فيها طلاقها البايين بما قبل موته بكذا علي
الصور المذكورة في الكنز وغيره في باب طلاق الغار **فليتنبه لها** وليتنبه
ايضا لما اشار اليه التقييد بموته مطلقا من انه لو قيد بموته من مرض كذا
او بقتله فقال لامرأته انت طالق قبل ان اقتل او موت من مرض كذا
شهر فمات مما قاله او من غيره بعد شهر لم تطلق لان ما عرف الوقت به ليس
بكاين فصار مجعني الشرط كالعدم فلو وقع لوقع بعده فلا يقع كما في التحرير
شرح

وموت الزوج تراث

ولا تراث المعتدة
عن باين صدر
من غير مريض

واما علي الصحيح
فيراثها ثابت
اجماعا

شرح الجامع الكبير وقد استتجنته من عبارته اذ لم يقيد به السابق بل افاده حكما
متناغرا رحمه الله هذا ما يتعلق بتصحيح تلك العبارات اللازمة لحفظ قول الامام
الاعظم عما ينسب اليه من غير تحقيق فلهذا الحمد علي نعمه وعلي هذا التوفيق
ومنها الدرر ياقتصارها علي الصحيح **وقد اوردت** تنظيرا ايضا علي ما في
الدرر والغر حيث قال ما نصه قال انت طالق قبل موتي بشهرين او اكثر ومات
قبل مضي شهرين لم تطلق لانتهاء الشرط وان مات بعده طلقت لوجود الشرط
ولا ميراث لهما لان العدة قد تنقضي شهرين بثلاث حيض كذا في التحرير شرح
الجامع الكبير انتهى **وكنت** نقلت في حاشية الدرر بعبارة المحقق الكمال
ابن الهمام السابقة وقلت في منعها الارث نظرا ثم مضي عليه ما يقرب من ثلاثين
سنة ولم اذكر وجه النظر حتى اراد الله تعالى ايقاظنا من تلك السنة **فقلت**
ظهر لي فيه نظر من اربعة اوجه ثلاثة منها علي صاحب الدرر والرابع علي
شرح الجامع **واما** ما يتعلق بكلام المحقق ابن الهمام فتقدم وسند كرتما مه
ان شاء الله تعالى **اما الاول** من الذي علي صاحب الدرر فان المسئلة
مفروضة في البايين بالثلاث ليكون به فارا وبيان المدع التي تنقضي بها العدة
مع ذلك الطلاق البايين لا في مطلق الطلاق لمساق الكلام في التحرير **فانه قال**
في التحرير ولو قال انت طالق ثلاثا قبل موتي بشهر ونصف او باقل من شهرين
فان بعد مضي ذلك الوقت وقع الطلاق عند ابي حنيفة قبل موته كما قال
ولها الميراث وعندهما لا تطلق والمعني ما ذكرنا لكن عدتها لا تنقضي بمادون
الشهرين يعني بمضي ثلاث حيض علي قول الامام بالاستناد فكان لها الميراث
ويصير الزوج فارا لان الطلاق يعني الثلاث المذكور لا يقع ما لم يشرق علي
الموت ويتعلق حقها بما له وان قال قبل موتي بشهرين او اكثر ثم مات قبل
مضي شهرين لا يقع وان مات بعد ذلك طلقت ولا ميراث لهما لان العدة قد
تنقضي في شهرين بثلاث حيض انتهت عبارة التحرير شرح الجامع الكبير
فقوله في التحرير وان قال قبل موتي بشهرين اي قال انت طالق ثلاثا قبل
موتي بشهرين وحذف من مقول القول طالق ثلاثا اختصارا لان هذا احد

لا ميراث

فسمي تعليق الطلاق الثلاث بما قبل موته بمدة مع بيان المدة التي يمكن فيها
انقضاء العدة بثلاث حيض علي ما ذكرناه **فاطلاق** صاحب الدرر الطلاق عن
وصفا لباين بالثلاث تصرف منه في العبارة بما لا يناسب ما في شرح الجامع لا فتراق
الحكم بالفراغ وعدمه واختلاف مدة العدة في الرجعي والباين من الفار فان القسم الاول
لبيان المدة التي لا يمكن فيها ثلاث حيض والثاني لبيان المدة التي يمكن فيها ثلاث
حيض وفي كل منهما الطلاق مقيدا بالثلاث **فكان** علي صاحب الدرر رحمه الله
تعالى ان يقيد الطلاق بالثلاث بتعاليقه **والثاني** ان صاحب الدرر ادرج
في كلامه زيادة لفظ الشرط وليس ذلك في التحرير والوقوع بطريق الاستناد
وفرق بين الشرط والاستناد فان الشرط ما كان علي خطر الوجود كقوله انت طالق
قبل قدوم زيد بشهر وجاز ان لا يقدم وصفة القبليّة للشهر لا تثبت الا
بالانصال بالقدوم لانه لا يعلم قبل وجوده فصارت الاتصال به شرطا ضرورة
فيما خرقه الوقوع والموت كاي حاله فكان معرفا للوقت المضاف اليه
الطلاق لانه اضاف الطلاق الي وقت وعرفه بمعنى لم يتعلق به وهو الموت
فكان معرفا فيقع الجزاء بطريق الظهور مستندا **ومن شرط** الاستناد بقاء
المحلية حال ثبوت الحكم وعدم الانقطاع من وقت ثبوت الحكم الى الوقت الذي
استند اليه كما في نصاب الزكاة **وصفة** القبليّة للشهر في قوله انت طالق
ثلاثا قبل موتي بشهر فلا تثبت صفة القبليّة له قبيل الموت بظهور اثاره
لان الموت يعلم قبل تحققه باثارة فصارت المعرفى لكونه شهر قبل الموت تلك
الاثارة لا الموت فلا يكون له حكم الشرط ولهذا لا ينفع ايمان الياس للعالم به قبله
قلت بخلاف توبة الياس فانها تقبل كما في الدرر والغرر انتهى فصارت الموت
في الابتداء مبينا للشهر وفي الانتهاء شرطا لانه توقف وجوده عليه فرار الامر بين
التبيين والتعليق فثبتنا حكم بينهما وقلنا يقع في الحال ويستند الي اول الشهر
علاهما قال لصدر الشهيد هذا هو الصحيح كما في التحرير **وقد** يعتذر عن
صاحب الدرر بانه سماه شرطا لانه شرط في الجملة كما يشير اليه كلام التحرير **واما**
النظر الثالث الذي علي صاحب الدرر فانه لم ينظر الي ما ذكر خلاف هذا
في التحرير

١٤٥
في التحرير بعد هذا بنحو ورقتين وهو ان الصحيح اقتصار العدة علي وقت الموت فكان
كلامه الذي قبله واقتصر علي نقله في الدرر غير الصحيح **واما النظر الرابع** فعلي
عبارة شرح الجامع الكبير التي نقلها في الدرر وذلك انه حكمه بان الرجل صار فارا لان
الطلاق لا يقع ما لم يشرف علي الموت ويتعلق حقها بماله وقد حكم في التحرير بحيرتها فيما
لو قال لها انت طالق ثلاثا قبل موتي بشهر ونصف ومات بعد ذلك ورثت لانه صار
فارا فلولوا الغرر ما ورثت في عدة الطلاق البايين والشيء اذا ثبت يثبت بجميع لوازمه
ولم يعارضه مانع ولازم الغرر عدتها با بعد الاجلين لان المسطور في جميع كتب
المذهب ان زوجة الفار تعتد با بعد الاجلين عند الامام فما وجه اقتصاره علي ان
جعل عدتها ثلاث حيض **وقد ذكر** مثل ذلك في مختصر الاصل لابي سليمان فيرد
عليه ما يرد في التحرير **لكنه** قال في مختصر الاصل بعد هذا في باب طلاق المريض وكل
مطلقة في المرض ورثناها فعليها عدة الوفاة وان تستكمل فيها ثلاث حيض من
يوم طلقها عند المحرين وقال يعقوب ليس عليها الا الحيض دون عدة الوفاة
لان الطلاق باين وانما ورثت بالفراغ وهي في هذا كزوجة المرتد انتهى **فان**
قلت ان هذا في البايين المنجز لان ابا يوسف لا يري وقوع المضاف لما قبل الموت
قلت الكلية تشتمل علي قول الامام فلا يضر في لغة ابي يوسف فيها **ومع هذا** لم
نظم وجه جعل عدتها ثلاث حيض في شهرين مع الحكم بالفراغ **لكن** استفتينا
عن تحصيل وجه والنظر اليه بكونه ضعيفا فان الصحيح عند الامام خلافه
وهو عدم استناد العدة لوقت استناد الطلاق كما ذكره بعده بنحو ورقتين في
التحرير وسند كرملة عن متن الصدر سليمان وشرح فتنه فليتنبه له
وسند كرملة وجه عدم استناد العدة ان شاء الله تعالى وقد ظهر لنا بهذا الصحيح
ان لنا امرأة فار مبدأ عدتها من وقت موته علي الصحيح وهي التي اضيف طلاقها
لما قبل موته يكن استناد طلاقها لمبدأ المدة ويقتصر مبدأ العدة علي وقت موته
عند الامام علي الصحيح واما عند ما لا يقع الطلاق **قال** الفخر المارديني شارح
فتن الصدر سليمان رحمه الله **ويرد** علي قول ابي يوسف ومحمد وقد حكم بوقوع
العتق مقتضرا علي موت المولي الذي قال لعبدك انت حر قبل موتي بشهر دون

وقوع الطلاق بمثله وهو مسئلة الطلاق وهي ما اذا قال لنزوجته انت طالق
قبل موتي بشهر فانه لا يصح عندها فقد ابطالوا الايجاب فيها وصحها في العتق
والفرق لهما ان الطلاق والعتق يقعان مقصورين على الموت وملكه النكاح
يزول بالموت فكان اضافة الطلاق الى حال زوال ملكه النكاح فلا يصح اما ملكه
الرقبة فلانه لا يزول بالموت اذا كان محتاجا اليه ولهذا يقضي منه ديونه وتنفيذ
وصاياه الا ترى انه لو قال انت حر بعد موتي يصح فلم يكن اضافة العتق الى وقت
زوال ملكه اليقين فافترقا **واما** على قول الامام رحمه الله فالعتق مستند كالطلاق
فاذا كاتبه بعد قوله له انت حر قبل موتي بشهر ثم ادي بعض البذل فمات المولي
لتمام الشهر بطلت الكتابة عندي حنيفة بناء على وقوع العتق مستندا كالطلاق
ولم يعتق بالكتابة فصادف العتق الاول مخالفت ثم استند الى اول الشهر فظهر
بذلك ان الكتابة وردت على الحر فبطل لذلك ويسترد المكاتب من تركه المولي ما
اخذه منه من البذل وعندنا لا تبطل الكتابة لوقوع العتق مقتصر على موت
المولي ويسلم له ما اخذه من البذل كعتق مكاتب ادي بعض البذل ولو ادي كل
البذل ثم مات المولي لتمام الشهر نفذت الكتابة بالاجماع انتهى كلام الفخر المارديني
رحمه الله **فهذا** كان ارثها متفقا عليه مع اختلاف التخرج اما عند الامام
فلكونها معدة من فاروا ما عندها فلبقاء نكاحها عند موته لعدم وقوع الطلاق
مستندا بل يقتصر افعالها **تنبيه** مهم لتحقيق مسئلة الطلاق الرجعي
الحاصل في المرض وعندنا بيانه لرد ما لا يسع الفقيه فهمه فقلنا القابلة وقد
علمني الله سبحانه بفضلها فانضم حكمه وانه مناسب للمقام يجب على كل خفي
علمه **قال** في الدرر والغرر ما نصه عدة امرأة الغار للبائين ابعد الاجلين
من عدة الطلاق وعدة الوفاة فان انقضت عدة الطلاق وهي ثلاث حيض مثلا
ولم تنقض عدة الموت فلا بد ان يترتب انقضاء عدة الموت وان انقضت عدة
الموت دون عدة الطلاق تترتب عدة الطلاق وللرجعي مال الموت انتهى بعبارة
فقلت اما كونها تعد بها بعد الاجلين في البائين فهو نص كتب المذهب رجحا ان
يموت في عدتها فترث لفراره ومنها الكنز وشرحه والفتاوي الصغرى واما قوله

في الدرر

في الدرر وللرجعي ما للموت فليس صحيحا **وقد** وقع مثله في متن المختار وشرحه
الاختيار قال عدة امرأة الغار ابعد الاجلين في البائين وعدة الوفاة في الرجعي
انتهى **وفي** ايضاح الاصلاح لابن كمال باث رحمه الله ولا امرأة الغار للبائين ابعد
الاجلين من عدة الوفاة وعدة الفرقة وقال ابو يوسف تعد عدة الفرقة وهو
القياس وللرجعي ما للموت انتهى **وكذا قال** صدر الشريعة **وفي** شرح الجمع لابن
الملك انما قيد اي الماتن بالبينونة لانه اذا كان رجعي فعليه عدة الوفاة اتفاقا
وفي كافي النسفي عدة امرأة الغار ابعد الاجلين وقال ابو يوسف ثلاث حيض
وهذا اذا كان الطلاق باينا او ثلاثا اما اذا كان رجعي فعليه عدة الوفاة اجماعا
انتهى **وسند كرم** ما يدعي عليهم **وقال** في الهداية واذا ورثت المطلقة في المرض يعني
بان مات زوجها وهي في العدة فورثت لفراره فعدتها ابعد الاجلين اي عليها
حال حياتها ابعد الاجلين لترث بموته فيها واتمام عدتها بعد موته بابعد الاجلين
فاذا بقى من حيضاتها الثلاث شيء فتحه ولو طال بها الزمن وان انقضت
حيضاتها ولم تحض عدة الوفاة تنمها عندي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف
ليس عليها غير الثلاث حيض لكون الطلاق باينا اما اذا كان رجعي يعني
ومات في عدتها فعليه عدة الوفاة للانتقال اليها بموت الزوج بالاجماع لبقاء
النكاح بالرجعي الى الموت **هذا** حل كلام الهداية وايضا حقه **وقال** الكمال
في شرحه اما اذا طلقها رجعي فعدتها عدة الوفاة الخ اقول يعني طلقها
رجعيا فمات وهي في العدة فعدتها بعد موته عدة الوفاة للانتقال اليها
فتفرجه على مقدري حد قوله تعالى والذي اخبر المرعي فجعله غثا احوي
اذ لا يصح ان يكون قوله فعدتها عدة الوفاة فرعا لقوله طلقها لان المطلقة
عدتها بالحيض او ما يقوم مقامها بنص الكتاب والاجماع ولانه لو كان فرعا
على قوله طلقها لم يصح قوله بعد فانها تنتقل عدتها الى عدة الوفاة لان
المنتقل عنه غير المنتقل اليه وقد قال اذا طلقها فعدتها عدة الوفاة باي انتقال
ويوضح هذا الجمل قوله عقبه سوا طلقها في مرضه او في صحته اذ لا يصح ان
يكون عدتها عدة الوفاة وقد طلقها في مرضه او صحته بل عدة الطلاق لقوله

وفي شرح الجمع
لابن الملك



بخلها اذا
طلقها باينا

فاذا اعتدت ودخلت في عدة الطلاق ثم مات الزوج فانها تنتقل الى عدة الوفاة
وترث بخلاف ما اذا طلقها باينا في صحته ثم مات لا تنتقل ولا ترث بالاتفاق
هذا قد من علي به من فضله الفتح فاتضح منهج الهداية بفتح القدير فالق
الاصباح **واما تلك العبارة** وهي قولهم والمرجعي ما للموت فيلزم بها امور
محظورة وذلك انه لو مضى لها اربعة اشهر وعشرة ايام ولم تحض فيها ثلاث
حيض تمنع من الميراث علي ما قالوه لانقصا عدة الوفاة لها وليس صوابا فان
رات الحيض عدتها بها ولو طال الزمن فترث بموته قبل مضى ثلاث حيض لان
الطلاق رجعي والثاني من المحظورات انها لو حاضت ثلاث حيض فيمادون
اربعة اشهر وعشر حكموا لها بالاث لبقاء عدة الوفاة وقد صارت اجنبية
بمضى عدتها بالحيض فلا ترث **علي** انه لا يصح ان يسمى فارا والثالث مما يلزم
من المحظورات انها لو تزوجت بعد مضى اربعة اشهر وعشر ولم تحض فيها يصح
نكاحها علي جعلهم عدتها عدة الوفاة وليس بصحيح وهذا اشده حظرا
والرابع منها انها لو حاضت ثلاث حيض وتزوجت منعوها وقرئت بينهما وبين
زوجها لعدم تمام عدة الوفاة وهذا باطل بالنص وهو قوله تعالى والمطلقات
يتربصن بانفسهن ثلاثة قرو **وقد** نصوا جميعا علي هذا في مبداء باب العدة
فبطلت تلك العبارات الخالفة وانها لم تصد رعن صاحب مذهب ولا اصحاب
والذي صدرت عنه ابتدا اراد غير ظاهرها وهو انه اراد الانتقال عن عدة
الطلاق الرجعي لعدة الوفاة بموت الزوج فيها **ولكن** مع ذلك فليس الكلام في
الانتقال لانه بعد الموت وكلاهما في عدتها حال حياتها لترث بموته فيها كما بعد
الاجلين للمباعدة من فار لترث بموته فيها **ولا يفيد** ما اراده من الانتقال تلك
العبارات **وقد** اردت بهذا ايضا بطلانها للجنب فانها وقعت في اجل كتب
المذهب **واما** انتقال المعدة فهي في صور عدة **رجع** لما نحن بصدد قد علمنا
ان وقوع الطلاق الثلاث في مسئلة اضافته الي ما قبل الموت بشهرين لا يكون
الا بطريق الاستناد وهو خاص بقوله الامام ابو حنيفة رحمه الله فان يكن صاحب
التحريم في كلامه هذا الذي هو خلاف الصحيح الذي ذكره بعد فاشيا علي قول
الامام

الامام فلا يحكم بمنعها عن الميراث بامكان مضى ثلاث حيض بل ولا بحقيقة مضى
لان عدتها بعد الاجلين للفرار مع انه علي القول الضعيف القابل باستناد العدة
كاستناد الطلاق الاول المدة فيبقى منها عشر اشهر ان وعشرة ايام لا تمام بعد
الاجلين علي قول الامام ابو حنيفة رحمه الله وان كان يريد مذهب ابو يوسف علي قول الامام
رحمه الله في اصل عدة الفار وهي ثلاث حيض عند فابو يوسف لا يرى لا يرى
وقوع هذا الطلاق لانه لا يقول بالاستناد ويقول بالاقصا فيلغو الطلاق
وعليها عدة الوفاة فترث منه **ومحمد** رحمه الله وافق ابو يوسف علي الاقتصار
فلا يقع الطلاق المضاف عند كما عند ابو يوسف وان كان محمد يوافق الامام
في تقدير عدة الفار بعد الاجلين لكنه في غير هذه الصورة كتنجيز المريض
طلاقا باينا اما هذا فغير فار عند محمد لعدم وقوع الطلاق الذي اضافته
ما قبل موته بكذا كما قال ابو يوسف باقتصاره علي وقت الموت فيلغو **في هذا**
يتلخص الاتفاق علي ميراثها من الميت وان اختلف التخرج فالامام ابو حنيفة
يقول باستناد الطلاق الاول المدة والعدة اما ان تكون كذلك مستندة لاول
الدة علي رواية او مقتصرة علي وقت الموت علي الاصح فعلي رواية استناد
العدة تكون عدتها لفراره بعد الاجلين ولم ينقض لبقاء شهرين وعشرة
ايام من عدة الوفاة ولا يعتبر وجود ثلاث حيض في شهرين حقيقة فضلا
عن امكن حصولها فترث لموته في عدتها مع ان هذا المرجوح وهو القول
باستناد العدة **واما** علي الصحيح عند الامام وهو عدم استناد العدة
فترث ايضا لان ابتدا عدتها وقت موته كما سذكره فالامام ورثها علي
الحالين علي حالة الاستناد ومضى شهرين وعلي حالة الاقتصار لمبدأ
العدة من وقت الموت فقد وافق الصحابين علي توريتها لقولها بعدم وقوع
الطلاق فتعد عدة الوفاة وترث فلذا كان ارثها متفقا عليه **هذا هو**
الحكم المذهبي الصحيح فلا يعدل الي غيره **فايدة عظيمة** نقلناها من
مختصر الاصل لابي سليمان من باب طلاق المريض ومثلها في قاضي خان
وابو سليمان اسمه موسى بن سليمان الجوزجاني كان رفيق المعلي بن منصور

علي صح

فقد وافق
الصحابين
علي توريتها

عمره عليه المامون القضا فلم يقبل ومن تصانيفه السير الصغير وكتاب الصلاة
 وكتاب الرهن وروى عن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله الكتب والامالي قال من صور
 الفرار لو قال مسلم لزوجته الذمية وهو مريض مرض الموت انت طالق ثلاثا
 اذا سلمت فاسلمت ورثت بموته في العدة وكذا لو قال لها وهي امه اذا اعتقت
 فاعتقت ومات في العدة لانه تعد الطلاق بعد ما وجب لها الارث وكذا لو قال
 رقيق لزوجته الحرة اذا اعتقت فانت طالق ثلاثا ثم اعتق طلعت وورثت ولو قال
 لزوجته الامه اذا اعتقت فانت طالق ثلاثا ثم اعتق طلعت وورثت ان مات
 في العدة لانه فار لتعد الطلاق بعد عتقها **ومن الصور التي لا يكون بها فارا**
 لو قال المريض لزوجته الامه انت طالق غدا ثلاثا وقال مولاها انت حرة
 غدا طلعت وعتقت ولا يرث بموته في العدة لانه طلعتا وليس بغار وكذا لو
 كانت ذمية فقال لها انت طالق غدا ثلاثا فاسلمت قبل وقوع الطلاق
 او بعده ثم مات لم ترثه وكذا لو اسلم زوج الكافرة ثم مرض فقال انت طالق
 ثلاثا ثم اسلمت فمات في العدة لانه طلق وليس بغار ولو قال انت طالق
 غدا فاسلمت من الغد لم ترث ولو قال المولى انت حرة غدا بحضور الزوج
 وقال الزوج انت طالق ثلاثا بعد غد فهو فار فترثه ان مات في العدة
 وان لم يعلم بقول المولى فليس بغار فلا ترث **تنبيه** مهمة للغاية
 قد منا انه يكون الطلاق للمضاف مستندا وتكون العدة مقتصرة على
 وقت الموت على الصحيح عند الامام وترث المرأة والي ذلك اشار في الحقايق
 لكن لم يفصح عن الميراث نصا وان استفيد بدقة النظر في كلامه وقد
 صرح به الصدر سليمان **واما** الحقايق فقال فيها قال لامرأته انت طالق
 قبل موت فلان بشهر فمات فلان قبل تمام الشهر لا يقع الطلاق بالاجماع
 لعدم الشرط ولو مات تمام الشهر فعنده يقع مستندا الى اول الشهر وعندها
 يقع مقتصرا على حال الموت ولو كان مكان موت فلان قدومه او دخوله
 الدار يقع مقتصرا على حال القدوم والدخول بالاتفاق ثم ان كان الطلاق
 المعلق باينا او ثلاثا فثمرة الخلاف تظهر فيما اذا خالعهما في خلال الشهر
 ثم مات

ثم مات تمام الشهر وهي في العدة حيث يقع الطلاق الثلاث او البايين ويبطل
 الخلع ويرد الزوج بدل الخلع في قول ابي حنيفة لظهور بطلان الخلع باستناد
 الثلاث او البايين الى اول الشهر وعندها يقع الثلاث او البايين ولا يبطل الخلع
 لعدم الاستناد اما اذا مات فلان بعد العدة باسقاط سقط مستبين الخلق
 او بغير علة لعدم الدخول بها لا يقع الثلاث لعدم المحل وشرط الاستناد ان
 ثبت ثم سد لما عرف وان كان الطلاق المعلق رجعيًا فثمرة الخلاف تظهر فيما
 اذا وطئها في الشهر حيث يصير مراجعاعنده وعند ما لا يصير مراجععا
وهل تظهر ثمرة الخلاف في العدة فيه اختلاف عند البعض فظهر فتعبد
 العدة من اول الشهر اي الذي اضيف الطلاق اليه عند ابي حنيفة رحمه الله
 وعندهما من الحال اي مبدا عدتها من حال الموت قال في الجامع الكبير لقاضي
 خان الاصم ان العدة من حال الموت بلا خلاف وعليه الفتوى من هذا الجامع
 والبسوطين انتهى **وكذا** قال ابن الملك في شرح المجمع وفايدة الخلاف في
 الاقتصار والاستناد تظهر في مسائل منها العدة تعتبر عنده من اول الشهر
 وعندهما من الحال وفي الجامع الكبير لقاضي خان رحمه الله الاصم ان العدة تعتبر
 من حال الموت اتفاقا وعليه الفتوى انتهى وقد ذكر هذا ابن الملك في شرحه
 قوله لو قال انت طالق قبل موت فلان بشهر فمات تمامه فهو مستند
 وقال لا يقتصر فيكون اعتبار مبدا عدتها من وقت موت الزوج اظهر
 فيما اذا اضاف الطلاق لما قبل موته بكذا اتعلق حقا بما له عند نزول امر
 الموت به وقد ذكر مسئلة تعليق الزوج بموته عقب مسئلة تعليقها بموت
 فلان فدل على ان ابتداء العدة من وقت موت الزوج اظهر منه في موت فلان
 لتعلق حق الشرع او الزوج بالعدة فلا يظهر فيها الاستناد مطلقا لا رجعي
 ولا باين **فاذا ذكر** استحقاق الميراث لها وكان الاولى بل الواجب التصريح
 به كما صرح به شيخ الاسلام فخر الدين عثمان بن ابراهيم المارديني في شرحه
 من الصدر سليمان رحمهم الله **فقال** اما العدة فالصحيح انها تجب عنده
 اي الامام من وقت الموت كذا في التحرير قال العلامة السمرقندي وعليه كذا هو الصحيح

اما العدة انها تجب
 من وقت الموت
 كذا هو الصحيح

الفتوى انتهى **لا يقال** هذا في صورة تعليقه بما قبل موت زيد بشهر ودعوا في
تعليق الزوج بما قبل موته بشهر **انا نقول** قد ذكر كلاهما الصدر سليمان فالحكم
متحد حيث نص عليه بعد تعليقه بما قبل موت زيد بشهر **فقال** الصدر سليمان
رحمه الله في فتته ولو كان طلاقا لا يقع عندهما وعندك يقع ولا يرثها وترثه بشرط
بقاء العدة ولا يتأني على الاصح انتهى **وقال** شارحه الفخر المارديني شرح التفرغ في
الارث انما يتأني على قوله اي الامام فاذا قال اي الزوج لها انت طالق قبل موته
بشهر والطلاق باين لا يرثها لان الطلاق وقع قبل الموت ولو قال لها قبل موتي
بشهر فانها ترثه بشرط بقاء العدة وقت موته ومعناه ان الطلاق كان
واقعا من اول الشهر بطريق الاستناد وانقطع النكاح حين ذاك فلا بد من
قيام اثره وقت الموت وهو العدة لترث به لكن هذا انما يتأني اذا كان ابتداء
العدة من اول الشهر وقد تقدم ان الاصح عنده اي الامام اعتبارها من وقت
الموت وهذا معني قول الشيخ يعقوب الماتن وهو الصدر سليمان ولا يتأني على الاصح
اي توقف ارثها على العدة **قلت** يعني المستند لان الاصح اعتبارها من وقت
الموت عند ابي حنيفة فترثه من غير نظر لما مضى من حيض وغيره انتهى ثم قال
ولا يظهر الاستناد في حق الميراث لما فيه من حقهما المتعلق بماله عند موته
انتهت عبارته رحمه الله **واقول** قد اشار الى عدم ظهور الاستناد في حقيقة
استحقاق ارث التي اضيف طلاقها الرجعي الى تلك المدة وهو مفاد ما تقدم
من ان الصحيح اعتبار العدة وقت الموت **واقول** توضيحا لاستحقاق الميراث
لها مطلقا بعدم استناد العدة انه لا يقال ان الاصل ان الشيء اذا ثبت يثبت
جميع لوازمه نص على هذا الاصل الكمال بن الهمام فموجبه ثبوت العدة وقت
استناد الطلاق **انا نقول** محل ثبوت اللازم للزوم مالم يعارضه شيء اخر
وقد عارضه هنا الاحتياط في امر العدة فانها تثبت مع الشك نص على ثبوتها
مع الكمال وفي كلامه في ذلك الاصل اشارة اليه **ومن** صور المعارضة فاذا
قال احدا كما طالقها ضنا ثلاثا ثلاثا ثم بين في واحدة كان عليها العدة
من وقت البيان **ومنها** التي خلاها خلوة صحيحة وتصادق على عدم الوطئ
فطلقها

وترثه بشرط بقاء
العدة

نطلقها ليس له رجعتها وعليها العدة احتياطا وكستولدين لرجل قال . .
احدا كما حرة ثم حاضتا ثلاثا ثلاثا فبين في احدهما كان عليها العدة من
وقت البيان لان العدة تثبت مع الشك **ومن** صور المعارضة فاذا قال
احدا كما حرة فقطعت يد احدهما ثم بين في المقطوع فالارض للمولي **ومنها** ما
في الكنز قال احدا كما حرة فجاء ثم بين في احدهما فارثهما للمولي **فهذا**
ظهر ان الاصح عند ابي حنيفة عدم استناد العدة لمبدأ الطلاق المضاف
لما قبل الموت بل اذا ولا يلزم من استناد الطلاق لمبدأ المدة استناد لازمه
وهو العدة **وهذا** قد من الله سبحانه وتعالى به علي فله الحمد والشكر علي
الدوام ببركة الامام الاعظم وممد النبي صلى الله عليه وسلم فاني قد
اتبعته وما ابتدعت وما اعربت فان الذي ضررته عن شرح التحرير ومثني
الصدر سليمان وشارحه المارديني التحرير قد نص عليه قاضي خان الفقيه
الشهير في شرحه الجامع الكبير وفي المبسوطين كما بينته سابقا عن الحقائق
وجمع البحرين الواصل اليه كل احد بلا من ولا يستبعد ولا يستغرب الا من من
لم يدق عذب هذا المشرب **واذا علمت هذا** التحقيق والتحرير بين ان
نظم الامام عمر النسغ الذي قد مناه انما هو علي غير الصحيح بمشيه علي منع . .
ارثها حيث قال . انت كذا قبل ممات من ذكر . بمدة مستند لا مقتصر
فلم ترث في قوله انت كذا . قبل وفاتي بكذا اذا مضى
فلزم علينا نظم الصحيح والتبنيه علي ما فرعه علي ذلك الضعيف **فقلت**
تعريفه بمنعها عن ارثها . فرع استناد عدة كانت لها . مبدوها الوقوع للطلاق
والراجح القصر بالاتفاق . لعدة علي وفاة الغاني . ورثها الامام والشخات
علي اختلاف الحكم في التخرج . انقيته من متعب مخرج . فاندفع التعديل بالحريضات
وابعد الحالين عن ثقات . واقترصت مودة الموت . فارثها محضر عن فوت
ناقلة علمنا الحصري . في شرحه التحرير للكبير . حافظه محمد الشيباني
عن الشيخ المرتضى النعماني . بمثنه الصدر سليمان ذكر . وشرحه للمارديني شهر
ثم نظمت ما يرد به علي من استغراب ذلك الذي ضررته باسناده للمكتب المشهورة

بيان
اضطجاعي

المعتبرة **فقلت** وابن الملك يقول والحقايق وقاضي خان شارح لمحقق
بالجماع الاكبر والبسطين ان ذا هو الصحيح دون من لذا ينبغي استغراب ما تحريرا
من عارف مدقق بين الوري علمية ذوي القوي مع ضعفيه ملاحظا لطاوع العافية
لذي الفرس حالة اضطررني مكابدة مع شدة او جامعي فاشكر لفضل مالك مهين
بمنه بفرضه والسنن ثم الصلاة والسلام ابدا تخص طه المصطفى محمد

فايدة مناسبة نظمتها بقولي

- احكام شرع بامور اربعة • ثابتة معلومة متبعة •
- فان يضاف طلاقها المدة • قبل عات فاستناد عند •
- ثم اقتصار بالمات قالا • يعنى بفضلها تعالى •
- منقلب عن برة ولم يبر • مبين بحديثها اذا استمر •

اعلم بان الاحكام تثبت بأربعة طرق بطريق الاستناد والاقتصار
والتبيين والانقلاب **فصورة الاول** علي مذهب الامام **وصورة الثاني**

علي مذهبهما ما تقدم **والثالث** التبيين فيما اذا قال لها اذا حضت
فانت طالق فرات الدم لا يقع فان استمر ثلاثة ايام وقع من حين رات

والرابع الانقلاب اليمين موجبة للبر فاذا حنت فيها انقلبت موجبة
للكفارة انتهى **وقد** اطلعني الله تعالى بفضل علي هذا التحرير وقد

كان خفيا علينا اذ لم نسمع غير ذلك التقرير ولم اجد كتابا وكيف يصل اليها
الفقيه حتى وجدت نسختين من شرح التحرير ووجدت نسختين من

شرح الفخر المارديني ملن الصدر سليمان رحمهم الله واحدة تاريخها
ثامن عشرين رجب سنة اربع وسبعين وسبع فائدة والثانية تاريخها

اثنين وسبعين وسبع مائة وذلك ببركة الامام الاعظم وقد رات النبي
صلى الله عليه وسلم وكان انتهاء التأليف باواخر ربيع الاول سنة اربع

وستين والى وكان الفراغ من كتابة هذه الرسالة اللطيفة غيبة يوم الاثنين
الموافق في شهر جمادى الثانية احد شهر عام السادس عشر بعد الثلاثين

والالف من هجرة سيدنا محمد صلى الله تعالى عليه وعلى آله واصحابه وسلم

في هوز محمد صالح
بن محمد عباس
يرداد

٢٠
الرسالة العشرون كشف الغناع
الرفيع من مسئلة التبرع بمسا
يستحق الرضيع تاليق
حسن الشزيبالي
غفر الله له
امين

فهرسة الرسالة

سئل عن فطلق زعم الاعسار ووجود متبرعه فهل يجاب
في الجواب ان الاب يلزم بعد انقضاء العدة باجرة الحضانه
 وباجرة الارضاع وبالاتفاق علي الصغير
وفيه ان الاب اذا وجد متبرعه بالارضاع لا ياخذ المحضونه
 من الحاضنة بل المرصعة ترضع عندها
وفيه اذا طلبت الام اجرة الحضانه لا يدفع للاجنبيه
 حتى لا يرضي احد من يستحقه
وفيه الكلام على من يلي حضانه الصغير وعلى الترتيب في الولاية
وفيه ان المستحق للحضانه اذا لم يرض باسائه الاباجر
 او بازدي من اجر المثل وتوفر شروط القيام في المتبرعه تقدم المتبرعه
وفيه الكلام على ان الحضانه حق الصغير وما يثبتني عليه
وفيه اجبار الاب علي الاتفاق علي الصغير
وفيه حكم ما لو كان للصغير مال وغير ذلك
وفيه هل تجبر الام علي الحضانه ام لا تجبر وهل غير الام ممن
 يستحق الحضانه كذلك
وفيه ان العمة الموصرة الغير المتزوجه بالاجنبي انما تقدم
 علي الام ان كان الاب معسرا
وفيه سقوط حضانه الجدة بسبب امسائه في بيت زوج بنتها

بسم الله

بسم الله الرحمن الرحيم وبه تقني **الحمد لله** الولي الحميد
 خالق الشقي والسعيد جاعل كلا ميسرا لما خلق له فليس
 له عنه محيد وقد نبه من كان رضيعا صغيرا حين بلوغه
 وقد حقيرا بفضل والديه وحمل امه وارضاعه وتحميها امرا
 فظيرا بما تضمنه النهي عن قول به الاذي ولو سيرا فلا
 تقل لهما اف وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا فن فرط
 واضاع ولله رضيعا ولو فقيرا لقد احرم نفسه من الترحم عليه
 وابدله بالسب والخسران لا تباعه هوي نفسه وشحمها
 بطول الزمان وقد نبه المصطفى الرسول بقوله كفي بالمرء
 اثما ان يضيع من يعول وتغافل فظن انه يعذر بترك
 المفروض عليه لقيام غيره عنه بولده المنسوب اليه فمنعه
 عطامه وانتزعه من امه وما خشي عذاب جهنم امامه
 وقد اخبره المصطفى النذير بما لا محيد عنه يوم لا ينفعه
 الندامة فقال من فرق بين والدته وولدها فرق الله
 بينه وبين احبته يوم القيامة وهذا كناية عن محبة
 عن الجنة وايدان بدخوله النار اذ هو التفرق لبعده
 عن الاحبة بدار الكرامة والقرار لانه اضاع صغيره وارثك
 كبيره **والصلاة والسلام** علي سيد الانبياء وسيد الابرار وكل
 تقى القائل فانزعت الرحمة الا من قلب شقي **وبعد** فيقول
 العبد الضعيف بين الموالى حسن الخلق الشريفي **هذه** رسالة
سميتها كشف القناع الرفيع عن مسئلة التبرع بما يستحق
 الرضيع **وقد** سئلت عن رجل طلق زوجته وفرض لرضيع له
 عليه قد لا يسيرا احقر من ان يذكر لامة في نظير ارضاعها :-

في الام الحاضنة المستوفية للمقتضى
 عند ما اذا طلبت الام اجرة الحضانه
 الصغير اذا طلبت الام اجرة الحضانه
 لا ياخذ المحضونه بل المرصعة ترضع
 عندها
 اذا طلبت الام اجرة الحضانه لا يدفع
 للاجنبيه
 حتى لا يرضي احد من يستحقه
 الكلام على من يلي حضانه الصغير
 وعلى الترتيب في الولاية
 ان المستحق للحضانه اذا لم يرض
 باسائه الاباجر
 او بازدي من اجر المثل
 وتوفر شروط القيام
 في المتبرعه تقدم المتبرعه
 الكلام على ان الحضانه حق الصغير
 وما يثبتني عليه
 اجبار الاب علي الاتفاق
 علي الصغير
 حكم ما لو كان للصغير مال
 وغير ذلك
 هل تجبر الام علي الحضانه
 ام لا تجبر وهل غير الام ممن
 يستحق الحضانه كذلك
 ان العمة الموصرة الغير المتزوجه
 بالاجنبي انما تقدم
 علي الام ان كان الاب معسرا
 سقوط حضانه الجدة بسبب امسائه
 في بيت زوج بنتها

وحضانتها والقيام به والسهر. ثم اراد قطع ذلك المقرر بدعواه
وجود متبرعة بالرضاع وانه عن المقرر اعسر. او سكنت عن
الاعسار لظهور كذبه فيه لان الامر على القدرة اشهر. فهل
يؤخذ الصغير من امه وتقر. ويدفع لمن زعمت التبرع وما
الحكم المحرر. افتونا ما جورين غير ناظرين لمجرد ما كتبه مولفه
ورطر. واوضحوا الاستدلال. وبينوا وجه المقال. ارشدكم
اللهم الكريم المتعال. وبلغكم من فضله احسن المال **فاجبت**
طامعاً في جزيل الثواب من الكريم الوهاب **وقلت** الحمد لله
ما في الصواب الأم احق بالولد قبل الفرقه وبعدها. وبانقضاء
عدتها. لها الاجرة على الحضانه. ولها اجرة اخري على
الارضاع. ويلزم الوالد بالاجرتين. وبانفاقة على الصغير
مكسوة ودهن وغيرها **فان** ادعي وجود متبرعة بالارضاع
لا يأخذ الولد من امه فيبقى عندها لاستحقاقها الحضانه
وتاتي المتبرعة لترضع الصغير عندها ليلا ونهارا تقوم بارضاعه
حتى يشبع كلما طلبه كيلا يهلك ايمرض جوعا لدلالة حاله على
طلبه فان لسان الحال انطق من لسان المقال وبكاؤه فؤاد
بحاجته لشرب اللبن وازالة ضرره للحال فكل عاقل لسمع
بكائه يحث المرضعة على تحصيل مراده وقيامها اليه باحسن
الفعال **واذا** طلبت الام اجرة الحضانه لا يدفع للاجنبيه حتى
لا يرضي احد من يستحق الحضانه بامساك الصغير بدون
اجر فان الحق في الحضانه لها وهي احق مالم تطلب زيادة اكثر
من اجرة الاجنبيه بغبن فاحش لان الام اشفق وانظر للصبي
وفي الاخذ منها اضراؤها وبالولد فكانت اولي **وكذلك** من يستحق
الحضانه

عن شيخنا الشيخ سليمان النصارى
فاجبت طامعاً في جزيل الثواب من الكريم الوهاب
ما في الصواب الأم احق بالولد قبل الفرقه وبعدها. وبانقضاء
عدتها. لها الاجرة على الحضانه. ولها اجرة اخري على
الارضاع. ويلزم الوالد بالاجرتين. وبانفاقة على الصغير
مكسوة ودهن وغيرها **فان** ادعي وجود متبرعة بالارضاع
لا يأخذ الولد من امه فيبقى عندها لاستحقاقها الحضانه
وتاتي المتبرعة لترضع الصغير عندها ليلا ونهارا تقوم بارضاعه
حتى يشبع كلما طلبه كيلا يهلك ايمرض جوعا لدلالة حاله على
طلبه فان لسان الحال انطق من لسان المقال وبكاؤه فؤاد
بحاجته لشرب اللبن وازالة ضرره للحال فكل عاقل لسمع
بكائه يحث المرضعة على تحصيل مراده وقيامها اليه باحسن
الفعال **واذا** طلبت الام اجرة الحضانه لا يدفع للاجنبيه حتى
لا يرضي احد من يستحق الحضانه بامساك الصغير بدون
اجر فان الحق في الحضانه لها وهي احق مالم تطلب زيادة اكثر
من اجرة الاجنبيه بغبن فاحش لان الام اشفق وانظر للصبي
وفي الاخذ منها اضراؤها وبالولد فكانت اولي **وكذلك** من يستحق
الحضانه

الحضانه بعد الام تكون احق بامساكه باجرة لا تزيد عن اجرة
الاجنبيه نظرا للصغير **ثم** بعد الام يكون الاحق بالحضانه ام
الامر **ثم** امها وان علت **ثم** ام الاخر **ثم** امها وان علت لانها
قربة الى الولاد وهي اشفق **ثم** الاخت الشقيقة **ثم** الاخت
لام **ثم** الاخت لاب **ثم** بنت الاخت الشقيقة **ثم** بنت الاخت
لام **ثم** الخالة الشقيقة **ثم** الخالة لام **ثم** الخالة لاب **ثم**
بنت الاخت لاب **ثم** بنت الاخ الشقيقة **ثم** بنت الاخ لام
ثم بنت الاخ لاب **ثم** العمه الشقيقة **ثم** العمه لام **ثم** العمه
لاب **ثم** خالات الام على ترتيبهن **ثم** عمات الام على الترتيب
ثم خالات الاب على الترتيب **ثم** عمات الاب على الترتيب **وهكذا**
في الاجداد والمجدات يستحق الحضانه كل انثى تدلي باصل
على الترتيب ولاحق لبنات العمه والخالة في الحضانه لانهم
غير محرم **ثم** اذ لم توجد امرأة من محارم الصغير مستحقة
للحضانه ممن تقدم تكون الحضانه للعصبات على ترتيبهم
في الارث على ما عرف في موضعه يقدم الاقرب فالاقرب لان
الولاية له. غير ان الصغيرة لا تدفع الي غير المحرم من الاقارب
كابن العم **ثم** اذ لم يكن للصغير عصبه يدفع الي ذوي الارحام
على ترتيبهم عندا في حقيقه كاخ من ام وعم من ام وقال وخوهم لان
لم ولاية الانكاح عنده فكذا الحضانه **فتنبه** ايها القاضي
والمفتي ولا تقدم على اضاغه حق الصغير واستحقاق الحضانه
على هذا الترتيب **فاذا** قدر ان كل مستحقة للحضانه او
ستحق لها لم يرض بامساك الصغير او الصغيرة الا باجرا وبازيد
من اجر المثل **حينئذ** اذا توفرت شروط القيام بالصغير في

والذي في الدار تقدم خالات الاب على
عمات الام **ثم** بنت الاخت الشقيقة **ثم** بنت الاخت
لام **ثم** الخالة الشقيقة **ثم** الخالة لام **ثم** الخالة لاب **ثم**
بنت الاخت لاب **ثم** بنت الاخ الشقيقة **ثم** بنت الاخ لام
ثم بنت الاخ لاب **ثم** العمه الشقيقة **ثم** العمه لام **ثم** العمه
لاب **ثم** خالات الام على ترتيبهن **ثم** عمات الام على الترتيب
ثم خالات الاب على الترتيب **ثم** عمات الاب على الترتيب **وهكذا**
في الاجداد والمجدات يستحق الحضانه كل انثى تدلي باصل
على الترتيب ولاحق لبنات العمه والخالة في الحضانه لانهم
غير محرم **ثم** اذ لم توجد امرأة من محارم الصغير مستحقة
للحضانه ممن تقدم تكون الحضانه للعصبات على ترتيبهم
في الارث على ما عرف في موضعه يقدم الاقرب فالاقرب لان
الولاية له. غير ان الصغيرة لا تدفع الي غير المحرم من الاقارب
كابن العم **ثم** اذ لم يكن للصغير عصبه يدفع الي ذوي الارحام
على ترتيبهم عندا في حقيقه كاخ من ام وعم من ام وقال وخوهم لان
لم ولاية الانكاح عنده فكذا الحضانه **فتنبه** ايها القاضي
والمفتي ولا تقدم على اضاغه حق الصغير واستحقاق الحضانه
على هذا الترتيب **فاذا** قدر ان كل مستحقة للحضانه او
ستحق لها لم يرض بامساك الصغير او الصغيرة الا باجرا وبازيد
من اجر المثل **حينئذ** اذا توفرت شروط القيام بالصغير في

التبرعة كما **سند كره** تقدم فان احتل حالها لا يدفع اليها لان الام اذا كانت فاجرة او تخرج غالب الاوقات وتترك البنت ضابطة لا تستحق حضانة فكيف اذا كانت التبرعة بمثلها **واعلم** ان الحضانة حق الصغير لا احتياجه الي من يكفله فتارة يحتاج الي من يقوم بمنفعة بدنه في حضانه وتارة الي من يقوم بحفظ ماله حتى لا يلحقه الضرر وجعل كل واحد منهما الي من هو اقوم به وابصر **فالولاية في المال** جعلت الي الاب والجد والوصي لكمال العقل والقوة على تنمية المال والسفر والتجارة واقتحام الاهوال **وحق** الحضانه جعل الي النساء ابتداء لانهن ابصر واقوم علي حفظ الصبيان ومعالجتهم وزيادة شفقتهم ولا زفتم للبيوت في كل حال **وولاية** الزوج قد افردتها برأيه **وقد علمت** ترتيب مستحق الحضانه **فاذا اقدرا** ان احدا لا يرضي بامساك الصغير من مستحق الحضانه الا باجرا وازيد من اجر المثل يقال بدفع الصغير للاجنبيته واني يكون هذا ايو جدا امتناع من جميع من يستحق الحضانه عن امساك الصغير بمنزلة بدون اجر حتي يقال بدفع الصغير للاجنبيته المتبرعة غاية الامر ان لا يرضي مستحق الحضانه بالارضاع بدون اجر وترضي ببقاء الصغير بمنزله لا تاخذ عليه اجرا فتاتي الاجنبية وتتفرغ للارضاع عند مستحق الحضانه واني يكون هذا ليس هذا بممكن عقلا وعادة الا بطريق الغرض والتقدير **وقد اتفق** المشايخ علي ان الاب يجبر علي نفقة الصغيره وعلي صيانتها اذا استغني عن النساء واذا كان للصغير مال انفق عليه الاب منه ان شاء وان غاب المال له ان يستاذن القاضي ليرجع بما انفق قضاء وله الرجوع ديانته ان اتفق بنيت الرجوع في مال الصغير واذا كان كل من الاب والولد فقيرا فعند الامام انخصاف علي الاب ان يتكفف الناس وينفق علي اولاده الصغار وقيل

اذا كان للصغير مال ينفق عليه منه بالاجر

وقيل نفقتهم في بيت المال وهذا اذا كان الاب عاجزا عن الكسب وان كان قادرا علي الكسب فان امتنع عن الكسب حبس ولا يترك بدون تقرير عليه **والحبس** وهو محبوس لانه يضيع حق الصغير فيقتضي عليه وتوفر الام ونحوها بالاستدانة والاتفاق لترجع علي الاب وليعلم الاب انه لا فائدة في حبسه لما يلزمه بعد خروجه مما فرض واستدانة الامر فيبادر الي الخروج ولايتها وان في مقامه وجلسه بالحبس لان كثيرا من السفلة يرضي لنفسه بالبقاء في الحبس واكل الصدقة اضرا من حبسه وعنادا فاذا علم الاب انه مطالب بما يتعهد مفروضه عليه يادر الي الخروج للاتفاق والتكسب **تنبيه** علمت استحقاق الحضانه علي الترتيب وبيع القول بوجوب الحضانه علي الام وجبرها اذا امتنعت صريح في شرح الكيزانها لا تجبر وعليه الفتوي كما في الولوالجية والوقعات لانها عسى ان تعجز عن الحضانه **وقال** الفقهاء الثلاثة ابو الليث والهندواني وضواهر زاده انها تجبر **اقول** ينبغي ان يكون كذلك الحكم في كل مستحق للحضانه علي الترتيب لانه قيد في الظهيرية جبر الام بان لا يكون للصغير نحو المجدة وقد رضيت بامساكه فانه يدفع اليها لان الام لما اسقطت حقها بقي حق الولد فصارت بمنزلة الميتة فانقل الحق لمن يليها من الحاضنات انتهى **وقال** الشيخ زين بن نجيم رحمه الله تعالى وحيث اختلف الترجيح في هذه المسئلة فالاول الافتاء بقول الفقهاء الثلاثة وكلام الحاكم الشهيد يدل علي ان قول الفقهاء الثلاثة ظاهر الرواية **وقلت** وهذا منه يخالف صنيعة فيما اذا اختلف الترجيح فانه يميل الي اتباع ما عليه الفتوي ووجه ظاهر فان المرأة عاجزة حقيقة وشرعا ولهذا وجبت نفقتها علي قرابتها المحرم الموسر بمجرد فقرها الوجود عجزها بخلاف الرجل **تنبيه اخر**

هل تجبر الام علي الحضانه

اذا وجد الزوج متبرعة بالارضاع

اذا وجدت المتبرعة قال الزيلعي وان رضيت الاجنبية ان ترضعه بغير امر
او بدون اجر مثل والام باجر المثل فالاجنبية اولى **هـ** يعني فترضعه عند
امه كما ذكره في قوله ويستاجر من ترضعه عندها اي عند الام **قلت** والمراد
بالاجنبية اما حقيقة اذا فعدت النساء اللاتي لهن الحضنة بعد الام
واما ان يراد الاجنبية في الجملة فمن يلى الام لانها لاحق لها مع الام الابد
تركها او طلبها زيدا على الاجرة **هـ** وقال في شرح النقاية للشيخ قاسم عن شرح
الشيخ لغز الاسلام فان وجد الزوج من ترضعه بغير اجر فله ان لا يعطى
الا اجر اجر اكن المرأة ترضعه عندها **هـ** فهو مقيد لكلام الزيلعي هنا
وهو ايضا موضح به عند قول الكنز ويستاجر من ترضعه عندها
اي عند الام كما ذكرناه وذلك لان حق الحضنة غير حق الارضاع والحضنة
للأم ثم لمن يلها كما ذكرناه **فاذا انتهى الحق** الى وجوده مع الام وليست
متزوجة بغير محرم للصغير **فقد** قال في شرح النقاية فانصه وفي الخاتمة
والظهيرية صغيرة لها اب معسر وعمة موسرة ارادت العمة ان
تربي اي وترضع الولد مجتانا ولا تمنع الولد عن الام والام تاتي ذلك
وتطلب الاجر ونفقة الولد اختلفوا فيه والصحيح ان يقال للام اما
ان تحسني الولد بغير اجر واما ان تدفعيه الى العمة ومقابل الصحيح
هو ما قاله في البحر ان الام اذا ثبت ان تحسني الابا اجر ونفقة الولد
فالام احق بالولد وانما يبطل حق الام لو احتكمت في اجر الارضاع بالكثر
من اجر مثلها والصحيح ان يقال للام الخ **واذا** وجدت من هي اقرب من
العمة من اهل الحضنة فالحق لها في امساك الصغير بغير اجر كما لا امر
وترضعه العمة عندها **وانما** قيدت العمة ونحوها يكونها غير متزوج
بغير محرم للصغير لانها حينئذ لاحق لها في اخذ الولد وانما لها ان
تتبرع بارضاع عند من لها الحضنة **واقول** يستفاد من تقييد

العمة

مثل في رجل يرضع من
مبنة وولدت لها بنتا وامها تاتي
تريد حضنتها هل يدفع للام
ذلك الاجرة هل يدفع للام
فاجاب المصريح به في الزيلعي
وغيره ان الاجنبية اذا تربعت
بارضاعه والام تطلب الاجرة ولا
ترضعه الا بها فالصحيح ان يقال
واما الحضنة فالصحيح ان يقال
للأم اما ان تحسني الولد بغير اجر
واما ان تدفعيه للام او لمن لها
حق في الحضنة كما في الخاتمة
والبرازية والظهيرية وكثير من
الكتب انتهى خيرية

العمة باليسار والاب بالا عسار ان الاب اذا كان موسرا تكون الام احق
بامساك الولد باجر المثل نظرا للصغير اذا لا ضرر فيه على الاب الموسر
فلا تقدم العمة المتبرعة انتهى **وحيث** علمت ما قدناه فنقول يجب على
الحاكم اذا ادعى الاب وجود متبرعة ان يحتاط فلا يجيبه بمجرد ادعائه ولا بمجرد
امره تدعي التبرع لان الحق ثابت للام شرعا فلا يبطل بمجرد قول غيرها ولا
بمجرد المدعية وطلبها اخذ الولد فانه قد يفعل تواطيا ويحتل على الام
لا سقاط ما قرر على الاب فان الام لقوة شفقتها لما تربي الاجنبية تريد
اخذ الولد بدون اجرة ترك الاجرة وتقبل على اخذ الولد بغير شيء ويحتل
الضرر وذلك يودي الى الام لا يخفى ولا يفعل هذا الا السوقة والاراذل
والسفل من رجاع العامة **وقد** علمنا ان الحضنة حق الصغير على ما تقدم
فعلى القاضي لطف الله به ان ينظر **فاذا امكن الامر** ان يترك الولد
لعدم قدرتها على ترك الغرض مع امساك الولد لضرورة مؤنتها
واحتياجها لما ينزل الدين من الماكل ان يحتاط في امر الصغير وينظر
في امر الاجنبية التي تزعم التبرع لدفع التواطؤ مع الاب والاحتيل على
الام لاضاعة التقرير وعملها بالصغير **هل** للاجنبية لبن وهل
مها رضيع يزعم الذي تريد التبرع بارضاعه **هـ** حضنته وهل
لها زوج ويرضي باخذ الولد ويرضي بمزاجته لابنه في الرضاع والسر
به والقيام له وهل للمتبرع قوة وقدرة على القيام بالولدين وهل
يرضي زوجها ظاهرا وباطنا بان يصدق ظاهره بكونه غنيا سمح النفس
رضي الاخلاق واسع النفقة **هـ** تاركا نظره لما يطلبه الزوج من امراته
فيتركها لتقوم بارضاع الولدين ويطعمها ما يليق بالمراضع لتكثير
البن وتترك خدعة البيت للتفرغ عن طبع وغسل وعجن وغرلة قمح
وغل دقيق وغير ذلك وتقييد بمصلحة الصغيرين وينفق على

الصغير من فيما يحتاجه **وينظر** القاضي بالسؤال من الجيران الثقات
 هل ظاهر حالها القدرة على السهر والارضاع والصبر على ازالة الخارج من
 الصغير والاجنبى وغسل ثيابه من عايطه خصوصا في زمن البرد وتصبر
 على غسل جسده بماء مسخن وتصبر على السهر به في الليالي الطوال خصوصا
 في شدة البرد فتترك الكت والغطا والدخول في فراش زوجها معه وتبادر
 للقيام لاخذ الصغير حين يقوم باكيا واعطائه ثديها وترمي ولدها
 الذي ولدته وتقبل على الذي تبرعت بارضاعه وتصبر على اخذ الولد
 جملة وتعطي كالا ثديا وخصوصا مع وجع عين واذن للصغير فانه
 لا يهدأ ليلا ولا نهارا وربما قامت على اقدامها حامله له وهي منه
 وتتلطف به وتدور به ليسكن ما به ويتركه الصباح من شدة وجعه
 كلما تكرر منه ذلك فتكرر القيام به ليلا للضرورة كما هي عادة الرضيع
 ومثا هلكا احد ليلا ونهارا **وخن** نشاهد حالنا مع ام ولدا الذي
 ليس معها غيره وكذا نرى ونسمع جيراننا واولادهم لولا ان الولد
 ينهر الام ويحثها على القيام لاخذ الولد وربما شتمها مرات كثيرة في كل
 ليلة مع بكاء الصغير وربما صبت الماء على وجهها لغلبة نومها
 وثقله عليها وكسلها وشدة تعبها لتقوم وتسكت الولد بارضا
 وحمله وازالة بوله وعايطه الذي احرق جسده بببله الخرق التي
 عليه وتغيرها بخرق نظاف جافة هل تستطيع المتبرعة ذلك كله
 وتستعد لجميع محتاجات الرضيع من ثياب نظاف وخرق جافة غير التي
 ملئت من الخارج منه **فيجب** على مولانا القاضي حفظه الله تعالى ونور
 بصيرته اذ اثبت عنده انه ليس للصغير مستحق لحضانه من تقدم
 بيان ان لا يقبل قول الولد عندي متبرعة بارضاع ولدي وحضانه
 حتى يحضرها وينظرها القاضي وينظر فيما ذكرناه جميعا ويحضر
 زوجها

زوجها ان كان لها زوج هل يرضي ويصدق على ارادة التبرع منها فاذا
 لم يظهر للقاضي ذلك لا يصدق ولا يقبل قول الوالد وبقي الولد مع امه
 ويلزم الاب بما يجب عليه للام كان دعوي وجود المتبرعة لا يفعل غالبا
 الاحيلة على الام ووسيلة الى تركها المقر على الاب وفيه من الضرر
 هو ظاهر لكل احد **وكيف** ترضي الاجنبية بالتبرع وتقدر مع وجود
 ما ذكرناه ولزومه عليها وقد رخصنا على ان الام سقط حقها في
 تزويجها بغير محرم للصغير لما ان الزوج يعطيه نورا وينظر اليه نورا
 والنور الشيء القليل والشئ النظر بغضب وبعض طرو العين
 لكرهه من ينظر اليه **ولذا** لو كانت الحجة التي استحققت الحضانه
 تمسك الولد ببنت زوج بنتها الاجنبى جاز للاب اخذه من الحجة لسقوط
 حقها به كزوجها بغير محرم للصغير **وخن** نرى كما شاهدناه من
 المواضع المستاجرات لمرض الام ان الوالد يعطي المرضعة اجرة
 وافرة بقدر ما يرضيها ويطعمها ما احببت ويظعن من معها من
 اولاد وزوج ثم انها تظهر للعجز وتغيب عن ارضاع الصغير عما
 يودي الى ضرره مع كونه في يد امه وابيه ثم لا يزال يتلطف بالمرضعة
 حتى تقبل على الولد مع ما رآه لولدها واذا تكرر منها ذلك يطلب
 الولد غيرها فتسمع به وتتقاعد عن الحضور والارضاع واذا علمت
 الثانية تطلب اكثر مما كان جعل لها ثم لا يحصل منها ما يرضي الام والولد
 ويحصل للولد من المرض لقلة اللبن وتغيره ما هو ظاهر **وقد** يتكلف
 شراء جارية مرضعة معها ولدها ولا يحصل المراد منها لغلبة شفتها
 على ولدها دون الرضيع وغلبة طبعها الجاف عليها فلا يقدر على
 تاليفها لطباع اهل الرضيع والتلطف به الا النادر **فن** علم هذا
 كيف يقدم على الفتوى او على القضاء بمجرد قول الاب عندي مرضعة

لا يجوز للمجدة الاحضان
 في بيت زوج بنتها

الرسالة الحادية والعشرون كتاب العتاق

ايضا ذوي الدراية لوصفهم كلف

السعاية تاليف الفقير

حسن الشرنبلالي

الحنيف عفي الله

عنه امين

في حوز محمد صالح بن محمد
عباس ميرداد كان الله
لها والمسلمين اجمعين

متبرعة فيقدم علي تكليف الام بدفع الولد او اخذه وامساكه

بغير اجر ولا يفعل ذلك الا من علم عدم استقامة حاله ولا حول

ولا قوة الا بالله العلي العظيم وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلي

الله علي سيدنا محمد وعلي آله واصحابه وسلم نقلت في ١٢ جماد الثاني

١٣١٦ سنة علي يد كاتبها محمد صالح بن محمد عباس ميرداد عفي الله لهما

والمسلمين اجمعين والحمد لله اولا واخرا وظاهرا وباطنا

٣ وهذا اخر ما تحصل من هذه

الرسالة في حق ارضاع الولد

والمتبرعة ولما ذكرناه والله اعلم

صح صح

بسم الله الرحمن الرحيم وبه تعتي ورجائي وعليه اعتمادي في كل حاضر وبادي .
الحمد لله الذي دبر الكاينات باحسن تدبير . واعتق من امتثل امره بمنه وهو العلم
 الخبير . والصلاة والسلام على الحبيب البشير . المجتبي ملاذكل مستجير . وعليه واصحابه
 نجوم الهداية . والتابعين والائمة المجتهدين ومقلديهم ذوي العناية **وبعد** فيقول
 المرجي من الله سبحانه العفو والهداية والوقاية حسن الشربل الى بلغة الله من
 فضله نيل الامل والمعاني **هذه** نبذة لتحرير حكم المستقي بالنبان ورد الشبهة في
 قسميه بواضح البيان قسم يسعي بعد صرته وآخر يسعي لفك رقبته وتحقيق
 سعائه ولد ادعاه في المرض . ولم ار من ناقش فيه ولا من اعترض **سميتها** بقا
 ذوي الدراية لوصف من كلف بالسعائه وكشف الشبهة الحاصلة فيما نقل في
 البحر الرائق وغيره كشرح المنظومة للإمام عبد الله النسفي والحقايق **قال** في البحر
 اعلم ان المدبر في زمن سعائه كالمكاتب عند الامام وعندهما حرمديون فتتفرع
 الاحكام فلا تقبل شهادته ولا يزوج نفسه عنه كما في الجمع من الجنائيات ولو ترك
 مدبرا فقتل خطأ وهو يسعي للوارث فعليه قيمته لوليه وقالاديتة علم عاقلة
 انتهى وهكذا في الكافي وعلمه بما ذكرناه وكذا المنجز عتقه في مرض الموت اذا لم
 يخرج من الثلث فانه في زمن سعائه كالمكاتب عنده فلا تقبل شهادته كما في
 شهادات البرازية وحكم جنائيته كجنائيه المكاتب كما في شرح الجمع للمصنف وقول
 هنا يعتق المدبر بموت المولي من ثلث المال يدل عليه فان لم يخرج من الثلث لم يعتق
 حتى يسعي ويؤيدها انتهى عبارة البحر ثم ذكر في كتاب الشهادات مثله وكذا
 في الاشباه والنظائر وغيرها **واقول** قد صدرت تلك العبارات وهي مخالفة لنص
 الامام وان وردت مثلها سند الامام فاختلف النقل عنه ولم تحرره الاعلام والمقر
 ان الخلاف بين الامام وصاحبيه في تجزئ الاعتاق وحصول العتق وعلمه فحين
 اعتق بعينه لا فيمن اعتق كله فجزا او معلقا على شرط فوجد في مرض او صحة
 وسعائه بعد سعائه حرمديون كالمدبر اذا لم يخرج من الثلث اما قوله في البحر
 اعلم ان المدبر كالمكاتب في زمن سعائه ليس التحقيق وان ورد فنقول كما استخرج
 وقد اشار الى ذلك فيما قال في الحقايق . ويعتق يسعي لاجل الرقبه . فحكمه حكم عبد كاتبة
 المستقي

المستقي لاجل الرقبه في اعتاق احد الشريكين والورثة والغرفاء في اعتاق المريض .
 كالمكاتب عنده وعندهما صر عليه دين بناء على تجزئ الاعتاق غير انه اذا عجز لا يرد الي
 الرق والمكاتب يرد **وانما** قال لاجل الرقبه اي لفكها لان المستقي بعد نزول العتق
 يسعي وهو حرا لاتفاق كالرهن اذا اعتق العبد المرهون وهو معسر يسعي العبد
 وهو حر وكذا اذا اعتق عبد المديون وهو معسر يسعي وهو حر من زيادات قاضي
 انتهى **واقول** في جعله المعتق كله في المرض وهو مديون مثل المكاتب تأمل سند كره
 وكذا قال الامام شمس الاسلام والمسلمين ابو البركات عبد الله بن احمد صاحب الكنز
 والكافي في المصنف شرح المنظومة **قوله** ومعتق اراد به معتق البعض والمعتق الذي
 يسعي لاجل فكاك الرقبه سواء كان معتق البعض او معتق الكل بان كان العبد .
 مديونا وقد اعتقه مولاه في مرض موته **قوله** يسعي لاجل الرقبه اي لاجل فكاك
 الرقبه حتى اذا سعي لاجل فكاك الرقبه يكون حرا بالاجماع كالعبد المرهون اذا
 اعتقه الرهن وهو معسر كذا في المختلف وغيره **وذكر** في الايضاح ان المستقي على
 ضربين كل من يسعي في تخليص رقبته فهو في حكم المكاتب عند اي حنيفه رضي الله عنه
 وكل من يسعي في بدل رقبته الذي لزمه بالعتق او في قيمة رقبته لاجل بدل شرط
 عليه او لدين ثبت في رقبته فهو كالحرفي احكامه كالعبد المرهون يعتقه الرهن
 وهو معسر والعبد الماذون اذا اعتق وعليه دين والامة التي اعتقها سيدها
 علي ان تزوجه ثم ابت فانها تسعي في قيمتها وهي حرة وهذه المسئلة بناء على
 تجزئ الاعتاق وعدده فافهم انتهى **فقد** جعل المعتق كله في المرض وهو مديون
 من قبيل الساعي في عتق رقبته وفكها **وقد** ذكر اي النسفي وصاحب الحقايق
 في تقسيم المستقي خلافا عن الامام فان معتق الكل وان كان على المولي او عليه
 دين سعائه سعائه حرمديون فليس حكمه حكم المكاتب فان عتق المكاتب موقوف
 على اداء بدل الكاتبة والمنجز عتقه في المرض عتقه غير متوقف وان لزم عليه سعائه
 بعد موت مولاه **ثم** اقول ان النظم لا يتناول الذي اعتقه مولاه في مرض موته فلا
 نسلم باصوريه النظم ولا ما حكم عليه بانه اراده لان عتقه كالحاصل باعتاق مالكه
 منجز فهو بعد موت مولاه يسعي لدين لزم لا التحصيل فك رقبته اللهم الا ان يكون

المستقي على
ضربين

المنجز عتقه في
مرض موته

المعتق في المرض
كالمرهون

المدير حال سعادته

جعل المدير حال
سعادته في البحر
كالملك في البحر
ليس محررا

الملك عبد ما
بقي عليه درهم
معتق البعض
كالملك

هبة الدين

الناظم صرح في شرح له بذلك فان يكن صرح به يرد عليه ما اورده ردا على من صرح
به فيما سنده و في كلام هذين الشارحين تدافع فان المعتق في المرض كالمرهون
اذا اعتقه الراهن معسرا وقد جعل الاول من يسعي لفك رقبتة والثاني ضده
وليس مسلما فان كلامهما يسعي وهو حر كالمدير يسعي وهو حر **ولهذا** لم يمثل
بذلك في السراج الوهاج حيث قال المستسعي عند ابي حنيفة علي ضربين كل من
يسعي في تخليص رقبتة فهو كالملك وكل من يسعي في بدل رقبتة الذي لزمه بالمعتق
او في قيمة رقبتة لاجل بدل شرط عليه او لدين ثبت في رقبتة فهو كالحر انتهى ولا
شك ان المدير قد عتق كذا بموت المولي كما سنبينه فهو ان يسعي يسعي وهو حر
فلم يكن كالملك فجعل المدير حال حياته سعائه كالملك في البحر ليس محررا
فان الملك رقيق حال سعائه وذلك لنص الشارع الملك عبد ما بقي عليه
درهم والمدير حر من الثلث وسنبينه **ولهذا** قصر التشبيه به علي معتق البعض
الامام الاجل الكبير ابو بكر الرازي في شرح الجامع الكبير فقال والمعتق بعينه
عند ابي حنيفة كالملك في حدوده وارث جنائته وميراثه وشهادته
وذكر الدليل ثم قال والمعني الجامع بينهما ان سعائه لاجل الخلاص من رقبته
انتهى فاذا فهمومه ان من سعيه لدين لزمه لا لفك رقبتة ليس كالملك
لانه حر مديون كالمدير **وفي** التارخانية قال لعبدته انت حر علي قيمة
رقبتك فقبل فهو بمنزلة الحر ولو ابر المولي الملك من مال الكتابة فلم يقبل
فهو حر وعليه ان يودي الكتابة لان هبة الدين من عليه الدين يصح من
غير قبول يعني بالسكوت وتردد بالرد وكذلك الابرا فاذا برى يحصل
العتق فاذا رد صاحب البدل دينه عليه وهو حر انتهى **فهذا** يسعي وهو
حر كالمدير فتعلم بذلك ان قول صاحب البحر ومن وافقه تقليد العبارة نص
فيها علي ان المدير في زمن سعائه كالملك عند ابي حنيفة ليس محررا لان
المدير حر مديون ان سعي فيما فرعه من قوله فلا تقبل شهادته ولا يزوج
نفسه عند الامام ليس مسلما استناده للامام وان وقع في بعض الكتب بؤول
لما علمت من تقسيم الامام المستسعي الي قسمين والمدير من القسم الذي
يسعي

يسعي في دين وهو حر وليست سعائه لفك رقبتة **وقوله** كما في الجمع من الجنائيات
ونصه لو ترك مديرا فقتل خطأ وهو يسعي للوارث فعليه قيمته انتهى قد
يقال ان هذا مفرع علي ما قيل ان المستسعي كالملك وليس ذلك علي عمومه فيتناول
المدير لان جنائته حال سعائه جنائته حر مديون فوجبها علي عاقلة مولاه لنزول
حريته بموت مولاه قال في الكنز وغيره وعاقلة المعتق قبيلة مولاه **قوله** وهكذا
في الكافي وعلمه بما ذكرناه فيه ما قدمناه فلا نسلم ان مجرد تشبيه المدير بالملك
يكون حال سعائه رقيقا للنص علي حريته المدير بمجرد موت سيده **وصاحب الكافي**
قد ذكر ما يخالفه كما قدمناه عنه في شرح المنظومة من التقسيم وهو الذي لا يعدل عنه
لظهور وجهه بنص الشارع **قوله** في البحر وكذا المنجز عتقه في مرض الموت اذا التزم
يخرج من الثلث وانه في زمن سعائه كالملك عند فلا تقبل شهادته كما في شهادته
البرازية لم اره فيها وعبارتها لا تقبل شهادة المدير انتهى ووصفه بالمدير حقيقة
انما هو في حياة سيده واما بعد موته فهو حر مقبول الشهادة **ولكن** قد نص
علي ذلك في فصول العمادي وتهديب الخاصي بقوله المريض اذا اعتق عبدا في
مرض موته ولا مال له سواء فعتقه موقوف عند ابي حنيفة حتى اذا شهد هذا
المعتق لا تقبل شهادته لانه من التصرفات التي لا تحمل الفسخ بعد النفاذ
فتتوقف انتهى **وجه** عدم تسليم اسناده للامام انه قد يكون ماخوذا من
التشبيه في حال السعائه بالملك كما قال بعضهم المستسعي كالملك وليس ذلك
علي إطلاقه ويرشع ذلك قوله لانه من التصرفات التي لا تحمل الفسخ بعد النفاذ
لان عتقه نفذ بمجرد اعتاق مالكه فسعائه لدين سعائه حر مديون وكيف يقال
انه من التصرفات التي لا تحمل الفسخ بعد النفاذ لان عتقه نفذ بمجرد اعتاق
مالكه فسعائه لدين سعائه حر مديون وكيف يقال انه من التصرفات التي لا تحمل
الفسخ بعد النفاذ فيتوقف هل يكون النافذ موقوفا ثم قال في العمادية وينظر
في وصايا الصغري وقد رايت وعزاه في الصغري بقوله في الباب الثامن من
الدفتر الثاني من الزيادات انتهى **واقول** يمكن ان يكون ماخوذا من مجرد تشبيه
المستسعي بالملك فالوقوف ليس في عتقه انما هو في سقوط السعائه عنه لتصرف

قتل مديرا
خطا

عاقلة المعتق

قول صاحب البحر
ان المنجز عتقه
في مرض الموت
كالملك فيه
ما فيه

لا تقبل شهادة
المدير
اعتق المريض
عبدا

العتق لا ينقض

المريض فيما يتعلق به من حق الوارث بالفلثين والعتق لا ينقض حقيقة لا كلاً ولا بعضاً فنقض بعضه أو كله يكون نقضاً حكماً بلزوم السعاية على المعتق في المرض إذا لم يرز الغريم أو الوارث بإسقاط السعاية **لأن هذا** يعارضه نص الإمام على ما قد فانه عن الإمام من تقسيم المستسعي إلى قسمين أحدهما من يسعى لفك رقبتة كالمكاتب ومعتق البعض والمعلق عتقه على مال أو خدمة والثاني من يسعى لدين لزمه الأول عند زمن سعايته والثاني حرمديون والمخز عتقه في المرض حرمديون أن لزمته السعاية **ولأن** سلم وصح نقله عن الإمام نصاً فقد اختلف النقل والوجه لوافق نص الشارع وليصدق تعريف التدبير الموجب لعتق المدبر مجرد موت مولاه من غير توقف على شيء كما قال المحقق الكمال بن الإمام التدبير شرعاً العتق الموقوف بعد الموت في المملوك معلقاً بالموت مطلقاً لفظاً أو معني انتهى والمعلق ينزل بوجود شرطه كلاً لا يتوقف له على غيره وتعلق السعاية به لا يعارض فن نص على توقف عتقه كلاً أو بعضاً إلى أداء السعاية لم يتحرر المناط وأبطل تعريف التدبير إذ لم يلاحظ مدلول نص الشارع **روي** ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن المدبر لا يباع ولا يوهب ولا يورث وهو حر من الثلث قال الزيلعي فانه قد أي التدبير سبباً في الحال للمعتق وتعلق بمطلق موت المولي فيعتق بعد موت المولي بكلامه لا بكلام أخري فاستحال ذلك فم توقف عتقه على شيء غير شرطه فلا يعول على ما خالفه ومنه قوله في البحر وحكم جنايته المكاتب كما في شرح المجمع للمصنف أقول ونه لو ترك مدبراً فقتل خطأ قبل الفراغ من السعاية قال أبو حنيفة عليه أن يؤدي قيمته نفسه لمولي القتل لأنه بمنزلة المكاتب عنده وقال لا على عاقلة دية القتل لأنه حرمديون عندها انتهى وقد نظمه النسفي فقال
• مدبر من بعد موت السيد • يقتل إنساناً بلا عتق •
• وكان يستسعي يؤدي قيمته • ويلزمان دية عاقلة •
وقال الشارع قتل إنساناً خطأ فعليه أن يسعى في قيمته لمولي القتل عنده أي الإمام لأن المستسعي كالمكاتب عنده وحكم المكاتب هذا وعندهما حرمديون فيجب على

تعريف التدبير
المعلق ينزل
بوجود شرطه

المدبر لا يباع

ترك مدبراً فقتل

- مدبر من بعد موت السيد • يقتل إنساناً بلا عتق •
- وكان يستسعي يؤدي قيمته • ويلزمان دية عاقلة •

علي

علي عاقلة كل الدية **واقول** هذا يخالف ما قد فانه عن الإمام من أنه حال سعايته حرمديون لأنه لا يسعى في فك رقبتة بل في حصص الورثة أو الغريم فجنايته جناية هراً اتفاقاً **ولعل** هذا من إطلاق تشبيه المستسعي بالمكاتب فانه قال في شرح المجمع للمصنف قبل هذا الواعته في مرضه فقتله خطأ وسعى في قيمته فعليه السعاية ثانية للوارث لا لنقض العتق معني لأن العتق في مرض الموت وصية ولا وصية للقاتل فانه يسعى عند أبي حنيفة في قيمته سعاية أخري للوارث لكان الجناية إذا كانت قيمته أقل من الدية وقال الدية علي عاقلة لأنه كالحرمديون وعند المستسعي كالمكاتب فيكون حكمه حكمه والمكاتب إذا قتل إنساناً خطأ يلزمه الأقل من قيمته ومن دية المقتول وهذه من فروع تجزي الاعتاق انتهى وهذا يخالف ما قد فانه عنه **قوله** في البحر وقولهم هنا يعتق المدبر بموت المولي من ثلث المال يدل عليه فإن لم يخرج من الثلث لم يعتق حتى يسعى ويؤديها انتهى **اقول** يريد نحو ما قاله في شرح المختار فإن لم يخرج من الثلث فبحسابه معناه بحسب ثلث ماله يعتق منه بقدره ويسعى في باقيه انتهت عبارة شرح المختار **وقيل ذلك** في المحيط قال وأما حكم المدبر بعد موت المولي فانه يعتق في آخر جزء من حياته أن كان يخرج من الثلث فإن لم يخرج يعتق ثلثه ويسعى في ثلثيه انتهى **وليس** ذلك مسلماً فإن عتقه كلاً حصل مجرد موت المولي أو قبيل زهوق روحه على التحقيق فلم يتوقف حرية شيء منه على السعاية كما يفيد نص الحديث وعبارات المحققين كما قال الزيلعي المدبر المعلق عتقه بنفس الموت أي موت سيده فلا يشترط فيه اعتاق أحد ثم قال وموت المولي يعتق من ثلث ماله وانما يسعى إذا لم يكن له مال غيره لأنه وصية ومحلها الثلث ولم يسلم له شيء إلا إذا سلم للورثة ضعفه والدين مقدم على الوصية ولا يمكن نقض العتق فيجب نقضه معني برد قيمته يعين لدين يستغرق ويرد لدين لا لتحصيل حرية فقول في الاختيار يعتق منه بقدره المراد سقوط السعاية عنه بقدر الثلث وليس المراد تجزي عتقه وكذا قوله في المحيط يعتق ثلثه ويسعى في ثلثيه المراد سقوط السعاية لنزول عتقه كلاً بمجرد موت السيد **وما** يدفع ذلك مما يدفع للإمام أنه توقف عتق السعاية

اعتقه في مرضه
فقتله

المكاتب قتل
إنساناً

حكم المدبر بعد

عتق المدبر حاصل
قبيل زهوق روح
المولي على التحقيق

الدين تقدم

مما يدفع للإمام أنه
توقف عتق السعاية

الایهام الذي يظن به توقف عتق الثلثين على اداء السعاية قوله في الدرر والفرر
 وموت المولى يعتق المدبر من الثلث ويسعى في ثلثيه ان لم يترك غيره وله وارث ولم
 يحزه اي التدبير حتى لو لم يكن له وارث او كان واجازه يعتق كله لانه في حكم الوصية
 فيقدم على بيت المال ويجوز باجازه الوارث ويسعى في كله اي في كل قيمته ولو لم يكن
 ولا يمكن نقص العتق فيجب رد قيمته انتهى وقوله في الدرر ولم يحزه اي التدبير
 يعني موجهه كلا وهو عتق جميعه فانا اذ التدبير لا يتوقف نفاذه بل موجهه
 لحق الوارث او الغريم ولذا يعتق ولا وارث له وليس عليه لبيت المال شيء ويلزم
 على ظاهر عتق ثلثه فقط بقاءه رقيقا في الثلثين وتأخر عتقه ولا موجب له
 لوجود شرط عتقه بموت المولى **ويدفعه** اي الایهام قول الكاف والهداية
 في باب العتق في المرض ومن اعتق عبدا في مرضه او باع وحابا او وهب فذلك
 كله جائز وهو معتبر من الثلث ويضرب مع اصحاب الوصايا في الضرب لاحقية
 الوصية لان الوصية ايجاب بعد الموت وهذا منجز قبل الموت واعتباره من
 الثلث لتعلق حق الورثة ولم يسع العبدان اجازت الورثة انتهى والجامع بينهما
 عتق المدبر قبيل زهوق الروح على التحقيق او عقب الموت على ظاهر التدبير
 لانه لا يحتاج لاعتاق احد لعتقه بمجرد موت سيده **وكلام** الكاف والهداية هنا
 يعارضه قوله في الكاف من الوصايا مريض ملك ابنه بالغ وهو قيمته ومات
 وله ابنان سواه عتق وورث منه بالاتفاق لخروجه من الثلث ولا سعاية عليه
 عند ابن حنيفة وعندها يسعى في قيمته لان العتق في مرض الموت وصية للوارث
 فتجب السعاية بنقص الوصية مضي لانه لا يمكن نقضه حقيقة ولم انه لو وجبت
 السعاية عليه لبطلت من حيث تجب ولا تجب ببيان ان السعاية اذا وجبت
 صار كالمكاتب والمكاتب لا يرث لانه عبد فابقي عليه درهم واذا لم يرث صار
 الوصية لغير الوارث فتصح وان لم يخرج من الثلث تجب السعاية ولا يرث لان
 المستسعي كالمكاتب عنده وعندهما يرث لانه حر مديون عندها انتهى وقد نظم
 الامام عمر النسف رحمه الله تعالى بقوله . اذا ارثني الابن مريض وهلك
 عن شروه لم يسع والارث ملك . ولم يرث اذا سعي وافتيا . فوزناه فيهما واستسعا
 ثم قال

مريض ملك ابنه

المكاتب لا يرث

ثم قال في شرحه واذا لم يخرج الابن من الثلث يسعى في الثلثين عنده ولا يرث لان
 المستسعي كالمكاتب عنده والمكاتب لا يرث انتهى **وقد علمت** انه ليس كل مستسعي
 يكون كالمكاتب بل في معتق البعض ونحوه كما نص عليه الامام في تقسيم المستسعي فان
 يكن الامام قد نص على هذا المخالف له وان لم يكن تخريجا من الشارع يكون المأخوذ به
 ما طابق نص الحديث من ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه والمكاتب عبد فابقي عليه
 درهم فافترا ويدفع ذلك المنظوم ويدفع كل عبارة على منواله نص المعتمرات على
 خلافه **فيها** ما قال في الخلاصة وفي الاصل من كتاب الدعوى في باب اقرار المريض
 بالولد وفي آخر كتاب الاقرار من مختصر القدوري رجل له عبد في صحته فافترني
 مرض موته انه ابنه وليس له نسب معروف ومثله يولد لمثله فانه ابنه ويرثه
 ولا يسعى في شيء سواء كان اصل العلوق في ملكه او لم يكن وعتقه من جميع المال وكذا
 لو كان عليه دين محيط بجميع ماله وليس فيه ابطال حق الغرماء والورثة انتهى
ومثله في النزازية وكذا يكون حكم ولد البيعة اذا ادعاه البايع وقد ولدت
 لدون ستة اشهر مذ بيعت ثبت نسبه وصارت ام ولد له كما في الكاف فلا
 سعاية لانه يعلم المريض على ما ذكرناه عن الاصل والقدوري **وقد** ذكر في الكاف
 من باب اقرار المريض مثل ما في القدوري والاصل فلا يعدل عنه غير انه سكت
 عن السعاية وقد علم عدم لزومها عليه من قوله في الكافي وشارك الورثة ولا يمنع
 المرض صحة هذه الدعوة لان النسب من الحوايج الاصلية ومثله في شرح الجمع لابن
 الملك وفي شرح المصنف ولا يمنع هذا الاقرار بالمرض لان النسب من الحوايج
 الاصلية ولا تامة فيه لحق الغرماء ولا للورثة لانه غير مستلزم للارث قطعاً
 الا يري انه يجوز ان يثبت نسبه منه ثم لا يرثه لما منع من الميراث واذا انتفى المانع
 صار كالوارث المعروف فيشارك ورثته انتهى ومثله في الدرر والغرر والمكفر
 والهداية وشرحهما **وقال** الزيلعي وان اقر بسلام مميز مجهول يولد لمثله انه ابنه
 وصدقه الغلام ثبت نسبه ولو مريضاً وشارك الورثة لان النسب من الحوايج
 الاصلية وهو ايضا اقرار على نفسه على ما بيناه وليس فيه ضرر على غيره قصد
 فيصح وقد ذكرناها في الدعوى والعناق ووجه الزيلعي كونه من الحوايج الاصلية

اقر ببنوة عبد

ولد البيعة اذا ادعاه البايع

النسب من الحوايج الاصلية

ثم قال

بانه يحتاج الى بقاء نسله وحاجته مقدمة على حق الورثة ولان الاقرار بالنسب ليس فيه ابطال حقهم قصدا وانما يبطل حقهم بالموت بشرط ان يتحد بينهما اي المقر وابنه يعني مع انتفاع بقية موانع الارث انتهى **فهذا** يتامل فيما قد فناه عن الكاف في مسئلة شرا المريض ابنه انه اذا لم يخرج من الثلث قال يجب عليه السعاية ولا يرث انتهى والحال انه عتق بنص الشارع بملكه وليس ثبوت النسب والبنوة الا باقرار المريض فكيف يلزم الولد السعاية ويحرم الارث واقرار والده به من الحوايج الاصلية والتحرير ما في الخلاصة عن الاصل والقدروري وقد ذكر مثل ذلك في الكاف كما قدمناه فصار ما في الكافي متدا فعا ولكن التحرير ما في الكاف من باب اقرار المريض موافقا للاصل والقدروري والهداية والكنز وشروحا فلا سعاية على الولد وله مشاركة الورثة **اذ لا فرق** بين الولد الذي كان في ملك المقر حال صحته ثم مرض فاقربه وبين من اشتراه وهو مريض يجامع تعلق حق الورثة بثلاثي ماله للمريض ولا تعلق لهم بالولد فلا سعاية عليه ويرث لكونه من الحوايج الاصلية كما علمته فالرجع لما في الخلاصة والاصل والقدروري والهداية والكنز وشروحا وما في الكاف موافقا لها فلا يعدل عنه فليتنبه لهذا فانه دقيق مهم والله الموفق بحسنه وكرمه **وبوض** ما قلناه من ان المدبر حال سعيته حر لا يتوقف حريته على اداء السعاية **مسائل** في الكافي **منها** لو قال لامته انت حررة قبل موت فلان شهران مات وهما في ملكه عتقا لان الاضافة الى الام اضافة الى الولد قصدا الخ وهذا يعنى حالة المرض والصحة فلزوم السعاية لو حصل بعد العتق لا يمنع قبول الشهادة ولا احكام الحرية **وفي الكاف** كل مملوك املكه الى ثلاثين سنة فهو حر لا يعتق الا ما يملكه في المستقبل وهذا يشمل حالة المرض فلا يمنع استسعاؤه قبول الشهادة ولا اتصافه باحكام الحرية **وفي الكاف** ان ملكك عبدا فهو حر وان ملكك مائة درهم فعبيدي حرحت بوجود الشرط وهذا يعنى لزوم السعاية بالمرض وعدمها فلا يمنع من احكام الحرية بالسعاية **وفي الكاف** كل مملوك لي حر عتق عبده ومدبروه ولا يعتق مكاتبه الا ان ينوبهم وكذا يعتق البعض ثم قال ويعتق البعض كالمكاتب عند ابي حنيفة فلتصور الملك لا يتناوله الا بالنية فهذا تخصيص لمنع قبول

قال لامته انت حررة قبل موت فلان شهر

قال لكل مملوك املكه الى ثلاثين سنة فهو حر

قبول الشهادة ممن يسعى لفك رقبتة اذا لم ينوبه لا غيره **وفي الكافي** ان تسربت امة في حررة فتسري امة كانت في ملكه عتقت وهذا يشمل حالة المرض فسعيته ا وهي حررة فلا يمنع قبول الشهادة وفي الكاف كل عبد بشرى بكذا فهو حر بشره جمع فعانتوا وهذا يعنى المرض فلا يمنع من قبول الشهادة ولا احكام الحرية لهم وان لم ينوبهم سعاية **فهذا** يعنى تاويل كل عبارة فيها لهام بقاء رقب في المدبر بقدر سعيته وعبارة فيها نص عليه فتد الى نص الامام الذي قسم به السعاية الى قسمين والغرق بين المدبر ونحوه وبين المعلق عتقه على الاداء او معتق البعض ظاهر وهو مفاد نص الحديث في المدبر **روي** نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المدبر لا يباع ولا يوهب وهو حر من الثلث فيجري حكمه فيما يملكه **وقد** قال في البدايع بعد المدبر معلق عتقه بموت المولي والمعلق بالشرط يزول عند وجود الشرط سواء كان الموت حقيقة او حكما بالحكم بالحاق ويعتبر من ثلث المال يوم مات المولي انتهى **وقيمة** ثلثا قيمته الدبر قيمته قنا على المغني به واختار الصدرا الشهيد انها النصف وفي الولو الجمية هو المختار كذا في البحر **وفي الكافي** الفتاوي الصغرى عن فتاوي ابي الليث انها نصف قيمته قنا وبه يفتى وهو الاصح انتهى **وفي** التجنيس والمزيد رجل مات وترك مدبرا يعتق ووجب عليه السعاية في القيمة فكيف يقوم مدبرا وكذا الوقتل قتيلا او جني جنائيه يقوم قيمته مدبرا واختلفوا في ذلك والمختار نصف قيمته قنا لان الانتفاع بالمملوك نوعان انتفاع بعينه وانتفاع ببدله وهو الثمن والانتفاع بالعين قائم وبالبديل وهو الثمن غير قائم فكان الباع نصف قيمة العين انتهى وهذا مفيد عتقه بمجرد الموت ولزوم السعاية عليه وهو حر وحصول الجنائية منه حال حياة مولاه لوجوب والا فهو بعد الموت حر جنائيه جنائيه الاصرار على التحقيق في الصحة تصير ام ولد له سواء كان معها ولدا ولم يكن وان كان القول في المرض فان كان معها ولد تصير ام ولد له وتعتق من جميع ماله وان لم يكن معها ولد تعتق من الثلث في عتاق فتاوي قاضي خان انتهى واذا كان معها ولد صار ابنا له وورث ولا سعاية عليه ولا عليها **هذا** هو التحرير بمنته اللطيف الخبير

كل عبد بشرى

الغرق

قيمة الدبر

الانتفاع نوعان

اقربا مومية ولد جاريتة

فانحص ما تقدم
قال السيد الجوي في
حاشية الإشباه وهو
تحقيق بالقول حقيق
بعض عليه بالنواجذ
أهـ

لو ادعى الزوج ولادة زوجته
قبل مضي اقل مدة الحمل
من وقت التزوج وأدعى
وضعه جله ولم يتلأعنا

فانحص بما قد مناه محرران المدبر اذا لم يخرج من الثلث يسعي وهو حصر واحكامه احكام
الاحرار وكذا المعلق في مرض الموت والمعق علي مال او خدمة اذ اقبل المال او الخدمة له احكام
الاحرار والولد الذي ادعاه المريض حر وارث لا سعاية عليه ولا علي احد بادعائه انها
امولده والله الموفق بحمد وكرمه انتهى تاليفها في ربيع الثاني وكتابة هذه النسخة بيد
مؤلفها في سادس ذي الحجة الحرام ثلثة خمس وستين والفي **ثم حدثت** بعده مسئلة
صحة رجل تزوج امرأة ثم ولدت بنتا فقال الزوج ولديها لدون ستة اشهر بثلاثة
ايام فليست بنتي وقالت الزوجة ولديها لتمام ستة اشهر ويوم من يوم تزوجتني
ثم طلقها ولم يلاعن ثم مات بعد اشهر فتنازع الورثة ووصي البنت في ميراثها
فتمسك الورثة بنفي الزوج نسبها كما ذكر **فاجبت** بان القول قول الزوجة ولم ينقطع
نسب البنت بحجر النفي وفات واللعان فترث البنت من الاب المذكور **ثم** قضى حاكم
حنفي بهذا فترافع الورثة ووصي البنت لدي حنفي وتمسك الورثة بنفي الزوج
نسب البنت وارادوا اقامة البينة علي ما ادعاه الزوج من الولادة لستة اشهر
الاثلاثة ايام ونفيه نسب البنت ليمنعوها من الميراث **فاجبت** بان حكم الحنفي
بثبوت نسبها واستحقاقها الميراث حكم صحيح لا ينقض ولا تسع البينة المذكورة ووجه
ذلك ان البينة انما تحكي قول الزوج الذي لم يقبل منه والتزوج بالزوجة ثابت وبيان
مدة الحمل ثبت بقول الزوجة المحكوم به والنسب مما يحتاج ويحتاج لاثباته كزوج
تزوج المشرقة بالمغربية اذا ولدت لستة اشهر من النكاح وبينها وبين الزوج مسيرة ثلثين
اثبت نسبه منه لا مكان الوصول اليها بكرامة طي المسافة او حمل قرين من الجن
ولا يتبع النسب الابا لللعان وقد استحال وجوده وفي مسئلتنا العبرة للعقد ولا
يتعين تاريخ حجة النكاح لا بدايه قطعا لا مكان سبق الزوج سراجه وعلانية به
اكثر للسمعة فالعبرة لقول الزوجة نكحتني من ستة اشهر كالقول الزوج انه ولد لها
وايضا البينة التي اريد اقامتها بينة نفي وهي لا تقبل **مسئلة** ثابتة صحة ايضا
سئلت عن زوجين بينهما بنت تقول الزوجة هي بنتي منك واعترف الزوج بانها
بنته منها ثم مات الزوج فقضى للبنت ميراثها منه مع بقية اولاد له ثم ماتت الزوجة
عن البنت وعن اخت لام وعن ابن عم عاصب فطلبت البنت ميراثها من الام فقارضاها
بقية

بقية ورثتها بان الزوجة كانت اقرت بنسبها ثم انها نفتها وقالت انها مملوكتي فهل
تسمع بينة الورثة وتمنع البنت من ميراث امها المذكورة **فاجبت** باستحقاق البنت
المذكورة نصف ما تركته الام وللعاصب الباقي ولا شيء للاخت لام لجهها بالبنت وذلك
لثبوت نسبها وهو ما يبطل بالرجوع عن الاقرار به وكونه من الحوايج الاصلية فلا يعتقر
لتصديق الورثة ولا تملك الام ابطاله وقد قضى بثبوته باستحقاق الميراث من الاب
ايضا كما ذكر ولا يحتاج هنا لاثباته لما ان الاخت والعاصب قد اقرابه ونزعان ايضا
رجوع الامام فثبت باقرارها عليهما ايضا وبطل ارادتهما الرجوع وابطاله **وجه**
الزوج ان الزوج قد صدق بانها بنته منها فصح الاقرار ولا يملك الرجوع عنه قال
في شرح المختار واذا صح الاقرار به لاي ولد والوالدين لا يملكان الرجوع فيه ولا نه
من الحوايج الاصلية بخلاف ما فيه بحيل النسب علي الغير كالاخ والعم لان فيه تحميلة علي
الاب والمجد فيضمن امرين بحيل النسب علي غيره والاقرار له بالمال فيبطل التحميل وهذا
الاقرار وصية وله الرجوع عنها واذا لم يرجع المقر بنسبها او عم او خوه بقي وصية وله
المال لكن هو مؤخر عن قريب ووارث بعيد فيقدم عليه ذ ورحم ثم مولي ثم مولا كما هو
مقرر في محله **فايدة** للتنبية لصورة الشهادة علي الولادة بعد موت الزوج او الطلاق
وقيام العدة لا تثبت الشهادة علي الولادة الا بمعاينة خروج الولد من فرج الام ولا يمتنع
القبول بالنظر للضرورة كالشهادة علي الزنا فكيف يتاتي نظر رجلين او رجل وامرأتين
بفانرج المرأة حال الولادة والعادة ان من يحضر الولادة من النساء لا ينظرون الى الفرج
لستره خشية الهوي وغيره او بان تدخل المرأة بيتا معقودا لا يتوهم ازاله شيء من
سقفه ولا نه ما يوضع فيه ما يخفي علي الشاهد ثم ينظر الي المرأة عند دخوله وهي
مستورة وبطنها بارزة بالولد ويحاط في تغيش القابلة والمرأة فيما عليها خشية
ان يكون معها ولد ثم يجلسان علي بابها فاذا استهل الولد يدخلان وهو لم يقطع ستره
مع ما نزل من المرأة ويسمونه الخلاص فيمنع تكون الشهادة المقبولة بشروطها
ومع هذا لا تكون مقبولة في مقام النفي كما بيناه **تنبيه** آخر النفي المستفيض يكون علي
عمد في وقت كذا واقام المدعي عليه بينة انهم رواها به بعد ذلك الوقت وانه كان حيا

النسب لا يبطل
بالرجوع عن الاقرار
بعد الثبوت

وادعي انه اقضه كذا بعد ذلك الوقت وانها دين عليه واقام رجل على آخر بينة ان اياه
مات قبل ذلك او شهد ان فلانا طلق امراته يوم الخرب الكوفة واقام فلان البينة انه
كان في ذلك اليوم حاجا يعني فالبينة في جميع ذلك بينة المدعي ولا يلتفت الى بينة المدعي
عليه الا ان تاتي العامة ويشهدون بذلك ويكون امره مكشوف واستفيض ظاهر
فيما بين الناس علم به كل صغير وكبير وكل جاهل وعالم فيقضي به لانه ثبت بالضرورة
وتكذيب الثابت مردود وهذا غير متصور فنفي النسب الذي ثبت باقرار
الزوجين كما في هذه الحادثة ولا يتصور ايضا التواتر بنفي ذلك النسب لما ان المنفي
بالتواتر في المحسوسات التي يحكى وجودها فاعلم هذا او كن علي بصيرة والله
الموفق بمنه وكرمه حرره حسن الشربلاي في شهر رمضان لثلاثين سنة وثمانين
والف عفو الله عنه وصلى الله على سيدنا محمد وعليه وصحبه اجمعين سبحان ربك
رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وكان الفراغ من
نقل هذه الرسالة اللطيفة يوم السبت لعشرين خلت من شهر جمادى الآخرة احد
شهور عام السادس عشر بعد الثلاثمائة والالف من هجرة من له كمال الغر وتعالى الشرف
صلى الله تعالى عليه وعليه آله واصحابه وازواجه وذريته وحزبه والتابعين لهم
باحسان الى يوم الدين على يد كاتبها الفقير الى غفرانه وعفوه محمد صالح بن محمد عباس
ميرداد غفر الله لهما ولهما حسن واساء عليهما وللمسلمين اجمعين امين **تمت**

الثنائية والعشرون أصابة الغرض الأهم
 في العتق المبهم تاليف الشيخ حسن الحنفي
 الشرنبلالي غفر الله له

في حوزة محمد صالح بن
 محمد عباس فيرداد

والمسلمين اجمعين
 آمين

بسم الله الرحمن الرحيم وهو حسبي ونعم الوكيل **الحمد لله** الملك العلام. وازكي الصلاة
 واشرف السلام. على حبيب المصطفى ذخيرة الانام. وعلى اله واصحابه نجوم
 الاقنند البررة الكرام **وبعد** فيقول العبد الحقير حسن الشربلالي المستجير
 هذه نبذة يسيرة سمح بها الخاطر الفاتر. للمذاكرة بين الافاضل لخلو الدفاتر.
 عن التعرض لما وقع في الهداية من قبول الشهادة علي عتق احد العبدین منسوباً
 للامام الاعظم حال مرض المولي وهو حي حاضر مع وجود نص الامام الاعظم علي
 منابذتها من غير نص مثله حاطر **وسميها** اصابة الغرض الاهم في العتق الميهم
 وقربتها هدية للسادة الطلاب. رجاء القبول والفوز حالا ويوم المآب **قال**
 في الهداية اذا شهد انه اعتق احد عبده في مرض موته او شهد علي تدبير
 في صحته او مرضه واذا الشهادة في مرض موته او بعد الوفاة تقبل استحسانا انتهى
 يعني عند الامام **وقد** نص الامام الاعظم علي انها لا تقبل حال حياة المولي وقبولها
 استحسانا انما هو في بعد موت المولي كما نقله عن الامام في شرح مختصر الطحاوي
 للاسبغابي رحمهم الله **بقوله** واذا شهد علي رجل انه قال لعبده احدكم احتر
 والعبدان يدعيان او يدعي احدهما ففي قولهما تقبل هذه الشهادة ويحبر علي
 البيان **واقا** علي قول ابي حنيفة ان كان هذا في حال الحياة فلا تقبل وان شهد
 بعد الوفاة فان قال انه كان في حال الصحة فهو علي الاختلاف ايضا وان قال كان
 ذلك في المرض تقبل استحسانا ويعتق من كل واحد نصفه علي اعتبار الثلث
ولو شهد انه قال لعبده احدكم ما مدبر فان شهد في حال الحياة فهو علي
 الاختلاف وان كان بعد الوفاة يقبل سواء كان القول في المرض او في الصحة لان
 هذه وصية والجهالة لا تبطل الوصية انتهى **وكذا** قال في شرح الكنز المسمي
 بكشف الحقائق للامام ابي بكر بن اسحاق **ولو** شهد انه حرر احد عبده او
 امته لغت للجهالة الا ان تكون في الوصية بعد موت الموصي بان شهد انه
 اعتق احد عبده او احد امته في مرض موته فانها لا تقبل لان الموت شاع
 العتق فيهما فصار كل واحد منهما خصما معيناً انتهى **فقد** قصر قبول الشهادة
 علي حصولها بعد موت الموصي عند الامام لمنع الامام الاعظم رحمه الله قبول
 الشهادة

الكلام علي قبول
 الشهادة السهو
 انه اعتق احد عبده
 او دبره في حياة
 المولي

الشهادة علي عتق احدها حال الحياة لعدم تصور الدعوي من مجهول في العبدین
 ولعدم الشهود له عيناً في الامتين **فلا** يتجه ما يريد من تصحيح قبول الشهادة
 الحاصلة في مرض موت المولي بقول الشراح تبعاً للهداية بان العتق المذكور
 وصية والخصم اي المدعي في اثبات الوصية انما هو الموصي لان نفعه يعود
 اليه وهو معلوم وله خلف وهو الوصي او الوارث **وجه** عدم الاستقامة ان
 الخلف لا حكم له مع وجود الاصل فلا يتصور له حكم لما انه حال حياة المولي انما
 تكون الدعوي من العبد لا من المولي لانه منكر والعبد هنا مجهول **ولهذا** قال
 المحقق الكمال بن الهمام رحمه الله **قوله** اي في الهداية واذا الشهادة في مرض موته
 الي اخره يفيد انها تقبل في حياتة يعني عند الامام وانت علمت ان قبولها بعد
 موته باعتبارها وصية لا اعتبارا به اي المولي مدعياً وعدم قبولها قبل موته اي
 عند الامام لان المدعي العبد ان وهما غير من اثبت فيه العتق اعني الميهم **والاصل**
 ان ازاله اي المولي مدعياً لا يكون الا بعد موته واما قبل موته فهو منكر ولهذا احتج
 بالاشهادة وزدت لعدم المدعي ولا مخلص الابتقيده بما اذا كان المريض
 قد صحت حال اداء الشهادة واستمر كذلك الي ان مات وعلي يجب ان يؤخر القضا
 بهذه الشهادة الي ان يموت فيقتضي بها ولا يحتاج الي اعادتها او يعيش فيطلق
 لسانه فترد لعدم الخصم انتهى عبارة ابن الهمام **واقول** فيما جعله لمخلصا نظير
 لقوله انه قبل موته منكر فاحتج الي الشهادة وزدت لعدم المدعي فلا وجود
 للشهادة ليتأخر القضا بها لما بعد الموت لفقد الدعوي اذ لا شهادة دونها
 لانه ليس الخصم الا العبد حال حياة المولي وهو مجهول فانتفى قبول الشهادة
 لفقد الدعوي الحقيقية والتقديرية فلا مخلص كيف وقد وجد نص الامام
 الاعظم علي عدم قبولها حال الحياة كما قد علمته **وقد** نظر صدر الشريعة رحمه الله
 في الدليل الذي ذكره في الهداية بقوله لان التدبير والعتق المذكور وصية والخصم
 اي المدعي في اثبات الوصية انما هو الموصي لان نفعه يعود اليه وهو معلوم وله
 خلف وهو الموصي او الوارث ولان العتق يشيع بالموت فيكون كل من العبدین خصماً
 معيناً **اقول** الدليل الاول مشكل لان المتنازع فيه ما اذا انكر المولي تدبير

احد عبده او الوارث ينكر ذلك بعد موت المورث والعبدان يريدان اثباته
 فكيف يقال ان المدعي هو الموصي او نايبه انتهى **وجه** تعجبه ان الدليل المذكور
 لا يلائم حال حياة المولي لانه لا يكون الشخص منكرا حقيقة ومدعيها تقدير حال
 المرض ولم يتعرض صدر الشريعة للحكم وهو قبول الشهادة حال المرض مع انه
 اجدر بالنظر فيه **وهذا** السر خفي في النسخ اكل الدين ذلك من شرحه ولم يتعرض
 له **وكان** بعيدا عن مقام المولي سعدي جلبي رحمه الله ما اجاب به عن الهداية
 بقوله ان المولي وان كان منكرا صورة الا انه نزل مدعيها معني لان نفع العتق
 يعود اليه وهو معلوم وعنه خلف وهو الوصي او الوارث فنزل الوارث او
 الوصي مدعيها للعتق خلفا عن الميت فقبلت الشهادة انتهى **ما** انه حكم
 بوجود المولي وانكاره حقيقة ثم حكم عليه بانه ميت وله خلف وهذا خلف
ثم اخبر ان تعليل صاحب الهداية ليس مطابقا للصورة الشهادة بعد موت المولي
 لانزاله مدعيها حكما لا ثبات الوصية اولان العتق يشيع بالموت فيكون كل من
 العبدين خصما معينا فقبلت الشهادة لا ثبات الوصية **واقا** حال حياة المولي
 فدعوي الاعتاق اذ ذاك ليست دعوي وصية بل دعوي اعتاق علي منكروا
 يتصور من مجهول وان كان حكم الاعتاق في المرض حكم الوصية بالنظر لنفوذ
 من الثلث لكنه لا يتصور اثباته هنا حال الحياة **وهذا** ينتظر في قول الزبلي
 ايضا والخصم في تنفيذ الوصية هو الموصي لان وجوب تنفيذ الوصية لحقه
 ونفقه يعود اليه وانكاره مردود لانه سفة وهو معلوم وله خلف وهو
 الوصي او الوارث فتتحقق الدعوي من الخلف انتهى **ما** انه حال الحياة
 الخصم انما هو المولي فكيف يقال ان تنفيذ الوصية لحقه وانكاره مردود
 لانه سفة **ايتصور** قبول الشهادة حال حياة المولي ويحكم عليه بالسفة
 ثم يقال وهو معلوم وله خلف وهو الوصي هل يعتبر بوجود الخلف الابد
 موت الموصي **فتبين** انه لا وجه يعارض نص الامام الاعظم الذي ذكرنا مع
 منع قبول الشهادة حال حياة المولي ولهذا قال في غاية البيان الشهادة حال
 حياة المولي للعبد لا للمولي لان المولي لا يدعي والعبد الذي وقعت له الشهادة

مجهول

مجهول **كما** يقال للمولي في حال الحياة حفظ العتق وهو معلوم **لانا** نقول حفظ العتق له
 انما يكون اذا كان فقيرا او هو منكرا فتكون الشهادة للعبد وهو مجهول في حالة الحياة
وهذا بطل اعتراض صاحب الدرر علي صدر الشريعة وسقط ما ادعي عدم تسليمه وما
 بناء عليه في هذه المسئلة مما الاضافة بنا الي بسطه وبيان رده باكثر مما ذكرناه **ومن**
 لمخص كلامه انه جعل المولي مدعيها من وجه ومدعيها من اخر وجعله مراد الصاحب
 الهداية وليس **ثم** ادعي انه يحمله اضمحلال اشكال صدر الشريعة مع ثبوت قوته يكون
 الشخص لا يكون منكرا حقيقة ومدعيها تقدير **ثم** ادعي عدم تسليم ما ذكر صدر الشريعة
 مع ثبوت قوته فاشبه المكابرة لذكر صدر الشريعة كلاما من الصورتين الشهادة حال الحياة
 والشهادة بعد الموت مع بيان وجه القبول بعد الموت بخلاف الحياة بدليلي وجه
 الاستحسان لقبول الشهادة بعد الموت اما لكون الموصي خصما او نفس كل من العبدين
 شيوع العتق بالموت وهو الفرق للامام الاعظم بين مسالتي الحياة والموت وتايد كلام
 صدر الشريعة بما ذكره صاحب الدرر عن غاية البيان اذ هو عين كلامه لا غيره ليكون
 ردا عليه **وكان** تعجب صاحب الدرر من صدر الشريعة وجعله اعجب منه كلام الكافي
 والزبلي غير واقع موقعه لان الانكار ثابت في كل من حالتي الصحة والموت وليس في حالة
 الموت اقرا بل انكار لما قامت عليه البينة فنزلنا الوارث او القاضي فنزلة الموصي
 فتعجب صاحب الدرر يرجع الي تعجبه من نفسه وبطل ما رتبته من الوجهين وصدق عليه
 قوله فليست امل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام **وحاصل** حكم المسئلة ان الشهادة علي
 المولي بانه اعتق احد عبديه او احد امتيه في صحته غير مقبولة اصلا عند الامام في الحياة
 ولا بعد موت المولي **غير** ان الاصح انما لو شهد بعد موت المولي انه قال في صحته احدكما
 لو شهدا بعد موت المولي كما ذكره ابن الهمام بفتح القدير **ونقل** ابن كمال بفتح الجيم انهما
 واختلفوا علي قوله يعني الامام فعلي طريق الوصية لم تقبل يعني لانعدامها بوقوع كلامه
 في صحته وعلي طريق شيوع تقبل والصحيح انه يقبل لجواز ان يكون معلوما بالعلتين
 فيعدي باحديهما انتهى **واقول** في نفي الرواية نظر لما قد فناه نصا عن الامام في شرح
 مختصر الطحاوي **واما** الشهادة علي انه اعتق احدهما في المرض او علي تدبير احدهما

عليه صح

بأنه

أو تسعاً للعموم
في موضع النفي
وفي موضع الإباحة
أيضاً

[illegible]

كلام في نقض القسم

الرسالة الثالثة والعشرون احسن الاقوال

للتخلص عن محظور الفعّال كتاب الایمان

تأليف حسن الشرنبلالي الخنفي

غفر الله له وللمسلمين

اجمعين

امين

في حوزة محمد صالح بن
محمد عباس ميرداد

بسم الله الرحمن الرحيم وبالله الاعانة **الحمد لله** الذي شرع الدين حنيفا وازال به
اصرا واجزل لمن عمل به ثوابا واجرا وجعل التخليص من موجب حلف لا يرضاه
بايسر قول دون فعل وعناه كما جعل مع العسر يسرا والصلاة والسلام علي صفوته
من خيار خلقه المحافظ علي مراقبته سرا وجهرا وعلي آله واصحابه الذين اهدى
بالعناية واولاءهم عزرا ونصرا **وبعد** فيقول حسن الشربلالي افاض الله عليه انعامه
علي التوالي ورزقه في الآخرة اللعوق بذوي المعالي **هذه** تحفة لسلك الرجال **سميتها**
احسن الاقوال للتخلص عن محذور الفعالي جوابا لمحادثة امرني به مولانا ولي الامر
وسطرته لاطهار احكام الشريعة بهذا العصر وهذه صورة **السؤال** الذي
ملخصه انه حلف عسكر بمصر علي جماعة منهم اخبر جوهم من مصر انهم لا يرجعون
فيمكنوهم من الدخول لمصر ثم ورد امر بدخولهم لمصر من مولانا السلطان محمد ابن
السلطان ابراهيم نصره الله وادام عزه وحفظ دولته وبلغه آماله واوجد ذريته
لدوام نصرة الدين وقوة عزرائيل الشريعة المطهرة عن الضلال وطريقة الخالفين
الي يوم الدين يوم يقوم الناس لرب العالمين **فهل** من مخلص وما الحكم في هذه
المحادثة افتونا ماجورين **فاجبت** بما نصه الحمد لله ما غ الصواب يكون بر الحالفين
حاصلا بقولهم للمذكورين لا يمكنكم من الدخول لمصر فلا حنت عليهم بالدخول بعده
كما نص عليه قاضي خان وغيره انتهى الجواب **وهذه** عبارات اعيننا التي اشرنا
اليها لتطمئن قلوب ذوي الالباب **قال قاضي خان** رحمه الله في فتاواه رجل
حلف ان لا يدع فلانا يدخل هذه الدار فان كانت الدار للحالف فمنعه بالقول ولم
يمنعه بالفعل حتي دخل حنت في يمينه ويكون شرط بتره المنع بالقول والفعل بقدر
ما يطيق وان لم يكن الدار للحالف فمنعه بالقول دون الفعل حتي دخل لا يكون
حاشا **رجل** حلف بطلاق امراته ان لا يدع فلانا يخرج علي هذه القنطرة فمنعه
بالقول يكون بارا لانه لا يملك المنع بالفعل انتهى **وقال الكمال** بن الهمام في فتح
القدير شرح الهداية حلف لا اترك فلانا يفعل كذا كلما مر **اي قوله لا يخرج**
هنا ولا يدخل بتريقوله لا تفعل لا تخرج لا تعتر اطاعه او عصاه انتهى **وفي العدة**
لو قال لا ادع فلانا يدخل هذه الدار فان لم تكن الدار ملكا له فالمنع بالقول وفي الملك
بالقول

بالقول والفعل كذا في البحر الرائق شرح الكنز للعلامة ابن نجيم رحمه الله **وفي الخلاصة**
حلف لا يدع فلانا يدخل هذه الدار ان كان لا يملك الدار فمنعه بالقول وان كان يملكها
فمنعه بالقول والفعل جميعا الكل في الفتاوي انتهى **وفي البرازية** لا يدع يدخل هذه
الدار ان لا يملك فعلي النهي وان كان يملك فعلي النهي والمنع **قال** لابنه الكبير ان
تركك تفعل مع فلان فكذا فهو علي المنع بالقول ولو صغيرا فعلي القول والفعل **ومثله**
في التجنيس والمزيد لصاحب الهداية **وفيه** رجل اجتر دارة من رجل سنة ثم قال والله
لا اتركك في داري فاذا قال له اخرج عن داري فقد بتر في يمينه لانه لم يتركه حيث
امره بالخروج **رجل** حلف لا يدع فلانا يدخل هذه الدار فان كان لا يملك هذه الدار
فمنع بالقول لا يحنت وان كان يملكه حنت لانه اذا لم يملكه فمنعه بالقول واذا
ملكه فمنعه بالقول والفعل جميعا انتهى **وفي الفتاوي** الصغيري **والفتاوي**
الكبرى اجتر دارة سنة ثم حلف وقال للمستاجر لا اتركك في داري فاذا قال له
اخرج من داري فقد بتر في يمينه انتهى **اقول** لان عقد الاجارة منعه من اخراجه
بالفعل لان المالك للدار لا يملك المنفعة هل الاجارة فهو كاجنبي حينئذ اليه
يرشد قوله عقبه ولو حلف لا يدع فلانا يدخل هذه الدار ان كان لا يملك فمنعه
عن الدخول فهو علي النهي ولو كان يقدر علي المنع يعني يملك الدار او منفعتها
فهو علي النهي والمنع جميعا انتهى **ومثله** في الفيض للبرهان الكركي **وفي القنية**
رقم للوبري فقال حلف ليخرج من ساكن دارة اليوم والساكن ظالم غالب يتكلف
في اخراجه فان لم يمكنه فاليمين علي التلفظ باللسان انتهى **واقول** في قوله
والساكن ظالم غالب اشارة الي انه ليس مستأجرا فاذا لم يمكنه اخراجه فالبر
بالتلفظ باللسان **وهذا** يقيد اطلاق ما تقدم عن الخلاصة وغيرها من ان المالك
انما يلزمه الاخراج بالفعل ولا يكفي القبول محله ما اذا قدر اقا اذا لم يقدر لظلم
الساكن فيكفيه القول للبر **ويقيد** كلام قاضي خان فيما ذكرناه عنه ونصه
ويكون شرط بتره اي المالك المنع بالقول والفعل بقدر ما يطيق انتهى **فملخص**
لنا من هذه النقول الصريحة المعتمدة المحررة الصحيحة اتفاق ائمة مذهب
الامام الاعظم اي حنيفه رحمهم الله تعالى علي بر الحالفين بمجرد قولهم لا يمكنكم

من الدخول لمصر وليس عليهم المنع بالفعل **ولادخل في الحكم** بعدم الحث للاكراه
ولا للامر السلطاني بذلك الدخول لان الاكراه لا يعد الحث كما هو مقرر في
المذهب وانما الحكم في هذه القضية نظره للملك المكان وعدمه فينطاق الحكم
بموجب **وتلخص ايضا** في مسألة المالك للدار اذا اجبرها وحلف ليخرجني
المستاجر يكون كما جني عنها ببر بالقول واذا لم يؤجرها فبره بالفعل ان قدر
عليه والا فلا فبالقول كما تقدم **وقد** نظمته قاضي القضاة العلامة ابن الشحنة
في شرح منظومة ابن وهبان **فقال** واخرج من الدار ان لم يطق
ذا الظلم الشخص باللفظ بترروا والله سبحانه وتعالى اعلم
وقد نظمت المسئلة الحادثة وجوابها من مجره **فقلت**
ولو حلف الفرسان ان لا يمكنوا طريدا الي مصر فعاد وبشروا
فبر بقول دون فعل علوا به منعناكم عنها فلا حث يصدر
لان الحالفين يبرون فلا يحثون بمجرد قولهم لا وليك لا تدخلوا مصرنا او لا
نمكنكم تمكثون ولا يحصل الاطاعة امره لانا السلطان نصره الله ترغيبا
للسيطان واخاذا للفتنة التي هي نايحة لعن الله من ايقظها في كل زمان
والله الموفق بعنه وكرمه وله الحمد علي جزيل نعمة نجرت في انتهاء محرم سنة
ختمت بخير وقد منعوا من دخولهم المصري هذه السنة ثم في مبداء سنة ثلاث
وستين صحت البشارة وعادوا صحبة محمد باشا ودخلوا منازلهم بمصر كما امر
به مولانا السلطان نصره الله وقد اقيمت بان الحالفين قد بتر واجا كان في
مبداء سنة اثنتين وسنتين من المنع فلا احتياج لشيء بعده لا من قول للمنع
ولا فعل بالحلل اليمين بما سبق والحمد لله رب العالمين وصلي الله علي سيدنا
محمد وعلي آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا اديما ابدا الي يوم الدين امين وغفر الله
لكاتبها والمسلمين اجمعين امين يارب العالمين **قلت** في جماد الاخر عام
السادس عشر بعد الثلاثمائة والالف والحمد لله ولا آخرا وظاهرا وباطنا

المستطوع

وقد تلخص هذه الرسالة السيد ابو السعود تلخيصا مختلا وافتي بناء علي ما فهم فيمن
حلف علي اخته ان لا تتكلم بانها لو تكلمت بعد ما نهاها عن الكلام لا يحث لانه لا يملك
منعها وقاس علي ذلك ايضا انه لو كانت اليمين علي الاثبات مثل لتفعلن يكفي امره بالفعل
قلت وهذا خطأ فاحش للفرق بين قولنا لا ادعه يفعل وبين لا يفعل بوضع ذلك
ما في الولوجية رجل قال ان ادخلت فلانا بيتي او قال ان دخل فلان بيتي او قال ان تركت
فلانا يدخل بيتي فامرته طالق فاليمين في الاول علي ان يدخل بامرته لانه متى دخل بامرته فقد
ادخله وفي الثانية علي الدخول امر الحالف او لم يامر علم او لم يعلم لانه وجد الدخول وفي
الثالث علي الدخول بعلم الحالف لان شرط الحث التمكن للدخول فمتي علم ولم يمنع فقد
ترك امره ونقل مثله في البحر عن المحيط وغيره فانظر كيف جعلوا اليمين في الثاني علي مجرد
الدخول لان المحلوف عليه هو دخول فلان فمتي تحقق دخوله تحقق شرط الحث وان
منعه قولا او فعلا لان منعه لا ينبغي دخوله بعد تحققه واما عدم الحث بالمنع قولا
وفعلا او قولا فقط علي التفصيل المار فهو خاص بالحلف علي انه لا يدعه او لا يتركه
يدخل وكذا قوله لا يخليه يدخل لانه متى لم يمنعه تحقق انه تركه او خلاه فيحث هذا
هو المصريح به في عامة كتب المذهب وهو ظاهر الوجه وفي الثانية قال لا افارقك حتي
تقضي حقني ففتر منه لا يحث ولو قال لا يفارقني يحث فقد جزم بحثه اذا فتر
منه بعد حلفه لا يفارقني وعلي هذا فالصواب في جواب الفتوي السابقة ان اخته
اذا تكلمت يحث سواء منعها عن الكلام او لا تحقق شرط الحث وهو الكلام
ومنعه لهما لا يرفعه بعد تحققه كما لا يخفى نعم لو كان الحالف علي انه لا يتركها او لا يخليها
تتكلم فانه يبر بالمنع قولا فقط ولا يحتاج الي المنع بالفعل لانه لا يملكه كما قال في
الثانية رجل حلف بطلاق امراته ان لا يدع فلانا يمر علي هذه القنطرة فمنعه بالقول
يكون بارا لانه لا يملك المنع بالفعل اه وبما قررناه ظهر ان قول صاحب الدر لا يدخل
فلان داره فيمينه علي النهي ان لم يملك منعه والافعلي النهي والمنع جميعا لا يصح حمله
علي ظاهره لمخالفته للمعهور في الكتب فلا بد من تاويله بما قد مناه وقد يؤول بانه
اراد معني لا يدعه يدخل كما افتي به في الخيرية حيث سئل عن حلف علي صهره انه لا
يرحل من هذه القرية فرحل قهرا عليه فهل يحث فاجاب مقتضي ما افتي به قاري الهداية

واستدل به الشيخ محمد الغزي وافتي به انه ان نوي لا يمكنه فرحل فمر عليه لا يجنث اه
او يؤول بانه سقط من العبارة لفظ لا يدعه والا فهو مردود لان العمل على ما هو المشهور
الموافق للمعقول والمنقول دون الشاذ الخفي المعلوم وعلم ايضا انه لو كان الخلق على
الاثبات مثل قوله لتفعلن كذا افترط البر هو الفعل حقيقة ولا يمكن قياسه على لا يدعه
يفعل بان يقال هنا يكفي امره بالفعل فان ذلك لم يقل به احد واما ما مر عن القنية
في ليخرجن ساكن دارة فذاك في معنى لا يدعه يسكن اما هنا فلا يكفي الامر لان
حلقه على الفعل لا على الامر به وفجرا الامر به لا يحققه فاذا لم يفعل بحيث الخالف
سواء امره اولا وهذا ظاهر جلي ايضا ولكن جل من لا يسهوا هرر ملخصا

كتاب الجهاد الرابعة والعشرون انقاذ الأرواح

الالهية بنصرة العساكر العثمانية ::

وانقاذ سكان الجزيرة العربية تأليف

الفقيه حسن الشرنبلالي

الحنفي لعنق الله به

والمسلمين آمين

أمين

في حوزة محمد صالح بن
محمد عباس بمراد

بسم الله الرحمن الرحيم **الحمد لله** الذي جعل السلطان ظلة في الارض ياوي اليه كل
مظلوم ورفع له بعدله وتواضعه في كل يوم وليلة عمل ستين صديقا كلهم عابد
يجتهد بالخير موسوم ونظمه في سلك الذين يظلمهم بظل عرشه وقد ألهم الناس
الفرق وعنت الوجوه للحبي القيوم والصلاة والسلام علي سيدنا محمد القائل
بما اوجي اليه الله السلطان ظل الله في الارض من اكرمه اكرمه الله ومن
اهانه اهانه الله ومن غشه في نفسه وفي عباد الله خذله الله صلى الله وسلم
علي هذا النبي العظيم الرؤف الرحيم وعلي آله واصحابه الذين بذلوا انفسهم
واموالهم لأعزاز دين الله **وبعد** فيقول الفقير الي لطف الله الخفي ابو الاخلاص
حسن الوفاي الشرنبلالي الحنفي لما ورد الخبر في العشر الاخير من رمضان سنة
احدي واربعين والف عن مكة المشرفة حماها الله وطهرها من الباغين
والخارجين عن طاعة رسول الله الخالفين لكتاب الله بما فعلوه من سفك دماء
المسلمين وآل بيت رسول الله والاشراق ونهب الاموال وهتك الحرم بالحرم
واخراجهم من منازلهم بغاية البغي والاشراق وبلغ خبر ذلك لولا اننا كافل كنانة
الله في ارضه المانوسة مصرنا المباركة المحروسة المقلد تدبير الدولة
المرادية والقوانين العثمانية والقيام بنظام الشريعة المطهرة المحمدية
الوزير المفخم والمشير المعظم من جعل الله وصف ابينا ابراهيم الخليل علما عليه
وتابعه فيما اخبر الله به عنه في كتابه العظيم بقوله تعالى ان ابراهيم لاواه
حليم فبادر مولانا صاحب السعادة بصادق عزيمته واخلاص عمله وبنية
لدفع هذا الكرب العظيم ونيل هذا الفخر الجسيم عن اهل الحرم الشريف المحترم
وجيران حرم رسول الله وما قصر فيما عزم فساعدته العناية الربانية
ونشر الله عليه لواء الهمة العلية المحمدية وانتدب لكشف هذا الخطب
العظيم جل العساكر الاسلامية والفرسان المنتخبة لحية السيف والسان
من امير كبير وبيك فقال كل منهم حين دعي لذلك لبيك لبيك وسعديك
فتلوا عليهم التالوي وقال نشرت عليكم للنصر اعلامكم وان الله قد ألهم الرعب
نصرة لكم علي اعدائكم يا ايها الذين امنوا ان تنصروا الله ينصركم ويثبت
اقدامكم

اقدامكم والذي ترجيه من كرم الله ومنته وسوابق اعزازه لدينه
ونصرته ان يمن علي مولانا السلطان الاعظم مراد بنصره ونصر عساكره
الغياص ويكنهم من اعدائهم به بقطع دايرة الفساد من الحرم المحترم وذلك المقام
لتكون منه ثانية عليه مضافة لنعمة سابقة لديه بعارة البيت الحرام اذ لم
ينلها احد من تقدم من سلاطين الاسلام **ولما** ان كان هذا الجهاد من اهم الامور
طلب النقل من المذهب ليتسكن به في متعلقة لتحصيل الاجور فان تختب بعض
ماسطرت سابقا بشاره سيدنا العارف الرياني والولي العالم الخبير الهام الصمد في
لالة ساداتنا الاقطاب الحنفا سيدي جمال الوجود يوسف ابو الاسعادي بن
وفا وهذه اشارة منه حفظه الله لنصرة هذه العصاية المحمدية والعساكر
المنصورة العثمانية ادام الله علينا بعنه دولتها وقطع دابر المعاندين لها
وحسدتها **فنقول** معتمد في ذلك علي المشهور من الكتب والتقول **وسميها**
انفاذ الاوامر الالهية بنصرة العساكر العثمانية وانفاذ سكان الجزيرة
العربية **قال** اعنتنا السادة الحنفية اما جواز الجهاد وقتل من انت افاوجيه
في الحرم الشريف المحترم فذلك جائز باجماع المسلمين علي حل دخول مكة بعد النبي
صلى الله عليه وسلم للقتال كما ذكره الزيلعي وغيره لكن لا يكون دخول مكة للقتل
الا بالاحرام لمن قصد من الافاقين دخولها فان اراد تسهيل الامر والدخول
بلا احرام فانه يقصد وهو خارج المواقيت محلا داخل المواقيت خارجا عن
حدود الحرم كجد وبستان بني عامر **وماروي** من دخوله صلى الله عليه وسلم
يوم فتح مكة وعليه عمامة سودا بلا احرام فكان مختصا بتلك الساعة بدليل
قوله صلى الله عليه وسلم في ذلك اليوم مكة حرام لم يحل لاحد قبلي ولا حل لاحد
بعدي وانما احلت لي ساعة من نهار ثم عادت حراما يعني به الدخول بغير احرام
لما حكيناه من الاجماع **واما** قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة
مباركا وهدى للعالمين فيه ايات بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا
فكانت الهاء التي في دخوله عائدة علي البيت وكان المراد بالبيت في هذا هو الحرم
كله لا اختلاف بين اهل العلم في ذلك علمناه وكان ذلك عندهم كقوله تعالى

يا ايها الذين امنوا انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا
فكان الخطاب مقصودا به الى المسجد الحرام والمراد الحرم كله لا اختلاف بين
اهل العلم في ذلك علمناه وكان معني الآية والله اعلم من اصاب حد الله عز
وجل اولعباده ثم دخل الحرم امن من ذلك الحد فلم يقيم عليه مدة اقامته بالحرم
لكنه لا يكلم ولا يجالس ولا يبايع ولا يطعم ولم يسق ولم يؤو حتى يخرج من الحرم
فيقام عليه **واما** اذا فعل في الحرم ما يوجب حدا فانه يقام عليه لانه باصا
بالذنب في الحرم يكون منتهكا لحرمة ومستحلا لها بخلاف من التجأ اليه خائفا
مما كان منه قبل دخوله **وهذا** مذهب ابن عباس وابن عمر وابن الزبير
رضي الله عنهم غير ان ابن الزبير يري باخراج الملتجئ الى الحرم ليقام عليه
ما فعله خارجا وهما لا يقولان بازعاجه ولا تهيبه وكل منهما قال لو
لقيت فيه قاتل ابي ما هجمته حتى يخرج منه **وهكذا** كان ابو حنيفة وابو يوسف
وزفر ومحمد يقولون ذلك غير انهم كانوا يجعلون ذلك اما نافي كل حد ياتي على النفس
لا على الطرف سواء كان لله اولعباده مثل ان يزني وهو محصن فيجب عليه الرجم
فيلجأ الى الحرم فيدخله ومثل الذي يرتد عن الاسلام فيجب عليه القتل فيلجأ
الى الحرم فيدخله ومثل ان يقطع الطريق على المسلمين فيجب عليه القتل
فيلجأ الى الحرم فيدخله ومثل ان يقتل رجلا عمدا فيجب عليه القصاص في
ذلك فيلجأ الى الحرم فيدخله وما اشبه ذلك من الوجوه التي لله عز وجل
اولعباده مما يجب سفك الدماء بها **كما رواه** محمد بن الحسن عن ابي يوسف
عن ابي حنيفة فذكر هذه المعاني التي ذكرناها كلها وان كنا قد زدنا في
الفاظها ما كثرنا به وجوهها مما لم يخرج به عن معانيها ولم يحكم في ذلك
خلاف بينهم **وروي** الحسن بن زياد عن ابي يوسف انه كان يقول ان الحرم
لا يجير ظالما وان من لجأ الى الحرم اقيم عليه حد الذي كان وجب عليه
قبل ان يلجأ الى الحرم كما قال الشافعي رحمه الله فصار عن ابي يوسف روايتان
قال الامام الطحاوي رحمه الله وقول ابي يوسف الموافق لقول ابي حنيفة ومحمد
وزفر اولي عندنا لاننا لم نجد عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

في تاويل

في تاويل هذه الآية غير التاويل الذي ذكرناه عن ابن عباس وابن عمر
وابن الزبير رضي الله عنهم **ثم قال** الامام الطحاوي رحمه الله وما قاله
ابو حنيفة واصحابه من التفريق بين الحد ودالتي تاتي على النفس والتي
لا تاتي عليها فلا وجه لذلك عندنا وفتح اقامة ما يكون في الاطراف
ايضا باللجأ الى الحرم قياسا على الصيد فانه يكون بدخوله امنا على
نفسه وعلى اعضائه فيكون في الادمين كذلك **قال** الطحاوي وهذا
ابن عباس وابن عمر لم يفرقا فيه بين النفس والاعضاء ذلك عندنا
اولي مما قاله ابو حنيفة وزفر ومحمد وابو يوسف في روايته الثانية لاسيما
اذ لم نعلم احدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خالفهما فيما
قالا من ذلك **وقد** روي عن ابن ابي رباح كما ذهبنا اليه من عدم التفريق
انتهى من احكام القرآن للطحاوي **قلت** يرحم الله الطحاوي فقد قال
بما روي عن ابي حنيفة مما لم يفرق فيه بين ما ياتي على النفس او الطرف
ولعله لو اطالع على تلك الرواية الموافقة لما ذهب اليه عن الامام لزحمها
بما ذكرناه عنه وهي مذكورة في فتاوي قاضي خان رحمه الله **قال** وعن
ابي حنيفة لا يقطع السارق في الحرم خلافا لهما والمراد بالسرقه ما كان
خارج الحرم كما هو معلوم من سياق الكلام في فتاوي قاضي خان ومصرح
به في غيره من انه لا خلاف في اقامة ما كان موجبه في داخل الحرم على فاعله
فيه **ثم اعلم** رحمه الله وحفظك ان الخارجين عن طاعة الامام اربعة
اصناف **الصف الاول** الخارجون بلبا تاويل بمنعة وببلا منعة ياخذون
اموال المسلمين ويقتلونهم ويخيفون الطريق وهم قطاع الطريق وسند ذكر
احكامهم ان شاء الله تعالى **الصف الثاني** قوم كذلك الا انهم لا منعة
لهم لكن لهم تاويل فحكمهم حكم قطاع الطريق **الصف الثالث** قوم لهم
منعة رحمة خرجوا عليه بلبا تاويل يرون انه على باطل كفر او معصية
يوجب قتاله بلبا تاويلهم وهؤلاء يستمعون بالخوارج يستحلون دماء المسلمين
واموالهم ويسبون نساءهم ويكفرون الصحابة وحكمهم عند جمهور الفقهاء

وجمهور اهل الحديث حكم البغاة **الصف الرابع** قوم مسلمون خرجوا عن طاعته ولم يستحلوا ما استباحه الخوارج من دماء المسلمين وسبي ذرائعهم وهم البغاة **اذا تقرر هذا** فاعلم وفقك الله لطاعته ان قطاع الطريق هم الذين لهم قوة وشوكة والواحد يتحقق منه قطع الطريق اذا كان بتلك الصفة خارج المصر ولوبدون مسيرة سفر او في المصر ليل او عليه الفتوى لمصلحة الناس وهي دفع شر المتغلبة لمتلصصه **واموال** قطاع الطريق تنهي الى اربعة اقسام **الحالة الاولى** لو مسك بعد ما قصد قطع الطريق ولم يقطعها فيعزر ويحبس حتي يتوب **الثانية** ان يحسك بعد ما اخذ المال ولم يقتل احدا تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى من خلاف اذا كان المال نصبا بالمسلم او ذمي والنصاب قدرة عشرة دراهم مضروبة وان كان القطاع جماعة فلا بد وان يصيب كل واحد نصاب حتي يجري عليه القطع ويثرت لا قامة الجحد ان لا يكون شبه دراية للحد كما هو مقرر **الثالثة** ان يؤخذ بعد ما قتل نفسا معصومة ولم يأخذ مالا فيقتله الامام ويصلبه فصول العادي حد الله تعالى لا قصاصا حتي لا يصح عفو الولي عنه والمباشر للقتل باي آلة كانت وغير المباشر سواء **الرابعة** ان يؤخذ وقد قتل واخذ المال فيخير الامام بين ثلاثة اشياء اما ان يجمع بين قطع اليد والرجل من خلاف والقتل والصلب واما ان يقتصر على القتل واما ان يقتصر على الصلب **وكيفية الصلب** ان تغرز خشبة في الارض ثم تربط عليها اخرى عرضا فيضع عليها قدميه ثم يربط من اعلاها خشبة اخرى ويربط عليها يديه ويبقي ثلاثة ايام ثم يطعن بالرمح في ثديه الاسر وتخصض بطنه الي ان يموت وان خرج واخذ المال قطع من خلاف وبطل الجرح وان جرح فقط او قتل عمدا بمحدد واخذ المال فتأب قبل ان يحسك او كان في القطاع غير مكلف او ذورحم من المارة او قطع بعض القافلة علي بعض فلاحد وللولي القصاص في النفس والجراحة او العفو **اذا تقرر** البغاة فهم قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الامام وغلبنوا علي بلد فيدعون اليه

اليه ويتحب ان يكشف شبهتهم بان يسالهم عن سبب خروجهم فان كان الظلم منه ازاله وان قالوا الحق معنا والولاية لنا فهم البغاة واذا اجتمعوا متحيزين حل قتالهم ابتداء علي المذهب ولو امكن دفع شرهم بالحبس قبل القتال حبسهم ولا يقاتلهم فان القتال واجب بقدر دفع شرهم واذا قاتلهم وكان لهم فجة اجهز علي جرحهم واتبع مولاهم والا فلا ويجوز قتال البغاة بكل ما يقاتل به اهل الحرب كالرمي بالنبل والمنجنيق وارسال الماء والنار عليهم لان قتالهم فرض لقوله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتي تفيئ الي امر الله فصارت قتالهم كقتال اهل الحرب انتهى **ويجوز** الرمي علي اهل الحرب ولو تترسوا بالمسلمين ونقصدهم فعلي ذلك نرمي هولاء ولو وقفوا بازاء الكعبة ولو اصاب الرمي ما كان مجذبا لهم اذ لم يكن يمكن بمادون ذلك **فان قيل** ان هولاء لم يكن قصد قتال وانما كان قصد الدخول لاخذ زاد وهم متوجهون لحال سبيلهم فلما ان خرج اليهم اهل مكة قاتلهم فاضطروا الي قتالهم **قلنا** هذا تاويل فاسد لان ما ابيع للضرورة يتقدر بقدرها فكان اللزم عليهم حيث وقعت الهزيمة علي اهل الحرم ان يحسكوا **علي** قتالهم كمن جرح رجلا فولي **عن** هاربا لا يجوز للمجروح اتباعه فاذا اتبعه وقتله قتل به فكان عليهم ان لا يدخلوا البلد الحرام بتلك الصفة فيسفكون الدماء في الحرم وعند المسجد الحرام ويخرجون اهل المنازل منها ويستولون علي ما فيها ويوقعون انواع الفواحش باهلها ويركبون الفجور ويستوطنون البلدة ويطلبون بقاعهم يدهم عليها فهذه الصفات توجب قتلهم **عن** الحرم انتهى **ثم** بعد تسطير هذا ورد الخبر علي استيلائهم علي جدة **عن** نسقط السؤال ووجب قتلهم من غير محال في اي الحال **قال** الامام علي كرم الله وجهه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج قوم في آخر الزمان احداث الاسنان سعا الاطلام يقولون من قول خير البرية لا يجاوز ايمانهم حناجرهم يقرقون من الدين كما يقرق اليه

السهم من الرمية فايضا لقيتوهم فاقتلوهم فان في قتلهم اجرا لمن قتلهم
 يوم القيمة رواه احمد والبخاري ومسلم كذا قاله الزيلعي **والعجز** للعادل
 ان يبدى بقتل محرمة من البغاة مباشرة الادفعوا ويجوز تسييبا كعقر
 دابته بخلاف الحربي المحرم فان له قتله مباشرة الا الوالدان ولم تسب
 ذرية البغاة ويحبس اموالهم حتى يتوبوا ويباع الكراع ويحبس ثمنه
 وان احتاج الامام قاتلهم بخيلهم وسلاحهم ولا ضمان بائلا فها ومن حكم
 الباغي اذا انتقاد لامام اهل العدل ان لا يواخذ بما سبق فنه من ائلاف
 اموال اهل العدل وسفك دمايهم وجرح ابدانهم فلم يجب علي الامام
 قتلهم ولا دفعهم الي الطالب **هكذا** اطلقه بعضهم وهو مقيد بما قاله
 الكمال بن الهمام **والحاصل** ان نفي الضمان فنوط بالمنعة مع التأويل فلو
 تجرد المنعة عن التأويل كقوم غلبوا علي اهل بلدة فقتلوا واستهلكوا
 الاموال بلا تأويل ثم ظهر عليهم اخذوا بجميع ذلك ولو انفرد التأويل عن
 المنعة بان انفرد واحد او اثنان فقتلوا واخذوا عن تأويل ضمنوا اذا
 تابوا او قدروا عليهم انتهى **وقال** الكمال يكره اخذ رؤسهم فيطاف بها
 في الافاق لانه مثله وجوز به بعض المتأخرين اذا كان فيه طمانينة قلوب
 اهل العدل او كسر شوكة البغاة واذا حمل العادل علي الباغي وقال ثبت
 والقي السلاح كف عنه وكذا الوقال كف عني حتي انظر لعلي اتوب والقي
 السلاح وما لم يلق السلاح في صورة من الصور كان له قتله ومقي القاه
 كف عنه بخلاف الحربي لا يلزمه الكف عنه بالقاء السلاح انتهى **واقا**
 الاسير من البغاة فان الامام مخير ان شاء قتله وان شاء حبسه
 لاندفاع شره والله سبحانه اعلم **خاتمة حسني** ان شاء الله تعالى
فان قيل هل يفترض الذهاب الي الحج في هذا الزمان مع ما سمع من الخير
 عن مكة المشرفة قلنا نعم لان العبرة بغلبة السلامة براكا او حجرا
 ولا شك ان الامن حاصل من هنا الي مكة المشرفة خصوصا مع صحة
 هذه العساكر المنصورة المتقدمة علي ركب امير الحاج المصطفى معه

ما يزيد عن المعتاد في كل عام من العدد والعدد والامور تبني علي الغالب
 لانه كما التحقق ولا عبرة بتوهم الصد لمثل هذا العسكر والركب خصوصا
 مع كثرة المقاتلين والرماة فلا عذر لمن قدر علي الحج في تأخيرها ويكون به آتيا
 لوجوب الخروج للحج علي الفور والله الموفق بحمد وكرمه وهذا ما يتيسر للعاجز
 الحقير بعناية الملك القدير بتاريخ او اسطشوال سنة احدى واربعين
 والفا كان تاليغه وقد حصل بحمد الله النصر والظفر باولئك القوم فانهم
 خرجوا من مكة قبل وصول العسكر اليها ودخل الحاج واتموا الحج باحسن
 حال ثم لحق العسكر اولئك القوم وحصرهم واخذوهم عن اخرهم فقطع
 دابر القوم الذين ظلموا والمحمد لله رب العالمين وكان الفراغ من كتابتها
 يوم الثلوث غرة رجب الاصح عام الاعدس عشر بعد الثلاثماية والالف

121

r

الرسالة الخامسة والعشرون الدرة اليتيمة في الغنمة
وفيها العهد المأخوذة علي اهل الذمة وما يتعلق
بهدم كنائس وفتاوي الائمة الاربع

وفيها سيرة سيدنا خالد بن
في حوز محمد صالح بن
محمد عباس ميرداد

الوليد رضي الله عنه
تأليف الفقير الله
حسن الشربل
رحم الله
امين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه تعق وتعالى عليه اعتماد **الحمد لله** الذي من أجل الغنائم على هذه
الامة دون غيرها وخص المصطفى بالاصطفاء احسنها واحمل خيرها والصلاة والسلام على
صفوة سيد الانام وعلى اله واصحابه وذريته الكرام بدوام نعم الله وافاضته جزيل
الانعام **وبعد** فيقول العبد المضطر الحقير الي كرم الغني القدير حسن الشربلالي بلفه
الله نيل ما يرجاه من المعالي **هذه** فتاوه رسالة سميتها الدرة البهية في الغنية
للتبسية فيها فيه نوع تدافع في التقرير لشرح الكنز للامام الاوحد الشهير فخر الدين
عثمان الزيلعي رحمه الله وبلغه من فضل الله ما يليق بكرم مولاه **قال** الامام الزيلعي
شارح الكنز يجب على الامام ان يقسم الغنيمة ويخرج خمسها لقوله تعالى واعلموا
انما غنمتم من شئ فان لله خمسة الح ويقسم اربعة الاخماس على الفاعين للنصوص
الواردة فيه وعليه اجماع المسلمين **وقد** قال الزيلعي قبل هذا ما فتح الامام عنوة
بيننا او اقرأه لها ووضع الخراج والجزية يعني اذا فتح الامام بلدة قهرها فهو بالخيار
ان شاء قسمها بين الفاعين يعني بعد اخراج الخمس كما فعل رسول الله صلى الله
عليه وسلم بخيبر وان شاء اقرأه لها عليها ووضع عليهم الجزية وعلي اراضيهم
الخراج كما فعل عمر رضي الله عنه بسواد العراق بموافقة الصحابة وغيرهم رضي الله
عنهم انتهى **فقلت** قد يقال اتفاق الصحابة على وضع الخراج بعراض الاجماع على
تخمس الغنيمة وقسمتها **فينتفي** التخيير بين القسمه وابقاها خراجية فقد
تعارض اجماعان في كلام الزيلعي في شئ واحد تخمس وعدم تخمس قسمه بين
الفاعين وعدم قسمه بجعل الارض خراجية ووضع الجزية **ويرد** على حكاية
الاجماع على القسمه والتخمس فتح مكة اذا لم يقسم منها شئ لم تخمس ولم تقسم **ويرد**
ايضا قول الامام مالك بان الاراضي تكون وقفيا بالفتح فهو وارد على قوله وعليه اجماع
المسلمين ووارد على قوله يجب على الامام ان يقسم الغنيمة ويخرج خمسها تخيير الامام
بالتنقيط كما سنده **وقال** الكمال بن الهمام يدل على ان قسمه الاراضي ليس حتما
ان مكة فتحت عنوة ولم يقسم النبي صلى الله عليه وسلم ارضها ولهذا ذهب الامام مالك
ان مجرد الفتح تصير الاراضي وقفا للمسلمين وهو ادري بالاخبار والاثار وكذا قال
قال الامام الشافعي والامام احمد بن حنبل انها موقوفة على المسلمين **وقول** الكمال قسمه

بمجرد الفتح تصير
الاراضي وقفا
على قول الائمة
الثلاثة

الاراضي

الاراضي الخ ليس قيذا احترازيا عن غيرها فان التنقيط جائز بالجميع مما اخذه للمصلحة **فان**
اراد الزيلعي الاجماع على لزوم اعطاء الفاعين ما بقي جميعا بعد التخمس كما هو ظاهر كلامه
يدفعه التخيير للامام فيما يراه من القسمة او وضع الخراج والجزية **وبعد** اجماع
على ترك التخمس وعلى جعل الاراضي خراجية ووضع الجزية كما فعل عمر رضي الله عنه بسواد
العراق **وعليه** استقرار اجماع الصحابة فلم يات خلاف منهم بعده وان اريد التفرقة بين
مقادير الغنيمة والغني فالغنيمة لا يلزم تخمسها لان للامام ان ينقل بأكملها وقد اخذت
بالايجاف **واقول** قد يترجح اجماع المتأخر لاستفاده الى اشارة دليل قرآني غير مخصوص
عمومه ولم يوجد خلافة من مثل عمر رضي الله عنه بخلاف الاول وقد يكون عدم قسمه
الاراضي والرقاب كما فعل عمر من قبيل انتهاء الحكم المخالف بانتهاء محله وهي ضرورة
الحاجة الى القسمة والتخمس وقد اندفعت الضرورة مع بقاء الخراج والجزية نفعا
مستمر **وليس** هذا من قبيل تعارض الاية والحديث فيبطل العمل بالحديث لانه ظني وهي
قطعية بل في كل استدلال باية واثارة اية واجماع **اية الانفال** الملزمة للقسمه مع
الاتفاق عليها كما قال الزيلعي **واية الحشر** التي استدلت بها عمر على ترك التخمس والقسمه
ووافقته الصحابة وعليه استقرارهم **فيمكن** ان يكون الاجماع على ما اخذ من المنقول غير
الرقاب ولم يحصل فيه تنقيط فيلزم اخراج الخمس منه وقسمه باقيه على الفاعين
والرقاب وان كانت من قبيل المنقول لا تقسم اذا جعلت الارض خراجية على ما راه عمر
هذا فيه جمع بين الاجماعين المتعارضين بحسب الامكان ولكن في المنقول خاصة ولا
يساعده اطلاق الزيلعي **ثم** ان ظاهرا الاستدلال بقصة جابر وعموم القسمة الشاملة
للرقاب والاراضي فيكون خمسها لاصحاب الخمس المنصوص عليها في الاية وتكون خيبر قد
قسمت ارضا ورقابا ومنقول لا يطابق الدليل الدعوي **وليس** في السير ما يدل على
ذلك في خصوص خيبر **ورأيت** رسالة لمحقق شافعي ملخصها تفويض الامر للامام
وذكر فيها ان اية الانفال ليست قطعية الدلالة على لزوم التخمس ويفيد مثل ذلك
كلام ائمتنا الحنفية لتخييرهم الامام بين القسمه ووضع الخراج والجزية والتنقيط
بالجميع مع ان قوله تعالى ما غنمتم من شئ شامل لما يطلق عليه الشئ والارض شئ
والرقاب شئ وقد خيرت الحنفية الامام كما ذكرناه وقال الكمال وغيره لو قال الامام

الجمع
وجه الجمع بين
الاجماعين

قول الامام للعكر
كل ما اخذتم فهو
لكم جايز

للعسكر كل ما اخذتم فهو لكم جازان راي المصلحة فيه وهذا يرد علي حكاية الاجماع علي
التخمس فيما تقدم **ولنذكر** اجماع الصحابة علي قول عمر ورجوعهم الي ما استدل به
من الاية لترك التخمس مع ثبوت الخيار للامام في كلام ائمة المذهب جميعا وذكرهم فعل
عمر **وفعل** عمر واجماع الصحابة عليه ينفي تخيير الامام فاما نص عليه عندنا قول الشيخ **الحل** في
في العناية اذا فتح الامام بلدة عنوة فهو بالخيار ان شاء قسمه اي قسم البلدة بين
البلدين المسلمين كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر وان شاء اقر اهله
ووضع عليهم الجزية وعلي اراضيهم الخراج كذلك فعل عمر رضي الله عنه بسواد العراق
بموافقة الصحابة رضي الله عنهم اجمعين **فان قيل** قد خالفه في ذلك جماعة اجاب
بقوله ولم يحدد من خالفه يريد نفر يسير منهم بلال حتي دعي عليهم علي المنبر فقال
عمر اللهم اكفني بلالا واصحابه فما حال الحول وفيهم عين تطرف اي ما توا جميعا **فان**
بخالفه احد الانفر يسير كبلال وسلمان فلم يحدد واودعوا ورجعوا الي رايه
انتهى **ثم قال** **الحل** وفي كل من ذلك قدوة فتخيروه **ولقائل** ان يقول لان سلم ان
احد من الصحابة رضي الله عنهم بل اكثرهم يصير قدوة علي خلاف ما فعله
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ لم يصل الي حد الاجماع **والجواب** عنه من وجهين
احدهما ان فعل النبي صلى الله عليه وسلم اذ لم يعلم انه عليه السلام علي اي جهة
فعله يحمل علي ادي منازل افعاله وهو الاباحة وحينئذ لا يستوجب العمل كما
في حالة فاذا ظهر دليل الصحابي جازان يعمل بخلافه **والثاني** انه علي تقدير انه عليه السلام
فعل ذلك وجوبا فان عمر رضي الله عنه فعل ما فعل مستنبطا من قوله تعالى والذين
جاوا من بعدهم بعد قوله تعالى وما افاء الله علي رسوله من اهل القرى فلله وللرسول
ولذي القربى فيكون ثابتا بامارة النص وهي تفيد القطع فيكون الواجب احدهما
يتعين بفعل الامام كالواجب المحير كما في خصال الكفارة ففعل النبي صلى الله عليه وسلم
احدهما وعمر رضي الله عنه الاخرى انتهى **اقول** بل فعل النبي كلاهما بمكة ترك
التخمس والاخذ فلم يقسم ولم يخمس شيئا منها وخيبر فعلمه وفتح مكة بعد فتح خيبر
فيكون بيانا له لزوم القسمة والتخمس فيترجح فعل عمر في تركه القسمة **ثم قال** **الحل**
وقيل في التوفيق بينهما لانه فعل ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم من حيثية ترك
القسمة

القسمة وترك التخمس بمكة واما كون الاراضي تجعل خراجية والرقاب ذمة فترك النبي
بمكة ذلك لان مكة لا ياتي فيها الخراج ولا تضرب علي عرلي جزية بخلاف سواد العراق
ونحوه فكان فعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بمكة بيانا لكون الاية التي في الانفال
غير قطعية للدلالة علي التخمس انتهى **ثم قال** **الحل** وقيل في التوفيق بينهما ان
الاولي هو الاول عند حاجة الغانمين كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم فانه كان عند
حاجة المسلمين والثاني عند عدم الحاجة كما فعل عمر رضي الله عنه ليكون علة في الزمان
الثاني انتهى كلام العناية وقال العلامة سعد بن جلي رحمه الله قوله فعل النبي
صلى الله عليه وسلم واحدهما وعمر رضي الله عنه الاخر **اقول** فيه نظر لان الاية
التي استدل بها عمر اذا فادت القطع بطريق الاشارة بطل العمل بالحديث لانه ظني
والافيهود السؤال وايضا الواجب عند التعارض الترجيح او العدول الي دليل آخر
لا التخيير والالتصاف في كل موضع حصل فيه التعارض وليس كخصال الكفارة اذ كما
تعارض هناك بل الدليل دل علي التخيير ولا يدل دليلان علي شيئين متنافيين
كما هنا انتهى **قلت** قد يقال الحديث ليس دليلا فقط بل فعل النبي صلى الله عليه وسلم
ورد بيانا لقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء وتقدم عن الزيلعي حكاية الاجماع
وقدنا ما فيه **وقد** ورد الاجماع الثاني الموافق لراي عمر الذي استند فيه للاية
التي في الحشر فلم يكن ذلك من قبيل تعارض الحديث والاية فلم يتضح كلام المحشي
رحمه الله **ثم اقول** وبالله تعالى التوفيق ان اية الانفال لم تجرها الحنفية علي مقتضي
نصها بتخمس الخمس واعطاه لمن ذكر فيها كما هو في باب الغنيمة مقرر **فلم** تكن
قطعية الدلالة وقد علمت مذهب الامام مالك بكون الاراضي نصيب وقفا بمجر الفتح
فالقول بتخيير الامام معارض باجماع الصحابة علي ترك القسمة ولم يات بعده ما
يخالفه وفتح مكة يقرره لانه كان بفعل النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقسم منها شيئا
وقد قال ابو يوسف رحمه الله في كتاب الخراج ارجوان يكون ما فعل الامام من ذلك موسقا
عليه يعني مما خيره بين القسمة وابقاء الارض خراجية ولكن مع ذلك ذكر ما يلزم
العمل برأي عمر فينتفي التخيير **ونصه** قال ابو يوسف والذي راي عمر رضي الله عنه من
الاستماع من قسم الارضين بين من افتتحها عند ما عرفه ما كان في كتابه من بيان ذلك

توفيقا من الله كان له فيما صنع وفيه كانت الخيرة لجميع المسلمين وفيما راي من جمع خراج ذلك وقسمته بين المسلمين عموم النفع لجماعتهم لان هذا هو لم يكن موقفا على الناس في الاعطيات والارزاق لم تشحن الثغور ولم تقو الجيوش على المسير في الجهاد ولما امن رجوع اهل الكفر الي مدتهم اذ اخلت من المعاتلة والمرزقة . . . والله اعلم بالخبر حيث كان انتهى قال هذا ابو يوسف عقب استدلال عمر رضي الله عنه على ترك القسمة **وذلك** انه قال ابو يوسف فاما الغني فهو الخراج عندنا خراج الارض والله اعلم لان الله تبارك وتعالى يقول ما افاء الله علي رسوله من اهل البيت قلله وللرسول ولذي ذي القربى واليتامي والمساكين وابن السبيل كيلا يكون دولة بين الاغنياء ومنكم حتي فرغ من هولا ثم قال للفقراء المهاجرين ثم قال جل ذكره والذين تبوء الدار والايمان الا هذا مما بلفتنا والله اعلم في الانصار خاصة ثم قال والذين جاءوا من بعدهم آه فهذا والله اعلم لمن جاء من بعدهم من المؤمنين الي يوم القيمة **وقد** سال بلال واصحابه عن الخطاب رضي الله عنه قسمة ما افاء الله عليهم من العراق والشام وقالوا قسم الارضين بين الذين افتحوها كما تقسم الغنيمة بين العكر فابي عمر ذلك وتلي عليهم هذه الآية ثم قال قد اشرك الله الذين ياتون من بعدكم في هذا الغني فلو قسمته لم يبق لمن بعدكم شيء ولين بقيت ليبلفن الداعي تبصها نصيبه من هذا الغني ودعه في وجهه **وكتب** عمر رضي الله عنه الي سعد حين افتتح العراق اما بعد فقد بلغني كتابك تذكر ان الناس سألوك ان تقسم بينهم فغانهم واما افاء الله عليك فاذا اتاك كتابي هذا فانظر ما اخلت الناس به عليك الي العكر من كراع او مال فاقسمه بين من حضر من المسلمين **وانكر** الاراضي والانهما رعاها لهما يكون ذلك من اعطيات المسلمين فانك ان قسمتها بين من حضر لم يكن لمن بعدهم شيء **وقال** علماء المدينة لما قدم علي عمر رضي الله عنه جيش العراق من قبل سعد بن ابي وقاص شوا واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في تدوين الدوا والتداوين وقد كان اتبع راي ابي بكر رضي الله عنه في التسوية بين الناس **فلما** جاء فتح العراق شاور الناس في التفضيل وراي انه الراي فاشا عليه بذلك من راه وشاورهم في قسمة الارضين التي افاء الله علي المسلمين من ارض العراق والشام فتكلم

١٧ اهل مع

فتكلم قوم فيها وارادوا ان يقسم لهم حقوقهم وما فتحوا فقال عمر رضي الله عنه فكيف بمن ياتي من المسلمين فيجدون الارض يعلوها قد اقتسمت وورثت عن الآبا وحيزت فاهذا براي فقال له عبد الرحمن بن عوف فما الراي ما الارض ما العلوج الا لما افاء الله فقال عمر رضي الله عنه ما هو الا كما تقول ولست اري ذلك والله لا يفتح بعدى بلد فيكون فيه كرنيل بل عسي ان يكون كلا على المسلمين فاذا قسمت ارض العراق يعلوها وارض الشام يعلوها فما يستد به الثغور وما يكون للذرية والارامل بهذا البلد وبغيره من اهل الشام والعراق **فأكثر** واخبرني عمر رضي الله عنه وقالوا تعف ما افاء الله علينا باسبابنا علي قوم لم يحضروا ولم يشهدوا ولا بنا قوم ولا بنا وبناءهم ولم يحضروا فكان رضي الله عنه لا يريد علي ان يقول هذا راي قالوا فاستشار المهاجرين الاولين فاختلفوا **فأما** عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه فكان رايه ان يقسم لهم حقوقهم **وراي** عثمان وعلي وطلحة راي عمر رضي الله عنهم فارسل الي عشرة من الانصار خمسة من الاوس وخمسة من الخزرج من كبار شهم واشرافهم **فلم** اجتمعوا حمد الله واشني عليه بما هو اهله ومستحقه ثم قال اني لم ادعكم الا لان تشركوا في امانتي فما املت من امورك فاني واحد كما حكم وانتم اليوم تقرون بالحق خالفني من خالفني ووافقني من وافقني ولست اريد ان تبعوا الذي هو هوي معكم كتاب الله ينطق بالحق فوالله لين كنت نطقت بما رايته ما اردت الا الحق **قالوا** قل نسمع يا امير المؤمنين قال قد سمعتم كلام الله هو كلاء القوم الذين يزعمون اني اظلمهم حقوقهم واني اعوذ بالله ان اركب ظلما لين ظلمتهم شيئا هو لهم واعطيتهم غيرهم لقد شقيت **ولكني** رايت انه لم يبق شيء يفتح بعد ارض كسري وقد غنمنا الله اموالهم وارضهم وعلوهم فقسمت ما غنمنا من مال اورثه بين اهله واخرت الخمس فوجهته علي وجهه وانا في توجيهه **وقد** رايت ان احبس الارضين . . . يعلوها واصنع عليهم فيها الخراج وفي رقابهم الجزية يؤدونها فتكون قبا للمسلمين للمقاتلة والذرية ولمن ياتي بعدهم **ارايتم** هذه الثغور لا بد لها من رجال يلزمونها ارايتم هذه المدن العظام والشام والجزيرة والكوفة والبصرة ومصر لا بد من ان تشحن بالجيوش وادار العطايا عليهم فمن اين يعطي هؤلاء اذا قسمت الارضين

والعلوج فقالوا جميعا الراي رايك فنعيم ما قلت واما رايت ان لم تشحن هذه الثغور
وهذه المدن بالرجال ومهجري عليهم ما يتقون به رجع الهل الكفر الى هدمهم
فقال قد بان لي الامر من رجل له جزالة وعقل يضع الارض مواقفها ويضع على العلوج
ما يحملون فاجتمعوا له علي عثمان بن حنيف وقالوا له تبعته الى اهلهم ذلك فان
له بصرا وعقلا وتجربة فاسرع اليه عمر فوله مساحة ارض العراق فاديت جبابة
سواد الكوفة قبل ان يموت عمر رضي الله عنه بعام مائة الف الف والدرهم يومئذ
درهم ودانقان كانت الدراهم يومئذ وزن الدرهم وزن المتقال **قال** وحديثي
الليث بن سعد عن حبيب بن ابي ثابت ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وجماعة من المسلمين ارادوا عمر بن الخطاب ان يقسم الشام كما قسم رسول الله
صلى الله عليه وسلم خيبر وانه كان اشد الناس عليه في ذلك الزبير بن العوام
وبلال بن رباح فقال عمر اذا اترك من بعدكم من المسلمين لاشي لهم ثم قال اللهم
اكفني بلالا واصحابه قال وراي المسلمون ان الطاعون الذي اصابهم يعولس
كان عن دعوة عمر قال وتركهم عمر مدة يؤدون الخراج الى المسلمين وطاعون
عمواس كان سنة ثمان عشرة من الهجرة وعمواس بلدة بالشام من عمل فلسطين
غربي نهر الاردن **ثم قال** حدثني بعض اشياخنا محمد بن اسحاق عن الزهري
ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه استشار الناس في السواد حين افتتح فري
عامتهم ان يقسمه وكان بلال بن رباح من اشد هم في ذلك وكان راي عمر ان يتركه
ولا يقسمه فقال اللهم اكفني بلالا واصحابه ومكتوا في ذلك يومين او ثلاثة او
دون ذلك **ثم** عمر رضي الله عنه اني قد وجدت حجة قال الله عز وجل في كتابه
وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله
يسلط رسله على من يشاء والله على كل شي قدير حتي فرغ من شأن بني
النضير فهذه عامة القرى كلها ثم قرأ ما افاء الله على رسوله من اهل القرى
فلله وللرسول ولذي القربى واليتامي والمساكين وابن السبيل كيلا يكون
دولة بين الاغنياء منكم وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا
واتقوا الله ان الله شديد العقاب **ثم قال** للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا

٧ ونصف صح

طاعون عمواس
كان عن دعوة
سيدنا عمر بن
الخطاب رضي الله عنه

من

من ديارهم واموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله
اولئك هم الصادقون **ثم** لم يرض حتي خلط بهم غيرهم فقال والذين تبوءوا الدار
والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما اوتوا
واوتوا ويؤثرون علي انفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه
فاوليئك هم المفلحون فهذا مما بلغنا والله اعلم في الانصار خاصة **ثم** لم يرض
حتي خلط بهم غيرهم فقال والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا
الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين امنوا **و** اغفر لنا ربنا انك
رؤوف رحيم فكانت هذه عامة لمن جاء بعدهم فقد صار هذا الغي بين هؤلاء جميعا
وقال عمرهم ولد آدم الاحمر والاسود فقد اشرك الله الذين من بعدهم في هذا
الغي الي يوم القيامة **فكيف** نقسمه لهؤلاء ونذع من تخلف بغير قسم فاجمع
الصحابه علي تركه وجمع خراجهم قال ابو يوسف والذي راه عمر كانت الخيرة فيه لجميع
المسلمين وقد منّا عامه وقد نزل القرآن برأي عمر **وقال** النبي صلى الله عليه وسلم
ايما دار عمر فالحق معه كذا في العناية والتبيين فالحق عمر في ترك قسمه الارضين
والعلوج بالكتاب والسنة واجماع الصحابة رضي الله عنهم وقد ارتضاه ابو يوسف
ومدحه بما علمته **فالقول** به هو الحق ولا يعدل عنه الي القول بالتحير فان
الدليل لا يساعده **وهذا** مما من الله سبحانه وتعالى علي به لينظر اليه اهل
التحقيق ولا يقدم علي التكلم في الاحكام بدون نظر في الدليل كما هو شأن ذوي
التدقيق بالتوفيق وقد لخصت هذا من الرسالة الاولى تقريبا لمسافة الطريق
وذلك في ليلة العشر من المحرم سنة اربع وستين والف ختمت بخير وصلي الله
علي سيدنا ومولانا محمد وعلى اله واصحابه والايمة المجتهدين ومقلديهم الي يوم
الدين والله سبحانه الموفق المنان بما اراد نساله السر للذرية وجمالة الاحوال
فيما بين الاخوان والعباد والرحمة لمن ائتمنا واخواننا والدين والمسلمين
بفضله المستزاد وكان الفراغ من كتابتها يوم الاحد لست مضين من شهر رجب
الحرام احد شهر رعام الـ ا دس عشر بعد الثلاثماية والالف سبحان ربك رب العزة
عما يصفون وسلام علي المرسلين والمحمد لله رب العالمين امين اللهم امين

مع صح

.

الرسالة السادسة والعشرون قهر الملّة
الكفرية بالادلة المحمدية لتخريب

دير المحلة الجوانية تاليف

الفقيه حسن الشرنبلالي

المحقق غفر الله

له ولوالديه

وبشايحه

امين

في حوزة محمد صالح
ابن محمد عباس
ميرداد

بسم الله الرحمن الرحيم وبه تعاقب **الحمد لله** الذي اعز الاسلام واهله واذل الكفر وبذر
شعله ورفع منار الدين للدين وهدم ركن الكفر للمهين واصطفى من خيار عباده
حكاما واقتضت حكمته الباهرة ان اوجد الان منهم حاكما زاكيا راجحا خافيا
عابدا علاما به صار كل من الدين الحنيفي والمذهب الحنفي والشرع الشريف
موصوفا بانه كاسمه الشريف يحيى دواما لما انه اعرض عما عرض من العرض
الفاني من ذوي الزيف والضلال والمرض زادهم الله مرضا واعدهم جهنم
خلودا اما لا يخفق عنهم من عذابها لتبدلهم جلودا واجسادا **القد زكي**
عرضه الشريف وصان عما غيره قد دنس وثنان قد بعزمه الشديدا
ساعده واحده الله سبحانه وبمولانا الوزير وساعده فكشف بنفسه عن
فطيع امر حدث من ذوي الكفر وسه لينزيل ما حل بذلك المحل من رجسه
ويطهره دائما باقامة شعائر الدين طهارة قدسه بمسجد يعمر فيطيب
بفوح انسه بدلا عن دير حدث رجسا باق خبثه فكان منه فتحا عمريا
كفتح المسجد الأقصى فتحا زكيا لم يتقدم اليه حاكم فيما تقدم ولم يطعم خاطره
الزكي ليصغي لعاذل فلا يندم لانه اختار الباق لنصرة الدين الاقوم
واعرض فترج الفاني اختيارا للاعظم **بلغه الله** من فضله الاكرم واترجاه
ووقاه ورقاه الى اعالي المراتب مصحوبا بالانس المجسم والصلاة والسلام
على سيدنا محمد المصطفى المكرم فاتح مكة المشرفة مطهر البيت المحرم وعليه
الذين بذلوا اموالهم ونفوسهم لنصرة دين الله فنصر والمناصرة والله
وعبادوه لقد احسنوا فاعد لهم الحسني وزيادة ما تلي قوله تعالى والذين
جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وان الله لمع المحسنين **وبعد** فيقول المربي
مدي الايام والليالي فيض الملك المنان حسن الشربلالي هذه عجالة
بحسب ضعف الحالة **سميتها** قهر الملة الكفرية بالادلة الحميدة لتخريب
دير المحلة الجوانية **سؤال** في شهر شعبان سنة ثلاث وستين والف
هو يقول مشايخ الاسلام ادام الله بهم نصرة الدين وابقاهم لنفع العالمين
في حكم بناء اتخذ ديرا في محلة داخل باب النصر بالقاهرة المعزية قريبا منه
تدعي

تدعي الجوانية وقد كشف عنه مولانا ولي الامر شيخ الاسلام قاضي القضاة بمصر
المحروسة يحيى افندي احبي الله به ما اثر الدين وبلغه المراد في الدنيا ويوم
الدين فوجد صلته بيوتنا اسلامية مكتوب على ديارها قريبا من السقف الايات
العبرانية كاية الكرسي كما هي عادة الامة الحميدة وقد جعلت النصراري والرهبان
ذلك ديرا ومجلا لاجتماعهم على الكفر ووضع الصور والصلبان وعبادتها والاوثان
فهل حكم هذا البنين الذي جعل ديرا وما يتعلق به من ساير البنين يكون
لبيت المال فيتصرف فيه مولانا الوزير اعز الله تعالى بما فيه المصلحة العامة
لجميع المسلمين كما هو حكم ما يول لبيت المال اوضحوا الجواب بالنقل عن اربعة
مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة رضي الله عنه وبما يقتضيه مخالفة اهل
الذمة من نقض العهد العهري الصادر من امير المؤمنين فاتح مصر عمر بن
الخطاب رضي الله عنه فيظهر الوجه الواضح عين الصواب فتطمئن قلوب
المؤمنين وتخذل الكفار والمنافقون وتخذ نيران الشرك وتقر المعاندون
بصدقا لقوله تعالى هو الذي ارسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره
على الدين كله ولو كره المشركون واذكروا نوحا لما لما حكم به من الثواب الجاري
متحدا متزايدا الي يوم المآب ولكم بمثله من الملك الوهاب **فاجبت** قائلا الحمد لله
فاتح الصواب اما ازالة هذا المنكر المجمع عليه فيما بين ملة الاسلام فهو فرض
عين علي مولانا ولي الامر نصره الله ويجب على كل امير من امراء الدولة
العثمانية ادام الله نصرتها بحاجه سيد البرية ان يسعى في ازالة ذلك المنكر
اذ هو عليه الايسر ولا عذر له في التقاعس يظهر فيشد ازرولي الامر ويعينه
فان الله تعالى يعز من يعز الدين ويهين من يهينه ومن يهين الله فماله
من مكرم وكان حقا علينا نصر المؤمنين انا لانضيع اجر من احسن عملا
وذلك لان الدير المذكور صار لبيت المال العموم لان بانيه اما ان يكون
شخصا معلوما بناه بحاله ديرا وذلك باطل او يكون بناوه حصل بحال مجموع
من النصراري ليبني ديرا ولا يصح ذلك ايضا وقد خرج ذلك البناء عن ملك
بانيه سواء كان معلوما او مجهولا بهلاكه ولا مستحق له فصا لبيت المال

الكريم ص

واحد ص

حقا لكافة المسلمين يتصرف فيه مولانا ولي الامر رجما يعود نفعه لعامةهم
ومن ذلك ان يتخذ مسجد موقفا منه علي المسلمين كافة ويوقف سائر
الابنية التي به علي اقامة شعائر المسجد ليبقي علي الدوام بدوام درور
ريتها وصرف الاجرة علي القايين بالشعائر والتهام ولا يتلف البناء المذكور
لهدمه لانه لا نفع فيه للمسلمين وقد يعود ضرره بعوده لحالة الاولى بعد
ايام هذا الحاكم النبيه بالرشا لمن يليه باتباعه حفظ نفسه وشيطانه
فيغويه اما البناء العالي المشرق علي منازل المسلمين فيهدم قطعا ولا
يبقي جال كما هو نص ائمة الدين **وجه ما قلناه نقلا** ان الذي لو تصرف
في ملكه الخاص بان جعل داره بيعة او كنيسة او بيت نار في حياته وصحة
واشهد علي ذلك وانه قد اخرج من ملكه للوجه الذي جعل له ذلك
قال الامام الاجل ابو بكر الخفاف هذا باطل لا يجوز وهي كسائر امواله كان مات
فهي ميراث ومن المقرر ان بيت المال يصير اليه كل مال لا مستحق له شرعا
وقال الامام الخفاف ايضا قلت ارايت الذي اذا وقف ارضه او مستغلا علي
بيعة او كنيسة او بيت نار قال ان فعل ذلك في صحته فالوقف باطل وذلك
باطل وهذا هو باطل لو قال مصرف غلة تلك الصدقة فيما يحتاج اليه
هذه البيعة من البناء والمرمة قال هذا باطل من وجهين اما احدهما
فان ذلك معصية لله عز وجل واما الوجه الاخر فلانه ينقطع وكذلك
ان قال تستغل هذه الصدقة فينفق غلتها في اصلاح البيعة وفي
الاسراج فيها وفيما يحتاج اليه من الزيت للاسراج فيها قال الخفاف
هذا عندني باطل من قبل انه معصية لله عز وجل وكذلك ان قال يجري
غلة هذه الصدقة علي الرهبان والقسيسين قال هذا باطل قلت
فان خص فقال الرهبان والقسيسين الذين في بيعة كذا وكذا قال
هذا باطل وكذلك لو قال علي القوام الذين في بيعة كذا وكذا قال هذا
باطل انتهى ومعلوم ان هذا كله فيما لو تصرف للذي ان يفعل ذلك فيما
يملكه وفيما الوص بقاوه كنيسة ونحوها واما في هذه الحادثة فالامر باطل

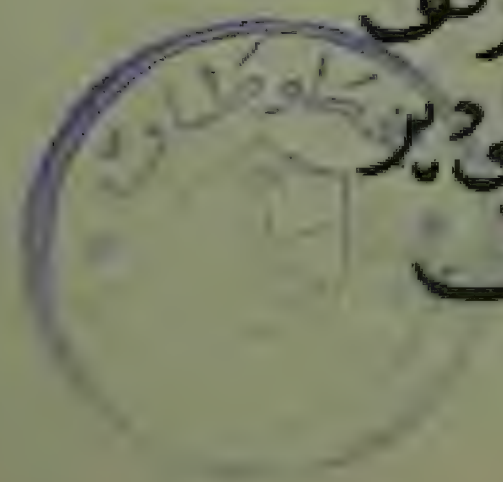
من اصله

بيان
مستغلا

من اصله لا يتصور ان يجعل شي من الكنائس والبيع ونحوها في القاهرة
لان القاهرة المعزية نشأت اسلامية بعد فتح مصر القديمة عنوة سنة
ستين وثلاثماية فلا يتصور احداث شي من الكنائس والبيع ونحوها
فيها كما نص عليه فقهي الاسلام العلامة الشيخ قاسم بن قطلوبغا الحنفي
امام الديار المصرية رحمه الله وكل كتب المذهب علي هذا مانعة
من احداث كنيسة ودير ونحوه بدار الاسلام في محل مملوك لذمي
فكيف في هذه المحلة الاسلامية التي ما وضع الكزبيده عليها اصلا
فهذه الحادثة اظهرت عدم صحة ذلك البناء بالمحلة المذكورة ديرا
ولم نجد سمة بناء المسلمين باصله فكيف وقد وجدت سمة الاسلام
علي بعض جدرانها كاية الكرسي كما ذكر فلزم علي مولانا ولي الامر
ازالة هذا المنكر فانه عليه اقدر وليعلم ان تلك الابنية اما ان يكون
بيع ماله او بيع الابنية وقد كانت وقفا من اوقاف المسلمين ثم طرأ
تغييره ببيع او استبدال وبيع انقاض كما يفعله بعض من لا يخشي
الله تعالى والمتملك له قد ازال معظمه فصار مضحونا عليه لجهة
الوقف لما ان الاستبدال ليس علي شرطه اذ لا يملكه الا القاضي
العالم العادل اذا رآه مصلحة واني هذا وذلك البناء الذي بناه
واضعه لانفسه وانما فعله تقربا ليكون ديرا فيما يزعم بزعمه الباطل
فصار بعده لبيت المال وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا كنيسة
في دار الاسلام فمن خالف النبي صلى الله عليه وسلم وابقاها قادرا
علي ازالها كان ممن خالف كمال دين الاسلام وقال الشيخ اجل الدين
مشارح الهداية هو نفي بمعنى النهي اي لا تحدث كنيسة في دار الاسلام
لان احداثها في دار الاسلام ازالة فحولية اهل دار الاسلام وانه لا يجوز
كازالة فحولية الرجل بقطع مذاكيره وقال العلامة الكمال بن الهمام ونقله
عنه شيخ الاسلام ابن نجيم في شرح الكتر كل بلدة مصرها المسلمون
كالقوفة والبصرة وبغداد واسط لا يجوز فيها احداث بيعة ولا كنيسة

ولا مجتمع لصلاتهم ولا صومعة باجماع العلماء ولا يمكنون فيه من شرب
الخمر واتخاذ الخنزير وضرب الناقوس انتهى وكذا افتي به العلامة
الشيخ قاسم بن قطلوبغا وقال ايضا ان الكنايس التي بالصعيد اي
صعيد مصر والتي بالثام ونحوها من ارض عنوة فما كان محدثا
وجب هدمه واذا اشتبه المحدث بالقديم وجب هدمها جميعا
لان هدم المحدث واجب وهدم القديم جائز وما لا يتم الواجب اليه
فهو واجب هو فتكون منها القاهرة المعزية لانها اسلامية مصرها
المسلمون فتجتمع اهل الذمة من الاجتماع لصلاتهم في بيت من بيوت
احد هم ليس مبنيا كنيسة ولا بيعة فان اجتماعهم يصيره مثلها
حكما وهو لا يجوز وسند كرفيتوي الايعة بمنعهم من الاجتماع في محل
لا يسمى كنيسة فانه يصير كنيسة حكما وقد حصل الان انهم
يجمعون في بيت وقف من اوقاف المسلمين انشاء واقفه بساكن
النيل بمدينة بون لا تقام فيه اليهود ومظهرين في خروجهم
اليه زيارتهم على عواتقهم وبيع المسلمون ومن يحرق صواتهم فانهم
يرفعونها بفعلهم المنكر القبيح وهذا من المنكر الذي يلزم ازالته
واعلم ان مصر المحروسة القديمة فتحت عنوة وصارت اراضيها
الآن لبيت المال قال الكمال بن الهمام لانقطاع ملاكها بالموت من
غير اخلاف وارث **تنبيه** كل بلدة فتحت عنوة وفيها كنيسة او
نحوها حكمنا بانها بنيت مسكنا لا معبدا فيمنعون من الاجتماع
فيها للتقرب وان فتحت صلحا حكمنا بانها اقرت معابد فلا يمنعون
من ذلك فيها بل من الاظهار كما في فتح القدير والثالثة من الكنايس
ما احدث فلا يجوز مطلقا في ارض فتحت عنوة ولا صلحا
وسند كرفيتوي ان شاء الله تعالى واعلم ان سفي الجبل المقطم وقف
امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه لدفن مومي المسلمين
حين اراد القبط شراه من فاح مصر عمر بن العاص بسبعين الف دينار
فقال

فقال لم ترغبون فيه وهو لا يزرع ولا يناله الماء قالوا نجله في كتبنا غراس
الجنة فنجعله لموتانا فكتب الي امير المؤمنين بذلك فقال عمر رضي الله
عنه المسلمون اولي به ووقفه لدفن موتاهم وسند ذكر القصة ايضا
وذكر العلماء ان سفي المقطم ينتهي الي نحو الجامع الازهر وما هو بحيا له
لتحوال شارع الاعظم منه تلك المحلة التي بها هذا الدير لان الصحرا
تشملها قبل وضع الصور فهي ارض موقوفة علي دفن المسلمين
لا تملك ووقف البناء باطل لم يتعارف على هذا النحو الذي فعلته
النصارى بهذا المحل وسعوه ديرا ووضعوا فيه الصور والاوتان
والصلبان فلا يبقى مجال البتة على صفة كونه ديرا الاعلى تغيره
مسجد للمسلمين لانه نفع عام لهم كما تقدم وقد افتى العلامة ابن
الشنينة قاضي القضاة الحنفى بان ولي الامر يجعل للمسلمين مسجدا
من الاراضي الموقوفة كما يجعل القنطرة فيها فكذلك يجعل البناء
الذي صار لبيت المال مسجدا بارضه والجامع بينهما عموم النفع
للمسلمين فان قلت اليس وقف الذي علي فقراء اهل الذمة جائز
قلت بلى فان قلت فكذلك يجوز منه هذا علي فقراء الدير المذكور قلت
هذا منك مغالطة او غفلة لانك تثبت وقفا صحيحا ومستحقا
موجودا بصفته التي شرطها الواقف وكل منهما مفقود هنا افا
الوقف فلانه لا يكون عند الامام الاعظم الا في العقار والبناء
بالسعي له ولا عقار هنا لان الارض لم تملك لانها فتحت عنوة ووقفها
امير المؤمنين عمر بن الخطاب كما تقدم علي تلك الجهة التي ارادها لدفن
المومي المسلمين وهو قبيل هذا فصار هذا وقف بناء غير تابع لارض
فبطل وقفه لانه منقول وليس محلا للوقف ابتداء واما الموقوف عليه
هنا فهو مفقود ايضا لان الذي اراده الواقف لوصف الوقف
منه عليه خصه بصفة كونه من اهل محلة كذا وكونه واردا علي دير
كذا وان لم يكن موجودا بانتفاء وجود الدير بما قد مناه فان قلت



يلزم من ذلك عدم صحة وقف المساجد والمحلات التي علي هذه الارض
علي قريات قلت هذا منك عجب لانك علمت جواز وقف بعض ما هو
للعامة علي العموم والمساجد من هذا القبيل والوقف علي القريات
صح باعتبار تعامل الناس ذلك وتعارفهم ولا مانع منه علي الذي
اختاره اهل الفتوي ممن سلف كقاري الهداية الشيخ الامام سراج
الدين شيخ العلامة المحقق ابن الهمام رحمهم الله وعليه غالب اوقاف
مصر والقاهرة وقف بناء بدون ارض وحكم قضاء الاسلام بصحته
وتقرير ولاية الامور الناس علي ذلك فيما مضى والي الآن وما رآه
المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن ومنصوص المذهب انه للامام
ان يقطع انسانا من الجادة ان لم يضرب بالمارة وانه يجوز جعل بعض
الطريق مسجدا وبعض المسجد طريقا وعلي هذا صحت وقف
الجامعين بساحل النيل بمدينة بولاق هما السنانية والسليمانية
في حريم النهر وصحة الجمعة فيهما كباقي المساجد علي الراجح من
المذهب وهو جواز اقامة الجمعة في مصر في مواضع كثيرة دفعا
للحرج ومن لازم سقوط اعتبار السبق فتصح المتأخرة كالمقدمة
واما وقف بناء بتلك الارض من كافر علي تلك الصفة فليس متعارفا
ولا جائزا ولا يراه المؤمنون حسنا ولا صحيحا بل منكرا قبيحا فيبطل
علي موجب الاصل وقفه وايضا وقف الذي في حد ذاته اذا صح
كما قد مناه تراعي شروطه واوصافه فاذا قيد بفقير محلة كذا
وبلدة كذا او فقير يهودي او نصراني اعتبر ذلك ولكن هذا غير
مقصود وجوده هنا لانه لا يريستد اليه واراد فقير ذي والشي
ينتفي بانتفاء جزية وينعدم بانعدام شرطه **فليتنبه** له هذا
ما يتعلق بافتراض ازالة ذلك الدير والبناء وتغييره مسجدا
واما حكم اهل الذمة بموجب احداث الدير في شروط امير المؤمنين
عمر بن الخطاب عليهم انهم شرطوا علي انفسهم للمسلمين ان لا يحدوا

في مدايننا ولا فيما حولها ديرا ولا كنيسة ولا بيعة ولا صومعة راهب
فان نحن خالفنا شيئا مما شرطناه لكم علي انفسنا فلا ذمة لنا وقد
حل لكم منا ما يحل لاهل المعاندة والتشاق ومن ضرب مسلما عمدا
فقد خلع عهده وقد ذكر هذا العهد من ائمة الحديث ابو عبيد واعتمد
عليها الفقهاء من كل مذهب كذا نقله القاضي بدر الدين القرافي
رحمه الله ومن هذا القبيل ما ذكره المورخون ان المشهد الحسيني
انما وضع في داخل مقبرة كانت تدعى تربة الزعفران وان خان
الخليلي كان مقبرة للماضين كالفاطميين وان الجامع الازهر لما حفر في
صحنه ليحعل صهريج للمرحوم الخواجا ابن طعيمة في زمن غير بعيد
وجدوا قبورا فيها الموتى بصحن الجامع الازهر فحولت عظامهم
ونقلت لضرورة الحفر للصهريج فوضع المساجد كالجامع الازهر
بهذه الارض لانها للعامة وتبعها ما هو من ضرورة المصالح والسكنى
لا ساع تلك الارض لكن في زمن الجراكسة كثرت الابنية من ترب
ورباطات ومساجد وغيرها حتى ملأت الصحرا وغالبها الآن قد
خرب ونقلت انقاضه وبقيت اثاره الا ما ندر من اوقاف كبيرة
ملوك ونحوها كمسجد السلطان قايتباي والسلطان الاشرف
برسباي والسلطان برقوق رحمهم الله تعالى وملخص الحكم في هذه
الحادثة ان هذا البناء الذي سمي ديرا عند جميع اهل مصر المحروسة
وبلغ خبره والكشف عليه الي مسامعهم يلزم تغييره وزوال اسم الدير
عنه مطلقا سواء كان علي شكل الدير عندهم او خلافة لانه من حيث
هو مجتمع لاهل الكفر والطغيان وعبادة الصور والصلبان من
النصارى والقيسين والرهبان وانه محدث بعد الفتح بلا شك
في هذا المكان الاسلامي فانه يفترض فرض عين علي مولانا الوزير
نصره الله تعالى وعلي مولانا قاضي القضاة حفظهما الله تعالى
وبلفهما من كرمه ورضاه اعلاه ازالة هذا المنكر الذي اجمع علماء الاسلام

على لزوم ازالة مثله لقدره ولي الامر عليه من غير احتياج لاحد في
امامته وقد وصل علم هذا النكير لكل احد بمصر المحروسة من كبير
وصغير فبعده لايحل لاحد من المؤمنين ان يعين علي الدفع عن
الكافرين ملة النصاري فانه كفر اقبح ذنب واكبر كبيرة لا ينفره
الله العليم الخبير وانه لا يبقى ولا يمكن كافر من الدخول فيه سواء
صح صفته ديرا اولاً وسواء كان هناك وقف للابنية المذكورة
اولاً وسواء كان بانيه شخصاً معيناً اولاً وسواء وقف باقى الابنية
المتصلة عليه اولاً وسواء كانت علي الرهبان به او بغيره او علي
الفقر النصاري الواردين اليه او اعم منهم من القسيسين وسواء
كانت علي العمارة فيه وعلي الله وترميحه او علي زيت وقناديل
وخدام به او علي من يقوم عليه كالمثولي فان ذلك كله باطل وضلال
حكمت الشريعة المحمدية ببطلانه حكماً اظهر كفر من عانده وتكبره
فاليحذر الذين يخالفون عن امر الله القاهر الاكبر ان تصيبهم فتنة او
يصيبهم عذاب اليم في الدين كيوم القيامة وخزيمهم في المحشر هذا هو
الدين القويم الزمنا ادا الامانة التي لله تعالى فادينا كما امرنا الله
تعالى قال الله سبحانه ولا تكتموا الحق وانتم تعلمون ولما صدق
هذا الوارد الرحماني وورد باو اخر شعبان ظهر في الوجود اثره
وبان فهدم اعالي بناء ذلك الدير وبان ونكست اعلامه وقهر
حزبه وهان الهم الله العزيز مولانا الوزير وصان مقامه الشريف
عن ان ينسب اليه تقصير فيما فيه شرفه بكل عصر واوان فبرز
امر الواجب القبول علي كل انسان لمولانا شيخ الاسلام الذي كان هو
القايم علي ذوي الكفر اولئك الرهبان المارقين الناقضين للعهد
العمرى بالخالفه له بهذا الزمان ولم يحمل قلبه ولم يحمل جسده من
الحركة والذهاب بذاته وينشي عن المراد الله العزيز المنان فاعز
الله ونصره فايده بغاية الامكان ليهدم اعالي الدير ازاله لنصره

عن

7
عن المؤمنين ويجعل بدله مسجداً للعايدين واقامة شعائر الدين
ففعل ذلك كله باسرع زمان وحين واقيم به المحراب قبلة للكعبة
كما امر الله به سيد المرسلين وقرر اماماً وموذكاً وقاداً وقادماً
بالشعائر لخدم الواردين لاداء العباداة والصلوات الخمس اعزّه
الله ونصره كما اعز ونصر الدين بسادس شهر رمضان سنة
ثلاث وستين والاف فلله الشكر علي التوفيق لفعل هذا الامر الحميد
لاعزاز الدين فقطع دابر القوم الذين ظلموا والحمد لله رب العالمين
وصلى الله علي سيدنا محمد النبي الامي وعلي اله وصحبه وسلم
تسليماً الي يوم الدين وكان الفراغ من نقلها عصر يوم الثلوث
الموافق شمس شهر رجب الحرام احد شهر عام السادس عشر بعد
الثلاثماية والالف من هجرة من له العز والشرف صلي الله عليه وسلم

٢٧
الرسالة السابعة والعشرون الاشر المجدود

الفهر ذوي العهود تاليف الفقير

إلى منبيل المعالي حسن

الشراب الى راحة

الله تعالى

عليه

فخوز محمد صالح بن
محمد عباس میرداد

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين **الحمد لله** رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا
محمد وعلى سائر الانبياء والمرسلين والصحابة والتابعين **وبعد** فيقول العبد
الفقر حسن الشرب لاني غفر الله له ولوالديه وشايعه ومحبيه ولطف
بذريته والمسلمين هذا ذكر شي من العهود الماخوذة على اهل الذمة وفتاوي
الايممة الاربعة المتبعة للايممة المجتهدين وصيغة عهد بعض الملوك تحمي هذه
الفايدة **قال** ابو يوسف رحمه الله في كتاب الخراج **عن** ابن عباس رضي الله عنهما
انه سئل عن العجم اهلهم ان يحد ثوابيعة او كنيسة في امصار المسلمين فقال انا
مصر مصرته العرب فليس لهم ان يحد ثوابيه بنا بيعة ولا كنيسة ولا يضربوا
فيه بنا قوس ولا يظهروا فيه خرا ولا يتخذوا فيه خنزيرا وكل مصر كانت
للعجم ومصرته ففتح الله على العرب فنزلوا على حكمهم فللعجم ما في عهدهم وعلى
العرب ان يوفوا لهم بذلك انتهى **وقد علمت** ان القاهرة المغيرة اسلامية
فالمنع فيها لازم وازالة هذا الدير فرض على كل مكلف قادر عليه سواء كان
ولي امرا او غيره **وقد** حصل ازالته وجعل مسجدا بفضل الله تعالى وقال
ابو يوسف رحمه الله في كتاب الخراج اشترط في صلحهم على ان لا يضربوا ثوابيعة
في اوقات الصلوات وشرط عليهم ان يضيفوا المسلمين ثلاثة ايام ويبدر
قومهم قال ابو يوسف ولست اري ان يهدم شي مما جري عليه الصلح ولا
يحول وان يعضي الامر فيها اي البيع والكنائس على ما مضاه ابو بكر الصديق
وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم فانهم لم يهدموا شيافنها مما كان الصلح
جري عليه فاما ما احدث من بناء بيعة او كنيسة فان ذلك يهدم **قلت**
فهذا الدير الذي احدث بالقاهرة بالمحلة الجوانية تعين هدمه وقد حصل
وغيره جعله مسجدا فله المنه بذلك وقال ابو يوسف شرط عليهم ان عليهم عهد
الله وميثاقه الذي اخذ عليه اهل التوراة والانجيل ان لا ينجسوا ولا يعينوا
كافرا على مسلم من العرب ولا من العجم ولا يدلوهم على عورة المسلمين عليهم
بذلك عهد الله عز وجل وميثاقه الذي اخذ على اهل التوراة والانجيل ان
ما اخذ علي نبي من عهد وميثاقا واذمة فانهم خالفوا فلا ذمة لهم ولا امان

الكلام على احدث
الكنائس والعمود
الماخوذة على اهل
الذمة

وانهم

وانهم حفظوا ذلك ورعوه وادوه الى المسلمين فلم ياللمعاهد وعلينا المنع
لهم واتى عبد من عبيد هم اسلم اقيم في اسواق المسلمين فيبيع باعلي ما يقدر عليه
في غير الوكس ولا تعجيل ودفع عنه الى صاحبه ولهم كل ما يلبسوا من الزبي الازي
الحرب ومن غير ان يشبهوا بالمسلمين في لباسهم **وقال** ابو يوسف ان ابا عبيدة بن
الجراح صالح اهل الشام واشترط عليهم حين دخلها على ان يترك كنائسهم وبيعهم
علي ان لا يحد ثوابا وبيعة ولا كنيسة وعلى ان عليهم ارشاد الضال وبناء
القنطرة على الانهار من اموالهم وان يضيفوا من مرهم من المسلمين ثلاثة ايام
وعلى ان لا يتخووا مسلما ولا يضربوه ولا يرفعوا في بادي الاسلام صليبيا ولا
يخرجوا خنزيرا من منازلهم الى افنية المسلمين ويوقدوا النار للغزاة في
سبل الله ولا يدلووا على عورة المسلمين ولا يضربوا ثوابيعة قبل اذان المسلمين
ولا في وقت اذانهم ولا يخرجوا الرايات يوم عيدهم ولا يلبسوا السلاح يوم عيدهم
ولا يتخذوه في بيوتهم فان فعلوا شيئا من ذلك عوقبوا واخذ منهم **وقال**
ابو يوسف في كتاب الخراج ولا يركب يهودي ولا نصراني على سرج ولا يركب على اكاف
ولا يلبس نصراني قبا ولا ثوبا خز ولا عصب والعصب برود من برود اليمن معروفة
كانت الملوك تلبسها كما في الجمهرة انتهى **والا يركب** ذي خيلا اصلا لا بسرج ولا
بغيره لا باكاف ولا بنحوه على الاصح ولا يلبسون العمام ولا يحملون السلاح
ويركبون الحمار موكفة واذا مروا بجمع للمسلمين ينزلون ولا يركبون الا الضرورة
لكرض وخروج الي قرية ويضييق عليهم الطريق ويعنفون من لبس اهل العلم
والشرف والثياب الفاخرة سواء كانت حريرا او غيره كالصوف الرع والجوخ
الرفيع والابراد الرقيقة وتجعل مكابهم خشنة فاسدة اللون انقعت
الصحابة على ذلك اظهرا للصغار على الكافرين وصيانتهم لضعفة المؤمنين
ولان المسلم مع مكرم والكافر مهان ومن يهين الله فماله من مكرم كذا في
الهداية وقوله وصيانتهم لضعفة المؤمنين يعني ضعفهم ديانتهم ولا بدنا
فاذا راهم صاغرين لا يجيل الي معتقد هم بخلاف ما اذا راهم في صفة عز وتكبر
وزي فاخر رجعا دعاه ذلك الي تعظيمهم والميل لشدة حاجته وضيق يده وحكمة

قارون مع الضعفة من قومه ظاهرة وظهور خسرانه بخسف داره وعلمهم بنكاله
 وانه ما اغناه ما كان من ماله وكثرة جنوده وقال في الاشباه والنظائر تجبيل
 الكافر كفر فلو سلم علي الذي تجبيل كفر او قال لمجوسي يا استاذ تجبيل كفر ولتعلم
 ان سيد المرسلين حبيب رب العالمين عاداه اهل الكفر فهم اعدا لحبيب رب العالمين
 قال الشيخ اكل الدين رحمه الله تعالى ومن اعزعد وصد بقة فقد اهان صديقه
 لا يجوز ادخال الذي **فاعلم** ذلك فلهذا لا يجوز ادخالهم في مناصب كباشره واستيلاء علي مسلم بضرب وجس
 وتضييق عليه لاخذ مال جعل الكافر قابضه من المسلم من امير وكبير لم يخش
 عاقبة امره بتسليطه الكافرين علي المؤمنين الامر الدنيا والاعراض عن النظر في
 العاقبة والاخري **وقال** الكمال بن الهمام رحمه الله ان الكافر الذي اذا استعلي
 علي المسلمين علي وجه يصير به مستمر داعيهم حل للامام قتله انتهى وذلك لما
 اخذ عليهم من العهد من امير المؤمنين عمر بن الخطاب وانه الحق فيه حرفين مع
 الذي اشترطوه علي انفسهم ان لا يثروا شيئا من سبايا المسلمين ومن ضرب
 منهم مسلما عمدا فقد خلع عهده **وقد** اعتمد الفقهاء ذلك من كل مذهب كما نقله
 القاضي بد الدين العراقي برسالة له رحمه الله **وفي** المحيط لوفتح الامام بلدة
 عنوة وصالحهم علي ان يجعلهم ذمة ينعمهم من الصلاة في كنائسهم القديمة وهرم
 ان يجعلوها مساكن ولا يهدمها وكذلك يجعلها الامام مصر الانهم لما فتحوها
 عنوة كان للقبائين الحق فيها يقتسمونها فيما بينهم وينعموا الكفار عنها وكذا
 نص محمد بن الحسن في السير الكبير واما التي فتحت صلحا قبل ان تؤخذ عنوة
 فيجري علي ما وقع عليه الصلح من امن كنائسهم وتعبدتهم فيها وروي عن
 ابي يوسف ان البيع والكنائس التي تكون بخراسان والثام فما احاط علي بانه
 محدث هدمته انتهى **فهدم** الدير بالقاهرة المحروسة وقد حصل محمد بن علي
وهذه فتاوي الائمة الاربعة **فمن الائمة الخنفية** فقد افتى قاضي القضاة
 شيخ الاسلام ابن الشحنة رحمه الله بوزوم هدم الكنائس والبيع المحدثه بدار الاسلام
 وكذلك افتى بهدم مثل هذا الدير **وتقدم** ان كل مدينة فتحت عنوة لا يمكن اهل
 الذمة فيها من الاجتماع فيما كان قبل الفتح من كنائسهم وانما يجعل مساكن وتؤخذ

تجبيل الكافر كفر

لا يجوز ادخال الذي في المناصب

اذا استعلي الذي علي المسلمين مستمرا حل للامام قتله

قرية صح

الكلام علي فتوي الخنفية بوزوم هدم الكنائس المحدثه

اجرتها

اجرتها **ومن** الائمة الخنفية شيخ الاسلام مفتي الاسلام الشيخ قاسم بن قطلوبغا قال
 كل كنيسة في مصر والقاهرة والكوفة والبصرة وواسط وبغداد ونحو ذلك من
 الامصار التي مصرها المسلمون بارض العنوة فانه يجب ازالها اما بالهدم واما
 بنحوه بحيث لا يبقى لهم بعد في مصر مصره المسلمون بارض العنوة وسواها كانت
 تلك المعابد قديمة قبل الفتح او محدثة بعده لان القديم منها يجوز اخذه ويجب
 عند المفلة والمحدث يهدم باتفاق الائمة واما الكنائس التي بالصعيد وبر
 الشام ونحوها من ارض العنوة فما كان محدثا وجب هدمه واذا اشبهه المحدث
 بالقديم وجب هدمها جميعا لان هدم المحدث واجب وهدم القديم جائز وما لا
 يتم الواجب الابه فهو واجب فما كان قبل الفتح قديما يتخير الامام في ابقائه وهدمه
 فيفعل فيه ما هو صالح وقد علمت انهم لا يمكنون من الاجتماع فيها وان بقيت اعزازا
 لدين الله وقمعا لاعداء الله **ثم** ذكر الشيخ قاسم العهد الماخوذ علي اهل الذمة
فقال وروي الجلال واليهيقي ومحمد بن سعيد وابن خزم عن عبد الرحمن بن غنم قال كتبت
 لعمر بن الخطاب رضي الله عنه حين صالح اهل الشام بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب
 لعبد الله امير المؤمنين من نصاري الشام من مدينة كذا وكذا انكم لما قد متم علينا سالكم
 الامان لانفسنا وذراريها واموالنا واهل ملتنا وشرطنا لكم علي انفسنا ان لا نحدث
 في مدينتنا ولا فيما حولنا ديرا ولا كنيسة ولا قلاية ولا صومعة راهب ولا نجد دما
 ضرب منها ولا نجي ما كان منها في خطط المسلمين وان لا نمنع كنائسنا ان ينزلها
 احد من المسلمين في ليل او نهار ونوسع ابوابها للمارة وابن السبيل وان ينزل من
 مربنا من المسلمين ثلاثة ايام نطعمهم ولا نووي في كنائسنا ولا منازلنا جاسوسا
 ولا نكتم غثا للمسلمين ولا نعلم اولادنا القرآن ولا نظهر شركا ولا ندعوا اليه احدا
 ولا نمنع احدا من اقاربنا الدخول في الاسلام ان ارادوه وان نوفر المسلمين وان نقيم
 لهم من مجالسنا ان ارادوا جلوسا ولا ننتسبهم في شيء من لباسهم من قلنسوة
 ولا عمامة ولا نعلين ولا فرق شعر ولا نكلم بكلامهم ولا نكفي بكنائهم ولا نركب
 السروج ولا نقتلد السيوف ولا نتخذ شيئا من السلاح ولا نعلمه معنا ولا نشقش
 علي خواتمنا بالعربية ولا نبيع النجور وان نجرف قدام رؤسنا وان نلزم زينا حيث ما كنا

فيه اشارة ان مصر فتحت عنوة

الكلام علي ما ذكره الشيخ قاسم من العهد الماخوذ علي اهل الذمة

واقلولي في الجبل صعدا علاه فاشرف اهوا وفيه والعلي بالضم بقصورا روس الجبال الخ

وان شد الزنا نير علي اوساطنا وان لا نظهر صليبا ولا كتبنا في شئ من طريق
المسلمين ولا اسواقهم وان لا نظهر الصليب علي كنايسنا وان لا نضرب بناقوس
في كنايسنا بحضرة المسلمين وان لا نخرج شعائنا ولا باغوثا ولا نرفع اصواتنا
مع امواتنا ولا نظهر النيران معهم في شئ من طريق المسلمين ولا نجاورهم موتانا
ولا نتخذ من الرقيق ما جرى عليه سهام المسلمين وان نرشد المسلمين ولا نعلم
عليهم في منازلهم فلما اتيت عمر بن الخطاب بالكتاب زاد فيه ولا نضرب باحد من
المسلمين شرطنا لهم ذلك علي انفسنا واهل ملتنا وقبلنا عنهم الامان فان
نحن خالفنا شيئا مما شرطناه لكم فضئناه علي انفسنا فلا ذمة لنا وقد حل لكم
منا ما يحل من اهل المعاملة والشقاق **زاد الجلال** ولا نضرب بناقوس الاضربا
خفيفا في جوف كنايسنا ولا نرفع اصواتنا في الصلاة ولا القراءة في كنايسنا فيها
يحضره المسلمين ولا نرغب في ديننا **زاد بعد قوله** ولا فرق شعر ولا في مراكبهم
وان نوفر المسلمين في مجالسهم ولا يشارك احد منا المسلم في تجارة الا ان يكون
الي المسلم امر التجارة **وزاد** فكتب عمر ان امضي اليهم ما سألوه والحق فيه حرفين
اشترطهما عليهم مع ما شرطوا علي انفسهم ان لا يشررا شيئا من سبائنا
ومن ضرب مسلما عمدا فقد خلع عهده انتهى ما كتبه الشيخ قاسم وقد نقلته
من خطه رحمه الله تعالى **قلت** فهذا به نقص عهدهم باحداث ذلك الدبر
ولكن قد ازاله الله تعالى **وساير كتب** المذهب نصها لزوم هدمه وهدم
مثله وقد هدم وجعل سجدا فله الحمد والمنة **واما فتوى** السادة للملكية
فن ايتمم العلامة القاضي بدر الدين القرافي رحمه الله وهو الامام شمس الملة
والدين محمد المدعو بد الدين القرافي المالكي **وقد** استفتي فخر ردد في
الجواب وقرر بهدم مثل هذا الدبر الذي احدثه اعداء الدين واعداء رسول
رب العالمين واعداء المؤمنين واعداء عمر بن الخطاب وساير الصحابة والتابعين
واعداة الامراء والسلاطين **بنقضهم** العهد الماخوذ عليهم بدون شك بل
باجماع العلماء ائمة الدين **باحداث** كنيسة ودير بعد اخذ العهد عليهم والزام
الشروط المستورة واظهروا الخالفة لديهم فنقضوا العهد وحل منهم ما يحل
من

والثعالبين عبيد
للنصارى قبل الفصح
باسبوع يخرجون فيه
بصليبا هوقا
والباغوث استسنا
النصارى هوقا

الكلام على فتوى
المالكية في لزوم هدم
الكنائس

من المعاندين للدين ولزم علي ساير المسلمين والمجاهدين نصر المؤمنين واعزاز احكام رب
العالمين وافترض عليهم كشف هذه الغمة التي عم ضررها جميع الامة **فقال** اعلم ادام الله ملك
نور البصيرة وامدك بحسن الطوية والسريرة واجري عليك الشفاء الجليل بحد مالك
من سيرة وجعلك ممن كان الله ظهيره ونصيره ان الملة المحمدية لم تنزل شعوس
كما لا تهاظاهرة وانوار هداياتها باهرة وقد قام لك العلم والاعيان بالاعتناء
لتحريككم هذه الحادثة بغاية البيان **وقد** سئل عنها واطرافها من زمن الصحابة والي الان
وذكر وافيها من الاحاديث والاثار ما يكشف عن وجوه مخد رايها الاستار **اما الاحاديث**
الشرقية النبوية **فروي** انس رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اهدموا
الصوامع واهدموا البيع **وروي** عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قال
لا تحدث كنيسة في دار الاسلام ولا يجد دما هدم منها **وروي** ابن عباس رضي الله عنهما
انه صلى الله عليه وسلم قال لا خصا في الاسلام ولا بنيان كنيسة **روي** هذه الاحاديث ابن
هبان في كتابه الذي الغه في شروط اهل الذمة **ورواه** ابو عبيد القاسم بن سلام في كتاب
الاهوال **وروي** ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يكون
قبلتان في بلدة **وساقد** ابن المناصف في كتاب الانجاد في اداب الجهاد **وروي** ابن حبيب
عن ابن الماجشون قال سمعت مالكا يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ترفع فيكم
يهودية ولا نصرانية ولا يعني الكنايس والبيع **وهذه** الاحاديث من اعلام نبوته صلى الله
عليه وسلم اذ هو ما اخبر به قبل وجوده فوجد كذلك **واما الاثار** فقد روي عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه انه قال لا كنيسة في دار الاسلام ذكره ابو عبيد **وروي** سالم بن عبد الله ان
عمر بن الخطاب رضي الله عنه امر ان تهدم كل كنيسة لم تكن قبل الاسلام **ومنع** اي عمر رضي الله عنه
ان تحدث كنيسة **ذكره** ابن بدران وهو من اقران الباجي **وحكي** ابن هبان بسنده الي
عبد الرحمن بن غنم انه كتب الي عمر بن الخطاب حين صالح نصارى الشام بسم الله الرحمن الرحيم
هذا كتاب لعبد الله عمر بن الخطاب باير المؤمنين من نصارى الشام بسم الله الرحمن الرحيم
الامان لانفسنا وذراريها وامواتنا واهل ملتنا وشرطنا علي انفسنا ان لا تحدث في مدائننا
ولا فيما حولها ديرا ولا كنيسة ولا بيعة ولا صومعة راهب **الي اخره** **وقد** مناه عن الشيخ
قاسم فلما بلغ الكتاب عمر بن الخطاب زاد فيه ولا نضرب باحد من المسلمين شرطنا لكم ذلك علي

الكلام على ما روي
من الاحاديث في
هدم الكنايس

انفسنا واهل ملتنا وقبلنا عنهم الامان فان نحن خالفنا شيئا مما شرطناه لكم على انفسنا فلا
 ذمة لنا وقد حل لكم منا ما يحل لاهل المعاندة والثقات **وكتب** اليه عمران امض لهم ما سألوه والحق
 فيه حرفين اشترطهما عليهم مع ما اشترطوه على انفسهم ان لا يشترطوا شيئا من سبيل المسلمين
 ومن ضرب منهم مسلما عمدا فقد خلع عهده انتهى **قلت** وهذا دليل لما قاله الكمال بن الهمام
 من نقض العهد بتمردهم واستعلاءهم على المسلمين انتهى **ثم قال** القاضي بدر الدين القرافي
 رحمه الله قال الراشدي في كتابه الصيارم الغرب وقد ذكر هذه القضية اي العهد من اربعة
 الحديث ابو عبيد واعتمد عليها الفقهاء من اهل كل مذهب **واما** في الاحكام المتعلقة باهل
 المذهب فقد ذكرها من المالكية شيخ الاسلام ابو بكر الطرطوشي في سراج الملوك والشيخ الامام
 ابو عبد الله بن المناصف في كتابه الاجناد والمحافظة ابن خلف وذكر بعضها الحافظ الكلاعي
وذكرها من الشافعية ابن المنذر وابن بدران **ومن** الظاهرية ابن حزم ثم حكى ذلك كله
 كما قد مناه **قلت** ومن الحنفية الشيخ قاسم بن قطلوبغا مفتي الحنفية رحمه الله انتهى **ثم قال**
 القرافي في هذه امصار المسلمين التي لا سبيل لاهل الذمة فيها اظهار شي من شرائعهم بمعنى
 اتخاذ الكنائس واظهار الخمر والخنزير وضرب الناقوس وما اختطه المسلمون عند فتحهم
 الفسطاط مما افطه وسكنه كالفسطاط والبصرة وافريقية والكوفة وشبهها فليس لهم احداث شي من ذلك
سئل الامام مالك رحمه الله عن الكنائس التي في الفسطاط المحدثه التي في خطط المسلمين وان
 اعطوهم المعولض وينون فيها الكنائس **قال** الامام مالك اري ان تغير وتهدم ولا يتركوا
 والاخيرة انتهى **وعلمنا** ان من التغير جعلها مسجد للنفع العام كالنفع الحاصل بالهدم
 انتهى **ثم قال** وان شرطوا ان لا ينعوا من احداث الكنائس وصالحهم لهم الامام على ذلك من
 جهل منه فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك واجب الامتناع والانقياد سد الباب وادعا
 لكفرة اللئام عن الابتداع **ثم قال** القرافي وقد افتي جد الوالدي والذ القاضي بدر الدين
 وهو جده لاهل العلامة محمد بن محمد بن القرافي بمثل ذلك **ولفظه** الحمد لله الذي هدانا لهذا
 اليعاد ما انهدم من الكنائس ولا يرم في ارض عنوية ولا صلحية ولو ثبت وجودها حين العهد
 اذ لو فرض فلا بد من العهد على الترميم والعهد على ابقاء ما هو موجود ولا يستدعي احداثا ولا
 احداثا فضلا عن الاعادة ولو وقع وجب ازالته بل قال بعض اصحابنا لا يوفي للصالح فضلا
 عن العنوى باشرائط الاحداث لبطلانه وفي كل من فروع هذه المسائل اقوال تخالف ما قد
 لم نعول

الفسطاط مما افطه
المسلمون

لم نعول عليها ولا نشير اليها اعزاز الكلمة الايمان وخذلانا للكفرة وعباد الاوثان **ومن اعدهم**
 على قامة مجد واطهار نصرة فهو رضي بالكفر بل فوقه والرضى بالكفر كفر لا تجد قوما يؤمنون
 بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا ابائهم وابنائهم واخوانهم وغيرهم
 والله لينتقم لدينه انتهى **وقد افتي** شيخ فتاوى القاضي بدر الدين هو شيخ الاسلام وحيد دهره بن
 الانام العلامة محمد ناصر الدين اللقاني رحمه الله **وقد سئل** عن اتخاذ اليهود لعنهم الله بيوتا يكون
 مجتمعا لصلاتهم **فافتي** عنهم من كان منعوا من احداث كنيسة ولو فرض ان احدا لا يسمي كنيسة
 فنقول حكمه حكم الكنيسة فهو ممنوع فان كل مصر ومصره للمسلمون كالكوفة وبصرة وبغداد لا
 يجوز فيها احداث بيعة ولا كنيسة ولا صومعة ولا مجتمع لصلاتهم باجماع اهل العلم انتهى **قلت**
 يشرب الي ان مصر والقاهرة مما مصره المسلمون كالكوفة وبصرة وبغداد ولم يصح بمصر والقاهرة
 لان الاقتا والاستقنا عن يهود القاهرة فانهم هم الذين يفعلون ذلك وبعد علم ولي الامر باقتراض
 عليه ازالته فهذا نص من الشيخ ناصر الدين اللقاني رحمه الله على لزوم هدم دير الجوانية المحدث وعلي
 لزوم تغييره وجعله مسجدا لعموم النفع للمسلمين بهما لا تخالفة لاحد من المسلمين فيه والله اعلم
 وقد جعل مسجد افضل الله تعالى **واما فتوى** الائمة الشافعية رضي الله عنهم فقال في تذكرة
 التنبيه في شرح التنبيه للعلامة الامام ابو الفضل عبد الوهاب ابن شيخ الاسلام محمد بن زهرة
 الشافعي رحمه الله **فقال** وتمنع اهل الذمة من احداث البيع والكنائس في دار الاسلام لما روي
 عن عمر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبني كنيسة في الاسلام ولا يجرد ما
 خرب منها **وروي** البيهقي ان عمر رضي الله عنه لما صالح نصاري الشام كتب اليهم كتابا انهم لا
 يبنون في بلادهم ولا يقيموا حولها ديرا ولا كنيسة ولا قلاية ولا صومعة **ورواه** ابن ابي شيبة
 عن ابن عباس ايضا **ولا يخالفه** لهما من الصحابة **وقال** الحسن البصري من السنة ان تهدم
 الكنائس التي في الامصار القديمة والحديثة وتمنع اهل الذمة من بناء ما خرب منها لانه معصية
 ولا يجوز في دار الاسلام وهكذا الحكم في بيت نار الجوس والصوامع ومجتمع صلواتهم فان بنوا
 ذلك هدم سواء شرط ذلك عليهم ام لا **وقال** الرويان ولو صالحهم على التحكين من احداثها
 فالعقد باطل وقول الشيخ في دار الاسلام اي سواء فتح عنوة او صلحا على ان تكون لنا ويسكنونها
 بخراج **وقال** شيخ الاسلام على السبكي لا اري الفتوى بترميم ما شرط بقاءه من قديم قبل الفتح
فافتي في سنة ثلاث عشرة او نحوها وسبع مائة رايت في منامي رجلا من كبار العلماء في ذلك الوقت

الكلام على فتوى السادة
 الشافعية على لزوم هدم
 الكنائس
 فانصحه

عليه عمامة زرقاء يعني رآه بصفة زبي النصراري فعند ما طلع الفجر من تلك الليلة طلبني ذلك العالم
فوجدته في ذلك المكان الذي رأيته فيه وببده كرسيه في ترميم الكنائس يريد ان ينتصر لجواز
الترميم ويستعين بي فذكرت للناس واعتبرت **وقال** الامام السبكي رحمه الله معنى قولنا لا يمنعهم
الترميم اي في القديم المشروط بقاؤه ليس المراد انه جائز ان يترمم به بل يعني تتركهم وما يدينون
فهو من جملة المعاصي التي يقرون عليها كشر الخمر ونحوه ولا نقول ان ذلك جائز لهم **وهكذا**
ترميم الكنائس عند من يقول به في بعض الاحوال ينبغي ان لا ياذن لهم ولي الامر فيه كما ياذن في الاشيا
الجائزة في الشرع **وانما** معنى تمكينهم ان يغلب عليهم ولا ينكر عليهم واذا علم ذلك فلا يلزم منه جواز
الترميم لان ذلك يستدعي كونه مباحا شرعا الا ترى اننا نقرهم على الصليب ولا يستحق صا
اجرة ونقرهم على التوراة والاجيل ولو اشتروها واستأجروا من يكتبها لم يحكم بصحة
فذلك الترميم اذا مكناهم منه **لا يحل** للسلطان ولا للقاضي ان يقول لهم افعلوا ذلك ولا ان
يعينهم عليه ولا يحل لاحد من المسلمين ان يعمل لهم فيه ولو استأجروا وترافعوا اليها حكمنا
ببطلان الاجارة ولا تريد علي ما مجرد التحكين بمعنى التخليه وتركهم وما يدينون **قال**
الشارح وهذا التحقيق الذي ذكره الامام السبكي هو مراد الشيخين والاصحاب ولا يجوز فيهم
سواه والله اعلم انتهى **وافتي** شيخ الاسلام الشيخ سراج الدين البلقيني رحمه الله وقد سئل عما
كان بان نام عند اعادة كنيسة كانت عمت باذنه جامعاً فمنع من ذلك **ومن صورة فتواه**
الحمد لله الذي جعل الاسلام يحلو ولا يعلا واحكامه ماضية على جميع الخلق في كل زمان بعد اوقبل
وانزل دلائل ذلك في كتابه العزيز نقلاً وحفظ الشريعة المحمدية بمن يليها ومن عليه على وادامها
على عمر الزمان يحلو ويحلى وضرب علي من خالفها نكالاً ولا ضربت عليهم الذلة ولا سيما
اليهود ولا جمع الله لهم شملهم اشد الانس عداوة لنا فاذ لهم الله وابادهم يوماً وقتلاً **ثم قال**
انه لم ينقل في فتوحات نبينا صلى الله عليه وسلم قريظة والنضير وخيبر وغيرها ذكر كنيسة اليهود
الا بيت المدراس الذي بالمدينة الشريفة الطيبة المنيفة واخرج اليهود من الجميع وازال بيت
المدراس ولم يبق له اساس **ثم لما** فحقت الصحابة رضي الله عنهم التواحي لم يكن في شيء منها لليهود
زعيم اصلاً ولا صلح وقع مع اليهود كلاً **وفتواي** في هذه الواقعة التي تحصل للمخالفين القارة
انه لا يجوز عود المنكر ولا الاعانة عليه لمن يقرب وجهه لانيه الله الاكبر **ثم ذكر** احد عشر وجهاً للمنع من
ذلك رحمه الله تعالى **وافتي** شيخ الاسلام شهاب الدين الرملي الكبير رحمه الله وقد سئل عن جماعة
من اهل

معنى قولهم وبعاد
للمنهم اي لتركهم
وما يدينون وليس
معناه ان يامرهم
بالاعادة

لم يقع مع اليهود
صلح اصلاً

من اهل الذمة احدثوا مكاناً يجتمعون فيه لصلاتهم هل يمنعون من ذلك ويمنعون من
اجتماعهم في بيت من بيوتهم كما يمنعون من ذلك **فاجاب** بانهم يمنعون من احداثهم مكاناً
اجتماعهم فيه لصلاتهم لان عمر رضي الله عنه منع من ذلك وذكر هذه لما خوذ على اهل الذمة الذي
تقدم وذكر ابن عباس كما تقدم **ثم قال** فمنع اليهود والنصارى من اجتماعهم في مكان وان لم
يكن بصفة الكنيسة والبيعة لعبادتهم لانه في معناها وهم ممنوعون من احداث كنيسة وبيعة
وذكر نص الامام الشافعي في الامم بمثله وذكر النصوص في كل كتبهم بالمنع من احداث بيعة وكنيسة
 واجتماع اهل الذمة بمكان لعبادتهم لاختلاف واحد في ذلك رحمه الله تعالى وسائر الائمة **واما فتوي**
الائمة الخالبة رضي الله عنهم فنصها وتمنع اهل الذمة من احداث كنائس في دار الاسلام
وبيع ومجتمع لصلاتهم وصومعة الراهب فان فعلوا وجب هدمه ولو هدم ما كان قبل
الفتح هدماً ظاهراً يمنعون من اعادة بنائه كما يمنعون من بناء ما انهدم لانه بناء كنيسة في دار
الاسلام فمنعوا منه كابتداء بنائها كذا في شرح الاقناع وغيره ودليل ذلك قول ابن عباس رضي
تعالى عنهما ايما مصر مصرته العرب فليس للجم يعني الكفار ان يبنوا فيه بيعة اي ونحوها رواه
احمد واحتج به ويمنعون من حمل سلاح وتعلم رمي ولعب برمح وثقاف وربوس ويمنعون من
تقليد بناء علي جارسلم ولو كان في غاية القصر ولورضي به وجب هدمه ولا يعاد ولو انهدم
ويضمن ما تلف به قبله وهدم وان لم يلاصق بنيان المسلم بحيث يطلق عليه اسم الجار قرب
او بعد لان الاسلام يعلى ولا يعلى ولان فيه ترفعاً على المسلمين فمنعوا منه ولو كان البناء
مشاركاً بينه وبين المسلم لان ما لا يتم اجتناب المحرم الا باجتنابه فهو محرم قاله الشيخ تقي الدين
رحمه الله وسائر العلماء ائمة الدين انتهى **وهذه الفتاوى** والفتاوى والعهود العمرية وغيرها
جمعها حسن الشربلالي صورنا لها وليقرب استفادتها لاهلها خدمة لشريعة المصطفى
صلى الله عليه وسلم وزاده فضلاً وشرفاً وابتغاراً لوجه الله تعالى ولعله بشفاعته الحبيب المصطفى
يكون غني دافعاً للضعف جسم قد عفا فاني وان ايت جنفاً متبع لسادة اتقيا حنفاً
واسأل الله الرحيم متوسلاً بهذا النبي الكريم ان يحسن حال اولادي وذريتي ويبلغنا واصحابنا
واحبائنا ما نؤمله من خير الدنيا والاخرة بجاه سيدنا محمد وعترته الطاهرة صلى الله وسلم
عليه وعليهم وعلي سائر الانبياء والمرسلين والتابعين بدوام نعم الله الباطنة والظاهرة وصلي
الله على سيدنا محمد وعلي اله وصحبه وسلم **وكان** الفراغ من كتابتها يوم الاثنين ١٢ رجب سنة ١٢٨٠

الكلام على فتوي
السادة الخالصة
في هدم الكنائس

٢٨
الرياسة الثامنة والعشرون سعادة الماجد

بعمارة المساجد ورغبة طالب العلوم

اذ اغتاب عن درسه اخذ للعلوم

تاليف الفقيه حسن الشربلالي

رحمة الله تعالى

في حوزة محمد صالح بن
محمد عباس ميرداد

في رد المحتار ما نصه وللشربلالي رسالة في هذه المسئلة اعترض فيها ما في المتن بتعال الدد رجما
برعن الحاروي وغيره ثم قال وبذلك تعلم فتوى بعض مشايخ عصرنا بل ومن قبلهم كالشيخ الامام
امين الدين بن عبد العال والشيخ الامام احمد بن يونس الشبلي والشيخ زين بن نجيم والشيخ محمد
الوفاي فمنهم من افق بنقل بناء المسجد ومنهم من افق بنقله ونقل ماله الى مسجد اخر وقد مشي
الشيخ الامام محمد بن سراج الدين الحاروي على القول المقتضي به من عدم نقل بناء المسجد ولم يوافق
المذكورين اه ثم ذكر الشربلالي ان هذا في المسجد بخلاف حوض وبئر ورباط ودابة وسيف بنقير
وقنديل وبساط وحصير مسجد فقد ذكر في التتارخانية وغيرها جواز نقلها **وقلت**
لكن الفرق غير ظاهر فليست امل والذي ينبغي متابعة المشايخ المذكورين في جواز النقل بلا فرق
بين مسجد وحوض كما افق به الامام ابو شجاع والامام الحلواني وكفي بهما قدوة ولا سيما
في زماننا فان المسجد وغيره من رباط وحوض اذا لم ينقل ياخذ انقاضه للصمص
والمغلبون كما هو مشاهد وكذلك اوقافه ياكلها النظارة او غيرهم ويلزم من عدم النقل
خراب المسجد الاخر المحتاج الى النقل اليه وقد وقعت حادثة سئلت عنها في امير اراد ان
ينقل بعض اعمار مسجد خراب في مسجد قاسيون بدمشق ليبلط بها صحن الجامع
الاموي فافقت بعدم الجواز متبعة للشربلالي ثم بلغني ان بعض المغلبين اخذ
تلك الاجار لنفسه فنذرت على ما افقت به ثم رايت الان في الذخيرة قال وفي فتاوي
النسفي في فتح الاسلام عن اهل قرية رحلوا وتدعى مسجد ها الى الخراب وبعض المغلبة يستولون
عليها خفية وينقلونها الى دورهم هل لواحد لاهل المحلة ان يبيع الخشب بامر القاضي ويمسكه الثمن
ليصرفه الى بعض المساجد او الى هذا المسجد قال نعم وحكي انه وقع مثله في زمن سيدنا الامام
الاجل في رباط في بعض الطرق خرب ولا ينتفع المارة به وله اوقاف عامرة فسل هل يجوز نقلها الى
رباط اخر ينتفع الناس به قال نعم لان الواقع غرضه انتفاع المارة ويحصل ذلك بالثاني اه

بسم الله الرحمن الرحيم وهو حسبي **المحمدية** الذي جعل ببناء المساجد قصورا
لبانيها في اعلا عليين. **تفضلنا منه** وترغب للمحسنين. فقال في محكم كتابه
المبين. انما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر واقام الصلاة واتى
الزكاة ولم يخش الا الله فعسى اولئك ان يكونوا من المهتدين. **والصلاة**
والسلام على سيدنا محمد المصطفى المبعوث رحمة للعالمين. وعلى اله وصحبه وذريته
وحزبه والتابعين **وبعد** فهذه سعادة الماجد بهارة المساجد ورغبة
طالب العلوم. اذا غاب عن درسه في اخذه المعلوم جمعها الفقير الى لطف الله الخفي
ابو الاخلاص حسن الوفاي الشرنبلالي الخفيف. حين ورد السؤال عن هذه
الحادثة. رغبة في النعمة الابدية للامة الوارثة **وصورتها سوال** في وقف
على مدرسة او مسجد تخرب ولم يبرح عمود ذلك كما كان اقا لعدم امكانه واقا
لوجه آخر من وجوه التعذرات فهل يجوز للامام او نايبه نقل ذلك الوقف
لاقرب المساجد اليه وصرفه في وجوه الخير في ذلك المسجد واذا فعل ذلك
هل يثاب على ذلك او يضعوا الجواب اثابكم الله الجنة بمنه وكرمه **الجواب**
الحمد لله ما في الصواب لا يجوز نقل اوقاف المدرسة ولا تغيير ما شرطه واقفها
وكذلك المسجد علي المفتي به من المذهب انتهى **وايضاح ذلك ودليله**
بحاقاله العلامة الشيخ زين في البحر الرائق قال محمد رحمه الله اذا خرب المسجد
وليس له ما يعمره وقد استغنى الناس عنه لبناء مسجد آخر او تخراب
القرية او لم يخرب لكن خربت القرية بنقل اهلها واستغنوا عنه فانه
يعود الي ملكه الواقف او ورثته **وقال** ابو يوسف هو مسجد ابد الى قيام
الساعة لا يعود يرانا ولا يجوز نقله ونقل ماله الي مسجد آخر سواء كان
يصلون فيه اولا وهو الفتوي كذا في الحاوي القدسي **وفي المجتبى** واكثر
الشافعية على قول ابي يوسف **ورجح** في فتح القدير قول ابي يوسف لانه الاوجه
انتهى **وكذا** قال الشيخ العلامة عمر بن نجيم في شرحه للكنز المسمى بالنهر
انتهى **قلت** لكن الترجيح لقول ابي يوسف ذكره في فتح القدير عند قوله ان
الوقف يلزم بحج رد القول عند ابي يوسف وعند قوله واذا جعل الواقف غلة

لا يجوز نقل وقف
مسجد الى اخر ولا
نقل واقف من
الى اخر

الوقف

الوقف او الولاية لنفسه جاز عند ابي يوسف لاني خصوص هذه المسئلة انتهى
وقال في النهر وما ذكره عن محمد بن جواز بيعه رواية هشام عنه والمذكور في
السير الكبير عدم جواز بيعه انتهى **والقول** بجواز البيع فرع عدم صحة ::
وقيته وهو ضعيف والصحيح الجواز **قال** في خزانة المفتين لو وقف
ارضه على مسجد قوم باعيانهم ولم يجعل اخره على المساكين على قول الكل ::
يصح هو المختار كذا بعلامة **ثم** قال في الفتاوى الكبرى رجل وقف ارضه على
مسجد ولم يجعل اخره للمساكين المختار انه يجوز في قولهم جميعا واذا خرب
المسجد واستغنى عنه اهلها وصار بحيث لا يصلي فيه عاد ملكا لواقفه
او ورثته حتي جاز لهم ان يبيعه او يبنوه دارا وقيل هو مسجد **ابدا**
وهو الاصح. فلو بني اهل المحلة مسجد اخر فاجتمعوا على بيع الاول ليصرفوا ::
ثم انه الي الثاني فان عرق واقفه او وارثه لم يجز لهم ذلك وان لم يعرف
فالاصح انه ليس لهم ذلك **ثم نقل** عن الفتاوى الكبرى مسجد عتيق لا يعرف
بانيه خرب فاتخذ مسجد اخر ليس لاهل المسجد ان يبيعه ويستعينوا بشئنه
في مسجد اخر لانه مسجد ابد انتهى **وفي نسخة** الدمشقي عن علي بن احمد عن مسجد
خرب ومات اهل محله ومحلة اخرى فيها مسجد هل لاهلها ان يصرفوا وجه
المسجد الخرب الي هذا المسجد قال لا انتهى **واذا علمت** هذا فما ذكره في الدرر
والغرر وفتاوي قاضي خان من جواز نقل المسجد اذا خرب خلافا لما عليه الفتوي
وهو المذكور في الحاوي القدسي وخلاف الصحيح المذكور في خزانة المفتين
وبذلك تعلم فتوي بعض مشايخ عصرنا بما يخالف ذلك مما ذكر في القنية وغيرها
بل ومن كان قبلهم كالشيخ الامام امين الدين محمد بن عبد العالي والشيخ الامام
احمد بن يونس الشلبي والشيخ زين بن نجيم والشيخ محمد الوفاي فمنهم من افتي بنقل
بناء المسجد ومنهم من افتي بنقله ونقل ماله الي غيره من المساجد **وقد شئ**
الشيخ الامام محمد بن سراج الدين الحانوتي على القول المفتي به من عدم نقل
بناء المسجد فقال فيما جمع من فتواه لا نفتي بجواز بيع المسجد لان قول ابي يوسف
رحمه الله تعالى هو مسجد ابد. ولم يوافق اولئك المذكورين قبله لما قد مناه

لك من بيان المفتي به وفتواهم في الغلة له ومخالفة لما في الهداية ونصها كما
قال الحال بن الهمام ولو ضرب ما حول المسجد واستغني عنه أي استغني
عن الصلاة فيه أهل تلك المحلة أو القرية أن كانت في قرية فخرت وحولت
من أراض تبنى مسجد علي حاله عند أبي يوسف وهو قول أبي حنيفة وما لك
والشافعي ثم قال ولو جعل جنازة وملاة ومغتسلا وقفا في محلة ومات
أهلها كلهم لا يرد إلى الورثة بل يحمل إلى مكان آخر فإن صح هذا عن محمد فهو
رواية في المحصر والبوادي أنها لا تعود إلى الوارث وهكذا نقل عن الشيخ
الامام الحلواني في المسجد والحوض إذا ضرب ولا يحتاج إليه لتفرق الناس
عنه أنه تصرف أو قافه إلى مسجد آخر أو حوض آخر انتهى **في هذا المساق**
المصنف رُبِصِيغَةً نقل عن الشيخ الإمام نفي عدم العمل بما نقل عنه لمخالفة
نص الإمام الأعظم ولزوم بقاء المسجد والوقف علي حاله. وعلمت مبني
الخلاف في جواز النقل وعدمه. وعلمت الصحيح والمفتي به من غيره فلا يعدل
عن قول الإمام الأعظم الذي هو كقول أبي يوسف الموصوف بأنه الفتوي
إلى ما هو دونه **وقال** في أبدان لوجه داره مسجد فخر بجوار المسجد
وأستغني عنه لا يعود إلى ملكه ويكون سجدا عند أبي يوسف رحمه الله
وعند محمد يعود إلى ملكه وجه قول محمد أنه أزال ملكه بوجه مخصوص
هو التقرب إلى الله تعالى بكان يصلي فيه الناس فإذا استغني عنه فقد
فان غرضه فيعود إلى ملكه كما لو كفن ميتا ثم أكله السبع وبقي الكفن
يعود إلى ملك المكفن كذا هذا **وجه قول** أبي يوسف رحمه الله أنه لما جعله
مسجدا فقد حرره وجعله لله تعالى خالصا على الإطلاق وصح ذلك فلا
يحمل العود إلى ملكه كالأعتاق بخلاف تكفين الميت لأنه ما حرر
الكفن وإنما دفع حاجة الميت به وهو ستر عورته وقد استغني عنه
فيعود ملكا له **وقوله** أزال ملكه بوجه وقع الاستغناء عنه **قلت** ممنوع
فإن المجتازين يصلون فيه. وكذا احتمال عود العارية قديم وجهه القرية
قد صحت بيقين فلا تبطل باحتمال عدم حصول المقصود انتهى عبارة
البداية

ح

البداية **وهي** تدفع قول السائل في السؤال ولم يرج عود ذلك كما كان **وبهذا**
التوجيه يعلم الفرق بين ما ذكره في التارخانية وغيرها من جواز نقل حوض
وبئر ورباط ودابة وسيف بشعر وقنديل وباط وحصير بمسجد لغير محله
وبين عدم جواز نقل مسجد ووقفه إلى غيره **وقال** في البحر المحقق الفتوي
علي قول محمد رحمه الله في الآت المسجد أي أنه إذا استغني عنها هذا
المسجد تحول إلى مسجد آخر والفتوي علي قول أبي يوسف في تأييد المسجد
انتهى **وإذا علمت** الحكم في المسجد ووقفه وغلته ووجه عدم نقلها **فلا تنقل**
أوقاف علي مدرسة جطت تقوية لأهل العلم وأحاله بصرفها لغير ذلك
بطريق الأولي ولم أر أحدا من أئمتنا قال بجواز إبطال وقف علي مدرس
وطبخته وجعله مصرفا لغير ذلك الوجه **فمن توهم** أن حكم الوقف علي
مدرس كالحكم في المسجد وأجري جواز النقل فيهما فقد غفل غفلة عظيمة
بما وهبه السائل في ذلك السؤال **وقال العلامة** المحقق شيخ الإسلام عبد البر
ابن الشحنة رحمهما الله تعالى في شرحه لمنظومة ابن وهبان رحمه الله مانصه
ليس باجر قط معلوم طالب فمن درسه لو غاب للعلم بعزله
ثم قال أنه نقل ما نظمه من الجزء الثاني من التعليقة في المسائل الدقيقة
لابن الصايغ وهو بخطه قال وما يأخذ به الفقهاء في المدارس لا اجرة لعدم
شرط الاجارة ولا صدقة لأن الغني يأخذها بل اعانة لهم علي حبس أنفسهم
للاشتغال حتي لو لم يحضر المدرسة بسبب اشتغال وتعليق جاز أخذهم
الجامكية ولم يعزها الكتاب لكن فيما تقدم عن قاضي خان ما يشهد له حيث
علل بأن الكتابة من جملة التعليم والله اعلم انتهى كلامه تحت بحمد الله تعالى
تأليفه أو آخر جمادي الثاني سنة خمسين والف وصلى الله علي سيدنا محمد وعلي
آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين أمين غفر الله لمولفها ولما أتته
والديه وأخوانه والمسلمين أمين وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة المباركة
في يوم الخميس المبارك عاشر شهر رجب الحرام أحد عشر ربيع الأول سنة
الثلاثمائة والألف من هجرة سيد المرسلين صلى الله تعالى عليه وعلي آله وصحبه وسلم

الكتابة من التعليم

كتاب الوقف

الرسالة التاسعة والعشرون تحقيق

الأعلام الواقفين علي مفاد عبارات

الواقفين للفقير حسن

الشرنبلالي الحنفي

عفي الله عنه

بمنه وكبره

أمين

فوز محمد صالح بن
محمد عباس ميرداد

نصيب من لم يبين الواقع مستحقه لاصل الوقف كما نص عليه **وصورة**
الحادثة التي ائتم بها شيخ الاسلام علي المقدسي رحمه الله ما قولكم
رضي الله تعالى عنكم في وقف عيارته بعد تعيين الجهات الموقوفة يختص
الواقع بربع جميع الوقف المذكور ثم من بعده علي اولاده الذكور والاناث
الموجودين والحادثين وعلي والدته فلانة وشقيقته فلانة يقسم
بين الاخت والوالدة والاولاد علي عدد دروسهم ثم من بعد اولاده علي
اولادهم كذلك الذكور والاناث من ولد الظهر ثم من بعدهم علي اولادهم
كذلك ثم علي اولاد اولادهم كذلك ثم علي ذريتهم ونسلهم وعقبهم كذلك
بحسب الطبقة العليا الطبقة السفلى علي انه من توفي منهم وله ولد
او ولد ولد وان سفل من ولد الظهر خاصة انتقل نصيبه اليه ومن
توفي منهم من غير ولد من يستحق الدخول في هذا الوقف انتقل نصيبه
الي اخوته المشاركين له في الاستحقاق من اهل هذا الوقف فان لم يكن
له اخوة من اهل هذا الوقف انتقل نصيبه الي من هو في طبقة
وذوي درجته من اهل هذا الوقف وعلي انه من توفي منهم قبل دخوله
في هذا الوقف واستحقاقه لشي من منافعه وترك ولدا وان سفل
من ولد الظهر خاصة وآل الحال في الوقف ان لو كان المتوفي حيا موجودا
لدخل في هذا الوقف واستحق شي من منافعه قام ولده وان سفل
مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان اصله يستحقه من ذلك ان لو
كان حيا موجودا فانتقل الاستحقاق في شخص سمي ابراهيم بينه
وبين الواقف رجلان انقرضا ولا ابراهيم المذكور ولد اسمه احمد توفي
في حياته عن بنته فاطمة ثم توفي ابراهيم عن بنت ابنة فاطمة وعن
اولاد اربعة له وهم ابوالبغا ومحمد وزينب وسيدة الملوك فقسم
ربع الوقف بينهم اخماسا بغير الوقف ومن مات قبل دخوله
في هذا الوقف وترك ولدا وان سفل قام مقامه في الاستحقاق ثم توفي
محمد وزينب وابوالبغا عن اخاتهم سيدة الملوك وعن بنت اخهم فاطمة

واقف
رحم
رحم
ابراهيم
محمد
سيد الملوك
فاطمة

فهل يقسم

فهل يقسم الربع بينهما نصفين ام تسحق فاطمة الخمس فقط والاربعة
الاخماس لعنتها سيدة الملوك وماذا حكم الله في ذلك فتونا ما هو بين
اثابكم الله الجنة بيمينه وكرمه امين **فاجاب الشيخ علي المقدسي**
شيخ الاسلام رحمه الله ومن خطه نقلته الحمد لله العلي العليم الهادي
الي الصراط المستقيم قد وقعت هذه المسئلة في سالف الزمان واجاب
عنها طائفة من اعيان الفقهاء وفقهاء الاعيان وقالوا انهما في قسمة
الربع مستويان وكتبوا بذلك خطوطهم مع الاشارة الي الدليل لا علي
وجه التفصيل وايضا البيان وطلب من الفقير ذلك مع التامل
والامعان. وابراد الحجة والبرهان. بقدر الوسع والامكان **فقال**
وبالله التوفيق المستعان مع انه ليس بخلاف عبارات كتب الاوقاف
من الايهام المودي الي اختلاف الافهام والاجمال الموسع لباب الاحتمال
لكن الذي لاح للبال في توجيه ذلك المقال ان الواقف قال اولادهم
بين الاخت والوالدة والاولاد علي عدد دروس يعني بالسوية
بينهم ثم قال من بعد اولاده علي اولادهم كذلك اي علي عدد دروس
يعني بالسوية ايضا وانما فسرناه بذلك لانه لم يذكر بعد ذكر
الطبقة الاولى الا قوله علي عدد دروسهم ثم ذكر الطبقة الثانية
وقال بعدها كذلك فيتعين رجوع الاشارة المذكورة الي ذلك القيد اعني
التسوية بينهم في القسمة ثم كرر هذا بعد في سائر الطبقات كما تراه في
السؤال فاشعر بذلك ان مراده التسوية بين افراد كل طبقة حقيقة
كانت او حكمية الثاني وهو العدة في الاستدلال قوله علي ان من توفي
منهم قبل دخوله في الوقف واستحقاقه لشي من منافعه وترك ولدا
او ولد ولد الي اخره ففيه لغطان من ادوات العموم احدهما قوله
مقام المضاف فانهم صرحوا بانهم يعلم كما قالوا في قوله فليحذر الذين
يغالون عن امره اي كل امر الله تعالى وفرعوا عليه ما لو اوصي
لولد زيد او وقف علي ولد زيد وله اولاد ذكور واناث كان لكل

تعالى

الثاني لفظا وانها من ادوات العموم كما هو في الاصول معلوم
والعام يوجب الحكم فيما يتناول قطعا عندنا حتى قلنا بنسخ
الخاص به خلافا للامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وهذا مذكور
في عامة كتب الاصول من المنار وغيره وما فرغوا عليه ما لو قال
شخص لامته ان كان ما في بطنك غلاما فانت حرة فولدت غلاما
وجارية لا تعتق لان الشرط ان يكون جميع ما في بطنها غلاما ولم يكن
الي غير ذلك من الفروع التي لا تطول بذكرها **هذا** وقد ذكر الامام
ابوبكر الخصاصي الذي اذعن لفصله اهل الوفاق والخلاف ان العبرة
بالاخير من كلام الواقفين في كلام طويل فتأمل علي فوايد في تغاير
الوقف على اولاده وقد نقله عنه طائفة من الشافعية وكان لهم
عليه الاعتماد ولا شك ان قوله علي ان من توفي الى اخره من اخر تلك
الكلمات فيكون هو المعتمد وعليه الثبات **فنقول** تغريعا علي ما
قررناه من الاصول قوله مقامه يشمل المقام في استحقاقه شيئا
ابتدا والمقام في استحقاقه ما يصير اليه بعد الدخول وكذا اللفظ
ما في ما كان يستحقه يشمل ما كان يستحقه ابتدا كالذي للجد مثلا
اذا مات الاب في حياته ثم مات فانه لو كان الاب موجودا لاستحققه
في اخذ ولده ويقوم مقامه في ذلك ويشمل ما كان يستحقه بعد
الدخول كالومات من الاولاد له وله اخ وابن اخ مات قبل دخوله فانه
لو كان هذا الاخ موجودا لاستحقق مع اخيه فيقوم ولده مقامه
في ذلك فلما مات محمد وزينب وابو البقاعن اختهم وبنيت اخيم
قامت بنت اخيم مقام ابوها لو كان ابوها حيا لاستحقق مع اخوته
ما كان لابيها وشارك اخوته فيه ولا استحق ما صار اليه عن اخوته
مع اخته سيدة الملوكة فتقوم فاطمة بنته مقامه في ذلك وتستحقه
علا بعموم ما في قسم الربع بينهما **وبما قررناه** يندفع ما تمسك به
بعض الشافعية في نظيره ولعله الولي العراقي في ترجيح قوله من توفي

سمع الخاص بالعام

قال ان كان ما في بطنك

ان العبرة بالاخير من كلام
الواقفين

عن غير

عن غير ولد فنصيبه لاخته ان هذا خاص والخاص يقدم على العام
لما اشترنا اليه انه مذهب الشافعي على ان الامام العلامة السبكي
قد رجح في مثل هذه الواقعة الى ان العم ونحوه لا يجب والد الاخ وان
قوله يجب العليا السفلي محمول على الولد يجب الولد فقط ويحمل
بقوله علي ان من توفي قبل استحقاقه على عمومه كما ذكره في جوابه
عن سوال اولاد سيدة الملوكة كما يطعم عليه من راي فتاواه **فان**
قيل كيف تعطى سيدة الملوكة عند موت الاخيرة من الاضوة مع ان شرط
الدفع للاخوة ان يكون جميعا واقله في هذا وفي امثاله اثنان
قلت يمكن ان يقال لما تقر قيام فاطمة مقام ابوها لنص الواقف
وهو اخ صار كانه موجود معها فحصل معني الجمع حكما **او يقال** ان
اعتبرت حقيقة الجمع في ذلك يلزم حرمان الاقرب واعطاء الابعد
وهو بعيد جدا فلا اقل من ان تعتبرها من طبقة المتوفي وذوي
درجته ونسوي بينها وبين بنت اخيها اذ يصدق عليها ذلك
الوصف عند عدم شرط الدفع للاخوة وهو التقيد **او يقال** لفظ
اخوة فتحمل على شيئين الجنس ومعني الجمعية ويجوز استعمال
اللفظ في بعض معناه على سبيل التجريد فيراد منه هنا الجنس
فقط بقربينة السباق والسباق فانه لم يذكر في سابقه ما يخص
الجمع بل ما يصدق بالفراد وهو لفظ الولد وفي لاحقته لم يوت الا
بلفظ من الشامل للمفرد والجمع فهذا شاهدان على ان علي ان
المراد بالوسط ايضا مثل ما اريد بالطرفين اعني مجرد الجنس
الصادق بهما وحينئذ يكون في الكلام بيان حكم الاخ الواحد وغيره
بخلاف غير هذا الوجه فانه عليه يبقى حكم الواحد محتمل التردد
والشك ولو كنت املك الحكم لفضيت بانه هو المراد في هذا المقام
وامثاله كما لا يخفى على الواقفين علي عبارات الواقفين وبالشامل
يندفع اعتراض بعض المعترضين والله سبحانه اعلم وصلى الله

على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين وكتبه العبد المقتصر على علي بن غانم
 المقدسي الخزازي الحنفي حامدا ومصليا مسلما على الاخ لا يستغفرا محسبلا
قلت وقد اثار هذا الشيخ الامام الفريد في التحقيق الى التنبيه على التحفظ
 من الوقوع فيما افتي به من افقوه من اهل مذهبه وغيرهم **وقد** اطلعت علي
 ذلك لمجوعا ضمن سوال منقول عن خطوطهم وها انا ذا اكره للعلم به مكتفيا
 عن صورة السؤال بما قد منه اذ الصورة واحدة وان وقع في الفقه في بعض
 الالفاظ بما لا يضر كالولد مقام البنت اذ لا يتغير به الحكم **قلت** الشيخ بدر الدين
 الشهاوي الحنفي المحدث وحده من موجد الكون استمدا لتوفيق والعون نعم
 يستحق الولد الباطن من الاولاد الاربعه اربعة اخماس من ربع الوقف وولد اخيه
 يستحق الخمس الباطن ولا يقسم الربع بينهما عملا بقول الواقفي علي ان من مات منهم
 من غير ولد من يستحق الدخول في هذا الوقف انتقل نصيبه الى اخوته واخواته
 المشاركين له في الاستحقاق ويشهد بذلك عبارة الشيخ الامام القدوة الكبير
 في العلم ابو بكر بن احمد بن عمر الخصاصي في اوقافه وكذلك في عبارة كتاب الاسعاف
 في الجمع بين هلال والخصاف للشيخ الامام برهان الدين الطرابلسي الحنفي وغيرهما
 من كتب المذهب المعينة والحالة هذه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب وكتبه
 بدر الدين محمد الشهاوي الحنفي حامدا لله تعالى ومصليا على نبيه محمد وصحبه
 ومسلمي امين **قلت** هذا الوقت قصر الواقف على ذلك الشرط ولم يقتصر بل الحق
 ان شرط قيام فرع من مات قبل استحقاقه مقامه في الاستحقاق وبه علمت
 في اخذ فاطمة نصيب ابنيها وجعلها كابن مع عيها وعيها والحكم كذلك في
 استحقاقها ما يستحقه ابوها من نصيب من يموت من اخوته واخواته لو كان
 حيا مع من بقي من اخوته واخواته فتأخذها فاطمة بنته مع عمتها سيدة للكون
 بالسوية **كتب الشيخ** ناصر الدين الطبراني الشافعي المحدث رب العالمين جوابي
 كذلك من ان القسمة تتعين على ما ذكر كما ذكر ان للولد الباطن من الاربعه الاولاد
 الاربعه الاخماس ولولد اخيه الخمس الباطن وزيادة انه ليس لحاكم ان يحكم بصنفا حكم
 به الحاكم الحنفي المذكور ولا ان ينقصه والله تعالى اعلم وكتبه محمد بن سالم بن علي

الطبراني

الطبراني ان في حامدا لله مصليا مسلما انتهى **قلت** اما حكم الحنفية بذلك فلم يصادق
 محله واما الشافعي فقد علمت بكلام الشيخ الامام علي المقدسي ما فيه انتهى **كتب الشيخ**
 شهاب الدين احمد البهوتي الحنبلي المحدث في المذهب واقفي واهدي للصواب جوابي
 كذلك والله سبحانه اعلم بالصواب كنية احمد البهوتي الحنبلي حامدا ومصليا مسلما
 محسبلا محوقلا انتهى **قلت** وفيه كما في الذي قبله **كتب الشيخ** ناصر الدين اللقاني
 المالكي المحدث رب العالمين حيث كان الحكم في الوقف حنفيا وافتى على مذهبه بصحة حكمه
 فالامروا ان كما افتى به الموعول عليه في ذلك هو فتوى الحنفية مع ان مذهب علمائنا ايضا
 موافق لمذهب الحنفية في ذلك والله سبحانه اعلم بالصواب كنية ناصر الدين اللقاني المالكي
 حامدا ومصليا مسلما **قلت** اما فتوى الحنفية الذين صدرت منهم وقالوا هو التحقيق
 في المسئلة فقد علمت عدم صحتها من حيثية القسمة واما الحكم بصحة اصل الوقف فلا
 كلام فيه واما مذهب المالكي في نفس القسمة فهو كما حرره الشيخ المقدسي وبيناه لان
 شيخ مذهب المالكية فريد العصر في التحقيق الامام العبد العبد نور الدين علي الاجموري
 المالكي حفظه الله افادني بالفظ ان الموعول عليه في كلام الواقفين ما يفيد الجملة الاخيرة
 عند المالكية **قلت** فهم مطبقون متفقون معنا على ما يفيد اخير كلام الواقفين وقد
 علمت ذلك بكلام الامام الخصاف فلا تغتر بعلوم مقام المحيب المالكي للواقف للحنفي
 السابق عليه جوابه الذي لم يصيب والله الموفق بحمد **كتب الشيخ** شهاب الدين البلقيني
 الشافعي رحمه الله المحدث جوابي كذلك والله اعلم وكتبه احمد البلقيني ان افعي **كتب الشيخ** محمد
 ابن عبد الرحمن المسيري الحنفي وهو المشهور بالذنب الحمد لله المنعم المتفضل جوابي كذلك
 والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب وكتبه الفقير محمد بن عبد الرحمن المسيري الحنفي حامدا لله
 مصليا على نبيه محمد وآله وصحبه وسلم **كتب الشيخ** المثارليه ايضا على سوال منقول من هذا
 السؤال بالحرف الحمد لله ليس لولد الولد المتوفى الاسهم من خمسة اسهم والباقي وهو
 اربعة اسهم لولد الصلب عملا بقول الواقف في حق ولد الولد علي ان من مات منهم وله ولد
 انتقل نصيبه اليه ونصيب المتوفى لوال امره في الاستحقاق مع وجود اخوته واخواته
 لم يكن مستحقا الا الخمس فاذا ماتت حاله الاستحقاق لذلك انتقل نصيبه وهو الخمس
 فقط لولده يعني لو كانت اخوته احياء وانما كان الولد الصلب يستحق الاربعه الاخماس

علا بغير الوافي ومن توفهم عن غير ولد من يستحق الدخول في الوقف انتقل نصيبه الى
 اخوته واخوانه لثا ركن له في الاستحقاق من اهل هذا الوقف وقد ماتت الثلاثة الاخوة
 من غير ولد فينتقل نصيبهم الى الاخ الباق من غير مشاركة لولد الولد لعدم استحقاق ابيه
 لشي من حصته اخوته لسبق موت ابيه على اخوته اللهم لو مات بعد موت الوافي ثلاثة
 اخوة من غير اولاد وانحصر الامر في ولد الولد واخيه الموجود الان ثم مات والد الولد
 عن ولده هذا استحق النصف لقيامه مقام والده في سهمه وسهمه الان كان النصف
 لو انحصر الان لكنه لم يحصر لما قدمناه **قال الامام ابو بكر احمد بن عمر** والخصاف وناهيك
 به في هذا الباب وفي غيره **قلت** اريد ان كان الوافي قال قد جعلت ارضي هذه صدقة
 موقوفة لله عز وجل علي ولدي لصلي وكلمات منهم واحد كان نصيبه من غلة
 هذه الصدقة لولده وولد ولده ونسله ابداننا سلوا وكلمات احد منهم ولا
 ولد له رجع نصيبه من هذه الصدقة علي ولدي لصلي ثم يكون بعد انقراضهم
 للمساكين فوجدنا ولد الوافي لصلي عشرة انفس من ذكور واناث **قال** تقسم الغلة
 في كلام الخصاف وكتبه بحملته هذا المجيب الي ان انتهى عند قوله لان ولد الصلي
 احق بهم من مات منهم ولا ولد له ولا نسلا ثم قال انتهى كلام الخصاف فصير كلام
 هذا العلاقة ينادي باعلاصوته ان لا حق لولد الولد في سهم من يموت بعد والده
 وان الولد الصلي يختص بنصيب من يموت من اخوته حيث لا ولد له ولا نسلا ولا عقب
 حيث شرط ذلك فمن اين تاتي الشركة بالنصف مع الولد الصلي في الحال ان موت والد
 الولد وجد في حياة الوافي فلو لازيادة ذكرت في السؤال تعرف بالتامل لما كان لهذا
 الولد شي اصل بموت والده في حياة الوافي وعدم انتقال شي اليه لكن تلك الزيادة
 جعلت الولد قائما مقام ابيه قبل استحقاقه لشي من ريع الوقف والله سبحانه اعلم بالصواب
وكتبه الفقير محمد بن عبد الرحمن المسيري الخنفي حامدا لله ومصليا على نبيه محمد وآله وسلم
واقول في كلامه نظره وجوه **فمنها قوله** ليس لولد الولد الاسهم من خمسة الخ فان
 هذا الاصح الا بالنظر لما خلفه جده وهو منسوخ بالشرط المتأخر وهو قوله وعلي انه
 من توفي منهم قبل بقوله في هذا الوقف الخ عطفا على العلاوة السابقة فكما فتح
 بالعلوة الاولى حكم ما قبلها وجعل وكذا الميت قائما مقامه في مشاركة اعمامه فيما كان

للجد فذلك جعله بهذا الاخير قائما مقام ابيه في مشاركة باء اعمامه في نصيب الميت منهم
ومنها قوله علا بغير الوافي في حق ولد الولد علي ان من مات منهم ولد انتقل نصيبه اليه
 ووجه النظر انه لا نصيب للميت في هذه الحادثة وقد عرفت به بقولك ونصيب المتوفي
 الخ فلا دليل لك على هذه القضية بهذا الوجه وانما استحق هذا الذي مات والده قبل دخوله
 في الوقف بالشرط الاخير وبذلك ياخذ كما بيناه **ومنها** قوله وانما كان الولد الصلي يستحق
 الاربعة الخماس علا بغير الوافي ومن توفهم من غير ولد الخ كذلك هذا لا يصح الا اذا
 كان الوافي قد اقتصر عليه ولم يقتصر بل نسخة بالشرط المتأخر بقوله وعلي انه من
 توفي منهم قبل دخوله الخ فقد اقام ولد الولد مقام اصله في استحقاقه عن جده وعمه
 كما بيناه فقد غفل هذا الشيخ رحمه الله عن الشرط الاخير الذي هو العلة **ومنها** قوله
 وقد ماتت الثلاثة الاخوة الخ في الغفلة المذكورة ايضا فهو ان سبق موت ابيه فقد قام
 مقامه تعديرا في الاستحقاق من جهة الجد وكل من الاعمام فيشارك العمة الباقية بالنصف
ومنها قوله لكنه لم ينحصر فهو غير صحيح بالنظر لما انه قام الولد مقام ابيه فقد حصل
 الانحصار حكما بشرط الوافي الاخير وكذا ناذ ذلك بتكرير المجيب لزيادة الايضاح والا
 فيغني عن ذلك لفظ قليل جليل **ومنها** قوله فصير كلام هذا العلاقة لخصاف في اخيه
 اذ لا دليل فيه لانه لم ينع الخ خصاف كلامه وفيما نحن قد نسخنا الوقف بما علمته فليس
 فيما نقله من كلام الخصاف ما يطابق جواب هذه الحادثة **ومنها** قوله من اين تاتي
 الشركة بالنصف مع الولد الصلي الخ لانه غفل عن الشرط المتأخر وباتت الشركة
 بنص الوافي لاقامته ولد الولد مقام الولد في الاستحقاق لذلك **ومنها** قوله فلو لا
 زيادة ذكرت الخ لان ذلك اصل لازيادة وكانه يخوف بهذا ولد الولد لينكف عن طلبه
 هبة الذي يستحقه عن اعمامه ويشارك به عمته **ومنها** قوله تعرف بالتامل لانه امر
 ظاهر بدني المعرفة **ومنها** قوله لكن تلك الزيادة جعلت الولد قائما مقام ابيه
 قبل استحقاقه لشي من ريع الوقف فهو رجوع الى الحق **وحيث اعرفت** بان تلك
 الزيادة جعلت الولد قائما مقام ابيه قبل استحقاقه لذلك القول بمشاركته لعمته
 فان اباه في مرتبة عمته يشاركها بالسوية في الاستحقاق وقد جعلته قائما مقام
 ابيه فاستحق ما كان يستحقه ابوه لو كان حيا مع اخيه وهو ما اوجبه الشرط

الاخير في كلام الواقف كما بيناه فلا وجه لتخصيص قيام الولد مقام ابيه بما هو عن جده
 دون ما هو من نصيب اعمامه **وكتب الشيخ** شهاب الدين احمد بن شهاب الحنفى رحمه الله
 الحمد لله لم يلزم للصواب حيث ان الواقف شرط هذه الشروط فيعمل بكل شرط فيما شرطه
 ان امكن ولا يعدل عن الحقيقة الى المجاز الا عند التعذر وقد امكن العمل بالحقيقة هنا
 اذ شروط الواقفين تراعى كالنصوص اما قول الواقف يحجب الطبقة العليا الطبقة
 السفلى المراد به ان كل اصل يحجب فرعاه لا غير واما قوله من توفي منهم من غير ولد ولا ولد
 ولد لم يستحق الدخول في هذا الوقف انتقل نصيبه الى اخوته واخواته المشاركين
 له في الاستحقاق المراد به ان الاخوة المستحقين لنصيب الميت هم الاخوة الاحياء
 حقيقة ولا يمكن قيام ولد الاخ الميت مقام **المتوفى** في الوصف الذي هو الاخوة
 حقيقة بل يضرب من المجاز ولفظ الاخوة لا يشمل المجاز في مثل هذا المقام ويؤيد
 ذلك قول الواقف فان لم يكن له اخوة انتقل نصيبه الى من هو في طبقة وذوي
 درجته من اهل هذا الوقف فانه لم يرد بالاخوة الا الاخوة حقيقة ولا يخفى ان
 جعل الميت موجودا حكما مجازا ايضا ولو لم يكن المراد منه ذلك لكان قوله فان
 لم يكن له اخوة الى المراد به ان ولد الميت ينتقل اليه اصل استحقاق والده المستفاد
 من هذه العبارة لا المنتقل من اعمامه فان ذلك خاص بهم عملا بقول الواقف فان
 توفي عن غير ولد ولا ولد انتقل نصيبه الى اخوته واخواته وعلى ما ذكر يكون
 عملا بكل شرط فيما شرطه حقيقة ويستحق الولد الباطل الاربعة اخماس وولد
 اخيه الخمس لقيامه مقام ابيه في اصل الاستحقاق خاصة وبقرينة قول الواقف
 المشاركون له في الاستحقاق فعلم من ذلك ان الولد الباطل كان مشاركا لاهوته الى
 حين موته بخلاف ولد الاخ فانه لم يصدق انه اخ مشارك لاحقيقة ولا حكما
 هذا ما ظهر لفهم العاجز وذهني الغائر والجملة هذه والله سبحانه وتعالى اعلم قال
 ذلك وكتبه الفقير احمد بن شهاب الحنفى حامدا فصليا مسلما مستغفرا **واقول**
 في كلامه نظر من وجوه **منها قوله** اما قول الواقف يحجب الطبقة العليا السفلى
 المراد به ان كل اصل يحجب فرعاه لا غير **واقول** ان اردت هذا من مفاد هذه
 العبارة بقطع النظر عما ينسبها او يخصصها فهو خطأ يعلم ذلك من اطلع

٧ ابيه صح

على كلام

على كلام الخصاف وغيره لعموم المحجب بها فيجب الاعلى من دونه سواء كان
 فرعه او فرع غيره وما استحق فرع غيره معه نصيب اصله الا بالعلو
 التي تلي هذا بقول الواقف على انه من توفي الى اخيه فكان تخصيصا **منه صح**
 لعموم المحجب وان اردت استغادة ذلك بما سيأتي في كلام الواقف من اشتراطه
 نصيب الميت لولده فلا ينبغي لك ان تأتي بهذه العبارة الموهمة خلاف
 ذلك **ومنها** قوله المراد به ان الاخوة المستحقين نصيب الميت هم الاخوة
 الاحياء **فاقول** وهل يتوهم خلاف هذا حتى يقال ما ذكرته فان المراد ما يفيد
 ظاهر الكلام ولم ندع استحقاق ولد الولد مع الولد اعني عمه او عم ابيه مثلا
 بكونه اخا حقيقة ولا مجازا بموجب هذا الشرط بل بموجب الشرط الذي
 استدرك به الواقف في اخر كلامه على هذا الشرط المقدم حيث قال وعلى
 انه من توفي منهم قبل دخوله في هذا الوقف الى ان قال قام ولده وان سفل
 مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان يستحقه من ذلك ان لو كان حيا
 موجودا وقد علمت توجيه ذلك فيما سبق فاطالتك بيان ما اردت من
 ذلك المراد غير المراد **ومنها** قوله وعلى ما ذكر يكون عملا بكل شرط فيما شرط
 له حقيقة ويستحق الولد الباطل الاربعة اخماس وولد اخيه الخمس
فاقول هذا هو شرط الواقف ما يخصصه وينسخه وقد فعل بما قد
 علمته من اقامته ولد الولد مقام ابيه في الاستحقاق بشرطه الاخر وهو
 العدة في شروط الواقفين **ومنها** قوله لقيامه مقام ابيه في اصل الاستحقاق
 خاصة **واقول** هذا تخصيص من غير تخصيص في دعوى لا دليل عليها
 وهذا على ما بينته ومهدته من ذلك الاصل الذي لا يفيد هذا الحكم ولو عند
 اقتصار الواقف على نحوه واما مع الشرط الاخر فقد قام ولد الولد مقام ابيه
 في اصل الاستحقاق وفيما ينتقل اليه اصله عن اخيه بتقديره حيا عند موته
 كما بيناه بالبرهان **ومنها** قوله فعلم من ذلك ان الولد الباطل كان مشاركا
 لاهوته الى حين موته بخلاف ولد الاخ الى **واقول** نحن لانعطف بوصف كونه
 اخا حقيقة ولا مجازا ولا بوصف كونه مشاركا الى حين الموت بهذا الشرط

بل بقيت له مقام ابيه المتصف بذلك تقديرها كما شرطه الواقف في اخر كلامه وصره
 شيخنا فشاغتنا كما بيناه ونقول هو اخ تقديرا ولا مانع منه بموجب الشرط الاخير
 لا بموجب الشرط المقدم وليس ضارا والله اعلم **وكتب الشيخ زين بن نجيم**
 الحنفى رحمه الله الحمد لله لم نطلع في المسئلة على صريح المنقول عن ائمتنا والذي
 ظهر من كلام الواقف ان الولد الباقى من الاربعة يستحق اربعة اخماس وان
 ولد اخيه يستحق الخمس فقط على اساس الشرط فعملنا بالشرط الاخير في
 اعطاء ولد الاخ الخمس لانه لو لا هذا الشرط لم يكن له شىء لما قد مضى منه
 الواقف من ان الطبقة العليا تجب الطبقة السفلى ولم نعط ولد الاخ
 من حصته الثلاثة شىء بل خصصنا الاخ الباقي بها على ما يقول الواقف
 ومن مات من غير ولد انتقل نصيبه الى اخوته الى اخره لما علم من انه اذا
 تعارض شرطان وامكن الجمع بينهما والعمل بهما وجب ان يعمل بهما
 وقد امكن والله سبحانه اعلم وكتبه زين بن نجيم الحنفى **واقول** في كلامه
 نظرن وجوه **منها قوله** لم نطلع في المسئلة على صريح المنقول وقد
 ذكر الخصاص في افادة الحكم فيها **وقوله** والذي ظهر من كلام الواقف الى اخره
 فهو غير ظاهر بما قد مناه **وقوله** فعلنا بالشرط الاخير في اعطاء ولد
 الاخ الخمس الى اوجه لهذا التخصيص لما بيناه من حكم العام والخاص **وقوله**
 لما علم من انه اذا تعارض شرطان الى التعارض عند الجمل بالتأخير وعدم
 العلم بالناسخ وهو مفقود هنا لان الناسخ متأخر فلا تعارض ولزم
 العمل بموجب المتأخر فقط وهو بموجب التساوي مع العمدة كما بيناه بحمد الله
 والله اعلم **وكتب بعض العلماء** المتبحرين في العلم في مذهب الاقمام ابي
 حنيفة كذا قاله الناسخ ولم يصحح بالاسم **الحمد لله** رب العالمين
 يمكن ان يقال ان قول الواقف على انه من مات منهم قبل دخوله في هذا
 الوقف الى مقصور على استحقاق الولد لنصيب والده المستحق
 له في حياته لا يتعداه الى من مات من اخوة والده من غير ولد بعد موته بل
 ذلك انما يكون للاخوة الاحياء على ما يقول الواقف على انه من توفي منهم من غير

ولد الخ

ولد الخ اذا اظهر فيه ان الاخوة المستحقين لنصيب الميت انما هم الاحياء
 ولا يمكن قيام الولد الى مقام ابيه في الوصف الذي هو الاخوة حقيقة
 بل مجازا ولفظ الاخوة لا يشمل المجاز في مثل هذا المقام وجعل الميت
 موجودا حكما مجازيا ايضا وبعوى الحقيقة فيه ممنوعة بل الموجود حقيقة
 نصيبه الذي مات عنه وقيام الولد مقامه انما هو فيه وفيما ذكرنا
 عمل بقول الواقف اذ شروط الواقفين تراعا كالنصوص فيما يمكن ان يعمل
 به منها مع بقاء مقتضاه عمل به في ذلك وعلى ما ذكرنا يكون لفظ الاخوة
 مستعملا في بعائه الحقيقي مع استعمال قول الواقف على ان من مات منهم
 قبل دخوله في هذا الوقف فيما اشتمل عليه فلا الغال للشرطين على هذا
 والله اعلم بالصواب وصلى الله على سيدنا محمد وعليه وصحبه وسلم
 وحسبنا الله ونعم الوكيل **واقول** في كلامه نظرن وجوه منها ان قوله
 مقصور مقصور عن درجة العلم بمعنى ما تفوه به اذ لا نصيب للميت
 بموته قبل استحقاقه ليقل بنقله خاصة الى ولده دون ما يؤول اليه
 من اخوته هنا **وقوله** بل ذلك انما يكون للاخوة الاحياء على ما يقول
 الواقف الخ فانه ممنوع بما قد علمته من نسخه **وقوله** ولا يمكن قيام
 الحي الخ فانك علمت بطلانه وصحة قيامه مقامه **وقوله** بل الموجود
 حقيقة نصيبه الذي مات عنه فانه عود منه الى تكرير الغفلة بذكر
 ما لم يكن وليس هذا شأن الافتاء في الدين لطف الله بنا في اموره في
 الدنيا وسائرنا يوم الدين امين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
 والمرسلين والصحابه والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين انتهى تاليفه
 في اخر جهادي الاولى سنة خمس وألف بالتمام والكمال والحمد لله على
 كل حال وكان الفراغ من كتابتها صبح يوم السبت لاثني عشر خلعت من
 شهر رجب الحرام عام السادس عشر بعد الثلاثمائة والالف من هجرة
 النبي المفضل الاشرف صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم سبحان
 ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

الرسالة الثلاثون حسام المحكم المحققين لصد

البغاة المعتدين عن اوقاف المسلمين تاليف

العبد الفقير الى الله حسن الشرنبلالي

الحنفي غفر الله له ذنوبه وستر

عيوبه وعامله بلطفه

واصفه وفنايحه

ووالديه

امين

في حوزة محمد صالح
ابن محمد عباس ميرداد

فهرسة الرسالة

لوبيع وقف عامر ووقفه مثريه فالوقف الثاني باطل
الكلام على الادلة الواردة لمنع بيع الاوقاف

الكلام على نصوص ايجتنا على لزوم الوقف وعلي بطلان بيعه لولم يشرط الوقف ذلك
الوقف بمنزلة المدبر لا يقبل التملك والتملك **وحكم** بيع بعض الوقف لزم باقية باطل
اذا ضم وقف ملكه وبيعاً فبيع الوقف باطل اتفاقاً وفي بيع الملك خلاف
الفاسد يطلق على الباطل بالمعنى الاعم **وحكم** بيع ام الولد والمدبر والمكاتب
الكلام على من افتى بفساد بيع الوقف على من رد عليهم وقال ببطلانه
الكلام على فتوى العلامة الشلبي ببطلان استبدال وقف وبطلان الحكم به
صورة السؤال والجواب للشيخ نور الدين وابن الشلبي القايلين بفساد بيع الوقف
الكلام على بطلان فتوى القايلين بفساد بيع الوقف ومناقشة كلامهما والنقض عليهما
لا يملك الواقف كالتاخر الاستبدال الا بالشرط

الكلام على امرنا نحن بالمراجعة وان عرق فيها الحكم للثبوت
لا يملك الشروط له الا اذا سبدا ان يستبدل بفن فاحش

المدبر المقضي عليه بقيته اذا عاد ليد الفاصب يرد له لولاه مدبراً
الفرق بين الارض المشتراة بدلا عن الوقف المفصولة وبين الارض التي اوصي بوقفها
الكلام على حكم ما اذا اشترى ارضاً فاسدا ثم وقفه وقفا صحيحاً
للتفيع نقض الوقف **وان الوقف لا يكون وهنا** والوقف المترتب على البيع باطل باطل
الكلام على حكم ما لو باع عقاراً ثم برهن انه وقف تحت الفهرسة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه الاعانة **الحمد لله** رب العالمين والصلاة والسلام
علي خير خلقه الامين سيدنا وسندنا محمد وعلي اله وصحبه والتابعين
وتابعيهم باحسان الى يوم الدين **وبعد** فيقول العبد الفقير الحقير الملتجئ
الي عناية المولي القدير حسن الثرى لابي الخفي عامله الله بدوام لطفه
الجلي والخفي وغفر له ولوالديه ولشايخه واخوانه والمسلمين **هذه** احكام
محررة قاطعة بحجتها رقاب المتهورين بجراتهم على الفتوى بغير حق مبدن
وتركهم ما حذر من كلام الائمة المحققين واعتمادهم علي فاسد بمجرد ما يري

سطورا

سطورا البعض المتأخرين بجمعها خدمة لشرعية سيد المرسلين لتكون عوناً
للمحكام علي القضاء بالحق المبين وصداً للمعتدين **وسميها** احكام المحكام
المحققين لصدا البغاة للمعتدين عن اوقاف المسلمين لخصتها من رسالي
المسماة بحسن الاوصاف في حفظ الاوقاف التي جمعها لما سئلت عن بيع وقف
عامر من غير مسوغ لبيعه وقد وقفه مثريه بعد تكرار البيع والشراء **ولجبت**
ببطلان بيعه وانه لا يفيد الملك ولو اتصل به القبض وتداولته البياعات
وببطلان وقف المشتري وانتزاعه منه وابقائه على ما كان من الوقف
السابق مستنداً في ذلك للنقول المعتمدة الصحيحة الصريحة وبتبنت
بطلان فتوى من سبقنا بخلاف ذلك بالدلائل الصحيحة والاقوال المحررة
الرجيحة **ورببت** هذه على فصول **الاول** في الادلة لمنع بيع الاوقاف
الثاني في نص ايجتنا الحنفية على بطلان بيع الوقف واعتمادهم علي تلك
الادلة **الثالث** في ذكر فتوى قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي

وفتوى الشيخ الامام العالم الخريز شهاب الدين احمد بن يونس الشلبي
بمثله ومناقضته لنفسه **الرابع** في ابطال فتواهما والكر على كلامهما
ونقضه **الفصل الاول** في الادلة الواردة لمنع بيع الوقف **قال في الاسعاف**
تصدق النبي صلى الله عليه وسلم بسبع حوايط وهي بساتين في المدينة
المنورة وابراهيم الخليل عليه السلام وقف اوقافاً وهي باقية الى يومنا
هذا **والخلفاء الراشدون** وقفوا اوقافاً كثيرة **فاما ابو بكر** الصديق
رضي الله عنه فقد حبس رباغاً له بمكة **واما عمر** بن الخطاب رضي الله عنه
فكانت له ارض بخيبر وكان خلافاً قال يا رسول الله اني استفدت ما لا
هو عندي نفيس افا تصدق به فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
تصدق باصله لا بئباع ولا يوهب ولا يورث **واما عثمان** بن عفان
رضي الله تعالى عنه فقد تصدق بماله بخيبر **وصورة كتابه** بسم الله
الرحمن الرحيم هذا ما تصدق به عثمان بن عفان في حياته تصدق بماله
الذي بخيبر يدعي مال ابن ابي الحقيق علي ابنه ابان بن عثمان صدقة

لوبيع وقف عامر ووقفه
مثريه فالوقف الثاني
باطل

الكلام على الادلة الواردة
لمنع بيع الاوقاف

هو قاضي القضاة نور الدين
الطرابلسي والعلامة احمد
ابن يونس الشلبي

صدقة ابي بكر

صدقة عثمان

صدقة علي

بشئ لا يشترى اصله ابد ولا يوهب ولا يورث شهد علي بن ابي طالب
واسامة بن زيد **واما امير المؤمنين علي بن ابي طالب** رضي الله عنه فكان
له ينبع اقطاعا من عمر بن الخطاب ثم اشترى الامام علي اشيا الى قطيعة
فحفر فيها عينا فيهما هم يعملون اذ انجر عليهم مثل عنق الجوز وعن الماء فاقب
عليا فبشره بذلك فقال علي رضي الله عنه بشر الوارث ثم تصدق بها علي
الفقرا والمساكين وفي سبيل الله وابن السبيل القريب والبعيد في السلم والحرب
يوم تبيض وجوه ليصرف الله النار عن وجهه بها **وقد** بلغ جذاذها في زمن
علي رضي الله عنه الف وسق **وتصدق** عايشة ام المؤمنين رضي الله عنها
واسما بنت ابي بكر الصديق رضي الله عنها وام سلمة زوج النبي صلى الله عليه
وسلم ورضي الله عنها **وام حبيبة** رضي الله عنها **وصفية** بنت حي رضي الله عنها
وتصدق الزبير بن العوام وسعد بن ابي وقاص وخالد بن الوليد وابو
روي وجابر بن عبد الله وسعد بن عباد وعقبة بن عامر واهل بدر من المهاجرين
والانصار رضي الله عنهم وتصدق كثير من التابعين وغيرهم رضي الله عن الصحابة
وعنهم اجمعين ونفعنا ببركاتهم **فهل** يقدم على ابطال وقف هؤلاء مؤمن بالله
واليوم الاخر او يحل له الافتا ببيع باطل او فاسد نسال الله الحفظ من الزلات
ومن الوقوع في المهلكات بفصله وكرمه **الفصل الثاني في ذكر شي من**
نصوص ائمتنا علي لوزم الوقف وعلي بطلان بيعه اعتما دأ على تلك الادلة
المتقدمة **قال هلال** رحمه الله في اوقافه لولم يشرط الواقف بيعها واستبد
الواقف بما هو خير منها ليس له ذلك لان الوقف لا يطل به التجارة ولا يطلب
به الارباح وانما سميت وقفا لانها لا تباع ولو جاز له بيع الوقف بغير شرط في
اصله كان له ان يبيع فاستبدل بالوقف فيكون الوقف يباع كل يوم وليس
هكذا شأن الوقف **وكذا نقله** الشيخ قاسم تلميذ المحقق ابن الهمام **وكذا**
الطرسوسي في انفع الوسائل **وقال** من شرط الوقف ان لا يملك ولا يورث **وقال**
الخصاف الوقف بمنزلة المدير لو غصبه غاصب من مولاة فابق من الغاصب
او اخرجه الغاصب من يده يضمن قيمته ولم يملكه ومتى ظهر عادلي مولاة

الكلام على نصوص ائمتنا علي
لزوم الوقف وعلى بطلان بيعه

الوقف بمنزلة المدير لو غصبه
غاصب من مولاة فابق

ورد مولاة القيمة التي اخذها **انتهى** ومثله في اوقاف هلال **تكملة الوقف**
الي عاد ليد غاصبه بعد القضاء عليه بقيمته يرجع وقفا ولا يملكه ولا يحبس
لاخذ ما دفعه كالمدير **كذا في اوقاف هلال** والخصاف لانه كالمدير لا يقبل
التملك والتملك **وقال** في البحر الرائق نقلا عن الذخيرة اذا ضربت ارض الوقف
واراد القيم ان يبيع بعضا منها ليرم الباقي ليس له ذلك فان باعه فهو باطل
وقال في الفتاوى الصغرى اذا وجد في الضيعة الشراة قطعة وقف
كان شمس الايمة الحلواني يقول البيع في الكل باطل كالمجمع بين حرو عبد شمر
رجع الي قول القاضي علي الشافعي فقال يجوز في الملك خاصة **انتهى فقد**
اتفقا على بيع الوقف وعلى صحة بيع ملك ضم اليه **وقال العلامة** شيخ الاسلام
علي المقدسي شارح نظم الكنز **قد صرح** جميع الفقهاء بعدم تملك الوقف فان الوقف
المهور اذا صح زوال ملك الواقف عنه ولا يعود لملك الواقف ولا الى ورثته عند
الايمة الحنفية **وهذا** مما لا نزاع فيه لاحد منهم اصلا كالمسجد المهور **وانما**
النزاع فيما اذا ضرب الوقف فعند محمد يعود وعند ابي يوسف لا يعود لانه اسقط
للملك فلا يعود الى ملكه كالاعتاق **ومن هنا** سمعهم يقولون الوقف محتر عن
التمليك والتملك كما نقله الزيلعي وغيره **انتهى وقال العلامة** الشيخ زين بن نجيم
في شرح الكنز البحر الرائق لا يملك الوقف باجماع الفقهاء كما نقله في فتح القدير ونقله
غيره **وقال ايضا** متولي المسجد اذا باع منزلا موقوفا على المسجد فسكره
المشترى ثم عزل هذا المتولي وولي غيره فادعي على المشتري وابطال القاضي
بيع المنزل وسلمه الي المتولي الثاني فعلى المشتري اجر المثل **انتهى وقال**
في القنية راقيا لابي حامد لو باعه الوارث لضرورة فالبيع باطل ولو قضي
قاض بصحته **قال** ولا يجوز فتح باب بيع الوقف القديم الذي لا يعرف صحته
ولا فساد اذ باعه الوارث لضرورة **لانه** على القول الضعيف المشروط للزوم
الوقف القضا به لان الوقف يلزم بحجر القول على المفتي فلا يبيعه الواقف ولا
الوارث ولا غيره ولا يصح الحكم به لان القاضي معزول بالنسبة للقول المرجوح
وقد مشي علي هذا من بعده وافتى به الشيخ قاسم محقق الحنفية في الفتوى

بطلان صح

قال صح

بيع بعض الوقف ليرم
باقية باطل

الكلام على متولي المسجد اذا
باع منزلا موقوفا على المسجد

على المشتري اجر المثل

الكلام على وقف لو باعه
الوارث لضرورة فالبيع باطل

تلميذ ابن الهمام **وقال** استاذ مشايخي العلامة علي المقدسي بعد نقله اجماع الفقهاء
عليه انه لا يصح تملك عين الوقف لحديث عمر لا تباع ولا تورث ولانه بالضرورة
خرج عن ملك الواقف وبلا ملك لا يتكمن من البيع مادام قائما عامرا **والفتوى**
علي خلاف ما روي عن محمد رحمه الله اذا ضعفت ارض الوقف عن الاستقلال
ويجب القيم بثمنها اخري اكثر ريعا له بيعها ويثري ما هو اكثر ريعا لانهم
قالوا والفتوى على خلافه لان الوقف بعد ما صح بشرائطه لا يحتمل البيع
وهذا هو الصحيح حتى ذكر في شجرة جوز وقف في دار خربت الدار لا تباع
الشجرة لعارة الدار بل تترك الدار ويستعان بنفس الجوز على العارة **واقا**
مسئلة بيع الوقف المنضم للملك فهم متفقون على بطلان بيع الوقف فيها
وما حصل الخلاف الا في بيع الملك المنضم اليه **ونقل** استاذ مشايخنا العلامة
علي المقدسي في رسالته التي رد فيها على رسالة المفتي التي ملخصها انه اذا
بيع الوقف والملك صفقة واحدة يكون البيع فاسدا في الملك مفيدا بما اذا كان الوقف
محكوما به وانه يجب تقييد المسائل التي حكم فيها بالجواز بغير المحكوم به واظن فيها
غاية الاطنا ب وقد خيام الاسهاب **وقال** العلامة المقدسي ان ما في تلك الرسالة
حايد عن سواء الطريق **ومن محقق** رسالة العلامة المقدسي رحمه الله انه لا
فرق بين الوقف المحكوم به وغير المحكوم به فاذا انضم وقف الى ملك مسجد او غير
مسجد قيل يسري البطلان للملك وقيل يقتصر على الوقف وهذا هو الصحيح **ونقل**
العلامة المقدسي رحمه الله نقولا كثيرة كلها مطبوعة على بطلان بيع الوقف المنضم
للملك بعضها بالصراحة وبعضها بالمفهوم والاشارة **فمنها** الكنز والوافي والكافي
وشرح المجمع لابن الضيا المكي والعيني والكمال بن الهمام في شرحهما على الهداية
والوقاية وشرحها لابن الملك والبرهان شرح مواهب الرحمن والدرر والغرر
والبازلية والخلاصة وشرح الزاهدي والذخيرة وقاضي خان والسير الكبير
وتتمة الفتاوى والظهيرية **فهذه النقول** المعبرة حاكمة ببطلان بيع الوقف
كما ترى **فان قلت** هذا ظاهر علي التصريح ببطلان بيع الوقف فما الوجه
على قول من صرح بانه فاسد اليس الفاسد حكمه ان يملك بالقبض **قلت**

لا يصح تملك عين الوقف
لحديث عمر رضي الله عنه

اذا ضعفت ارض الوقف عن
الاستقلال ويجد القيم بثمنها

الكلام على حكم بيع الوقف
المنضم للملك

معلوم

الفاسد يطلق على الباطل
بالمعنى الاعم

معلوم ان الفاسد يطلق على الباطل بالمعنى الاعم فيعتبر بالفاسد ويراد الباطل
الا ترى الى تعليل ذلك عبر عنه بلفظ الفاسد بقوله لان بيع الوقف لا يفيد
الملك ولا يقبل التملك والتملك كالمدير وما لا يقبل البيع ولا التملك يكون
بيعه باطلا كالمدير **وهو كما قال الكمال** بن الهمام رحمه الله عند قول الهداية
وبيع ام الولد والمدير والمكاتب فاسدا هذا لفظ القدوري **قال** المصنف يعني
صاحب الهداية ومعناه باطل لان استحقاق الحرية بالعتق ثابت لكل منهم
بجهة لازمة علي المولي فلو ثبت الملك للمشتري بطل ذلك كله فلا يجوز البيع وما لا
يفيد الملك من البيع فهو باطل **انتهى وانت ترى** لزوم الوقف واستحقاق
حريره عن البيع بنص الشارع فهو كالمدير **وكما قال في المحيط** ولو باع الملك
والوقف صفقة واحدة قيل فسد البيع في الملك لان البيع لا ينعقد على الوقف
لانه صار محررا عن التملك والتملك وهكذا ذكر الفقيه ابو الليث في نوازل
رجل اشترى قرية ولم يستثن المقبرة والمسجد فسد البيع لان بيع هذه
الاشياء باطل لان البيع انما ينعقد لاحتمال النفاذ وبيع الوقف لا يتوهم نفاذه
فصار كما لو باع حرا وعبد وقيل يصح البيع في الملك وهو الاصح نظر المألية
الوقف **وكذا قال الكمال** واما تملك القن المضموم اليهم فلدخولهم في البيع
اي بالنظر الى المألية ثم يخرجون منه فيبقى البيع في الملك بالحصنة وانه جائز
بقا وكذلك الوقف صالح لدخوله في البيع للمألية ثم يخرج ويبقى ماضيا اليه
فيقتصر على بطلان البيع على المدير وام الولد والمكاتب والوقف **وصح**
البيع في الملك المضموم لواحد منهم كما قال الامام المحقق فخر الدين عثمان الزيلعي
شارح الكنز رحمه الله وفيما اذا جمع بين ملك ووقف روايتان في روايته يفيد
في الملك لان البيع لا ينعقد على الوقف لانه صار محررا عن الملك والتملك
فصار كما لو جمع بين حرة وعبد ذكره ابو الليث في نوازله والاصح انه يجوز في
الملك لان الوقف مال ولهذا ينتفع به في انتفاع الاموال غير انه لا يباع لاجل حق
تعلق به وذلك لا يوجب فساد العقد فيما ضم اليه كالمدير ونحوه **انتهى فانظر**
حقك الله بلطفه الى حسن صنيع الزيلعي وتحقيقه ببطلان بيع الوقف علي

الروايتين رواية سريان البطلان من الوقف الى الملك ورواية اقتضار البطلان
على الوقف اما في الرواية الاولى فيقول له لان البيع لا ينعقد على الوقف واما في
الثانية فيقول له غير ان الوقف لا يباع لاجل حق تعلق به **وانظر الى حسن**
صريح الزيلعي وتصريحه بصدور الروايتين في حكم الملك المضموم خاصة وانها
بل بتصريح تعليله حكم بطلان بيع الوقف على الروايتين **وقد ثبقت** وعلمت
بنص الخصاف وهلال والمحقق ابن الهمام وغيرهم ان الوقف حكمه حكم المدبر
وقال العلامة المقدسي انه لا فرق بين الوقف والمدبر انتهى **فن** وهم وزعم ان
في بيع الوقف روايتين رواية قايلة ببطلانه ورواية بفساده وانها هي الاصح
فقد غلط غلطا فاحشا پرد عليه كلام الزيلعي كغيره **وهذا شرح** لكلام الزيلعي
وايضاه وهو ان الزيلعي بدأ ببيان الرواية الاولى لبيان حكم بيع الملك
نصا بقوله في رواية يفسد في الملك فبعد هذا التصريح كيف يظن صدور الرواية
في الوقف نصا على بطلان بيعه او فساده ثم يغير ذلك الظان بالرواية
الثانية فيه مع تعليل الزيلعي فساد بيع الملك بقوله لان البيع لا ينعقد على
الوقف وحيث لم ينعقد كان باطلا فيسري بطلانه الى الملك ثم بين وجه
البطلان في تعليله بقوله لانه صار محررا عن الملك والتملك ثم شبه الزيلعي
عدم انعقاد البيع على الوقف وسريان بطلانه الى الملك على هذه الرواية
بمسئلة بيع المحرم عبد فقال كما لوجع بين حر وعبد فقد اثبت وجه بطلان
بيع الوقف كالحرة اثبت عدم صحة بيع الملك المضموم اليه بذلك الشبه ثم عزاه
الى قايله ابي الليث رحمه الله **غير انه لما** كان المشبه لا يعطى له حكم المشبه
به من كل وجه وراينا في الوقف صفة ليست في الحر وهي المالية وردت
الرواية الثانية في حكم بيع الملك المنضم للوقف فسلمت بطلان بيع الوقف
نظرا لكونه صار محررا عن الملك والتملك ونظرت الى الامر الفارق بين
الوقف والحر وهو المالية في الوقف وعدمها في الحر **فلعدم** المالية في الحر
سرى البطلان لما ضم اليه لما يلزم من القول بالبيع بالحصّة ابتداء وان كان
يجوز لعدم قبول الحر العقد من الابتداء وينبغي به العقد اصلا فيبطل بيع الحر

بيع الوقف المنضم الى الملك باطل
قول واحد وانما الكلام في الملك

والملك

والملك **ولوجود المالية** في الوقف لم يسر البطلان للملك المنضم اليه لان انعقاد
العقد على الجميع لقبول الوقف البيع في الجملة ثم يخرج من العقد فيبقى البيع
في الملك بالحصّة وانما جاز بقا فلذا ثبت صحة بيع الملك خاصة على الرواية
الثانية بقوله والاصح انه يجوز في الملك لان الوقف مال غير انه لا يباع لاجل
حق تعلق به وذلك لا يوجب فساد العقد فيما ضم الى الوقف كالمملك المنضم اليه
مدبر ينعقد في الملك خاصة ولا يسرى اليه البطلان من المدبر لانه مال غير انه المدبر مع
لا يباع لاجل حق تعلق به وذلك لا يوجب فساد العقد فيما ضم اليه وكذا
ام الولد والمكاتب **ثم اجاب** الزيلعي رحمه الله عما يورد من سريان البطلان
لملك ضم لمسجد وبيعا صفقة فقال بخلاف المسجد حيث يبطل العقد فيما ضم
اليه لانه ليس بمال ولهذا لا ينتفع به انتفاع الاموال فلا يوجب ولا يسكن سكني
البيوت فخالف الوقف الذي لم يكن مسجدا لهذا المعنى **واطلق** المسجد عن
قيده العامر فشم المسجد الخراب وهو الاصح المفتى به فانه مسجد الى قيام
الساعة لا يرجع ملكه بانيه ولا يعود ميراثا وهو قول ابي يوسف وعليه اكثر
الشافعية كما بسطنا الكلام عليه في رسالتنا المسماة بسعادة الماجد في عمارة
المشاجد **فتمحصل** من كلام الزيلعي كغيره ان اختلاف الروايتين انما هو في
الملك المنضم لوقف وان بيع الوقف باطل اتفاقا سواء كان مسجدا او غيره
وتحصل منه ان بيع الملك المضموم ان كان قد ضم لمسجد فهو بيع باطل ايضا
وان ضم لوقف غير مسجد كان بيع الملك فاسدا على رواية وكان صحيحا على
الاصح وهي الرواية الثانية الصادرة في حكم بيع الملك المنضم لوقف **فاذن** لا
اختلاف رواية في بطلان بيع الوقف **ولما اشبهه كلام الزيلعي** على بعض
المفتين الموجودين في اوائل القرن **العاشر** او قريب منه ظن ان اختلاف
الروايتين في بيع الوقف وجعل بفهمه رواية قايلة بفساده ورواية قايلة
ببطلانه وان الرواية القايلة **بالفساد هي الاصح** وبني على ذلك تملك الوقف
وبطلانه بالاشراء المذكور **وتبعه** على ذلك مقلداه لعلو منصبه وشهرته
صيته وما نظر الى النقول التي ظن **انها** تفيد ما افتي به وهي ترد عليه

المدبر مع

محصل كلام الزيلعي

فمنه بصريحها فضاء بذلك كثير من الاوقاف العامة ويستند القاضي لمجرد تلك
الفتوى بل يسطرها في وثيقة بيع الوقف ويبلغها التصريح له والمشتري
واعرض من جاء بعد ذلك المقتضى عن النظر في كلام من حقق الحكم ورد
تلك الفتوى الباطلة لانه غير ما يريد من تحصيل السحت والرشوة ولا
يبالي بكونه صار ملعونا بنص الشارع **لعن الله الراشي والمرشي**
والمراشي وليس له مستند يحتج به لتبنيه الايعة الوقف بالمدير وبالحر
بجهتين **وظهر انه** لا فرق بين الوقف والمدير والحر من حيثية عدم قبولهم
التملك غاية الامر انه اتفق ان بعض ما هو مبيع باطل يدخل في العقد دخولا
ابتدائيا كالمدير والوقف ثم يخرج منه بالحصة بقاء وهو جائز كما هو مقرر
واتفق ان بعض ما هو مبيع باطل لا يدخل في العقد أصلا كالحرق **فيصح** تشبيه
الوقف بالحرق كما يصح تشبيه المدير بالحر من حيثية كونه لا يملك العقد **ولا**
يصح تشبيه الوقف بالحر من حيثية كونه يبطل العقد في الملك المضموم اليه
كما لا يصح تشبيه المدير بالحر من هذه الحيثية **ومن** لم يميز الحيثيات خلط
وخطب خطبوا **وقد قيل** لولا الحيثيات لا تحدث الحقايق **الفصل**
الثالث قد صدر من قاضي القضاة محيي الدين محمد بن الياس رحمه الله
انه رد فتوى قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي بان بيع الوقف فاسد
لا باطل كما نشرها **وفتوى** العلامة الشيخ احمد بن يونس الشلبي الموافقة
للطرابلسي في وجهها لانه تولي قضا مصر في حياتهما **وانزعما** ايضا
بعض المحققين من علماء عصرهما فافتوا ببطلان بيع الوقف **موافقة**
لابن الياس **وكتب** في ذلك الريال **واشار** استاذنا شيخنا الى ذلك وبين
تحقيق المسئلة كما قاله ابن الياس **ثم اني بتوفيق الله تعالى** نظرت في
فتاوى العلامة المرحوم ابن الشلبي فوجدته ناقض نفسه **فاقتى** بخلاف
الفتوى التي وافق الطرابلسي فيها كما هو مسطور في فتاوي ابن الشلبي
ونقصه في كتاب الوقف منها وقد فناه لانه الصواب حيث قال **سوال**
شرط واقف انه لا يستبدل وقفه ولو بلغ من الخراب ما بلغ وحكم بصحته

الكلام على من افتى بفساد بيع
الوقف وعلى من رد عليهم

قوله وانزعما اي نازعا نوازل الدين
والشلبي القايلين بفساد بيع
الوقف لا بطلانه بعض الخضر
انتهى

فتوى العلامة الشلبي ببطلان
استبدال وقف وبطلان
الحكم به

ولزومه

ولزومه ثم استبدل ناظره منه مع كون الوقف فايضا فهل لمن بعده الرجوع
على من استبدل او على واضع اليد على العين وهل يقبل قول البيهقي ان العين
الوقف سايع للاستبدال وحكمه به صحيح مع وجود الغايض للهارية ام لا
جوابه البيهقي ان هذه بوجود المسوغات للاستبدال في هذا الوقف مردودة
لان المحقق يكذبها والحكم فيه باطل والوقف باق على اصوله ولو لم يصرح
الواقف بعدم الاستبدال لقنا ببطلان هذا الاستبدال فكيف وقد صرح
بعدم الاستبدال ويومروا واضع اليد على هذه العين المستبدلة يرفع
يده عنها ويثاب من اعان على صرف ريعها لجهة الوقف الجزيل والله تعالى
اعلم بالصواب انتهى **قلت** فيه مخالفة لفتاوى التي وافق بها الطرابلسي
وجعله فيها فبيع الوقف فاسد التولية هنا ببطلان الاستبدال لانه يفرق
بين الباطل والفاسد كما ستعلمه **ثم قال سوال** باع ولد ولد الواقف
بيتا منه وادعى عدم علمه بالوقف ثم عرفه الحاكم بطلب مستحق انه وقف
فاقر به ثم ان المشتري منه وقفه على جامع فهل يصح وقفه ام لا وهل
لناظر على الوقف الاول مطالبته باجرة المثل مدة وضع يده **جوابه**
الوقف الصادر من المشتري غير صحيح وعلى الناظر على الوقف الاول مطالبته
باجرة البيت مدة وضع يده والله اعلم انتهى **قلت** وفيه مخالفة :
لما افقته الطرابلسي من جهة عدم صحة وقف المشتري والزامه بالاجرة لانه
يجعل بيع الوقف من قبيل الفاسد فيملك بالقبض ويصح تصرفه فيه لكن
هذا وما قبله هو الصواب **ثم قال سوال** في وقف عامر ساكن قائم على اصله
ليس فيه شيء معطل تواطأ ناظره مع مستحق عارف بجميع الوقف متشرع
على رجل وامرأتين مستحقين بالوقف واقرزاهم موضعاً من غير قسمة ثم
قالا لهم ببيعوا ذلك وجاء الناظر برجل حيلة لنفي الريبة وقال هذا يثري
منكم ولا يغيركم للقاضي درهما فباعوه له ثم باع الرجل المشتري للناظر
والمستحق المتشرع ثم ان الناظر والمتشرع وقفاه بعد ذلك فهل هذا البيع
جائز والوقف صحيح او لا يلزم البايعين رد الثمن ويهود الوقف كما كان

ويلزم واضع اليد على المكان اجرة المثل الى حين رفع يده ام لا **جوابه** البيع المذكور والوقف المترتب عليه باطلان والوقف باق على حالته الاولي ويلزم البايعين رد ما اخذوه من الثمن ويلزم واضع اليد على الوقف جميع الاجرة مدة وضع يده والله تعالى اعلم بالصواب انتهى **قلت** وفيه مخالفة لغتواه التي وافق فيها الطرابلسي لتصريحه هنا بان البيع والوقف باطلان وقد قال في تلك الفتوى بفساد البيع الاول وصحة البيع الثاني وصحة الوقف بعده ولزومه وانقطاع حق الوقف الاول ومن لازمه ان لا يطالب باجرة للوقف السابق ولا يرد البايع الثمن وذلك باطل كله والصواب هو الذي ذكره هنا في هذه الاجوبة الثلاثة المطابقة لجميع المنقول **لكنه بعد هذا** ناقض نفسه بما سطره في كتاب البيوع من الفتاوى المذكورة حيث قال **سئل** قاضي القضاة شيخ الاسلام نور الدين الطرابلسي رحمه الله عن بيع الوقف هل هو باطل او فاسد **فاجاب** بانه فاسد **ووافقه** علي ذلك سيدي الجدي هو الشيخ احمد بن يونس الشلبلي تغمد الله برحمته **واعلم** شيخ الاسلام .. الطرابلسي لبعض تلامذته املا في ذلك **نصه** الحمد لله وكفى والصلاة .. والسلام على سيدنا محمد المصطفى وعلي اله واصحابه واتباعه السادة الخفا **وبعد** فقد سئل العبد الفقير الى الله تعالى علي بن ياسين الطرابلسي الحنفي عن بيع الوقف هل هو باطل او فاسد **فاجاب** بان بعض المشايخ قال ببطلانه وقال بعضهم بفساده وهذا هو الصحيح من المذهب فان ايماننا رضي الله تعالى عنهم محترقوا الباطل والفاسد فقالوا الباطل ما كان اصله غير مشروع اي لم يكن مالا كبيع الحر والميتة والدم والخمر والخنزير وعترفوا بالفاسد فقالوا الفاسد ما كان اصله مشروعاً اي مالا متقوماً مستقفاً به ولا شك ان الوقف مال متقوم منتفع به محترم مضمون بالاتفاق **وفرعوا** على الباطل فروعاً وعلى الفاسد فروعاً **فقالوا** في فروع الباطل لوجع بين عبد وحر وباعهما صفقة واحدة كان البيع باطلا فيهما فان قوة الباطل سرت الى العبد فابطلت **وكذا** لوجع بين خل ودم او خل وخمر وباعهما

صورة السؤال والجواب

٧ وكذا لوجع بين شاة ذكية وميتة وباعهما صفقة واحدة كان البيع باطلا فيهما لما قلنا صح

صفقة

صفقة واحدة كان البيع باطلا فيهما وكذا لوجع بين شاة وخنزير وباعهما صفقة واحدة كان البيع باطلا فيهما **وفرعوا** على الفاسد فروعاً **فقالوا** لوجع بين عبده وعبده غيره وباعهما صفقة واحدة كان البيع في عبده صحيحاً نافذاً لانه كان في عبده غيره موقوفاً على اجازة مالكه ان اجازته نفذ وان رده بطل **وكذا** لوجع بين عبد ومدبر او عبد ومكاتب او عبد وام ولد وباعهما صفقة واحدة كان البيع في العبد صحيحاً نافذاً لازماً **وكان** في المدبر والمكاتب وام الولد فاسداً **وكذا** لوجع بين ملك ووقف وباعهما صفقة واحدة كان البيع في الملك صحيحاً نافذاً وكان البيع في الوقف فاسداً **اذا** لو كان باطلا لبطل في الملك ايضا كما قد مناه في الحر والعبد وامثاله **فظهر** بما قررناه من تعريف الباطل والفاسد والتفريع عليهما ان كان بيع الوقف فاسداً لا باطلا وهذه الفروع والتفاريع المذكورة في كتب ايماننا من المتون والشروح كالكنز وشروحه والهداية وشروحاتها وغير ذلك من المتون والشروح كالكنز والمعهول عليهما في المذهب **وقد اصل اثبتنا** اصلاً وهو ان المبيع فاسداً اذا لم يكن مستحقاً للحرية من وجه يملكه بالقبض واحترزنا بقولنا ولم يكن مستحقاً للحرية من وجه عن بيع المدبر والمكاتب وام الولد **فان** البيع فيهم فاسد ومع ذلك لا يملكون بالقبض .. لاستحقاقهم كل منهم الحرية من وجه وقالوا يجب علي كل من المتعاقدين فتح المبيع بيعاً فاسداً وان قبض لان رفع الفساد حق الله تعالى فيجب رفعه **هذا** اذا لم يتصرف فيه المشتري فان تصرف فيه ببيع او هبة ام تملك من غير عوض كان البيع صحيحاً نافذاً لازماً لانه تعلق به حق العبد واذا اجتمع فيه حق الله وحق العبد كان حق العبد مقدماً على حق الله تعالى لاحتياج العبد وغني الله تعالى **فاذا علم هذا** وتقرر وباع الواقف او الناظر على الوقف على وجه الاستبداد فان وجدت المسوغات الشرعية بان فقد الربح مثلاً او نقض نقضاً فاحشاً او ما اشبه ذلك

كان البيع صحيحا لازما على ما هو المقتضى به من المذهب وان لم تكن :
 المسوغات موجودة او باع لا على وجه الاستبدال كان البيع فاسدا **فاذا**
 قبضه المشتري ملكه بالقبض فاذا باعه لاضر كان البيع صحيحا فاذا
 لازما فلا يجوز لاحد ابطاله كما قررناه **فاذا علم هذا** فقد وقعت
 حادثة ووقع فيها خبط كبير وهي ان شخصا من اكابر البلدة اشترى
 اماكن من وقف مدرسة معلومة على وجه الاستبدال من ثالث المشتري
 او من ثانيهم سواء كان الاستبدال صحيحا او لا وكان البيع لا على وجه
 الاستبدال كان شراء الشخص المذكور صحيحا فاذا لازما وقد وقف
 ذلك وحكم بصحة الوقف ولزوجه قاض حنفي فاذا رفع هذا الشخص
 المذكور امره الي ولي الامر ايد الله تعالى به الدين وقمع به الطغاة :
 والمفسدين وجب عليه ان يمكنه من وضع يده على وقفه ومنع من
 يعارضه في ذلك ويثاب ولي الامر ايد الله تعالى الثواب الجزيل وان
 امتنع من ذلك والعياذ بالله تعالى كان آثما وكان الله تعالى خصمه في
 الدنيا والاخرة ولا يرد على ما قررناه من القواعد المذكورة والغرور :
 المشهورة بيع المساجد والجوامع فان ملاكها خرجوا عنها وخالصا لله
 تعالى فصارت بمنزلة الاحرار صرح بذلك غير واحد من ائمتنا رضي الله تعالى
 عنهم اجمعين **فجميع ما ذكرته** فنقول في كتب ائمتنا رضي الله عنهم اجمعين ومن
 نازع في شيء مما ذكرته عن ائمتنا وقررتة فهو بعيد عن العلم وعن ممارسة
 كتب ائمتنا رضي الله عنهم اجمعين والمحدثين وحده وصلى الله على نبي بعده
قال ذلك العبد المقتدر المستغفر علي بن ياسين بن محمد الطرابلسي الحنفي
 حامدا لله ومصليا على نبيه محمد واله وصحبه ومسلمي **وكتب سيدي الجدي**
 هو الشيخ احمد بن يونس الشلبي رحمه الله تعالى علي الاملا المذكور **فانصه**
قال في المحيط فانصه ولو باع الوقف والملك صفقة واحدة قيل يفسد
 البيع في الملك لان البيع لا ينعقد على الوقف ثم قال **وقيل** يصح البيع في الملك
 وهو الاصح لان البيع ينعقد على الوقف لانه مال متقوم الاثري لو اختلف

حكم بيع المساجد

انسان

انسان الوقف بان هدم العقار او اجري الماء على الارض حتى صارت بحال
 لا تصلح للزراعة يغرر قيمتها **وهكذا** ذكر هلال في وقفه قال لو باع المتولي
 الوقف لا يجوز بان هدم المشتري البناء فللقاضي ان يضمن البايح قيمة
 البناء او المشتري فان ضمن البايح نفذ بيعه لانه ملكه بالضمن فصار كانه
 باع ملكه نفسه ولو ضمن المشتري لا ينفذ البيع ويملك البناء فدل علي ان
 الوقف قابل للتملك والتحكم فانهقد البيع عليه فظهر فايده انعقاده
 في صحة البيع على الملك كما لو باع قنا ومدبر انتهى **الحمد لله** يقول مسطرها
 احمد بن يونس الحنفي الشهير بابن الشلبي اني موافق لما افاده شيخ
 الاسلام ابن الحسن نور الدين الطرابلسي الحنفي مد الله تعالى في اجله وحنف
 بالصالحات اعمالنا وعمله من ان بيع الوقف فاسد لا باطل على الصحيح :
وكتب مناخنا رحمهم الله طائفة بذلك ولو تتبعنا كلامهم في ذلك اتعبنا
 العلم واورثنا السام والحق احق ان يتبع فماذا بعد الحق الا الضلال والله
 الموفق انتهى **ثم قال ولد الشيخ** ابن الشلبي جامع فتاويه ورايت
 في ورقة بخط شيخ الاسلام يعني جدي ابن الشلبي وقد كتبها خطا
 لقاضي القضاة محيي الدين محمد بن الياس **فاصورته** الحمد لله عن مناخنا
 رحمهم الله تعالى في بيع الوقف روايتان في رواية باطل واختارها الامام
 ابوالليث رحمه الله تعالى ومن تبعه فعلى هذه الرواية البيع باطل ولا يملك
 المشتري بالقبض والوقف باق على ما كان عليه **اولا وفي رواية** البيع
 فاسد وهو الاصح كما هو مصرح به فعلى هذه الرواية يملك المشتري
 بالقبض ووقفه صحيح واختار هذه الرواية كثير من مناخنا منهم الامام
 حافظ الدين النسفي رحمه الله تعالى عليه في متن الكنز واصله الكافي
 وغيرها **هذا في الوقف** الذي لم يشرط الواقف لنفسه فيه الاستبدال
 اما مع الشرط فقد جعله الواقف محلا للملك والملك فيكون حكمه
 حكم الملك ان باع طائعا وقع صحيحا وان باع مكرها وقع فاسدا بلا
 خلاف **فيقيد** الملك بالقبض للمشتري ويصح وقفه وينقطع به حق

الوقف الذي لم يشرط الواقف لنفسه الاستبدال

الباع في الاسترداد كما صرح به إمامنا رحمه الله عليهم منهم الإمام أحمد بن عمرو
 الخصاص والإمام المجتهد تلميذ أبي يوسف هلال الراي في وقفهما وغيرهما
 من الأئمة رحمه الله تعالى عليهما إجماع وإن أرادوا أن لا يده الله تعالى وكفاه
 شر الأعداء والحاسدين زيادة بيان حضرت بين يديه بالمنقول من الشروح
 والمتون والأفالحق أحق أن يتبع والسلام انتهى **مارأيت كذا سطره** .
 ولذولده في كتاب البيوع وهو ناقض لما قدمه في كتاب الوقف والذي
 في كتاب الوقف هو الصواب **الفصل الرابع** في إبطال فتوى الطرابلي
 والشيخ ابن الشلبى والكثير علي كلامهما بالنقض **فأقول لبيان ذلك**
 معتمد في الاستمداد علي كرم الله الفتح الجواد أما قول قاضي القضاة
 نور الدين الطرابلي رحمه الله فقد قدمنا ما يغني عن الاعتناء برده
 من نصوص المذهب وما هو مصرح ببطلان كلامه وكلام متبعه **لكن**
 وعدنا بالكثرة عليه لإظهار الحق وإمثال الأمر من غير تحامل وعناد لنفع
 العباد وبيان سبيل الرشاد **قوله** أن بعض المشايخ قال ببطلان **أقول**
 هذا هو الحق لكنه بالاتفاق لا كما ظنه من كونه قول بعض المشايخ .
 للنصوص المتقدمة عن الشارع ولا طباق الفقهاء وإجماعهم عليه **قوله**
 وقال بعضهم بفساده **أقول** هذا اللفظ وإن ورد عن بعضهم فليس
 المراد به الفاسد من القبيل الذي ظنه الطرابلي ليفيد الملك بالعقب
 بل المراد باطل من قبيل من إطلاق الأعم وإرادة الإخص اليه واليه يرشد
 التعليل في كلامهم بكون الوقف لا يقبل البيع ولما قال في المحيط ببيع الوقف
 لا يتوهم نفاذه كبيع المدبر **قوله** وهذا هو الصحيح من المذهب **أقول**
 هذا كلام قاله من تلقاء نفسه لم يتفوه به أحد من أئمة مذهبنا قبله
 علي ما رأيت اعتمد فيه علي ما ذكره من تعريف الفاسد وأنه لا يفيد ذلك
 في الوقف لا اختصاص ذلك الحكم بالملك المخصوص وهو الذي لا إكراه في
 بيعه ولا هزل إذ مع أحدهما لا يفيد الملك **قوله** فإن إجماعنا عرفوا الباطل
 والفاسد إلى آخره **أقول** التعاريف أغلبية والنقض وارد عليها طرنا

وعكس

٩
 وعكسا غالبا فلا يؤخذ حكم من مجرد التعريف لم ينص عليه في المذهب كيف
 والنص بخلاف ما توهم استنتاجه من التعريف **قوله** وعرفوا الباطل
 إلى قوله كبيع الحر إلى آخره **أقول** ليس هذا مطردا فإن بعض ما هو مال
 محترم منتفع به يكون بيعه باطلا كالمدبر ووجدنا الوقف مثله والصيد
 في حق الحرم فهذا انقض لعموم ذلك **قوله** عرفوا الفاسد إلى آخره **أقول**
 ينقض بالمدبر ونحوه فإنه مال ومع ذلك بيعه باطل **قوله** ولا شك أن
 الوقف مال **أقول** نعم ولكنه ليس كما ظنه ليفيد الملك بالعقب وبينا
 أن بعض ما هو مال يكون بيعه باطلا فهذا انقض لكلامه **قوله**
 وفرعوا علي الفاسد فروعا **أقول** لم نر من فعل مثل هذا التعريف **قوله** فقالوا
 لوباع عبده وعبده غيره إلى آخره **أقول** الغائب تبادى لست أتيا بما أضاف
 اليه ليس هذا من أقسام البيع الفاسد فجله منها فاسدا لأنه موقوف
قوله وكان في المدبر والمكاتب وأم الولد فاسدا **أقول** بيع هؤلاء باطل
 لافاسد وقد علمت وجهه فاطلاقه الفاسد علي بيعها فاسد بالمعني
 الذي يريد كما علمته بكلام الهداية وفتح القدير ولعل الطرابلي
 رحمه الله لما لاحظ هذا الأمر استدرك علي نفسه بما سبذ كره بقوله
 وقد اصل إجماعنا أصلا فاستثنى به عدم ملكه هؤلاء ولكنه أبقى
 به وصف بيعهم الفاسد وهو باطل **قوله** وكذا الجمع بين ملك ووقف
 إلى آخره **أقول** لم يصرح أحد بفساد بيع الوقف مثل ما فعل ولم يصدروا
 هذه العبارة في كتاب علي ما رأيت ولا تفيد بمفهومها خصوصا الكتب
 التي استند هو إليها فإنهم يقتصرون فيها علي حكم الملك منطوقا . . .
 ويفيدون بطلان بيع الوقف بالمفهوم والإشارة بل بعبارة التعليل
 له **قوله** إذ لو كان باطلا لبطل في الملك أيضا **أقول** الملازمة ممنوعة
 والفرق بينهما وجود المادية في الوقف وعدمها في الحر ولزوم البيع
 بالحصنة ابتداء وبقاء فمن لم يتنبه لهذا فقد غلط غلطا فاحشا
قوله كما قدمناه في الحر والعبد **أقول** التشبيه من هذا القبيل ممنوع

والفرق بينهما قد علمته من كون الوقف العام مال يقبل البيع في الجملة فلم يسر البطلان منه للملك والمحرر غير مال فيسري منه للملك فقياسه مع الفارق باطل **قوله** فظهر بما قررناه من تعريف الباطل والفاسد الى اخره **اقول** هذا اعتراف منه بانه لم يستند لنص صريح فيما اراده والتعاريف لا تغني ذلك فيما ادعاه غير ظاهر وبتينا بالنص الصريح بطلان بيع الوقف **قوله** وهذه الفروع **اقول** هي مصرحة بخلاف ما قاله **قوله** والتعاريف الى اخره **اقول** لا تغني مدعاه لانصا ولا مفهوما **قوله** كالكنز **اقول** قد ازال التحويه باظهار مستنده اذ لم يصرح في الكنز بقوله كان البيع في الوقف فاسدا ونفي الصحة بالمفهوم في بيع الوقف واردة الباطل ثابت في كلام الايمة لتعليقهم بان البيع لا ينعقد على الوقف وما لا ينعقد فهو باطل واليه اشار الزيلعي **قوله** وشروحه **اقول** الشروح مصرحة برده دعواه لقول الزيلعي ان البيع لا ينعقد على الوقف لانه صار محررا عن التملك والتملك فقد افاد ببطلانه فكيف يتوهم خلافه **قوله** والهداية وشروها **اقول** الكلام فيها كما في الكنز وشروحه برده كلامه **قوله** وغير ذلك من المتن **اقول** هذه دعوى لا دليل عليها فيما رايناه **قوله** وقد اضل ايماننا اصلا الى اخره **اقول** ليس ذلك على اطلاقه فانهم يريدون به الملك القابل لانعقاد العقد والوقف بخلاف ذلك فبيعه باطل **عليه** استثنى من تملك المبيع فاسدا بالقبض مسايل منها بيع الهازل وبيع المكروه حتى لو كان المبيع عبدا فاعتقه المشتري لا ينعقد عنه لان الملك غير ثابت فيه والوقف كذلك فلم يفد مدعاه **قوله** فان البيع فيهم فاسد **اقول** اطلاق لفظ الفاسد على بيعهم فاسد هنا لما علمته من كلام الهداية وفتح القدير بانه باطل **قوله** هذا اذ لم يتصرف فيه المشتري الى اخره **اقول** يريد شموله الوقف وهو باطل والحكم به باطل **قوله** لانه تعلق به حق العبد الى اخره **اقول** ما نحن فيه ليس من هذا القبيل فان حق العبد متعلق بالوقف من جهة الغلة والمنفعة وان لم يتعلق من جهة

عينه فالوقف يعود منفعة بسكناء واستغلاله ايام حياته باشرط له وثوابه مطلقا او بعد مماته وكذلك المستحق للربح والسكنى عند محتاج بحق اكثر من العبد الظالم المشتري بالباطل يترجى بباطل على مستحق بحق وقد صرح قاضي خان بان الوقف حق العباد فلم يفد الطرابلسي مدعاه **قوله** فاذا علم هذا وتقرر الى اخره **اقول** الوقف كالناظر لا يمكن الاستبدال من غير شرط فاطلاقه البيع لهما باطل والراجح من المذهب انه لا يستبدل لانه حيلة لابطاله كما افئى به المحققون لصدر الشريعة **قوله** كان البيع صحيحا لازما على ما هو المفتى به من المذهب **اقول** المذهب يرى من هذه النسبة على ما حققه الايمة **قوله** وان لم تكن المسوغات الى اخره **اقول** قد منا ان هذا فاسد وان البيع غير منعقد ولا يملك الاستبدال الا القاضى العالم العامل كما في البرهان وقيل ليس له ذلك وهو التحقيق الآن **قوله** فاذا قبضه المشتري ملكه **اقول** هذا الكلام باطل لا اصل له في كتب المذهب **قوله** فاذا باعه لآخر كان البيع صحيحا فذا **اقول** هذا باطل لان بيناه على باطل كما علمته **قوله** فلا يجوز لاحد ابطاله **اقول** هذا تخويف بتحويه لا يصفى اليه فقيه **قوله** كما قرنا **اقول** لكنه تقرير باطل لم يحصل به على طائل **قوله** وقعت حادثة فيها خبط كثير **اقول** وقد اوقعك فيه ما جري عليك به فلم التقدير **قوله** وهي ان شخصا من اكابر البلدة اشترى **اقول** هذا عجب ولعل مراعات منصبه هو الموقع في العطب **قوله** اشترى اما كن **اقول** حركة به وجع القلب الساكن فلقد بكت عيون المدرسة بضياها واحزنت قلوب المؤمنين لتعطيلها واندراسها بالاستيلاء على رباها وكيف الاقدام على التصريح بهذه الزلة العظيمة التي صار ضررها مستمرا على الدوام وسطرت في الكتب واقتدي بها كثير من ذوي الاغراض الفاسدة والظلمة العادية وباعوا بها كثيرا من الاوقاف العامة من غير مسوغ له اعتمادا على فتوى الطرابلسي

لا يملك الوقف كالناظر الاستبدال الا بالشرط

على من يملك الاستبدال

هذه وفتوى الشيخ ابن التليبي بتعاله بمجرد النظر ويضربون صفحا عن
 كلام ائمة المذهب المحققين لكونه يمنهم ويصدرهم عن غيهم فاذا قيل
 لهم في ذلك يقولون قال قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي وافتى
 بكذا وقال شيخ الاسلام الشيخ احمد بن يونس التليبي الله مثله وافتى
 به ثم يذكرون تلك الفتوى المدلومة فكانوا علي حد قوله تعالى **انا وجدنا**
اباءنا على امة وانا على اثارهم مقتدون ويتمثلون بقول القائل
اولئك اباي فحينئذ يحثلهم اذ اجمعنا يا جبريل **الحاقول**
 وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون **اما** علموا انهما من جملة
 المقلدين الذين شانهم نقل صحيح المذهب والافتاء به وقد استندا
 في تلك الفتوى لكتب مشهورة وليست تلك الكتب قابلة بها ولم يكن
 بغيرها مسطورة وانما حصل لهما ظن واشتباه وهذا ان النوع
 البشري يغفر الله له فالانتم علي من علم ذنبه فلم ينهه عن غيته
 وقلدها في تلك الفتوى الباطلة **وقد افادني** استاذي وينهي
 بقوله ان فتاوي مثل هؤلاء الاكابر واضرارهم شانهم النظر فيها من
 غير تقليد وافتاء بما فيها من غير احاطة بحكمها من كتب المذهب المعتمدة
 فان مقام الافتاء خطر وقد يظن الانسان انه فهم المسئلة على حقيقتها
 والامر بخلافه او يشبه عليه حفظ فيخطي ولذلك اذا حققت كثيرا
 من الفتاوي المجموعة من اصحابها فضلا عن التي جمعها غيرهم عنهم
 تجد النص في المذهب بخلافها **وكان** استاذي الثاني اذا جاءت
 فتوى يا مربي بالنظر فيها ويقول لطالبها انا ان تصبر حتى نراجع
 النقل او خذها فيذهب ثم يقول لي الاستاذ انا اعرف الحكم في هذه
 كما اعرفك وكما اعرف الشمس لكن لا بد من مراجعة النقل لاحتمال
 الخلاق ونحوه ما الذي يسعني من الله تعالى ان اقول هذا يستحق
 وهذا لا يستحق وهذا يجوز وهذا لا يجوز الا بعد النظر والحكم
 واسناد الحكم لقائلها من ائمة المذهب رحمهم الله **قوله** سواء كان

الاستبدال

الاستبدال صحيحا او لا **اقول** لبيته لم يتفهم هذا الخطا الصريح ولم
 يحرك به قلبه ومنطقه الغصيص **قوله** او كان البيع لاعلي وجه
 الاستبدال **اقول** هذا مع ما قبله مجازفة في المقال وفتح باب الاهوال
 واغراء للظلمة العوال لا يرضي من يخشي مقام مولاه وينهي نفسه
 عن غيتها وهو **قوله** كان شراء ذلك الشخص صحيحا **اقول** هذا
 مردود وعلمت بطلانه صريحا **قوله** نافذا لازما **اقول** هذه احوال
 الاهوال تستزل معك في المقال انت تشترط لاثبات تصرفك في البيع
 الفاسد قبض الظالم بشرايه ليملك العين وهو ملك خبيث لو حصل قبض
 المبيع ولم تشترطه في هذا الموضع الفيد وهو خطأ عند كل عارف وصديق
 وثبت له اللزوم والنفاد وهو مفقود الشرط فنصرم بالجاذوهلا
 قلت ناحيا للمشتري المذكور عن المنكر اردد اردد فقد جئت
 ولزمتك التوبة ومن شرطها ردة المظالم واستغفر لعل ذنبك يغفر
 وحيث ارتكبت هذا البلاء المبين يلزمك ان تقول يصح بيع كافر وظالم
 او قاف سيد المرسلين والخليل ابراهيم والخلفاء الراشدين وامهات
 المؤمنين واهل بيده من الانصار والمهاجرين وبقية الصحابة
 والتابعين تقطع عنهم علمهم ونوابهم الجاري الي يوم الدين وهاش
 صدور هذا ممن تروني في امره وما غوي وخاف مقام ربه ونهي
 النفس عن الهوي **واقول لك مقالا** يقطع النزاع كالصادر بالحد
قال صلى الله عليه وسلم من احدث في ديننا ما ليس منه فهو
 ردة **قوله** وقد وقف ذلك **اقول** ولكن اوقفه موقفي ذل وهو ان
 وحسرة وخسران فان ارتكاب الفاسد حرام وعصيان لو
 ثبت الملك شرطه وقد بان **فان قلت** انت تنفي ثبوت الملك
 وصحة الوقف في هذه الحادثة ويرد عليك قول الاسعاف لو
 وقف ارضا اشتراها بعقد فاسد يصح ان كان القبض لانه
 استهلكها باخراجها اياها عن ملكه وعليه قيمتها **قلت** لا يرد

امنا ما

بعد صح

علينا لاننا علمناه واتقنا فهمه واحكمناه فيما ثبت فيه الملك بالقبض
وذلك غير الوقف العام ولا مسوغ لبيعه فليس ببيعه من هذا القبيل
لانه باطل لا انعقاد له فضلا عن النفاذ لقوله في الاسعاف عقب ذلك
وان كان الوقف قبل القبض او كان البيع باطلا كان الوقف باطلا
انتهى وسند كرامته ان شاء الله تعالى **وقد علمت بما قد مناه اتفاق**
الفقهاء على بطلان بيع الوقف العام فلا يتصور ملكه ولا وقف
مشتريه اياه فالحكم به باطل **قوله** وحكم بصحة الوقف ولزومه
قاضي حنفي **اقول** لعله احد القاضيين لا الاول الا فخر اذ هو اخر
من الكبريت الاحمر وحكم المذكور باطل اذ القضا بغير الصحيح قضا
معزول عاقل **قوله** فاذا رفع هذا الشخص امره الى ولي الامر **اقول**
هذا تحريض له على غير فرضي له في الشرع فقد غشيت حيث لم ترثه
الى طريق النجاة برد البيع الفاسد مع القبض بالنزع وسدت عليه
طريق الحق والرشاد المنجيات واوقعته في المهلكات حيث لم تبين
له الواجبات ولم تعلمه بان الملك لم يحصل بقبض المبيع الفاسد ملك
خبث خسيس والله سبحانه لا يقبل الا الطيب النفيس **قوله** ايتد
الله به الدين وقع به الطغاة المفسدين **اقول** هذه دعوى مستجابة
ولقد رد فتواه قاضي القضاة محيي الدين بن الياس وحاز به
الفخر الدائم والثناء الحسن فيما بين الناس **قوله** ويثاب به ولي
الامر **اقول** هذا تحريض له على باطل ازهقه الحق بالدلائل **قوله**
وان امتنع الى اخره **اقول** هذا كسر يرباب او طنين ذباب لانه هو
الحكام المحققين والايحى العلماء الراستخين المحققين **ولقد** صدر
منهم له في عصره الخصام وقطعوا تحسكه بماضي نصوص الحكم
قوله وجميع ما ذكرته وقررت منقول في كتب ائمتنا **اقول** قدبرها
الله مما اراده بذلك المنسوب **قوله** ومن نازع في شي الى حزه **اقول**
قد نازعنا هكن قبلنا بالتحقيق والثبوت وردنا ذلك القول

المبهور

١٢
المبهور وبذلك يعلم القريب للعلم والبعيد والممارس للمكتب عارسة
الحاذق الصندي **بيد** **اقول** لا ادعي الوصول لدرجته والحلول
بشريف رتبته وما سطرته فهو فضل من كرم الله لا غبار عليه ولا
غشا ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء غفر الله لنا ولقاضي القضاة
المذكور وسرنا بحميد عفوه يوم النشور وادخلنا جميعها في شفاعته
المصطفى عليه اشرف الصلاة والسلام ومتعنا بمشاهدة ذاته
بدار القرار وانها النعم الختام **انتهى ما يتفق** بجواب قاضي
القضاة الطرابلسي رحمه الله **وبه تعلم الجواب عن كلامه وافقه**
الشيخ الامام العالم الهمام شهاب الدين بن الشلبى رحمه الله لكن نقول
ايضا ما ييسره الله بفتحته وهو القدير بواضح التقرير وتحقيق التصور
قال تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها **ان قول الشيخ** ابن
الشلبي رحمه الله قال في المحيط الى اخره ليس فيه دلالة على ما اتخاه
من ان بيع الوقف فاسد يفيد الملك بالقبض وعبارته مصرحة
بان بيع الوقف باطل بتعليده بان البيع لا ينعقد على الوقف
وقد مناه لا ينعقد يكون باطلا **قوله** وقيل يصح البيع في الملك
اقول ومفهومه عدم صحة بيع الوقف ونفي الصحة وان احتمل
الفساد لكن ترجيح الاحتمال الثاني وهو البطلان بتعليده بان
البيع لا ينعقد على الوقف وما لا ينعقد يكون باطلا ولذا قال زفر
رحمه الله سر يانه للملك **قوله** وهو الاصح الى اخره **اقول** كان علي
الشيخ ان ينظر في تعليل المحيط للجانبين ليفرق بين صحيح الكلام
وعليده ويزيل الشك والربن وانت ترى ان المحيط على صحة بيع
الملك المنضم للوقف بان البيع ينعقد على الوقف لانه قال وقد
علل عدم صحة بيع الملك المنضم للوقف على الرواية الثانية بان
البيع لا ينعقد على الوقف والثاني الواحد لا يحتمل التقيضين
وهما البيع ينعقد على الوقف وضده وهو البيع لا ينعقد على

الوقف **واقول** دفع الشاقي بجل نفي الاعتقاد على الاعتقاد اللزومي
 وذلك مادام الوقف عاملا ولا مسوغ لبيعه فيكون باطلا غير منعقد وبجل
 قول الثاني وهو ثبوت الاعتقاد على الاعتقاد الابتدائي نظرا لكونه
 مالا ثم يخرج من العقد انتها ويبقى العقد فيما ضم اليه بالحصص والبيع
 بالحصص بقاء جائز فليس نفي الاعتقاد ببيع الوقف واثباته وارذلين
 عليه في حالة واحدة لتجمع الضدين قلنا اعتقادا لزوميا وغير
 لزوميا المنفي الاول والثبت الثاني **فهذا التحقيق** ظهرا فاداه
 المحيط بطلان بيع الوقف على كل حال مادام عاملا ولا مسوغ لبيعه يرشد
 الي ذلك استظهاره للاعتقاد بقوله الا ترى انه لو اتلف انسان الوقف
 بان هدم الوقف او اجري الماء على الارض حتى صارت بحال لا تصلح
 للزراعة يخرم قيمتها الي اخره وذلك لضرورة حفظ الوقف بالقدر
 الممكن الا ترى لو اخرج الغاصب من يده وقضي عليه ببطله ثم زالت
 عنه اليد عاد وقفا كما كان فلو نظر الشيخ ابن التلي رحمه الله لهذا ما
 تبع الطرابلسي فيما توهمه **قوله** وهكذا ذكر هلال الي قوله لا يجوز **اقول**
 ليس المراد ما توهمه من فساد بيعه المقتضي لملكه بالقبض لان نفي
 الجواز معناه نفي الاعتقاد وبمعني لا يتصور ملكه مادام قائم لا مسوغ
 لبيعه يرشد اليه قوله فان هدم المشتري البناء ضمن الغاصبي
 المشتري لا ينفذ البيع اذ لو تصور الاعتقاد بقبضه قبل هدمه ما نفي
 عنه النفاذ بالهدم فكان تصريحنا منه بعدم اعتقاد بيعه فضلا عن
 ملكه بالقبض السابق على الاتفاق وذلك لاتفاق الغفيا على انه لا
 يقبل الاعتقاد ولا يتوهم نفاذ بيعه كما بيناه غير انه لما اتلفه يقضي
 عليه بضمانه من غير ملكه بالبيع بل بالضمان حفظا للوقف بالقدر
 الممكن **وفي قوله** ملك البناء اشارة الي انه لا يملك البقعة فتتزع منه
 وتبقى على حالها وقفا ويعتريها بغية النقص فليس فيه دلالة على
 ما توهمه فكيف مع تصريح الخصاف وغيره بان الوقف كالمدير ونبي

ظهر

ظهر عاد وقفا كما يعود المدير مدبرا **قوله** قد دل على ان الوقف قابل للتملك
 والتملك **اقول** ليس هو من كلام هلال وقد صرح الخصاف بان الوقف
 لا يملك والوقف بمنزلة المدير فذلك من لفظ ابن التلي وهو ان صدر في
 عبارات المتأخر قد علمت انه ليس على اطلاقه ليفيد ما اراده من ملكه
 بالبيع الذي ظنه بل المراد قبوله التملك في الجملة كما صور هلال ومع ذلك
 علمت انه لا يملك بعد هدمه بالبيع **قوله** فاعتقد عليه البيع **اقول** ان اراد
 الاعتقاد اللزومي فهو ممنوع لما قدمناه **قوله** فظهر فايده اعتقاده
 في صحة البيع على الملك **اقول** هذه النتيجة لا تثبت مدعاه لكون النتيجة
 خاصة بما ذكر فكيف يتمسك بها لاثبات الملك في الوقف وهو بيع باطل
 وقد علمنا ان الاعتقاد وهذا هو الاعتقاد الابتدائي الحاصل
 بالنظر لما في الوقف من المالمية وبوجودها حصل العقد ثم يخرج الوقف
 من العقد بحصة من الثمن ويبقى العقد في الملك بحصته منه والبيع
 بالحصص بقاء جائز كما بيناه مرارا لتوضيح الحكم وانما قلنا بهذا لفارق
 الوقف المحترق انه ليس فيه مالمية فكان العقد عدما من الابتداء
 والوقف بخلافه وله شبه بالمدير من حيث المالمية كما ذكرته انت وهو
قوله كما لو باع قنا ومدبرا **اقول** قد علمت وجه مشابهة الوقف للمدير
 وهو المالمية وبها ينعقد البيع ويلزم في الملك الذي ضم اليه وعلمت وجه
 مشابهة الوقف للمحرر من حيثية كونه صار محررا عن التملك والتملك
 فشبه به من ذلك الوجه فلا وجه لما يريد الشيخ ابن التلي بهذا
 الكلام بل هذا التصريح منه بخلاف مراده فظهر الحق فليرجع اليه التشبيه
 الوقف بالمدير وقد منا انه لا فرق بينهما فان كلاهما لا يمنع صحة بيع
 الملك المنضم اليه وانه ينعقد البيع ثم يخرج منه الوقف والمدير بالحصص
 كما بيناه **قوله** اني موافق لما افاده شيخ الاسلام الى اخره **اقول** هذه
 موافقة غير صحيحة لما علمته من بطلان بيع الوقف بالاتفاق فاندفع
 به ما ظناه **قوله** وكتب شيخنا طائفة بذلك **اقول** اما عبارة المحيط

لم يوجد بيع فاسد في الوقف
 العامر بلا مسوغ بل يكون باطلا

ونحوه فهم على ذلك مطبقون ولكن هم يرون بما تظنون اذ ليس في كتاب
من كتب المشايخ ما ظنناه من تملك الوقف بالبيع الفاسد وليس ثم بيع
فاسد في الوقف العامر بلا مسوغ بل باطل فلم يتحصلا على طائيل **قوله**
فالحق احق ان يتبع **اقول** هي كلمة حق وقد ظهر الحق فيما قلناه وبطل ما
يخالفه مما ادعيه كما حررناه **قوله** عن شيخنا في بيع الوقف روايتان **اقول**
هذا ممنوع وليس فيما استند اليه شيء يثبت اختلاف في حكم بيع الوقف
وقد اتفقت كلمة المشايخ على بطلان بيعه من غير مسوغ له وانما وقع
الخلافا في صحة بيع الملك المضموم للوقف قيل فاسد وهو قول زفر
وقيل صحيح وهو الاصح كما علمته من روايت **قوله** في رواية باطل **اقول** بطلانه
متفق عليه رواية واحدة فلا رواية تخالفها **قوله** فعلى هذه الرواية
البيع باطل الى اخره **اقول** الحكم صواب وقد افتي به هو في كتاب الوقف
كما بيناه واما نسبة الرواية فخطا من حيث افهامها روايه تقابلها لامن
حيث هي هي **قوله** وفي رواية البيع فاسد **اقول** قد منا انه ليس ثم
رواية ثانية فهذا من استنباطه وظنه مما استند اليه وظنه مستفادا
من الكثر وغيره وانما لا تغنده **قوله** اما مع الشرط يكون حكمه حكم الملك
اقول ليس على اطلاقه فلا يملك استبداله بخير فاحش واذا فعله
كان استهلاكا فيضمنه اذا العقار يضمن بالبيع والتسليم عند الكل
ويلزم المشتري رد العين لو باقية وبدلها لو تلفه ولللاستبدال شروط
معلومة **قوله** وان باع مكرها وقع فاسدا بلا خلاف **اقول** هذا مبني
منه على ما توهمه من كونه باثرا طال الاستبدال يكون كالمملك وبيع
المالك مكرها فاسد اتفاقا فتوهم ان الوقف يكون كذلك باثرا طال
استبداله وهو مردود فان بيع الوقف باطل اتفاقا مع الطوعية
ومع الاكراه ينعدم المسوغ لبيعه لزوم ملك الواقف عنه وفوات
ما هو الاصل للوقف وبانعدام شرط صحة الاستبدال الصحيح كالمملك
المشتري بالاكراه فلا يكون حكمه حكم الملك الذي باعه فالكه مكرها يقع

فاسدا

فاسدا ويملكه بالقبض بل يقع باطلا كما حررناه حتى ان الغاصب المقتضي عليه
بقية الوقف كالمملكه في زالت يده عنه عاد ووقفا كما كان مثل المدبر المقتضي
عليه بقية اذ اعاد ليد الغاصب يرد له ملو له مدبرا ويرد القيمة ...
للغاصب ويكون العبد المشتري بدلا عن المدبر ملكا لمشتريه وتكون
الارض المشتراة بدلا عن الوقف لمشتريها كما قاله الخصافي وهلال
وسنذكر تمامه ان شاء الله تعالى **فا فتق الحكم** بين الارض المشتراة
بدلا عن الوقف المخصوصة وبين الارض التي اوصي بوقفيتها وقات
ولم يظهر له مال سواها واطلق القاضي ثلثتها للورثة وباعوها
ثم ظهر للميت مال يخرج منه الثلثان لا يبطل بيع الثلثين ولا يظهر فيها
الحكم الوقف من حيثية ردها اليه بل يشتري الورثة بقية الثلثين
بدلا للوقف مكانها **ووجه الفرق** ان الموصي بالوقف ما ثبت وقفه في
الجميع حال اطلاق القاضي الثلثين للورثة فكان بيع ملكه ثابت ظاهرا
واما قضاء القاضي ببدل الوقف المخصوص فصا در حال ثبوت وقف
قائم فلم يملكه المقتضي عليه بالبدل ويغتفر في البقا ما لا يغتفر في الابراء
فلذا يرد المخصوص للوقف وقفا بزوال يد الغاصب دون ما اطلق
القاضي بيعه للورثة من الثلثين هذا ما ظهري من الفرق بتوفيق
الله تعالى **قوله** يفيد الملك بالقبض للمشتري **اقول** هذا كلام ساقط
مردود لما علمته ويرده ما قد مناه من ان بيع المكره فاسد في الملك ولا
يملكه بالقبض وينقض جميع تصرفات المشتري بالاكراه في الملك فكيف
به في الوقف وقد ذكر الشيخ ابن الشلبي رحمه الله في شرحه على الكثر
ان بيع الهازل لا يفيد الملك بالقبض حتى لو كان البيع عبدا فاعتقه
المشتري بعد قبضه لا ينفذ عنه لان الملك غير ثابت انتهى **فكذلك**
الحكم في الوقف فقوله يفيد الملك بالقبض اخذه من عموم المعلوم
من حكم البيع الفاسد الحاصل في الملك وليس الوقف مما لو كالكيف ...
والنصريح في المذهب بخلافه فلا يتبع غير نص المذهب وبه يرد كلام

المدبر المقتضي عليه بقية اذ
ليد الغاصب يرد له ملو له
مدبرا

الفرق بين الارض المشتراة به
لا عن الوقف المخصوصة وبين
الارض التي اوصي بوقفيتها الى

الشيخ ابن الشلبى رحمه الله **قوله** ويصح وقفه **اقول** لا وجه لصحته لما
قد مناه وما علمته من ان جميع تصرفات المشتري الملك بالاكراه كلها تنقض
فكيف في الوقف فبناؤه هذا قد انقض **قوله** وينقطع به حق الباع الوقف
في عينه لينهقد بيعه ثم ثبت له حق الاسترداد لان الوقف العامر
لا يقبل بيعه الانقضاء بدون استبدال صحيح عند كل استاذ نقاذ
قوله كما صرح به اعلمنا **اقول** هم بريون من هذه النسبة الذميمة
التي تردها الطباع السليمة والافهام المستقيمة قد صدرت من هفوا
القلم مما جري به التقدير في القدم ولا انفي عنك شريف الصفات
ولا اقول ان ذلك صدر مقصودا بالذات بل للقلم زلات يغفرها المولي
عالم الخفيات والجليات **قوله** منهم الافام الخصاص وهلال **اقول** هذا
زهول عن فهم حقيقة كلام الخصاص وهلال وغيرها فان كلامهم انما
هو في الملك الذي اشترى شراء فاسدا وقبض ثم وقفه المشتري لان
الملك شرط ثبوت وصف المبيع بالفساد والوقف ليس مملوكا فانعدم
وصف بيعه بالفساد وبطل الوقف المرتب عليه **قال** هلال والخصاص
في باب الرجل يشترى الارض شراء فاسدا فيوقفها اذا اشترى ارضا
او دارا بيعا فاسدا وقبضها فوقفها وقفا صحيحا قال الوقف جائز
ويضمن قيمتها قاله الخصاص وهلال وزاد هلال يضمن قيمتها يوم
قبضها ويرجع بالثمن فان جاء شفيع هذه الدار هل له ان ياخذها
بالشفعة قال نعم ينقض الوقف وياخذها الشفيع من المشتري بالقيمة
التي غرمها الا ترى ان رجلا لو اشترى دارا بيعا صحيحا فوقفها وقفا
صحيحا ثم جاء شفيع لها فطلبها بالشفعة ان له ان ياخذها ويبطل
الوقف فيها فاذا كان للشفيع ان ياخذها في البيع الصحيح فهو في الفاسد
اخرى ان ياخذها انتهى **فانخصاص وهلال** ذكر اهذه الملك بدليل
حكم الشفعة واما الوقف فقا لا قبل هذا انه كالمدير وهو لا يقبل التملك
وقا لا في الوقف اذا غصب يرد كما كان بزوال الغصب فلو ملكه لبطل ذلك

الكلام على حكم وقف ما اشترى
فاسدا

للشفيع نقض الوقف

قوله

١٥
قوله من انه كالمدير وبطل قولهم يعاد بعد زوال الغصب كما كان وقفا
فانخصاص وهلال لسان حالهما وقالهما ينادون باقوي حال الاستهلال
مستغنيين باهل العلم والانصاف في المقال نحن بريون مما نسب اليه
وان كتبنا عدول حاضرون للشهادة لنا او علينا لم نقل فيها بتملك
الوقف الذي ابيع باطلا كان او فاسدا ولا يبطلان حق الموقوف
عليهم به لاسهوا ولا عايدا **ولسان حال كل** من الخصاص وهلال
يقول ايضا كيف تظنون بي ان اقول بتملك الوقف بكلامي هذا الذي
قلته في باب وقف المشتراة شراء فاسدا وتصويري ذلك في الملك
اما فهمتم قولي فان جاء الشفيع بعد وقفها يبطل الوقف وياخذها
بالشفعة انظنون ان الشفعة تكون في الوقف والوقف لا يملكه **اما**
علمتم ان من شرط انعقاد البيع الفاسد ان يكون المبيع مملوكا والملك
منعدم في الوقف انظنون بي اني نسيت ما ذكرته في الاستبدال انه
لولا بشرط الواقف بيعها واستبدالها الواقف بما هو خير منها انه ليس
له ذلك لان الوقف لا يطلب به الارباح وانما سميت وقفا لانها لا
تباع ولو جاز بيع الوقف بغير شرط في اصله كان له ان يبيع ما استبدل
بالوقف فيكون الوقف يباع كل يوم وليس هكذا ان الوقف **انظنون**
ان قولي جاز بمعنى حل فينهقد البيع مع الحرمة مع نفي الاستبدال
فالمعني تصور البيع في جميع الصور التي تخالف صحيح الاستبدال
انظنون بي اني نسيت ما قد منه في باب غصب الوقف من قولي واذا
ضمن الغاصب قيمة الارض الوقف ثم رجعت الارض الوقف اليه
لا يملكها لان الوقف لا يملكه والوقف بمنزلة المدير لو غصبه غاصب
من مولاه فابق منه او اخرجه الغاصب من يده يضمن قيمته ولم
يملكه ومتى ظهر عا دلي مولاه ورد مولاه القيمة التي اخذها انظنون
بي اني نسيت قولي وليس للغاصب ان يجبس الارض التي ردت اليه
حتى ياخذ القيمة لان هذه وقف ولا تكون بمنزلة الرهن ولا يكون

رهننا **انظنون** بي اني نسيت قولي وتحقيقي ان الوقف كالدبروانه لا فرق
بينهما وان لكل شئها بالحرف لا يملك لما فيه من الصفة اللازمة وليس مثل
الحرم حيثية سرية البطلان منه للملك المضموم اليه فيقتصر البطلان
على المدبر او الوقف ولا يسري البطلان لما ضم اليه لقبوله الانعقاد في
الجملة للمالية التي فيه ثم يخرج منه بالحصص بقاء كما علمتم **انظنون**
بي اني بعد تصريحي بقولي والوقف لا يملك انا وقصته بانه بالشراء
الفاقد يملك **واعجابه** منكم كيف توهمتم تصور وجود البيع الفاسد في
الوقف ونحن معاشر الفقهاء قائلون بان بيع الوقف لا يبيحهم نفادها وكل من
مجمعة على بطلان بيعه في غير حالة الاستبدال الشرعي **واعجابه** منكم
بتملكه بذلك الشراء والحكم **فسرع** عن تصور الشئ افتحكمون على معدوم
فنحن وان صدرت من العبارة عنه بقولنا لا يجوز او كان فاسدا فهو ظاهر
للمراد منه انه بالمعنى العام والمراد منه الخاص وهو البطلان بنص التعليق لذلك
اما سمعتم تعليل عدم الجواز بانه لا يقبل التملك والتملك **او ما فهمتم**
المراد من اثبات قبوله التملك والتملك بانه يكون في الجملة كسئلة الخلاف
الفاصل ببناء الوقف **انظنون** المناقضة بنفي التملك واثباته للعامة
والعامة نحن لانفي كما ينبغي **اما سمعتم** قولنا ان الوقف لا يكون رهنا
اذكل فالاجوز بيعه لا يجوز رهنه **اما فهمتم** استنادنا في ذلك لنص
ان ارفع صلى الله عليه وسلم بانه لا يباع ولا يوهب ولا يورث **او ما سمعتم**
قول الامام المحقق فخر الدين الزليعي رحمه الله كقول غيره ان الوقف
محرر عن التملك والتملك **اما سمعتم** ما في الاسعاف من قول الشيخ الامام
الاجل ابو بكر محمد بن الفضل في وقف رجل استولي عليه غاصب وحال
بين الوقف وبينه انه يوحى من الغاصب قيمته ويشتري بها موصفا
اخر فيعده على شرايطه فقيل للشيخ الاجل اليس بيع الوقف لا يجوز
فقال اذا كان الغاصب جاحدا وليس للوقف بنية يصير مستهلكا
والشيء المسبل اذا صار مستهلكا يجب به الاستبدال كالفارس المسبل

كلمة الغصبة مجمعة على
بطلان بيع الوقف في غير
حالة الاستبدال الشرعي

الوقف لا يكون رهنا

اذا قتل

اذا قتل والعبد الموصي بخدمته للكعبة اذا قتل فمن سمع هذا المقال واستمر
عليه اعتقاد ما نسب ولم تصح نسبته للخصاف وهلال فلا يفيد معه
كالسوفسطاينة جدال **وقد قال** الخصاف اشترى ارضا بيعا فاسدا
وقبضها فوقها المشتري وقفا فاسدا ينعض البيع والوقف وترد الي
صاحبها انتهى **فالوقف** المترتب على البيع الباطل باطل **وفي كافي** النسفي
باع عقارا ثم برهن انه باع ما هو وقف لا يقبل لان مجرد الوقف لا ينزل الملك
بخلاف الاعتناق حتى لو برهن انه وقف لم يحكم بلزومه يقبل انتهى **وهذا**
قول الامام ان الوقف جائز غير لازم الا بنحو القضا بلزومه **واما** على الغني
به من قولهما انه يلزم بدون ذلك فيقبل مطلقا سواء قطعا قضى بلزومه
ام لا **وفي** الاسعاف باع ارضا ثم ادعى انه كان وقفها قبل البيع قال
بعضهم تقبل لانها لا يثربط لها الدعوى كالشهادة على الطلاق
والعتق يعني عتق الامة غير انه اذا كان هناك موقوف عليه مخصوص
ولم يدع لا يعطي شيئا من الغلة وتصرف جميعها الي الفقرا لان الشهادة
ثبتت لحق الفقرا ولا تظهر الا في حقهم انتهى **فما** حصل الخلاف في قبول
البينة وعدمه الا للثبوت قض فيما اذا كان المقيم للبينة هو البائع ومفهومه
انه لا خلاف في قبول البينة اذا اقامها غير البائع لان نفاذ المانع وهو
التناقض ولا خلاف في ابطال ذلك البيع وما ترتب عليه من وقف او بيع
او غيره كما حققناه بحمد الله تعالى **وهذا** حق الفقرا قد اقمنا البرهان
والحجة لاثباته ودفعنا عنه ثمرات الظن وشبهاته واتبعنا
اهل التدقيق والتحريز والتحقيق وكشفنا المشكل فصار واضح الطريق
خدمة لشرعية سيدنا محمد المصطفى صلى الله عليه وسلم عليه وزاده فضلا
وشرفا لديه وعليه واصحابه السادة البررة الكرام على الدوام
وكان الفراغ من تحريره بيد مولفه حسن الملتجى الى الله تعالى في جميع
اموره الشريفين في اواخر شهر ربيع الثاني سنة خمس وخمسين والى مع ضعف الحال
والسليمين في اوائل شهر ربيع الثاني سنة خمس وخمسين والى مع ضعف الحال

والذات وملازمة الوساد وكثرة الامراض والسهاد والمضرات وشغل البال
بكثرة احوال الاحوال مذهبات اللذات ولكن اعان الله سبحانه ولطف
في هذا الزمان وله الحمد والشكر باللسان والجنان والاركان ونسأله
سبحانه ان يختم اعمالنا بالصالحات ويغفر لنا الزلات ويخلفنا في ذرياتنا
واهلينا حالاً جميلاً ناجحاً وستر اجليلاً وفصلاً جزيلاً صالحاً ببركة سيد
المرسلين صلى الله عليه وسلم وعلى سائر الانبياء والمرسلين والصحابه
والتابعين باحسان الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين وكان الفراغ
من نقل هذه الرسالة اللطيفة في يوم السبت المبارك لست وعشرين خلعت
من شهر رجب الحرام احدى شهر عام الساعده بعد الثلاثمائة والالف